



3 1142 02809 5134

Property of



NEW YORK UNIVERSITY
Libraries

Provided by the Library of Congress
Public Law 480 Program

72-961535

الالفين

في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)

تأليف

الشيخ الإمام

جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الأدي

العلامة الحلي

١٠٧٢٦ / ١٤٤٨

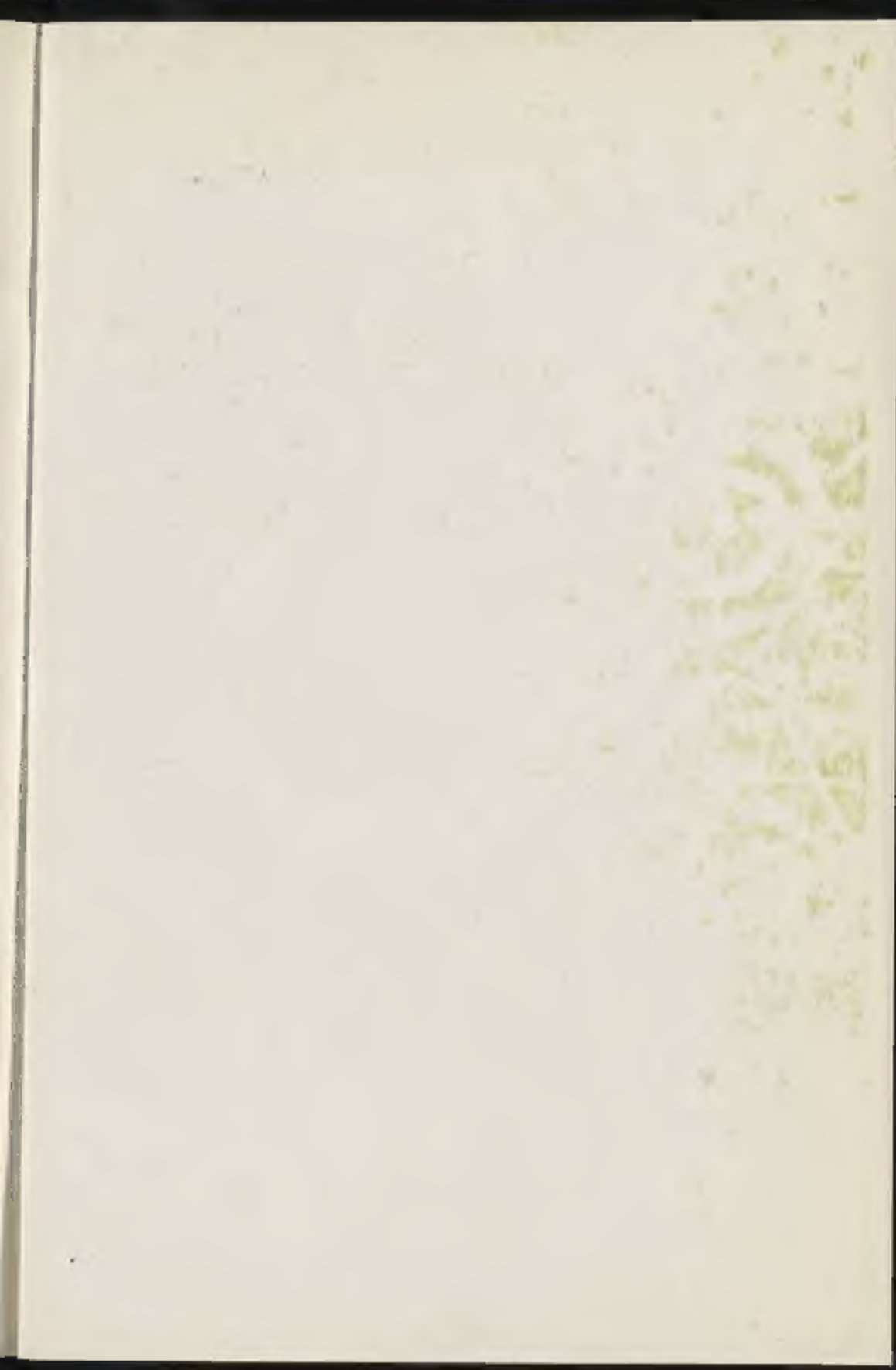
قدم له

العلامة الجليل السيد محمد مهدي السيد حسن

الموسوي الخراساني

١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

الطبعة الثانية - النصف



الالفين للعلامة الحلبي

الطبعة الثانية

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م

Ibn al-Muṭahhar al-Hillī, al-Ḥasan ibn Yūsuf

al-ʿAlfayn fī imāmat Amir al-Muʾminīn.

الالفين

في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)

تأليف

الشيخ الإمام

جمال الدين ابن المطهر الأسدي

العلامة الحلّ

١٤٨ / ١٧٣٦ هـ

قدم له

العلامة الجليل السيد محمد مهدي السيد حسن

الموسوي الحرسان

Near East

BP

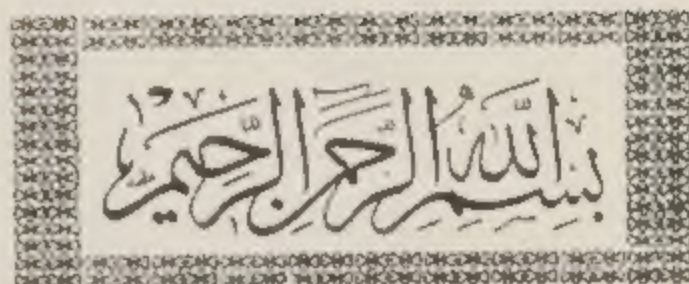
193

1

I 13

1969

C.1



حياة المؤلف والتعريف بالكتاب

بقلم : العلامة السيد محمد مهدي الخرماني

(وله الحمد وبه التتمين)

يسوقني التوفيق للإسهام في خدمة دينة أعزّ منّا كني فيها وإن لم
أكن قد أعددت عدّها كما ينبغي . وذلك هو كراسة مقدمة لكتاب جليل
لإمام عظيم في موضوع خطير .

وإن من الحق أن أوجب وإن كنت مشغولاً بنظائر وأمثال هذه
الخدمة الدينية . طلب الأستاذ الناشر الاح محمد كاظم الكنتي سنده الله تعالى
حين يطلب مني تقديم مذكورة للرة الثانية . خدمة للمؤلف وإداء لبعض
حقوق المؤلف وأياديه البيضاء على الأمة الإسلامية . وإحاطة للقارى
بما للمؤلف والمؤلف من أثر في خدمة الفكر ، تسليح المؤمن بالعدة اللازمة
وبالتالي إحاطة لطلب الناشر

وكأما ذراع عامة للأحاطة . والحق أقول - أمسكت العلم
مراراً وأمسكت وطال ذلك وتكرر . ومررت القليل والأيام ، والعمدة
نفسها ، لم يمتنع عنها كوة نور تندد ما أمامه من حيرة أراء اختيار الباحية
التي أبجتها وأحدثت للقراء عنها .

إد أن شخصية الإمام جلال الدين ابن المطهر رحمه الله كثيرة الواحي
واسعة المجالات متعددة الجوانب وكلها غنية بمادة البحث وتستحق أن
تكون موضوع بحث خاص ، دراسة شاملة ، ولا أدل على ذلك من وفرة
ترويه المدة الطائلة التي سبى عن جامعيتها في نظيرها في مشاهير الاسلام ،
مضافا الى مكانته الاجتماعية التي سماها الى أن قدس عنه : لم يتفق في الدسا
مثله لا في المقدمين ولا في المتأخرين . (١) و قد ورد في آخر أيام حياته قدما
إد حده . وقاص على القراء مدة (٢) أي غير ذلك ، يسلط الاصواء
على غرائب بعض المكاتب الدينية وعجوا انه كان في مؤس أو أنه أحسن والى
جميع الواحي حياته التي كانت مجموعة جهاد متواصل في محالي العلم
والعمل حذيرة بالدرس حر به ، والبحث لذلك كتب أمسك القلم وأمسك ،
إد أبي حنظلاً مفكراً أي دحية أحبار ، أيها أرك ، ومن هناك فصل
لما حة على أخرى أو درس محل دور آخر ، وكلها حلقات متواصلة وسلسلة
يقع بعضها بعضاً وجهود ثرة معصدة عنة بالإفادة ، يجب أن يرى
الباحث جميعها ، ولم شعثها ، يودعها ستار . كونه من غير حيف في
حسبهم أو جرح لعاطفة . وبذلك يكون مسيما أحب موهباً في
دراسته وبحته .

وأى لي بذلك رشيد الإمام ابن المطهر رحمه الله من النمط العالي
الرفع في حياته من حيث الإبداع والإبداع صاحب ذهنة خصصة رحمة
الآفاق ساعده على حوص أكثر من من هيرج في حمة ما وحقق في مجموعها
لذلك أمسك القلم وأمسك إد لا يسمى . أما أنه فبعض من المصادر . أن
أدرس شخصيته دراسة تامة فاحيط بجميع جوانبها وملاسات عصرها في

١ - تأسيس الشعة عن ٢٧٠

٢ - أعيان العصر للسفدي

الوقت الحاضر ، والكتاب المقصود بالتقديم قد تم طبعه ، وناشره ينتظر
 هذه الصفحات لصحبها الله ويحرجه للعراء في أقرب وقت
 لذلك أعتذر سلفاً عن قصيري إذا لم أوفق في هذه السطور من حيث
 الإحاطة التامة بجميع النواحي ، أو في عرض بعضها ، فال موضوع خطير ،
 والوقت ضيق ، وأنا أمام قراء غفار سعة وصيقاً في ادراك شخصية
 الإمام المظفر ، فعادة ما أقوله
 هذا حياى وحياره فيه ، ومن الله أستمد العون والتوفيق وأن يهديني
 الى سواء السبيل الله ، في ذلك

أُسْرَةُ :

آل المظفر أسرة عربية عريقة من بني أسد اكثرت المماليك العربية في
 الحلة عدة وعدداً وفيهم الإمارة وهذه السادة وقد نبع من هذه القبيلة
 رجال لهم شأن في مجالات الحياة المدنية ، اعماليه وحسبك أن منهم الامراء
 المزيديون وهم مؤسسوا الحلة الفيعحاء على أخصاص ناس منهم الحصارات
 ذات الشأن في تاريخ الانسان

كما ان منهم ابو زيد مؤيد الدين محمد بن العلقمي الذي لمع نجمه في
 أوائل القرن السابع فنبأ عدة مناصب آخرها استاذية الدار ، بعدها تولى
 الوزارة في سنة ٦٤٣ هـ فكان آخر الوزراء لأخير الخلفاء العباسيين ، الى غير
 هؤلاء من الامراء والعلماء ودوى ساحة واشان ، أم صحة هذه النسبة
 لآل المظفر فذاك ما يذهب اليه استناداً الى ما ذكره جمع من عاصر العلامة
 جمال الدين راسه ، فاتهم أرسلوا ذلك إرساء المسلمات كمنسبتهم الى الجلية .
 ولكن الامر انى بلغت النظر في اعيان ان هذه اظاھرہ ملحوظة في

كتب لسته اكثر منها في كتب الشيعة ، ولعل إغفال المصادر الشيعية لها هو عدم اهتمامهم بالإقتساب لغير النسب الهاشمي ، لأنه أشرف الأنساب ولما يترتب عليه من أحكام ، آثار مفروضة كانوا ملزمين بها مأمورين برعايتها .

أما العناية بالنسبة الى سائر القماش العربية فلم تكن مورد اهتمامهم بقدر ما يهمهم محقق الفصائل المكتسبة ، ولعلهم يرون في مزيد عنايتهم بها ما يقتضي عن التعويل على شرف النسبة ، الإصرار به الذي قد يدعو الى الخول والإنكالية وربما جر الى العظامية المقيمة فهم عند حمد قول الشاعر :

كن ابن من شئت واكتسب أدبا بعيك محموده عن النسب
وأباً ما كان وجه أعمالك المصادر فانا نكتفي بما ورد في القسم
الأخر الذي دونه الآخر . وفيهم من عاصر العلامة وأنه كان القوطني
الموتى سنة ٧٢٣ في معجمه والصدقي الموتى سنة ٧٦٤ في كتابه أعيان
العصر والوافي الى غيرهما من فارب عصرهما كان حشر الموتى سنة ٨٥٤
في كتابه الدرر الكامنة واسان الميران .

أما والده . فهو الإمام سديد الدين يوسف بن علي بن المطهر كان
من أعظم الأعلام الذين خدموا الإسلام بمواقفه وآثاره . وحسب القاري .
ما سجده من أحوال المرحومين له من أنه كان فقهياً محققاً مدرساً عظيم
الشان (١) وأنه فاضل فقيه متبحر ، هل ولده العلامة أقاله في كتبه (٢) .
كما وقد كان مفزعا للمسيين في رافعة التدار ، فانه لما انبشر مسير المعول
وسلطاتهم الى بلاد الإسلام وأرجف الناس منهم كانوا كل افترسوا من بلد

١ - رجال ام دارد ص ١٢٠ طبع ام ان سنة ١٣٨٣

٢ - أمل الآمل ج ٢ ص ٣٥٠ طبع الميخف سنة ١٣٨٥

فمن سمعهم عن بلاده الى ان حاصر هولاء كوفى بعد اربعة ٦٥٩ واسدأ الحصار وانتشر خبره في المدن وسمع أهل الخلة ذلك فهرب اكثرهم الى السطاح ولم يبق بها الا القليل فكان من أئمة تلك القبايل هو الإمام سديد الدين فتشاور مع السيد محمد الدين محمد بن الحسن الرضا بن العظمى ابن أبي العز فاجتمع رأيهم على مكتبة هولاء كوفى بأنهم مطيعون دوماً لمعرتهم وبعث جوده فكاتبوا في ذلك وأعدوا له شحناً أعجمياً . فابعد لهم فرماناً مع شخصين أحدهما من له بكلمة والآخر يمان له علاء الدين وقال هولاء كوفى لها قولاً لهم

ان كانت قلوبكم كما وردت كسكم تحضرون الدنيا . فجاء الاميران وبعثا مقالة هولاء كوفى . فحارب الجيعة لعدم معرفتهم بما ينتهي اليه الحال ، ولكن حرمهم على سلامة المشهدين . مشهد علي والحسين «ع» وبلد «الخلة» . دعاهم الى تأليف وفد من العلويين والعقلاء يذهب لمواجهة السلطان ، وفي هذه الحال قال الإمام سديد الدين ان جئت وحدى كفى ؟ فقال الاميران نعم ، فأبعد معهما فلما حضر عند السلطان ، وكان ذلك قبل فتح بغداد ، فقال هولاء كوفى كيف قدمتم على مكاتبتي والحصون عسدي فقال أن تعدوا ما يتوول اليه أمرى وأمر صاحبكم ، وكف بأصون إذا صالحني ورجعت عنه ؟

فقال الشح سديد الدين : انما أودعنا على ذلك ما روينا عن علي «ع» في خطبة الزوراء قال عليه السلام

الزوراء وما أدراك ما الزوراء أرض داب أش تشيد فيها انبياء . ويكثر فيها السكان ويكون فيها مهابه وحزان . تتجدها وله العاصم موطننا . ولزوراء مسكنا . تكون لهم دار لهم ولعب . ويكون بها الجور الجائر والحدوف الخفيف . والائمة المعجزة والامراء العسفة وابوراء الخوية ،

تخدمهم أسماء فارس واريوه . لا آتمرون معروف إذا عرفوه ، ولا يقتاهون
عن صكر إذا أكرهه . يكتبني منهم الرجال بالرجال والنساء بالنساء .
ومددت لهم العميم والسكاه الصوي وانوال والعوين لأهل الروراء
من سطواب الترك وهم قوم صغار اخذوا . وحدهم كالخجل المطرقة .
لأسمهم الحديد جرد مرد . يخدمهم ملك . أن من حيث بدأ ملكهم .
جهودي لصوب قوى اصوله على اهمه لا يمر عديبة ولا فحها ، ولا ترفع
عليه راية إلا تكسها . اوس لمن يراه فلا ير ان كذاك يظهر .

فلم وصف لنا ذلك ووجدنا المصنف فمكر حوذك فقصداك .
قطعه هو لا كوز وخطب فانه . وكتب فرما باسم الشيخ سديد الدين
يطب فيه قلوب أهل الحلة وأعيانها (١) .

يقص يدبر هذا الشيخ . ح . رمة كاد سلامة الحلة والكروفة
والمشهرين من هوج اعدل فتقدموا . واكالا هذه الخطوة الماكة من
الشيخ سديد الدين كانت خطوة السيد محمد بن محمد بن الحسن بن موسى
ابن جعفر بن طاروس حب صنف كتاب "نشارة وأهداء الى هولا نو فرد
انه شؤون الفقه في البلاد مراية . وأمر سلامة المشهدين . الحلة
والس (٢)

ومهما احتلفت هاسير هاسير لحظونه فانهما كانا منهم ير نتائج
حسنة . . . يكر علماء الحلة ولا غيرهم من سائر فقهاء الشيعة من المساميين
لأحسن احوال . إذا يجمع في دهر أحدهم أيا كان تسليط كافر على مسلم .
مضافا الى ما كانوا عليه من استقامة وورع وصلاية إيمان تحوطهم من
انطوبون وتمتع عنهم لنه الماضلة . فكل ما في الامر انهم طلبوا لأقسامهم

١ - كشف اليقين للعلامة الحلي عن ١٨ طبع ايران سنة ١٢٩٨

٢ - عمدة الطالب عن ١٩٠ طبع الحيدرية سنة ١٣٨١

الامال حفظاً لدوائهم وصوما لأعراضهم ، حياةً للبلادهم من فتك المروء
تعدد أن رأوا بغداد عاصمة الخلافة محاصرة والحليفة المستعصم بعدد
مشغول لا يفكر بمصيره فضلاً عن مصير غيره . وإلى هذا الشيخ يفتي
حل أسأله ما يرويه ، وله الإمام جلال الدين ، اسمه الآخر الشيخ رضى الدين
على - صاحب العدد القوية - .

أما هو فرواياه عن الشريف محمد بن سعد الموسوى والحمد أحد
العريضي والشيخ حسين . - رده السلي . الشيخ على بن ثابت السوراني
و محقق النصير الطوسي ، الحبيب بن عام الشيخ أشد بن ابراهيم السجستاني
والسيد صي الدين بن محمد بن الحسين بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن
معد و الشيخ يحيى بن محمد بن يحيى السوراني ، السيد عمر الدين بن أبي الحارث
محمد الحسيني (١) .

و قد ذكر له حفيده الفخر في بعض أحواله (إحصاء) في الأصول
كما أن له مصنفات أخرى

هذه نسخة نسخته عن حياه و آراءه تشبه منها ~~مناقبه~~ المناقب العلمية
والإحصاءة وقد يقع أعتق فيما حدثه . وله الإمام جلال الدين في إجاره
الكبيرة لآل زهرة قال : وكان الشيخ الأعظم حواجة نصير الدين محمد بن
الحسن الطوسي قدس الله روحه فحضر الخلة فاحضر عنده فقام الخلة
فاشار الى القمه بحم الدين جعفر بن سعيد رول من أعلاه هؤلاء الجماعة ؟
فقل : كلهم فاصلون علماء . أن كان . أحد منهم مبرراً في من كان الآخر
مبرراً في من آخر . فقال : من أعلمهم بالأصولين ؟ - أصول العقائد وأصول
الفقه - فإشار إلى الذي سديد الدين يوسف بن المصنوع وإلى الفقيه
محمد بن محمد بن أبيهم فقال : هذان أعلم الخلة بعلم كلام وأصول الفقه

١ - لاحظ عن شيوخه جماعة المستدرك ص ٤٦٣ - ٤٦٤

وهذه شهادة من الفقيه نجم الدين جعفر بن سعيد المحقق الحلي في حق
ذيت العلين لما قمتها ، خصوصا الحلقة يومئذ مركز الثقل ومهبط العلماء
الأعداد تجمع بأكثر من خمسمائة مختبها فيما قبل

أمه :

من أسرة عربية أصاير جمع الى هذيل في انسابها ، حازت من
امهاجر اكثر مما حازته أسر اخرى عدية اموه ، هوذا الروا حتى ومكانتها
في عالم التأليف والدينس ، ولت هي أسرة بنى سعيد ولعن أول من لمع نجمه
هو الشيخ السعيد بحسب الدينس أوركا ، يحيى بن الحسين بن سعيد الحلي ،
وهذا الرحمن كان رئيس اذهب في زمانه
ثم اتت به الفقه أبو يحيى الحسين ، والد المحقق الحلي الشهير . وقد
صاحبه الشيخ سعيد الدينس ان المظهر على كرمه فأولدها شيخنا الإمام
جمال الدين .

فاحصك باسراءه مرت في حجور علماء أهداد كيف يكون سيرهم ؟

أخوه :

الشيخ رضي الدين علي بن الإمام سعيد الدينس . كان مقما عالما فاضلا
شارك أخاه المترجم له في الدراسة على حاهما المحقق وادهم سعيد الدينس
ويروى عنهما وعن آخرس . كما روى عنه ابن أخيه فخر المحققين ابن
العلامة وابن اخته السيد عميد الدين والشيخ بن الدين علي بن الحسين
ابن القاسم ابن البرقي الاسير ، ادى ورد به الثاني بالإحارة في سنة ٧٠٣
وله من المصنفات (العدد الفوقه لرفع المخاوف اليومية) وهو من مصادر
بحار الأنوار الموسوعة الإسلامية الشهيرة .

وكان له ولد واحد اسمه قوام الدين محمد وهو من أهل العلم والفضل
والصلاح . كان يرمى عن أبي عمه العجر كما أنه كان من مشايخ السيد
تاج الدين محمد بن القاسم أن معية

أخته :

لم أقف على شيء من أبحاثها وكل ما عثرت عليه إنما كانت عقيدة
الشريف السيد محمد المدرس أو الفوارس محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي
أخيه السيد أبي العزى الأعرابي فأخبرت به حجة بين وم (١) :

١ - المقيت الجليل جلال الدين علي

٢ - السيد الفقيه عميد المدرس عبد المطلب قدوة السادات بالعدراق
تلميذ حاله ، شارح بعض كتبه

٣ - الفاضل العلامة صباه الدين عبد الله تلميذ حاله وشارح مذكراته .

٤ - السيد الفاضل العلامة نظام الدين عبد الحميد تلميذ حاله وشارح
بعض كتبه .

٥ - السيد غياث الدين عبد المكرم

وإذا صبح أن كسبة أبيهم أو الفوارس من أحلامهم فامهم تسحق أن
مدعوها أيضا أم الفوارس .

ولادته :

في بلد الحلة الذي امتاز بطلب مباحته واعداد جوده كما عرف بمظاهر
جمال الطبيعة الخلابة .

وفي بيته صالحة امتازت بالذكاء الفطري والسوع المنكر . مع ماكثر

١ - عمدة الطالب ص ٣٣٣ ، المشجر لكشاف ص ١١٩

من حماسة مجهد ولا مدع قائم اربعة الحصارات الثلاث الحربية والاكاديمية
والسومرية .

وفي بيت رحمت فواعده على التقوى . برشدت دعائمه بالعلم والمعرفة .
ومن أبوين صالحين كالشمس سديد الدين من المظهر وعقلته كرمة
الشمس أن يحى الحسن من يحى صاحب الجامع ابن الحسن من سعيد الهادي
واخت المحقق حمزة بن الحسن صاحب الله ايج .

ولد شيخ الإمام ابن المنصور . وممنها أحاديث مؤرخوه في عيس
 ح مولده فلا أدرك إلى انوار ما سجله أو هو سديد الدين فانه تسجيل
 يحكي عن دفعة كاسه . عاصه في تحديد الواقع . وقد حكى تسجيله ذلك شيخه .
 جمال الدين في حواه للشيخ المما من سنان المدنى . وقد سألته . فيما سألته . عن
 مولده فقال :

وأما مولد النعمان فلهي وحده يحيط والذي قدس الله روحه
ما صوته

(١٠٠) لدى الملاك أبو منصور الحسن بن يوسف بن مطهر ليلة الجمعة في ليلت الأخير من الليل ٢٧ . رمضان من سنة ٦٤٨ هـ)

4. _____

سماء أو هـ في نسخة الحسين وهو اسم حسن . وله عرف وأشهر
وحدثنا لأشعث فيه . من المأخوذ . نسرد في هذا أو أمكنه سبعة في إن
عرفه ان جماعة من المؤرخين ذكروا ان اسمه الحسين (معصراً) ونظراً
لثبوت الإسم خطأ فقد كما يحسن ذلك من تصحيح المساح . أمكن العرب
في الباب ان بعضهم أصر على ان اسمه الحسين . بلين في يد الاسماء في كتابه
فتلا ان الصلاح الصفدي ذكره في كتابه أعمال العصر وأوراق البوقيات

في باب من اسمه الحسين ومثله ان حجر في موضع من لسان الميزان
 ح ٢ ص ٣١٦ وموضع من الدين الكامنة ح ٢ ص ٧١ : سبق منه في ص ٤٩
 ان ذكره باسم الحسن لا انه اُحال على باب من اسمه الحسين فلاحظ
 وورد كذلك في المعجم الزاهرة فمسد أثبت في الاصل (الحسين) وفي
 الطائش (الحسن) . ذكر المعلق أنه كان في الاصلين وحكاة عن السلوك
 والدرر وادمن الصافي وأعرب من هذا وذاك كما يقولون ، ان بعضهم قال
 ان يوسف وقد حكاة اصفدى عن شيعة شمس الدين . وذكره ابن حجر في
 موضع من لسان الميزان ح ٦ ص ٣١٩ وترجمه هناك فلماذا كل هذا اللغط
 من هؤلاء الشيوخ حول الاسم ، هم يقولون عن صاحبه انه مشهور بالذكر ١١١

كـ

له سمي أن قرأها فيها كنية أووه الشيخ سديد الدر في تاريخ ولاده
 انه كنيته باقي منصور . انها كنية مباركة يدل على عامل عظيم من
 الشيخ بانتصار مولوده في عيادته الحياة . وقد ذكرها الإدم حسان ليد
 لنفسه في الخلاصة ، وبها كان المكي في عالم المصادر الشهيرة كمعاجم التراجم
 والإشارات ونحوها

له كنية اخرى اشهر بها أيضاً في المعاجم وهي (ابن المقامر) نسبة
 الى جده الأعلى وهي كنية لا تحمل من حسن بركة وطيب اشاره وهي أكثر
 شيوعاً في المصادر السنية منها في المصادر الشيعية

لـ

ذكرت المعاجم في حالة الشيخنا المترجم له عدة ألقاب أشهرها :
 ١ - آية الله على الإطلاق . واصفاً هذا اللقب عليه ، تخصيصه به دال

الإعجاب به والإكثار له . . إلا في أكثر آيات الله سبحانه وهو الذي له في كل شيء آية . وهذا اللفظ أحده في غير المصادر الشيعية .

٣ - جمال الدين : وهو اللفظ الذي كان مشهوراً به عند العريقين . وربما حذفه بعض الأئمة فقال الرجال . وعبره عن غيره بأصافه إلى أشهر كنيته (ابن المطهر) رفعا للإيهام . ولقبه هذا أكثر شهرة عند المتكلمين والمؤرخين .

٢ - العلامة . وهو اللفظ الذي حصص به وعليه وصف حتى أصبح علما وحقيقة ثابتة . فلا يقادر إلى الدهن عند سماعه مطلقاً إلا أنه خصوصاً في محيط الفقهاء .

٤ - الإمام . وهو كما سمي في اختلافه في كتب العريقين بما يظهر تسامهم عليه . ومن المعلوم أن الشيعة خاصة من أروع الناس في اصلاقي هذا اللفظ السامي

واشجعا آية الله الإمام العلامة جمال الدين ثقات أخرى دون ما سبق في الشجرة ، هي في الواقع نعوت صادقة مبرحمة لمن . عن رفعة شأنه ونحو مقامه أصرباً عنها صمغاً .

نشأته :

نرى في حجر تلك الحرة المصونة والبركة الطاهرة وبينة بيت المجد والسودد وهي أمه . وتحت : غاية أبيه ذلك الشيخ المعطوف الذي حبيب عليه بحبائه وأحاطه بحبائه ولم يقتصر برأيه على هذين التبريرين بل شاكهما في الرعاية . حسن العناية حياه الموفق الذي كان نعمه باضاف حاض .

فكانت برأيه له نمو دحاً صالحاً للمربين . وقد أحضروا له معلماً خاصاً اسمه (محرم) وعهدوا إليه بتعليم القرآن والكساية . فقرأ القرآن على ذلك

الاستاد العام في عدة تعلم الكتابة وما طرأ الفايء نصي يدشأ بين أحضان
الفصلة ، وترى في حجب الاسرتين الكريمتين بين سعد وبين المطهر ، وكل
منهما أسرة صرمت على الفصل أضامها ، وعدت بسلامته طلابها .

، ان أم حدث حظير عر به الصبي وهو بعد لم يكمل العقد الاول من
عمره هو حدث الفصح المعلى الذي طرأ الملاءة شنت العباد

فقد كان ولا شك يطرق سمعه ، هو في أول صباح حديث الناس من
ذلك الغمر الذي يرى الناس حوشه محاصرة لبغداد - عاصمة الخلافة
الاسلامية - وفقد دم الناس خوف ورعب من شر الجيوش المغولية
الكاكرة .

كما غاب ، لا شك روح كثير من أهل بلده مع أطفالهم وأثقالهم الى
المطابخ الكوبية مما في سر معرفة ذلك الكاهن او بالصحيح أبعد خطوة فان
وجهه أقرب الى بغداد من المطابخ اليها كما انه سمع ولا شك ما اشود
! أي عده بين ليلة ليلية من أهـ الخ ، في مقدمتهم أموه الشيخ
سيد الدين ، وما استقر عليه رأيهم في الخلاص من لك لائمة الى أطعمهم
والمسلمين عامة . ذلك بكلمة سلطان المغول بظا - الامان لهم فكسروا .

كما انه رأى أمه مبعداً الى ان كياه المعوى مع الرسة بين المغوليين
المفاوض السلطان في شأن موداساه وولاده وصحبا سلامة الجمع عن أن
يضمن هو للسلطان الضاعة ، التمام . ونعم ، الشيخ ومده عمده الامان
لمطوب قد أمر السلطان ان كتب باسمه وصلى فيه سلامة لمشهدس
والكوفة والوجه العمل .

كل همدا مما سر على شيخنا المرحوم له ، ، عاه وهو في سر التامة
من عمره .

ولا شك انه سمع أساء الواقعة بعداء وقد أتى على لا حصر

وابأس حيث جلست حوش التار خلال الديار فكان ما كان ما است
أذكره ، وجرى أمر الله في حلقه ولا زاد لأمرة ، واصطفى سائر تلك الواقعة
جماعة من أماء وطنه وفيهم بعض العلويين .

هذا بعض ما مر عليه ولا شك أنه قد سجله حواطره في ذاكرته ،
ومنى أليم رفعها في نفسه ، وإن لم تطهر آثاره فيما ظهر من آثاره ، وكف
له بأظهار ذلك وهو يعايش أحقاد هؤلاء الفاسح الحمار وهم حكام
البلاد .

دراساته :

قلب فيما سبق أنه تولى برهده ، والده لإمام سيد الدرس ، كان ذلك
الشيخ محمداً فقهاً مدرساً عظيم الشأن ، واشترك مع أبيه في وحيه العلوي
حاله الشيخ محمد الدين جعفر من أحسن الذي اشهر بشفقة نظر وبعد الأمور
وقوة المارضة حتى عرف بالمحقق .

وساعدهم على سد الثغرة وصلاحتها هو استعداده متدري وبصوحيه
المكرى حتى قد عن ذكائه المفرط وسوغه في سن مكررة أنه طوى مراحل
الدراسة وهو دون العشرين .

ولقد قطع لك الاشواط ، بلده على هذا الطريق حتى يخرج عالمها
في علوم العربية بآثار قويها ، على اللغة ، أصوله ، الحديث وكنهه وعلم
الكلام وقواعده ، وأنتم عدهم سائر العلوم الشرعية أماد أساته على غير
هذين لادين فكاد يكون مقتصرة في العلوم القديمة وعلى أساده هم أئمة
تلك الفنون .

فقد قرأ على المحقق الصير الطوسي ، حماته وحدث عن يده عليه
في الحكمة ، الهيئة بقوله .

ورأى عنه إلهامات الشفاء لاني على سبيلنا ونعص التذكرة في المنة
تصنيف الخواجة ثم أدركه الموت المحموم قدس الله روحه (١).

ومن هذه أرواياه تعلم انه احتل المراحل المشار اليها آنفا واستعد
لأحد الحكمة والمهنة وهو في الرابعة والعشرين من عمره المدة التي بين ولادة
العلامة ٦٤٨ هـ ووفاته المحقق الطوسي سنة ٦٧٢ هـ ، قرأ على الشيخ شمس الدين
محمد بن محمد المكي في العلوم العقلية أيضاً ، وقد كان يعدة من علمه أحماء
ومحير شيوخ عن حجاب الله ، يعترف له بالعجز (٢)

و قد أخرج المظهر الشيخ عنه الدرر على من عمر الكافي القروي
المعروف بديران شيخ الكشاف إلا ما شهد (٣) به الكشاف وهو كشف
الاسرار من غوامض الامكان في بعض الغامضات فصل الدين الحق نفي المذوق
سنة ٦٤٩ هـ ، قد شهد به الكافي بديران وهو أستاذ علمه الشرح إلا
ما شهد .

ورأى على الشيخ بزرهان الدين الذي وأمره التمسد بقوله :
كان عظيم الشأن اهدأ مصعباً في الجدول استخرج مسائل مشكلة .
ورأى عليه مصعب مصعباً في الجدول ، له مصعبات متعددة (٤)

هذا ما عثرت عليه مما يتعلق بدراساته وشيوخه في المراءاة والعلوم التي
قرأها فخرج فيها أمانته ومشايخه الذين روي عنهم فاتهم بتركوا وهؤلاء
في أهمهم جميعاً مشايخه في روايته الكافي أجماعهم مع شيء من تعريف تلميذهم
لكل واحد منهم .

١ - الاحارة الكبيرة لسي دهرية في مجلد الاجازات من البحار ص ٢١

٢ - ٣ - نفس المصدر السابق ص ٢٢

٤ - الاحارة الكبيرة لسي دهرية في مجلد اجازات البحار ص ٢٢

٨ - السيد الاجل غياث الدين عبد الكريم ابن طاووس الم - وفي سنة ٦٩٣ (١) .

٩ - الشيخ نبي الدين عبد الله بن جعفر بن علي الصانع الخبزي الكرخي وهذا الشيخ كان صالحا من فقهاء الحنفية بالكوفة (٢)

١٠ - الشيخ السعيد نجم الدين علي بن عمر الكاظمي القزويني المعروف بـيران الموفى سنة ٦٧٥ كان من فضلاء العصر وأعلامهم بالمطوق له تصانيف كثيرة ، وكان له حلق حسنة وعاضدات حيدة ، كان من أخص علماء الشافعية عارفا بالحكمة (٣) .

١١ - الشيخ المؤرخ طاهر الدين علي بن عيسى اذني صاحب كشف الغممة كان حيا الى سنة ٦٨٧ (٤)

١٢ - السيد الاجل اعلم رضي الله عنه بن علي بن محمد بن محمد بن الحسين الموفى سنة ٦٦٤ ومات بعد احوال اهدان عاردا و عا (٥)

١٣ - الشيخ المعصوم جمال الدين محمد بن سليمان النجفي صاحب التفسير الكبير المتوفى سنة ٦٩٨ (٦) .

١٤ - الشيخ الفقيه محمد بن محمد بن علي بن محمد بن احمد الخبزي

- العلامة سنة ٦٤٨ كما سبق ، ابن أبي الحديد سنة ٦٥٥ فكان عمر العلامة سبع سنين ، م . فانه لا حظ .

١ - الاجارة الكبيرة ص ٢٥ اجارات البحار .

٢ - ٣ - المصدر السابق ص ٢٢

٤ - اجارة الحر العاملي ص ١٦١ بحكم اجارات البحار

٥ - الاجارة الكبيرة ص ٢٢ المصدر السابق

٦ - مقدمة احقاق الحق ج ١ طبع ايران .

لاسيدي وكان فقيها عارفاً بالاصواب (١)

١٥ - الشيخ نصير ادريس أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي
المتوفى سنة ٦٧٢ وقد أثنى عليه عليه الشيخ ابن المطهر كثير أ .

١٦ - الشيخ الماعظم شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الكيشي هذا
الشيخ كان من أفاضل علماء الشافعية ، كان من الصف النابغ في البحث كتب
أو أعيانه أصاب في بعض الأوقات ففكر ثم عساه وفاة أخرى يقول
حتى تمك في هذا عاودني هذا السؤال فعاودته وما ورمين ولأنة عاه
بحر . ناه . مال هذا عجزت عن جوابه (٢)

١٧ - شيخنا العلامة محمد بن محمد بن محمد الملقب بالهروي سنة ٩٨٧ وهذا

الشيخ كان عظم الشأن اهدأ مضعاً في الجدول استخرج مسائل مشكلة (٣)

١٨ - الشيخ الحكيم كمال الدين مشتم بن علي بن هشام السعرائي صاحب
شرح نهج البلاغة المتوفى سنة ٦٧٩ (٤)

١٩ - الشيخ محمد عبد الدين يحيى بن سعيد الخلي صاحب الجامع في

الفقه الملقب سنة ٦٩٠ هذا الشيخ كان اهدأ . عاه (٥) وهو من عم والده

شيخنا الإمام جمال الدين

٢٠ - الشيخ الإمام سعيد الدين يوسف بن علي بن المطهر صاحب

المصابيح النورية ومما اخلصه في الاصول والاشعنا المترجم له وعليه

كتاب رفته . د . اهدأ في العلوم العربية والشرعية كما سبق (٦)

١ - ٢ - ٣ - الاجارة الكيفية ص ٢٧ اجارات المجر .

٤ - مقدمة بحار الانوار ج ١ ص ٢١١ ومقدمة شرح نهج البلاغة

لان مشتم ص ١١

٥ - الاحكام الكبير ص ٢٢

٦ - المصدر السابق ص ٢١ .

جهود وجهاد :

يجدر بي وأنا أهداف بي اعطاء صورة صادقة عن شجاعت العلامة ابن المطهر رحمه الله أن أختار بعض الجوابات من حياته تكون فيها دلالة للعارف . على ما سواها من جوابات أخرى يسع الحديث عنها في دراسة شاملة شاملة أما أنا فلا يسعى ذلك لأنني تصددت بتقديم كتاب من كسبه وأثر من آثاره . لو أردت الإمام تجميع ما شجعتا رحمه الله من بحالات إيمان و جهود لإظهار الحديث . إنما عند ذلك حرصنا عن الموضوع في نظر بعض القراء وفي نظري هو من صميم الموضوع إذ هو حدث غير جهاد مستمر طويلاً وجهاد دافعه معصية . ومهما كان شأننا للحدث حاد . تلك الجوابات ليكثر . إذ لا بدنا أهم جوابات حدث شجعتا رحمه الله . كان جواب جهاده معاشي ومواقفه في هذه المذهب و الدفاع عن الإسلام . المعصية أهم مذهباً إلا أنه جانب منشعب الأطراف فليس جوابات لا . مع هذه السطور خصوصاً وهو يسير البحث مدته و هيأه بالعين مع تحفظ في النتيجة لئلا تكون مريحة وتحت تأثير المأخذه

فإن تحت ديث الجوابات نهضت لإيمان أولاً مبدأ إسلام المعول . وأول من أسلم من سلاطينهم . ثانياً واعظ القوافي شجعتا رحمه الله واللائحة المعول . ثالثاً العوامين إلى دفع استبداد المعول إلى إعلان التشيع وكل ذلك لتواحي يقتضي الجهد باسمه في الجهد أن يكون مدته ونهضة . وقد كتب في ذلك عشر صفحات بأوصاف ذلك أنال أرى أن الموضوع يحتاج إلى بحث أوفى ومنشعب . الوقت لذلك رأيت تجميد هذا إلى معالجة أخرى . الأمور مرهونة بأوقاتها

أما الحائزان للذان أحارهما فعلا للحديث عن جهاد شجنا ورحمة الله
و جهوده فهما

١ - مدرسه العلبة وثما ها الحسة .

٢ - تصانيفه وآثاره

١ - مدرسته العلمية وممارستها الجنية :

هذا هو الحبيب الاول الذي لم يمانعه دقة أيضا لتعرف منه مدى
جهاد شجنا من المظهر والسير ثم ان جهوده طلبة حماه الى باهرت
الناس عاما

أما اذا اذنا اسماع في الإهتمام الى ذلك فانه أما نكتته عنه وقد جهده
من حصوه وألفه . اراد ان يعف من ذلك عملون في أو فله في هذا الحبيب
من ذلك قول الصمدى : . كاد من الاحلام حانيا ، قائما بالعلوم حكما
ط . ذكره في الاقطار . . اوجه الياس الى الخوف . الاخطا . . تخرج
به أقواله (١) . . قوله الآخر : تخرج به أقواله كثيرة (٢) .

وقول من حجر . وتخرج به جماعة في عهد (٣) .
وقول المير اعبد الله الاوفى : وكان ، رحمه الله آية في كمال الارض

١ - أعين العصر للصمدى (مصور) مكتبة الإمام أمير المؤمنين «ح» العامة
القبيل ١٨٠٩ عاظم اقتدى)

٢ - الوافي بالوفات (ح ١١ ورقة ١١٥ مصور في المكتبة الالفة الذكر)

٣ - الدرر الكامنة ج ٢ ص ٧٢

وله حقوق عظيمة على مرة الإمامية والطائفة الخقة الشيعة الاثني عشرية
الاسرار ولفها . وقد كان جامعا لا يوازع العلوم مصنفها في
أقسامها ، حكيمها متكلم فقيها عمدا اصوليا أدبيا شاعرا ، هرا
أفاد وأجاد على جمع كثير من فصول دهره من الخاصة من العامة
أيضا كما ظهر من اجازات علماء امرئيين (١)

وقال أبو محمد الحسن الصدر . وخرج من على مجلس درسه
حماسة مجتهد (٢) .

الى غير ذلك مما يرسل . وروا عن هذا الحديث ، مضافا الى حديث
المدرسة السنية السلطانية ان أمر السلطان أرغون إنشائها من أجله
احاطة وفراجه

لذلك أصر على ملائمة وندته حبه في حله ، برحله حيا ، تقديرأ
منه بفضل الى الاستعانة من وجوده معه لكشف ما يطرأ عليه من
عص . أحكام لا يعرف وحدها على طريقه لذهب الحميري

بكن الشيخ . المظهر العام الحبير
أى منه بين عامين يدين كل منهما لا تسعه ركه

أولا إحاطة السنين في منه أن يكون كثير العلوم من
ملاحي ركائب السلطان من تعدو تعدوه وروح رواجه لا يتمكن مع
احاطته من القيام بطريقة إعداد طلاب العلوم بالعدة الكافية
وأن لحسم الإسعاده . الإسعاده من شح في بلاط السنين قدوه
و رواجه .

ثم ما . أم اداء يحتمل مراده مصفا ان ماى ذات من سوء أدب مع
١ - رياض العلماء (مصور بمكتبة الإمام الحكيم العامه عن خط المؤلف) .

٢ - تأسيس الشيعة ص ٢٧٠

مقام السلطان لا يلقى تشجيراً بكماله فانه يحشى بمدير رده غيراً حاجتاً
يجر عليه وبالامع كثرة قالة السيوف واحاطت عنده بسبب صحة السلطان
نتيجة جهاده وجهوده

١٠ كاز الحمع بينهما نكاحاً فيما اذا اشدت له مدسة سارة ككون
مع المحم السلطان نعم افعده من حاله فافرح على السلطان أن
يأمر بها ابقى معه أي حاشه ، ثم استصن بها ، وهنا يبدو سؤال ربما
يبحث به صدر القدي

لماذا كانت ادرسه سارة ، ولما كن ثامة في المصحة وهي (من أحسن
الاداءه وأحسنها هواءاً ومداً وأعجبها عماره بها قصر لكل أمير ووزير
وبها دار السلطان وها أسواق عجيبة ، مدارس شريفة)

١١ الحجاب ، ان سلاطين الملوك كان من عادتهم في الصيف الإقامة في
مراغة ساءداً ، في الإقامة اياماً وخاصة لاحت طلبة الهواء واعتاد انحو
أما في الشتاء فينرحون الى بغداد الصعوبة الإقامة في البرد والبرد وخاصة في
أذربيجان ، ثم يمس الوقت يتعمدون أحوال البلاد وشؤون العباد ،
ويتفقون بأنفسهم على أعمال وانهم وحكامهم ، ذلك يسمون أمه السنية
الى شطرين رحلة الشتاء ، الصيف .

ولما كان عنه السجون في محنة الشيخ ابن المصير والإستبصار به
، بتلامذه حتى في انظر في ذلك أمر به المصير به السنية وهي

سألف من أربعة أو خمسة وعده عرف ، مدارس (مواضع للدراسة)
كلها مكتوبة من الحساب البكر اسه ، فهي مصارب توى اليها القالة
والدريسون ، وقد عين لهم السجون انجرايات وكاوا برحلوون رحيل
١ - تلخص الآثار لعبد الشد بر صالح راجع مقدمة الجيصر معجم

اللقاب ص ٣٤

السلطان جلاله ويهرون به وله

وقد ذكر هذه المدرسة أن فصل الله العمري في كتابه المسالك في الكلام على الامعة وسماها فقال ومن عادة هذا السلطان أن يصحبه في الاوردو (المعسكر) في كل حين ومن نحن أعيان العلماء والمدرسين ورواب جاريات على السلطان ومع كل منهم فقام وصلة هؤلاء هم المسمون بمدرسي السارة، ومعهم أعيان اجماعة الزملاء

ودار الجيوش في الروضات من ١١٧٥ أن العلامة الخي الحسن ان المظفر عن سبي اقترح على السلطان محمد أولجيتو جلاله بترتيب مدرسة السارة ذات حجر. مما من من العلماء الكرامسة وكانت تسمى مع اركب المصوب أنها تسمى وتعرف به في كل من مصر

١١. دارها في ما حجب في ح ٣ من ١١٩٦ انه لما كان السلطان محمد أوجا شيد المبنى صحبه العلماء والمباحثات العلمية أمر في أيام دونه بترتيب المدرسة السارة مؤلفة من ثمانية اقسام وعده عرف من المكناس ١٥٠٠ بحسن معه وتعرف به ١٥٠٠ وكان مصد الاثنى عشر الذين الشوشتري من مدرسي السارة وما يرب من مائة طالب علم يقيمون فيها مكفولي الملص والى والادوات وجميع ما يحتاجون به

ذكره ان القوصي: انحصر معجمه ج ٤ في ٤ ص ١٤٧١٤ ذكر قطب الدين محمود بن سعد بن محمد اني في سنة ١٢٠٠ في سنة الحكم وانه من فقهاء المدرسة السارة بالحضرة

أما ثمار تلك المدرسة فليس منها في وصفها لا مطبوع في نوعها بعد أن سقى القول عن جامعة شجرا ان المظفر وعكوف العلماء عليه وشهد ان حال له أحياء منه ووايته عنه وبحراً عليه. وكيف لا أكثر إليه ان مائة. ان دجاء على منبهله (بعضهم) العذب كثير الزحام

والطالب يجد بفضته والراغب طلبته ، وقد جمع استاذ علم التفسير وعلم الكلام
واصول الدين وآداب البحث ، الإحتياج وقواعد الجدل الى جانب العلوم
الشرعية الأخرى . معه وأصول وحديث واسع ودراية ورجال مضافا
الى العلوم العقلية الأخرى كالحكمة الإلهية ، طبعة ، لرياضة سوى سائر
المعروف العرفية وآدابها وشؤون الدنيا الدنية وأساليبها

لما كان البحث عن أسماء صلاية حمدا ، أن أكثرهم يستدعي لقب
الطويل والعرضه بكافية ، أي ليس له ذلك ، كقوله في محمودة من علوم
الرجال وميرزى الأخفش ، م

١ - الشيخ في الدين إسماعيل بن أحمد بن علي الماملي (الأملي) ، أجزره
استاده في سنة ٧٩٩ كما أجزره في المحققين ، استاده في ١٢٢٠ مضاف
سنة ٧٩٩ ، صوره حاشيا في ص الملام يقين مؤلفه ، ظهور كتب
كشف العمه بليني أي نسخة في أ

٢ - الشيخ في الدين إسماعيل بن محمد المهرى وهو الذي ليس استاده
العلامة . وكتب له مبادئ اوصول الى علم الاصول وناريخ بعض
نسخ المبادئ ، سنة ٧٩٢

٣ - ابن حمزة له مضاف سألها من العلامة رحمه الله ذكره شيخنا الرازي
في الجمع في ابراهيم (نصوص)

٤ - الشيخ أبو حامد بن أحمد وقد كتب بخطه من مؤلفات استاده م
السؤال وإصاح الدين في شرح مسمى السؤال وذكر في حقه استاده
سنة ٧١١ (راجع آية العلية)

٥ - الشيخ أبو الفتوح أحمد بن أبي عبد الله المكي بن أبي طالب بن علي
الأوى وهو من أحاد استاده بولده الفخر في سنة ٧٠٥ وقد كتب ذلك علي
كتابي نهج المسترشدين ومبادئ الاصول . وقد كتبها بخطه ابن بلكو

أجازه العلامة في سلج حمدي الأولى من سنة ٧١٥ كافي نسخة من الجلاصة
(راجع آثاره العديدة فيما يأتي).

١٣ - الشيخ عز الدين الحسين بن إبراهيم بن يحيى الاسترأبادي وقد كتب
له أساده أجازه على ظهر كتاب شرايع الاسلام ، تاريخها ٢٨ صفر سنة ٧٠٨
و نسخة لشرايع موجوده عند الشيخ أبي الفضل شيخ الإسلام بزندان

١٤ - السيد شرف الدين أبو عبد الله الحسين بن السيد علاء الدين علي
ابن إبراهيم بن محمد بن علي بن الحسن بن أبي الخراسان زهرة الحسيني اهلي من
أجازه مع أهل بيته بالإجازة الكبيرة (راجع آثاره العديدة).

١٥ - السيد شرف الدين الحسين بن محمد بن علي العلوي الحلي الطوسي
كتب من مصنفات أساده إرشاد الأذهان و فرغ من نسخة في يوم السبت
٢٨ شهر محرم سنة ٧٤٤ ثم قرأه على أساده فأجازه ، أصراه كثيرا في
أجازه المؤرخه سلج دي الحجة سنة ٧٤٤ المكتوبة على طم الأساد
(راجع آثاره العلمية).

١٦ - السيد نظام الدين عبد الحميد بن محمد بن أبي الفوارس محمد بن
فخر الدين علي بن عز الدين محمد بن أحمد بن علي الأعرح الحلي القسبي
وهو أجاز العلامة بعد علي خاله و شرح بعض كتبه في بيته كما
نظم من كتابه ذكره أو اصابع في شرح نهج المسير شرحه في
سنة ٧٠٣ وله تسع عشر سنة ودخل في العشرين ، وأحل في كتابه هذا إلى
شرح كتاب آخر من مؤلفات خاله واساده وهو اصباح الناس في شرح
نسيمك لنفس أبي حنيفة النعمان وظهر من ذلك أنه كتبه وعمره دون
السبعة عشر سنة .

١٧ - الشيخ كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن يوسف
ابن العتافي الحلي بظهر من آخر شرحه (ابن صاحب الزين) في شرح مصباح

ليس (العلامة) انه لمجد عليه حيث عبر عنه تشبها المصنف ، ان العتق
 كان حيا الى سنة ٧٨٨ وأمه اربع لحظوظه المكثرة امعش الكتب هو ٧٣٢
 ، جملة منها في الحرة العرونة فاعول فتعده على الشيخ غير بعد
 ١٨ - الشيخ كان الد - عبد الله بن أحمد الشيداني المؤرخ الشهير
 من الهوطي الموفى سنة ٧٣٣ عبر عن العلامة في رحمة السيد عبد المطلب
 عبيد الدين ابن ابي العلامة بقوله مولانا وشيخ العلامة حمد الدين
 احسن من المصنف الحلي .

٩ - السيد محمد الدين عبد الله بن يحيى الدين (محمد الدين) أبا الهوا من
 محمد بن محمد الدين عيسى بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن علي الاعرج الحسيني
 انعميلى وهو أبا السيد المذكور أيضا ، ان ابي العلامة شرح من كتب
 حاله سيدي ، امام شرحه سنة الف

٢٠ - السيد جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني الميرزاى الحرامى
 شارح فوائد العاشة للهوى المفضل الايجى كانت نسخة من شرحه في مكتبة
 جامع ، جان تعداد

٢١ - السيد محمد الدين أبو عبد الله عبد المطلب وهو أبا السيد
 لآبى الذكر وقد أجازته حاله العلامة

٢٢ - السيد علاء الدين أو الحسن علي بن ابراهيم بن محمد بن علي بن
 احسن بن أبي الحسن رحمه الله الحلي عمر أجازته العلامة مع أهل
 بيته ، لإجازته الكبيرة (راجع آية العتبة فيما نأى)

٢٣ - الشيخ زين الدين أو الحسن علي بن أحمد بن طراد المطار آبادي
 الموفى يوم الجمعة أول رجب سنة ٧٦٢

٢٤ - الشيخ رضى الدين أبو الحسن علي بن جمال الدين أحمد بن يحيى
 المعروف بالمريدي الحلي الموفى غروب عرفة سنة ٧٥٧ ودفن المعري .

تبره كثير أمن كتبه ، رحمه ، أضراد كثير ، له وصفة خاصة حرم بها كتب
واعده شمل على كتابه "الحدائق" ، معالي الأمور ، يرى عر أمه ويرى
عه جمع آخر غم الشرح "شبه الأول" ، شرح ابن المذبح الجرجاني والشرح
صبر الدين ابن الشيخ ، وشرح نصيب الدين ابن أبي السعد بهاء الدين النيلي
محمد بن أحمد ، أدي صاحب مرسوم وغيرهم

٣٢ - شرح محمد بن علي بن محمد الجرجاني لعمري شرح من مصنفات
استاده أدي الأصول ، سمي شرحه بأنه السادي في شرح أممادي فرع منه
في سنة ٦٩٧ كما ذكر نسخة المأخوذة في الحرة أمروية .

٣٣ - السيد محمد الدين أبو المود من محمد العمدي ولد له عدة المتقدمين
ودع أحب العلامة ولديه ولده أمه من من

٣٤ - السيد أحمد بن أبي عبد الله محمد بن القاسم ابن معية العالم الدساة
اشتهر بذكر في أخباره للسيد شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي المعالي الموسوي
والمصنف في سنة ٦٩٧ له نسخة شمس الدين صاحب ابن أبي السعد - ابن من مشايخه
في إتيان العلامة أبي محمد الله

٣٥ - شرح محمد بن أبي طالب - أخرج محمد الإدي كتب تحظه من
مصنفات - له نسخة أممادي فرع منه في سنة ٦٩٧ وأخبره
استاده في آخره بكنهه وصدره وذكره المحققين (راجع آثاره العديدة
في آخره)

٣٦ - المولى قطب الدين محمد بن محمد الرازي السومري شارح المصنف
لشمسية وقد أخبره استاده العلامة وكتب له أخباره في ، أمين من واهي
أرى في سنة ٧٣٧ وهو في أحاديث البحار ص ٢٨ وكار بلساً خاصاً
لاستاده كما في أخبار الشهد لآل البحار الخاتري ص ٣٩ الإجازات .

٣٧ - المولى شمس الدين محمد بن محمود بن محمد بن علي بن يوسف

الاراني الآمن وهذا من خواص تلامذ العلامة والملازمين لركابه حتى
في مدرسته لسارة وقد كتب من مصنفات استاده كشف المراد وفتح
مه في كرمشاد في المدرسة السارة يوم الجمعة ٢١ محرم سنة ٧١٣ (راجع
آثاره العلمية فيما يأتي)

٣٨ - الشيخ محمود بن محمد بن تار - كذا - كتب من مصنفات استاده
كتاب المحرر وقرأه على مصنفه فكلم له استاده في آخر انعامه الاراني
التي هي في اصدارات انباء أظراه فيه وباربعه ١٦ ح ٧ سنة ٧٢٤ هـ (راجع
آثاره العلمية فيما يأتي)

٣٩ - المولى آخ الدين محمود بن محمد بن عبد الواحد الاراني
أحاره استاده - العلامة - باحاره باربعها سنة ٧٠٩ وصورتها في
اجارات النجار.

٤٠ - الشيخ محمود بن محمد بن علي بن يوسف الطبري
٤١ - السيد نجم الدين مهدي بن سنان بن عبد الوهاب نعماني المدني
أحاره استاده باجنتين ذكر في احداها تصانيفه وارجع الثانية سنة ٧٠٩ .
(راجع آثاره العلمية فيما يأتي)

٤٢ - الشيخ شاح بن محمد بن عبد كرم من مصنفات استاده كتاب
المختص عرصه على استاده فكلم على بعض اجزائه بصره في ذلك في
سنة ٧٢٤ وبيان وصف اجزائه مفصلا في بحث آثاره العلمية فراجع.

٤٣ - الشيخ صبا الدين أبو محمد هاشم بن محمد الدين حسن بن
شمس الدين علي بن الحسن الطبري كتب من مصنفات استاده كتب القواعد
وقرأه على مصنفه فأحاره ببحارة مختصرة على ظهر الكتاب اربعها
١٧ رجب سنة ٧٠٩ (راجع آثاره العلمية)

٢ - تصانيفه وآثاره :

وهذا هو الجواب الثالث الذى يمثل لنا ثمرات جهده : حصيلة نعمه وعنايته فى لك الاعوام الى ما هزت الثمانى . ولعل القارىء يدهش حين يقرأ قول صاحب مجمع البحرين فى مادة (علم) انه وجد بخط رحمه الله - يعنى العلامة - جملة تليد من تصانيفه غير ما وجد منها بخط غيره . وليس ذلك لعرب من فرع من تصانيفاته الحكمة والكلامية وأحد فى بحر رقيقة من قبل أن يخل له ٢٦ سنة كما فى خطبة المنتهى . وأمد الله له حتى حاول ثمانين وهو فى ظل ذلك لا يفتقر عن التصديق حتى كان يصعب وهو اكبر كما قاله الصفدى فى الواقى . وفى ضوء هذا ونحوه لا يجوز مرد ما جاء فى روضة القاعدين ، فلا عن بعض شراح لتحديد أن للعلامة نحو من أربع مئة تصانيف كتب محقق . وإن كان ذلك لا يتخلو من غرامة . وهما من الأرقام التى ذكروها . فإن شجاعتنا المظهر رحمه الله كان يمتاز بسعة التفكير ودقة الباطن ومعرفة رامة وإحاطة شاملة فى العلوم التى صرت فيما نسهم وأمر . فهو فى مصنفاته أذهار بين النظريات المخالفة والآراء المتضاربة مع إيضاح الأسس التى أركر عليها صاحب الرأى وبيان وجه الحق من تلك الوجوه مع دعم بحثه بالحجة لكشف عن مدى سحره وتصنيفه وسعة أفقه وبحلله فى أخوان راحة من العلوم والعلوم .

ولا أدل على ذلك من مراعاة مجموعة كسبه الى حللها فكانت ثمرات حياته عريس بها المكسبة لإسلامية كما : ودها شتى صفوف المراجع لشتى فنون العلم .

وان القارىء لمهرستم' الاله فضلا عن المحدث في عصره ما يجد له
في الكلام واصول الدين، خذل والاحتجاج وآداب السجده المداخلة
ما يهاجر ثلاثين كتابا و سنة
كل واحد له في المقام وحده عشرين كتابا، وفيها ما كان في غيره من المؤلفات
صحاح

و فی اصول الفقه سبعة كتب ، و فی التمهید که در ، و فی الحدیث
 خمسة كتب ، و فی الاحوال ثمانية كتب ، و فی المعاملات سبعة و عشرين کتابا
 و فی الادعة که در ، و فی الجوارح که در ، و فی بعض الفرائض
 سوى ما یجدد من اجزائه اربعة كتب ، و فی سائر الفرائض و احادیث و غیره
 کلا احادیث و غیره

وقد كنت أسماها في الحروف المطبوعة من أن هو أصح
والإشارة إلى فائس بحرف طاء في الألف

١- أذاً أحد - حصر واحد - في سريره الذي فيه - في
الجواري والحق الأرفق في الأربعة ح ١ ص ١٣ -

٢- التحدث المفسر في عشرين مقادير - سنة مؤتمرة في الخلاصة
وعبرها ، وقد شرحة الشيخ ناصر بن ابراهيم يوم ١٢ في سنة ١٢٥٣
والمرى المحقق هادي السمراني يوم ١٢ في سنة ١٢٥٣
١٢ ص ٦٣

۳- اثبات اربعه روح تسجده فی ۱۰۰۰ بار سه بار در هر روز
الرصدی کافی و هر سه کاف ای یه ۱۰۰۰ بار ۲۲ مکرر داشگاه صبح آن
(هرست ۳ ۱۰۰۰)

٤- الإجابة تكفيدها إلى ربه
(أولهم) علماء الدين أو حارس عن ربه

فخر المحققين وأقدم نسخة يوجد اليوم منه هي المصححة التي كتبها السيد
المصنف الشيخ علي بن اسماعيل بن إبراهيم بن فتوح المجاور بالقرى في
سنة ٧٠١ ثم قرأها على مصنفها وكتب له إحارة على المصححة في سنة كتابتها
وهي اليوم من مائتين الحرة إلى صوة . وبعدها المصححة التي كتبها السيد
الأحرار السيد شرف الدين حسين بن محمد بن علي العلوي الحسيني الطوسي بعد
كتب الإرشاد بخطه لنفسه وورع من نسخة في يوم السبت ٢٨ شهر الصمام
سنة ٧٠٤ ثم قرأه على استاذ المصنف فكتب له انتهاء السماع وإحارة أمراه
فيها والمصححة عند السيد نصر الله الأحمدي بطهران .

كما يوجد نسخة أخرى لها أهميتها حيث كتب فخر المحققين
- ابن المصنف - على ظهرها إحارة للسيد نصر الله الدين محمد بن . بن علاء
ابن الحسن و تاريخها ١٤ ذي الحجة سنة ٧٥٧ . الخلة .

و يوجد نسخة مؤرخة في أو احر ح ٢ سنة ٧٧٢ كتبها سعيد بن
جعفر بن ستم الحر حاشي في مكتبة الميرزا محمد علي الخوساري

٩ - استقصاء الإعتبار في تحرير معاني الاحكام . ذكره مصنفه في
الخلاصة وعرفه بقوله ذكرنا فيه كل حديث وصل إلينا ونحن في كل
حديث على صحة السيد أو انطوائه يكون منه محكما أو مشاهدا .

وما اشتمل عليه المس من المباحث والأدلة . وما استنبط من المتن من
الاحكام الشرعية . غيرها . هو كتاب لا يعمى مثله . وقد ذكره في كتابه
المختلف في الطهارة في مسألة سؤر ما لا يؤكل لحمه بعد كلام مشع طويين
فقال : هذا خلاصة ما أورده في كتاب استقصاء الاعتمار في تحقيق - كذا -
معاني الاحكام فظهر انه في غاية البسط .

١٠ - استقصاء البحث والطر في مسائل الفصاء . لقد كذا معناه في
الخلاصة ، أمه لأشياء الجارية محمد حذاء . ده لما سأله بيان الأدلة الدالة على أن

للعمد حشراً في أفعاله وأنه غير محبور عليها وقد طمعه الشبح على الحاقاني
في الحجب سنة ١٣٥٤

١١ - الاسرار الخفية في العلوم العقلية (١) ألفه باسم هارون بن
شمس الدين الجويني الملقب سنة ٦٨٥ ر. أي شعب الزاوي دام طله بسجنه
بخط مؤلفه في الحراية العروية كما في الدرمة ح ٢ ص ٤٥ ٠ يوجد نسخة
في مكتبة الإمام السيد الحكيم لعامة في الصحف رقم ٣٨٠ بظهر أنها بخط
المؤلف في ٤٩٠ صفحة .

١٢ - الإشارات إلى معنى الإشارات - هو أحمد شروحه الثلاث
للإشارات والتسميات لأن سبباً ما به سلك في كل منها مسلكاً من ناحية
٩ - ذكر المحامي عباس الراوي في كتابه تاريخ علم أهل في العراق
ص ٨١ من علماء الفلك ابن المقدم الخلي وقال .

ومن مؤلفاته عما يخص بحسباً .

الاسرار الخفية في العلوم العقلية كسبه باسم شرف الدين هارون
ابن شمس الدين الجويني ومنه نسخة في الحراية العروية بخط مؤلفه . وهو
في السجيم كما يظهر من اسمه .

وسأفقه سيرة أساده الحراية الطوسي في الإحتياجات ؟

استفهامات يود لفت نظر القاري .

أ - إذا كان الراوي يبر الكتاب لقوله كما يظهر من اسمه وأما سجله
عن المصادر فنأين له أنه في التنجيم ؟

ب - من أين له أن العلامة سار فيه سيرة أساده الخواجة في الإحتياجات
وهو لم يبر الكتاب ولو كان رآه أو لا أو لم يبر في موضوعه الذي هو العلوم
العقلية كما هو صريح اسمه وكان له أسدشاس بلغة العلماء في استعمال هذا الاسم
وأطلاعه على غير علم لعلك لما وهم ذلك .

المسط والإيعا أو الزوايا : واحد منها على اصباح المصلاة من نرح
الإشابة للصير المطاى كما ظهر من اسمه .

١٣ - أرفاق الفائق : أرفاق الفائق وهو كتابنا هذا الذى نحن على
أبوابه كسبه ونفس له فحسب للحمول . ولما عوده في
الحديث عنه

١٤ - أبواب المملوكات في شرح قصر الكوف في الكلام لائق اصحاب
ابراهيم الموحى شرحه العلامة بعد ان قال : قد عرفه صاحب
المصنفه الخلدية الا ان كان على صفة قول أم بكهفه والتعريف بانه الى
كل من مضية العلامة السيد محمد على الفاضل له يرى واعلامه لاجل
الشيخ محمد الرشتي . العلامة الزاهد صالح "جودى" . كتاب الحروف ، فكما
يقوم بحقيقته عن نسخة جامع العلامة "فاضل" من مكسبه في بربر وأخرى
من مؤلفات المرحوم العلامة الخراسان الخاصة تاريخها
سنة ١١٨٠ هـ . وطبع منه بعد العلامة تم ، وطبع أخيراً في ايران
صلى مشهور ان جامعة قم

١٥ - اصباح الإرشاد في أسماء الأعلام : من أول الاسماء مع
ضبط الحركات ذكره صاحب الزهد الخلدية فانه فرغ منه
في ١٩ ربيع الثماني سنة ١١٦١ هـ سنة ١٣١٨ و . . .
السيد حمد صاحب الواجب الخلدية الخلدية . الخلدية
العلامة حمد الله الشيخ علم الدين المرحوم الخلدية
لا صاحب او قد طبع منها الى فهرس الشيخ في كتابه

١٦ - ايضاح التفسير : من الخلدية وهو في بيان
سهر شيخ الرشد . الردية في الخلدية . الخلدية
الخلاصة في تعريفه : باحثنا فيه مع الشيخ أبي علي بن سوي

١٧ - إصاح بحافه السنة للكتاب والسنة ذكره صاحب الاصل وقد يعد
من كتب التفسير لما فيه من تفسير الآيات . وان مدالها كما بعد من
كتب الزود البدنة لاشبهه على . ان عايات تصوص الكتاب والسنة .
وقد كانت نسخة خط ملامه حقه الله في ملانة السيد أو ميرزا الاصمعي
المعنى آها الحجة السيد حسن . اصدر وذكر ان فيها من آية (١٠) بن لادن
كه . (الحداد اديا) مع ٢٨ الى آخره سورة آل عمران و فروع
منه ٧٢٢ هـ و هذه النسخة " يوم مسمي في مكتبة الخليلي اساقى الإبراني
وقد جعلت في المعرض

١٨ - إصاح المصلا م شرح إيشاب شرح وه المفضلات من
اصحق العواجة نصير لدر الطوسي عن إيشابات والتمهات للشيخ الرئيس
ان سينا . ذكره في الخلاصة كما عن جملة من نسخها

١٩ - إصاح المصايد من حكمة عن ابي ابي الله الكاشي المعروف الموقفي
سنة ٦٧٥ بعد ان (قال أقول) نسخة منه بخط حسين بن محمد بن حسن
بن سليمان اريحي . مؤلف مصنف سنة ٧٣٩ أي بعد موت مؤلفه بمئة سنة
وسبعة أشهر . نسخة آباء في مكتبة دانشگاه ص . سنة ٤٢٣

٢٠ - (الب لحدى عذر فيما حب على عامه امكان من معرفة
صول الدين) ذكره صاحب الاصل . هو من ألحظه وآخر أبواب (مصباح
صلاح في مختصر المصباح) للشيخ الطوسي . وسبق في مرجه . ولما كان هذا
كتاب جامعاً لمقتضى أصول العقيدة وكانت حاجة الناس اليه أكثر من
حاجتهم الى سائر الاصول الاخرى أفردوه " بالمسح " والتدوين .
وعكف عليه العلماء " شرح " و" تعليق " فثبت عند مصنفها عهده . وقد أحصى
شيخنا الذي دام ظله في التدوين " شرح " على هذا الكتاب . فاعت على
امثلاثين كما ذكر (مختصر ادب) علماء ابيه رحمه شعراً عربياً وفارسياً سوى

الخواشي والتعليقات ولعل أقدم شرح يوجد نسخته بخط مؤلفه هو شرح
العلامة جمال الدين أبو العباس أحمد بن محمد الخليلي المني في سنة ٨٤١ هـ بمكتبة
المرحوم كاشف العطاء العامة برقم ٤٤٤ ونا. بحها سنة ١٢٧٢ هـ .

٢١ - نسط الاشارات هو من شروحه لاشارات الشيخ الرئيس ابن
سينا . قال شعبا الراي دام ظله ولعل هذا الشرح هو مراد الشيخ المني
من قوله المحكي عنه وهو أن من جملة تصانيف العلامة الخليلي التي لم يذكر
اسمه في حواشيه هو شرح الاشارات الموجود لدى محضه الشريف
أقول : ان لم يكن هذا فهو أحد الشرحين السابقين

٢٢ - نسط الكفاية وهو اختصار شرح الكفاية في النحو ذكره
في الخلاصة .

٢٣ - نهضة المعدين في أحكام الدين هو من أهم المتون الفقهية اخدمة
على اختصارها دوره دامة من المعه . من تصانيفه الى الدات وقد اصبحت
مسانلها في أربعة آلاف مسألة كما في الدبعة أو ثمانية آلاف مسألة كما في
فصلص العلماء وهي على صرمة القوي . وانظر لوجاها وحامهتها
وسلاسة تدبيرها فقد كثر اهتمام الفقهاء بها منذ عصر مؤلفها الى عصرنا
الحاضر فمكثوا عليها بحثا ودرسا وشرحا وعلامة او د . د . الشيخ الراي
في الدررمة من شروحه ما مر د على الثلاثين . وقد سبعة عينا احارة بخط
اموالف واخرى من امة حجر المحققين عصة ايضا في مكتبة المجلس السبابي
الابرار وقد وصحت في المعرض .

٢٤ - نحرده الاثوث في معرفة الملوه لثلاث المطلق والطبيعي والالهي
كما في بعض نسخ الخلاصة وحكي عن بعضا لآخر انه (تحرير لاثوث) .
٢٥ - نحرر الاحكام الشرعية على مذهب الإمامية دور دامة في المعه
اقتصر فيه مؤلفه على القوي وترك الاستدلال ، وقد استوتب فيه الفروع

والجزئيات حتى حكى ان مسأله بلغت ١٠٠ عين ألف مسألة كما في الدرر
 أو ١٦٠ ألف مسألة كما في فصوص العوام ربما على ترتيب كتب الفقه في
 أربع فواضع ١ - اعمادات ٢ - المعاملات ٣ - الانهايات ٤ - الاحكام
 ، قد قدم له مقدمة بحث فيها معنى لفقه وفصله وآدابه ، معرفته وعدم كتابته
 وقد شرحه بعض الاعلام ووجد من شرحه نسخة في آخر المائة كما في
 الدرر . وقد حذف من التحرير لما قدمتها ونفادها منها نسخة في مكتبة
 الشيخ مير ، أني الفصول انصهرت وهي بخط الشيخ محمود بن محمد بن بابا
 - كد - أحد الزمعة المصنف فرع من كتابها . فتصححوه السادس من
 رجب عام ٧٢٣ . ثم قام بها مع نسخة خط المصنف وحكى عن خطه ان
 فرائعه من تصديقه كان في عاشر ربيع الاول سنة ٦٩٠ . ثم قرأها بعد المعاملة
 على المصنف في محراب فكتب له في آخر القاءة لاوي عاين .

١ - أمهات أدبه الله من فرائعه . بحث وفهمنا بوضوح واستدركنا ذلك في
 بحارنا آخرها سادس عشر حمدي لآخره منه أربع وعشرين ومئة
 وكتب حسن بن يوسف بن المظفر الحلي مصنف الكتاب حامدا مصلحا
 مسعفا ، أمهات نسخة بحار على سادسها قدم ، بحارها قامها كتب سنة ٦٩٩
 وهي مكتوبة شيخ الإسلام في حكا في الدرر . ووجد نسخة فيها
 لصف الأول من الكتاب بخط الشيخ حسين بن سليمان بن صالح فرع منها
 في يوم الاحد ٩ . مع انشأ سنة ٧٤٠ هـ وهي في مكتبة المدرسة السمعية
 في حراسان .

٢٦ - فصوص السداد في شرح واجب الاعتقاد وقد شرحه بعضهم
 بشرح سماه الاعتقاد واستظهر شيخنا (إري دام طله في الدرر) ان شارحه
 هو الشيخ طهيري الدين أن استحق ابراهيم بن بور الدين علي بن عبد الله المسمى
 ألقبه وأدبه شيخ عبد الكريم فلا حظ ما كتبه دام طله في ذلك .

٢٧ - تحصل المخلص ذكره مصنفه في المسألة الثالثة أنه حرمة

مخلد ، يظهر من ذلك أنه لا يمكن حتى ذلك أو من

٢٨ - ذكره المصنف في المسألة الرابعة المصنف في مسأله (ان عزمنا في هذا

المكان الميسر ، ذكره "المصنف" على بعض ما في "البيان" وذكر قواعد

المصنف على أحق الظاهر ، وتتم برهانه ، وأصدق الإقرار وأوضحها بما

وهي طريقه لادعاء الآخر ، وبه بالوحي الإلهي والعلم الرباني ، لا بالرأي

والعقاس ، ولا بالحجج الداس ، على سبيل الإيجاز والإختصار ، وترك

الإطناف ، إلا كثر ، وأما في كل مسألة أو خلاف ، اعتمد في المحاكمة

بمنهج والاعتداف ، أحده لادعاء أحد ، حتى يلى ، وأعم على دلي

(محمد) ، وهذا من مذهب المحقق ، كما في سبيل منهجه المصنف في كتابه هذا

الذي هو من أوسع كتبه ، فلهذا في وفده مع منهجه غير حرماً في

مخلد ، إلى أن حر الكاح وقد - في مصنفه في حر الجرم ، المسمى عنه فقهه

وساؤه في الحر ، سادس عشر المصنف ، في وفده حكمه الكاح ، واستظهر

شبهه ، أرى دأه طله من حقه ، فحر المصنف في بوضوح في مسألة حر من

الروحة غير ذات أولاد من لا حر ، أن "المصنف" يرى أنه ان ميراث كما

استبعد أن لا يكون ورثته وقد سادس عشر ، كمال الجرم ، مسمى عنه

سب سبيل

يوحد الجرم الرابع وفيه الآية ، الصلة ، وأول الخ ملح على من

مصور ، من حسين أوردى فرع من نسخة في ١٩ شهر ، مصادر سنة ٨٦٧

وهو من مذهب مكة الإمامية ، في حكمة ، في ١٩ شهر ، مصادر سنة ٨٦٧

٢٩ - تمثيل الأدغال إلى حكمه ، أرى في فقهه وهو في مخلد حكمه

شبهه ، أرى دأه طله عن أحده ، ابن حنبل ، في العاملي المذكور ، في

أجازات البحار .

٣٠ - تسلك الافهم في معرفة الاحكام - في افقه وحكى عن بعض

نسخ الخلاصة

٣١ - تسلك النفس الى حظيرة الانس (القدس) - في بكات علم الكلام

ودقيقه مما كانه نفسه لنبه الشيخ حسن علي بن اراهيم الميراني ورع
منه ر. ان يوم الثلاثاء السادس عشر من شوال سنة ٧٧٠ هـ تم هذه النسخة
ان اسارة العلامة مصنف الكتاب قد تمها بخصوطة في القامش. وتوجد
هذه النسخة في الحزابه العربية. ولعلها انفس نسخة. وتليها نسخة
كسبت سنة ٧٨٠ هـ مكتبة حجر الدين المصري وقد شرح الكتاب المذكور
ليد العلامة. ان اخيه سيد نظام الدين عبد الحميد العمري فقد أحل
الى شرحه هذا في كتابه (ذكره لواصلان في شرح مجمع الميرشدين)
ومنه يظهر انه شرحه ومنه دول. سنة عشر

٣٢ - تميم الله في الحكمة. كتاب في عدة مجلدات في المعقول

وقد ذكره علامة نفسه في الخلاصة كما عن بعض نسخها وفي احرازه المم.
ابن سنان.

٣٣ - احسن المرام في معرفة الاحكام - في قواعد الفقه ومسائله

الدفعة على سبع. لإحصاء شرحه عبر واحد كما في الديانة. ونسخه كثيرة
و يوجد نسخة عند الحاج سيد نصر الله القوي بصيرا مكتوبة عن نسخة
خط الشيخ لشهد. وقد صرح الشهيد بخصه انه عارض نسخة نسخة الأصل
وصححا في مصر سنة ١٠٥٠ هـ

٣٤ - تناسخ بين الاشعة و فرق البصائر - ذكره العلامة نفسه

في الخلاصة.

٣٥ - تنقيح قواعد الدين المأخوذة عن آل يسر - ذكره مؤلفه في دستار

المم. وفي الخلاصة كما في بعض نسخها وهو في عدة أجزاء.

٣٦ - تهذيب طريق الوصول الى علم الاصول . وقد سمي تهذيب الوصول وتهذيب الاصول تحقيقاً . كتبه اسم والده فخر المحققين كما في كثير من مصنفاته . وأقام نسخة منه فيما أعلم هي النسخة المؤرخة ٧٢٨ في الحزارة الرسولية . ولعلها نسخة مؤرخة سنة ٧٧٧ كانت بمكتبة مدرسته فاضل خان بالمشهد الرسولي . ولما كان هذا الكتاب من المبين الاصولية الاصلية فقد شرحه جمع كثير من الاعلام وددوا عليه حواشي ، تعليقات ذكر شجنا لراى دام طله من الله . ح والحمد لله ثلاثين كتاباً . وأقدمها تأليفاً شروح بلائمه . منها شرح السيد صمد الدين ابن ابي العلامة واسم شرحه نسخة اللبيب ، هو مطبوع ، ومنها شرح السيد عميد الدين الأبح الاكبر للسائق . شرحه شرح آخر لشرح أحمد وقد جمعتهما شيخنا الشهيد في كتاب سماه (جامع ابن الخامع بين شرحي الاحكام)

٣٧ - تهذيب النفس في معرفة المذاهب الخمس . ذكره مؤلفه في احواله .

٣٨ - جامع الاحكام . ألفه وكتب كتابه المصنف حيث أحال اليه في أوائله قليلاً .

٣٩ - جواب السؤال عن حكمة المسيح في الاحكام الإلهية . كتبه في جواب سؤال لشيخه جدامنه وذكر الميرزا عبد الله الأفندي في الرياض به . كانت عنده نسخة قرب عصر العلامة . المصنف .

٤٠ - جوابات ابن حمزة . أشار اليها صاحب الرياض .

٤١ - جوابات المسائل المهبائسة الاولى . كتبها في جواب مسائل السيد محمد بن سنان بن عبد الوهاب الجعفري اعمد الخميني المدني ، وقد أطراه العلامة . المصنف . في أول جوابات كثير ، ويظهر أن السائل قرأ مسائله على العلامة في داره بالحل في (٧١٧) كما حكى عن نسخة منها وفي آخر نسخة أخرى صورة اجابة العلامة للسائل وهي مفصلة ذكر فيها

حملة تصديقه . وذكر الجوابات صاحب الأمن

٤٢ - جوابات المسائل المهمة الثابتة - وفي المسائل ورد السؤال عن
الربح ولادة العلامة واسمه فخر المحققين ، وذكر العلامة في جوابه ما أشربا
إليه سابقاً في أول الترجمة فراجع .

٤٣ - جواهر المطالب في مسائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «ع» -
نسبه إليه ابن أبي جمهور الاحمسي في كتابه عوالي اللآلئ الذي القه في (٨٩٩)
وقال عنه أيضاً : راجع الدرر ج ٥ ص ٢٨٠ .

٤٤ - الجوهر المصنف في شرح مصنف الحرير - وهو مطبوع
٤٥ - حاشية التلخيص - كتبها العلامة على كتابه لمختصر الاحكام
ونقل عن الكتاب والحاشية صاحب المعالي في مسأله حوار الطهارة بالامام
المضاف ، وقال هذا الكتاب غير مشهور ، هو معد ، موجود ويتناول فيه
المعادن ، ، أقصر منه على بيان مجرد الخلاف من دون دليل
٤٦ - من المشكلات من كتاب الطوحيات - ذكره في الخلاصة والموبيحات
في المطلق والحكمة لشهاب الدين السمرقاني في المصنف سنة ٥٨٧

٤٧ - خلاصة الاقوال في معرفة أحوال الرجال - رتبها على قسمين
الأول فخر بن محمد عليه ، الثاني فمن يعرفه

وقد كتبها من تلامذته الشيخ مراج الدين الحسن بن بهاء الدين محمد
ابن أبي محمد السراب شوي وقرأها على مصنفها فكتب له بخطه على ظهر
القسم الأول اجازة تاريخها سبج حمادي الأولى سنة ٧١٥ وكذا كتب في
آخر القسم الثاني وهي أصا في سنة ٧١٥ وصرح فيها معاً انه كتب الاجازة
بعد انتهاء القراءة وقد نظري بلده فيها اطراً بالامام ، والمسححة في حراة
السيد حسن الصدر ، قد قرأها أيضاً على مصنفها بلده السيد صدر الدين
محمد الاشتكي فكتب له على ظهرها اجازة أطراه فيها كثيراً وتاريخها ١٥ ح ١

سنة ٧٢٤ وذكر صورة الاحارة الحيوانية في رحمة الادب ح ٦ عن ٣٦
وذكرت اشدها باسم العواعد . وقد طعت مكرراً وآخر مرة طعت في
المطبعة الحيدرية

٤٨ - خلق الاعمال - رسالة كلامية ذكرها الشيخ الحر في أمن الأمن

ج ۲ ص ۸۵

٤٩ - الد - المكمون في شرح علم القايون - هو في المطلق ذكره مصنفه
في الخلاصة

٥٠ - الد واورحد في الاحداث المصاح ، الحسن - وحكي عن
بعض ائمه الخلافة ان هذا الكتاب في عشرة اجزاء .

٥١ - رسالة في آداب المحبة والمناظرة -

٥٢ - رسالة في بطلان الجبر - ذكرها صاحب الأمان

٥٣ - رسالة في تحقيق معنى الإيمان -

٥٤ - رسالة في خفاق الاعمال - ذكرها صاحب الأمل

٥٥ - الرسالة السعدية - في أصول الدين . دعه كدسها للجراحة
سعد الدين السارحي (١) أوديعر أيام "شاه جاسده وهي مرتبة على
مقدمات ثم ههون . هي مصنوعة صغر (كلمات المحققين سنة ١٣٩٥ .

٥٦ - شرح حكمة الاشراق - للشهاب اسمعيل دى المعول سنة ٥٨٧ هـ
احتمل شجاعتها الى دأه ظله انه المرحوم دعى مكينه المشكاه نظم، از و قد جاء
في آخره - هرع باسمه نفسه المنسحب الى الحره - المولى محمد بن على الحراني

١- راجع الدور بكامة ج ٤ ص ١٠١ فقد رجم سعد الدين المذكور واسمه محمد بن علي الساجي وجد الفقيه (مصر أحبار) في مقدمة جامع التواريخ لمحمد الدين (مصر) الله اشهداني في المجلد الثاني ج ٢ ص ١٥-١٨ ٢٨-٢٩ - دلائل الاسفار ص ١١٤ وآثار الوزراء ص ٢٨٣ .

يوم الاثنين تاسع بحره سنة ٧١٨ وبيع من مقابلته ٩ ح ٢ سنة ٧٢٣ والندوة
في ١٠٤ صحائف وفي الحوامش حواشي العلامة الهداوي

٥٧ - عمدة الاحكام في تجميع تلخيص المرام - هو كالشرح للتلخيص
وفيه ذكر كثير من الفقه عليه الشرح الشهيد في شرح الإيضاح ، سماه شرح
تلخيص المرام

٥٨ - عمدة الاصول ، اصباح الابرار في شرح مختصر منتهى السؤل
والأمل - في عمدة الاصول والجدل في عمدة احرار المختصر لابن الحاجب
وفيه اطرى ابن حجر هذا الكتاب بقوله في هذه المدة في غاية الحسن
في حال الفاضل ، في معانيه ، ذكره معاصره الصمدى في ابواب في
جميعه ، قال في شرح مختصر ابن ابي عمير ، مشهور في حقه وراد على
دفع في أعين معاصره ، والى الآن ، وأما ابن حجر أيضا في اثنان
المرايا من هذه ، شرح مختصر ابن حبيب الميربش ، أحاديث المسئلة الى ابن
لوطي ، في نسخة له ، في حديثه ، في نسخة ٩٩٧ هـ في مكتبة السيد الحكيم
دام الله العادة في نسخة ، في مكتبة الإمام الصادق في حراسان
خط الشرح في حديث ابن أحمد أحد الامم المصنف كتابها في حياته
سنة ٧١١ وفيه نسخة بخط معدي وفيه مشهور ، في خط عر الدرس محمد بن
جماعة ياربها ، في نسخة عشر ونما عا

٥٩ - قواعد الاحكام في معرفة الخلال والحوال ، فيها تاليف والده
مختار الدين محمد لخص في هذا الكتاب في ٥٠٠ من قواعد الاحكام وذكرها
ان مسائله سبعمائة وستين ألف مسألة ، حتمه بوصية منسوخة أوصى بها ولده
وهي من اوصاف المهمة جمع فيها الرخصة بمحاسن الاخلاق ومعاني الامور
والذي يلتفت اليه هو اعتبار هذا الكتاب من سائر مؤلفات
العلامة رحمه الله بهذه الوصفة ، وإذا عرفوا انه أعلم من سائر من المعر

حمدين ودخل في عشر السنين أدركما وجه احتتامه كتابه بهذه الوعدة
الى والده فهو من أسماء السنين وهم : ع آ حصاده كما في الحديث . وقد
كتب القواعد جماعة من تلامذ المصنف منهم الشيخ جمال الدين أحمد بن
محمد بن الخداد . نسخته في الرصوة فرع منها سنة ٧٢٧ .

ومهم الشيخ باج الدين الحسن بن الحسين بن الحسن السراب شوى
الكاشاني وقد صرح بنده على العلامة في أحباره بوايه وقد كتبها على نظم
القواعد في ٢٠ ع سنة ٧٩٣ . كاشان . ، يوجد نسخة بمسئدة عبد المصيرى
ظهران عليها أحاطة المصنف بتاريخ سنة ٧٢٤ كما في ج ٦ ص ٣٦٠
من ربحانة الأدب .

، مهم الشيخ محمد . اسماعيل بن الحسين بن الحسن بن علي الله فلى كتب
القواعد في جرتين فرع من الاول هما الست ١١ صغر سنة ٧٠٢ ومن الثاني
همار الثلاثة ١٤ . مع الاول سنة ٧٠٦ . وفي الجزء الاول على مصنفه فكتب به
عليه بخطه الابناء في سبع الاول سنة ٧٠٧ والنسخة في حراثة الحجة
السيد حسن الصدر كما في الحقائق الراهنة

ومهم الشيخ عبيد الله أبو محمد هرون بن محمد الدين حسن . رشمس ابن
علي بن الحسن الطمري كتب القواعد بن نسخة الاصل وقرأها على مصنفها
فكتب أحاطة على صهرها في ١٧ . حب سنة ٧٠١ كما في . راص العباء . ويوجد
نسخة في مكتبة داشكاه ظهران في آخرها أحاطة فخر التحقيق . و
العلامة وقرأه الكتب عليه تاريخها سنة ٧٢٤ وفي النسخة من الكاح
الى آخر الوصية وهي برقم ١٤٠٧ .

وقد اهتم المقهاء بهذا الكتاب فدارسوه شرحا ودرسا وحاشية وعلما
وأسط شروحه وهي كثيرة إلا أن أوقاها استقماها هي ثلاثة شروح
جامع المقاصد للمحقق الكركي . و (كشف اللثام) للفاضل الهندى المروفي

سنة ١١٣٥ و (مفتاح الكرامة) للسيد العاملي وهذا الأخير في عشر مجلدات ضخام وكلها مطبوعة متداولة .

ولم تقتصر أهمية هذا الكتاب أنه شهرته على معشوق مذهب المؤلف وأتباعه ، بل حتى غيرهم من أتباع المذاهب الإسلامية الأخرى كانوا يعرفون هذا الكتاب وتضمنه مكانهم .

بعد ذكر المستشرق راون في تاريخ إيران أدبيات إيران ص ٥٩ أنه لما تولى الشاه اسماعيل الصفوي حذوذة إيران وأعاد المذهب الجعفري وأمر الختصاص بذكر أشهاده الثلاثة ، كما حتى على خير العمل في الإيدان والإقامة وكانت هناك إحدان قد احتضنوا من طهرول بيت السلجوقي حينما تولى الأساسيري (في سنة ٤٥١ هـ) حتى أناس دعا عاكس كلكه عدم وجود قانون يرجعون إليه على طبق المذهب الرسمي الجديد نظراً لاهله الكتب الشيعية يومئذ عدمهم لكن ماضي نصر الله اليتيم في عهد الموفف باظهاره من ممكنه اتخذ الأول من كتب المواعيد المعروف - بمرور أن يكون هو الدينو الذي للمذهب الرسمي الجديد

٦٠ - المواعيد الجديدة في شرح أسئلة الشمسية - الشمسية لاسياده لكاي المعروف بديران في حياضه وقال : أهول ، وأملا شرحه على جمع من فرأوه عليه شمسية باحسانهم وفرع من الثلاثة في ربيع الثاني سنة ٩٦٩ وادخله بحمد الشريف في مكتبة الامام الرضا (ع) .

٦١ - المواعيد والمصمد - في المطلق والظن والالهى . ذكره في الخلاصة .

٦٢ - القول ابو جبر في تفسير الكتاب العزيز - ذكره في الخلاصة .

٦٣ - كاشف الاستار في شرح كشف الاسرار - ذكره في الخلاصة وشرح الكشف لاستادته دبيران

٦٤ - كشف الخفاء من كتاب الشفاء في الحكمة ذكره في الخلاصة ،
وانه في مجلدين كما في الاجارة المبنائية .

٦٥ - كشف الغوائ في شرح فوائد العقائد - ذكره في الخلاصة وفوائد
العمائد هو للمحقق الفاضل السوسي المتوفى سنة ٩٧٢ وهو مؤلف وعنه وعن هاشم
شرح كشف الغوائ للسيد محمد العصار .

٦٦ - كشف المراد في شرح - يد الاعتقاد - في الكلام ذكره في الخلاصة .

٦٧ - كشف المقال في معرفة الرجال - ذكره في مقدمة الخلاصة
وقال عنه ذكر اسمه كل ما يمكن عن الرجال والمصنفين ثم اورد في
المقدمين وذكر احوال المنحرفين والمعادين ومن ادا الاستقصاء فعليه
به فانه كاف في بابه ، احوال به مكر ، آ في خلاصة وفي اصاح الاستد
ومع الاسف الشديد انه لا يوجد له فيما اعم

٦٨ - كشف المكنون من كتاب الفرائد - هو احصاء ثم شرح احروالة
في النحو . ذكره في الخلاصة .

٦٩ - كشف الغائب في قصائد أمير المؤمنين عليه السلام - ذكره صاحب الامل .

٧٠ - المناجات السبعة في المصاحف - صيغة - في المعقول

٧١ - هادي الوصول الى علم الاصول - كتبه تلميذه الشيخ في الدين
ابراهيم بن محمد المصيري ووجد نسخة من هذا الكتاب عاينها اجد ه ولده
المصنف فخر المحققين شمس الدين محمد بن أبي طالب وانبغ نسخة
سنة ٧٠٢ توجد في الخزانة الرضوية

كما وجد نسخة على ظهرها احاطة المصنف نفسه وفي آخرها احاطة
ولده فخر المحققين الكاشغري الشيخ أن المتزوج أحمد بن أبي عبد الله ، ليكو
ن أو طالب بن علي الاودي ونا ينحما سنة ٧٠٥ وعليها نسخة مصورة
مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة في نجف الاشرف .

وقد شرح الكتاب جماعة منهم بعض تلامذه المصنف كالشيخ علي .
 الحسن بن علي الإمامي شرح الكتاب واسم شرحه خلاصة الأصول فرع
 منه سنة ٧٠٩ ووجد نسخة من شرحه بخط شيخه محمد بن راشد القمزي
 كسما سنة ٧٣٢ و نسخة في الخزنة الصوفية وناشع محمد بن علي
 آخر حاشي المصنف . اسم شرحه غاية الندى في شرح المصنف فرع من الشرح
 في سنة ٦٩٧ كما في النسخة المرحومة في "أجزاء المصنف" في حاشي
 الراحة وندى في الدرة ج ١ ص ٥٣ من نسخة الندى في شرح المصنف
 لعماد الدين عبد المصنف المصنف . حاشي المصنف . وقد ذكره في
 الشرح ابن دارة في "الكبرى" - عدد ١٢١ شرح
 ٧٢ - المحاكاة من شرح المصنف - في المصنف في ثلاثة أجزاء ذكره
 في أمهاته

٧٣ - حصر شرح المصنف - ذكره في الخلاصة . استقصى غير
 واحد منه محصر المصنف الكبيره . ذكره كان المصنف من حاشي من
 المصنف المصنف سنة ٦٧٩

٧٤ - مصنف المصنف في حكاية المصنف - ذكره في الخلاصة . ذكره
 خلافه . ذكره حاشي المصنف . حاشي المصنف . حاشي المصنف . حاشي المصنف .
 وهو مصنف في مجلسه . حاشي المصنف . حاشي المصنف . حاشي المصنف .
 حاشي المصنف . حاشي المصنف . حاشي المصنف . حاشي المصنف .
 انه عرصة وقابله على نسخة المصنف

والجزء التالي له بخطه أيضا من أول المصنف إلى آخر الحج . نص
 الآخر في مكتبة المصنف . العلامة الشيخ محمد حاشي المصنف في المصنف
 والتالي له من الحج إلى آخر المصنف . حاشي المصنف . حاشي المصنف .
 على العلامة فظرفه ونسخته في المصنف . حاشي المصنف . حاشي المصنف .

الودعة الى آخر النكاح فرع منها سنة ٧٢٧ أيضا في الرصوية برقم ٢٥٤
الجزء الخامس من المختلف فرع منه في ٥ دي القعدة سنة ٧١٧ كما في
المختلف الراضة و قدوم من جميع ما تقدم نسخة « ربحها سنة ٧٠٨ وهي في
الخزانة الرصوية برقم ٢٥٠

ويوجد منه نسخة بخط قدم بنا بحفا سنة ٧٢٤ هـ في جزئين مكتبة
السيد الحكيم العامة في المذهب برقم ١٢٧ - ١٢٨ كما يوجد الجزء الرابع
منه بخط الشيخ وشاح بن علي بن محمد - ود بن موسى بن يحيى (لاى) بن
وحوش بن محمد بن علي بن محمد بن موسى - فرع من كتابه في آخر بهار
الاربعاء ١٦ شعبان سنة ٧٢٤ هـ نسخة في ظم ان عند الميرزا محمد ابر
شمس اده . عن المختلف شرح . ح . حواشي أصريها عن . كرها حوى الإطالة .
٧٥ - مدارك الاحكام - في الفقه ذكره في الخلاصة

٧٦ - مرصد التدقيق بمقاصد التحقيق - في المنطق والضميمة والالهى -
ذكره في الخلاصة نسخة المطلق موجودة في مكتبة د شكاة صمرا ان برقم ٢٣٠١
ونسخة اخرى عند المصيرى نظم ان في مكتبة برقم ٢٢٦

٧٧ - مصابيح الزوار - عرفة مؤلفه في الخلاصة بقوله : ذكرنا فيه كل
أثر ثبت عننا ووجدنا كل حديث معلوم من الله . و قد نكل من على
أواب ابتداء فمبا على . دى عن ابن (ص) ثم بعده على . دى عن على « ع »
وذلك ان آخر الزئمة عليهم السلام

٧٨ - المصائب العلية في علم امرية - ذكره في الخلاصة .
٨٨ - معارج المعهم في شرح العظم - أى كتاب نظم التراهين في الكلام
الانى ذكره

ذكره في الخلاصة أسى من تأليفه . ٦ . مصال سنة ١٧٨ هـ وتوجد نسخة
د ربحها سنة ٧١٦ في مكتبة سبلاار نظم ان برقم ٨٢٠١

٨٠ - المعتمد - في الفقه .

٨١ - المقاصد المرافعة بغير اند لقانون الكافة - قال في الخلاصة : جمعاً

وهو بين لغيره ، الكافة في الحجة مع غش ما يحتاج الى المثال

٨٢ - المقامات - قال عنه في الخلاصة : بالحاشية الحكام السابق وهو

يتم مع تمام عمرنا

٨٣ - مقصد او اصلي في معرفة اصول الدين - ذكره في الخلاصة : انه

في مجلد كما في احازته للمهنا بن سنان

٨٤ - منهاج المقيمين أو منهاج النعم في اصول الدين - ذكره في الخلاصة

وقد شرحه كمال الدين عند الرحمن بن محمد المعروف بدار الفتاوى ، اسم

شرح الايضاح والتبيين وقد عبر في آخره عن العلامة شيخنا المصنف ومنه

يظهر انه تلمذ على العلامة

٨٥ - منهاج العلامة الى معراج الكرامة - في الكلام ذكره في

الخلاصة .

٨٦ - منهاج الصالح في احصاء المصالح - ألفه الميرزا محمد

ابن محمد الميرزا وهو عشرة أبواب ، الحق به الباب احادي عشر

وهو خارج عن أبواب المصالح ولذلك جعله ملحفاً به وقد تقدم

الكلام عنه

٨٧ - المنهاج في مناسك الحاج .

٨٨ - منهاج الكرامة أو اح الكرامة في مناسك لإمامة - صنفه اسم

الشاه الجانيتر حادسده محمد

٨٩ - منتهى المطالب في تحقيق المذهب - قال عنه في الخلاصة : ومنه

مثله ذكر ، فيه جميع مذاهب المسلمين في الفقه ورجحاً ما يعتقده بعد بطلان

جميع من خالفناه ثم ان شاء الله تعالى عملنا منه الى هذا المصنف وهو شهر

مع الآخر سنة ١٩٢٣ سبع مخطوطات. ووجد الجزء الخامس ١٤٠ إلى ١٥٠
 حظ المؤلف بمكتبة السيد الحكيم "مأتمه في" المحقق رقم ٦٦٦ و ص ٣٨٦
 كما وجد الجزء الثاني والثالث بخط السيد صاحب المخطوطات لاسماده رقمه
 سنة ١٩٨٢ وعلى "المسحوق" على خط المصنف والمطابقة بخط صاحب
 العالم في سنة ١٩٨٢ أيضا

٩-٨-٨٥: أبو صيول إلى علي "الشيخ" الأصول - ذكره في الرحلة

٩ - م. ح. الهداية ومراجع الدراية - في علم الكلام

٤٢ - (منه المأثور في أصول الدين) ركزه في الخلاصة وهدم

شرحہ المجتبىٰ بنفسہ

من الخط المصحح ما جاء في دائرة المعارف الإسلامية - المترجمة ح ٧

ص ۴۰۸ ما اکثر نقطہ، تمہارا ہی ہے ایک کتاب - ان صفحہ الیہا ہیں ہم

کتاب : تعداد لیس دہ ، دو و ہر جز میں فی صفحہ ۱۰۰ ملاٹ محلات .

وكان كتاب العمل هاتين الحجتين في إهدائي أن كتاب القواعد في الفقه اسمه

أما هو، عدا ر حكام، إذ هو من نظم البراهين في أصول الدين

۹۳۔ (۱) - لکھنؤ میں ایک ایسے شخص کا نام معلوم کرو جو انسانی جسم کی

أصول أممه . دله في الخلاصة

٩٤ - ا - ابو امشير في علم المصنف

٩٥ - (١) الأمانة في معاملة الأحكام (في القصة بـ حجة من أول

١٠٨٩ و آخ مع مكنه لسه احكام اعاده في الصحف ، بحسب سنة ٨٥٩

کتاب فی آخر احوال دارالحدیث و فی رفقہ ۶۶۸

٩٦ - أهمية المراءى في علم الكلام في أئمة اجراء ذكره في احكامه

اللہم ما ہی بمنائی .

٩٧ - إمارة أو حويل (أي على الإصويل) منه نسخة، مؤسسة كخط جديد بحمد ولد

مذهبة كتبها المولى رشيد الدين محمد بن صبي محمد السعدي الفصيح . كتاب
عدد الشيخ اسماعيل بن احمد بن العقبة الخواجه ميرزا حسن الخميني في ممدان .
٩٨ - (مبع الإيمان في تفسير القرآن) ذكره في الخلاصة وقال . ذكرنا
فيه ملخص الكشف والبيان وغيرهما .

٩٩ - (مبع الحق وكشف الصدق) ألّفه للسلطان خدائمه نسخة بمكتبة
السد الحسني العامة في الحنف . رقم ٩٤٢ . بحوا ٧٣٤ . أقدم منها نسخة
دانشگاه طهران فان ابحاثها ٧٤ له شرح ذكرته في ليدية وقد رد عليه
رو . بيان رد عليه كل من المعاصي امر عني بكتابه احاديث الحو . الخجة الخمس
المطبعة بكتابه دلائل الصدق وكلاهما مطبوعان

١٠٠ - (مبع المسند شريف في أصول الدين) ذكره في الخلاصة بوحدة نسخة
في المكتبة ارسونية . رقم (١٦٥) حكمت حضي . عدم احاطة المصنف للمحمد
اس في طاب الذي . كتابها هو المصنف ابحاثها من شهر رجب
سنة ٧٠٥ كتبها العلامة في احصاء شريعة الخاتمة

١٠١ - (مبع الله بعض الكتب قد منه الاعلام على عدم صحة اسمها) لا
أرى ان يحاجه الى ذكرها . لا اجد في نفسه اني كتاب منها قد طبع في
المجف قد سنين باسم (انب الوصية) ولي ملاحظات على مقدمة الكتاب
ولسته : المهم في المعاد هو اخوة في الله وهي نسخة الكتاب ان شجنا حمال
الدين العلامة الحلي ودور اذا ما حط لفقاد كما يقولون فان فيه من
الشواهد الدالة على انه مؤلف متأخر . ما عن شجنا . حمة الله الشيء الكثير
ومن ان الشواهد التي عن الشيخ علي بن موسى لمباصي صاحب كتاب
لصراط المستقيم . هذا الركن يوفي سنة ٨٧٧ ومما ورد من انشاد محمد بن
علي العمودي . هذا الركن من الامام شجنا الشهيد الثاني المستشهد في سنة
٩٦٦ والبلد من أهل القرن العاشر لا يمكن ادراك الحادي عشر فكيف يصح

ان كون اليك ان المظهر المتوفي سنة ٧٢٦ ومها. ومنها .
فلاحظ محذره اكثر من ذلك

كتاب الدافين :

عنا لا من "الشكك" من عدم المدين في دين الاسلام هو دين الله
الخالق . خدمت رسالات السماء وسيد حرم الالهي . وقد اراد الاسلام
من المسلم ان يحيا حياه سعيدة هادئة في صلاه امامه مديرا بالحكمه . ومع ما ان
شعر بالمسؤولية كما ان من تجمع له على حده ان يفي بعد حدود
الآخرين . فانه لم يترك واحد . والمسلمون كالمسلمين المرصودين . المسلمون
والمسلمون . شعورهم . فمرد بالمسؤولية حدهم حدهم . شعورهم انهم حدهم
الله وهو الذي يجمع القوم . حدهم حدهم

حدهم حدهم . روح الاخائه . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم .
وحديث المباحث . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم .
طالب "ع" وذلك من ار

كما هدف الى حدهم "صف" . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم .
الحكمه . قال الله الحكيم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم .
اختلاف المدين في شخصه . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم .
تجدد الاسلح الاكبر من حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم .
بعد الحدهم بالحق . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم .

ان يحلف حكم لثقل . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم .
تصلوا ادينا . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم .
حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم . حدهم حدهم .

وقد صرح مصنفه في مقدمته انه كتبه بالناس ولده خير الدر محمد واه
 عرم ان ذكر فيه ألف دليل من اعق و الف على اعادة أمير المؤمنين «ع»
 وألف دليل على اتصال شبه الطاعين إلى انه لا يكلفه واعل مشاعله الاخرى
 حالت دون ذلك فقد ذكر في آخره في مهابة الدليل الثامن والثلاثين بعد
 الالف انه أح ما اردنا ان اذه في هذا الكتاب من الادلة الدالة على وجوب
 عصمة الامام «ع» هي ألف ، ثمانية ، ثلاثون دليلا ، هو بمصر الأدلة وان
 الادلة على ذلك لا تحصى ، هي راض فاطمة الحسن انصر ما على الف دليل
 لفصول المهم عن التطوير ، ذلك في عمره بمصر المما لك سنة اثنى عشرة
 ، سبعائة ، كتب حسن من مطبع مطبعة حرجاب في صحة السلطان الاعظم
 عماد الدين محمد أر لحاسو الخ

ولاحظ له ، ان المائة الثانية من الالف اثبات هي آخر الجزء
 الاول وقد فرغ المصنف من كتابه في العشرين من ربيع الاول سنة
 سبع وسمائة للهجرة

اما باقي اثبات ولا يذكر ما يحتملها الى نهاية الكتاب فيرددها اذ ارجح
 الآنف الذكر سابقا

ج ، الهامى ، في آخر الدليل الحادى والحدى من المائة حكايه منام لولد
 المصنف ، هو لدى ب الكتاب من مسوده كذا ، أخرجه الى المصنف
 حريه الملاحقه ، والذي بلغه "ط" و انه انتهى الى ذلك موضع من
 الكتاب في حادى عشر خم سادى الآخرة سنة ست وعشرين ، سبعائة
 محدود أد اعان

وتوجد نسخ بمسمة من هذا الكتاب منها نسخة بمسمة مؤ حة سنة
 ٧٥٤ في مكتبة خير الدين البهيري بطهران ، وأخرى بمكتبة الامام
 أمير المؤمنين «ع» العامة في الصحف رقم ١٦٨٩ ، يحما ١٨ شوال سنة ٩٤٤

وقد طبع الكتاب مكرراً في إيران . الحرف الرشيد وهذه هي المرة الثانية التي تنشره المكتبة الحمدية .

قال في هذا الكتاب امرئ الذي لا يأمنه الناس في موضوعه من دين يدينه ولا من حنقه ولم يلبه الإيمان فيما شج من تراث الى هذا المصنف الصافي ، المبرر للمدعي بدعوا المسلمين من معين الإسلام . وحماء الدين الذين يعدون أنفسهم جداً مدافعين عن العقيدة فانه حذر سلاح عقائدي يصمم النصر والتصرة .

وولده : أحمد بن محمد . أما ولداه فهو الشيخ محمد بن أبي طالب محمد بن الحسن ولد ليلة الاثنين عشرين ح ٦٨٢ هـ وأشهر من أن يذكر ترجمته أصحاب المعاصم واثبوا عليه شاماً ، وحماء الهراء اي ثناء أبيه عليه في مقدمة كتاب الهراء الا عين . وقد أظراه واثبوا عليه

يروى عن الشيخ الإمام والده عن جمع كثير . . . وقال هو عن نفسه روى اي الإمام جعفر الصادق (ع) طرفاً . يدعي المائة (١)

قرأ على أبيه الإمام كتاب هب الأحكام قال : قد قرأته على والدي درساً بعد درس ونمت في جرحه سنة ٧١٢ (٢) وكذا قرأ على أبيه كتاب النهاية والحمد درساً بعد درس ، وقرأ عليه كتاب من لا يحضره الفقيه من أوله الى آخر كتاب الصلاة ، ووافق الكتاب الى آخره سماعاً عليه ، كما قرأ عليه كتاب ابراهيم الخاشي في نسخة بخط السيد ابن معد وهي مصححة مصبحة ، وسمع كتاب المكشي اي غير ذلك من كتب الحديث ، العقيدة والرجال

١ - احاديث لمجاري ٧٣

٢ - من المصدر وفيه انه قرأ الحديث المذكور وكان عنده مجلد واحد بخط مصنفه - الشيخ الطوسي - وقد قرأه عليه ولده الشيخ ابو علي المقفدي اشافي ، وقرأ النجاشي هذا المجلد على أبيه شجداً ابن المعير ، وفي المجلدات في نسخة أخرى

غير ذلك . ونظهر مـ صية والده شيخنا ابن المظهر اليه المذكورة في آخر
 كتاب القواعد مدى اعتماد الشيخ الوالد سكال ولده رحمه الله
 وله مؤلفات كثيرة كـ تـ ترجمته في المعاصم في الحياة
 توفي في ليلة الجمعة ٢٥ جمادى الثانية سنة ٧٧١ هـ
 له ولدان وهما الشيخ طهير الدين محمد بن غفر الدين محمد . والشيخ ابو
 المظهر يحيى بن غفر الدين محمد . كلاهما من مشايخ الاجل
 حجة ، وفاته ، مدفنه :

تذكر بعض المصادر في الشريعة انه حج في آخر عمره ولما جمع من
 الحج اربعين سنة . كان حجة الى ان توفي في ٢١ شهر المحرم سنة ٧٢٦ وقد
 باهر الثمانين (١)

وردا ما رجعا الى بعض مصنفاته كحده منذ عام ٧١٦ هـ وهو انعم الذي
 توفي فيه السلطان حراسه . كان حجة . قد فرغ مما فيها وهذا ما يدلما
 على ان شيخنا حمل لده اس المظفر . رحمه الله قد وفاه . بظان المذكور
 رجع الى اخيه . لا يخرج ولا في الحج ، اللادى في سفره . اما ان اراد
 . حصره صا لده لاسفدانة ثم اعثر على ما يدل على سفره اليها بعد سنة ٧١٦ هـ .
 . كان معه في سفره الى اخيه ولده في الحج . وقد فرأ على والده
 في سفره ذلك كسبب تهاب الاحكام الشيخ . فيفة الذنوبى وأحاره أمه
 ملقات الاسفدانة . وكذا ان حال للشيخ . صومى أيضاً .

قال المحدث . وأب تود . الاحكام على والدهى بالمشهد العروى على مشرفه
 السلام . بمره أخرى في طوى الحجارة . حصل الفراغ منه وختمه في مسجد
 الله الحرمه . وكذا الاسفدانة . وكذا ان حال اسـ . الى من . والذى (٢)

١ - اعدل العصر والواقي بالوقت .

٢ - احاراب الحجارة من ٧٣

و روى انه لما حج اجتمع بابن نعمة في المسجد الحرام فذاكرهما محمد
ابن نعمة كلامه فقال له من يكون يا هذا؟ قال الذي نسميه ابن النجس - يريد
بذلك الثعلبي - ابن نعمة حيث سماه في منهاج السنة باب النجس ، فحصل
بينهما امر ، فحاصلة (١) .

كما روى ان ابن نعمة لما كتب منهاج السنة رداً على كتاب شيخه منهاج
الكرامة ووصف ابن شيخه ابن المطهر رحمه الله كره اليه أماناً لها
لو كتب تعلم كل ما علم او ي طراً لصرت صديق كل العالم
لكن حمدت فقامت ان جميع من يدين خلاف هواك ليس يعلم
واقام شيخاً رحمه الله مدح جوعه من احج في اخلاصة وادفع على
خروجه منها ، فجاهداً في التصنيف ، فالف و رتبة الحمد الى ان وافاه الاجل
في شهر الله المحرم يوم السبت ٢١ هـ سنة ٧٢٦ هـ ، ومن الى الشيخ الاثرى
قدس في حجرة عن يمين الداحل الى احضره لشرعة من جهة الشمال وفيه
ظاهر معروف مره الى اليوم

هذه ستور عن حدة شيخنا الامام ابن المطهر الحلي ان يكون خدمت
بها المؤلف والمؤلف ، كما اجواب ان كان مؤلفاً في اعطاء القراء صورة
صادقة عن ذلك الحق اخبره الامام رحمه الله ، وختاماً اسأل الله تعالى أن
يوفقنا لافعال هذه الخدمة الجليلة وينفعنا من الله وما هذا العمل انه
سميع مجيب .

محمد مهدي السيد حسن
الموسوي الخراساني

١ - الدرر الكامنة ج ٣ ص ٧٢ وروى في الهامش هكذا وجد بخط
السجاري عن شيخه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله مطهر الحق بصب الأدلة الواضحة ، والبراهين القاطعة ، وموضح
الآيات عند أوسائهم المحضين ، ومطبق لآله البشر بمصاد أفعاد المتولين ، الذي
شاهد بوحوث وجوده الوجود عند الصدقين ، وأقر بعبوديته بآلاء العامين ، وتكاثرت
كثير من الموحودات مع اتصال سائر الآلاء بآدابهم ، وأوضح عن وحدانيته
أنظام أحوال السموات والأرضين ، ووجود الممكنات مع امه حالة الرحيم بلا
سرحج وكثير أفعالين ، وأظهر اسماءه وعباده ونظام حكمته ، غفل عن أوصاف
أوصافهم ونعالي عن ادراك كمال انوار اصناف الماروس ، فظهر من ذلك عصمة
أسماء والأئمة الساهرين ، وصلى الله على سيد المرسلين محمد النبي وآله ساهرين
لمعصومين ، خصوصاً على آله روحى الدار اله على سائر الروح الأمين ،
علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام وعلى الأجد عترته الذين كل واحد منهم
هو حمل الله الأمين ، ومصباح واضل ، وبهم تحاب دعوه أعلى عليين ، ومن
بكر فصلهم وهو في أسفل السافلين ، حلاه دائرة متممة إلى يوم الدين .

أما بعد : فان ضعف عباد الله تعالى الحسن بن يوسف المظهر الحلي يقول :
جاءت سؤال ولدى مير محمد اصليح الله له أسرارته . كما هو بر بوالديه وورثه
نسب السموات الدسوة والاحرورة . كما اطاع في استعمال قواه العملية والحسية
أسمعه سماعه ، كما ارضى في أقواله وأفعاله ، وجعله بين الرياضتين ، كما انه
لم يعصني طرفة عين ، من إملأ هذا الكتاب الموسوم : (كتاب الأئمة) المارق
بين الصدق والأمين ، فأوردت فيه من الأدلة القوية والبراهين القاطعة والعلمية التي

دليل على إمامة سيد البصير علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام ، والف
دليل على إبطال شبه مناصب وأوردت فيه من الأدلة على باقى الأئمة ^{عليهم السلام} ما فيه
كفاية بغير شديس وحملت نوابه ولدى محمد وقائى الله عليه كل محذور ، وصرف
عنه جميع الشرور ، وبلغه جميع أماسه ، وكفاه الله أسره معاده وشامه ، وقد رتبته
على مقدمة وهمايين وحاشته ، أما المقدمة وعليها بُنيت

المبحث الأول

ما الامام ؟ . الامام هو الأساس الذي له اريسة العامة في امور الدين والدنيا
بالإصالة في دار التكليف ، ونقض بالنبي ، واجب ، وحرر :

الأول : التوام دحوه في الحد (١) فهو تعالى للناس اماماً .

والثاني : تعديل فوسا بالإصالة ، صابة عن النبي (٢) . وقيل : الإمامة عبارة
عن خلافة شخص من الأشخاص للرسول ^{صلى الله عليه وآله} في إقامة قوانين الشرع وحفظ
حورية الملة على وجه يجب اناعة على الأمة كاهه وحدها السعد الاضافة (٣) .

(١) ظاهر كلامه طاب ربه أنه يارم بهذا الكلام ، وهو دحول النبي ^{صلى الله عليه وآله}
في حد الامام ما جاء في الكتاب من قوله عز شأنه في حساب ابراهيم عليه السلام :
أني جعلتك للناس اماماً ، ولكن هذا لا يدعم له من بين السوة والامامة اصطلاحاً
وحقيقة ، واحتماءها في واحد لا باقى الاحتمال ، فانه يكون عاملاً لتوظيفين ،
ومن ثم تكون الامامة للنبي ولا تكون السوة للامام

(٢) أي تعديل عطف الإصالة الوارد في حد الامام بلعط النيابة ، وهذا لا
يكون حواهاً أيضاً ، بل هو اعاداف ناقص ، غير أنه تصحيح للعهد بهذا التعديل
وبهذا يخرج النبي عن حد الامام ، لأن رياسه لسي بالإصالة

(٣) أي معولة الاضافة وهي إحدى المعولات العشر فاصلة طاب نراه .

البحث الثاني

الامامة طلع عام والسورة اعنف حاص لأمكن خلق الزمان من نبي حي ،
مخلاف الامام لما سبق ، وإسكار السيف العدم شر من نكار اللفظ الخاص ، وإلى
هذا أشار الصادق عليه السلام ، بعبارة عن مكر الامامة أصلاً وأساساً وهو شرهم

البحث الثالث

كل مدعونة لابد لها من موضوع ونحوه ، فان كانت كسبية احتاجت إلى وسط
يتم البرهان على ما ومن ثم وجب المذهبان من كمالنا ضروريين فلا كلام ، وان
كانا برهانيين وهما علم من العدم ولا برهن عليهما ولا على شيء من مباديهما بتلك
المسألة ولا دار ، وعلى النظر ، وانما يسلم المبادي عليهما ولا يعترض عليهما ، لأن
العلم منها والاعتراض عليها ، فانما ينظر آخر غير النظر لأول ، فان اعترض شك
فلم يحج إلى امواضع مخصوصة ، وانما حيز النظر فيها إلى ان يتحقق المادى التي هي
كاهواعد ، فان الباحث عن ذرة الصادق لا يكلم في حدوث الاحسام ، بل يكون
ذلك مقرر آئده ، اذا تقرر ذلك معقول

موضوع هذه المسألة ونحوها طاهران ، وأما المادى فهي ثمانية عشر آ .

١ - ان العالم محدث ، وافته تعالى محدثه .

٢ - انه واجب الوجود بذاته أزلاً وأبداً .

- يبرر الامامة من معولة الاصابة ، وقد يشكل عليه بأن الاصابة من نسب
الاعذار به أي يسبها وجود مسجل دون المتضاهين ، والامامة من شؤون الدانية
الذاتية للشخص ، وان لم يتم به احد ، ويشهد له نعرته المدكور .

٣ - أنه قادر على كل المقدورات .

٢ - أنه عالم بجميع المعلومات (١)

٥ - على عما سواه

٦ - مرشد للمذاهب

٧ - كاره للمعاصي .

٨ - لا يخل بالواجبات ولا يفعل للميقات ولا يريد ذلك .

٩ - أنه تعالى قد كلم الصادق مصلحهم بعدد وسعهم .

١٠ - أنه يحب عليه الأمان

١١ - أنه تعالى قام بالأصناف الواحدة عليه بما يستحق سبحانه بهم .

١٢ - أنه تعالى أراح عبيدهم بيس عرشه في ذلك ، لا الاحسان إليهم وإعصاه

النعيم عليهم .

١٣ - أنه كلمهم بأوجه الأفضل والله ع . إلى شواب الأحرار .

١٤ - أنه تعالى أرسل محمدًا ﷺ رسولاً معصوماً قائماً بالحق قائلاً بالصدق

١٥ - " إن عليه كتاب العزيز الذي لا نبيه الناهل من بين يديه ولا من

خلفه تنزيل من حكيم حميد ففسخ شرائعه جميع الشرائع ، ونسبه النبي ، وهي

نافية إلى يوم الدين .

١٦ - أنه معصوم من الزلل والخطأ والفساد

١٧ - أن الأصناف في الواجبات واجب عليه تعالى ، إذا كان من فعله خاصة .

١٨ - أنه تعالى لم يحمل شكل الناس القوة القدسية التي تكون علومهم معهم

فطرية العيان ، فتكون لقوة انومية والشهوة والعصية معبودة دائماً ، وهذا ظاهر

فانه لم يزل في عصر من الأعصار ذلك

(١) أخرج بذلك المسحيلات بالذات كشرية الناري تعالى ، واحتفاء

الصديق والمصطفى ، لأن المحر من ناحية المقدور لا القدرة .

البوت الرابع

في أن نصب الامام نصباً

اعلم ان الامام الذي حددناه إذا كان منصوباً بعرب المكلف اسمه من الطاعات ، وسعد عن الصفحات . وإذا لم يكن كذلك كان الأمر بالعكس ، وهذا الحكم ظاهر لكل عاقل بالضرورة ولا يمكن أحد من ادكاره وكل ما يعرب المكلف إلى الطاعة وسعد من انما يسمى لسبب اصطلاحاً ، فظهر من ذلك ان كون الامام منصوباً بمسكناً (١) انصف في التكليفات الواجبة وما سبقت في وجوب نصب الامام يدل على انه لطف ايضاً (٢) .

البوت الخامس

لا يقوم غير الامامة مقامها لوجوه :

الوجه الأول : ما ذكره القدماء وهو ان اساق المعلاة في كل صغر (٣) وفي كل رمد على اقامة الرؤساء يدل على عدم قيام غيرها مقامها (٤) .

(١) فمقول ممكن مضاعف العين .

(٢) أي ان نصب الامام مع المحكين لطف ومجرد نصب نصب ايضاً ، وان

لم يمكن من القيام بوظائفه - كما سبقت - وهذا دعم لما يحال من ان النصب في الامام انما يكون مع المحكين فحسب .

(٣) الصقير : بضم مكسكون : الناحية .

(٤) لا يرتب دومسكه في حادثة الناس إلى الرئيس الديبوي استثناءً بل من

ودفعاً للفوضى ، فكيف للجوامع بين الراسخين ديناً وديناً ؟ وانعاقهم من البدء إلى اليوم على اقامتهم هذه لرؤساء أقوى برهان على انه لا يقوم مقام الامامة شيء ، وإلا لاستغنى الناس عن الرئيس .

الوجه الثاني ان العايب على اكثر الناس القوة الشهوة والعصبية والوهمية بحيث يستبيح كثير من الجاهل ذلك اخلال نظام النوع الانساني في حسب تحصيل عادة لقوة الشهوة او العصبية ، وبطريق لذلك العايب والتدارع والفساد الكلي ، فيجتاح الى رادع لها ، وهو تلف سوفف فعل او احداث وترك المحرمات عليه وهو أما داخلي او خارجي ، فاذول ليس إلا القوة المعنوية . ولا يمكن الله تعالى محلا بالواحد في اكثر الناس وهذا محال لأنه ان ادفع معه الفعل وكان من فعله تعالى كان الجاه وهو يباي السكيف . وان كان من فعل المكلف فعلى الكلام اليه (١) وان كان مما يجار معه المكلف فعل الواحبات وترك المعاصي بحيث يوجب الداعي لذلك ويوجب المعارف عن صده ، وان حرم معه الفعل باسطر الى العسرة لا باسطر الى الداعي ، كما في العصية . فدر خلاف ذلك في الاكثر ، والله اعم صد ذلك في غير المعصوم . وذل البحث على تقدير عدمه ، ولهذا وحسب الامامة ولأنه يلزم اخلاله تعالى بالواجب ، وان لم يكن كذلك لم يعد دعاء في ردعها . وهو ظاهر والواقع بدا عليه والثاني ان كما من فعله تعالى بحيث كلما حل المكلف الواجب او فعل حرام "رسل الله عليه رسلا او مايعا او في بعض الاوقات كان الجاه وهو باطل ، وان كان من فعله تعالى الجاه . ومن فعل غيره كاتامتها وهو المعصوم لأن ذلك الغير يجب ان يكون معصوما معاو . سم له ذلك فلا يقوم غيره مقامه (٢) ولأنه ان وجب وصوله كل وقت يحتاج (٣) الى الجاه (٣) ولا فاما ان يكون من فعل (١) أي ان ادفع معه الفعل وكان من فعل المكلف كان ذلك الجاه ايضا . والجاه يباي السكيف . لسله الاحبار من المكلف .

(٢) لأن غير المعصوم وان اطيع لا يؤمن من حصته في إقامة الحدود المقررة من قبله تعالى . فإقامة الحدود في غيرها الحكيم سبحانه لا يعمها دائما كما هي مقررة غير المعصوم .

(٣) هذا رها للخاصة بالناس الى الامام في كل زمان ، وتقرينه ان الامام -

الله تعالى لم ير وساطة أحد من البشر من قبل له عداؤه إذا فعل أو آية عند عزمه والتقدير عدمه أو بتوسط البشر فهو مطلوبنا (١).

الوجه الثالث أن تخصيص الأحكام الشرعية في جميع الوقائع من الكسب والسمية وحفظها لا بد له من نفس قدسه يكون معلوم بكيفية ما يمسها إليها كقضية التماس معصومة من الخلق ولا معلوم غيرها مقامها في ذلك إذ الوقائع غير متناهية والكتابات والسمات ماهايا ، ولا يمكن أن يكون هذه الدعوى سائر لناس معين أن تكون لبعضهم ، وهو الإمام فلا معلوم غيره مقامه

الوجه الرابع المطلوب من الرئيس اشياء

١ - جمع الآراء على الأمور الاجتماعية في مساط تكامم الشارع فيها الاختراع كالخروب والجناب . ٢ - من امتهاد بل المحال أن يحسم آراء الخلق الكثير على أمر واحد وعلى مضاده واحد . ٣ - امرى الكل تلك المصلحة وادفعوا عنها ، وان تحسموا من الملاد المسعدة ، وان حق دواعهم على الحرب ومدته وحده ، ولهايات والمصلحة في جميع الافعال ، فل الاتفاق لا يكون دائماً ولا اكثرياً ، ولا معلوم غير الرئيس في ذلك مقام الرئيس وهو ظاهر .

٢ - القرب المعدم فيما يحتاج فيه إلى الاختراع ، فال الناس لا يدفعون على مقدم فيؤدي إلى الاختلاف ، وهو نقض للفرض ، فلا بد أن يبرر آية من الله تعالى ويكون مرهاً من كل عب ، ويكون معصوماً مثلاً من انفساع عنه .

٣ - لا يراد منه حمل الناس فوراً على سادة وردعهم عن المعصية بحيث لا يكون لهم اختيار في فعل السادة وترك المعصية ، ويريد تخليصهم وردعهم بعد التعليم وقامة الحجة من هنا يعلم أن الناس في حاجة دوماً إلى هذا المرشد الملم ، فهو وحب وصوته في الاوقات الخاصة إلى شخص على الحمل والردع مع التمكن ليرى الخير اسلب الاختيار (١) لأن الوسيط هو الهائم بتعليم الناس شرائع الاحكام كما جاء بها صاحب الشريعة ولا يسلمهم الاختيار ، ولا يصلح تلك الوساطة غير المعصوم .

٣ - حفظ نظام النوع عن الاختلال . لأن الإنسان مدني ، فليس له أن يعيش
 أن يسفل وحده ، بأفوار معاشه لأحساحه للعداء والمكسب والمسكن ، وغير ذلك
 من ضرورياته التي تخصه ، وبشاركة غيره من أساعه فيها ، وهي صناعة لا يمكن أن
 يعيش الإنسان مدة تصممها . فلا بد من الاجتماع بحيث يحصل المعاير الموحدة
 بتسهيل العمل ، فيكون كل واحد يعمل لهم عملاً يصيب من أجره ، لا يمكن
 النظام . لا بد لك وقد يتعمد المحموم من أمثاله ، فلا بد من فاهر يكون التخصيص
 موطناً ، نظره لأسحلة البرحج من غير مرجح ، ولأنه يؤدي إلى الشارع .

٤ - لدواع الشبهة محولة على الشهوة والعصب والحاسد والشارع ،
 والاجتماع مظنة ذلك فبمعصب الاجتماع المرح والمزج . ويتأثر أمر النظام
 فلا بد من رئيس ، يهر القدام ، وتتم عن المدي والفر يصحيل عليه
 الميل والحيث (١) وإنما قصده الانصاف . ونحوه من عقوبة الماحلة . فإن أكثر
 الناس أطوع لها من الآلة ، لأنها تحت على هذا التدبير بحيث يعاوم حوده شهوة
 وعصه وحده . وغير الرئيس لا يعاوم معامه في ذلك لما يعدم . وأيضاً فإنه
 معلوم بالضرورة .

٥ - الحدود لطف أمر الشارع بها . فلا بد من معين ، وغير الرئيس
 يؤدي إلى المرح والمزج والحيج بلا مرجح ، ولا يوم غيره معامه في ذلك .

٦ - الوقايع غير محصورة ، والحوادث غير مضبوطة ، والكتابات والسنة لا
 يقاس بها . فلا بد من إمام مضبوط من قبل الله تعالى معصوم من الزلل والخطأ .
 يعرف الأحكام ويحفظ الشرع ، لا يترك بعض الأحكام أو يرددها ههنا أو
 سهواً ، أو يبدلها ، وظاهر أن غير المعصوم لا يقوم مقامه في ذلك .

٧ - توليه القضاء الذي تحت العمل يحكمهم في الدماء والأموال والمزوج ،
 وسماة الزكوات الامناء على أموال الفقراء ، وأسراء الحيوث اواحي الطاعة في

الحروب وبذل النفس والقل ، والولاء أمر ضروري لطعام النوع ، ولا بد أن يكون منوطاً بنظر واحد لاستحالة ترجيح من غير مرجح ، والواقع اختلاف الآراء ، وتعدد الأعواء ، وعدة الشهوات وتعارض المراتب واسبق الخلق من انفسهم ابتداء على واحد في هذه المناصب متمسك بله صدر ، وفي كل زمان على شخص واحد ما بشرائط التي يستحق معها ذلك منه ، بل الاتفاق يستحيل أن يكون أكثرية أو دائماً ، فذلك الواحد الذي يطاق بولاه هؤلاء سطره لا بد أن يكون واجب الطاعة من قبل الله تعالى ، ويستحيل من الحكيم الخائب طاعة غير المعصوم في مثل هذه الأمور الكلاية التي بها تصام النوع وعدم احلامه ، وتظهر أن غيره لا يقوم مقامه على التقادير التي يبحث عنها

٨ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نفي لا يهوى غيره مقامه لوجوه من غير من ، فالأمر لطيف واحب لا يقوم غيره مقامه لامتساع تحقق الاضافة بدون عمق المضامين ، ولا بد أن يهوي إلى معصوه لا يخور عنه الخشوع بوجه من وجوه ولا السوء ، والا لحار أمره بالمنكر ونهيه عن المعروف ، عليه سبق وثوق بولاه ، وبفائدة التكليف به ، ولانه لما أن يكون كل واحد من الخلق مأموراً بأمر الآخرة وبه من غير أن يكون هناك رئيس أو مسالك الكلي والعام أو مع رئيس الأول مانع ، ولا لوقع المخرج والمخرج ، ولأن في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دال على أن يرعى الواحد بذلك ما يهوى غيره لئلا يثلمه ، لانا بحث على تقدير عدم القوة الشهوية والمصلحة على القوة العقلية في أكثر الناس الذين يحصل استجابهم على دواعي الشهوة والمصلحة الدخيلة لعدم الاعتناء إلى الشرائع بحلال طعام النوع ، حين الثاني فلا يقوم غيرا رئيس في ذلك مقامه ، ولا بد أن يكون ذلك الرئيس من قبل الله تعالى بحيث تحت طاعة وجوباً تاماً ، ولا بد أن يكون معصوماً

٩ - العلم بالاحكام مفسداً لا طأ بالاحكام ، لان المصداق واحد على ما يباه في كنهها الاصولية ، وقد سار من الادلة وتساوي الامارات ، ويستحيل الرجوع

بلا مرجح ، وتنصاوي أحوال العلماء بالنسبة إلى المقلدين ، فلا بد من عالم بالأحكام
يقيناً لا طناً بالامارة ، ليرحم اليه من يطلب العلم ويطلب الصواب يقيناً .

الوجه الخامس : أن نظام النوع لا يحصل إلا بحفظ النفس والعقل والدين
والنسب والمال فشرع للأول (١) العصا ، وأشار إليه بقوله تعالى : (ولستم في
العصا حسوة) والثاني (٢) تحريم السكر والخمر عليه ، والثالث (٣) قبل المرتبة
والجهاد ، والرابع (٤) تحريم الزنا والخمر عليه ، والخامس (٥) قطع السارق وضمان
المال ، وهذه أمور مهمة يجب حكمها في كل شريعة في كل زمان ولا تنم إلا عنون
لذلك تكون غارفاً بكتيبه المحامد ، وكتبة الواجب ومحله شرائعه . ولا يوم عره
مقامه في ذلك ، ولا بد أن عار عن نبي نوعه من إلهي وممصر طاهر لاستحالة
الترجيح من غير مرجح . ولحوار اجتماع جم الآراء على عره لاختلاف الأهواء
ولأنه لو لا ذلك لأدى إلى المخرج والمخرج .

الوجه السادس : أن قيام الدل مقامه (٦) لا صور إلا في حال عدمه وقد
تقرر حصول العلم الضروري أن الله رب العالمين (٧) عند عدم نصب الإمام أو
تمسكيه (٨) على عكس ما يدعى به محل . تكون له بدل (٩)

(١) وهو حفظ النفس

(٢) وهو حفظ العقل .

(٣) وهو حفظ الدين .

(٤) وهو حفظ النسب .

(٥) وهو حفظ المال

(٦) أي مقام الإمام المعصوم .

(٧) أي التعريف من الطاعة والتعبد عن المعصية .

(٨) أي عدم تمسكيه .

(٩) وإيضاحه إنما تعلم بالضرورة أن تعريف الناس من الطاعة وتعبيدهم -

المبحث السادس

في أن نصب الامام واحد والمطر في الوجوب وكيفية وطريقه ومجمله وإبطال
كلام الخصم .

النظر الاول في الوجوب

أجمع العلماء كانه على الوجوب في الجملة خلافاً للأربعة (١) والاصغرية (٢)
وعبرهم من الخواارج (٣) والدال على الوجوب مصلحتان : الامامة صفة وكل أحد
عن المصحة بدون امام منصوب منه تعالى او مع عدم تمكينه لا يكون على ما ينبغي
أن يكون ، وواحدان أحد في زمان على ذلك ، فالعقرب والحمد على ما يريد
سجده لم يحصل في جميع الاوقات التي كان الامام فيها غير ممكن لأن الناس من
عهد الرسول ﷺ حتى اليوم لم يعملوا بالشريعة كما هي إلا أيام أمير المؤمنين عليه السلام
في البلاد التي كانت تحت سيطرته ، فيستحيل إذن أن يكون للامام المصنوع بدل
يؤمن مقامه .

(١) أتباع فاعل بن الأزرق الحنفي المكنى بأبي راشد ، وكانوا أكبر فرق
الخواارج عدداً وأشد هم شوكاً .

(٢) ومال لهم الصغرية أيضاً مثل الأئمة والشيعة وهم اصاغ ريدين الاصغر
(٣) غير أن الذي وجدته في أرجوحة بعض العلماء من الانصباب ما ظهره
الوجوب ، وهي أرجوحة محمد بن عبد الله بن محمد بن سيوم السلمي العماني المولود
عام ١٢٨٦ والموتى عام ١٣٣٢ له من جواهر النظام ، قال في مسهل مسحت
الامامة ج ٢ ص ١١٦ :

لهم نصب قائم في الناس في أربعين رجلاً كياض

واحد (١) وبقدرى ضرورة وقد ذكرناها والكبرى مثبتة في علم الكلام لا مجال لما يجب التمسك به إذا لم يعم غيره مقامه ، أما إذا قلنا : لا يمكن الإحوج لا يكفي فيه وجه المصلحة ، لم يعلم استثناء جهاب الفصح ، سرها فلم لا يجوز أن يكون الإمامة قد اشتملت على نوع مفسده لا نعلمه ؟ فلا يصح الحكم بالوجوب ، وعدم العلم لا يدل على عدم ، ووجه الوجوب علما كاف لا عليه تعالى ولأن في نصه آثاره لفتى وقيام الحروب كما في زمن علي عليه السلام والحسين عليهما السلام ، ولأن مع وجود الإمام بحاف التكليف فتمتلئ الطاعة ، ويتبرأ الصبيح للوجوب منه لا يكون طاعته أو فيجده ، وذلك من أعظم المقاصد ، ولأن فعل الطاعة وتركه منه عند فقد الإمام أشد مديها عند وجوده ، يكون الثواب عليها في حال فقهه أكثر منه في حال وجوده ، وذلك فساد عظيم ، سيما كونه بعد أن لا تسلم دائما كسنت ، فانه قد يكون في بعض الأرومة من يستدرك من اساع غيره ، فيكون نصيب الإمام في ذلك الوقت فيجده ، وسلمنا كنه ها هنا لطف آخر ، فلا يعين الإمامه بالوجوب لأن الإمام معصوم فمعصيته ، كانت لإمام آخر تسلم ، وإن كانت لا لإمام آخر نصيب المستوف لأن امتناع الإمام من المعصية وتركه الواحد (٢) لا يوقف على الإمام بل لا يخطف آخر

لا يقال : أنا نعلم بالضرورة أن غير المعصية أحسن من فعل القبيح وفعله

الذي يكاد أن يكون صريحا في الوجوب وإلزام الوجوب رأي حادث لهم .

(١) أما صف الإمامة فليكنها مفرقة من سعة معصية عن المعصية ، وأما أن كل نصف واحد فليكن النصف محصلا للعرض ، وذلك لأنه تعالى يريد عباده أن يعرفوه ويعبدوه ، فكله دون أن يفت لهم الزمن المتعين ويصحب لهم الأتة المرتدين حمله للشرائع لم يخص عرسه ، وحب عليه سبحانه تحصيل العرسه أن يفت لامداد الأنساء ويضمن لهم أوصياء معصومين .

(٢) عظام على المعصية أي وامتناع الإمام من ترك الواحد .

الطاعات عند وجود الامام آتم ، لأننا نقول : حار أن يكون في بعض الأئمة العموم
 دسرم معصومين فيه ، فلا يكون نصب الامام هناك واحداً لتمام المعصية مقدم
 الامام في ذلك الوقت ، فحار في كل وقت ولا عين وقت من الأوقات لوجوب
 نصب الامام على السعي ، ولأنه حار أن يكون غير المعصية سيما في الامام عن
 الافدام على المعصية ، سيما كان ما هنا ما يدل على انها ليست لتمام وذلك لأنها
 إنما تكون لتمام في افعال الخوارج أو في افعال القلوب والافعال باطل ، أما
 الأول فعلى قسمين لأن الصالح منها ما يدل الفعل عليها ، ومنها ما يدل السمع عليها
 فان حملتم الامام لتمام في الشرعيات لم يرم وجوده مصحفاً لأن الشرع لا يحجب في
 كل زمان ووجوب الاسف بانه لوجوب الملقوف فيه ، وان حملتموه مطلقاً في
 العقليات فمقول : الصالح المعصية ان يركب لوجه وجوب تركها كان ذلك مصحفاً
 دينية ، وان يركب لا لذلك كانت مصالحة دينية ، لأن في ترك الظلم والكذب
 مصالحة دينية ضرورة اشتماله (١) على مصالحة القضاء ، يمكن معنى ترك الفسح
 فمصلحة هو ان الداعي إلى ترك الظلم هو كونه مفسداً ودنياً من صفات القلوب ، فان
 جعلنا الامام لتمام في ترك الفسح ، سواء كان لوجه فسخه أو لا لوجه فسخه ، كان
 ذلك الترك مصالحة دينية ، فيكون الامام لتمام في المصالح الدينية ، وذلك غير
 واجب بالاعتناء على الله تعالى ، وان جعلناه لتمام في ترك الفسح لوجه فسخه ، فقد
 جعلنا الامام لتمام في صفات القلوب لا في افعال الخوارج ، وذلك باطل لأن الامام
 لا اطلاع له على الباطن .

لايمان يحصل بسببه المواظبة على فعل الواجبات وهو بعد استعداداً تاماً
 لخصوص الداعي في ان ذلك الفعل يفعل لوجه وجوبه ، وترك لوجه فسخه ، وذلك
 مصالحة دينية ، لأنها هي هذا معنى وجوب المطع في المصالح الدينية على
 الله تعالى لأن على ذلك العذر تكون المصالح الدينية والمواظبة عليها سبباً

(١) أي اشتمال ترك الظلم والكذب

لرعاية المصالح الدينية وذلك غير واجب العطا ، لانا نجيب :

عن الأول : بأنه قد بينا ان الامام طلع لا يقوم غيره مقامه ، ويريد هاهنا
مفعول ان قيامه لادن مقامه لا حضوره الا في حال عدمه ، وقد قلنا في صدر هذه
المسألة اننا تعلم ضرورة ان العزيب والسعيد عند عدم نصب الامام او تمكينه (١)
على عكس ما يدعي ، فيستحيل ان يكون دليل ، وقوله تعالى (واولا دعوهم
الله الناس بعضهم لبعض لخدمت صوامع وبيع وصيات ومساكن تذكر فيها اسم الله
كثيراً وليبصرون الله من انصره الله تعالى) حكم بكون هذه المقاصد
لا ، ماء الرئيس وهو فام غيره مقامه لم يكن لازمة لا ماء الرئيس ، وقوله تعالى :
(يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) جعل طاعة
الرسول وطاعة اولي الامر مقادير لا معناه ان يصفوا في العمل ، وكان
طاعة الرسول لا يقوم غيرها مقامها كذلك طاعة اولي الامر (٢) ولا يقوم غيرها
مقامها ، وايضاً فان الوجوب عند المعزلة مشروط بشمل العمل على مصاحبه او وجه
يقضي وجوبه ، فان فام غيره مقامه وكان مساوياً في الامكان والقدرة عليه
والمصالح والوجوب الموجه للوجوب بحيث لا يشمل احدهما على وجه موجب
للاوجوب ويحبو الآخر عنه ام حال ايجاب احدهما عيلاً ووجب ايجابها غيراً ،
ولا شك في وجوب الامامة في الحالة ، فقام غيرها مقامها وكان معذوراً تمكناً
امسحاله وجوبها عيلاً بل قال الله تعالى قد اوجبنا احدهما لا نبيبه ، وهذا الدليل

(١) اي عدم تمكينه عطفاً على نصب الامام .

(٢) المراد من اولي الامر الأئمة المعصومون وذلك لأن غير المعصومين يقوم
غيرهم مقامهم ، ولأنهم لو وحت طاعتهم مع تحوير الخطأ عليهم لخار اتباع الخطأ
وهو مناف لعرسه تعالى ، فان الامم انما يريد مصحاحه للصالح وهو جن الناس
على العمل بمشريعة واتصافه الحق ، فكيف يوجب أهالي طاعة وان حالف الحق
والشرع ؟ فالامر بإعانة غير المعصوم مستحيل عليه حل مشه

انما تأتي على قواعد المعتزلة العائلين بوجوب الامامة سحما ، ولا تأتي على قواعد الامامية «المائلين» بوجوبها عقلا ، ولا على قواعد الأشاعرة ، ولأنه قد ثبت بالواتر اجماع المسلمين في الصدر الأول ايم قالوا : ينشع حق الوقت عن حليفة ولو قام غير الامام مقامها لما ائتم ذلك ، وفيه نظر فانه يدل على ذلك الوقت والمدعي في كل وقت (١) .

وعن الثاني ، ووجهين . الأول : ان قرب المكلفين من الطاعة وعدمهم عن المعصية مما يطاق عرض الحكم من التكيف وقرب حصوله ، وعكسها مما يطاقه ويمد حصوله ، وهو كائن في نطاق عرصه وقرر حصوله مفسدة لكل عرصه مفسدة وذلك باطل على ما ثبت في العدل انه لا يريد الفاسح ، ولثاني ، ان المفسدة تسبيل ان تكون راحمة الى الحكيم . وهو واجب الوجود لذاته ، غي عن غيره ولا يصح عليه حاب دهر ولا دهم ضرر ، ولو كانت لكاتب راحمة الى غيره ، واندي انسابه في وجوب نصب الامام فيه المصلحة العامة بمكلفين ، ولو كانت فيه مفسدة راحمة اليهم لكل عين ، هو مصلحة لهم مفسدة لهم حلف (٢) وانما فان المقامد محصورة معنونة لانا مكلفون ، باحسانها وملك متعبدية عن الامام لا يقال : انما تعلم المقامد المشبهة عليها افعالا بل افعال غيرنا التي لا يقدّر نحن عليها ولا يجب معرفتها والامامة عندكم ليست من فعلنا على ما تأتي بل من فعل الله تعالى فلا يجب العلم بمفسدة اني اشعل عليها لانا نقول . او كانت الامامة مشبهة على مفسدة لما اوحى الله تعالى على المكلفين ولما اوجب على الناس طاعة الامام وايضا او اشعلت على مفسدة لم يبي الله تعالى عن نصب الامام ، والدلي باطل فصلا ، فليقدم مثله والملازمة ظاهرة .

(١) وجاب عن هذا الطر أنه لم يثبت عن الأرملة المدحرة انها حالقت

اجماع الصدر الاول ، وهو ماص في جميع الاوقات ما لم تعلم مخالفته .

(٢) هذا الخرس اشارة إلى قولهم - هذا حلف - حري على ذلك القدماء

في مؤلفاتهم .

وعن الثالث : انه لو لا إمامة علي والحسن والحسين عليهم السلام لظهر من القبيح ما هو اشد من ذلك . ولا ، الامام كعلي والحسن والحسين عليهم السلام يدعون الناس إلى ما دعاهم الله (ص) ومخاصمتهم على ما نكروا الذي (ص) موجوداً لمخاطبتهم عليه كذلك . ولو كان ذلك ما ائاما من نصب الامام لكان ما ائاما من نصب النبي ، ولا الخت على الواحبات وترك المعاصي او كانت مفسدة عبر حائرة لا سمعت من الذي صلى الله عليه وآله (١)

وعن الرابع : ان ذلك يفتدي فتح الامامة مطلقاً سواء وحسن ، نعم او من الله تعالى وذلك باطل انما قال : ثم يقول : المكلف اما مطيع او ناص ، ووجه اللطف في الاول تقوية على فعل الطاعة ، واما الثاني فسلما ان ترك المعصية منه لا يكونها معصية فصح ، بل المصحح هو ذلك الاعداء ، وهو كون التبرك لا يكونها معصية ووجه اللطف فيه حصول الاستعداد الشديت الكبرير والتدكير الموحب عمل الطاعة لكونها طاعة وترك المعصية لكونها معصية (٢)

وعن الخامس : انه وارد في كل لطف مع انا قد بقيا وحواله فيما سلف .

وعن السادس : انما لا نسلم اتفاق العمل زمان ما من الارادة التي وقع فيها

(١) بل او كانت الحروب والعنف مائة من نصب الامام لسلطت امامة من

ادعوا امامتهم ادفعها بحق لاحد منهم ان حلت امامة من حروب ومن .

(٢) وحيث انصرفت عن العمل في فعل طاعة وترك المعصية خوفاً من الله تعالى لا

لحسن الطاعة وفتح المعصية امكن ذلك ايضا من اعظم المعاصد ينظر هذا المعبر من

وسئل عنادات الناس الا من در ، وابن من يرغم هذا من بني الاسلام ؟ على ان

المقصود من اعثته تعالى الابداء ونصه الاوصياء المعصومين عنادته (وما حلفت

الحسن والاسماعيلين الا بصدق) نعم نو كات المادة ليدانه تعالى . لانه مصحق لها

بدانته لا ظمها في جنبه ولا خوفاً من ناره . كمال ذلك انصل الصادات لان

سواها باطل .

كليف على ذلك . نعم قد يكون بعضهم بهذه المثابة لكن لو نظر إلى ذلك البعض كانت امثلة الاسماء ودرجة لاسديكاف بعضهم منها ، وايضاً هذا انما يكون بامانة إلى شخص معين ، اما مطلق الرئيس فلا ونحن الآن لا نعرض لبعضين ذلك الرئيس ، ايضاً والأشئ للمصلحة الخاصة عند عدمه اعلم منها عند وجوده فيجب وجوده طرأ إلى حكمه .

وعن السامح . الامام لا شئ في كونه جنساً ، فامانة إلى غير المعصومين . معناه التكليف ويكون حديثاً واحداً . اما إذا أفتقد أحد الشرطين وهو حوار أحد علي المكافين أو المكاف لم يقل بوجوب الامامة حينئذ وذلك لا يسردا (١) . قال مدرك بوجوب الامامة مع التكليف مسلمة . لأن قول لا اسلم بل مع شرط آخر وهو حوار الحسن .

وعن الثامن . انما مصلحة فيها والشرع ، لا انما حوار الامانة مع عدم كليف ، وهذا المانع من عاين عدم حوار التكليف العقلي عن معني . بل انما ليس مصلحة دينية لا غير بل هو مصلحة دينية . بوجه أن الامانة من كالات المادية والجمدية ، بل انما يكون انما . انما من القبول ، فليترك لفتح لأحد الامام انما انما يؤثر اسماء ائمة اما كذا .

(١) لأن الحديث مائر على نشر دأء والتكليف باق اسماً ، فامانة الامانة . وان من الشرع المعصوم عدا من وجبت له المصلحة ؟ وابن الوقت الذي نعمت منه عصمه اناس بأسرهم ليستقوا عن الامام ؟ ولو اتفق ذلك لأدب من قول . معناه الامانة عن الامام ، فكل وقت ادب معين فيه نصب الامام ، لعمري التكليف وتجويز الخط معاً .

النظر الثاني في كيفية الوجوب

والحق عندنا ان وجوب نصب الامام عام في كل وقت وحال في ذلك
 مريضاً واحداً او بكر الأصم (١) واضعاًه فاهم ذهبوا إلى ان وجوبه مخصوص
 بزمان الخوف وظهور الفتن ولا يجب مع الأمن وانصاب الناس بعضهم من بعض
 لعدم الحاجة اليه ، ولفرق الثاني موسى (٢) واسماعه فاهم ذهبوا إلى عدم
 وجوبه مع عدم الفتن ، فانه رتبا كل نصب من لخدمة الفتن واستنقاذهم عنه ، وإنما
 يجب عند العدل والأمن ، وهو أقرب إلى شعار الإسلام ، لا دلالة الأدلة الدالة
 على وجوبه على عمومها ، إذ مع الانصاب والأمن يحوز الحسد ، ويحتاج إلى
 حشد الشرع وإقامة الحدود ، فيجب الامم ، ومع ظهور الفتن الخطأ واقم فالكلف
 إلى اللطف يكون احوح (٣)

(١) أحد رؤساء المعتزلة وأهل المقاتلات بهم .

(٢) هشام بن عمر الموالي كان من أرباب المقاتلات ، وله فقه واسماع وكان

في عصر المأمون

(٣) ان الذي اوقف هذين الله تعالى في الخط ، رحمه الله ان حاجة الناس إلى

الامام محدوده ، وانهم ان في الناس حاجة دائمة إلى الامام ، لا يراى من الامام
 صد الناس عن الفتن والفساد فحسب ، بل يراى منه ان يصل الناس على الهدى
 ويعلمهم شرائع الاسلام كما جاء بها صاحب الشريعة ، ويحشد بشرية عن الجور
 والفساد والزيادة والمفصل إلى غير ذلك ، ومتى تحصل الامم على ذلك دون
 إمام معصوم ؟ مع ما هم عليه من الخطأ ما شرعية والدين والخطأ عمداً وسهوياً .

النظر الثالث في طريق وجوبه

انحصر قول القائلين بالوجوب في ثلاثة اقوال

أحدها انه واجب ، فعل لا بالأوامر السمعة (١) وهو مذهب الامامية والاشاعرية

وثانيها القول بالوجوب سمي وهو مذهب الاشاعرة .

وثالثها القول بالوجوب عيني وهو مذهب الجاحظ (٢) والكشي (٣) والى الحسين البصري (٤) وجماعة من المعتزلة . لما ان الوجوب هنا على الله تعالى لما لا ينبغي تحييل ان يكون الوجوب سمعياً (٥) ولانه لطف في الواجبات العقلية فيعدم عليها والشرع مخرج عنها ، فهو واجب بالشرع دار ، ولانها غير موقوفة على (١) لان الاوامر السمعية لا حجة فيها ، وانما القصد ان الوجوب اولاً وبانبات مسند من حكم العقل قبل ورود الشرع ، وانما امر الشرع ارشاد إلى حكم العقل ، فان الشرع اذا جاء من بعد العقل ان يصحح شرعاً ما وجد الحكم ماض الامر .

(٢) ابو علي عمرو بن بحر الجاحظ الشهير كتاب مائلا إلى النصب ، وله كتب حمية ، وكان فيبيع لمطر اصده ففاح ، وبقي معه ما إلى ان مات عام ٢٥٥ (٣) ابو القاسم عبد الله بن احمد بن محمود الديلمي الشهير ، كان رأس طائفة من علماء رقة عال لها الكوفة وفي عام ٣١٧ هـ .

(٤) محمد بن علي الطيب البصري المسمّى على مذهب المعتزلة ، وهو احد أئمتهم الاعلام وله تصانيف ، توفي عام ٤٣٦ هـ

(٥) لان الوجوب اذا ثبت عليه على كل حال قبل ان تأتي السمعة . نعم كون سمع مرشداً إلى ذلك الوجوب المعنى ، كما اشرنا اليه قدام .

الشرع والمعتق بها لذت وأواحسان شرعية موقوفة على «شرع» ولا «و»
 وحب «الشرع» كمال تعينه أما من الله تعالى أو من المكلفين ، والأول باطل ثان
 هذا التعدير اجاماً ، أما عندنا فلمدة وجوب شرعاً بل عقلاً ، وأما عند السادة
 فلمدة حين الله تعالى «بإيه» ، ولثاني محال أيضاً لاستلزامه الترجيح من غير مرجح
 أو تكليف ما لا يطاق ، أو خرق الإجماع ، أو احتياج الاستدلال أو عدم وجوب
 نصب الإمام ، أو ادعاء قائده ، والكل محال ، أما الملازمة فلا فائدة لو احتار «و»
 إماماً ، وآخرون آخر مع سائرهما في الصفات ، فاما ان يكون أحدهما له «و»
 الإمام أو لا يكون أحدهما ، أو يكون كل واحد منهما إماماً ، والأول «و»
 المرجح لا مرجح ، والثاني به براه تكليف ما لا يطاق (١) وخرق الإجماع (٢)
 وإساءة قائده (٣) وثالث به براه اشتراط نصب الإمام باتفاق الكل وقوله لا يجب
 ولازم تكليف ما لا يطاق ، انك انتفاءهم على واحد مع اختلاف الأهل
 واشتبك الآراء وما بينهم من العداوة وشدة لا يمكن ، والرابع به براه احتياج
 النصيب أو النصيبين لأن «دائم» كل نصيب «مصر» الآخر «و» وجوب «و»
 أحده مع الفساد ، وإن لم يحب طائفة واحد منهما مع كونه «و» ما يحب طائفة أحده
 «و» نصيباً ، والنصب قائده «و» وإن أحب طائفة واحد منهما ثم يرجح لا مرجح
 وكان هو الإمام واحد مع النصيبين إماماً ، ولأوله (٤) من الواجب «و» واحد
 (١) وذلك لأن «و» «و» وجوب «و» الإمام وسأله «و» فكيف يمكن
 للمكلفين ذلك مع عدم تعينه

(٢) لأن إجماع المسلمين قائم على نصيب الإمام شخصه ومعرفة «و» «و»
 رده بين اثنين أو أكثر خرج ذلك عن موضوع الإجماع

(٣) لأن «و» من نصب الإمام حفظ الشريعة بتسيير طائفتها واحكامها

كما صدق بها صاحب الشريعة ومع رده لم يحصل المنع

(٤) هذا العليين برهان الثاني على عدم صحته تعيين الإمام «و» شرع ومن المكانة

إثباتهم بالامام او لا جماع ويدور . او بتسلسل (١) ولأنه (٢) إيمان يجب عليهم (٣)
نصب المصوم او لا . والثاني محل لما رأيت . والأول مبرم تكليف ما لا يطاق إذ
المصلحة أمر حتى لا ينعقد عليه الا الله تعالى . مبرم تكليف ما لا يطاق . ولأن
الواحد الشرعية تنقسم إلى ثلاثة اقسام

الأول : ما يخص نبي صلى الله عليه وآله

الثاني : ما يخص الأئمة

الثالث : ما يشترك بينهم

فهو وجوب الامامة ، والشعاع كتاب إمام من الأئمة الأول وهو على تقدير
وجوده صمد متصل إماماً (٤) ومنه من ثانياً وهو من حيث الأئمة . والواجب
لأوامر المكلفين ، واحداً في الوجوب . والخصم عام . ومع ذلك فهو واحد
فيستعمل في وجوب مبرم لهذه الواجبات إلى الأئمة . ولا يشمل من المصالح على
ما يشمل عليه الأئمة من وجوب إخراج مبرم هذه الواجبات العظيمة واستحالة هذا
من الحكيم ضرورة (٥) . ولأن الاتفاق ، أما أن يكون شرعاً
(١) بل عارف من الدور والتسلسل هو شخص الامام ونوعه ، فعلى
الأول يكون الدور . وعلى الثاني التسلسل . وسواء في الواجبات في مبرم
الامام إذا ادّعى أنها إلى هذا الامام . فمضى حصل الدور . أو إلى امام آخر
حصل التسلسل .

(٢) وهذا الملل البرهان الثالث على عدم صحة تعيين الامام ما شرع
ومن المكلفين .

(٣) أي على المكلفين

(٤) وذلك لأن الله تعالى يوجب الامامة سماً لا يرونها من الواجبات على
الشيء صلى الله عليه وآله

(٥) ايضاح ذلك ان يكون ان الفرض من الامامة حفظ الشريعة وحملها .

أو لا ، والأول إما اتفاق الكل أو البعض ، فإن كان الأول ادعى الواجب ، إذ
اتفاق الكل مع اختلاف الأهواء ونشبت الآراء مما يحصر بل يستحيل
وإن كان الثاني ظاهراً لبعض معين أو غير معين ، والأول باطل لأنه إما موصوف بصفة
تغيره عن غيره كنهـ سهل الحل والمعد أو العلماء أو الصالحين أو غير ما سمعتم أو لا
يكون كذلك ، والأول باطل لا يمكن إلا خلاف وتعدد الإجماع واستحالة الترخيع
بالمصرح ، والثاني اسمه تكليف ما لا يطاق ووقوع المخرج والفساد ، وإن كان
الثاني وهو أن لا يكون الاتفاق شرطاً بحدود المخرج والمخرج والمقتضى والتخريج لا
مصرح أو اجتماع الأصداد ، وأما أن يكون من العموم الثابت فيهم أن لا يحل الذي
فإنه لا يمتنع عليه وإلا لم يحل الواجب وهو محال

الامامة على الهدى وضد من يرى ونهاه نوع البشر واجتماعهم تحت لواء واحد
إلى غير ذلك ، فوجوب الامامة من أهم الواجبات . ن هي أهم واجب ، لأن
أداء الواجبات ومع المحرمات ، ويرى أن هذا واجب غير عامه العموم ، ولا تشمل
على مصالح كصالح الامامة ، وكانت مصالحها أوجب الإلزام بها ، ن يرى كثيراً
من المذاهب من عبارات وغيرها أهم الشارع لسانها ، فكيف لا يكون مصالح
الامامة العظمى وفرائدها الكبرى لا يوجب الإلزام بها ، فليس محل على الحكم
سماحه أن يكون لديه تعالى تلك المصالح الصاعدة ، علة على الإلزام ، ملك أو احسان
ولا تكون المصالح الخلق والمنافع المباشرة في الامامة غير مبرمة بإيجابها عليه حل شيء
فوجوب نصب الامام من دونه حل شيء ، تلك المصالح يجب أن تكون من
لديها أن لا يجازها الشك ولا يفرها الرب ، ويستحيل عليه تعالى إيجاب
تلك الواجبات دون الامامة .

النظر الرابع في محل الوجوب

الوجوب هنا محقق على الله سبحانه ، وعلى ، وبدل عليه وجوه :

الأول : ان اللطف ينقسم قسمين : احدهما ما يكون من فعل الله تعالى .
وثانيهما : ما يكون من فعل غيره . وكل قسم ينقسم إلى قسمين : احدهما :
ما يكون مطلقاً في واجب وثانيهما : ما يكون انفعاً في مندوب وقد تبين في عام
الكلام ان كل ما هو انفع من الله تعالى في واجب كالفائدة على وجه لا يقوم
غيره من افعاله وافعال غيره مقامه فيها هو انفع فيه وهو واجب على الله تعالى ولا
يصح التكليف بالملتزم منه (١) وانفس عرضه (٢) ونصب الامام فيما يجب فيه

(١) مفاد ذلك ان دور انه لو كان الامام نفساً في بيان شريعة وصاياها
عن الميث والعت ، ولم يكن سواء من افعاله وافعال المباد ما يقوم مقام الامام في
ذلك تعين على الله تعالى نصب الامام ، واذا لم يصل هذا اللطف كان التكليف باحكام
الشريعة قسماً لا يحترق الشر دون معلم وحافظ عن فهم حكمة الشريعة وصاياها عن
المحرم والمفسد ، والفسح لا يصدر منه حل شرعي . وقد تبين في محله من الكلام
وكيف يصدر عنه الفصح وهو قادر على فعل الحسن ، وعي عن فعل الفصح
او ليس يصدر على نصب امام معصوم ، هو على حفظ الشريعة وتعليم الناس
احكامها ، فلهذا لا يفعله ؟ ولو حاربه تعالى فعل الفصح لارفع الوفاق ووعده
ووعده ، لا يمكن وقوع كذب منه . تعالى عن ذلك عواً كبيراً . ولحار عليه
ايضاً اظهار المعجز على يد الكاذب ، وذلك يدعو الى الشك في صدق الانبياء ،
ويتم من الاستدلال بالمعجز عليه ، إلى عبر ذلك من الرايين الكثيرة .

(٢) فان عرضه سبحانه هداية «صناد وطاء» هم وما أرسل عليهم الشرائع لا
لذلك ، ولو لم يكن هو معلم وهاد وحافظ للشريعة لم يصح صاحب الشريعة لم يحصل
غرضه تعالى .

كذلك ، وثبت ان نصب الامام ما دام التكليف ، فبأن واجب على الله تعالى ، وهذا
الدليل مبني على مقدمات ، الأولى : ان نصب الامام يهدف في الواجبات وهذا مبني
وقد قرأناه فيما مضى ، الثانية : انه من فعل الله تعالى لان الامام يجب ان يكون
معصوما فلا تمكن ان يكون نصبه من فعل غير الله لأن غير المعصوم على السرائر لا
يكون مطلقاً على السرائر ، ولا يقدّر ان غير الموصوف بالاسماع وهو عارضة عنه
او عن غيره حتى يسميه الله ، الثانية : انه لا موم غيره مقامه وقد نرى ذلك فيما
مضى الرابع : ان كل نصب شره ذلك وهو واجب على الله تعالى على ما قد بيناه
في عام الكلام الخامسة : انه تعالى لا يحل ، واحبات (١) وهذا قد مرر وبين
في باب العدل .

الوجه الثاني : كل ما كان كدفع واجب ، عليه تعالى ، ونصب الامام واجب
عليه تعالى ، اسكن المقدم ، اني مثله : الملازمة من وجوه ، الأول : انه لا
مساواة وعلايه (٢) لا نصب الامام . يكون أولى ، وجوب ، الثاني : انه انما
في التكليف الله من يكون ، يعني ان التكليف معناه ، وهذا نصب في التكليف
الاسمعية والمنفعة في المنفعة في شئ . نصب في شئ . نصب في شئ . الثالث :
ثما وجب التكليف لأنه حق . هو في شئ . والاعتدية . وحقق لهم قدره (٣)
نوجب من حيث الحكمة التكليف . ولازم الاخلال والفساد ، وهذا بعينه آت
في نصب الامام ولا يتم لا نصب الامام . وما لا يحل الواجب لانه دور واجب

(١) فانه مع القدرة على فعله وجوب الداعي اليه يكون الاخلال به قبيحاً
وسيجل عليه تعالى فعله لفسح كما شرنا انه قريباً

(٢) معنى التكليف ، وذلك لان التكليف كما يريد ما لا يتم ولا يعمل

بها إلا بنصب الامام المعصوم

(٣) حجم قدرة .

ديكون نصب الامام واحداً (١) على تقدير وحبوب التكليف ، وأما حقيقة المقدم فقد بين في علم الكلام .

(١) هاهنا امور ثلاثة أشار إليها طاب ثراه . حفظ النظام ورفع الفساد واجب ولا يتم ذلك إلا بنصب الامام وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيصح ان نصب الامام واجب .

وهذه الامور الثلاثة تشير إلى سابها موحراً فيقول : خلق الله تعالى الانسا ساقطرة وشهوة وعصب ، وهذه شؤون سميت على الفساد واحلال النظام وحداناً وعادة أو على الانسا ونفسه . فوجب عليه تعالى ان لا يتركهم مديى ، بل يحملهم قانوا بكون به حفظ النظام ومنع افساد . وهذا القبول ما لسمه بالشرعية والامور بها الرسول ولعمدة حال الأبناء إلى دار الخوان تنق الناس والشرعية وسكن تنق الناس على ما حفظهم عنه تعالى ودهم القدرة والشهوة والعصب وما دامت هم هذه العذر والقوى لا يرتفع الفساد ولا تصح النظام ، لهما من الشهوات وتغالب العذر وتكافح عصب ، ولا تدعى العفوس بوايميس شرأثم تمام حتى قهرها وتنقلب على هاتيك الشرور البقصة . ان النص لأمرة بالسوء .

ولما كانت طاعة الشر وقمع الشرور من فهم بحفظ النظام والله عز شانه بعد ذلك وجب عليه تعالى ان يعوم حفظه دون الحاء لافساد ، بل مع نقاء القدر والقوى والاختيار والالفة درهم ، وهل يتم ذلك بدون قدر على الحفظ عليم بوايميس الذي كابر بد تعالى بمراس الهداية وعلم الرشادة والحائل دون انعماسهم في بحور الضلال والشقاء ، لا يحصى في تحمل تلك الوايميس وعلما عمداً وسهواً ان الحفظ بمراس الحفظ ، فإذا كان الحفظ واصلاح البشر موفوقاً على الحائط المصلح ، حب عليه سبحانه ان ينصه اقامه للحجة . وثمة الحجة البالغة . وهل ذلك المصلح الحافظ غير الامام المعصوم ، وأذا وجب عليه شيء ، فلم به تلا بمرامه ، وكيف يجوز عليه تعالى ايهال هذا الواجب العظيم الذي به حياة الشريعة والبشر مع بانه لأهل .

ابوجه الثالث : ان وجوده وحيوه تحقق في الله تعالى وكل ما كان كذلك
كان واحداً عنه . يفسح ان نصب الامام واجب عليه تعالى ، أما يصحري فلا
وجه وجوب لتكليف بحقها مع زيادته في كونه لطعامه وأما الكرمي فظاهرة .
ابوجه الرابع : ان الحسن علي فسمي منه ما وجوده لارم لحسه بحيث كانا
حسن وحب ، ومنه ما ليس كذلك ، والامامة من الأول اجتماعاً (١) ولأنها تصرف
في الاموال والانس والفروج في العالم . فلا تحسن . لا عند ضرورة مبرمة في
تقصي وجودها ككل مقام يمين في الخمسة وشرب مائه ونصب الامام حسن من
الله تعالى ولطف فيكون واحداً (٢) .

واجب في الدين حتى الأرض في الحديث . وفصل السر والخرج والعمير على -
المخالفات البسيطة وحرمة احد المال من غير حله و و كان فساداً ، والمطر الى ما
لا يحل ولو لحظه ، والبيعة ولو كلمه . الى غير ذلك . الى من المسونات في
كل باب من ابواب الشرعة ما لا يحضر وما يرتب على ذلك من اجر وشر . ومن
يعمل مثقال ذرة الخ . فاذا كان حالي قد قسم عدد المواد تحمل تلك الدواميس
النظامية والعبادة ، كيف يحمل لهم العسر ، لا لعب تلك الدواميس عمداً وخطأ ،
وتحسب المعوصي بالنظام والاحكام ؟ ما واجب عليه ان يقيم هم المصلح الحافظ
وهو ادير على اقامته ، فيحل ما واجب او محرم عن اتحاد ذلك الحجة ؟ . تعالى
الله مما يقولون علواً كبيراً .

(١) دلم يخالف في الوجوب لا الخواج والمحموم على وجوب الامامة
إنما اختلفوا في مدرك الوجوب . وهل هو العقل او السمع او هما معاً ، كما انهم لم
يختلفوا في حسن الامامة غير ان حسمها عقلي او سمعي

(٢) وما كون الحسن في الامامة مائماً الى صفة . تمت على الوجوب فلما
أشار الله من مكانه من الأمة ومركزها الاجتماعي ، فل الامام له حق تصرف في
أهم الموجودات في الحياة . وهي الانس والفروج والأموال ، بما إذا اقتضت -

النظر الخامس في نقل

مذهب الخصم وإبطاله

علم ان الناس اتفقوا على ان الامام لا يغير إماماً نفس الصلاحية للإمامة بل لابد من أمر محدد ولازم أحد الأمرين ، أما المذهب من مشاركة اثنين في الصلاحية ها وذلك بعد فقه أو كون امامين في حاة واحدة ، وهو محتم على جلالته ، ثم اعلم الامة بعد ذلك على ان من الذي عليه ^{عليه السلام} على شخص أنه الامام طريق إلى كونه إماماً ، وكذلك الامام إذا من على الناس تعيينه على انه إمام بمسده ، ثم اختلفوا في انه هل غير النص طريق لها أم لا ، فقالت الامامية لا طريق لها ، لا النص قول ^{عليه السلام} او الامام امة مودة ، فاعلم بانفس ، او بحقق المعجز على يده ، وقال جماعة من المتمزلة والزيدية الفاضلة (١) والبرية (٢) وأصحاب الحديث والخوارج : الاحتمار طريق إلى ثبوت الامامة كالفرض ، وهو مذهب الأشاعرة والصابية (٣) وجميع أهل السنة والجماعة ، وقالت الزيدية غير المصاحفة ذلك - التي اولى بالمؤمنين من أنفسهم - انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا - غير ان يمكن المصاحفة ندم سبحانه هذه المرة لم يحكمها الله تعالى له ، وهذه اكبر سرية في الوجود ، فكيف لا تكون هذه المصلحة الباعثة على هذه المرتبة عبر مرمية ، ودونها عراب عديدة كما بين المعناه والأرض تبيت على الوجوب ؟

(١) وهم اصحاب الحسن بن صالح بن حي ائمة داني الكوفي ، وكل من صحاب الامام الباقر عليه السلام ثم حاشى بعد حين طرقة .

(٢) وهم اصحاب كثير النوى وجماعة آخرين على شاكلته ، وكل اهل اليد وقيل : انما سموا بسرية نسبة الله ، وقد سموا الانبياء ، وقد جاء لعمري وجماعة معه على لسان الامام الصادق عليه السلام .

(٣) وهم من فرق الزيدية ايضاً نسبة إلى سليمان بن حبيب

الصالحية والتميزة : الدعوة طرق إلى ثبوتها ، والدعوة هو ان يباين الظلمة من أهل
الامامة ، ومن المعروف ونهى عن المنكر ، ويدعو إلى اساعه فانه يصير بذلك
إماماً عنهم ، ثم اختلف العلماء بالاحكام في اشتراط الاجماع ، فذهب الأكثر
اليه جلاله الخوني «نه حور في رشاده انعقاد الامامة بواحد ، وان لم يجتمع عليه
اهل الحل والعمد واسأل ان انكر ان لا انعقاد الأحكام الاسلامية ولم يثبت إلى
انتشار ايثار الاحياد إلى من «ني من الصحابة في الافتقار ، فاما لم يشترط الاجماع
في عقد الامامة ولم يثبت عدد محدود وحد محدود حال ان انعقد الامامة بعقد
واحد من أهل الحل والعقد مثل ما قال اصحابنا ، ونقل عن اصحابنا : مع عقد
الامامة لشخصين في طرق عام ، فان اعق عقد عاقلين بالامامة لشخصين كان
ثمرة ترويج امره من انبياء ثم قال : والذي عدي ان عقد الامامة لشخصين
في صقم واحد متضابق الخطط والمحال غير حار احكاما وان اعد المبدء فلاختيار
في ذلك وهو خارج عن القطة . وقد انعقدت الامامة شخص لم يجر حله من
غير حدث احكاما وان فسق وخرج عن سمة الأمة ففسده بالخلاعة من غير حله
يمكن ، وان لم يحكم بالخلاعة فحوار حاه او امساع ذلك وهو من اوده يمكن ،
وحدثنا إلى لغويهم سديلا . كل ذلك من انحدارات المحملات عدا وحلم الامامة
نفسه من غير صب محسن ، والحق مذهب الامامة والذي يدل على حقيقته واتصال
مذهب المخالف لهم وجوده

الأول ان الامامية عندما من حلة ما هو اعظم أركان الدين ، وان الاعتال
لا شئت بدورها ، وعدم ايا اثبت من اركان الدين بل هي من فروع الدين اكبر
من المسائل الخلية والمصاب العظيمة ، فكيف يجوز اسناد مثل هذا الحكم إلى
احياد المكلف وارادته ؟ وهو خارج خارج فيما هو ادون منه من احكام الفروع
الوجه الثاني : ان الشارع نص على عدم الخيرة ، فقال الله تعالى : (وما كان
دؤمي ولا مؤممه) اذا قضى الله ورسوله امراً أف يكون لهم الخيرة من امرهم)

ومقول . إما ان يكون الله تعالى قضى بترك الامامة فلا يجوز الامة الخيرة
بانتسابها (١) وإما ان يكون قضى بها فيكون كغيرها من احكام الشريعة التي امر
الله تعالى عليها ولم يهملها وهو المطلوب .

الوجه الثالث : القول بالاحاد ونصب الامام بقول المسكتين تقديم بين
يدي الله تعالى ورسوله ، وقد نهى الله تعالى عن ذلك فقال عز من قائل : (يا ايها
الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله) .

الوجه الرابع : ان الله سبحانه وتعالى في عاقبة الرحمة والشفقة على المباد والامة
بهم ، فكيف يهمل الله تعالى أمر نصب الرئيس مع شدة الحاجة اليه (٢) ووقوع
النزاع العظيم مع تركه او مع استناده إلى احبار الكافرين ، هل كل واحد منهم
يخار رئيساً ، وذلك مع باب عظيم للمباد وموافاق الحكمة اللطيفة (٣) تعالى الله
عن ذلك

(١) بل حتى لو لم يعلم عصائه تعالى بترك الامامة ، وانما عليها سكوتها عنها
فان السكوت ايضاً يجمع الأمة من الخيرة بانتسابها ، لأن سكوتها تعالى ان كان عدم
وجوبها ، فكيف وجوبها الامة ؟ وان كان سكوتها معها ، واحدة عليه - فهو وان
كان محالاً - لا ان الامة أحدها يسكون بميلت عن العليم اللطيف سبحانه أو ان
نرى ان الامة اعلم وادري بالواجب بالصالح ؟

(٢) ولو فرض محالاً أنه تعالى اجمعه مع شدة الحاجة اليه فكانت الامة احق
بالاهمال ، فلماذا تسكت اختياره ؟

فان قلت : انما اجمعه رأسه بالأمة لئلا يعموا في محذور مخالفته ولئلا يقع
الفرح والمرح بالنصر عليه ، قلنا : إذا كان في نصره محاذير لم يكن في نصره مصلحة
او نكون المصدة أغلب ، فلا يجب عليه نصره ، فيكون الامة في مسحة من هذا
الواجب وهي بالاهمال احذر ولا وجوب عليها لهذه المحاذير .

(٣) فان حكته تعالى في توحيد الزعيم جليلة ، لأن الامة تكون جميعها -

الوجه الخامس : ان الله تعالى قد بين جميع احكام الشريعة احكامها وادبها حتى بين الله تعالى كيميات الأكل والشرب وما ينبغي اعتداه في دخول الخلاه والخروج منه والعلامات الجليلة والخفية ، فكيف يحل مثل هذا الاصل العظيم ويجعل امره إلى اختيار المتكلمين مع علمه تعالى باختلافهم وتباين آرائهم وتباين طبائعهم

الوجه السادس : القول الذي حكياه عن الجوى (١) ينافي مدعاهم من استناد الافعال إلى قضاء الله وقدره وأنه لا اختيار للعبد في افعاله بل هو يحدّر عليها مقيور لا يمكن من ترك فعله (٢) .

الوجه السابع : القول باستناد الامامة إلى الاختيار مناقض للعرض ومضاد للحكمة ، لان المقصد من نصب الامام امثال الخلق لأوامره ونواهيه والاعتماد على طاعته ، وسكون نائره القى واراله المخرج والمزج والاعمال والمفاخرة ، وانما يتم هذا امر من وتكمل المعصية . وكأب السبب الامام عين المتكلمين لانه لو استند لهم لا اختيار كل منهم من غير طمعه الله ، وفي ذلك توراة ومن عظمته - منسكه بحمل واحد ، ويكون فائدها واحداً ودليلها واحداً ، وفي ذلك من العوائد ديباً ودساً لا يحق على احد ، فيما كان الرعي جامعاً للشروط .

(١) إمام الحرمين ابو المعالي عبد الملك بن ابي محمد عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي ، حكى انه حاور بمكة المكرمة اربع سنين والمدينة المنورة بدرس ورمي ، فلما لب امام الحرمين ، وله مصنفات كثيرة ، توفي عام ٤٧٨ هـ بفسا بور وحوى ناحية كبيرة من نواحي بفسا بور .

(٢) قال فلب : ان قولهم بان اختيار الامام من الاله ايضاً راجع اليه سبحانه لاسلمه الاختيار منهم ، وانما سمي ذلك اختياراً منهم تجوزاً ، لاستنادها ظاهراً اليهم ، وهذا لا ينافي قولهم باستناد الافعال إلى قضاءه تعالى حقيقة ، فلما تبادا من هذا الراع والحدال ، فالأخرى تملعهم للقاتلين ، لنصب الامام منه عز شأنه دون رأي واختيار للامة .

ووقوع هرج ومرج بين الناس فيكون نصب الامام ماقضاً للمرض من بعده وهو باطل (١).

الوجه ثامن: وجوب طاعة الامام حكم عظيم من احكام الدين وهو حار استناده الى المكاتب لحار استناد جميع الاحكام اليه وذلك يسلم الاستفتاء عن بعثة الانبياء عليهم السلام لا يتم الا اذا اعتوا انصب الاحكام فاما كان احدها مستغنى عن النبي صلى الله عليه وآله كان غيره اولى (٢).

(١) ولكن لو فرض تسلمهم على رجل واحد وانما في مصالحهم وميولهم اليه لم يكن هناك فتن ولا هرج ولا مرج فلا ينافي نصبه المرض حينئذ . والآخرى في الجواب ان حال ان الحكمة الالهية في توحيد الامام مهمهم على الحق وصدم من ابطال ، وحفظ الشريعة عن اللبس والعدس على تسيير نظامها وتنشئة احكامها الى ما سوى ذلك من وظائف الامام ، وهذا لا يكون في سائر البشر مهما علت مراتبهم وسعت فصائلهم ، فلا يقوم بذلك غير المعصوم ، فان غيره يجوز خايب الخلل ولا يحصل له المرض ، فلا يؤمن من ان نصرا او لمعل بما يخالف الشريعة ، فكيف تكون من الذي طاعه وموافقه وان حالف الدين ؟ فمع ان حاله وافقه الدين وسكن حاله الامر انصاعه ان صبح ابناء المؤمنين طاعة ، وان وافقه حالف الدين ولكن وافقه الامر طاعه ، ونحن في محذور على التعديرين ، وان هذا مما لو كان الامام معصوماً ؟

(٢) وقد دفع هذا الاشكال بان الواجب على الامة حكم واحد وهو نصب الامام ، وهذا لا يتم الاستعانة عن بعثة الانبياء عليهم السلام لانهم يأتون بشرائع ذات احكام لا تخص سائر البشر تميزاً صحيحاً لا حذف فيه ولا احتفاف ، وان للبشر في علمها ومدارها بوضع شرائع صحيحة تعني عن الشرائع الالهية ، فمن تم يجوز ان يستند الى الامة نصب الامام ولا تستغنى عن بعثة الانبياء عليهم السلام .
فالحذر في الجواب عن ذلك ان يقال ان بلام احكاماً وسكايف عديدة

الوجه التاسع : إما ان يشترط في الاختيار اتفاق الأمة عليه او لا ، والأول باطل لعدم القائل به على ما نقله الخوئي وأثبت القاضي عند الحار (١) إمامة ابي بكر لأنه نابع واحد وهو عمر رضي الله عنه ، ولأنه من المعلوم بالضرورة امساع الكل في لحظة واحدة على اختيار شخص واحد ثم من المعلوم امساع معرفة الخلق كلهم اشخص واحد ومعرفة اجتماع شرائط الامامة فيه لأننا نعلم ساعد امكة المكلفين وتباني مواضعهم ، ومثل هؤلاء يسمى اعماقهم على ذلك (٢) وأما الثاني : فلما ان يشترط فيه انعقاد عدد معين او لا ، والاول باطل لعدم الدليل عليه ، فانه لا عدد اولي من - يجب عليه لرعة . واخرى يجب له على الرعة ، فمن الواضح لهذه الاحكام ؟ قال كل الله تعالى ، ويل وصفها لامام لم يصر به ولم يصبه ، فادالم وحب الله وكيف او حب احكامه ؟ او وصفها لامام او حب الله هو المطلوب . وان كانت الامامة بعد حداثته امام واحكام ما ارسل الله بها من سلطان ، وما عرّفها الرسول (ص) ولا امر بها ، فمثل هذا الامام كيف يجب طاعة ؟ ومثل تلك الاحكام كيف تميز من الشريعة ؟

(١) المعتزلي ابن احمد بن عبد الحار احمداني الاسدي آمادي شبح المعتزلة في عصره استنساخه صاحب بن ساد الى ابي وقي فيها مواضعاً على التدريس إلى ان توفي عام ٤١٥ هـ

(٢) وقد يدور هذا الاشكال او لا : من اشتراط الاتفاق لحظة واحدة لا مزجم للقول به ، بل يقول بخوار انفاقهم ولو بدرجاً ، ولقد آمد تصحيح الأمة بحجة عليه ، وإما ان انفاقهم لا يكون قد دوع لحوار وقوعه وتكفي في العرض الجوار ، وتبانياً : لم يجوز الاتفاق لحظة واحدة ؟ وذلك فيما لو استتاب أهل كل صفح رحلا يخار عنهم واعتق البواب كلهم على واحد لحظة واحدة كما يقع اليوم في اختيار المتوك ورؤساء اليهوديات ، وثالثاً ، ان اتفاق الجسم لا يشترط فيه -

عدد ، ومن المعلوم انه لو نقص عن العدد المشرط واحد لم يؤثر في وجوب طاعة
مضبوط كما لو زاد لم يؤثر زياده ، والظاهر ان كل قول لبعض المكلفين حجة على
الجميع وعلى غيرهم بحيث يحرم اعداد ذلك بمخالفته ويحب امتناعه ، وأي دليل يدل
على ذلك فالاعتدال غير دال عليه ولا وحده في الفعل عن النبي ما يدل عليه والثاني
أيضاً باطل لانه إذا لم يشترط العدد ما ان ينصب شخص واحد إماماً ، ويحب
على الخلق كلهم متابعتهم كما اختاره الطبري وهو مضمون الفصل ، ولانه لو حار ذلك
لحار أن ينصب الانساب نفسه إماماً ومنه الخلق بوجوب امتناعه ، ولانه لو كان
كذلك لادى إلى وقوع الفتن وتكاثر المرح والمزح وقضاء الرعام ولما أحسج إلى
الزيادة والاختلاف عليه . من الشرطية ان المقصود بوجوب قبول قول الواحد في
حق الغير ثابت في حق نفسه لانه مسلم بشرائط الاجتهاد فمن على من يستحق
الرياسة والامامة واختاره لذلك موجب اعداد قوله كما في حق أمير إدار لا يشترط
ماير العاقد والمأمود له بل من كل «ما قد يحل لأهله والعمل والمأمود محلاً قابلاً
للانفعال وجب وقوع الأثر (١)

معرفة الجميع ، ان يكفي منه معرفة أهل الصلاح والعام ، والظاهر منهم حسن ظن
بهم فلا حرج ان ان حال في الجواب . من الاما ان لو فرض حصوله دومة
او بشرطها وانه حصص عن معرفة الجميع او معرفة أهل العام والصلاح فلا يعني ذلك
في فائدة الامامة وحكمه نفسه ، فان ذلك لا يحمله حائط للشرعة ما مؤمن من الخلق
عمداً وسدوا ، ورعا قد يوقع المخالفة للشرعة ، وهو فيما لو عاقب إمامان
واقفي كل واحد منهما بما يخالف الآخر في الحدود او الموارث او سواهما ، فاما
بقطع ان احدهما عاقب ما جاء به الرسول (ص) من الدين ، بل يجوز عليهما هما
المخالفة ، وان ما جاء به غير ما فيها فيه ، فكيف نصيب في هذه الامامة احكام
الشرعية وكيف يرتضي التخليع عالي امامه مثل هؤلاء ؟ وللعراق فيها مدوحة .
(١) وروى مسلم الاكفاء ما في عند كل ما يعم كل جماعة من كل بلد رجلاً -

الوجه العاشر : الامام يجب ان يكون معصوماً على ما يقتضي فيجب ان يشب
النبي بالنس لا بالاختيار لتمام العصمة عما لاها من الامور الدنسية الحفية التي لا
يعلمها إلا الله تعالى (١) .

الوجه الحادي عشر : الامام يجب ان يكون افضل أهل زمانه ذمياً وورعاً
وعلماً وسياسة ، فهو وليا احمد الاختيار لم تأمن ان يكون باطلة كافر أو
عاصياً (٢) ويحق علماً أمره والمفاضة فيه وبين غيره في هذه الكليات ، و اذا
سهم على الامامة دفعه واحدة ، فمن الامام من بين هؤلاء وليس احدهم اوسى من
الآخر ، وقد يكون هؤلاء الأئمة بعد العشرات او المئات . فمحور عليه تعالى
ان يصي مثل هذا الواجب ، او يرتقى الامة مثل هذا القسط ؟ وأين الحكمة
الالهيية في نصب الامام وحفظه للشرعة واصلاح الامة ، فمن هو الحافظ بالمصلحة
من بين هؤلاء .

(١) وهو سلم امكان معرفة العصمة للناس ، وسكن هل في الامكان المتفق
الناس على المعصوم او كل الاختيار لهم ، او التسليم به امد معروفا ، والناس اهواء
متفرقة وآراء متضاربة والوحدان شاهد على ان الناس مع حكم العمل به ، وامر
الله تعالى بنصه ، وقيام الرسول عليه وآله السلام صلحا امامه ، انكره قوم ،
وحالعه آخرون ، وحده عصمه في حجة ، الى غير هؤلاء . فكيف او كان
اختياره للناس .

(٢) ولو فرضنا اننا علمنا عدالة عدداً لا رسماً لغيره . ولكن
ذلك لا يثبت افضليته قبل اختياره لا سيما في مثل السياسة ، التي لا تعلم الاوضعية
فيها قبل الاختيار فلا محور ما اختياره قبل اختياره . كيف تحدد قبل الاختيار
فيتم الدور

على اننا لو اكدنا بالاختيار قبل الاختيار فكيف يعرف افضليته قبل اختياره
سواءً فكيف يحتاج من الزمن الاختيار ؟ وكم عدد مخيرهم الناس ؟ ومن هم المخيروا .

جعلها الشرط كيف أصبح ان ساط هذا الأمر ما ويستند إلى اختيارنا

الوجه الثاني عشر : أن أهل الحل والعقد لا يتكلمون بالنسبة في أمور المسلمين فكيف أصبح منهم أن يتكلموها غيرهم ؟ لا يقال : كما أمكن أن يتكلم ولي المرأة التزويج بالغير ولا يملك الاستماع بها أمكن ذلك فيها ، لأننا نقول نعم أولا كون الولي لا يملك الاستماع بها إذا لم يكن محرما ، مسلما يمكن الفرق ظاهر فإن المرأة ، كانت نافذة العقل حائلة بأحوال الرجال انصرف في تلك بعضا للغير إلى نظر ولي شرف عليها بخلافها الكف دون غيره بخلاف أهل الحل والعقد (١) .

الوجه الثالث عشر : القول بالاختيار يؤدي إلى الهرج والمرج وإمارة الفتي فيكون باطلا ، بيان لشرعية أن الإمام إذا توفي وتعدد الولد لم يكن أهل بعضها أولى بأن يختاروا الإمام دون غيرهم ، فإذا ويرا رجلين ولم يكن عقد أحدهما أولى

دون سواهم ؟ ولو اختار كل مددته الاختيار وأخلف هؤلاء ، يقول : من المسموح ؟ ولو طال الزمن للاختيار والاعتقال ، فإذا جسد الناس في هذه القرعة ؟ ومن هو الإمام فيها والمصرف في شؤونها والخاصة للشرعية ؟ وهل يجوز أن تدعى الناس حولها أو أحوال الإمام ؟ على أن بلاد الإسلام مساعدة وأهل العصية فيهم كثيرون . فكيف نعرف الأصل منهم بالاختيار وإن حال الأمد دون إشارته من غير لطفه ؟

(١) لا أدري لماذا حمل ولي امرأة ساط الحكم في المقام ؟ فإن أدلة المرأة إذا قامت على أن وليها له أن يزوجها وإن لم يملك الاستماع بها فلا يعني ذلك أن الحكم سار إلى الإمامة ، لأن أحد في الجواب أن يقال : لم ثبت عملا أو عملا أن لأهل الحل والعقد حتى التصرف في شؤونهم بعض دون غيرهم من سائر الناس وقياس الإمامة على ولي المرأة قياس مع عاري للعين ولم ثبت وحده لمساط حتى يصبح القياس .

من الآخر أدى ذلك إلى القسمة (١) ولا يقال الحكم هاهنا كالحكم في ولي المراد
إذا روحها من كموس دفعة لأننا نقول انزال العبد في المراد لا يؤدي إلى الله
وانارة الفناء ، بخلاف صورة البراء ، لأنه مع الظاهر لا أولوية في تخصيص
بعض البلاد أن نصب إمامها الرئيس العام دون بعض ، فيسهر حال البراء مع
الابطال ، كما استمرت مع المقد وبقوده

ابو جعفر الزاهد عشر : هو عين الامام إلى الاحتيال يؤدي إلى الله والشارع
ووقع المخرج والمخرج بين الامة وانارة اعداء ، لأن الفساد يملأ المذاهب
مما هو الآراء والاعتقادات ، ذلك صاحب مذهب بخار إماماً من أهل نجد
(وعبدته) ولا يمكن غيره ممن ليس من أهل بيته ان بخار الامام ، فإنه لم ي
يريد بمأماً معرباً ، وكذا الحري والمخارج وغيرهم ، وهذا بخار كل واحد منهم
إماماً من أهل بيته ، ثم العرفه الأخرى وذلك هو المخرج العظيم ، وقد كان
في شعبة الرسول (ص) رحمه الله تعالى على عاتقه ما يربى ذلك ، مع أنه
تعالى لم يعل على احكام كثيرة لا يعلم بعضها بعض نعم الامامة فكيف ياتي من
رحمة الله تعالى ومن شعبة رسوله أهل دار عا وركم محمد يوحى بعضهم في بعض ؟
هذا ما في إمامه تعالى ولا يرصيه ناول لنفسه مذهباً

لا يقال ان ذلك لم نعم لأننا نقول هذا دليل عام ، ولو لم يكن إلا ما في زمن
علي عليه السلام ومعاوية والحروب التي وقعت بينهم يكفي . وكذا في زمن الحسن
والحسين عليهما السلام ، ثم عدم انقوع في الماضي لا يسلم عدمه في المستقبل ،

(١) وقد يقال : ربما يؤدي إلى القسمة هذا الاحتمال ، وذلك فيما هو مسلم
الفرق على واحد أو جماعاً إلى العرفه نعم قد يؤدي إلى القسمة ما يستمر الشعار
وأمر كل قوم على من اختاروه ، فالقسمة غير لازمة على كل حال ، فالأخرى في
الجواب ان سفل الكلام إلى الاحتمال وينبغي كونه طرئاً إلى نصب الامام

وأيضاً مجرد الجواب كاف في منع استناد الإمامة إلى الاختيار (١).

الوجه الخامس عشر: كما أن الإمام نصف بأقسامه أن الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد من لسارع وإهراج والمرح، وكل ذلك على وجه وجوب نصه كذلك كونه معصوماً (٢) عليه معية من عند الله تعالى، قال الناس مع الإمام المعصوم عليه من قبل الله تعالى أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الإهراج والمرح، ثم إذا كان تعيينه مستقداً إلى احسان المتكلمين ومعوقاً إلى نص الإمام فإنه لا فساد

(١) على أنه لو سلمنا أن الاختيار لا يؤدي إلى الفساد وسارع والقومى ولكن متى اتفقت الأمة أو اتفق على الاختيار، وهي ملكة أو تلك الاختيار ومتى قدر أو صدر على الاختيار الصالح فماذا إلا درس ما كان ولكن يكون إلى آخر الأند ما الحدوى في الحدس في مثل هذه الفروض؟ فلا إمامة فام أو تقوم بالاختيار بين المسلمين من الله حتى ساعة وإلى أن تقوم الساعة

ولو قيل: أن إمامة بعضهم وإن لم ير من جميع المسلمين بها من الله ولكن رضاهم ولو بعد حين كاف في صحة إمامته، عند أن عمل العالم بالأمير في شؤون المسلمين باسم الخلافة قبل الإجماع عنه عمل باطل ويصرفه تصرف غير صحيح ومن يرتكب الباطل كيف تصح إمامته - لا ينافي - يؤدي المسلمين - وهو من الإجماع لا إمامته - وبعد الإجماع أصبح طائلاً لا تصح إمامته لما كان منه من تصرف وعمل باسم الخلافة قبل الخلافة، ولا خلاف تصرف كل أحد في شؤون المسلمين بمثل أن يحاروه ولو بعد حين بالإمامة، وإذا تصدى بعضهم لأن يحاروه فلا يجهله إمامة عند التصدي، ولا دين منه سوف الناس حادها، فلا إمامة له حين العمل بعده الإجماع عليه، ولا بعد العمل لأن العمل بعده

(٢) بعد القول بأن الإمام نصف لا مدوحية من الاعتداف بوجوب النص عنه، ولا يرم الإختلال منه تعالى بالواجب ولا محال للقول بالاختيار مع الاعتداف بأن الإمامة طبع، وأما القائلون بالاحسان فيكون نصف الإمامة.

أعظم من ذلك ولا اختلاف أشد منه فيكون حقيقته من قبل الله تعالى واحداً . كما
وحب أصل بعينه ، لا يقال لا أصل ذلك لأن معنى المخرج والمرج الاختلاف في
المذهب ، وهذا حاصل مع النص أيضاً ، فيصح أن يحمل هذا الاختلاف صاحب
المذهب على مبارعته من يخالفه في المذهب وسكره الذي يدعيه أو قوله على
ما لا يدل معه تحالفاً مبارعاً كما تقدم معلوم هذا في النصوص بحديثهم التي
ينصرون بها مداهمهم ، على أن الإمامية ليس لهم أن يقولوا هذا ، لأن النصوص
عندهم موجودة في كل زمان وإن المعجزات ظهرت على يد الأئمة عليهم السلام ، ثم لم
ترتقم لهم في الأئمة كما في النصوص وم يقع العناء لمصوص عليه إلا في
أوقات يسيرة ، وهو على عليه السلام ثم من بعده أم يمكن أحد من الأئمة عليهم السلام
من الظهور بل منعوا وعدوا من ولي الأمر بالاحتيال ، فقد سلم له الأمر مدة
مدته وعارضه أبو الحسين أيضاً ، فقال : إنما أقرت إني في المخرج والمرج أن
يعتد الله بغيره معه معجزات ظاهرة للناس كافة كشافة الناس بالنص على الإمام أو أن
يقصر بهم على نصوص محدودة معقولة بروايات محدودة فلا بد أن يقولوا أنهم مع
الأول أقرت إلى ترك المخرج والمرج ، ثم لم يفعل الله تعالى ذلك ، وإنما أقرت
إني في المخرج أن يسلب الله تعالى الأشرار زيادة القوة وبخلافها في انصار الأئمة
أو يحمل زبده القوة في الأشرار ؟ فلا شك في أن الأول أقرت إلى في المخرج ثم
لم يفعل الله تعالى ذلك شدة دأب التكليف ، وتعليق الصحة ومراجعة لرسالة الثواب
وكذا الأمر في موطن أمر الإمامة إلى الاحتيال وترك النص لأننا نقول : إنكار
العلم بقرت الناس إلى الإصلاح مع التصبص على الإمام وعدمهم مع الشورى إلى
الاحتيال وإنكار الضروريات ومكابرة محصة فإن كل عاقل يحرم بذلك ويحكم به وإدخال
المبارع النص على الأدلة عليه كل حاداً له ومكراً ومعاداً ، ومثل هذا أشد
إنكاراً للاحتيال من إعادته في نصيب إمام لا يقول بعاقبته ولا يذهب إلى معتقده
وطاعه ، والأول أقرت فيكون أولى بالوجوب وإن سمعت معادته من وجوب

المصيص كات اشد معاً من الاحييار ، واذا عاند جماعة كثيرة لمعصوم عليه
وفوضوا أمرهم الى غيره لم يكن ذلك قادماً في وجوب النصيب إذ لا يلزم من
وجوب الشيء لعقله على من وجب عليه . ولا فرق بين الامام والي ^{عليه السلام} في
ذلك ، وكما لم يجب من عدم اساع لكفره التي ترك المنة ، كذلك لا يجب من
ترك اتاع المخالفين لمعصوم عليه ترك النصيب . ومما روي في الحسين باطلة : " ما
اولاها بها وارادة عليه حيث اوجب نصب الامام بكونه اماماً وأما ثانياً فلوروده
على جميع السكايف من الناس لو جلعوا معصومين كانوا الى الصلاح قرب ، ومع
ذلك كله لا يجب فعله وسره من ذلك سقوط الكافة . اذ مع عدمها يكون الناس
الى الصلاح اعرب وهو باطل ، كما ان المصلحة اصبحت الكلف ومشقة
كذلك الامامة .

ابوجه الحادس عشر : لو جاز ان ثبت الامامة بالاحييار لجاز ان ثبت به
"سوة لا شرا كرها في جميع المصالح المصيرة" (١) والى باطل قصداً فكذا المقدم
لايقان الفرق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المصالح الشرعية فلا بد من ثبت سوة افرق
تؤمن عده من حوار الخطأ عليه والسكنال والسمير ، وليس كذلك الامام لأنه
يراد لما يراد له الأمر والأهـاة وغيرهم ممن يستعان به في الدين ، ولا يتمتع ان
ثبت امامته بالاحييار ، لأنها قول الامام ايضا يراد تعريف الشرع وحفظه
(١) قد جمع دعوى اشراك النبي والامام في جميع المصالح ، لان وطبيعة
النبي انتشاره وانسليمه عن الله تعالى ، وهذا لا موم به سائر البشر . وما الامام
فليس من وطبيعة الشرع والسير . وإنما يراد منه حفظ ما شرعه وتلقاه الرسول
صلى الله عليه وآله .

فالأصح في الجواب ما ذكره احيراً من ان الامام يراد منه تعريف الشرع
وحفظه وصيانته عن العبث والتعديل بخلاف غيره من الأمة . واذا جاز عليه الخطأ
لم يحصل منه المراد ، فلا بد من عصمته لتقوى على انقام هذه الوظائف

وصداقه عن التعبير والاعتدال مصمته بخلاف غيره من الأمة، ويحب اتساعه وطاوعه والاعتقاد بلى قوته، فلا بد من أن ثبت امامه طريق يؤمن عنده من حوار الخطأ والوجه المانع عشر الشهاب المشترطة في الامام حصة لا يمكن الاطلاع عليها للشر كالاسلام والعدالة والشجاعة والهمة وغيرها من الكمالات العظمى (١) فهو كالنصفه موطأ بحسار العامة نكاح اما ان بشرط العام محصولها في المنصوب بالاحكام، وهو ككيف مالا يمان. او بشرط الظن، وقد نهي الشرع عن اتساعه قال الله سبحانه وعالى (ان تقوموا الا الظن لا يبغي من الحق شيئاً، ان ظن لا ظناً، وما نحن بمستعدين احدوا كثيراً من «الظن ان بعض الظن» ثم، وظنوا بالله الظنوا) وغير ذلك من الآيات الدالة على النهي عن اتساع الظن، فكيف يكون طريقاً في اسات مثله عمه وحكم عام مهم به موي؟ لا نقدر الشارح قد «منا ساع الظن في قول شهادات والمناشئ القروء» لا ما يقول العام داخص دليل لا يخرج عن دلالة في ما عدا محل الخصيص.

(١) وقد قال ان عدم امكان الاطلاع على الصفات العظمى مجموع، لا سيما في مثل ما ذكره من الصفات، ولا كيف نعلم ساس في بينهم من بعضهم على بعض بالاسلام والعدالة وما سواها، وأما مثل الشجاعة، فأمرها بارز، نعم اعتماد شكل الحال في الساسة وعلى النفس عما في ايدي الناس وامشاهي من الصفات التي لا حروف إلا بعد الاحتمار لا سيما إذا عبرنا الاقتصادية فيها، فإنه يدور الامر بين اتساعه بالامام المفضول او العاري عن بعض صفات الفضل وبين الاحتمار ربما ولو لا بعض الاحتمار على الافضل على انه كيف طعم بالافضل وهو الاسلام ما اكثرهم والسداد ما اوسعها؟ ومن الذي يحتمل فرضي الامة باختياره؟ ومن قائد الامة وسائسها وحافظ الدين ايام الاحتمار؟ إلى أمور حجة لا يمكن الاقتران بها إذا قلنا بالاحتمار، ولكن ذلك كله لا يرد على القول بوجوب نصب الامام عليه.

عمر شأنه.

الوجه الثامن عشر : لو نسب الامامة بالاختيار لكان لمن يشعبها باختياره ان
 يعلها ويربها باختياره كما في الامير والقاضي . وادان لم يعمل في اربابها علما انه
 لا يعمل في ثبوتها (١) لانها . هلا كان الامر فيها كالامر في ولي المرأة ، انه يملك
 تزويجها ولا يملك فسخ العقد بعد التزويج ، لا يقول : الفرق ظاهر في الشارع حمل
 الارادة قبل النكاح منها بمحضها غير موقوف بغير الولي ولا ينظر المرأة ، بل بالروح
 خلاف ولاية الامامة فانها موقوفة باختيار العامة لمصلحةهم على تقدير ثبوتها به .

الوجه التاسع عشر : لو كان لمصلحة ان تولي الامام مكان الامام حقيقة لم
 على نفسها ، وليس لاشياء ان يستخلف على نفسه ، كما ليس له ان يحكم بنفسه
 وهو يعمل الاختيار لا قال : هلا كان من ذلك كحدوث حادثه للمعتمد ، فاذا
 احدث وعرف انه لا يكون ذلك حكما ، فانه او على نفسه ان يكون حكما لله وللرسول
 بعد السلام بشرط احدثه ، وكذلك المخارون اذا احدثوا الامام ، لا يقول :
 عرق ظاهر في حكم الله تعالى في الحادثة واحد وصدامه المكلف ، فانه بواسطة النظر
 في الادلة التي نصبها الله تعالى وحدها علامة عليه ، فانها لا بد ان تكون موقوفة اليه
 في جميع تكليف ما لا يساق ، ولم يحمل الله تعالى حكم تلك الحادثة موقوفة باختيار
 المكلف ، بخلاف الامامة عندكم فانها موقوفة على اختيار العامة فانهم ان نصبوا
 من ارادوا وعزلوا من ارادوا .

(١) قد قال : انه لا يلزم بين الانتخاب والارادة ، فان كثير من الهبات
 العقود والاياعات يعقد المرء على انفسها ولا يعقد على اربابها ، نعم الا لشروط
 خاصة ، ومثلها الامامة بالاختيار ، فانه يمكن اربابها ايضا لشروط خاصة ، كما اذا
 سبق او كفر او عاصى ذلك مما يقتضي بغيره . فتثبت الامامة لا يلزم اربابها على
 به يمكن ان يكونا معا ضد الامام ، فكما كان الثبوت لشروط يكون الارادة انحصار
 شروط ، نعم انما سمع ان يكون اصل ثبوتها ضد الامام لبراهين تقدم شرط فيها
 وفي الشطر الآخر .

الوجه العشرون : ولاية الامام اعظم الالاف . وقد لم تثبت هذه الولاية العامة ولا الخاصة ، فكيف يتكلمون انشاء لميرم ؟ لا يقال : تثبت لولايته الامام هو الله تعالى ، قال الامام : اذا امر غيره ان يولي اميراً فلولاه فانه يكون مضافاً إلى الامام دون من ولاء ، لأننا نقول : اذا سئتم ان اولايته من الله تعالى ارتفع الرابع على انكم لا تذهبون إلى ذلك . بل تعمرون الأمر موقفاً إلى احبارنا ، وليس إذا وحث علينا امامه الرئيس فاحربنا نحن من شأنا وولايته ولا يخرج بذلك نص الامام عن استناده الي

الوجه الحادي والعشرون : الامام خليفة الله تعالى ورسوله فلو تثبت امامته بالاحبار لما كان خليفة لهم ، لا بهام يستجابه . ولا يجوز ان يكون خليفة الامام لقول الكل انه جاعه الله تعالى ورسوله . وهذا يدل الاحبار ، لا يقال : خليفة الله عند احبارهم على ما يشاء . لأننا نقول : كيف يكون خليفة الله وم من الله عليه بل حقه موقفاً إلى احبارنا . ووجاهة ذلك حجة الله لحار ان يثبت الله به ويحمل الأحكام مستندة إلى احبارنا ويكون نص ذلك مستندة إليه تعالى وهو باطل قطعاً

الوجه الثاني والعشرون : كيف يجوز من ي (ص) ان يقوص اعظم الأمور إلى غيره وهو توليه الامام مع غيره من الالاف ، قال اعظم المراتب هو النبوة والامام نائب عنه ، وحاكم كحكمه . ووالا كولا . ولا يولي الولاية بنفسه ، فكيف يهمل ذلك ؟ وهذا يدل المعاد بالاحبار وهو حسب انساب النعمان ، لا يقال : حار ان يكون المصلحة شرعاً في ان يقوص عنه السلام احبار الأئمة إلى غيره . لأننا نقول : تعلم انما المصلحة في ذلك بل نوبت فاعاد كثيره . وحار ذلك حار ان يعلم الله تعالى ان تكون المصلحة في ان يقوص إلى ما يكامل تعيين الأنبياء .

الوجه لثالث والعشرون : قد اوجب الله تعالى الوصية كما في كتابه ، وحث عليها رسول الله (ص) حتى قال : من مات ايمر وصيه مات ميتة جاهلية . فكيف

يجوز ان يبق نسبة النبي الى ترك هذا الواجب المجمع على وجوبه المخصوص عنه في امر آت ولموار من الأخبار ؟ وكيف يوجب على الأمة وعليه حكما ، ثم تركه من غير نسخ ولا اعتناء ؟ وأوصى الكمال بيضا عليه السلام لم يسره بأعظم من ذلك ، وداًمة عليه الصلوة والسلام ترك الوصية بطل القول بالاختيار . لا يقال : إنما ذهب إلى الوصية من كان عليه دين أو وصاية أميره أو كان له فضل إلى ما جرى هذا الجري . وأما الامور الدينية فلم يرد الشرع ، وصية غيرها أصلاً . لأن القول بالوصية في الدين أعظم من الوصية في الامور الدنيوية . وبالمخصوص من النبي (ص) الذي هو مدد الخير ومنبع الدين ومعلمه والمرشد اليه والدال عليه وقد حضر الله أحواله في الامور ، فقال تعالى : (ان انت إلا نذير) ومصيه أعلى المناصب وأرفعها شأناً . فكيف يجوز ان يملكه وتعلمه موصي يمين بلاعب به ومن يوصيه إلى غير مدد ؟ وكيف تسمى الوصية في الامور الدينية ، وقد ذكر الله تعالى في كتابه وصية ابراهيم عليه السلام وكذلك يعقوب ، قال الله تعالى (ووصي ابراهيم به ويعقوب) وكيف يجوز ان تحب الوصية في أمور الدنيا ولا تحب في أمور الدين ممن هي موصولة به ومن هو موصوت لأجلها وللارشاد اليها .

الوجه الرابع والاشد . لو كان جماعة الامه او بعضها ان يختاروا الامام لوجب ان يكونوا أعلم من الامام المعروف بالامام حال علم الامام وقبلة ببحاروه و و كانوا أعلم منه لكانوا بالامامة اولى منه ولم يكن لهم ان يختاروه ، وليس لهم ان يختاروا أنفسهم ، وهذا يمتنع الاحتمال . ولا بد ان لا يحب ان يكون المرء اعلم من غيره حتى تعلم فضل غيره بل المرحوح اسماً يعلم فضل الراجح . فاد تعلم رجحان اني حصة في بعثه على عمائه وسبقونه في الحق . لأن يقول : منهم ان المرحوح تعلم ان الراجح افضل منه ما ان يعلم انه افضل من آخر غيرهما بمسوع (١) .

(١) ربما يقال ان المصنوع لا يتنعم عليه ان يعرف الافضل من بين جماعة جميعهم افضل منه ، كما يعرف الافضل منه انه افضل منه ، قل صاحب العصبية لا .

لوجه الخامس والعشرون : اوضح نصيب الرئيس على الخلق ظاهرا يشترط العلم بمسحالة الظلم والعدوى منه أولا ، والاوّل هو القول بالعصمة ولا يملها إلا الله تعالى ، والثاني يسدّم حوار كور الضرر في نصيبه أكثر من هذه (١) .

الوجه السادس والعشرون : اوضح على الناس نصيب الرئيس وعادته لديه الفساد والمفساد اوضح ترك الفساد ، فاسمعوا بذلك عن نصيب الرئيس فيفسد وحيثه ، وهو خلاف المقدم وهذا لا بدّ في على الامامة لثلاثين وحيث نصيب الرئيس على الله تعالى لا على الرعية ، لا يقال : انهم لا يفسدون عن الفساد . لا ، يقول : وقد لا يفسدون ارضاء فيفسد الفساد . لا يقال : إذا لم يطلبوا الرضا فمن قبل انفسهم اذوا ، لا ما يقول : إذا لم يتركوا الفساد فمن قبل انفسهم اذوا لا قال : لا شبهة في وحيث ترك الفساد ، ولكن كل زمان لا يحور من حيثها يكرهونه ومن جهال يطلبونه ، والفساد عند نصيب الرئيس قول منه عند عدمه فمن يكره وقوع الفساد ربه تركه نفسه . وان وصل إلى مع غيره بافاده الرئيس وان يعينه نفسه ورثته وماله لا ما يقول الصلحاء لا يفتق اراؤهم في تعيين الرئيس ، يخلف ، وقد يطلب كل واحد منهم ذلك المنصب لنفسه او لمن له به عبادة فيه المهرج والمرح ، ولا الهال لا ساعدون الصلحاء ، وقد لا يمتثلون امر ذلك الرئيس فكثير الفساد ، وانما يدفع مادة الفساد على قول الامامة بأن الرئيس منصوب من الله تعالى ، ولا الصلحاء إذا تمكّنوا من نصيب الرئيس يتمكّنوا من يحي عليه التفاضل بين أهل الفصل وان كل جميعهم افضل منه

لعم انما تعمّر اوسعدر معرفة فصل الامامة مع كثرة اللاد وساعدها وكثير أهل الفصل فيها خصوصاً في العاقل في صفات تحتاج إلى الاحسان ، واحداً الجميع يحتاج إلى أمد طويل ونجدة واسعة كاستيامة .

(١) فإذا دار ان يكون الضرر في نصيبه أكثر كيف يحور نصيبه ؟ لان الامام انما يراد للصالح نخط الشريعة واصلاح الامة وقد أصبح للفساد .

من دهم الفساد من الجهال وإذا تجروا عن هذا تجروا عن ذلك فيزوم عدم
وحوب نصب الرئيس . وهو باطل (١) .

الوجه السالم والعشرون . هو انصبي تخوير ترك الواجب وحوب نصب
الرئيس على المكافين لزم المنفصل واللام باطل . فلهذا مثله . من الشرطية ان
المعنى لا يحوب نصب الرئيس واجب بخبر مهم الاخلال به ، فكل عليهم شيء
آخر يحسم عن الاخلال بهذا الواجب (٢) كما وجب عليهم في تجوير وقوع الفساد
نصب الرئيس لوجود المعنى .

وأما قول الامامية وهو انه اذا وجب على المكافين ترك الفساد وجاز مهم
الاخلال به وجب على الله امالي اقامه المنصب نصب الرئيس . والله تعالى يستحيل
(١) لا ريب في ان الرئيس صالح كون نفسه اصلح للامة ، وبه يكون
دعم الفساد اكثر . ولكن الشر في ان يحار الناس الاصلح ليكون وحوده اصلح
من فساد ، وإذا اضطربا بعد احسنه واحسنه ، فقد يقع في معاصده فيكون
عده افضل من وحوده . رضيا به فقد رضيا بالفساد ، وان عزلناه . وقد
لا نستطيع . فلا فساد ، فلهذا تخير مهم ، وبلى كما سبق ونحن نقصب ونعزل
ونصب ونعزل ولا بد من اثر في أثر ؟ وبكذلك شاهد عيان من سالفوا
المباير فأتين كان الصالح منهم للامة ونشره ؟

وسكن الله على ان الامامة منه امالي وانه سبحانه لا يحار لنا إلا الاصلح
لا نجد من هذه المعاصد شيئا .

(٢) وايضا ان قول . نصب الرئيس إذا دلنا بوجوبه لا بد ان
يكون مستعاضا عن واجب والا كيف يحجب نفسه ، فاما لم يكن الباعث على نصبه واحداً
فإذا حار ان يحل المكافون بهذا الواجب الباعث اذ احوال الى واجب آخر يصدم
عن الاخلال بهذا الواجب وهذا الذي حار ان يحجب به ايضاً فمحاح الى ثالث ،
وهكذا فيتسلسل .

فيه الاحلال بالواحد ، فاسم محذور التسلسل ، لا يقال الملامه بمجموعة ، فان
محذور ترك الواحد من كل واحد من الامة بدم وجوب نصب الرئيس ، لكن
هذا الواحد لا يمكن تركه ، فانه واجب على كل الامة على سبيل الاجتماع ومحذور
الامة من حيث هو مجموع مفصول ، لأن محذور انحال اجتماع كل الامة على الخطأ
أما اذا تكلم بعضهم الصواب على ان تركت بعضها الآخر الخطأ ، وقول البعض
في نصب الامام ليس بجمعة لاستحالة الجمع من غير مرجح ، ولا يكفى الاعراض
بعضهم من فعل المحذور ، فادام يحصل باحلال البعض لا يرم اجتماع الامة على
الخطأ ولا حقبة الامام المذكور .

اوجه ثامن والعشرون ، لو وجب نصب الرئيس على الرءى لاعلى الله تعالى
لزم احده امرين : ا - الاحلال بالواحد ، وهو المخرج والمخرج ، والى قسميه
بطلان احكاما - بالمقدم مثله ، ان الشرط ان البلاد ممددة والمساكن ممددة ، وفي
كل المدومهم يجب ان يكون لهم رئيس يدفعهم عن عساد ، ولا اولونه احصاء
بعض البلاد والاصناف يكون الرئيس ممدد ، فادام يجب على كل بلد نصب رئيس
ويلزم منه وقوع المخرج والمخرج وانذاره الفنى واشار المخرج من الرؤساء ، ان كل
رئيس يطلب الرياسة العامة ، وفي ذلك من عساد اصناف ما يحصل ترك نصبه ، او
يجب على بعض البلاد ودم الجمع لا مرجح او لا يجب على احد وفيه اطلاق
وجوب نصب الرئيس على الجميع ، او يجب على كل بلد ولا يعمونه ويلزم الاحلال
بالواحد (١)

(١) يمكن ان يقال ان نصب الرئيس اذا كان واحداً يجب على الناس
عليه وهو بالامر لان مقدمة الواجب واحدة ، ويجب على كل احد مقدمة نصب
الرئيس ان يدفع غيره اذا شغل او قصر ، فوجوب ان لا يخص احداً ولا يحد
وتخصيص البعض لا يفسد الكلف عن الآخرين ، فادام جمعة من بلد او بلدان
انصب الرئيس ونصوه حر ان يجمعوا عليه الناس على الاتباع ، وأمر بالمعروف -

الوجه الاسم وعشرون . الاجتماع واقع على ان قوله تعالى : (وسارق
والسارقة فاقضوا منكم والزانية والزاني فاحلوا كل واحد منهما مائة جلدة)
وعبرهما من الآيات مبدعة غير مقيدة ، فذا ثبت هذا فنقول : أما ان يكون الخطاب
للأمة أو بالأحرى ، والأول مثل الاجتماع على ان الحدود لا تنزلها الا الامام او
من ادس له الامام كما نقله الخوارزمي (١) من اثني واداك كان حديث الامام واجب
ان يكون مصحوب من قبله تعالى لسحق الامر نحوه ووجه الخطاب اليه ، ولا
يصور ان يكون مصحوب من قبل الامامة والا سلك الأمر موقفا على ان تنصب
الامامة اماماً وتصل تلك المصوب الامامة (٢) لا يقال : انه غير مطلق ما وصل الي
- ومنها عن الذكر : ان هذا مجرد عرض ، والا كيف يمكن هؤلاء ان يحملوا
الباس دون من سارح تحت لا يهملون بالامامة ؟ وان يكون الخصة الاسرى
وحدة لا مكث ؟ واداك احدثوا في المسع فوه وامره منهم ؟ واتباع امتهم
ترجيح فلا مرجح ، وليس هؤلاء المص في الآخرين من امثالهم الذين
قاموا بالواجب .

(١) الباهر انه "راد به احصاء حواريم اما في ذلك الموقف من احمد صاحب

كتاب (مناقب أهل البيت) الموقى عام ٥٦٨

(٢) يمكن ان يقال : ان الخطاب موجه الى الامام خاصة ، ولا يكون ذلك
موقفاً على شيء . لا الامامة بل فرض وجودها على الامامة ، وان الامامة فاعلة هذا
الفرض دائماً فالامام موجود دائماً ، هذه سعة الخطاب . وهم كذا جميع الخطابات
القرآنية وغيرها ، فانه هو الحافظ للشرعية المفيد للحدود ، والسياسي النظامي . غير ان
الشيء كله في ان الامام الذي تنسخ اليه الخطابات القرآنية وغيرها والذي يجب
ان يقيم الحدود من هو علم بالكتاب والشرعية ومن هو عالم بالحدود ليقومها حسبما
وردت في الدين دون تحريف وتصحيح . وما من تحول مفاد الخطابات وبحمل
الحدود كيف يصح خطأه وتصح اقامته للحدود ، من ثم يعلم ان الخطاب في -

قطع السارق والسارقة والوصول به انما يكون ممول من صلح بالامامة لها وعدمه
من يمكنه العقد لمن يصلح بالامامة ، فصرح من جهة الآية على من يصلح بالامامة
قطع السارق مع مقدمته ، وعلى قوله بالامامة ، ولزم على من يمكنه العقد له القطع
ان يعد الامامة ان يصلح لها مقدمته الامام ، لان الأمر المسلق يعنى وجوب
العمل على كل حال وذلك يعنى وجوب مقدمته ، والآية دالة على وجوب نصب
الامام على الرعايا ، لا ما يقول : الآية ذات شأنها على القسم والتسم على المقدمات
واعدا يتم الأمر بالقطوع على تعدد امام معصوم من قبله تعالى ولا يجوز ان تجعل
دالة بالتدريج على الوصول الى الله لأنه اخراج الكلام عن حقيقته من غير ضرورة
ولا دلالة عليه ، ولأن الأمر المسلق انما يعنى وجوب مقدمات العمل على من
يجب عليه ذلك العمل ، فاما وجوب العمل على المكلف ووجوب مقدمته على غيره
غير صحيح ، ومن بعد الامامة من يصلح لها غير من قبل الامامة ، فان وجوب
قوله على من يصلح لها لم يصح ان يجب مقدمات قوله على الغير ومن بعد
الامامة لا يجب عليه القطع بل على من يقبلها

وقد استدلل ابو الحسن لمصري بهذه الآية على وجوب نصب الأئمة على
الرعية من قوله تعالى (فاقطعوا) مشترك بين ' وصل الى الله ' وبين مباشرة القسم
بانه هناك قطع الامر السارق ، دا أمر مقدمه فقطع ، وقسم الحلال السارق ، دا مباشر
القطوع ، وليس المراد مباشرة فان ظاهره عام مساو للكل وليس يمكن مباشرة الكل
معظم ، وو أمكنهم م يكن لما اد ذلك للاجماع على انه ليس للائمة ان يأمروا
الحلال ما يمنع من دول ان يولى ذلك الامر الامام ، فان المراد بها التوصل الى
القسم وإذا كان كذلك فالامامة مدخل في جميع من يصلح بالامامة ، ومن يمكنه
العقد له فصرح الكل التوصل اليه بتقدمته وليس الا القول والعقد ، والجواب من
وجهين ، الاول : ان الأمر ، القطع لا يؤول اليه وقد عدم ذلك فيما نحن قررناه
- الكتاب والسنة والمقيم للحدود كما جاءت هو الامام المعصوم فحسب .

الثاني : انه يصح ان يقال في الامام انه قطع السارق ويعلم عرفاً انه أمر بالقطم كما
 بهم حقيقة في الخللاد انه قطع إذا بشره فيصبح ان يكون حقيقة فيها في حق الامام
 عرفاً وفي حق الخللاد منه ، أما العاقدون للامامة فلا يقال انهم قطعوا السارق بمعنى
 انهم عمدوا عقد الامامة لم امر بقطع السارق لعدم ذلك في الملة ، وان حمل مجازاً
 كان بعيداً في العادة والمعتد لا يحمل على محاربه السعيد في العادة مع وجود الحقيقة
 وأقول : عطف المصنع حقيقة في المباشرة وقد يطلق على السبب محارراً للمعية
 والاسباب تتفاوت في العرف والسعد ، وفي العموم والمخصوص ، وسادت بذلك
 المحار في الأولوية ، والأمر بعدم بعض الاسباب إذ ليس علة عامة والمعد سبب
 بعيد عام والأمر أقرب منه ، فلا يجوز الحمل على المعد مع وجود الحقيقة وحرر
 وامكانها خصوصاً السبب المعد العام فانه يكاد ان يكون من الاسباب الانعاقية
 فلا يجوز حمل اللفظ عليه

واعلم ان القائلين بوجوبها عقلاً على الامة لا على الله تعالى ذكروا شيئاً
 الاولي ما ذكر في بي الحسين والصحح العقلين على استحالة إيجاب شيء على الله
 تعالى ، الثانية : ان يكون الامام منصوباً تمكياً (١) لطف ، وعدم عدم تمككه
 لا يحصل اللطف ، وإذا علم الله تعالى ذلك كان نصب الذي لا يتم اللطف عبثاً فلا
 يجب عليه ، الثالثة : ذلك الامام أما ان يكون معصوماً او لا يكون معصوماً ،
 والمول بالمعصية محتتم على ما في غير المعصوم ليس بلفظ الزالة ولو وجب
 وجود إمام معصوم لكونه معصوماً ومعداً لو وجب ان يكون نواً ورؤساء القرى
 والنواحي والحكام بأمرهم معصومين لأن ذلك أشد تفرساً وتمييداً ، الخامسة :
 ان ما من زمان إلا ويتصور خلوه عن السكايف الشرعية بالانفاق ، فالقول بحوار
 حي الزمان عن وجوب نصب الامام لأجل الطاعات يكون اولي ، وهذه الشبهة هي
 مسندهم وتوهماتهم عليها ، وهي واهية ضائعة ، أما الأولى : فقد بينا في عام

(١) مفعول يمكن مضاعف المير .

الكلام ثبوت الحسبي والتفويض المعليين وكيف لا يكون كذلك ولا تتم شريعة من لأربع ولا ملة من الملل إلا بتقدم من . المقدمة الأولى : أن الله تعالى خلق المعصومين على يد الأنبياء المعصومين ، المقدمة الثانية : أن كل من صدقه الله تعالى يحب أن يكون صادقا لمعصية الله تعالى . الكاد منه تعالى واستحالة صدور المعصية منه تعالى وشيء منها لا يتم على مذهبه .

فما المقدمة الأولى فلا استحالة تحمل أفعاله تعالى بالأعراس ، وأما الثانية فلا أن في الحسبي والمعليين تسلم حوار اظهار المعصية على يد الكاد ، ولأن في وجوب شيء عليه تعالى تسلم حوار . أنه المعاصي على معصيته وعماد المعصية على طاعة ، وإدخال الأنساء الباطل وإدخال مراءىة الحجة ، وهذا إنما يعمده المعصية لو صدر من آدمي ، فكيف إذا صدر من قادر حكيم ؟ تسلمه وتعالى صما يصنفون ، وأما الثانية : وهي واجب وجوه . الأولى : أن الإمام ينف في حال عيده وظهوره ، أما مع ظهوره فما مر ، وأما عيده فلا به يجوز المكلف ظهوره كل لحظة فيستنتج من الإفادة على المعاصي . وذلك كونه (١) لا يقال تصرف الإمام أن كان تصرفه في كونه صفة واجب على الله تعالى فعله وتحكمه ولا فلا لطف . لا أن يكون . أن تصرفه لا يند منه في كونه صفة ولا يسلم أنه يحب الله

(١) فقد قال : لما أخذ الناس مع وجود الإمام ظاهراً يتركون المعاصي إذا لم يكن ممكناً ، فكيف به نائباً ؟ وأما أن يجوز المكلف ظهوره كل لحظة فلا راء حائراً عن أحكام الموقوفات ، فإن الشك فيه ؟

فالأحسب في هذا انصاف مال العدة . أن بعد أن نفس وجوده ينافي وذلك لأن فيه إقامة للحجة على العباد . ولما كان حذراً الناس به هو الذي اوجب عيده وعدم تحكيمه كانت الحجة عليهم أنهم ، فهم يعلمون أن الحجة بوجوده قائمه عليهم والتكليف غير موقوف عليهم ، والمضام مسئولون عنه ، فمن ثم يكون ذلك مقرباً لهم إلى الطاعة مستعداً عن المعصية .

تعالى تمكسه لأن الماطف إنما يحب أنانم مات الكليف ، خلق الله تعالى الاعوان
 الامام ياتي الكليف وانما يحب الامام يحصل وسم نامو ، منها حق الامام
 وتمكينه بالندوة والعزم والنس عليه باسمه ونسبه ، وهذا يحب عليه تعالى وقد فعله
 ومنها . تحمل الامامه وقبولها ، وهذا يحب على الامام وقد فعله ، ومنها النصرة
 والتب عنه ، وامثال ذلك ، وهذا حب على الرعية (١) الثاني
 اذ يرب الى الله والمسلمين عن المعصية والامر والاحسان ، عنيها ليس طائف ، لأنه صاف
 لا يكلف وتب الامام ، نفس عليه وامرهم بتباعه من الأول ، وقدره على طاعته من
 قسمل الثاني لأنه من الواجبات ، قد حار الامر عنيها لحار على بق الواجبات ، ولأن
 طاعة الامام هي عباره عن امثال اوامر الله تعالى وواحه ، فالعبر على الطاعة قور
 على الامتثال

ثالث الامام هو الامر ، وامر الله تعالى وسامى سواحه ، قد حار قهر
 الناس على طاعه لحار الله على الامان ، فامر الله تعالى به والامام معهما هي
 عنه من غير وساطة الامام .

وأما اثباته . ولأن الامام يجب ان يكون معصوماً لأن الامام لو حار ان
 يحل ولو احبات او عمل المصحات لاسم ان يكون نفسه الله ، وإلا لزم ان يكون
 داخلا فيما هو خارج عنه ، أي يكون من المحتاجين إلى نفسه لجواز المعصية عليه ومن
 (١) فإذا قصر الرعية في الامام ، واجب الطاعة والسمع لم يحصل التمكين ،
 وعدم التمكين لا من ناحيته تعالى ولا من ناحيه الامام نفسه . وانما كان من ناحية
 الامة فحسب .

وهذا لا يخص بالامام ، قال كثير من الاسماء عليه السلام لم يمكنوا من تسير
 نظامهم وتشيده شرائعهم ، فهل كان عدم تمكينهم بعدم ، نسب في نعمهم او بقصرهم
 في التسليح او نقص «اس اوقالهم ولصحبهم ، لا اثبت احدي ان عدم تمكينه انما
 كان عند لان الناس لهم وعدم السمع والطاعة منهم .

غير المحاجين انه يكونه محتاجاً اليه والمحاج اليه غير المحاج لاقضاء الاصابة
تعاير المصافين ومزيد بيانه فيما بعد ان شاء الله تعالى .

وأما الرابعة فهي صيغة حدأ من وجوب ، الأول : ان الواجب عليه
ما يريد التقرب والتعبد وما اوردتم لا يريد التعريب والتعبد ، وهو غير وارد
عليه ، بيانه ان المكلف إذا أصوب نفسه الى ما يريد الحكيم منه وإلى ما لا
يريد ، فيجب على الحكيم ان يريه إلى ما يريد وسعده عما لا يريد حتى يحصل
ترجيح أحد الطرفين المتساويين على الآخر الذي لا يتم الوقوع بلا ، وأما إذا
كل إلى ما يريد اقرب ما ترجيح حاصل وهو واجب الوجوب وهو التساوي الدائم عن
الوقوع رائل فلا يجب عليه (١)

الثاني : انه يكفي في كل رمال وجود معصوم ، ويسجيل وجوب شيئين
كل واحد منهما يقوم مقام الآخر دعة (٢)

وأما الخامسة : فلأننا قلنا بوجوب الامام على تدبير السكيت ، فلا ترد
عليه ، ولأنه دافع الخوف والفساد وبه يتم نظام النوع ، وهذه الشهة اوهن من
بيت العكس .

المبحث السابع في عصمة الامام ، وهي ما يتسم المكلف معه من المعصية
متمكناً منها ، ولا يتسم بها مع غيره (٣) احذف الناس في ذلك فذهبت الامامة
(١) وإلا لوحظ عليه تعالى ان يحصل في كل بلد معصوماً في كل قبيلة لأنه
يكون اكثر مقربة ومعصية ، ومثله الشئ في الأنبياء ، فيرسل لكل بلد نبياً بل
للكل قبيلة .

(٢) وذلك لأن امر الله إذا كان معصوماً اغنى عن الامام ، وكذا العاضى
والنائب وما سواهما فالحاجة أدنى إلى الامام .

(٣) هذا التعريف غير مانع لأنه يشمل العدالة ايضاً ، فلا بد من احد قد
فيه يخرج منه العدالة بأن نقول ان عصمة الامام ما يتشمع منها من المعصية متمكناً .

والإسماعيلية اليه وثقاه النافون وحوه :

الاول ، لو كانت غير معصوم لكل محاماً إما إلى نفسه او إلى إمام آخر
فيدور او تسلسل وهم محالان ، وذلك لوجود الملة المحوكة به فيه (١) لا قال
المعصوم لا يتغير أما ان يقدر على المعصية او لا يقدر ، قال قدر فلا يجوز أما ان
يمكن وقوعها منه او لا يمكن ، قال أمكن فهو كسائر المكلفين في الحقيقة من غير
امتيار ، وان لم يمكن قدره على ما لا يمكن وقوعه لا يكون قدره ، وان لم
يقدر فهو مجبور وليس ذلك اشرف له ، وأيضاً إذا جاز ان يسمح وقوع المعصية
من شخص من المكلفين ، عمل الله تعالى ، ولا يصح ذلك قدره وتمكنه من الطرفين
فالواجب ان يجعل جميع المكلفين كذلك إذا كان لمرص من وجودهم اتصال الثواب
اليهم دون وقوع المعصية وعما هم عليها ، وأيضاً علم لا يجوز ان يكون الانتهاء في
الاحياج إلى النبي ﷺ او المرآة وينقطع التسلسل .

لأنما يجب عن الاول : بأنه بعدر عليها ويمكن لا يقع مقدوره منه لعدم
حلوس داعية بها (٢) كما يقول في امساع وقوع الفاسح من الحكيم تعالى ، وكما
بمها محمداً وحيداً سهواً وسبياً ، فللمدالة حيثما حارحة عنه ، لان المدالة لا
يصر معها ارتكاب المعصية حقاً ، ولكن ذلك صائر في المعصوم ، فالمعصوم والعاد
يشتركان في العمد ويقتزمان فيما عداه .

(١) لأن الملة المحوكة إلى عصمة الامام هي حوار النفس على البشر وهم في
تعهم الشريعة والأحد باحكامها يحتاجون إلى من لا يحطيه فيها ، فاما لم يكن ذلك
المنصوب معصوماً احساج إلى غيره وذلك المير ان رجم في الحاجة إلى هذا الامام
دار ، او إلى امام ثالث ، والثالث إلى رابع ، وهكذا تسلسل إلا إذا انتهى إلى
معصوم ، فالمعصوم لابد منه في كل اوان و زمان وإلا فالامه في خطأ دائم ، وهو
خلاف اللطف .

(٢) ان من ينظر بعين بصيرة إلى عظم الخلق تعالى وقوة سلطانه وحلالته

بقول في عصمه الانبياء فال القدرة على ما لا يمكن وقوعه لاعمار شيء غير ذاته لا يستلزم انما يستلزم القدرة على لا يمكن وقوعه لذاته .

وعن الثاني : انا لا نقول ان الحكيم تعالى جعل شخصاً واحداً بفعله معصوماً من غير استحقاق منه ذلك ، كما نقول ان كل من استحق الاطاف الخاصة به هي المعصية بكسبه ، فهو مالى بحقه بها ثم الامام يجب ان يكون من تلك الصائفة ، فالمسكعون ، السراة و السجودوا كسبهم تلك الاطاف سكاوا كسبهم معصومين ، فظهر ان الخلل في عدم عصمة ومحمداً راجع عليهم لا عليه تعالى وعن الثالث : انه غير المعصومين الى (من) و (من) نفسه واحدة في حال ان يكون النبي الموحود في زمان سابق او الراجح معياً لمساكن مع حوال حذره عن الامام لحار في الجميع مثل ذلك ، وحيث لا يجب احصائهم جميعاً إلى امام وقد سبق فساد الارام فظهر فساد المزوم .

الثاني : لما ثبت وجوب نصب الامام على الله تعالى ، فسيريق ان في بقول انا امام ضرورة ان الحاكم اذا نصب في رعيه من يعرف به انه لا يقوم بتصالحهم ولا تراعي فيهم مالا حله احصاوا الى معصوم فله سبحانه العيول منه ذلك النصب وتدمر عه . ونصب غير المعصوم من انه تعالى داخل في هذا الحكم (١) فعلمنا انه - قدره ، وما اعده لأهل الصاعقة من حيل الثواب ولاهل العصال من اليم عقاب يحسم عقله من الاقدام على انجاعة حوى الكا و سخط والنفس ، فكيف إذا نصب به المعرفة والعرب اى ان يكون ، والخبر كمن رآها والنار كمن شاهدها ، بحيث لو كشف به العشاء ما ارد دار بعيدة ؟ ويرى من انار عطمة الخالق وقدرته ما يريده لصيرة في سلبانه وقوة في فوره وامشه ، أنرى مثل هذا عاب الشهوة او قوة العصب على معصومانه ومحسوساته ؟ من ثم لا يحتمل لديه داعي العصيان ابداً وان قدر عليه .

(١) ان العزم من نصب الامام - كما علم مراراً - حاجة البشر الى المعصوم -

لا نصب غير المعصوم ، فكل امام نصبه الله تعالى ، فهو معصوم ، لا يقال : لم لا يجوز ان يكون خوف الامام من العزل سبباً موجباً لامساع اقدامه على الخيعة (١) مناصاً لكن بدفع ما ذكرتم بالنائب له اذا كان في المشرق والامام في المغرب فانه غير معصوم ولا يخاف سلطونه ، سيما لكن الامامة عبارة عن مجموع امرين احدهما توقي وهو نفوذ حكمه على غيره ، والثاني سلبى وهو اسقاء نفوذ حكم غيره عليه ، فهو اصغر من الامامة الى المعصية لكن ذلك أم للأول او للثاني او المجموع وبطل ما نقل بالنائب المذكور ، فانه لا بعد حكم احد عليه من الامام والامام في تلك الحال لا يبعد حكمه عليه ايضاً لانه سببى علم الامام ، لا يجب وقفته على الاجترار وهو «فقد الحكم على غيره» وقد تضمن فيه كل واحد من اوصفيين مع ان المعصية غير معصية فيه فعل اشتراند المعصية في الامام ، لانه نصب عن الاول بان من عرف الامام علم بالضرورة نحر الامام عن عزل آحاد الولاة ، فكيف بالرئيس المطلق (٢) - حوار الخطأ عليهم ، فهو خارج عن الخيعة ، وسار ان يكون في نصه وساد كل معصاً للعرض ، فلا بد من ان لا يصح القول بنصب من يخاف الفصد والعرض مع العلم بالحقاقه ومع امكان ان نصب من يتحمل ، امر من وهو المعصوم كيف يتركه الى غيره ، والا فهو ليس بحكيم ، تعالى عن ذلك عنواً كبيراً - ثانياً يصح ان كل امام مستند اليه نصبه ، فهو معصوم

(١) لو سلمنا انه سبب عن الخيعة فهو انما يتبع مهاداً وحرراً ، ولكن كيف شأنه مع السوء والعلة والفساد ، وان كان القصد من مرآة حوار الفساد في امامته لا مفر منه .

(٢) قد يقال : ان الامام وان لم ينفذ على عزل الولاة رأساً لان نصبهم لا يعود اليهم ، ويكفيها تعوي على عز الرئيس انصاف لان نصه كان اليهم ، ومن ربه النص يكون منه عزل - غير ان الشئ الذي يراعيها هو ان خوف العزل وحده لا يجمع عن الخيعة مرآة او سهواً كما سبق ، فانه فالفاسد ملحوظ بالامام غير المعصوم

وعن الثاني، أن النائب يخاف من العزل في مستقبل الوقت، وذات لطف له بخلاف الامام (١).

سؤال: فليكن خوف الامام من عقاب الآخرة لطفا له ؟

جواب : الامام يشارك غيره في الخوف فلما لم يكن ذلك مصيبا لهم عن الامام فكذلك له ، ولأن رعة الناس في الدنيا أكثر تقريبا من فعل الطاعة وترك المصيبة من الآخرة .

وعن الثالث ، يمنع الحصر وانما فلم لا يجوز أن يكون الفرق أن الامام حاكم على كل المصنفين فوجت عصمته بخلاف النائب - وانما - فلم لا تكون العصمة لأجل عدم حكم غيره علما بخلاف النائب ، فإن الامام يحكم عليه في تلك الحالة أو في ما بعد - الثالث - أن الامام حافظ للشرع (٢) فيكون معصوما ، أو

(١) قد اوضحنا أن خوف العزل وحده لا يمنع من الخطأ وشاهده من ما أفاد عن كرامتي الحكم ، فقد كان يحري على معصوم العزل ولا يمنع الباقي من ارتكاب الخطأ عمدا وسهوا .

(٢) أن حفظ الامام للشرع ثابت علم جميع ما حاط به الشريعة ويعمل بسبيلها على نفع وعلى الامة ، فهو علم نفعي وحيل نفعي ، أو طبق لنفع وأهمل مصابا لم يكن حافظا ، فاما لم يكن الكتاب والصلة حاد من لما في الشريعة على ما في دلالتيهما من التراجع ، ولا الامة تعلمها كذلك ، ولا تعمل بها لو علمتها ما جمعا ، ثم يحصل الحفظ بالكتاب والصلة ولا الامة ، فلا بد من المعصوم حيث لا والله على ما اراد الشريعة ولا ويريد الاحتياط بها والعمل بها من الامة ، وهذا لا يأتى بدون حافظ عالم بجميع ما حاط به الشريعة فائد رادع للامة ، ولا يكون كذلك غير المعصوم ، وأما مثل العباس والبرادة إذا انصبا إلى الكتاب والصلة ، فلا يحصل بهما ولا بالجميع حفظ الشريعة ، لما اشرنا اليه ، فإن الشريعة التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وآله لا يحصل العمل بها حسبما جاء بها بعقل ذلك ، لاننا نعتقد بان الاختلاف في -

بضمري فلا الحافظ له ليس هو الكتاب لوقوع التراجع فيه ولعدم احاطته بجمع الاحكام ، وليس هو السنة للوجوب السابقين ولاتفاق المسلمين على انها ليست الحافظة للشرع ولانها متناهية والحوادث غير متناهية . وليس هو الامة لحوار الخطأ عليهم اذا حثوا عن الامام . لان كل واحد يحور كسبه فالمجموع كذلك ، ولأن الاجتماع انما يحصل في قبيل من المسائل . ولأن الاجتماع انما يثبت كونه حجة بان ثبت كون الدقة معصومين ، وانما ثبت ذلك ، سمع لأنا نوصيه ما فعل لك ان اجماع النصارى حجة ، والجمع بطريق اليه السمع والمخصص . فلا بد من معرفة عدم السمع والمخصص ، ولا طريق إلى ذلك سوى انه لو كان . ولانتم هذا يدعون ان الامة لا تحمل فعل شرايع ، وانما يكون كذلك لو عرفوا كونهم معصومين وهذا دور ظاهر ، وليس هو القياس ولأنه ليس حجة في نفسه لانه لا يثبت ان الصنف ، ولانه لا بد له من اصل معصوم عليه ولا يكون ما عرّفه حاددا ، ولا احداً لم يدل ذلك وليس هو البراءة الأصلية وإلا لما وجدت ثمة الانبياء ~~عليهم السلام~~ ان كان يكفي العقل وذلك باطل ، وليس هو المجموع ، لان الكتاب والسنة وهم السارع فيها وفي معاصها . ولا يحور ان يكون المجموع حاددا ، لا بما من جملة ذلك المجموع وهم قد اشتملوا على بعض الشرع ، وإذا كان كل واحد من المجموع قد تضمن بعض الشرع وبطل كونه تبليغا على ما تضمنه ، وذلك البعض الذي تضمنه ذلك الفرد من جملة لشرع ، وقد صار بعض الشرع غير محفوظ فلا يكون المجموع محفوظا ، فبم يتق إلا الامام الذي هو بعض الامة المعصوم ، لانه لو لم يكن معصوما ، سطر إلى الزيادة والتقصا فلا يكون محفوظا .

ارابع : إذا صدر عنه ادب فاما ان يتم وهو باطل قطعاً ، وإلا لم يكن دليلاً ولموله تعالى (ولا تعاونا على الأثم والمعدوان) وأما ان لا يتم فلا يكون الكتاب والسنة ، ومخالفة القياس والبراهة وغيرها احيانا للشرعية يوقفاً ، الخطأ ، فليس الاحتفاظ بالشرع الذي يراد الاحتفاظ به مع المحافظة له علماً وعملاً ؟

قوله مقبولا فلا يكون فيه فائدة (١).

الخامس : ان كل نصب الامام واحداً على الله تعالى استحصال صدور الدب عنه لكن المقدم حق على ما تقدم فالي مثله بيان الشرطية انه لو صدر عنه الذنب لجورنا الخط في جميع الاحكام التي نمر بها وذلك معصية عظيمة ، وان الله تعالى حكيم لا يجوز عليه المعصية

السادس : قوة تعالى (لا يزال عهدي الظالمين) شار بذلك الى عهد الامامة والفاسق ظالم (٢).

السابع : الانسان مدني بالظن لا يمكن ان يعيش مفرداً لا فتار في نقائه

(١) بل يجب على الامة ردعه عن الدب فكون الامة حشد في الامام المقوم له المصلح لفساده ، فان امامه ؟ هل سكنت عنه اشتركت معه في ادايم ، فان رضى تعالى مثل هذا الامام فقد رضى للامة الموافقة على الجرائم - تعالى عن ذلك عوا كبريا - وان اتى - ولا بد من ان يأتى - لهم ارتكاب الفساد او الرضى به ، فلا يكون ذلك إلا بمجمل الامام المصوم

(٢) غير ان هذا فيمن نت فسفه ، فلا تشمل الآية من ثبات عدالته من سائر الناس بل تعنى مفهوم الوصف ان العهد ينال المدول ، والعدالة غير المعصية وأما من يجوز عليه الخطأ فهو لا يخرج عن العدالة ، الآية لا تدل على المعصية وهو ما ذكره ، نعم انما يخرج من سبق منهم الفسق ما كبر او تعبوا ، ومن نلتس به عند اعتلائه عصية الحكم ساء على شمول الشق لمن نلتس به بدأ ولو فيما مضى ولكن بعد ما الآية اعشار المعصية في الامامة من ناحية اخرى ، وهي ان بيل العهد كان منه تعالى ، وكف يقبل تعالى ولايته وعهده من يجوز عليه الخطأ فيهم ووقع الامامة بالفساد من حيث يدري ولا يدري ؟ وقد اراد الله تعالى الامامة للصالح ، فلا بد ان يكون الذي يناله تعالى عهده من كل معصوما من قلبه ان معصى مفهوم الوصف ان العهد ينال لعمومه من لم يكن ظالماً سواء كان -

إلى ما كل وملبس ومسكن لا يمكن أن يفعلها نفسه . بل يعتمد إلى مساعدته غيره
بحيث يرفع كل منهما لما يحتاج إليه صاحبه حتى يتم نظام النوع ولما كان الاجتماع
في مظنة العتال والسافر ، فإن كل واحد من الأشخاص قد يحتاج إلى ما في يده
غيره ويدعوه قوته الشهوية إلى احدهم وفهره عليه وظلمه منه فيؤدي ذلك إلى
وقوع المرح والمزح وإثارة التمس ، ولأنه من نصب إمام معصوم يعصم عن
الظلم والعمدي ، وعصم عن لطم ونقر ، ويدصف المعصوم من الظلم ، ويوصل
الحق إلى مسجحه ، لا يجوز عليه الخس ولا السهو ولا المعصية ، ولأنه يتم
النظام به (١) .

الثامن . أنه تعالى قادر على نصب إمام معصوم والحاجة للعالم لداعية إليه ولا
مفسدة فيه ، والسبيل ظاهر بحسب نفسه (٢) .

- عادلاً أو معصوماً . هذا . إما أن يقول معصوم الوصف - ولا يقول - في إمام
مصرف عن لعبوم لما اشترى إليه من أن السبل لما كان منه عرشاً فلا يخص ، لا
بذوي المعصية وهذه قرينة الانصراف .

(١) قد حال : أن النظام اليوم قائم بذوي إمام معصوم حاصر ممكن ، ولا
حاجة أدل له من هذه الحاجة ، ولكن يقول : أن المقصد من تمام النظام تمامه على
الدهج لشرعي القويم . انتهى يكون المرء فيه أميب على نفسه وعرضه وماله ، وأن
أصيب في شيء من هذه الثلاثة . فالإمام ينصف له من ظلمه حسب الشريعة على
قدر ظلمه ، لا أن يجد له ذنب حق . ولا ينصف من ظلمه : أكثر من حقه ، وأن
هذا النظام اليوم ، ومتى كان ؟؟

(٢) وأما نحن قوم في محالفة هذا لظهور بعلي التوحيداني وانعوا
أنفسهم في المحض - بزعمهم - من هذا الوجوب ، تصحيحاً لإمامة من زعم
الإمامة ونسبت إليه ، وما كانوا منها استب أو نصب على أن ذلك الفاعل عنهم ما كان
لأنه لا يبعد وقوع ولا فناء آثار المعصية في الإمامة لظهور من أن يحتاج إلى رها .

التاسع . كل صفة نفس توجب احتياج موصوفها في الكمال ونفيسها إلى غيره
أما توجب الاحتياج إلى غير موصوف تلك الصفة فعدم العصمة أوجب الاحتياج
إلى غير موصوفها ، إذا الموصوف بها مشارك في الاحتياج ، وغير الموصوف
فعدم العصمة هو موصوف بالعصمة (١) .

العاشر : تحيز الحنفية هو امكانه ، فإذا أوجب الاحتياج إلى علة في عدمه
كانت واحدة لعدم ، إذ جميع الممكنات تشترك في الامكان ، فتشترط في الاحتياج
إلى علة حادثة ، والخارج عن كل الممكن لا يكون ممكناً ، وواجب عدم الخلق
هو المعصوم (٢) .

الحادي عشر . لو كان الامام غير معصوم لم تحلف الممنون عن علة التامه
لكن الداعي باطل ، فالقدم مثله . ان الملازمة ان تحوير الخلق على المكلف موجب
لا يحتاج كونه مسؤولاً لامام والامام لا يكون مسؤولاً لامام وإلا لسكان امامه
(١) وادبها ان يقول : ان الخطأ عدمه نفس في الاصل ، فهو يحتاج في
رفع حده إلى غيره ، فإذا كان الغير أيضاً مثله مضمناً ، ملك الصفة - اعني الخلق -
لم يحد عدمه ما يرفع به نفسه ويكمل به نفسه ، لا بهما ممماً مشقة كل في النفس ، ولا
بذ في رفع ما يحد من النفس ان يرجع إلى الكمال فقد ذلك النفس ، وما هو
إلا المعصوم .

(٢) وبنية ان يقول . ان الممكنات تحتاج في وجودها وعدمها إلى علة .
والعلة لا يكون من حدها . ولو كانت مثلها ممكنة ايضاً احتاجت إلى خارج عنها
غير ممكن ، وغير الممكن هو الواجب ، فالخلق من الشر ممكن ، وإذا أردنا عدمه
كان المعدوم حارحاً به وواحداً بالفعل لان الممكنات كلها مشتركة بالامكان فلا تصلح
علية الاعداد ، فالشر ان في رفع الخلق الممكن يجب ان يرجع إلى المجرى عن
الخلق ، وهو من اسميه بالواجب ، وما هو إلا المعصوم

من غير احضار اليه (١).

الثاني عشر: انه يجب ممانعته بتدليل النعمة والاجماع والعقل، أما اللغة فلا، الامم عبارة عن شخص يؤتم به، أي قندي به كما ان اسم الرداء لما يرتدى به والملحاح لما يلحف به، وأما الاجماع فلا، لا خلاف انه يجب على كل واحد من الناس قبول حكم الامام واتباعه في جميع الاحكام وفي جميع سياساته. وأما العقل فلا، لا يجب اتباع الامام قسما وجزوا وحكمة، أما ان يكون بمجرد قوله او لدليل دل على ذلك او لا لقوله ولا لدليل دل عليه لا حار ان يقال انه لا لقوله ولا لدليل دل عليه بالضرورة ولا حار ان يقال لدليل دل عليه اوجب اتباعه على غير المحذور ولا يحقق عليه دليل ولأنه لا فائدة حيث قد في توسط قوله وتعيينه يكون بمجرد قوله، ولو جاز عليه الخطأ فينتقد، اقدمه على الحديث، أما ان يقال اوجب اتباعه والأمر من الله تعالى بالافداء به، او لا يقال ذلك، قال كل الأول لم كونه صمرا بالخط وهو محال، وان كل ثاني وقد حرج الامام في تلك الحالة عن كونه اماما، ودرم منه خبر ذلك الزمان عن الامام وهو محال.

الثالث عشر: اما تعلم بالضرورة ان الله الذي ^{هو} ~~هو~~ يتكلم الناس في كل زمان واسماع ما جاء به من الشرائع وذلك موقوف على اهلها إلى من بعده، والدليل اما ان يكون معصوما او غير معصوم، واثاني باطل وإلا لما حصل لعالم بقوله وما بعده ولا الاعتماد على قوله فمضى فائدة التكليف (٢) فتعين الاول والمعصوم، أما الامم او الامة فيما أجمعوا عليه او أهل الدوائر فيما يقرونه لا غير، فمعصوم معصوم (١) فإذا انتهت الحاجة إلى المعصوم كان المعصوم عيناً عن غيره، فيكون

فوق الجميع، وهو الرئيس ومن سواء صرؤوسا.

(٢) نعم إلا ان يكون كل حكم من الشريعة يرويه عدة نقات يحصل من روايتهم ليعين بالحكم، دون ان يعارض روايتهم نقات آخرون، وأين هذا في الشريعة؟ وان وجد في احكام نادره

خارج عن هؤلاء الثلاثة قول لا غائل به ، ولا يحور ان يكون مستند عام من بعد
 الذي ^{بالتصريح} نشره المعاد الاجماع من الامة عليه ، فان عصمة الامة عن الخطأ
 انما امرها بالنصوص الواردة على سائر الرسول بالكتاب او السنة ، وكل من يدل
 على كون الاجماع حجة فلا بد من معرفة كونه مفعولاً عن الرسول ^{عليه السلام} وانه
 لا مانع له ولا معارض ، وكان ايضاً موقوف على صدق الناقل له وصدقه ، أما ان
 يكون معيماً بالاجماع او غيره . فهو كمال الاجماع لزم الدور من حيث ان لا يعرف
 صدق الخبر الدال على صحة عصمة أهل الاجماع ، لا بالاجماع ، وعصمة أهل الاجماع
 لا تعرف ، لا بعد معرفة صدق ذلك الخبر ، لا بالاجماع انما هو حجة ناشئة على
 قول المصنوع ، لانه تولاه لكل حوار الكذب لارما لكل واحد ، ولارم الجزء
 لارم للكل ، وقد بينا في الأصول ضعف ادعاء كون الاجماع حجة (١) ولأن
 المسائل الاجتماعية قليلة في العاية . ولأنه لا يمكن ان يوحج به على الغير (٢) وان
 كان بغير الاجماع ، فاما بالنوازل او غيره ، لا حار ان يكون بالنوازل فان عامة
 النوازل مرفوعة كون ذلك الخبر مفعولاً عن النبي (ص) وليس فيه ما يدل على انه
 ليس بمسحوق ولا معارض فلا يبعد كون الاجماع حجة فلم يبق إلا الامم وهو
 المعلوم ، وهذا نطل كون النوازل مبيداً للاحكام ، ولانه لم يكن عند النبي ^{عليه السلام}
 (١) إدلا دليل على حجة الاجماع من حيث هو اجماع من كتاب او سنة
 ولو قيل : ان دليل اجماع القوم على حجته ، فعلمنا : انه يدرم التسلسل ، فانه أي
 دليل دل عليه على حجبة اجماعهم الأول ، ولو قيل : ان حجبه حصول العلم منه
 فعلمنا : ان الحجة حصول العلم حيث لا نفس الاجماع ، فهو لم يحصل منه العلم فلا
 حجة فيه .

(٢) فان حجبة الاجماع عند فرفة لا تكون حجة على حصولهم إلا ان
 يعرف الجسم بحجبه على أي حال وان حصل عند فرفة دون اخرى ، وابن من
 يعترف بذلك ؟

أظهر من الإقامة لوقوعها في كل يوم خمس مرات على رؤوس الأشهاد ، ولم يثبت ما لتواتر فصولها لوقوع الخلاف فيها (١) .

الرابع عشر : انه لو لم يكن الامام معصوماً فتعديرو وقوعه في المعصية ، اما ان يجب الانكار عليه او لا يجب ، فان وجب الانكار عليه لزم الدور من جهة توقف رحر الامام على رحر الرعية ورحر الرعية على رحر الامام ، ولوقوع المخرج المحدور منه ، وان لم يجب الانكار عليه ، فهو بمنع بقوله ~~فلا بد~~ من رأى منكراً فليتركه ، ولوجوب انكار المنكر بالاجماع .

الخامس عشر : احلف الامة في مسائل بيست في كتاب الله تعالى ولا السنة المتواترة ولا اجماع عليها ، والعباس ليس بحجة لما بين في الأصول واحكام الآحاد لا تصلح لافادة لشريعة لقوله تعالى (ان الظن لا اثمى من الحق شيئاً) فلا بد من معصوم يعرف الحق والباطل وذلك هو الامام .

السادس عشر : ان القرآن انما اريد انعام وبعمل به ، وهو مشتمل على اعطاء مشتركة بحجة لا يعرف مدلولها من نفسها وآيات معارضة وآيات متشابهة ، وقد وقع الاختلاف فيها بين المفسرين ولا سبيل إلى معرفة الحق منها بقول غير المعصوم إذ ليس قوله احد غير المعصومين اولى من الآخر ، فلا بد ان يكون المعروف لذلك معصوماً وهو الامام .

السابع عشر : ان الله عز وجل هو الناصب للامام ومن اثم فساد نفسه ففسح عقلاً والله تعالى لا يعمل الفسح فلا بد ان يكون الامام معصوماً .

الثامن عشر : قوله تعالى (اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) وكل من أمر الله تعالى بطاعته فهو معصوم لاستعانة إيجاب طاعة غير المعصوم

(١) على ان الدوار على حكم من الاحكام عند فرقة لا تكون حجة على

غيرهم من الفرق .

مسلماً لأنه قسح عقلاً (١) .

الثامن عشر : الامام لو لم يكن معصوماً لكان اما عامياً او مختصاً ،
والأول محال وإلا لما وجب على المختص طاعته ولتعض محله من القرب ويستحل
من الله تعالى الأمر بطاعة العامي أيضاً ، ولم يجب أيضاً على العامي طاعته لعدم
الأولوية ، والثاني محال ولا لم يجب على المختصين غيره اتساعه لعدم الأولوية
وتحيز العامي بين قوله وقول غيره من المختصين فلم يبق فائدة في نصبه .

العشرون : قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم
غير المغضوب عليهم ولا الضالين) وغير المعصوم صال (٢) فلا يسأل انداع طريقة
بعضاً ، فمعين ان يكون لها معصومون ، والمطالبة انما هي العلم بطريقهم لا بالعلم
وهو يعني والنافع له ايضاً معصوم والاجماع والروايات غير صحيحة ، اد السؤال انما
هو انماهم في جميع الاحكام ، والاجماع والروايات لا يثبتان ذلك عيسى الا الامام
، اذ كان قوله تعالى : (الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين)

(١) على انه لو ارتكبت معصية او أمر بها لوقع العارص بين وجوب طاعته
وجوب حره ، المعصوم او امر الله عن المكر ، الامام والعبه ، قال رحمه الله او امر
لإتباعه حوزة ، والامام ارتكبات المعاصي ، فليس حفظ الشريعة ؟ وان رجعنا او امر
الله عن المكر ، ونهانا عن المكر وعصيانا امره بالمكرات ، فما فائدة الامامة ؟
وأي المصلحة من نصب الامام ؟

(٢) لا بد من تأويل الظاهر من هذا الكلام ، لأنه لا يمكن ان يحكم على
كل من ليس بمعصوم انه صال لاسيما ذلك صلاة من عدا المعصوم من انما
لاسلام عامة حتى من انعم المعصوم ، وهذا لا يتوهم به حتى المصنف طالب رخصة ،
بحسب انه اراد صلاة كل من ليس بمعصوم ممن لم تنعم المعصوم ولم يعمل بقوله
وأنحد الطريقة ، فانه يخالف ذلك الشريعة في كثير من احكامها ونظامها ، وهذا
غير مصلحة .

أشاره إلى الاعداء ، فالهداية إلى طريقهم تسريق عصي إنا هو من المعصوم في كل
 من إدا لا يختص هذا الدعاء بقوم دون قوم . وان كل اشارة إلى الالبياء والآفة
 عليهم السلام فلفطلوب ايضاً حاصل .

الحادي والعشرون . قوله تعالى (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من
 معك من العاوس) هذه مكرمة مفهومة متممة للاستثناء . ويلزم من ذلك بي كل
 سلطان للشيطان على قوم خاصه (١) في جميع الاوقات إدا كل من صدر منه ذنب في
 وقت ما كان للشيطان عليه سلطان في الجملة ، وهو داني قوته (ليس لك عليهم
 سلطان) وذلك هذا على عصمة قوم من اعداء وجودهم إلى آخر عمرهم من الصغار
 والكبار محمدأ وسهواً وتأويلاً وكل من انت ذلك انت عصمة الامام إذ لم يزل احد
 عصمة الالبياء من اول عمرهم إلى آخر عمرهم من جميع الصغار ولكن ان محمدأ
 وسهواً وتأويلاً وإلا وقال عصمة الامام كذلك . ومن يعي عصمة الامام لم يقل
 بذلك ، فالفرق قول ثالث خارق للاجماع .

الثاني والعشرون . قوله تعالى (أفن يهدي إلى الحق الحق ان يتبع أمن لا
 يهدي ، لا ان يهدي ، فكم كيف تحكون) وغير المعصوم لا يهدي ، لا ان يهدي ،
 . هــ لا يهدي مع انه يهدي ، فيكون الانكار على اسماء اولي ، وغير المعصوم لا

(١) يمكن ان يقال . ان يعي السلطان لا يسلم العصمة ، فل العادل الذي
 لم يرتكب ذنباً غير معصوم مع انه ليس للشيطان عليه سلطان ، على ان يرتكب
 اذنب حظه لا يخرج عن كونه ممن ليس للشيطان عليه سلطان من الاستثناء . فم يخرج
 لا العواة وحمل تعالى عواهم المانع للشيطان ويرتكب الخطيئة سهواً وغفلة لا بعد
 من ادعاء الشيطان العواة على ان الاستثناء باخراج العواة جعل العباد قسمين عواة وهم
 اتباع الشيطان ، وهداة وهم الذين لم تكن للشيطان عليهم سلطان ، فاداك هؤلاء
 هم المعصومين خاصة كل كل من عدام إدا عواة ، ولا يمكن ان يلزم حتى المتصف
 بناب ثراه بان الناس بين معصوم وعواة حتى من اسم المعصوم .

يجوز اساعه ، والامام يحب اساعه . فلا شيء من غير المعصوم مامم وهو المطلوب .
الثالث والعشرون . قوله تعالى (الذين اتعت عليهم) المراد بالجمعة هنا
العصمة . د سؤا اساع طر ففهم الي انعم الله تعالى عليهم بها بدل على ذلك إـد
طريفهم هي انصر اط المستقيم . وانما بوصف بذلك ما هو صواب دائماً . ويسحب
عليه الخلف ولا شيء من غير المعصوم كذلك . إـد طرعه ليس عسقه دائماً .
فدل على ان كل مسوع طريفه كذلك ، وكل مسوع معصوم ، والامام مسوع
فيجب ان يكون معصوماً .

الرابع والعشرون . قوله تعالى (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد
الرسال) المراد منه ان لا يكون لأحد الناس شيء من وجوه الطمع ، وهم في
الناس وهو ظاهر وفي الحجة لأنها كرهة في مرس النبي وانما تم ذلك في حق من
تقى بعد عصر الرسول مع عصمة اهل الشرع ، فقام مقام رسول في جميع ما يراد
منه سوى النبوة ، ولا يحقق ذلك إلا مع عصمة الامام ، فيجب عصمة الامام ، لا
بقاله في الحجة بعد بحى الرسول ، فلا يوقف على مام معصوم وإلا لزم الساقص
لأنه لو لم يكن مام معصوم ثبت الحجة وهو سكم لكنها معصية بالآية والزمان واحده
فشر أهد الساقص منحه ، لأنها قول الامام المعصوم لاره ارشاد الرسول بوجه
المذكور وذكر انزوم ووجه الملازمة كاف . لان قوله تعالى بعد الرسل هو قوله
بعد الامام المعصوم او مروه ، ولأنه ليس المراد بعد بحى الرسول بخرده ، بل
المراد بعد الرسول وابانه بجميع الشريعة وقررها واطارها وجميع ما يوقف
اتصالها عليه والعلم بها والعمل ، ورأس ذلك وشه الامام المعصوم لانه هو المؤدي
للشريعة وبه تعلم ولا تناقض لاسجداله بحى رسول ووجه وجوه الزمان من امام
معصوم وإلا ثبتت الحجة (١) .

(١) وايضا به ان نقول : ان الله تعالى حينما نعت الرسل باشر ايم اراد من
الامم العمل بها كاملة كما صدع بها الرسل دون تأويل وتديل ، والناس لو تركوا -

الخامس والعشرون : قوله تعالى (من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً
 فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وجه الاستدلال من وحيه
 الاول : ان بنى الخوف وبنى الحزن على وحيين ، احدهما : بعدم الاغاث وعدم
 التصديق وهو من باب الحول . والثاني : العلم بالنعاء واليقين من صحة : مبادئ والاحكام
 التي آتى بها واعدها . واعلم : بمبادئ والمعاصي والاحكام بالوجه البعبي والايان
 ، وليس المراد بالاول : لانه تعالى ذكره على سبيل اندح والاول : بعضي الدم دعوى
 الثاني : فلا بد من طريق الى معرفته ذلك وليس لكاتب لاشتغاله على المتشابهات والمشتركات
 ولا السبقت لذلك (١) فتمين ان يكون الطريق هو قول المعصوم فانه يعلم منشآت القرآن
 ونجاريه ، والامامات المشتركة فيه ، فالمراد بها نفساً . ويعلم الاحكام بما وللمعلم
 بعصمه يحصل الحرم بقونه . الثاني قوله تعالى (ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون)
 فكرة مدعية تكون للعموم وبنى الخوف والحزن انما هو نفس بنى سديها ، ومع
 عدم الامام المعصوم في زمنه لا يحصل لأهل ذلك الزمان يقين اسما سديها .
 غير المعصوم يحول امره حتماً بصحيته وبه عن الساعه . وحجم الاحكام لا يحصل
 - وانهم لا يجدوا في احكام ذلك شرايع قلعاً . وشاهد شريعة حاتمهم مدنا
^{عليه السلام} ولا بد في الاختلاف من المتخالفه ، وهو سبحانه لا يرد منهم إلا الموافقة
 فاما حاتموا - وليس لهم دليل - لا يقوم له سبحانه عليهم الحجة . بل لهم الحجة
 عليه . دائماً لهم للآل ، فانه لم يصب لهم هادي ودبلا ، والناس لا يسجد فيها
 وصلوا ونوايا ، ومن ثم ان يصب لهم إماماً يوضح لهم احكام الشريعة ويحفظها
 عن كل تلاعب ونصرف . وبه تكون له الحجة البالغة على الناس . ولا تكون لهم
 عليه تعالى الحجة . ولو لا الامام المعصوم ثبتت للناس الحجة وامحجته عليه تعالى
 (١) على ما في مفادها من اختلاف الامة ، وعدم وظائفها تخميم الاحكام
 وما هذا الاختلاف . وكل يدعي ان مدركه لكاتب والسنة . لا لا مكان الحدال
 والظفر في المقاد .

من نص القرآن ولا من نص السنة المتواترة ، لكن في كل زمان يمكن فيه موجب
الامام المعصوم في كل زمن (١) .

السادس والعشرون قوله تعالى (آلم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى
للمستبين) فقول : هذا يدل على وجود المعصوم في كل زمان من وجهين ، أحدهما :
ان ذكره معناه فيهم ابداء الرب والشك عنه من جميع أوجهه ، وهو عام في
الأزمنة أيضاً وغير المعصوم لا يعلم جميع مدلولات القرآن ، فمياً بحيث لا يحصل له
رب ولا شك في وجه دلالة من دلالات العاطلة ولا معنى من معانيه ولا في شيء .
يمكن ان يتناوبه او يراد منه ، لكن قد دللنا على وجود من لا ريب عنده في شيء .
مها ويكون اعناده متناوباً لانه ذكره في معرض المدح في كل زمان ، فدل على
وجود المعصوم فيه ، وثانيهما : انه يمكن معرفته في كل وقت ، ولا يمكن مياً لا
من قول المعصوم وهو ظاهر لأنه لا يحصل اليقين إلا بقوله بعينه ، فيكون
موجوداً فيستحيل مع وجوده امامة غيره (٢)

(١) وذلك ظاهر . لان المعصوم الكتابية بي لا خلاف فيها فليقله حداً .
وكذا انواتر من السنة ، ومن ثم يكون الخلاف مسحراً في كل زمان ، ولا رافع
له إلا الامام المعصوم في كل زمن ، وأما غير المعصوم فلا يرفع الخلاف ، بل قد
يزيد فيه فيما إذا رعم انه من ارباب الاجتهاد فانه يريد رأياً إلى الآراء فلا خلاف
في الشريعة ففى ان تكون شرائع عديدة لا شريعة واحدة ، ولكثرة الاختلاف
فيها تقطع احتجاجها بها لما جاء في الشريعة .

(٢) ويمكن ان يستبعد منها وجهاً ثالثاً ، وهو ان نقول : ان مع مد
الاختلاف في الكتاب ومدد الآراء في دلالة كيف يكون هدى ، ومن ثم صاب
فوق كثيرة من الاسلام مع ان مصدرها الكتاب ، وهذه الصلوات لا يربدها
للطيف سبحانه ولا بد انه حمل للكتاب مياً ومفسراً يرفع التيس والرب واشك
في تفسيره وبيانه ، ويجعل منه الهدى لأهل القى وصلاح الدين برؤوسهم .

السابع والمثرون . قوله تعالى (وإذا قيل لهم لا يفسدوا في الأرض قالوا أنعم نحن مصححوهم إلا أنهم هم المفسدون) (سكن لا يشعرون) وجه الاستدلال .
 أنه يقضي دم من يفسد في الأرض وهو مفسداته مصباح حفظ . ويستلزم النهي
 عن اتعابه إذ مسعه بوجود هذا المعنى فيه فيكون مفسدوما ، ويجب الاحتراز عن
 متاعه من يمكن وجود ذلك منه لاشتمال اتعابه على الخوف والضرر المطلوب
 ودفعهما واجب . وعبر المصنوع بخور منه ذلك ، بل يكون أمكان فعله وعدمه
 متساويين إذ داعي الأمر ومعارف لمعي غير موجب ، ولعارضها دواعي الشهوة
 والغضب وهما تفصيل التريح كالأولين : معارض الأسباب بل . حجج كثيرة .
 الثانية في غير المصنوع ، فيجب ترك اتعابه غير المصنوع (١) ولا شيء من الإمام
 يجب ترك اتعابه وخوف اتعابه فكان يرمي اجتماع الصديقين وهما يسهل من الثاني
 لا شيء من غير المصنوع بتمام (٢) وهو المطلوب .

الثامن والمثرون : قوله تعالى (وما يضل به إلا الفاسقين الذين يفسدون عهد الله من بعد ميثاقه ويقسمون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض)
 كتاب حقيقة العمل فيه دون أهل الزرع الذين يريدون اتعابه المتشابهة ويحاولون
 المزعج للخلاف .

(١) على أن غير المصنوع من عود واحد حتى يحصل مطابقة أحكامه
 وآرائه جميعا للشرعية ، بل هم أكثر ومختلفون في الشرع والذهب . وبذلك لا
 تحصل المحاكاة فيها للشرعية ، وذلك يحصل الفساد ، على أنهم يرمون أنهم
 مصححوهم ، ولا يجوز اتعابه من يحل في اتعابه للفساد ، فكيف يمكن بعدد منه
 القسامة لأن المروص أنهم جميعا أنهم يحب اتعابهم ، وبأنهم جميعا يقر في المحاكاة
 المنسوبة للفساد ، ولا نكاح من الفساد إلا ما ساع المصنوع

(٢) لأنه إذا قلنا : الإمام يجب اتعابه ، ولا شيء من غير المصنوع يجب
 اتعابه ، تكون النتيجة : لا شيء من غير المصنوع بتمام

اولئك هم الخامسون (وجه الاستدلال به ما تقدم في الوجه السابق (١)
 الاسم والمفردون : قوله تعالى (اولئك الذين اشتروا الصلاة بطهريها
 رحت بحارتهم وما كانوا مهتدين) وجه الاستدلال به ان فعل مكررة وهي في
 معرض الانبات يكفي فيها المرة (٢) إذا مر ذلك فعول الامام مهدي دائماً وكل
 مهدي مهتد مادام مهدياً ، فيكون الامام مهدياً دائماً لا يحسب الدائمة والعرفية دائماً (٣)
 ولا شيء من غير المعصوم يثبت بالاطلاق لعدم ، فلا شيء من الامام غير
 معصوم (٤) وهو المطلوب .

(١) وعرفه ان يقول ان هؤلاء الخمسين كيف عرف حمرانهم وانهم
 يعدون في الارض ويحرمون او امر الله سبحانه ان يكتب اليه لا وصدق
 لما تلك المحرمه الى عليها هؤلاء ما دام لدلائلها وجوده واحتمالات ، وما دام فيها
 مشايخه ، فان لا مفر من الصلاة لان يكون هناك معصوم يعلم الاول
 (٢) أي في اثبات شراء الصلاة فانه ثبت انهم اشتروا الصلاة وهو
 بالمرّة الواحدة .

(٣) أما الدائمة المصاحفة فهي ما ثبت على ثبوت المحمول لذات الموضوع
 او سنده عنه ما دام الموضوع بذاته موجوداً ، وما العرفية العامة وهي من الدائمة
 غير ان الدوام فيها مشروط بقاء عنوان الموضوع دائماً بقاءه
 قادماً ، لا امام مهدي دائماً ، وكل مهدي مهدي ما دام مهدياً . كانت النتيجة
 دائماً ايضاً ، وذلك باسقاط المكرر وهي قوله : الامام مهدي دائماً ، ولو احدثه
 النتيجة وحدها صيرى من الشكل شيء وفلسا الامام مهدي دائماً ، ولا شيء من
 المعصوم يثبت بالاطلاق ، كانت النتيجة بعد اسقاط المكرر ما ذكره ، وهو قوله
 لا شيء من الامام غير معصوم

(٤) ولابد ان يدحض ان الامام معصوم لان الامام كما سبق هاد مهدي ومن
 يرتكب الصلاة مرة واحدة يخرج عن الطهارة ولا يصلح للامامه .

لا يقال نعم الصعري (١) لأننا نقول ذلك بوجوب امتناعه (٢) لما تقدم من التعبير .

الثلاثون : قوله تعالى (وافر الذي آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل) وحده الاستدلال بما توقف على مقدمات ، الأولى ان المأمور ان يشتر غير المشر وهو ظاهر . الثانية : الالف واللام في الجمع يقتضي العموم ، وقد بين ذلك في الاصول الثالثة ان لهم . هي الاستحقاق . الرابعة : ان استحقاق الثواب الدائم وعدم العقاب اعم هو فعل السالك وترك المعاصي ، وقد بينا ذلك في علم الكلام ، وهذه الآية تدل على ذلك من باب الابعاد كما تقرر في الاصول . الخامسة : استحيل وجوب الممكن او معلوله إلا عند وجوب سببه . السادسة : استحقاق الثواب الدائم مشروط بالموافقة فلا ثبت لا مع الموافقة عند التوقف او قبلها مع وجود سبب الطاعات وسبب ترك المعاصي وإلا لم يثبت احد الامرين ، أما وجوب الممكن مع عدم سببه او ثبوت معلوله مع عدم سببه وعدم وجوبه . لأن الإشارة لهم ان لهم الجنة ، احراز ثبوت استحقاق الثواب الدائم . وليست نقطة ثابته بد الموافقة الآن لم تثبت لانها في المستقبل . وقد بينا من ثبوت سببها الذي يتبع معه المعاصي وتحت منه البدعات بخيار المكلف ، لانه ان لم يحب وجود البدعات مع وتبع المعاصي لم يثبت الثبوت المأمور مع عدم سببه ، فان وجب من غير سبب وجوبه لم وجوب اممكن مع عدم سببه ، وهو محال ، وذلك السبب هو العصمة (٣) إذا

(١) وهي قوله : الامام مهد دائماً .

(٢) فانه لا يجوز اتعنه اذا كان غير مهد دائماً انحوبر الوقوع بانتاعه في

الصلاة والعباد

(٣) يمكن ان يقال ان لسبب اعم من العصمة وذلك هو الطاعة ، نعم انما

يكون الطاعة من غير المعصوم بإرشاد المعصوم ، وهذا يستحق الإشارة بل ومثله -

نمر ذلك بقول : هذه الآية تدل على وجود المعصوم في كل زمان ، لأن الأمر
 « بشارته يقتضي وجود البشر لاستحالة بشارته المندوم ، ويكون مفيراً لتي قوله
 المقدمة الأولى والبشر يجب منه جميع الطاعات وينبع منه جميع المعاصي لأن قوله
 تعالى : (وعملوا الصالحات) المعموم المقدمة الثانية ومن جملها فعل صد القبايح
 والامتناع منها ، فيلزم عدم صدور شيء من المعاصي منهم ، ثم ثبوت الاستحقاق
 قبل الموافقة يدل على ثبوت سببها الموجب ما تقرر والعلم غير كاف لأنه غير موجب
 لأنه نائم ، والسبب هو العصية الموجب ثبوت العصية الآن لقوم غير النبي (من)
 والناس بين قائلين منهم من لم يزل ثبوت المعصوم أصلاً ، ومنهم من قال بثبوته في
 كل عصر ولا قائل بثبوته في عصر دون عصر ، يكون باطلاً ، وقد ثبت في وفه
 ثبت في كل عصر فيسجد فيكون الإمام مع ثبوته ، ويستحيل من الحكيم إيجاب
 - نجب بشارته وفاديه وبين الخطاب للمعصوم ، وما عمل الصالحات والامتناع
 من المعاصي جميعاً فلا يسمع حصونه من المؤمن بالمعصية ، وصدور الذنب منه لو اتفق
 سروراً وعلة لا محذوراً لا ياتي كونه نائماً عن المعاصي ، لأن صيرت المعاصي من
 يعملها محذوراً .

وما بشارته المندوم فهي كخطائه فلم لا تحور ، وسكاييف الشرعية كذا
 بسنة كذا لمن حضر ومن هو آت ، لا فرق في ذلك بين الشخصين ؟ والعراض او
 الأدلة التي صحت خطاب المندوم حائنه في بشارته ١١

نعم انما تصفد وجود المعصوم في كل زمان من هذه الآية الكريمة
 بقرب آخر ، وهو ان يقول : ان الصالحات التي يمتريها الشارع الاقدس صالحات
 لا يندومها من سرق غير المعصوم لحوار الحديث عليه ، فربما يأمرنا ما نطالح برعم انه
 صالح ، وفي كل حال وعهد لا تصدق على الناس انهم هموا الصالحات حقاً فاستحقوا
 الخصال إلا انما المعصوم وطاعة والاحيد عنه ، وهذا يقتضي ان يكون في كل
 زمان معصوم ، حتى تتعرف الناس الصالحات منه فتعمل بها .

إعانة غير المعضوم على المعضوم وغيره مع وجود المعضوم ضرورة العمل .

الحادي والثلاثون قوله تعالى (قالوا أتأمنون بها من يفسد فيها ويسفك دمه) الآية وجه الاستدلال ان الملائكة يسحقون عليهم الخيل المركب ، وقد كانوا وجود غير المعضوم يشمل على معصية ، فإمامهم الله تعالى بقوله (قال اني آدم ما لا تعلمون) معناه ان في وجوده من المصالح ما يقضي ربح الوجود على عدمه فإذا كان وجود غير المعضوم يشمل على معصية ما فيكون تحكيمه وتكليفه مع عدم معصوم بقرينة وسنده محض المعصية لفسحة التي يسحقون بدورها منه مالى ، ولا يكون إماماً ، لا قال هذا يدل على نقص مفوضكم ، لانه يدل على عدم عصمة آدم عليه السلام لانه تعالى قال (واد قال ربك بملائكة اني جاعل في الارض خليفة قالوا أتأمنون بها من يفسد) الى آخرها ، والخليفة آدم ، وقولهم اشارة به . اذا لم يكن النبي (ص) معصوماً فالأول ان لا يكون كذلك ، لانا نقول لا علم انه يدل على عدم عصمة آدم عليه السلام ، قال قولهم (تأمنون بها من يفسد فيها ويسفك الدماء) ليس اشارة الى آدم وإنما هو اشارة من مله آدم عليه السلام ، يد آدم لانه السلام لم يوجد منه فساد في الارض ولا سفك دماء وهو طاهر ، ووجه الاستدلال بهم عرفوا ان وجود آدم عليه السلام على وجه يحصل منه الفصل والمقب المنتشر المتكرر مع عدم عصمة اكثرهم مسلم بالمعصية وهذا مما يؤكد امتناع تحكيم غير المعضوم . الثاني والثلاثون قوله تعالى (فمن تبع هداى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وجه الاستدلال بتوقف على معصيات

الاولى . ان هذا ترغيب في فعل اسباب بني الخوف والحزن ، وهو عام في كل عصر لكل احد اتفاقاً .

الثانية : ان كل ما رغب الله فيه فهو ممكن .

الثالثة : ان المراد نفي جميع انواع الخوف والحزن في كل الأوقات . لأن

سكرة المنية للعموم .

الرابعة : انه لا يحصل ذلك إلا بتضمن امثال او امر الله تعالى وواهيه ،
وانما تعلم ذلك بمعرفة مراد الله تعالى من حصانه جميعه بعبادته ومعرفة مراد الله
صلى الله عليه وآله من خطابه

الخامسة : ان ذلك لا يحصل من الكتاب والسنة إذا كثرت محلات ومهمات
والفاظ مشركة ، والافضل منها ان يعيد له معنى والسنة المتواترة منها قليل ، وقد قال
امامنا الاصوليين : ان الدلائل المطلقة كلها لا تعيد شيء منها اليهم ، وقد بينا وجه
صحة في الاصول ، ان كان ينق سئل على انه ليس كل الدلائل المطلقة معيذاً للفتن
ولا يمكن اتمام الطوفان دائماً والحل في جميع الاحوال الا مع تضمن المراد في
خطابه تعالى ، ولا يمكن لا يقول المعصوم تكون المعصوم ناساً في كل حين وحال
امامة غيره مع وجوده وهو ظاهر (١)

الثالث والثلاثون : قوله تعالى (وكذلك جعلكم امة واحدة وسبعا لتكوا
شهداء على الناس) يكون الرسول عليكم شهيذاً (وجه الاستدلال انه تعالى وصيهم
بالمقالة المطلقة لأجل شهادة على الناس ، ولا بد ان يكون الشاهد مرهاً عن
مخاطبة رسوله في شيء اسلاف لا يكون له شهود عليه بخلافه حجة عليه ولا
يكون كذلك إلا المعصوم (٢)

(١) ويمكن الاستدلال بالآية من ناحية اخرى ، وهي ان هدى الله تعالى
لا يصاب بها امة وان مواضع غير المعصوم لا تحررهم ، اصابه هداية تعالى لا يجوز
الخطأ عليه فلا تحرر المواضع ان يقول المعصوم واسدعه ، فما امر الله تعالى باتباع
هداه إلا وحمل طوعاً واطعاً ، وهل هو إلا المعصوم ، لحوار وقوع الخطأ في
غيره . بل لليعين بوقوعه ولو في بعض الاحكام .

وانما عاهد الله تعالى يجب في كل عهد ، فلا بد من جعل الطريق له في
كل عهد .

(٢) بل يجوز ان يكون كذلك العادل الذي لم يخالف الرسول عهداً -

الراعي والثلاثون : قوله تعالى (واشر للصابرين الذين اصابهم مصيبة) إلى قوله (هم المهدون) وجه الاستدلال ان ارجاء الالف واللام على المحمول مع ذكرهم في الموحدة يدل على انحصار المحمول في الموضوع كما اذا صار يد هو العالم يدل على انحصار لعلم فيه ، وقوله تعالى (اولئك هم المهدون) يدل على انحصار الهداية بعده ، اعني في كل الاحوال وفي كل الاشياء فيهم ، ويكون هذا اشارة إلى المصومين من أمه محمد (ص) وهم نعم الامة وهو ظاهر ، وبذلك ان هاهنا معصوماً فيس جيل وجود الامانة في غيره وهذه الآية عامة في كل عصر اجمالاً فيهم وجود معصوم في كل عصر ، ولأنه لا فائت بوجود معصوم غير النبي (ص) في زمان دون زمان ، لا يقال لو جعل المحمول عليه امر مدي لم ما ذكرتم ، لكنه ذكره لصيغة الجمع المعروف باللام ، فلما ان يريد به بعض المهدين ولا يتم دليلكم او يريد به كل المهدين ، وهذا مع لال الفضة حيث قد صير مسخرة موحدة نحوها معصوماً اجمالاً كلياً ، ومثل هذه الفضية تنقسم صدورها إلى في المنطق وايضاً فلم لا يجوز ان يكون قوله تعالى هم المهدون ، وفي تلك الفضية أي في الصبر لا مطلقاً وعلى هذا يصح لما يجب عن - الاول - ان مثل هذه الفضية تصدق مع مساواة المحمول بموضوع واردة ثبوت الكل لكل كما يقول مجموع ايراد الانسان في مجموع ايراد الناطق ، وعن الثاني : ان ما ذكرتموه محمول والحق على الحقيقة اولي (١) .

- ولكن يمكن ان يستفيد الفضية منها معرفة آخر ، وهو انه تعالى حسمهم - والحمل منه - بين ملة الرسول وملة الناس - فلو كانوا كالناس لما استحقوا هذه الملة . وله كانت الخطأ في يجوز عليهم لما كانوا أهلاً لتلك الجمل ، على ان الحمل منه يعني ان يكون المحمول معصوماً لديه في شهادته ومن يجوز عليه الخصال قد يظلم الناس في ذلك ، فلا بد ان يكون معصوماً لئلا تضمر حقوق عباده اسمه (١) ظاهر الآية ان كل صابر إذا أصابه مصيبة واسترجع كل ذلك -

الخامس والثلاثون - ولم يكن الامام معصوماً لزم اصحاب الامام ، والناسي باطل فالتعميم مثله ، بيان الملازمة ان الامام اذا حار عليه الخط لم يجر اناعه إلا ما علم انه صواب ، لكن هو لما دل للشرع وانما تعلم بقوله ، فيه وقف معرفة صوابه على قول - قوله ، وقول قوله على معرفة صوابه ، فيدور فيتعلم الامام .

السادس والثلاثون ، كلى محكوم امامه يعلم منه انه يعرف من الصاعة وبعد عن المعصية دائماً بحيث بالضرورة ، ولا شيء من غير المعصوم يعلم منه انه يعرف وبعد من تمكنه دائماً نفساً بالضرورة ، فلا شيء من يعلم امامه غير معصوم بالضرورة والخاصة المدعومة بصلح ائمة المحصلة مع تحقيق الموضوع ، فيبرم كمن يعلم امامته فهو معصوم بالضرورة وهو المستوي (١) .

- المثابة العليا من المطف الا لاهي والتقدير بصره وكل مهديا ، وعموماً يشمل المعصوم وغيره ، ولا ينافي ذلك عموم الهداية للغير وغيره ، إلا لا نكر وجوده من المسلمين عدا المعصومين يحبون امام الهداية ، ويميزهم بالتعريف سبحانه ورسوله (من) من الامة المهتدية

امم ربنا لتفيد منها الدلالة على الامامة من جهة اخرى ، وفردا هو اصدق الهداية عليهم هل هو مع موافقهم للشرعية او حين مع المخالفة ، أما مع التنازع فلا يجوز لأن المخالفة للدين ضلالة لا محالة ، فلا بد ان يكون مع الموافقة ، وكبر بحر موافقة دون الأحد عن الامام المعصوم العالم بحكام الشريعة المبرلة ، فالهداية اذن هم اتباع الأئمة المعصومين خاصة ، من هنا يعرف ان هناك أئمة معصومين في الوجود تكون اهداه بالأحد عنهم . لأن الأحد عنهم عامل بالشرعية حقاً .

وأما وجود الامام في كل زمان فلا الآلة شاملة لكل عهد وحل ، وفي كل وقت يوجد فيه صابرون على ذلك التمسك كانوا مهديين بالرجوع إلى هداية الحق في عصورهم .

(١) وتوصيحه ان يقول ان القصبية الجميلة التي دخل حرف السلب طرفها .

سابع والثلاثون : غير المعصوم لا يمكن العلم بامامته قطعاً (١) وكل من لا يمكن العلم بامامته لا يكون اماماً (٢) يجب لا شيء من غير المعصوم يكون اماماً بالضرورة ، اما الصعري فلا . الامام هو الذي يعرف من «طاعة» ويصدق عن المعصية مع تمكنه دائماً فكل من لم يعلم منه ذلك لا يعلم امامته لتحويل خطئه ، ونعمه لا يكتب المعاصي والامور ، او تحذيره عن الاسرار بالساعة . والعلم بما في تحويل السبعين ، وانما يعلم ذلك المعصية الامام وهذا ظاهر ، وأما الكبري فلا أنه إذا لم يمكن العلم بامامه لو كان اماماً لم تكلف ما لا طاق . وان لا تحب طاعته لعدم العلم بالشرط . ولا لم تكلف العدل . وقد بينا استحسانه في علم الكلام .

ثامن والثلاثون : غير المعصوم انما ان يكون في يعرف نفسه من الساعة وسعيه عن المعصية او لا يكون فان كان الاول اسعى عن امامه مذهباً ولم يحجج إلى امام ، وان كان الثاني ، فادالم تكلف في يعرف نفسه فاولى ان لا يكون . مما تسعى معذولة البرهين ، فمن هذا يكون هو ما لا شيء من العلم امامه غير معصوم بالضرورة عليه معذولة البرهين ، وهذه المعذولة السائلة تسلم الخلق المحصلة الموحدة ، وهي ما كان طريقها وهو الموضوع والمحمول محصلاً ، فلازمها اد ان يقول ان كل من تعلم امامه وهو معصوم ، ضرورة . وذلك يتم المعصوم . لان الموضوع المذكور في المعذولة معصوم . لان من تصدى للامامة وليس بمعصوم لم تثبت امامته حتى يكون معصوماً لموضوع هذه المعذولة .

(١) وأما اعتبار الناس امامه ومسانده على الامامة لا تحمله اماماً حقيقه فلا يعظم بامامه احد ورعى الله تعالى بامامه لان كل معصوماً .

(٢) لأن الامامة ليست بالدعوى والاءمار وإنما هي أمر حقيقي ، فمن لا يمكن ان يعلم امامه لا طريق ما لتصدق امامه المدعى ، فلا يكون ادن اماماً فمن ثم ينتج ما اشار اليه طالب نزاع بقوله . لا شيء من غير المعصوم يكون اماماً بالضرورة .

في قرب غيره ولا يصلح .

الاسم والثلاثون : الامام يجب ان يكون معزاً بجميع المكلفين في ذلك العصر الجائر عليهم الخطأ ومعداً ولا شيء من غير المعصوم ، كذلك فانه لا يصلح لتعريب نفسه وتضييعها ، ولا شيء من الامام لعير معصوم وهو المطلوب .

الأربعون : الامام يجب ان يحشى منه بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم يجب ان يحشى منه . ادع لا شيء من الامام لعير معصوم بالضرورة ، أما الصوري فظاهره فانه لو لا ذلك لامت فائده ، وعوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) فوجب طاعته وكل من اوجب الله طاعته وجب ان يحشى منه عوله تعالى (فليحذر الذين يخافون عن امره ان تصفهم ، فانه او يستفهم عذاب اليم) وأما الكبري فلا من غير المعصوم ظالم تصدور الذنب منه . وقال تعالى (فمنهم ظالم لنفسه وكل ظالم لا يحشى منه) فوجه ادعالي (لا الذين طعنوا منهم ولا تحشوم) الآية لا مان هذا قياس من الاول سمعاه تكلم ، فان غير المعصوم هو الذي يمكن ان يصدر منه الذنب ولا يشترط صدور الذنب باعقل والقياس الاول الذي هو أصل الدليل من الشكل الثاني كبراه يست ضرورة واحدة بالضرورة مع غيرها في الشكل الثاني لا يسلم انه ادع ضرورة ، لانه يجب عن الاول فانه اذا ان يصدر منه ذنب اولاً والثاني هو المعصوم والاول هو غيره (١) سمعاه يمكن هذا في عدم المنطق ان الممكنة الصوري في الاول ادع ، قد رها على خطأ ادع في

وعن الثاني : انا قد بينا في كتبنا المنقضة ادع الضرورة في الثاني مع غيرها ضرورة ولا يمكن ردها إلى الضرورة ، ولأن الكبري فيه ضرورة وبيانها ظاهر . الحادي والأربعون : الامام رقيه الله تعالى قطعاً يوم القيامة ولا شيء من

(١) لا يلزم من عدم العتمة وارثك الذنب ، فقد يجوز لعير المعصوم ان لا يركب ذنباً طاعة . نعم انما يجوز عليه الخطأ ، فمن ثم لا يحشى من رده لحوار ان يكون ما رده عن غير محرم في الشريعة .

غير المعصوم كذلك ، فلا شيء من الامام غير معصوم ، أما الصغرى فبقوله تعالى :
(وكذلك جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم
شهيذاً) فقد وضح الله تعالى وركبهم الرسول والله يوم القيامة يقول شهادتهم ،
وذلك انما هو لامثال امر الله تعالى وربه والصدقات ، فالامام الذي هو مقرب لهم
إلى الصدقة ، ومعتمد لهم عن المعصية ، وهو يفتي في تكليفه ونهيه فبما ذلك اولى
ذلك من معنى ان يكون هو المراد بذلك لا غير ، وأما الكبرى فبقوله تعالى :
(ان الذين يكفون ما ارسل الله من الكتاب وشهدوا به نعماً طيلة اولئك ما
أكلوا في بطونهم الا النار ولا يكابهم الله يوم القيامة ولا يكفهم ولهم عذاب اليم)
وغير المعصوم يتمكن ان يكتم ما ارسل الله ويخفي به نكراً ، فليس معطوفاً
بتركية الله تعالى له يوم القيامة .

الثاني والاربعون الامام معطوع بانه غير محري يوم القيامة بالضرورة ولا
شيء من غير المعصوم كذلك ، فلا شيء من الامام غير معصوم ، أما الصغرى
فلاستحالة الكتب على الله بالضرورة ، وقد عاين الله تعالى (يوم لا يخفى الله
لشيء والذين آمنوا معه) ما هم معطوع ، هم غير محري فكما ان النبي اولى
من كل الناس بذلك كذلك الامام يكون اولى من كل الناس بذلك لوجود ما في
غيره منه ، لانه يجمع كونه معصوفاً على ما في رتبة تميزه وبمعدنه وكونه
أولاً كما ان النبي (من) ائلف فيكون المراد به دلالته ، الا انه لا يخلو وحده او هم
وغيرهم وهم اولى بها وما الكبرى ولا غير المعصوم يتمكن ان يخفي لامة يتمكن ان يدخل
النار ، لقوله تعالى (والذين لا يدعون مع الله شاهداً آخراً ولا يعتنون بالنفس التي
حرم الله ، لا يلحق ولا يرسون ومن يفعل ذلك يلق آثاماً يصاعف له العذاب يوم
القيامة ويخلد فيه مهاناً) جعل ذلك حراماً على كل واحد واحد . وقوله تعالى :
(اولئك الذين اشبهوا الضلالة بالهدى واهداهم الله) فما اصرهم على النار وكل
من يتمكن ان يدخل النار يتمكن ان يحري بقوله تعالى (رسالتك من يدخل النار

وقد احرته) لا يقال هذا الدال لا يتم لأن القياس المركب من محكيين او محكية صغرى
وفعلية كبرى لا يدع في الشكل الاول ما ينفي المطلق ، لأننا نقول بل هذا الدليل
نعم لأن المحكية الصغرى تدع في الشكل الاول لما ينفي في المنطق لا يقال هذا الدليل
نعم في حق علي والحسن والحسين ~~فلا~~ لا هم وحدوا رمن النبي (ص) أما في حق
بقي الأئمة فلا ، فني فيهم لا بهم لم يكونوا في زمانه ، لأننا نقول ليس المراد عن آمن
معه الذين آمنوا في زمانه حاشه بل ادس آمنوا بدعوته وآثروا بشريعته ولم
يخالفوا به أصراً أصلاً ولا اركبوا شيئاً من مساويه في أي زمان كان ، وانما
دلائل الناس بين فائلي قائم بمصلحة الامام فيجب عده في كل امام ، وهدمهم من
معي عن الشكل ، ومصلحة البعض دون البعض قور ثالث باطل بالاجماع .

الثالث والأربعون : قوله تعالى (وليكن الرمن آمن بالله واليوم الآخر
والملائكة والكتب والسبع) الى قوله (اولئك الذين صدقوا واولئك هم المؤمنون)
وجه الاستدلال به ما عدهم تدرجه في - ٣٤ - (١) وانما هان الذين يصدر منهم

(١) وقد قدمنا هناك ان هذا الامر لا يستلزم حصر المهيدي في
ملك الآلهة بالأئمة المعصومين كما انه هاهنا لا يستلزم حصر المؤمنين الصادقين
المؤمنين في المعصومين ايضاً ، بل يجوز ان يوجد في المؤمنين المدول من يصف
بهذه الصفات .

نعم انما تعدد هذه الآلهة وملك الآلهة المذكور ان وجود المعصوم من ناحية
اخرى ، وتعددها ان يكون ان الاحوال الصحيح والقوى منه حل شأنه حق تمامته
لا يحصل لبشر دون توسط العالم بالشريعة حسب ارادة ، والعارف به تعالى وانه تعالى
حق المعرفة ، إذ يجوز ان يحيد المرء بلا معرفة صحيحة عن حادثة الصواب ، إذ
يحدثهم فخلقين رأياً ومذهبا ، ولا يجوز ان يكونوا جميعاً على صواب ، كما علم
والمعرفة الصحيحة لا يكونان ، لا معصوم ، فلا يحصل عليهما احد بدون وسامته
قد لا بد منه في العلم بالشريعة وفي معرفة الحق ومعرفة رسله تعالى .

فان قيل انهم ليسوا هم المقصود وهو ساقص قوله (هم المعصوم) يدل على وجود
معصوم (١) غير النبي صلى الله عليه وآله . وهذا كل المعصوم غير النبي موجوداً
كان هو الامم لاستحالة امامة غيره مع وجوده

ارابع والا يعنى قوله تعالى (كذلك بين الله قاتيه للناس يعلمهم دعوى)
في الاستدلال به ان دعوى هذه الآية عامة لاهل كل عصر وهو اجماع مقول :
الآيات التي هو دعت معصوم يعرف معاني الآيات وينسخها ويبدلها ويؤيدها
وتنقضها لا تدركها لا تدرك تحت عملها واعرف معانيها ، اد هو المراد
منه (يعلمهم دعوى) وانما يحصل دعوى منها ما عمل به ، وعبر المعصوم لا بد
منه والقوى هو الأخذ باليقين والاحتراز مما فيه شك ولا يحصل ذلك لا من
عمل المعصوم ، ولا كفى " في ذلك لاحتماله لعصر دون عصر ، والدة حكماً
في الكتاب في المحمل والمؤول . فعل ان يحصل منها الدعوى ، لأن المعنى في منه
في المواتر وفي دلالة هو الدعوى ، وذلك لا يفي بالاحكام لعله فساد الآيات لاهل
كل عصر بحث بتكريم العمل بها ، وعلم المراد بها يقيناً ، انما هو بصب الامام
معصوم في كل عصر

الخامس والأخر هو قوله تعالى (لا تكلموا منكم بيمينكم بالباطل) فلا بد
(١) انهم ربما يكون دلالة الآية الكريمة على وجود المعصوم من غير الحاجة
الى اشارة اليها المصنف طالب ربه . وانما لا يفي انما هو من الحاجة اليه
من ان الدعوى والمعرفة حسبما يريدان تعالى لا يحصلان بدون وساطة
المعصوم فان غير المعصوم لا تحرر مواضعه وعرفته لما يريد عز شأنه كلاً .

وأما دعواه طالب نراه من ان كل من يصدر عنه الذنب فلا يقال له حق
مصححة ولكن ليس كل من هو غير معصوم يصدر عنه الذنب ، فيجوز ان
يصدق على كثير من غير المعصومين انهم انفساء غير ان ذلك لا يحصل بدون العلم
والمعرفة الصحيحين ، وهما لا يكونان بدون وساطة المعصوم .

من طريق معرف للصحيح في جميع الحوادث نقباً ، والسنة والكتب لا يمان
عنى الامام المعصوم .

السادس والأربعون : قوله تعالى (واتفوا الله لعلكم تعلمون) امره
بالقوى مع عدم نصب طريق سالم من الشبهة والشك موصل إلى العلم بالاحتكام
يقيناً محال ، وذلك الطريق ليس الكتاب والسنة ، لأن المتهجد لا يحصل منهما إلا
الظن وقد يتناقض احصاءه في نفس ، فيعلم الخطأ في احدهما ويتناقض آراء
المجتهدين فيحصل المقلوب ، فلا بد من امام معصوم في كل عصر للموم الآية في كل
عصر يحصل اليقين بقوله لمصته .

السابع والأربعون : قوله تعالى (ولا تمشوا إلى الله لا يحب الممشين)
يجب الاحتراز عن الاعتماد في كل الاحوال ولا يمكن ذلك إلا بعد العلم باسمه
ولا يحصل ذلك إلا من قول المعصوم فيجب نصه وإلا لم يكلف ما لا يطاق .

الثامن والأربعون : قوله تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعمدوا عليه مثل ما
اعتدى عليكم) ولا يجوز تحكيم العريم في ذلك ولا عبر المعصوم لجوار المل فالخطاب
للمعصوم نحو آخذة الممدى مثل ما اعتدى ، وهذه الآية عامة في كل عصر فيجب
المعصوم في كل عصر وهو المطلوب .

التاسع والأربعون : قوله تعالى (ولا تمشوا فيكم إلى الهلكة) فيجب
الاحتراز في كل عصر عنه وامثال قول عبر المعصوم القاء باليد إلى الهلكة (١)
لحوار امره بالمعصية والخطأ ، فيكون مهياً عنه فيجب امام معصوم يمثل قوله .

الخمسون : (وترودا قل حير الزاد القوى) وهو الاحتراز عن الشهوات
فلا بد من طريق يحصل للعلم بأوامر الله تعالى ونواهيها ، والمراد من خطابه حتى
يحصل ذلك في كل عصر وليس ذلك إلا قول المعصوم . لأن الكتاب والسنة غير

(١) لا يلزم ذلك دائماً ، نعم يجوز فيه ذلك ، فالمرء لا يأمن من التهلكة
بالرجوع حير المعصوم ، وجب المعصوم لآمال الامة من انقاء انفسها بالهلكة .

واقفين بذلك عند المعتقد ولا التقليد ، فيجب المعصوم في كل عصر
الحادي والخمسون : امثال قول غير المعصوم يشتمل على الخوف والشبهة
لجوار أسره بالخطأ عمداً او خطأ فلا يكون من باب النفوى ، وامثال أمر الامام
من باب النهوى بالضرورة ، فلا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب .
الثاني والخمسون : قوله تعالى (واحسبوا ان الله يحب المحسنين) فلا بد من
طريق معرفي للحسن والصح هيباً وليس إلا المعصوم لما تقدم وهي عامة في كل
عصر ، فيستحيل كون الامام غيره .

الثالث والخمسون : قوله تعالى (ومن الناس من يمدحك قوله في الحجة
الدنيا) بل قوله (والله لا يحب الفساد) وجه الاستدلال به انه حذر من مثل هذا
وتوبيخه وعرف ان مثل هذا ولائمه تسبب الفساد واحلاف النظام . وقد لا يعلم
باطنه إلا الله فلا يجوز إلا ان يكون الامم منصوباً عليه من قبل الله تعالى ليعلم
استحالة ذلك منه ، وذلك هو المعصوم ولا يحسن من الحكيم توبيخه غير المعصوم
الرابع والخمسون : الامام يلزم من طاعته واساعه عدم اتباع حصوات الشيطان
وتركه لأن الله تعالى امر بطاعته الامام بقوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولي الامر منكم) ونهى عن اتباع خطوات الشيطان بقوله تعالى (ولا تتبعوا
خطوات الشيطان) وعمل الأمور به لا يكون طاعة لله تعالى من هذه الجهة
لاستحالة علق الامر والهي بشيء واحد ، ولا شيء من غير المعصوم يلزم من
طاعته واتباعه عدم اتباع خطوات الشيطان وهما يتبعان من الثاني لاشيء من الامام
غير المعصوم (١) وهو المطلوب .

(١) وتحرير الشك الثاني ها هنا ان يقول : الامام يلزم من طاعته واتباعه
عدم اتباع حصوات الشيطان ، ولا شيء من غير المعصوم يلزم من طاعته واتباعه
عدم اتباع خطوات الشيطان . وبمد اسقاط المكرر وهو المحمول في الصغرى
والكبرى تكون النتيجة ما ذكره رضوان الله عليه وهي : لا شيء من الامم -

الحكم بين كل محققين بالحق من الكتاب لانه لا يعلم ذلك نفساً من الكتاب إلا
المعصوم لتوقفه على معرفة جميع الاحكام يقيناً منه ، فدل على وجود المعصوم في
كل عصر .

الثاني قوله تعالى (وما اختلف فيه إلا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم
البيانات بغير ايمان) والفرق بين علم الله تعالى وبين ما علموا من الكتاب لا
حكم العقل من ادراكها ولا محال في ادراكها ، فدل على كون معصوم في
منته ودلالته او لا يكون كذلك ، فان كل الاول وكان ادراكه ضرورياً يشترك فيه
كل الناس وهذا لا يعرفه اختلف ، لا على صديق النبي بين المختلفين ، وليس
شيء من كتاب الا لله والله كذا او لا يكون ادراكه ضرورياً يشترك فيه
الناس ، فدل على من وسمع من يثق بوصول منه إلى معرفة الحق والدلالة من
اواع الخطاب في لك المأمورة بكل الناس ، ولا لم يكن الاختلاف اعياناً بينهم
إد لا يشترك المعلاء في ضروره ادراكه ولا يترى توصيهم إلى العلم به لانه
من الاختلاف لاختلاف الامارات والضمير فلا يكون الاختلاف اعياناً ، بل كونه
تعالى حكم بالاختلاف اعياناً ، كان الثاني وان لا يكون معصوماً في منه ودلالة
ان يكون من قبل المحملات والمحرر . فلا ، عن طريق إلى العلم بتوابع الخطاب
والعمل لا يصح هنا وهو ظاهر ، حتى النقص حصل الحرم عونه ، ولا بد من
طريق إلى الجزم بصدقه وعلفه ، وهذا هو المعصوم ، وهو المستند والبرهان إلى
معرفة صدقه ومعرفة عصمه ، أما بالمعجزات او بسنن من الله تعالى او من شيء او
الامام صريح على ذلك .

الثالث قوله تعالى (من بعد ما جاءهم البينات) حكم بالاختلاف بعد
محيي البينات حتى يتكلموا معها العلم العميق بذلك . وليس ذلك من الكتاب والستة
فيكون اشارة إلى المعصومين مؤيدين بالمعجزات والكرامات ، فان لم يفهموه
فانقصيرهم في النظر العملي في معجزاتهم والنصوص الدالة عليهم والبراهين القطعية

التي لا تحتل النقيض

الرابع : قوله تعالى (مهدي الله الدين آمنوا لما احلفوا فيه من الحق باده) إشارة إلى المعصومين (١) لانا نعلم قطعاً انه لم نعم جميع المنشأهات وجميع المؤولات يقيناً إلا المعصوم .

الخامس : قوله تعالى (والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) وذلك يدل على ثوب المعصوم لأن الصراط المستقيم الذي لا يحترق خطاً أصلاً لا يحصل إلا من قول المعصوم .

السادس والخمسون : قوله تعالى (وعسى ان يكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى ان يحبوا شيئاً وهو شر لكم) والله يعلم وانتم لا تعلمون اعلاناً من طريق إلى العلم بالأشياء النافعة والضرارة من حيث الدين ، ولا سبيل إلى ذلك إلا من المعصوم فيرم ثبوته .

الستون : قوله تعالى (والله يدعو إلى الجنة والمعرفة باده وبين آياته للناس لعلهم يتذكرون) الاستدلال به من وجوه :

الأول : ان هذا يدل على رحمة واطمعة بالعباد و ارادته لدخولهم الجنة مع (١) لعله طاب نراه أراد ان المعصومين كانوا الطريق إلى هداية المؤمنين باده سبحانه لان غير المعصوم يحور عليه الخطأ ، فلا يكون طريقاً لهداية المؤمنين باده تعالى ، وكيف يجعل تعالى طريقاً إلى الهدى لا يصيب دائماً .

وأما لو أراد ان المعصوم من الدين آمنوا المعصومون ، فلكلام فيه مجال لمعوم الآية لكل مؤمن اهتدى باده سبحانه سواء كل معصوما او غير معصوم نعم انما يدل على وجود المعصوم يقيناً من الناحية التي اشرنا إليها ، يدان المهدي إلى الحق تماماً انما يكون من طريق المعصوم ، ولا يحصل ذلك لغير المعصوم لحوار الخطأ على غير المعصوم ، وكيف يكون الطريق الذي يحور عليه الخطأ مادوناً منه سبحانه .

خلق القوى الشهوية والعصبية والاهوية المحلقة والشيطان ، والخطايا بعين النص
فلو لم يصب المصوم في كل عصر لدفع عرصة تعالى الله عن ذلك .

الثاني . ان دعاه إلى المعصية والخطية اعما هو مخيق القدرة وحمل الالفاظ
والطريق التي يحصل بها المدم والمعمل وائم الاطراف في الكاليف الامام المصوم لأنه
المقرب إلى الطاعات والمبعد عن المعاصي . ولأن العلم بالكاليف والاحكام الشرعية
لا يحصل إلا من المصوم إذ غيره لا يوثق بقوله ولا يتم الفائدة به .

الثالث : قوله تعالى (ومن آياته لناس لعلهم يذكرون) انسان الذي يحصل
معه التذكر والخطوف من المعاصي لا يحصل إلا بقول المصوم إذ الآيات أكثرها
محمل وعلم يحصل التحصيل ولا مستند في عدم المحصن إلا اصالة المدم المفيد للطن
وأكثرها مؤول ، فلا بد من معرفة طريق معرفته وليس إلا المصوم لما تقدم .

الرابع : قوله تعالى (ان الله يحب المتقنين) وبحب المتقنين (وذلك
توقف على معرفة الدروب وهو موقوف على العلم بالاحكام الشرعية والخطايا الإلهية
والسنة النبوية . وكذلك . وقف على معرفة الشهادة وابواعها واحكامها ووافقها
وشرايطها واسانها وكيمياتها ولا يحصل ذلك إلا من المصوم على ما تقدم وهي
عامة في كل زمان فيجب المصوم في كل زمان . فثبت ان يكون غيره الامام معه
الثاني والستون . قوله تعالى (ان يروا وسعوا واصلحوا بين الناس والله

مقيم عليهم) وجه الاستدلال من وجهين :

الاول : ان البر والنعوى والاصلاح من الناس موقوف على معرفة الاحكام
الشرعية والمراد من انواع الخطايا الإلهية على وجه معنى وإلا لكان ان باقي
المامية والفساد وترك البر وهو لا يعلم وذلك لا يحصل إلا من المصوم على ما
تقرر فيجب المصوم .

الثاني . ان النصوص بهذه الصفات التي يصلح بها الناس فسمين على
الناس قبول قوله ويتم الاصلاح وانتظام النوع . وغير المصوم لا يصلح لذلك ،

ذلك من المصوم في كل حال . أما مع نفسه لا يعتمد المكلف على قو له غيره ولا يحصل له المصوم الواحدة من الحصة والكتاب بجميع الاحكام وكل الله تعالى انتسب منه إلى وجه ما ، وسكن لا تحوز الحصة له تعالى بعبه بقدرة والشهوة والنفرة ، ولا لأرتعم المكلف لعدم الكفاية ولزوم الالتجاء وغير ذلك لا يحوز ، وإلا لم يحسن المسألة . وأما نحن مع كونه من المكلف من كل وجه إلا ما ليس من فعله ويتوقف عليه التكليف .

السادس والستون : إذا عاد الإمام المصوم في عصر ما لم يزل له الحال ما ضرورة حاله ، فاعتاده الإمام المصوم في عصر ما محال ، وإذا استحال صدق المسألة بالحريته وحب صدق المواجهة الكلية . ويجب وجوده في كل عصر . أما الكبري طهارة ، وأما الصغرى فلا سدرام ، فانه ثبوت الحصة للمكلف على انه محال في حال ما (١) لمشاركة المصوم أبي في المطلوب ، الذي راد منه العلم بالاحكام التفرست والحدود وهو موجود في الإمام المصوم ، فكأن بعبه مساوياً سبق في الآية ولازم احسان المتساويين لايم الآخر ، لكن ادعاء الرسول يستلزم ثبوت الحصة فكذلك انتفاء الامام .

السابع والستون : الإمام المصوم نصف عالم و لني نصف خاص (٢) وادعاء امام شر من ادعاء الخاص (٣) فإذا استحال عدم ارسال الرسل منه تعالى فاستحالة (١) لان المكلف إذا أحسن الكفاية لعدم البيان او للاجمال او بغير ذلك لم يحسن من داولي سبحانه عفاة ، عدم الحصة منه تعالى عليه بل الحصة للمكلف بعبه سبحانه ، ادعاء القائم من تحت ارسول ﷺ بالشرعية إذا احدثت الامة العمل بها وفاتتهم احكامها وجهلوا اطامها .

(٢) وذلك لأن الذي يجب في وقت ما ، والإمام في كل وقت ، فمن ثم كان لطف النبي خاصاً والإمام عاماً .

(٣) لأن ضرر ادعاء العام بطول زمانه أكثر من ضرر ادعاء الخاص

عدم نصب الامام المعصوم من باب مفهوم الموافقة (١) كتحريم النكاح الدال على تحريم الضرب .

الثامن والدون قوله تعالى (ومن يمتد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وكل من عكس ان يكون طائفاً لا يحوز اتساعه ولا طمعه احرازاً من الضرر المطلوب وغير المعصوم كدلت فلا يحوز اتساعه ، وكل امام يجب اتساعه ولا شيء من غير المعصوم امام .

التاسع والدون . قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله خاشعين) أمر بالمحافظة على الصلوات والصلوة الوسطى وإنما يحصل ذلك بمراتب شرائطها ومعرفة أحكامها والاحراز من مطلقها على وجه يعلم صوابه ولا يعلم إلا من المعصوم ما تقدم ، فيجب وهي عامة في كل عصر ويجب فيه .

الستون : قوله تعالى (سبح الله لكم آياته لعلكم تعقلون) والبيان الذي يحصل منه العلم إنما يكون بالنسبة مع معرفة الوصف بعبارة أو من قول المعصوم والأول ضعف في أكثر الآيات فبين الثاني فيجب حيل ان يكون الامام غيره وهي عامة في كل عصر اجمالاً

الحادي والستون : قوله تعالى (وقاتلوا في سبيل الله) أمر بالدفاع وليس حصل من دون رئيس وهي عامة في كل عصر بوحده الكفار ، فيجب فيه الرئيس لذلك ولا بد ان يكون معصوماً ، لان الجهاد فيه سبيل الله والافال والالاف والالاف فلا بد من ان تقدم صحة قوله وكيف يقاتل وغير المعصوم لا يحصل التوفيق

(١) او ما اسميه بالاولوية لنفسه ، فان الامامة ادا كانت اعم من النبوة ، وكان ادعاؤها اكبر شرأ من ادعاء النبوة كانت الاستحالة لعدم نصب المعصوم اولى من الاستحالة لعدم نصب النبي . ومن هنا مثل للاسرى من النبوة والامامة بتحريم النكاح الدال على تحريم الضرب لان الضرب في التحريم اولى من النكاح لانه اشد عقوباً واكبر اساءة ، وهكذا يكون شأن الامامة مع النبوة .

بقوله فتلقى قاعدة التكليف .

الثاني والسمو : قوله تعالى (والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم)
 ومعلوم : من يؤتيه الله الملك لا يجوز أن يكون غير معصوم ، لأنه عبارة عن
 استحقاق الأمر والهي في الخلق ولا يجوز أن يفعل الله سبحانه وتعالى ذلك مع
 المعصوم وهي عامة في كل عصر بالاجماع ، ولأنه لا قائل ، عرق فانه لو قال قائل لم لا
 يجوز أن يكون ذلك إشارة إلى النبي ، فلا يدل على عصمه بعد النبوة وفيها
 لأنه لو كان تحت صدر منه الذنب قبلها سقط محله من القبول فلم يحصل الانقياد
 لأمره وبه وهو ينافي العزم ويبرم من القول بذلك عصمه الامام ، ولا ثم
 أحداث قول ثالث وهو باطل

الثالث والسمو : قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس للمعصية لمفسد)
 الارض (وجه الاستدلال به من وجوده .

الاول الله عز وجل ليس على انه هو لما نص برئيس الدافع وسبب الاحتيال
 ويجب حينئذ ان يكون معصوماً ، لأنه تعالى يستحيل ان يحكم غير المعصوم .
 الثاني : انه معصوم الله تعالى الدافع من الناس يرغم الفساد ، لأن لو لا تدن
 على امساع الشيء لشوب غيره ، ولا يكون ذلك إلا مع المعصوم بدفع غيره
 الفساد لا يرغم .

الثالث انه تعالى نصب الاحكام العسارية من الرئيس والأوامر والنواهي
 له تعالى ، وإلا لزم الخير وقد بينا بطلانه فيكون معصوماً بدفع غير المعصوم قد يأمر
 بالخطأ وهو ظاهر واقع ، ومن نصب على احبار الخلفاء والنبوك المتواترة يكون ذلك
 مقررآ عبده والخدا لا يكون من الله تعالى ، لا يقال لم لا يجوز ان يكون ذلك
 إشارة إلى النبي ^{عليه السلام} فانه دل على رئيس مطلق ولم يدل على امام فانه في زمانه
 يحصل وجوده ، وبعد وفاته يحصل شريعته وفوايده الشرعية واحكامه التي قررهما
 سبحانه ، سكتي لا فاعل إلا الله تعالى فكان نصب الخلق برئيس من فعله ايضاً ، سبحانه

لكن فساد الارض ، انما حال عد وقوع جميع الاحكام خطا وعدم رئيس تحادب
 الاهوية واضطراب العالم ولا نرم من بني السكل التي السكلي ، لانا نقول : " ما
 الخواب عن الاول فعول هذه الآفة عامة في كل عصر اجماعا واشتوت الملازمة
 المذكورة واسماء بلارم في كل زمان لانه تعالى لا يرد اصلاح الارض ، ودوره
 فسادها في زمان دون زمان ولا نرم الله حرج من غير مرجح ، وبعد وفاء التي
~~التي~~ لا بد من رئيس يقرر على اساع او امره وواهبه ، وإلا نرم المحال المدكو
 وأما عن الثاني فقد فيما اتصال الخير ، وقول : كم لا فاعل ، لا الله اعدا
 لا ليس وبني لفساد فعلة واعذار السكل في حدوث الخطأ منه ، وبناجه القران
 المحمد في عدة مواضع ، ان القرآن مشحون بأسباب العمل الى الآدي ، ودم البكها
 وفاعل الضم على ذلك ، ثم كيف حقق المعاد ؟ ولأنا قد بينا ان هذه بدت على
 عصمة الرئيس فانه لا يصدر منه إلا الصلاح ولا يصدر منه داء لأنه فساد فيس حذر
 ان يكون مصوبا من الخلق .

وأما عن الثالث : فوحيين . الأول : ان كل واحد من انواع الفساد مراد
 لله تعالى ووقوع كل المعاليج وفسادات مراد لله تعالى ايضا ونرم من ذلك نص
 المصوم لاستعانة ما قلناه بدونه .

ثاني . ان ما ذكرناه من بني السكل لا يحصل ، لا من المصوم لأن
 ناصب الرئيس أما الله تعالى او غيره . والثاني : ممدد للاضطراب وتحادب الأهوية
 والفساد السكلي فلا ينبغي إلا نصب الله تعالى عز وجل الرئيس و - حيل من الله
 تعالى تحكيم غير المصوم ، ولأن غير المصوم يحصل منه الخوار ، وبه اثاره للغير
 والفساد السكلي والاضطراب .

ارابع والسمعون : فوه تعالى (وو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت
 صوامع وبيع وصنوت ومساخذ يدكر فيها اسم الله كثيرا) وحه الاستدلال
 انه يدل على نصب الله الرئيس بعد التي (من) لأنه حادسب لمساخذ والصنوت

ومقرب إلى الطاعات ومبعد عن المعاصي بعد تعريضها وذلك هو الامام المعصوم لما تقدم من التبرير .

الخامس والسبعون: قوله تعالى (قد سين الرشد من الهي) وجه الاستدلال ان كل ما يتعلق عليه رشد وموت قد اشتهر في هذا الوصف الموحى لبيانه وطهوره وغيره من الخط ، وكذلك الهي قد اشتهر في هذا الوصف الموحى لوحوب بيانه واطهاره ، فترجح المعنى بحال لأنه في معر من شيئين .
احدهما : نفي عذر المكلف مطلقاً .

والثاني الامتناع ، ولا يحصل الاول ولا يحسن الثاني . لا ما سلكى وايبر ذلك انتهى من الكتاب والسنة وحده وهو ظاهر لما تقدم ، فمعنى المعصوم في كل زمان وهو ظاهر وهو مطهر ، لا مال فوه تعالى عنه شيئاً اكل شيء ساقى ذلك لأنما يقول انه لا يحصل منه إلا من علم شيئاً محلاً به ومحاربه ومصيراته ومشاركاته ولا يعلم ذلك يقيناً ، لا الامام المعصوم لا غيره اجماعاً . يدل على ما ذكرناه في كل زمان (١)

(١) ويمكن الاستدلال بهذه الآية بشرطه على وجوب الامام ووجوده في كل زمان يعرف آخر ، وهو ان الآية صريحة في ان الرشد بعد ائمة الرسول صلى الله عليه وآله أصبح شيئاً عن الهي ، والهدى عن الضلالة ، ومع اختلاف الناس في الدين وشتهم فرقا فيما جاء به سيد المرسلين عليه وآله السلام لم يكن الرشد شيئاً عن الهي والهدى عن الضلالة . وإلا لما وقع هذا الاختلاف . فيدور الأمر عندئذ بين ان تكون الآية غير صادقة ، او أنه تعالى اراد على الناس صلاحهم وعيهم واعتبره رشداً وهدى او ان هناك اماماً في كل زمان يكون طرماً لبيبين الرشد من الهي والهدى عن الضلالة ، ونصه تعالى له لهذه العانة اخبر عن شأنه على سبيل التصور والوقوع بأنه قد نبين الرشد من الهي والأمران الأولان مستحيلان فيعبري الثالث .

السادس والسبعون : قوله تعالى (اتقوا ولي الدين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور) وجه الاستدلال به من وجهين :

الأول : ان هذه عامة في كل الاوقات والطعامات أما الاول فملاجماع ، وأما الثاني فلو حواه ، أحداها : اشترانا كل طعمة في هذا الوصف المقتضى بالاجراح منها والبرية عنها ، وثانيها : انه ذكرها في معرض الامساح ، وثالثها : انه جمع معرف بالألف واللام وقد بيانا في الاصول عمومه ، ودل على تنويع المعصوم في كل عصر فيحصل ان يكون الامام غيره .

الثاني : ان كرم الله تعالى ورحمته يمتد على كل طريق ، يوصل الى ذلك لمن راعاه من المؤمنين وليس إلا المعصوم صاحب في كل عصر (١) .

السابع والسبعون : قوله تعالى (الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالمعصية)
(١) وصحيح الاستدلال بهذه الآية بتركيبها ان يقول ان الله سبحانه يسبب الاجراح اليه مع اما نحن اكثر من الفرق راكبين في طمعات الضلالة كما يشير الى ذلك الحديث السوي « سمرقاني » على ثلاث وصيحين فرقة « فن هنا يعلم انه تعالى اراد من الاجراح ، وبثه الاسباب ما قامه الطريق التي « ساءها الاجراح ولا شئت ان طريق الاجراح في عهد رسول (من) هو الرسول ، ومعنى عموم الاجراح وجود طرق اخرى بعده .

من قبل ان الطريق تعد شرعية ولها الأثر الدائم في الارضنة المتتالية قلنا لو كانت الأثر للشرعية وحدها لما احتلقت الامة وسلكت كل فئة وادبا ، ليس الاضيق حدث بعد الرسول مع وجود الشرعية ، فاد لا بد من طرق اخرى بعد صاحب الشرعية ناصفة لا نقل القول والمدخل ، وسور هدايتها انصاف نخرج الناس من طمعات الضلالة ، وتلك الطرق ان احصت مرة واميات اخرى لم يحصل الاجراح ، وانما الاجراح بغير الطريق المتبينة دوما ، الموصلة الى الداء ، وهل هو إلا الامام المعصوم

والمسكر والله بعدكم معتبرة منه وفضلاً) هذه تحذير من مخالفة أمر الشيطان فيجب الاحترار عنه وترعيب في انماع اوامر الله تعالى وبراہیہ ، ولا يحصل ذلك إلا من قول المعصوم ، ولو كان الامام غيره لحار امره بالمعصية وباوامر الشيطان .

الثامن والسبعون . الامام يستحق البصره ويسحق الانصار ولا شيء من غير المعصوم وكذلك مدح لا شيء من غير الامام بمعصوم (١) أما المعصوم فظاهرة وقوله تعالى (ما لكم لا ماصرون) وهي في معنى نصره الامام اولى انعاقا وقوله تعالى (اسمعوا الله واسمعوا الرسول واولي الامر منكم) وأما الكبري فلا غير المعصوم ظالم معصوم (٢) ما تقدم ، وقال الله تعالى (وما للظالمين من انصار) اما ان يكون المراد في الامر حكام او بنو البصرة بالفعل ، وشأن محال وقوع البصرة فتعين الأول ، وهو المطلوب

الثامن والسبعون . قوله تعالى (وليس الركن) ناتوا البيوت من ظهورها ولكن بر من اتقى واتوا الى رب من نوابها واتعوا الله لعلكم تفلحون) والقوى هي الاحرار وهي موعودة على معرفه احكام الله مالى كلها وامراد الخلفاء ولا يحصل إلا من قول المعصوم لأن امثال قول غير المعصوم ان سكك الشبهة ، لا يحمل أمره بالمعصية وذلك مالى القوى ويكون مبرهاً عنه

المانون قوله تعالى (واتقوا في سبيل الله الدين مانتونكم) وحده الاستدلال

(١) هذه القضية من الشكل الثاني ، والسبعة خمسة

(٢) لا يلزم بين عدم المعصية والطعن في يجوز ان يكون ولي الأمر عادلاً وان لم يكن معصوماً ، والمعادل ليس ظالم ، نعم انما يكون ظالماً بعصيه الامامه من اهله وحبسه على دست ليس اهله . وهذا اكبر الظلم .

ويمكن ان يكون . فانه لا يستحق البصره من ناحية اخرى لا من جهة الظلم وذلك لانه لا يؤمن من صدور الخلد منه . فقد تكون مبصرته مخالف الدين ، وقد اريد بها الدين .

وه انه امر بالقيام فلا بد فيه من نصب رئيس إذ الفعل من دونه محال . ولا بد ان يكون منصوباً من فعل الله تعالى وإلا لزم الاختلاف والمخرج والمرج وتحدت الالهوية (١) وذلك صدق الله ال لأنه موقوف على الاتفاق ورفض الراجح ويستحصل من الله تعالى تحكيم غير المعصوم

الحادي والثمانون : قوله تعالى (ان تروا وبقوا واصلحوا بين الناس والله يسمع عليم ما تعملون) حيث تقدموا واهرجوهم من حيث اخرجوكم (هذا يتوقف على نصب الرئيس وغير المعصوم لا يوفق بقوة وعمله . ولا يتم فيه فائدة هذا الامر .

الثاني والثمانون : قوله تعالى (والله أشد من العدل) وغير المعصوم قد حصل منه العفة التي هي أشد من العدل فثبت الاحتمار منه ، كما يجب الاحتراز منها وهو المطلوب .

الثالث والثمانون : قوله تعالى (وقادهم حتى لا يكون دية ويكون الدين كله لله من اسبوا غلا عبدوا الا على القليل) وجه الاستدلال انه حمل اسماء العترة عامة وكون الدين كله لله ولا يلزم اسماء القليل بالمال وان المراد به الاصلاح إلا من المعصوم .

الرابع والثمانون : قوله تعالى (وقدموا أنفسهم وانما الله واعلموا انكم ملاءمه ونشر المؤمنين) كل ذلك تحريض على فعل الطاعات والامتناع عن الفواحش والاحتراز عن الشهوات ، ولا يتم إلا بقول المعصوم في كل عصر فيجب .

(١) قد سبق لمعصوم من قبل الناس ان يفتق عليه الكلمة ، فليس عدم نهال معه الاختلاف . بل الذي ينبغي ان يقال : ان حرمة القتال معه تحوار ان يكون العمان معه محالاً بلدي . وغير مأمور به من الشارع الاقدس ، فحين كيف يحذر بالقتال معه اصابته الشرعة ورضي الله تعالى بهذا القتال نفسه . فاذن لا يجوز ذلك إلا بالقتال مع المعصوم .

الخامس والثمانون: قوله تعالى (ان تبوءوا وقعوا وضبحوا بين الناس والله سميع عليم) والبر والعوى والاصلاح موقوف على معرفة اوامر الله تعالى وبواحه والمراد مخاطبه ولا تتم ذلك الا بقول المعصوم في كل عصر لما عدم من العير، وغير المعصوم قد مر تأويله انه اصلاح، فلا اصلاح فيه، فلا يحث امثال قوله: يعني فائدة امامه.

السادس والتاسون: قوله تعالى (ان ادبى سموا وعمهوا الصالحات واقاموا الصلاة وآتوا الزكوة لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وحده الاستدلال بها كما تقدم.

السابع والثمانون: قوله تعالى (ان الله بالناس لرؤف رحيم) وحده الاستدلال بالامام المعصوم في كل عصر من اعظم العلم وانما وجهه يحصل الحاجة الآخرة والجمع بينهما، وكان من ربه ورحمة الى حكمها على نفسه، وأي امة في حب هذه الامة التي يحصل لهم الدار والدار الآخرة، فيكمل العلم قبلها وبعدها في حدها (١).

الثامن والتاسون: قوله تعالى (استمعوا للذين) هذا موقوف على معرفتها وذلك موقوف على معرفة الخطاب الالهي، ولا يحصل من المعصوم كما تقدم التاسع والثمانون: قوله تعالى (ولا تتم نعمتي عليكم وعلكم توبون) الى قوله (واممكم ما لم تكونوا تعلمون) الاستدلال بها من وجوه:

الأول: انه قد حكم بعدم العلم عدس وقد بينا ان الامام المعصوم، كل العلم مستحقة في حب هذه الامة فهو لم يكن وقد نفسه الله تعالى لم يكن قد تتم العلم الثاني: انه نعمت تحمل الرسول وفائدته لا تتم الا بتخليقة معصوم يقوم مقامه في كل وقت.

(١) ولا يخفى على اطاعة غير المعصوم في الخطأ ومخالفة الاحكام الالهية ومعدن العذاب والنار، فامر الله تعالى اطاعة غير المعصوم خلاف ارادة والرحمة.

الثالث : ان امة الداعة الى ارسال الرسل هو اعلام خطاب الله تعالى
 فاقرب الى سعادة وسعد عن المعصية ، ولعلم الكتاب ومعامته وهدى الى محاماته ،
 ومتأولاته ومحاربه ومشاركاته ، ويعلمهم ما هم يكونوا عليه من ، وهذا الداعي
 موجود بالنسبة الى الامام والقدير موجود ، وادامنا وجود الداعي والعدرة
 حكما بوقوع الفعل فذل على وجود الامام المعصوم في كل زمان

السمع : قوله تعالى (واشكروا لي ولا تكفروا) امر بالشكر ونهي عن
 كفران النعم وهو عدم الشكر فمحبت ، وذلك موقوف على معرفته كنهه وهو
 موقوف على معرفة الخطايا والآلبيه ولا تحصل لا من قوا المعصوم لما تقر به
 الكتاب والسنة لا من كنهه الشكر على كل نعمة ، وعبر المعصوم لا يوثق بقوله
 الخوار ان يكون ما يعمله لما عبر الشكر او من باب المحمود فمحبت المعصوم في
 كل وقت

الحادي والسمع : قوله تعالى (رب عذبت الكتاب بالحق مصدقا بين
 يديه وأول لوراثة والاخر من قبل هدى للناس) المراد من اراد الكتاب الهداية
 ولا تحصل لا بمعرفة ماضيه ولا بمعرفة آتية ، لا عما مر من امثاله او امره وبواهبه
 ولا يحصل ذلك كله الا من المعصوم ، به ر و لا فذل على ثبوت الامام المعصوم ،
 الثاني والسمع : قوله تعالى (هو الذي ارسل عيسى الكتاب منه آيات
 محكمات من ام الكتاب واجر مشاهير) الى قوله تعالى (وما يذكر الا اولوا
 الالباب) الاستدلال به من وجود

الاول : ان الناس مدينه معبد ، ومدينه معبد ، والمقيد انما تدر المقلد ، والله
 تعالى قد دم من يقدر المنشأ منه اسماء اعمه وادماه ، تأوله وهذا مع من اتباعه
 وعبر المعصوم بخود به ذلك فلا يوثق بقوله من في فائدة الخطايا فمحبت المعصوم
 حتى يفتي التقليد اليه .

الثاني : انه تعالى حكم بعلم تأوله لقوم مخصوصين ميزم بكونهم راسخين في

العلم ، وهذا لا يعلم إلا من المعصوم إذ غيره لا يعرف حصول الصفة فيه .

الثالث المراد بالخطاب بالمتشابه هو العمل أيضاً ، ولا يحصل الأمن من الخطأ في العمل إلا من المعصوم فيجب ، ولأن الخطاب بالمتشابه مع عدم معصوم يحرم عمداً صحة قوله بعدم العتبه المحذر منها إذ آراء المحدثين مجتمعة فيه وقم نسبت ذلك الخطأ وعدم الصواب ، فلا بد من المعصوم ليتوصل منه إلى العلم به . الرابع أنه يجب دمع الدين في قلوبهم ربح يستوعب ما تشابه منه أسماء العتبه وردعهم عن ذلك وهو استروثوب المعصوم لأن غيره لا يرجح أقول لعقدهم على بعض ، فكل منهم دعوى مخالفة كذلك ، وذلك هو العتبه .

الثالث والتسمو قوله تعالى (وما لا ربح فيما) أراد عدم الإبراد يستحسن من الله تعالى فعل الربح ، وذا كان إلا عدم الربح ما مكايه ، ولا يحصل إلا بالمعصوم لما تقدم من التبرير فثبت على نصه .

الرابع والتسمو قوله تعالى (ليس أيقوا عند ربهم) إلى قوله (والله نصير بالصاد) وجه الاستدلال به أنه قد حكى ما صدق الدين أهوا ، ثواب الدائم والخلام من معاقب استب العوى ، ولا طريق إليها إلا بالمعصوم كما تقدم .

الخامس والتسمو قوله تعالى (والصائرين والصادقين والقاسمين والمعتقين والمسلمين بالأسرار) أما تعلم طريق ذلك من المعصوم ، كما تقدم بمرره .

السادس والتسمو قوله تعالى (ويل للمومنين ما لك الملك تؤتي الملك من تشاء وتزعززع الملك ممن تشاء وترزق من تشاء وتبدل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير) وقد أتى الله الملك بالانفاق ، فيدبر أن يكون معصوماً لأن تحكيم غير المعصوم فيجب (١) ويستحيل على الله تعالى لوجود صده ، وهي الحكمة .

(١) نسب إليه تعالى أفعال الملك ومن ثم يكون إتيانه لعير المعصوم فيجباً لأن غير المعصوم يحوز عليه الخطأ ، وبخاطئة الله سبحانه ، وكيف يولي عز شأنه على الرقاب والأموال والعروج من تحوز عليه المخالفة ، فيحكم فيها بما لا يحل من-

السابع والتسعون : قوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) واعلم ان السابعة بالمعصوم كما مرر فيها بغيره (١) .

الثامن والتسعون : قوله تعالى (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين) واعلم ان محسن ذلك من الحكماء مع عصمتهم من اول العم إلى آخره . هذا ان يكون مساوياً للاسما لا غير اولهم ولا ثمة عليهم السلام وعلى كلا المديريين ، فمما حاد ان على الاول فلا كل من كان بذلك قال بمصطفية الأنفة ومن مع من عصمة الأنفة لم يعل بمصطفية الأنفة من اول العم إلى آخره . فافهم احداث قول ثالث وهو باطل ، وما على الثاني بظاهر ، ولأن الختم اصف والختم المقصود بالمعصوم فيدخل فيه على وطاعة والحسن والحبس وباقي الأنفة الاية عشر فبواب انه عليهم احمدين ، فدل على عصمتهم وغير الاسماء من آل ابراهيم خارج عن ذلك إذ انهم بمعصوم انما لا يصح اصطفاؤه على العالمين ، لا قال الختم المخصوص ، وخصوصاً بالمعصوم ليس حجة والباقي لما بين في الاصول ، لأن

قول ان العام المخصوص حجة في الباقي لما بين في الاصول

السبع والتسعون : قوله عليه السلام لا يحرم ابي على الخلق عليه حق عليه . وهو يدل على وجود المعصوم في كل عصر لأن الالف واللام في راءه الدرس المحكومة بالحق ، وعلى البركة بالحق ومن انصرف بين راءه وروحه وعلى الاحدية الروحانية ، وعلى مال زيد وعمرو ، ومن حاله بكر ، إلى غير ذلك من الشؤون التي تحتاج الحقيقة والشرعية ، ويكون ذلك مستقداً إليه تعالى ، لأنه هو الذي أنى الملك من المعصوم مع عدمه قد تجري منه

(١) فان غير المعصوم لا تحرر بتابعه بحجة الله تعالى لحوار محامده لله تعالى بل بعد احبائه وهو عما بمحامده كما دا حكم الامام السابق بأمر حاله عليه الامام اللاحق فاحدهما حاد بشرعية يقيناً . ان يجوز عليهما معاً المحالعة ، وكيف تحرر بحجة الله تعالى بمحامده

الخطأ ليس العهد انفاذاً، فهي للحسن او لعرف صبيحة ، ففي المعنى لا تحجم
امني على حسن الخط من حيث هي في لم تكن منهم معصوم من اول العمر الى
آخرة لجاري زمان عدم المعصوم فعل كل واحد نوعاً من الخطأ معارفاً بما يقع
الآخر فيكون قد اجمعوا على حسن الخط لكنه متى ما ظهر وذن على ثبوت
معصوم بينهم من اول عمره الى آخره في كل عصر إذ المراد به كل عصر احكام
ثبتت مفوضاً لاسيما كقول الامام عليه السلام في

مائة : الامام يحده الله لأن معنى المحبة من الله تعالى كثره ثواب ، والامانة
هو سبب حصول الثواب لئلا يس كاهه ولأن الامام مسمي لاي عده الصبوة والسلام في
كل احواله وإلا ما أمر بداعية واساعة ، ولأن حبيبه النبي (ص) وتمام مقامه وكل
من تبع النبي صلى الله عليه وآله يحده الله تعالى بقوله تعالى (اتتبعوني يحسبكم الله)
ولا شيء من غير المعصوم يحده الله تعالى لأنه طاهر (١) لهولة تعالى (ومهم طاهر
لنفسه) ولا شيء من لطائم يحده الله تعالى هو به تعالى (والله لا يحب الظالمين)
لا مال في المحبة عن الكل لا يسلم منها عن كل واحد لأننا نقول العلة الظلم
وهو موجود في كل واحد

بسم الله الرحمن الرحيم

الأول : هو به تعالى (وأما الذين آمنوا و عملوا الصالحات فيوفى بهم احوالهم)
والصالحات عام لأنه جمع معروف باللام فيكون للمعصوم وحجب في الحكمة وصح طرق

(١) مر بها مراراً انه لا تلازم بين عدم العصمة والظلم ، لا ان يكون الظلم
نمصب منصب الإمامة ، كما مر ايضاً ، اما لا تحرر موافقة الشريعة والحاجة والمحبة
بإدعاء غير المعصوم -

معرفة جميع الصالحات وليس إلا المعصوم كما تقدم فيجب في كل عصر لموعها كل عصر (١).

الثاني : قوله تعالى يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق باطل وتكتمون الحق وأنتم اعلمون (صفة دم تقضى الحذر من ماله ، وغير المعصوم يمكن كونه كذلك فيكون ترك اتاعه احتراز عن الضرر المطعون فيه ، والاصل في ذلك ان المكلف به يجب ان يحذر من امارات الماسد ووجوبها ، فذلك لم يرد من اتاعه احتراز عن الضرر المطعون .

الثالث : طاعة الرسول ان "يجمع ما اتاه ودهي عن جميع ما انا عنه اذ هو تعالى (ما تأم الرسول وحيه وما يأمر به فإياه) وطاعة الامام مساوية له لقوله تعالى (واطيعوا رسوله واولي الامر منكم) حمل ما عساه مشتركة واحدة فالعطف به على التسوي في العمل ، ويجب ان يكون الامام معصوماً وإلا لزم اجتماع الأمرين ، وأهي عنه (٢) وهذا لا نحو .

الرابع : قوله تعالى (فمن ارى على الله الكذب من بعد ذلك فاوئكهم الطالمون) وغير المعصوم يمكن ان يكون كذلك بالضرورة ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك مطلقاً ، وإلا لانتفاءه وهو متحال (٣) لا شيء من الامام يعبر معصوم بالضرورة وهو المطلوب .

الخامس : قوله تعالى (وانك منكم امه دعوى الى الخير ورسول المعروف ورسول عن المنكر واولئك هم المفلحون) وهو معنى الأمر بكل معروف والنهي (١) وأما غير المعصوم فلا حرم لنا عملنا الصالحات بموافقه ، فانه يجوز ان تأمر بغير الصالحات بعنوان الصالح .

(٢) وذلك فيما لو نهى عن طاعة اوامر معصية او اركانها ، فان مقتضى الأمر طاعته امتثال اوامره مطلقاً ، ومقتضى عموم النهي عن المنكر شعوره بالعام (٣) على الشكل الثاني .

عن كل مكر ولا يكون كذلك إلا للمعصوم فيجب (١).

السادس قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) وحق تقاته
إنما يحصل بعد العلم بالاحكام نقيضاً ، والقرب والسعي لا يحصل لا من الامام
المعصوم لما تقدم ثبت

السابع هو به تعالى (واعصموا محل الله جميعاً ولا تعرفوا) والاستدلال
من وجهين .

الأول الامام محل الله فعل او امر الله تعالى كلها والامساع عن مساويه
ولا يعلم ذلك إلا من المعصوم

الثاني قوله تعالى (جميعاً ولا تعرفوا) حيث على الاحتياج على الحق وعدم
الادراك عنه . وازالة الاحتياج من من عن معصومه في كل عصر ماقتضى المرض
استحداث الاهواء وعنده قوى الشهوة والعصية والامساع عن طاعة من تصدر عنه
الندوب وسقوط محله من امور معارفه لا بد للاحتياج على الامور من رئيس

الثامن قوله تعالى (وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها) وذلك
انما هو خلق الملقط المغرب إلى الساعة والحمد عن المعصية وهو الامام المعصوم في
كل عصر وهو المطلوب (٢) .

الاسع قوله تعالى (كذلك بين الله لكم آياته ملككم يدور) هذه عامة
في كل الآيات وفي الأرمدة وسان المحمل والمشارك انما هو محصول العلم وإلا لم
(١) لان الامر بكل معروف ونهى عن كل مكر يستدعي العلم بالشرعية
كما رتب ولا يمتنع كذلك لا المعصوم . وأما غير المعصوم فيجوز عليه ان يأمُر
بمكر ونهى عن معروف حلالاً بحكام الشريعة .

(٢) قال غير المعصوم لا يحرم محصول التفريب والتبديد به ، فلا ينجز
محصول الاتقائه من النار . فان كل احد اسم غير المعصوم لو راجع اليه لم
يحدوها في جرد ووقاية من النار لكثرة المخالفة الشرعية .

يكن بياناً وذلك أنما يحصل هو المصوم فثبت وهو المطلوب .

العاشر : قوله تعالى (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليات واولئك لهم عذاب عظيم) . من الفرق والاختلاف وانما تم ذلك بالمصوم في كل زمان . اذ عدم الرئيس يوجب الفرق والاختلاف (١) وكذا ايرئيس اليوم (٢) . ومن نصب الامم المصوم وانما قل النهي عن الاختلاف مع عدم هذه السنة والكتاب الأحكام . وبالمحملات والمنشآت والمخارات مع عدم نصب الامم المصوم والكيف الأحكام في كل واقعة وهو من اسخراج ذلك الى الاحكام الدائم بالامارات المحللة والاختلاف والافطار المناسبة تكلف ثانياً . وهو محال لا قال إذا لم يكن من مجموع لا يتم لزومه للاختلاف فلا يتم استبرام عدم المصوم المحال ، لأنما يقول إذا كان ما عدا عدم المصوم صادقا متحداً في من الامر والصادق لا يحقق لا يتم المحال . ومن عدم المصوم للاستبرام وهو

(١) لا راد من الفرق والاختلاف في الشؤون الديوية فحسب . وانما قصد به الاعم منها ومن الدنيا . ومن تم . وكان للناس رئيس ولكن كان غير مصوم ، وكانوا مجمعين عليه واحده لانهم متفقون عالم يتفقوا على الاحكام وكف عموم عليها وهم آراء محله واهوية متباينة ، وفي مجموعها المخالفة لشرعية نقيضاً . فلا يصدق اخذ في لا حصل إلا مع الامام المصوم ، حيث لا يكون لاس من الامر شيء ، وانما الامر كله في وحده .

(٢) اشرنا الى ان احكامهم على الرئيس وحده لا يعني في الوحدة وعدم الاختلاف عالم يتفقوا على الشرعية . وكف معنى الآراء والأهواء . ولو اعتب في الدين كف له عند عوائدها للشرعية للفرقة ، ونحن مسؤولون عن العمل وفق الشرعية كما راب ، لا وفق الآراء والأهواء ، والفرقات والرغبات ، وما دام لا يمكن موافقة الشرعية لا يصح العدول عنها . والموافقة إنما هي باتساع المصوم .

فانبيات إنما تحيي مع المصوم ، والصحيح عنه سبل الفرق والاختلاف

المعصية ، وأيضاً ، فقوله من بعد ما جاءتهم اليات يدل على طريق تطهير الأحكام ، العلم بها ، وإلا ليس من المعصوم في كل عصر كما تقدم ثبت .

الحادي عشر هو : أماي (وما الله يريد ظمناً للعباد) والأمور به مراد مني ما ثبت في الأصول وكلام الأشاعرة قد انقلبه في كتبنا الأصولية ١٦ ، فقال : أمر بالطاعة غير المأموم لانه قد أمر ما ظمناً للعباد ، والامام أمر الله تعالى بطاعته ، فلا شيء من غير المعصوم بإمام .

(١) الخلاف بين المعدلة والأشاعرة في أعمال العباد معروف مشهور ، ثبت المعدلة : ان كل العمل من العبد مأموراً به منه عرشاً به هو مراد له ، وان لم يكن مأموراً به فليس عراداً ، وانما هو من أعمال العباد أنفسهم ، وقالت الأشاعرة : كل ما هو واقع وهو مراد ، سبحانه سواء كان طاعة او معصية .

واستدل المعدلة على ما تقول بأمس ، الأول : انه تعالى حكيم لا يعمل بسخ ، وكما لا عمله لا يريد ولا يأمر به ، فل فعل الفصح كما كان قد صحا كانت اذنه والأمر به الصأ فصحاً .

الثاني انه تعالى أمر بالطاعة ونهى عن المعصية ، والحكيم انما يأمر بما يريد ، كما يكره ، ونهى عما يكره لا عما يريد ، فاما امر بالطاعة إلا لاها مراده به ، وما نهى عن المعصية إلا لاها مكروهة لانه ، فلو كانت الطاعة غير مرادة له لما أمر بها . وكانت المعصية غير مكروهة له لما نهى عنها ، ثبت ان كل مأمور به مراد له مالى وان المعصية غير مرادة ولا مأمور بها للنهى عنها .

واستدل الأشاعرة على ما تقول بأمور ، الأول : انه تعالى فاعل لكل موجود فتكون القناشع مستندة اليه بإرادته .

الثاني : لو أراد الله تعالى من الكافر الطاعة ، والكافر أراد المعصية وكل الواقع ما أراد الكافر لزم ان يكون الله تعالى معلوماً ، إذ من يعم مراده من المرئيين هو الغالب .

الثاني عشر : قوله تعالى (كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) ينصص الامر بكل معروف والهي عن كل منكر فاما ان يكون اشارة إلى المجموع من حيث هو مجموع او إلى كل واحد او إلى بعضهم والاول محال فال امة يتمدر اجتماعها في حال فضلا على الامر بكل معروف - الثالث : ان كلما علم الله تعالى وفوعه وحب ، وما علم عدمه اسمع ، فاذا علم عدم وفوع الصاعة من الكافر استحال منه ارادتها ، وإلا لسكان مريدا لما يتمتع وجوده .

والجواب عن الأول بان ذلك عين الدعوى ، فانه تعالى فاعل كل شيء بمعنى انه موحد للممكنات ، فالامان محقق له تعالى ، ولكن ذلك لا يستلزم بان تكون ادماه ايضاً محبوبة له ، لأنها نحمد بالوحدان والضرورة ، ان افعال العبد مستعدة لاختياره ، وهو قادر على فعل الشيء وتركه معاً في آن واحد ، ومن ثم يصبح جوابه على الطاعة وعقابه على المعصية .

وعن الثاني : بانه تعالى انما يريد الصاعة من العباد على سبيل الاختيار منهم دون الجاه وقهر ولا يستحق ذلك إلا بإرادة المتكلف نفسه ، ولو أراد تعالى الطاعة من الكافر مطلقاً سواء كانت عن اختيار او اصدار لوقعت على كل حال ، والفرق بين الارادتين واضح .

وعن الثالث : بان العلم تابع للمعلوم فلا يؤثر في امكانه ، فعنه تعالى بافعال عباده لا يكون علة فاعلية لوجودها بعد ان كان مسبقاً لها وتامناً لوجودها فمنها ما يتضح بطلان ما رجمه الأشاعرة ، وصحة ما يقوله المعتزلة ، لأنه عر شأنه يستحيل عليه ان يأمر بطاعة غير المعصوم ، لان الامر بطاعته قدسح لاستقامه الظلم للعباد ، فان الامام غير المعصوم قد نقر منه الظلم ، وقد يأمربه فكيف يأمر تعالى بالظلم او يبرده ، فما يقع من الصالح من العباد ، فليس يبراد له ولا مأثور به .

لكل احد واهي كذلك ، والثاني محال ايضاً لان الواقع خلافه ، فمعير الثالث وهو المعصوم وثبت المعصوم في كل عصر لعمومها لكل عصر وهو المطلوب (١) .

الثالث عشر : قوله تعالى (امة قاعة يلو آيت الله آناه الليل وهم يسجدون) الى قوله (اوشك من الصالحين) يقضي الامر بكل معروف والنهي عن كل منكر والمسارعة الى كل الخيرات بحيث لا نرم تكلف مالا يطاق وذلك هو المعصوم (٢) وثبت وهي عامة في كل زمان اجماعاً اتفاقاً ومركباً .

الرابع عشر : قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تمشوا بعانة من دونهكم لا تلوونكم حسالا) الى قوله (قد بينا لكم الآيات ان كنتم تعقلون) الاستدلال به من وجهين :

الاول : انه نهي عن اتباع هؤلاء وحذر منه تحذيراً تاماً ، واساع من يمكن ان يكون ، كذلك فيه خوف وصرر مطوون ، ودفعهما واحداً بترك اتباعه وعبر المعصوم كذلك فيجب ترك اتباعه ، فهو كائن اماماً لوح اتباعه ، فيلزم التكليف بالتضدين وهو تكليف بالمال .

ثاني . قوله تعالى (قد بينا لكم الآيات ان كنتم تعلمون) هذا اشارة الى

(١) لا تلوونكم حسالا ، فقد يجوز ان يكون الآمر بالاهل عداً ، والمكن دلالة على المطلوب بل يقال : ان المعروف والمنكر كيف لعمومها حقاً حتى تقوم ثلة من الامة ماداه واحداً ؟ وهل لنا طريق لهما غير المعصوم ، فان لا يصدق على الامة ماداه آمرة ناهية دون الواحد عن المعصوم فيجب ، واستمرار هذا الشأن فيها يقضي وجوبه ووجوده في كل زمان .

(٢) سبق انه لا تلوونكم حسالا ، لا يصدق على الامة ماداه آمرة ناهية دون الواحد عن المعصوم فيجب ، واستمرار هذا الشأن فيها يقضي وجوبه ووجوده في كل زمان .

نصب المعصوم في كل زمان إدا بيان الآيات بمن لا يحصل أن يكون كذلك ليس إلا من المعصوم كما تقدم ، فدل على ثبوته .

الخامس عشر : قوله تعالى (فإذا لقوكم قاتلوا آمنا وإذا حلوا عصوا عليكم إلا أنامل من العيظ قل موتوا بغيظكم) الله عليم بسرائر الصدور ، فدل على ثبوت قوم كذلك لا يعلم باطنهم إلا الله تعالى لأنه من باب العيب وقد حذر عن إساءة من يمكن منه ذلك وغير المعصوم كذلك فلا يجوز إساءة ، والامام يحب إساءة

سادس عشر : قوله تعالى (ليس لك من الأمر شيء) فالأولى أن لا يكون للرعية نصب الامام بل يكون إلى الله تعالى ويستحسن منه نصب غير المعصوم والأمر إساءة في كل ما أمر به ولا يمكن اجتماع الصديق وحسن الفسخ في ذلك وقبح الحسن وهو محال .

السابع عشر : قوله تعالى (واطيعوا الله والرسول لعلكم ترحموا) والأولى . المعصوم ليعف في هذا التكليف ، وبعله موقوف عليه من جهة العلم والعمل ، تقدم بمروره فيجب وإلا لتناقض الفرض وهو على الحكيم محال .

الثامن عشر : قوله تعالى (وشارعوا إلى معرفة من ربكم وحده عرفه) لسووات والأرض أعدب لعين) إلى قوله (والله يحب المحسنين) والاستدلال بها من وجوه :

الأول مراده من التكليف هذه العاية ، والامام المعصوم بطف فيه ، وبه يتوقف عليه فيجب فعله وإلا لتناقض الفرض .

الثاني : أن ذلك لا يعلم إلا من الامام كما تقدم .

الثالث : أن حقه على جهة التكليف للمعصوم إساءة تعضل ، وقد مر . الله تعالى ، والمكلف المعرب من ذلك بعد حقه على جهة التكليف ، وسكايه ، أولى أن يفعل الله تعالى وهو المعصوم ، وهل تصور من الحكيم تعالى التعضل مخلق الخلق وسكايهم للمعصوم ، ولا يخلق لهم الامام المعصوم الذي هو

مقرب إلى ذلك ومبعد عن القوى الشهوة و التضيعة المبهمة عن ذلك الغالبة في أكثر الأمور ، وهذا لا يجوز في الحكمة ولا صورة عاقل

الباسع عشر : قوله تعالى (و قد لا شهداء بالله لا يحب الظالمين) هذا دليل على ثبوت المصوم ، إذ غيره ظالم ، والظاهر أنه شاهد أنه المصوم ، والمصوم يكون هو المصوم (١) العشرون : قوله تعالى (ومن ثواب الأحرار ثوابه منها وسبحرى

الساكرين) وجه الاستدلال بأنه غير ذرارة من ثواب فعل سبب الثواب لا يحصل وهو ظاهر ، وإلا لسكان تفضلاً ، ولا ثواب ، ولا ثواب من طريق يحصل به العلم بأسباب الثواب جزماً ، وكذلك لا ثواب من معرفة كنهه الشكر ومنه ، والله يحصل من المصوم ، وإذا تبين أن ثوابه موجب للثواب ، والله داع إلى الثواب وصريد لحصوله من العباد ، فلا ثواب من حلق الله ، والمبعد وهو المصوم

الحادى والعشرون : إن الله تعالى أن محاربه أعظم فطرة والداعي وجب الفعل (٢) والأحسان المطلق أعما هو كل الطاعات والامتناع عن القاصح والمصوم لطلب فيه يحصل به لا يحصل بدو ، كما تقدم ، والله يريد الأحسان ويحبه

(١) قدمنا سابقاً أنه لا ملازمة بين عدم العصمة والعلم فلا يلزم أن يكون شهداء المصومين محسب ، ولكن أسلفنا أن الشهداء يحب أن يكونوا معصومين لا من ناحية معاملة الشهداء للظالمين ، ولكن من جهة أن الشهيد فوق المشهود عليه ، ولو كان مثله في جميع الجاهات لما كان أولى بهذه المصلحة ، ولو كان يجوز عليه الخطأ في الشهادة لما صح أن يجعله المليم سبحانه شهيداً ، فلا بد أن يكون معصوماً لئلا يحطى في تحمل الشهادة وأدائها أمام الله تعالى .

(٢) وذلك لحصول المعصية مع إتمام الصارف عن الفعل وهو ما يسمى بالمأثم ومتى ما حصل المعصية وادعى المأثم كانت العلة عسائفة تامة ، فلا محالة من وجوب الفعل .

أقوله تعالى (والله يحب المحسنين) هذا على تأكيد الإرادة له ، وإنما يريد ذلك على سبيل اختيار المكلف . فيلزم أن يريد الاطراف الموقوف عليها الاحسان المطابق لما يقرب المكلف الله وسعده عن صده والتي لا تطلع الا على ، ويريد خلق المعصوم والأمر بعبادته لوجود القدرة والداعي وإدعاء الصارف إذ هو مناب للإرادة وقد تحقق انتفاء الصارف ، وهو المطلوب (١) .

الثاني والمثرون : قوله تعالى (والله يحب الصادقين) وحده الاستدلال ما تقدم (٢) .

الثالث والمثرون : قوله تعالى (بل الله مولاكم وهو خير الناصرين) المراد من لصالحكم ومرشدكم وإنما تم ذلك بحقق الاطراف الموقوف عليها ، فعلى وهو المعصوم . وعنه : عما يقرب من امنية وسعد عن الساعه ، وهو ضد النصف ولا

(١) وإيضاح ذلك أن الله . أن الله عز وجل يحب أن يكون عباده من أهل الاحسان وعليه قوله تعالى (والله يحب المحسنين) وأمثالها في الكتاب كثير وكما الاحسان بفعل الطاعات والامتناع عن المعاصي ، ومعرفة الساعات والمناجى والفقر من الاولى والبعد عن ثوابه موقوف على الامام المعصوم لأن الشريعة من الكتاب والسنة غير كاذبين في ذلك لأجل آلاف الناس في معادهم ، ولما كان تعالى فاعلا محارفاً وهو العادر وقد حصل الداعي لخلق المعبود لطلباً لعماده وحماً ، لأن يكونوا من المحسنين ولم يكن هناك مانع من وجود هذا الطريق وحسب عليه تعالى فعله وهو تعالى يريد أن يكون الاحسان من عباده على سبيل الاختيار دون الجاه واحكام ، فإذا لم يخلق لهم المعصوم ماذا يصنع لهم ليعتمد على العصيان ، ويقربهم من الطاعة .

(٢) ويبيانه أن الصبر على الطاعة عن المعصية موقوف على معرفة الملاءمة والمعصية ولا يعملان تماماً إلا من قبل المعصوم ولا يعتمد على المصالح ويعتبر في الطاعة الحقيقيين سواء .

يحصل الوقوف بقوته وسبق فائده نصه فتعين المعصوم وهو المصلوب .

الرابع والمثرون : قوله تعالى (حتى إذا فشتهم وتنازعتم في الأمر وعصتم من بعد ما أراكم ما نحون) وجه الاستدلال انه دم السارع والغدلال والعصيان وحطه سب الدار وعدم المعصوم مؤد إلى ذلك وهو حبه (١) والمعصوم من فعله تعالى فهو لم يخلفه لكان الله تعالى سباً في ذلك (٢) وهو فيج ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، ولأنه لم يحسن حينئذ الدم لعدم الطريق المقيد لليقين في كثير من الاحوال والاحكام والامارات والظنون محلفة ، وكان التكليف بعدم الخلاف في ذلك التكليف ما لا يطاق .

الخامس والمثرون : قوله تعالى (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة) وهذا الذي يريد الآخرة لا بد له من طريق موصل بنفق الوصول به وليس إلا المعصوم فثبت .

السادس والمثرون : قوله تعالى (والله ذو فضل على المؤمنين) وهو اما بالمعنى الدسوة ، لأخرونة اوها لا حار ، الأول : وهو محبر بالقصة إلى الاخرى ولا يجوز الامساك بالمعنى المحض مع امسكال الدائم العظيم معقول احد المسلمين الآخرين ولا يتم لهم ذلك إلا بالاطلف المعرب الممد الذي هو المعصوم فثبت به ، ولا لم يحسن الامساك .

(١) كما تحدد ذلك عياناً من الناس لما صنعوا عن المعصوم اصبحوا فرقاً ومذاهب وطرائق محافة ، ووطاعوا المعصوم لتوسكوا بحله تعالى جميعاً .

(٢) لأن هذا الخلاف والسارع يكون دبرياً بدون المعصوم فاداً لم يخلق الله تعالى المعصوم بكن هو السب في إيجاد ذلك بين عباده ، وكيف عندئذ يندمهم عليه وهو السب بالوحده . قال الناس لا محالة صأرون اليه لعدم الطريق المقيد لليقين في كثير من الاحكام والاحوال والتكليف بعدم الخلاف عندئذ يكلف بما لا يطاق كما اشار اليه المصنف طاب ثراه

السابع والعشرون . قوله تعالى (يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله) وجه الاستدلال أن هذا يدل على أن ليس لهم أمر ولا حكم في شيء مطلقاً ، بل الكل لله تعالى ، فلا يجوز أن يكون نصب الإمام مستند إليهم ، لأنه من أعظم الأمور وأنها وأهمها ، وعليه سني المصالح الدينية ، فيكون إلى الله تعالى والله تعالى لا يجوز أن يحمل على المعصوم لأنه فيجب ما تقدم والله تعالى لا يفعل الفسح ، ولأنه لو أمر لصاحبه في جميع أوامره وهو يمكن أن أمر بما يريد وناسخ في حاضره وقد وقع مثل ذلك ، فلو أمر الله به لزم أن يكون به من الأمر شيء ، لكنه مني وانف كل مما عرف المكلف أنه صواب لزم اعتداله فلا حاجة إلى نفسه .

الثامن والعشرون . غلة السبت لله المحدث ، فهو كل نصب الإمام من معالم كل حكم الأوامر والنواهي والاحكام . المبادرة منه من معالم (١) وثبت مبين لسانه إلى حكم الله تعالى بمددها هـ

التاسع والعشرون . قوله تعالى (لا تأخروا على ما فاتكم ولا ما أصابكم) في موضع آخر (ولا تأخروا عما آتاكم) أي من أمور الدنيا ، وهذا المراد موقوف على المعصوم إذ هو أشد كمالاً ، لا يحصل إلا المعصوم وبه لما تقدم من التقرير يدل على ثبوته .

الثلاثون . قوله تعالى (تحذرون في أنفسهم ما لا يمدونكم) هذه صفة من يقتضي عدم حوار اتباع من تكلم به وهو غير المعصوم

الحادي والثلاثون . قوله تعالى (ولئن قلتم في سبيل الله أو منكم لمعركة من (١) لا ملازمة من نصه واد الأوامر والنواهي ، فقد يقال ، إنما ينصبه الإمام لأن يحفظ الشرع ويعمل به ، تعالى ونواهي ، وإنما الاشكال عليه أنه لا يحصل لعدم المعصوم حفظ الشرع ولا عمل بأوامره سبحانه ونواهي لجواز مخالفته فيما في أمره وعمله .

الله ورحمة خير مما يحصون) وحج الاستدلال به أن يقول القبل في سبيل الله بالحجاء على نية أوامر الله تعالى ونواهيه ، وذلك لا يتم إلا بالامام المعصوم ، إذ لا يتيقن دعاءه إلى الله تعالى إلا إذا كان معصوماً (١) .

الثاني والثلاثون ، قول قول غير المعصوم الفاء بالند إلى الهلكة (٢) خصوصاً في الجهاد فلا يجب وكل امام يجب امتثال دعاءه إلى الجهاد وقول قوله فلا شيء من غير المعصوم بالامام .

الثالث والثلاثون ، غير المعصوم لا يجوز القتال بقوله ولا امتثال أوامره في الشرع ونواهيه مع عدم تيقن صوابها بطريق غير قوله ، وكل امام يجب القتال بقوله ويجب امتثال أوامره ونواهيه في الشرع ، ومنه بتمام صواب بانه وحطاه .
 يتضح لا شيء من غير المعصوم بالامام أما القصرى فلا إلا لعلمه بالند إلى الهلكة مع بيانه فهدماً وامتثال أوامر غير المعصوم في القتال ، وغيره لا يعلم انه في سبيل الله ولا صوابه والمطلوع به مقدم على المعصوم (٣) ومما الكبرى فسلان فائدة نصب الامام الجهاد ، وهذا الامر العظيم الذي وعد الله عليه من الثواب ما وعد بذلك بقوله الامام فائده ، والامام حافظ للشرع ، فإذا لم يحرم بقوله فائده .

الرابع والثلاثون ، قوله تعالى (فما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستمطر لهم وشاورهم في الامر) هذا (١) يجوز أن يكون دعاء غير المعصوم لله تعالى لكن الاصح لا تقيمن لا من المعصوم .

(٢) لا على سبيل التيقن بل على سبيل الحوار فانه قد تكون المحاورة مع غير المعصوم والمكن من اي تحررها بعبارة .

(٣) هذا فيما تو علم وجود المعصوم ، فانه عندئذ يكون قوله في قتال قول غير المعصوم من المعطوع به والمطلوب إلا أن ذلك هو محل الكلام ومورد البرهان والاستدلال .

يدل على الرحمة النامة والشفقة العظمى بالعباد واردة مصالحهم والشفقة عليهم من الله تعالى وأمر النبي ﷺ بمثل ذلك ، ولا شيء من الشفقة والرحمة كصاحب الامام المعصوم المقرب إلى الطاعات نقيباً والنمعة عن المعاصي حرماً ، وبسببه يحصل النعيم المؤبد والخلاص من العذاب السرمدي قبل يحور من مصدر هذه الرحمة والشفقة اهمله وعدم نصه ، وهل يحور من لبي ﷺ مع امره بمثل هذه الشفقة النامة والرحمة العامة عند الوصية وعدم نصب المعصوم واهل هدا مع هذه الرحمة والشفقة مما لا يجمعان .

والثاني ثبات فبني الأول لا يقال هذا من باب الخبايا والمصلحة عدية برهانية لأنها أهم المصالح وبها يتم نظام العالم ، لا ما هو قول : بل هي برهانية من باب التسمية بالادنى على الاعلى فان المسمى لهم والاسفار والامور بهم واسمهم التواضع والاحلاق الحميدة معهم ليس في الصف المبرر والممدد كالمعصوم فان المعصوم أصل وهذا ريادة وهصل يستحيل من الحكيم قصد الصف ، وان الثاني عامو مهم في هذا المعنى ويحل بالاصل بل هذا الخلفاء الالهي برهان لمي وبرهان الى (١) لأن اثبات الرحمة النامة والفعل العظيم واردة المنافع غلة في نصب الامام المعصوم الذي قد بينا وجوده ولأنه اثبت احد مميالي الرحمة والشفقة وأرادة نفيها من العامة والسعيد عن المعصية ، فثبت الآخر الذي هو نصب الامام المعصوم الذي لا يتم فائدة ذلك بل انه ، لا يقال : فرق بين الحسن والقبح فان فاعل الحسن لحسنه لا يلزم منه ان الثاني بكل حسن وتارك القبح لفسده يلزم منه ترك كل قبح فان اكل الرمن لمحوصه لا يلزم منه اكل كل حامض بخلاف بركة لمحوصته بل قد وقع في الثاني نزاع بين المتكلمين ولهذا اختلفوا في صحة القوة عن قبح دون فيج ، والاول (١) البرهان المعنى ما كان الانفعال فيه من المفعول ، الى العلة والأني ما كان الانفعال فيه من العلة إلى المفعول ، والخلفاء الالهي هاها جميعها معاً من ثم افاض طالب تراه في بيان ذلك من الامرين .

اولى والله تعالى فعل ذلك وامر به لحسنه فلا يتم فعل كل حسن من هذا النوع فلا يلزم من ذلك نصب الامام المصنوم لانا نقول ان يلزم هذا ، فانه اذا فعل الحسن لحسنه الذي هو غير واجب لزم منه فعل الواجب ، والله تعالى حكيم ، وقد بينا وجوب نصب الامام عليه ، وهذه الامور من باب الاصلح ، وقد فعلها من حكمه وعنايه ورك الواجب ، وهذا محال صدوره من حكم حكيم لا يتداهى وايضاً فانه اذا فعل الحكيم في امارته العالم بكل المعومات اتعذر على كل المذدورات أمراً لمرص كهدى فعله للعرب والسعد وهو ليس امام ولا يحصل منه ما يحصل من المصنوم وهو عام ويحصل منه ما يحصل من هذا ، وهذا موقوف على المصنوم ايضاً وجب في الحكمة ان يفعل نصب المصنوم ايضاً وهو المطلوب فان الحكيم اذا قصد تعيين عرص فعل ما يتوقف عليه قديماً (١) .

الخامس والثلاثون ان هذه الدواعي ، وهذه لشفعه وهو دعاء الرسول بلين وعموه واستعماره أمر عظيم ورحمة باعة لا يجوز تخصيص البعض بها دون البعض فيجب ذلك في كل عصر ، ويستحيل من الرسول لانه حاتم الانبياء ، فلا تأتي بي غيره ولم يحصل المعافاة في الدنيا ، فلا بد من قائم مقامه فيمن من الله به في اعطاه

(١) ولو جار اهل نصب الامام مع حسنه بل مع كونه احسن لجار اهل اعته السي ، فان ثمة الامناء ما كانت لا من ناحيه الرأفة والرحمة والصف والملة واحدة في الجميع ، فكيف يصح استعماها في السي واهلها في الامام مع ان الحاجة من البشر واحدة والدواعي من فله عر شأنه واحد .

على انه لا يمكن التمسك بين الامرين مع الاعتراف بان وجود المصنوم اقرب إلى طاعة الناس واعداء عن معاصيهم فانه سبحانه يحار في كل امر ما هو الاصلح لعباده ، فلماذا يهمل الاصلح هاها وهو تقريرهم من الطاعة وتعبيدهم عن المعصية .

عليه السلام وليس ذلك ، لا المعلوم فيجب في كل عصر (١) .

السادس والثلاثون : قوله تعالى (ان الله يحب المتوكلين) وجه الاستدلال به ان يقول النفس الناطقة لها فويل نظرية وعممية ، ولها في كل مهبط سراب في الكمال والعصا ، أما النظرية فمراتبها اربع .

الاولى : العقل الهولائي وهو الذي من شأنه الاستعداد المحض

الثانية : العقل المملك وهو الذي من شأنه ادراك المعقولات الاولى ، اعني البديهية والعلوم الضرورية .

الثالثة : العقل العقل وهو الذي من شأنه ادراك المعقولات الثانية ، اعني العلوم الكسبية .

الرابعة : العقل المستعد وهو حصول المعقول البديهية والعلوم مشاهدة عندها كصورة في المرآة وهي عاين الكمال في هذه القوة اليه اشار امير المؤمنين علي عليه السلام بقوله « لو كشف الغطاء ما اردت يقيناً » .

وأما عملية : فاولها : تبيين اظاهر ماسمى بالاشرايع النبوة والدواعيس الالهية .

وثانيها : تزكية الناص من الملكات الردية .

(١) وتوفيل ان التام مقامه شرعية الكتاب والسنة لعلمنا قد سبق الجواب عن ذلك ما بها غير كافين في كل ما يحتاج اليه الناس وما سوله من شؤون لم يصححوا ، هذا مع ان دلالة ما محل التنازع والخلاف بين الامم وتقول من يؤخذ وعلى رأى من يعتمد على ان الرسول (ص) مصابح الناطق والكتاب والسنة مصابح صامت ولا يعنى الصامت عن الناطق فلا بد من المصالحح الناطق في كل زمان لان الخلق كلهم شرع سواء في الملعب والدمع والشفقة والرحمة من الخلق اللطيف فكيف يحسن رماً وحلادون الارمسة والاحيال الاخرى اعطفه واعفوه وهو اللطيف الرحيم في كل عهد مع كل حيل .

وثانها : تحلية السر بالصورة نقدية والوكل لا يحصل إلا بهذه وذلك موقوف على المصوم ، لأنه المصنف المرفوع إلى العادة والمعد عن المعصية الموقوف عليه فعل المكاف به يجب إذ صحه . وكل بدون فعل ما هو موقوف عليه وهو من فعله ولا يمكن من غيره بإسراجه من الحكيم قسماً ، فثبت الامام المصوم (١) سابع وثلاثون : الوكل لا يحصل إلا بثلاثة اشياء .

الأول : سحبة ما دون الحق عن سيرة الآثار .

الثاني : تسوية النفس الامارة بالنفس المطمئنة بجهد قوى الجليل والوهم إلى الوهمات المناسبة للأمر القدي مسطرة عن الوهمات المناسبة للأمر السعلى .
الثالث : تضييق السر للنسبة أي تهويله لأن يمثل فيه الصور العنانية الصرفة ولأن يبعد عن الأمور الإلهية . و غايته يحصل الأول بالهدى الجليلي المرفوع إلى الصفة والمعد عن المعصية ، وذلك لا يتم إلا بالمصوم كما تقدم وانما يحصل الثاني بثلاثة اشياء .

الأول : بالعادة المتفوعة بالذكر والمكر في الله تعالى لأن العادة تحمل البدن

(١) ما ذكره صاحب : راه مني على اصلي فلسفه وأخرى احلاقة وهذه وان صحت إلا انها اشبه شيء بالطريق البعيدة فالأخرى ان يقول في تعريب دلالة الآفة على المطلوب ، ان الوكل عليه المحبوب لديه لا يعرفه إلا من طريق المصوم ، فانه مهما ارشدنا احده إلى الوكل ، ومهما عملنا شيئاً يحصل انه الوكل المحبوب لا يحرم به الوكل المحبوب لديه ، وما ان احير تعالى وجوده فانه يحب الموكلين عرفاً انه نصب طرماً يعرفها كيف الوكل الموصل إلى محبوبيه تعالى وإلا كيف يحب الموكلين والبأس لا يعرف الوكل الصحيح الذي نخشعهم الله فانه عرفته ما ترك حبه عليه بل له الحجة البالغة على حافة . فلا طرق سادس إلى الوكل الموصل إلى محبوبيه تعالى إلا المصوم فيجب ، ولما ان كان ذلك في كل زمان وحسب المصوم في كل زمان .

تلكته ما بقاء للنفس ، فإذا كل مع ذلك ، النفس موحية ، إلى جناب الحق ما العكس صار
 الإنسان تلكته معيلاً على الحق ، ولا فصارت المادة مسبباً للشعوة كما قال الله تعالى
 (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وبالمادة تنسخ النفس من جناب
 العزور إلى جناب الحق .

الثاني : بالوعد والوعيد والزجر والمواعظة على فعل المعاصي والمذح على
 فعل الطاعات والغرير ، وذلك لا يحصل ، لا بالامصوم ، قال غيره لا سكن النفس
 إليه ولا يحصل الاعتماد عليه ولا يحصل العرض منه بل معاصيه وحظاءه مدبر عظيم عن
 قبول قوله فيحصل ضد العرض .

الثالث : الكلام المعبود لا يحدث في غما يسعى أن يفعل ومهادا ، مرة من شخص
 تسكن النفس إليه فيجعلها غاشية على القوى ولا يحصل سكوت النفس واعتمادها
 وبعدها البقي الذي جعلها غاشية على القوى إلا إذا كان ركباً ، يعلم منه الصدق
 يقيناً ويعلم منه عدم صدور دس منه ، قال وعط من لا يحط لا يصحح لأن فعله
 يكذب قوله ، وذلك ليس إلا المصوم وإنما يحصل الأول بشيئين :
 الأول : الفكر اللطيف .

الثاني : جعل النفس لهمة الله ذات خشوع ورقة ممتعة عن الشواغل الدنيوية
 ممرضة مما سوى الحق حائلة جمع المصوم هما واحداً وهو طلب وجه الله تعالى لا
 غير وهذا لا يحصل إلا بمعرفة طريقه حقاً وبين ذلك إلا من المصوم كما تقدم
 من التقرير ، وقد ثبت الاحتياج إلى المصوم في هذه المراتب كلها إذا مرر ذلك
 بمقول ، قد وجد من الله تعالى أعان على جميع المندورات العام بحميم المعلومات
 إرادة الوكل فيريد ما يتوقف عليه لآل إرادة المشروط استمر إرادة الشرط ، مع
 العلم بالتوقف واستحالة المناقضة فيجب لصح المصوم في كل زمن لوجود القدرة
 والداعي واسماء الصارف فيجب وجود العمل (١)

(١) قد أوضحها في التعليق السابعة أن الوكل كما يريد الله تعالى ويحبه .

شامس والثلاثون . اعلم ان القوة الحيوانية التي هي مبدأ الادراكات والافاعيل الحيوانية في الانسان إذا لم يكن لها طائفة القوة العملية ملكة كانت عملة دسيسة غير مرصصة تدعوها شهوتها تارة وعصها تارة إلى لتأخذ تهبجها القوة المتخيلة والمتوهمة بشيئين .

الاول : ما بدأ كراهه .

الثاني : ما سادى اليها من الخواص تارة الظاهرة إلى ما تلائمها ، وتارة إلى لا يحيط به ولا يعرفه بدون وساطة المصنوع ، هذا في ظاهر الوجود وسانته واما لو احدها على صراجه الغيب ومعناه الاسمي كما اشار اليه طاب ثراه ، وهو اخرى ان تحله ولا يعرفه ، ولا تقول انه هو بدون ارشاد المصنوع ودلاله ، فان هاتيك لفصائل العامة التي تحلى المرء بها وتديسه من حجاب القدس وتعمده عن الرذائل ساطعة التي يصردها عن خطيرة القدس ويحب ان يحلى عنها هي اخرى واولى ان لا تعلم . لا من سرق المصنوع ، ومن اين لاشر معرفة تلك المراتب وجمع هاتيك المراحل التي تزل فيها الاقدام ، وفيها الهوى إلى الخصيص الاسفل ان رات العدم ، من كل من اراد ان يرقى إلى هاتيك المصارج لا يحرر انه ارتقى ووصل والغيب محجوب عنه واسمه يهبط إلى الخصيص وهو يرغم انه يصعد إلى الرقى الاعلى ومن الذي دله على صوابه واسمه يوصوله إذا لم يكن الدليل المرشد معصوما فعسى ان يكون المرشد والمرشد في حد ، والذي يشهد للحق المعصوم ادعاء المرشدة من الكثيرين ومحامهم في الصبره واحدا لهم دليل على حقا الجمع بدون استثناء او باستثناء مربية واحدة من غيرها ان صرح الاستثناء بكل طريقة ثم عاينها بحصول فيها الخطأ ، فمن اين تحرم باصانة المحقق من الوجود وغيره انما عده يفرق ، فاما اعتقدا انه عرشه يرتد اصاحه احكامه وتزبه عمده عن اردائل وتريد لهم بالنصائل اعهدا انه نصب لك الدليل المرشد المصوب وما هو الا المصنوع ، فاما كل كدسك شأنه مع عماده في كل زمن فقد نصب لهم ذلك الدليل في كل زمان .

ما لا يلائمها فتتحرك اليه حركات مختلفة حيوانية بحسب تلك الدواعي وتستخدم
 القوة العاقلة في تحصيل مراداتها فتكون هي إمارة تصدر عنها أعمال محملة بالمادى
 والعقلية مؤثرة عن كره مضطربة ، أما دواعيها العوى العقلية عن التحيلات
 والذوات والاحساسات والأفعال المثيرة للشهوة والغضب واحبرها على ما تقتضيه
 العقل العملي بحيث صارت تكثر بأسرها وتدهي بوجه ، ولا تصدر منها ما يقتضيه
 القوة العصبية والشهوية من الفساد كالتبعية العقلية منمنمة لا تصدر عنها أعمال محملة
 بالمادى ، وباقى العوى بأسرها مؤثرة ومسالمة لها ، ومن الخاتمين حالات بحسب
 استقلال أحدتهما على الأخرى تتم الحيوانية منها أحيانا هواها غالبة للعاقلة ، ثم
 تدم بغيرها وتكون لواعية ، وقد جاء في القرآن الحكيم تسمية هذه النفس
 بهذه الأسماء إذا عرفت ذلك فقول قد طار لنا تخوف أن النفس المنمنمة هي التي لا
 تصدر منها ذنوب أصلا والله واعادها ما يحيجه فبقية من باب العمل المستفاد بحسب
 أن تكون نفس الامم من هذه ، لأن هذا القسم موجود ، وقد جاء التبريل منه
 فيسبيل أن يكون غير الامم مع وجوده ولأن الامم في كل عصر واحد خصوصا
 في غير المعصوم وفائدة الامم مع النفسين الآخرى عن مساعدة العوى الحيوانية وحملها
 على مطاوعتها لا قوة العقلية والعملية في كل وقت فتوكلت نفسه من إحدى النفسين أما
 الأولى والثانية لكل في حال غلبة العوى الحيوانية على نفسه لا يحمل النفسين الآخرى
 على مطاوعة القوة العقلية فيحل ذلك الرمان عن فائدة الامم وهو ينقص ما ذكرناه
 من وجوب حصول فائدته في كل زمان لاستحالة الرجوع من غير مرجح ووجود
 المفتى في كل وقت وايضا فإن هذا ليس في زمان واحد بل في زمنة متعددة وإذا
 جاز حلها عن فائدة الامم وتابعه خارجها عن الامم إذا ما غلبت الشهوة يوجب
 تخوير انبعاثه ، معذور في كل زمان لاستحالة الرجوع من غير مرجح وهذا حلف
 فيجب أن تكون نفس الامم من القسم الثاني فيكون معصوما وهو المطلوب .

الأسع والثلاثون : رياضة النفس بغيرها عن هواها وأمرها لطاعة مولانا

واكتفا مع النفس عن الانعاش الى مسوى الحق تعالى ورحمة الله عز وجل في جميع الاحوال والعقود والاحوال والافعال وحملها على التوجه الى الله تعالى ليصير الاقبال عليه والانعاش عما دونه ملكة لها ، ولما كان الامام حملا للناس على الاول وحب ان تكون هذه الرياضة التي هي اكل الرياضات له وتلك هي العصمة الأئمة (١) العلة (١) في العدم انما هو عدم العلة واحتلال نظام النوع انما هو معمول لعدم العصمة ، فيكون نظامه وملاحة انما هو بالعصمة . لكن الامام هو الناطق للنوع والحافظ لاحكامه والمسلح له ، فيبرهن ان يكون معصوماً .

أما الأول : فقد تقرر في علم الكلام .

وأما الثاني : فلأن احتلال نظام النوع يحصل به لال الالام منسوبة بالنظام لا يسفل بأمور معاشه وحده بل لابد من معارف تتباح الى الاجتماع وتسعو القوه الشهوية والعصية الى الخور على غيره فبعد ذلك المرح والمزج ويحزن امر الاجتماع ولا يكتفى بتمرير الشرائع بل يعمد الى تعديلها من اجل انهم لهم عند الله الشوق عما هم الى ما يحبون انهم يحبون انهم يحبون على مخالفة الشرع وإهمال الثواب واستعمال المعاصي الأخرى في نظامه وملاحة انما هو من اهل العصمة وهو المطلوب

وأيضا الثالث : ولأن فائدة الامام ذلك ولاه الى الرئيس لا الى غيره ، وهذا أمر ظاهر

الحادي والأئمة : اللات منها حيوانية ومنها عقلية ، أما الحيوانية فكما يتعلق بالقوة الشهوية كتكيف العضو اذ ان كيفية الخلوة سواء كانت عن مادة خارجية او حادثة في العضو عن مدب خارج . وكما ان القوى الفضية كتكيف النفس الحيوانية معصومة عنه ما ان يعصو . فتنى حل بالمعصوم عليه ، وكما يتعلق بالقوى العقلية كتكيف النفس العقلية بالوجود . فتنى بالوجود او بصورة شيء . فتنى بالوجود . وكذلك (١) أي عدم العلة بالوجود فاما لم يحصل له الوجود كان ذلك العلة في العدم

في سائرهما ، وهذه كلها خيالات حيوانية مختلفة وادراكات حيوانية معاونة بشعورها
 الذات بحسبها ، والجواهر العاقل له ايضا كمال ودان وهو ان يمثل فيه ما يشاهده
 من الحق الاول ، فمد ما يستعبد له لا يعمل الا على ما هو عليه غير تمكن للبشر
 بل لعمر الله تعالى تم ما يتعقله من صور محيطة واقفاله المعينه على ان وجود كانه
 تمثلا بعبودية حالاً عن شوائب الطوبى والاوله ، فادراك ذلك فصول اس
 الدروس للبشرية اكثرها مصروفة الى تحصيل الذات الحسية الحيوانية اكثرها بل
 بعضها مسخرة اوقافاً ، ثم بعضها محرم ومعتداً فباح ، والمباح منها انما ايسر على
 حبة العدل بحيث لا يقع راع ونخر النظام ولا تكفى اوعى ما يدان والآلام
 الآجلة ، فل كثير من الجهال يستعمل ذلك في تحصيل مرامه ، فلا بد من رئيس
 في كل عصر يرمي النفوس البشرية عن مدى العدل ويؤسس في هذه الذات ويقرب
 من الذات العقلية ولا بد ان يكون مؤثراً من نفسه ان لا تعدى العدل ولا احد
 من الملاد ، لا ما ايسر لها لا غير ولا كمال صدق احد من النفوس السابقة على ما لا
 يحسن ولا يخور الا فداء نفسه دى وفقدان موقفه بوعايدته على ذلك فيسارع
 ويحور فتمت فائدة

الثاني والأربعون كل قوة تشاق الى كمالها المستقيمة الذاتها وسلم
 يحصل اعداد تلك الكمالات ، والعن الانسانية قد لا تشاق الى حصول كمالها
 ولا تلم حصول اعدادها وذلك قوت لغف عظيم ومما لا يماس اشياء غيرها
 وسبب هذا الاشتقاق وعدم التلم بالحيل اشغال النفس بالملاد الحسية واهمالها
 الشرائع الايطية ، فلا لطف اعم من المهرب اليها والمبعد عن اعدادها ، اذا كانت
 موحودة كانت النفس مشغولة بها فليحصول لها داع الى الكمالات ولا اتمت ايها
 لكنه مطلوب لله تعالى فيجب نصب الامام وإلا لزم بعض العرص

الثالث والأربعون قوت السمادة الاحيوية الحادثة من امتداد الاوامر
 الايطية والامتناع عن التواهي الربانية ، وقوت الثواب المؤبد يكون أما لأمر

عندى كنهه فصل في حرية العمل او وجوده كوجود الامور المصادرة للكمالات فيها وهي
 "ما راسخه او غير راسخه" وكل واحد منهما اما بحسب بقوة النظرية ، واما
 بحسب القوة العملية ، فتصير ستة اقسام :

الأول : ما يكون بحسب فصل الحرية في القوة النظرية .

الثاني : ما يكون بحسبها في بقوة العملية ولا يكون بحسب ذلك عذاب .

الثالث : ما يكون بوجود امور متضادة راسخه بحسب القوة النظرية وهو
 يكون مبيهاً للمذاهب الاخرى .

الرابع : ما يكون بحسب وجوده امور مصادرة غير راسخة في القوة النظرية
 الخامس : الامور الراسخة في القوة العملية .

السادس : غير الراسخة بحسب قوة العمية ونسب فوات الثواب او حصول
 المذاهب الاخرى محصورة في هذه النسخة ، ولا دليل للامام في الأولين بل هو لطمع
 في رواة الارادة الدقية ، فلا بد وان لا يكون "هـ" في وقت ما نشيء منها ولا لم
 يكن معاً في رواها ، مثل الشيء لا يكون علة في عدمه ، وذلك هو المقصود من
 الآخر انما يكون بواسطة عواش عربية مخرجه معارضة الدروب بفعل في بعض الوقت
 فاداره عن السبل دابة دائماً تحت لعمدة .

الرائع والأثر لغوي : الامام الذي هو المعرب الى المساعدة الأخرى والبعيم
 المؤثر ولما عد عن اسحقاق عقاب الأخرى مطلقاً سواء كان دائماً او غير دائم
 لا بد ان يكون كاملاً بحسب القوة النظرية ، وحسب القوة العينية الكمالات المتعلقة
 احدى يمكن للبشر فانه وكان ناقصاً في احد هاتين يحصل للمعرب والسعيد المذكورين
 حوار معر به مما سمعي سمعته عنه ونسبته عما يدعي بقرينه منه والكمال فيها
 هو المقصود إذ غيره ناقص فيمكن وجوده اكل منه ، فلا يكون قد حصل له الكمال
 المطلق الممكن للبشر .

الحامس والأثر لغوي : الامام بحسب ان تكون به ملكة التجرد عن

العلائق الحسمانية والشواغل البدنية والذات الحيوانية تحت لا طاعت اليها ولا يشمل تنحيلها بل ما حصل عنها من المباح له لا كنه ، ، ولى ذلك اشار الله تعالى بقوله (وما الحياء الدنيا الا ماع المور) وقال أمير المؤمنين عليه السلام محضاً للبدن ، ان عرضت ثم إلى شوق طاعتك ثلاثاً ، وبهذه معشقة ، كمال الأعلى وحصل لها الله العليا ، الداعي من جهة الله الى ذلك والمبرر الخلق عن جسم ما يسمده عن الله تعالى على حسب ما امر الله تعالى به من التحريم والكراهة والحث على الأفعال المخرقة من هذا كالأواحبات والشدوات وأجدة ما لا يمد ولا عرت ولم يكن كذلك لم يصح ذلك وهو طاهر ، وأما بقول : يجب ان يكون معصوماً لأنه عام ، فصح الفسخ ، ، وصح ترك الواجب وعدم من عبه لا يجوز فيه طاهر القوة الشوقية والحسمانية ، ولا الحال لكما في العوالم ، ، وذا انبى الداعي وثبت الفدا فامسح منه فعل الفسخ وركب الواجب ، وهي العتمة وهو المظلم

السادس والأربعون : اعلم ان الناس مرققون وواسعة الأول العاشر الجاهل بالله تعالى من كل وجه ، انبى لا ينحس الله من كل وجه .

ثاني المعصوم الذي لا يخل واحب ولا يعمل فيسباً ويكون طاماً بالله تعالى على انبى ما يكون لتشرع به وكون احسن الخلق لله تعالى ، فيكون اكل الخلق في ثلاثة ، الأول : عمة ، الثاني : حشدة ، الثالث : قطرة . المراتب يسبها ولا تقتضي بعضها تكون أقرب الى الأول . وبعضها أقرب الى الثاني ، والمحتاج الى الامام للمعرب والتعديد الأول والثاني ، ، وما الثاني فقد يحتاج الى تعريف الاحكام كاجتياح الحسن والحسين عليهما السلام الى علي أمير المؤمنين في رواهما وهدما إذا تعذر ذلك ، فيقول : الامام يجب ان يكون من الثاني . لانه يحتاج الى امام آخر ولازم التمسك بالأول والثاني بمحاسب فلا يجوز ان يكون منهما .

السابع والأربعون : الامام أفضل من رعيته من كل وجه ، ولا شيء من غير المعصوم أفضل من كل واحد ومن الكل من كل وجه ، فلا شيء من الامام

لغير معصوم . أما الصغرى فبما ينشئ ، وأما الكبرى فلأن كل غير معصوم غير جامع في الكمال ، إلى طرف الولاية الممكنة للبشر ، فممكن أن يكون من هو أكمل منه بل واحد أكمل منه في شيء ما لانه في حال ما لابد وان يكون في قوة العملية او المعية ، وفي تلك الحال لا تحب موافقة السكينة في ذلك الانفصال فيجوز ان يكون معصوم في تلك الحال لم واحد منه سبب الانفصال فبمعاً ، فكون أكمل منه من وجهه ، وهو ما عصى الكلية .

الثامن والأربعون . الامام قادر على ترك الصيغ ولم يوجد داعي العمل منه ووحيد المعارف فعدم فعل منه . أما الاول . فظاهر ولا لم يكن مكلفاً بترك فلا يكون فيصلاً . وأما الثاني . فلأن الداعي هو تصور كمال في فعل ، أما لهوة شهوة اولهوه المعصية اولهوه انه همة او الحساسة ، وقد بينا انه يحب ان يكون مجرداً عن هذه الاشياء وبين المذلات ، لا العبات له اليها البتة ، وأما وجود الصارف فلا به علم منه ، واعلم ما يصحق عليه من الدم والعقاب ، لانه يجب ان يكون تاماً بجميع الصايح لانه الممد بها ولاه علم الناس بالله عز وجل لما عدم ، ولانه الداعي لكل له ولا يدعو الى التقي . لا الاعانة له لانه حالة العكس . وقال الله تعالى (انما يخشى الله من عباده عباده) والخشية امامه صارف عظيم ، فذا اسقى الداعي ووحيد المعارف اسم العمل ، وهذا معنى المعصية

الداسم والأربعون . الداس في الامام بالله وحقه وهم وعدم اشغالهم عن الجناب الالهي على ثلاثة أقسام :

الاول : الذي لا شعور له ولا حضور

الثاني : الذي لا شعور به بل يشعر في اندي تمكن به لا في نفس الأمر ، فان ذلك لا يكون إلا لله تعالى والحضور الامم الممكن بالشعر ، وهذا هو صاحب المحبة المهرطة لله تعالى لما يدركه في عاه الاله الممكنة للبشر ، ولذته به أعظم اللذات لا اللذات متفاوتة في القوة والضعف بحسب ادراكه المؤثر من حيث هو مؤثر والمؤثر

أما هو بحسب كماله فأذا كان الكمال الذي لا يتناهي كان مؤثراً على جميع ماسواه
فإذا كانت المعرفة به اسم كانت لديه به وصاعته أقوى الأدب ويكون مسمراً عن
مقصديه ، غاية السر فيكون ذلك معصوماً قطعاً

الثالث ، المراتب بينهما ولا تنافي بحسب العرب من أحدهما والتمد عنه
والخروج إلى الإمام إذا هو الأول وأتت لأنه المعبر إلى إمام الخارجي على
طاعته والتمد عن معصيته وعرب من شاق . فلا يكون الإمام مبرهاً لأنه مستمع
عن غيره ولا شيء مبرهاً منه من عن غيره ، فيكون من الثانية وهو المنصور ، كما
دل من حال علي عليه السلام .

الخامس ، الإمام الذي له الرياسة أمانة وحيك العالم منه لا بد أن تحم
فيه أربعة أشياء

الأول أن يكون همه كاملاً وإن كان في الظاهر ما يدفعه بخلاف
الإنسان . كما في نفس الأمر وقد جعلها وحردت عن الشوائب وحلقت إلى
العالم القدسي .

الثاني أن يكون لهم أمور حده هي مشاهدتهم لما تصجر عن إدراكه الأوهام
وكل عن شأنه الأسس وأما حاجتهم فلا عين رب ولا أدب سمع كما قال الله تعالى
(فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين)

الثالث أمور ظهريه عليه آثار كمال ظاهر من أقواله وأفعاله .
الرابع أن تكون شخص به من حدها ما يعرف بالمعجزات والكرامات كعلم باب
حجر وما ظهر من الآيات على يد أمير المؤمنين عبي الله وخاتم الأنبياء وكذلك
حمار صاحب الزمان عليه السلام لذلك ليدل إجمالي وعقدي فلا نه مكن للنفوس
ومرغباً إلى هذه المراتب فلا بد أن يكون مهياً ، وما بالتفصيل .

أما الأول ، فالتلايم ، الأدب الحسنة والعوى الشريفة والعصية ولا بد من
إيها في حال ليسكن من اعتدال المدن المضيق في جميع أحواله وانما احتاج إلى شاق

يكون عبوده من قبل طه ، يعاين التسعة المظلمة ، يعرف حكم الله تعالى فيه ،
لوقايه حرماً ، ويعلم الثواب والعقاب والنجاة ، ويشعر حاضره عما بعده عن امور
الآخرة ، بالكلية يكون مبرهاً بها ، وانما احتاج إلى الثالث لأن الامام هو الكامل
المكمل وانما حيج إلى الرابع للمعلم بصدقه وبمصيته وطاعة العالم له فانهم لهذا
اموع دا تهر ذلك فقول من تخلف هذه الامور كل الامم معصوماً
قلماً لأن عدم عصمه "عني صدور الذنب والخلف" انما هو ترجيح القوى الشهوانية
والذات الحسية على الامور العقلية ، فلا يكون قد حصل في الاول فعدم العصمة
من عدم هذه الاشياء ، فذا ذنب هذه الاشياء ثبت العصمة .

في حكاية وسمام

قول محمد بن الحسن بن المبر حيث وصل في رتيب هذا الكتاب وتيسره
إلى هذا الدليل في إحدى عشر حمادى الآخرة من عشرة وستين سنة محدودة
أدرياً بمحمد بن علي بن هذا حمادى لا يصح في المائتين "البرهانة" ، ووقف في
كتابته قرأت والدي عليه الرحم تلك الآية في المنام وقد سلا في السواحل وبالحلى
الاحرار ، فكيف بكاه شديداً وشكيت أنه من قلة الساعد وكثرة المعاند ، ومجر
الاحوال ، وكثرة مدوا ، ووار الكعب ، وانها ، حتى اوجب ذلك لي حلال
عن الاوصال ، والمهرب إلى اراضي ادرياً ، فقال لي افسح حضايتك هذه فطلعت
بساط قلبي ، وقد سمعت ان الله وهو مد من لاسيده ، وحار في امسى ، بالاحسان
فك منك عالم غادر لا يعلم هناك درة ، عوض الآخرة احب اليك من عوض
الدنيا ومن اجراته إلى الآخرة فهو احسن واب ، كعب لا يرمى بوصول اغواص
لم تسمع فيها اعضاءك ، ولم تكل بها قوائمه والله لم علم العالم والمطوبم محسرة
العبادة ور محار لكل طلاء عند المنصه مبرحي وعند الصام متوقى دع المداومة في
الحرف علي فاني قد علمت من الم افقهاها ، ومن الدرجات اعلاها ، ومن العرف

دراها وأقبل من سكاها . ما عالم لك في الدنيا ، فعلم . ما سبب الدليل الحادي والخمسون بعد المائة من كتاب الأنبياء على عصمة الأئمة . يعني في قوله شك . فقال : لم . قلب لانه خطاي . فقال : بل برهاني . من اشارة الشيء . سلم كراهة صفة ودعوة الكراهة وصحة . من حيث . صفة نائم . يعود الارادة وصحة وكراهة الشيء . معصية لارادته . فمع العمل وبراء العوائض الشرعية . وملازمة الاقسام التي هي كمال القوة العقلية معصاة لائمة القوي الشريفة . ومعصية على خلاف العدل لأن ذلك تسلم استحقاق المدح والثواب . وهذه استغناء عن حقائق ادم والعباد وتباني البوارم . يستلزم باقي المرومات والداعي إلى فعل المعاصي انما هو وهم كميل القوي الدينية الحموية ، والامام حافظ لعدل عدله في جميع الاحوال وهذا لم يحصل له ما فلا كان له الاعاب ما إلى كميل القوي الدينية ، فلا يجحد العدل في جميع الاحوال فلا يصلح لائمة ، فاذا تجرد عن اقوى تدبيره حصل له ارادة في كميل قواه . بل لا عوقب الشريعة والمعصية والخساسة معصاها ، فلا يرد المعاصي ومع حصول المشاهدات المذكورة يحصل له المواظبة على الصالحات والصدقات عن المعاصي فمعصية منه المعاصي ، وهذا هو المعصية والامام المعصية وحده . يحصل من اربعة وسائل . ايضاً . فيسبق المال وهو آثار الكون والكبيل ، وهذا قد تم فائدة الامام .

اعلم يا ولدي ان وجود النبي لسف عظيم . وحجة تامة لا يعرفها أهل الدنيا ورحمة الله واسعة لا تخفى بزمان دون زمان ولا بأهل عصر دون عصر آخر ولا يحصل البقاء المرمدي للشر في دار الدنيا ، فلا . من وجود شخص قائم مقامه في كل عصر وهذا من تعالى في (يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) طاعة الله . طاعة رسوله . طاعة الخلفاء الأئمة الاثني عشر فأيها الصراط المستقيم والدين تقويم . هذه وحشي البك والله حليمي علمك . ثم تولى غني ماشياً فوجدت في نفسي وحيي وم تارة لكن الحكيم لله الواحد القهار الحادي والخمسون : الامام لا بد ان تجمع فيه ثلاثة اشياء .

الأول : الاعراض عن الدنيا ولذاتها

الثاني : المواظبة على فعل العبادات جميعاً .

الثالث : العرف بمكره الى عالم الخيروت مصديقاً لبروق نور الحق في سره
لأنه طاب للحق ولا موار الآخرة ومدم لا أس بها ، فببرمه الاعراض عما سوى الحق
تعالى لا سبب لما يشغله عن الطاب وهو لذات الدنيا وطبهاها خصوصاً المحرمة ، ثم
يصل على ما يسعدانه فربه من الحق وهو العبادات . وهذا كمال الزهد والعبادة
ولا بد من دوام تصوره تعالى . ذا نقرر ذلك فنقول : هذا يدل على عصمه الامام
عليه السلام للعالم الشروري لعصمه من احصيه به هذه الأشياء

الثاني والخمسون : الامام يكون له حالان ، الاولى : بحمد الله تعالى وهي
راحة الى عه حاضره الثانية : حركته في طاب العرب لسه وكلامه بتمامه به
تعالى لانه ولا تتعامل بعينه لذات ذلك الامر بل ذا تعلقا بامر الله تعالى ، ولا حل
الله تعالى الصأ ، هو رد الله تعالى ومريضاته ولا يؤثر شدة على عهده ومريضاته
واعتدله له ومعد ، ولأنه عا حق بعبادة ، ولا لها لسه شرفة به لا رعة ولا رعه
كما قال امير المؤمنين عليه السلام : « اظني ما عده ، شوقا الى حديث ولا خوف من
بارك بل وحديث أهلا للعبادة وعنده » أنه لو لم يكن كذلك لم تكن حطة
العدل المعلق في هيم الاحوال والأزمان . وما نسته الى كل الاشخاص وإذا كان
كذلك في كل افواه واحواله فهو مضموم لا محالة لان الحركة الاحساسة تابعة
لشوق والارادة ، فذا لم يؤثر وم اشتق في حال من الاحوال الى غير الله تعالى
ومريضاته لم يصدر منه ذنب قط فيكون مضموما .

الثالث والخمسون : الحركات الاحساسة موقوفة على مادي ، اربعة مائة
الادراك ، ثم الشوق المسمى بالشهوة او الغضب ، ثم الغم المسمى بالارادة الحارمة
ثم الغوى المؤثرة المثبة في الاعضاء . فحقون الامام به بالنسبة الى المعاصي ، المتد
الاول لانه مكلف بحسبه ، فلا بد من ادراكه ، وله الآخر ايضا ، وإلا لم يكن

قادر آ ، بقى الثاني والثالث معقول : لانه من العلم ، انتهاء الثالث عنه لانه لو جورناه عليه لحار امره به ولا يوفق ، به اقرب ، الى الطاعة والمعاد عن المعصية ولا يمسد على قوله قد في فائدته ، وانما يعلم بانتهاء الثالث عنه مع العلم بمعصيته ، والثاني منتهى عنه ايضاً لانه يعرف ما يستحق عليها من العقاب ويستحق ما يحصل بها للقوى الدينية من الله لما تقرر من انه لا يعاقب له في الامور الدينية والقوى الشهوانية بل يتخذها مسخرة فان حصلها كان على سبيل العدل والشرع ولا معنى به ، ويعلم الناس احتياها وعدم كراهها لا غير ذلك ، فيستحيل الشوق منه اليه ، وإذا صدر المذهب امنعت الحركة الاحياء به ، فامس وقوع المعاصي منه فكان معصوما .

الرابع والخمسون : الامام كلما لمع شيئاً عاج منه الى الله تعالى وهو يرى الله بعين البصيرة عند كل شيء وحشية منه كاملة وارادته لمصاهه في كل حال حارمة والالم يصلح بالتقريب في كل حال ولدعاء كل اساس الى ذلك ولم يحفظ العدل المطلق فيستحيل منه الاحلال الواجب وفعل فسح لانه ارادة اشياء كراهة صده فهو معصوم .
السادس والخمسون : حشدة الامام وحوجه من الله تعالى يحب ان يكون في العاية تحت تصرف كل شيء بالنسبة اليها ، ويكون راحدة على كل لذة او مسدود او شهوة او غضب فرصت في جمع الاوقات والاحوال حتى يحسن من الحكيم تحكيمه ، والامر اساعه وحمله معرماً الى المعاصي ومعسداً عن المعصية ، وحافظاً للعدل العام ويحصل من ذلك الكراهة التامة للمعاصي وارادة الطارفة للواجبات فلا يحصل معها الشوق الى شيء من المعاصي والارادة لها بل قد وحسد العصارف فيستحيل فعلها فيكون معصوما .

السادس والخمسون : الامام كلما لاحد شيئاً لاحطه غيره وان لم يكن ملاحظه للاسعار فيسبح له فربح من عالم الزور الى عالم الحق مسدود به حتى يستحق منه حفظ العدل ، وذلك بوجوب له صارفاً عطفاً عن المعاصي فيكون معصوما .
السابع والخمسون : الامام يكون مبره مرآة محبوب محاداً با حبيب الحق لان

به الكمال الاسمي حتى يحسن أمر لكل ينقسمه فتد عليه الذباب العلى فيسحق
العوى الشهوة والعصية والذباب الدنيئة . ولا يحصل له شوق وارادة إلى
المعاصي البتة .

الثامن والخمسون . الامام موجهه بكنهه إلى الحق عز وجل لا يلاحظ نفسه
بلا من حيث هي لاحظته لجباب قدس لأن به اربابته العامة في امور الدن والدنيا
فيكون لكل شكل في السمكالات الحقيقة لدور النفس الكامل عن مائة الألف
منه وموجهه في نفس الأمر فيسجد له اذنه المعاصي ونشوق إليها منه ويستحيل ترك
الواجبات فيكون معصوما .

التاسع والخمسون : الامام له صفات :

الاولى : «المربق بين داه ودين حليم ما يشمله عن الحق ماعياها .
الثانية : «مع أنار تلك الشواغل كاد والامام إليها عن دانه تكيلا لها
بالتجرد عن ما سوى الحق والاتصال به»

الثالثة : «رك لوحه الكمال لأجل داه بل اذات الكمال واذات الحق .
الرابعة : «رك اعشار دانه ، فاد انقسم عن نفسه وأتعل بالحق رأى كل
قدرة لا تسه لها الى قدرته المعلقة بحميم انه دوران ، وكل علم لا تسه به الى
علمه الذي لا يعرف عنه مثقال ذره في السموات والارض ولا اصغر من ذلك ولا
اكبر ، فصار قدره الحق اصره الذي به ينصر وسمعه الذي به يسمع ، وقدرته التي
تفعل بها ، والعلم الذي تعلم منه تعالى ، فلا يردع شيء منها عن مرضاه تعالى ،
لأن الامام يحب ان يكون له الكمال الأنسي لما داني

الستون . الامام به عالمان ، الاول : ان يكون له قدرة بحيث لا يقدر مع
الاشغال بالحق على الالتفات إلى غيره بشدة الاشغال به فقط ، ويكون عاقلا عما
سواه كما فعل عن علي عليه السلام انه إذا أرادوا اخراج فصل منه فصدوا أوقات محاسبته
له تعالى .

الثانية : ان تبقى لقوة الامر من تنعم العاصين فلا يكون الامر الخارجة
شاعلة اياه عن الحق ليكون انفس الخلق في رحمة الحق . فداًئماً هو مراقب الحق
وملاحظ بجهته ، وهذا أعظم الصورات عن المعاصي .

الحادي والستون : الامام اشجع الناس لما دق ، وكيف لا وهو يعمل عن
نية الموت وحواد . وكيف لا وهو يعمل عن محبة الباطل وضاح . وكيف لا
وبه أكبر من ان يخرجها لئلا يشرب ويساء الاحياء . وكيف لا يذكره مشمول
بالحق ، فلم من ذلك فاره للعوى شهوة . ولا لم يكن شعاعاً والصبية ، ولا لم
يكن صاعداً ولا هابطاً ، ولا لم يكن اماء بالاحقاد . ولا يصدر عن هذه القوى
معضاها ، ولا يصدر منه ديب لان ذلك مصدر هذه القوى لا غير .

الثاني والسبعون : الامام لا يقرب إلى القوى الدنية والشهوة الدنية في وقت
ما ولا يكن غيره في تلك الحال إذا لم اعمت أوصل منه من هذه الجملة . لكن
الامام أوصل من السك في كل الاوقات من كل الجهات ، وفاعل المعاصي لأجل ذاته
ما لا غير وهو في تلك الحال مدعت إلى ذاته معرض عن حجاب الحق ، ولا شيء من
الامام يعامل المعاصي .

الثالث والسبعون : الامام نفسه دائماً وحدة بالكلية الى صف الحق والصواب
في جميع الاشياء . وإلا لم يصبح المعدل في كل الاوقات ولا يتحرك القوى الدنية إلى
يقاد ذلك بوجوده راسخه في النفس تعصى صدها ، فلا يمكن صدور ديب
منه اصلاً والى . وهو المصوب .

الرابع والسبعون : قوه تعالى (ويخسر كم الله نفسه) وانما حسن بعد اعلام
الاحكام في كل واقعه . وانما يتم بالمعصوم في كل عصر كما تقدم بهريره .

الخامس والسبعون : قوله تعالى (يا ايها الناس اتقوا ربكم) والمعنى الدبر
عن الشهوات ، ومن حمة الشهوات اعلم دول غير المعصوم ، فلا يجوز تكليفه طاعته
وايضاً فالمعصوم موفوده على المعصوم ، دمه يحصل الحزم بالاحكام والأمر بالمشي .

مع الاحلال بشرطه الذي هو من فعل الأمر لا المأمور لا يحسن من الحكيم لأنه
نقص العرض وتكليف بما لا يطاق .

السادس والسبعون ، قوله تعالى (واقتوا الله الذي ساءون به والارحام ان
الله كان عليكم رقيبا) هذا يدل على وجوب الاحراز في كل الاحوال لأنه تعالى
رقيب دائماً وهو آفة عن الأمر بالحري وفصد ثواب في كل الاحوال والوفائ
ولا يتم ذلك بدون المعصوم إذ غير المعصوم لا يوقع منه الصواب في كل الاحوال
أمام والسبعون ، قوله تعالى (ولا تقربوا الخبيث بالغيث) هذا الدليل

ينفي على مقدمات :

الاولى : ان فعل غير الصواب في واقعه ما يدل الخبيث بالغيث
لثانيه ان هذا الذي عام في الاحوال والوفائ والأشخاص والارمن
وهو اجماعي

ثالثه : ان غير المعصوم مأمور بالمطل واشتق على الناس .

الرابعة : الاحراز عن الضرر المضمون واجب

الخامسة : اعتماد قول غير المعصوم موقوف منه يدل الخبيث فيصير قول قوله
إذا نفر هذا فهو قول هذا الأمر ليس لم نصب المعصوم ، فوجب النظر الى هذا
الأمر ، عدم ، ولأنه يصدق غير المعصوم لا يجب قول قوله في الجملة ، وكل امام
يجب قول قوله دائماً يدح لا شيء من غير المعصوم امام .

الثامن والسبعون : الامام هاد دائماً في كل الوقائع والشهاد ، وكل من
كان كذلك فهو معصوم يدح ان الامام معصوم ، أم الصغرى ظاهرة ، وأما
الكبرى فلا تـ في كل هذا على في كل الوقائع والحوادث خصوصاً في الاحكام
الشرعية فانه يهديه ، ولا شيء من غير المعصوم يهديه الله ، أما الصغرى فظاهرة ،
وأما الكبرى ، فلا غير المعصوم ظالم ، ولا شيء من الظالم يهديه الله تعالى
بقوله تعالى (والله لا يهدي القوم الظالمين) .

الناصح والسبور : قوله تعالى (ومن يطع الله ورسوله يسره الله لدنائه وسخلة له أهله) من تحبها الأنهار جالدين فيها وذلك هو العور العظيم (الباعه المصاحفه) إنما تحصل من المعصوم ولا طاعة الله تعالى في كل الأمور مطعونه لله تعالى . ولا يعلم إلا من المعصوم من فحش

السبور : قوله عز وجل (ومن يعص الله ورسوله وسعه الله دخله وسخلة أهله) نأراً خالداً فيها وله عذاب مهين) لا يصلح للامامة ولا يسميها من يعلم انتفاء هذه الصفات فيه وليس إلا المعصوم ولأن الاحتمار عن المعاصي لا يعلم إلا من المعصوم فيجب لاستحالة طلب الشرط مع عدم هذا الشرط من فعله

الحادي والسبور : قوله تعالى (يريد الله ليشيكم لكم ويهديكم من الدين من قبلكم ورسول عليكم والله عالم حكيم) والامام بالمعصوم كما تقدم فحش .

الثاني والسبور : قوله تعالى (يريد الله ليشيكم لكم ويهديكم من الدين من قبلكم ورسول عليكم والله عالم حكيم) والامام بالمعصوم كما تقدم فحش .

الثالث والسبور : الامام لا يعلم غيره عليه الحدود ولا له عهد من الموت بحله ، ولأنه المصاحف على أربعة كلام ومهرم ولا هو على نفسه وهو طاهر ، ولأنه إذا كان من الموت لا يلاعن لعوى الشهوة معصاتها فحش الآلام عنه أولى منه ولأن التكليف في الحد على المحدود بالتمكين وخدمة النعيم لا أن يكون قاعلاً للإقامة اجتماعاً وكل مدب ولا بد من مستحق للإقامة عليه الحد ، وإن لم يتمكن فهو عدم التمكن من المكاتب لا منه ولا من الله تعالى ، لأن وجوب إقامته الحد لا على معين اجتماعاً محال إذا نكر ذلك . فعقول ، الامام استحيل عليه الذنب لأنه لو حاز عليه لكان محالاً لا يجب أن لا يجب إقامة حد عليه ، وهو باطل قطعاً ، وأما أن يجب ، فأما أن يكون النعيم غيره وهو محال بقدرة الأولى ،

وأما نفسه وهو باطل اعاير العادل والفاعل اجتماعا ها

الرابع والسموع : انكوبة حادثة فلها فاعل فصلاً ، ولها مانع وهو ظاهر ،
ولمانع متاير للفاعل قطعاً لأن المانع هو المستمر له عدم والفاعل انزه الوجود و باق
الآثار او التوارم يدل على تعابر المؤثرات والمفعولات إذا تقرر ذلك فبقول الامام
مانع من كل المعاصي في جميع الاوقات والاحوال لجميع الناس مع عدم مانعه وحصول
شرايطه ولوائمه لا يحور ان يكون مع بل من مخرج عنه ، ولا ما يصح
للمنعية فالشرايط من فعل الله تعالى ومن فعل الامام كلها سائلة وإلا اكل المقرب
معدداً والممدد مفرغاً فذا كانت شرايط المانع وروايل المانع عنه حمماً حاصلة فلا يحور
ان يكون سبباً فيها منه ، ولا لئلا المانع سبباً هذا حلف

الخامس والسموع : الامام مخرج من محل عن قول المعصية ، فلا يحور ان
يكون قابلاً لها في نفسه

السادس والسموع : الامام سبب الصاعات وجميع الشرائع من قبله حاصلة
ولوائمه من ذاته وعورضه التعسافية والبدنية رائلة ، فحال ان يحل شيء من
الواجبات وذلك هو المطلوب .

السابع والسموع : الامام مانع سبب المعصية ، فلا يكون سبباً لها بوجه
ولا لئلا المانع من شيء سبباً له هذا حلف

ثامن والسموع : علة وجود الصاعة وعدم المعصية في الامام موجوده ولوائمه
مستف والشرائط حاصلة ، وكلها كالـ كذاك وحب وجود الحكم وهو امساع
المعصية ووجوب صاعات ، أما بصعري هاهنا وجود العلة فلا الامام علة للتعريب
من الصاعة والسبب عن المعصية في غير محله ، في محله اولى لأن المانع من الشيء
مما فيه واذا كان في غير محله في محله فاعلم هذا الحكم اولى وكذا التعريب وهذا حكم
ضروري ، وأما عدم المانع فلا مانع أما عدم علم الامام بصدور ذلك من الفاعل
إد لا يتحقق عدم علمه بالحكم ، وأما ما اهره الفاعل بحيث لا يتحقق قدرة الامام

على منعه أسباب التفكك بده ، لأنه لو علم به وتكلم من معارفه وأهمل لم
الاحلال بالقصود منه ، فلا يصح لذلك وكلا المائتين بمنع في حق نفسه إذ لو لم
يكن له قدرة على الاستماع عن المعصية لم يكلف ما لا يقدر ، وهذا محال وأما
وجود الشرائع فيجوز تحققها من طرف الامام وطرف الله تعالى ، وإلا استكانت
الحجة المتكافئة ، ولأنه إجماعي قطعي

« اسمع والسمعون » الامام علة في تعطيل المعاصي ، فهو وحده من يمكن علة
استكثرتها .

الثانيون : قوله تعالى (ان الذين يَكُونُونَ أَمْوَالاً بَيْنَهُمْ أَتْمَنَ أَمْوَالَهُمْ
فِي أَنْفُسِهِمْ نَارًا وَسِيمًا) لا يصح لولايته الامامة الا من تيقن في هذه
الصفة منه وليس الا المعصوم

الحادي والثمانون : قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تَكُونُوا أَمْوَالِكُمْ
عَبْدًا سَاعِلِينَ الا ان تكونوا تجارة عن تراضٍ بينكم) الى قوله تعالى (وكان ذلك
على الله يسيرًا) وجه الاستدلال بها من وجهين :

الاول : ان معرفة الحق الذي يؤكل به المال لا تكون الا من الامام المعصوم
لما بين غير مربة ويجب نصه

الثاني : قوله تعالى (ومن يعمل ذلك عدواناً وطعناً فسوف نصيبه عذاب)
هذه صفة دم لا يجوز ان يعرف من غير الله ولا ان يكون اماماً واعداً لعدم استقامتها
عن المعصوم ، فلا يجوز اتباع غير المعصوم .

الثاني والثمانون : قوله تعالى (ان تحفظوا كتاباً ما يروون به تكفر عنكم
سماكم) الآية هذه اذا تعلم من المعصوم ما يقدم تقريره .

الثالث والثمانون : قوله تعالى (وان حلفتم شقاق بينهم فامشوا حكاماً من
اهله وحكاماً من اهلها) هذا خطاب الامام ^{عليه السلام} وتكليف له وتكليف غير المعصوم لا
يجوز من الحكيم ، ولأنه هو من نصب الامام الى الامة يؤدي الى تعطيل

الأحكام لأفعائه إلى السارع وعدم الاعتاق على أمره واحد أمره كما تقسم .
الرابع والخامس : قوله تعالى (إله لا إله إلا هو) لا يجب من كل محالاً محذوراً)
يجب الإحترار عن إساءة من يمكن فيه هذه الصفة لأنه إحتراز عن الضرر المظنون
وهو غير المعصوم فلا يصح أن يكون إماماً

السادس والخامس : قوله تعالى (الذين سخطوا) وهم من الناس بالمثل
ويكسبون ما إله من فضله لا يجوز إساءة كل من يمكن هذه الصفة فيه وهو
غير المعصوم ، فلا يجوز أن يكون إماماً

السابع والخامس : قوله تعالى (والذين ينفقون أموالهم رياءً) هذه
صفة ذم وجميع عن إساءة ، وغير المعصوم احتمال ذلك فيه فلا يحرم قوله ولا صحة
فعله ، فلا يصلح للإمامة .

الثامن والخامس : قوله تعالى (ومن كان لشيطان له قريناً) سواء قريناً
المعصوم الشيطان له قرين دسماً وما يعلم في إله حالة اسلب عنه فيجب الإحترار عنه
فلا يصلح للإمامة .

التاسع والخامس : الإمام حق دمل الشيطان وإزالته إفراده وغير المعصوم لا
يصلح لذلك فلا يصلح للإمامة .

العاشر والخامس : قوله تعالى (إله لا ينظف مثقال ذرة) وحده الاستدلال
أن الأدم يحكمه الله ولا شيء من المعصوم يحكمه الله تعالى يذبح لا شيء من الإمام
يعبر بمعصوم ، أما الصغرى فظاهره ، وأما الكبرى فلا تحكيم القدم ظلم ما ولا
الشيء من الظلم صادر من الله تعالى هذه الآية . فلا شيء من غير المعصوم يحكمه
الله تعالى .

الحادي عشر : الإمام أمر الله سبحانه في جميع أوامره ونواهيه ولا شيء من
غير المعصوم أمر الله لظاعته في جميع أوامره ونواهيه . فلا شيء من الأسماء يعبر
معصوم أما الصغرى فلقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول

وأولي الأمر منكم) وهو عام في جميع الأوامر والنواهي إعتاقاً ولدساوي المعطوف والمعطوف عنه في العام . فالطاعة هنا المراد بها في جميع الأوامر والنواهي فيكون في أولي الأمر كذلك ، وإنما التسعري ثلاث أمثال ، أمر الظالم في جميع أقواله وأوامره وأهليه ظلم ما وهو مبني بهذه الآية لاقتصاصها السبب المكلي وهو عين الموجبة الجزئية .

الحادي والتسعون : قوله تعالى (وإن يك حسبه بغضاً عما يؤوب من لديه خيراً عطيّا) هذا حيث عطي على فعل الحساب وإعطاء يعلم من المصومين كما يقدم فيجب .

الثاني والتسعون : أن الله عز وجل رتب فعل الحساب من العباد ، وإعطاء ثم المصوم ما تقدم من أنه المظن . ووقف فعل المكلف عليه وهو من فعله تعالى فيجب فعله وإلا لكان نقضاً لفرض

الثالث والتسعون : قوله تعالى (فكيف إذا خشنا من كل آفة شريد وخشنا بك علي هؤلاء شهداء) وإعطاء ثم الحجة عليهم والعرض معصية الإمام المصوم في كل زمان . لأنه الطريق إلى معرفته الأحكام الشرعية . وأمثلة الأوامر الإلهية فيجب .

الرابع والتسعون : قوله تعالى (يود الذين كفروا وعصوا الرسول و تسوى بهم الأرض) معناه يود الذين كفروا وود الذين عصوا الرسول هذه صفة ذم تخصي أنه لا يجوز اتباع من يعصى الرسول وعبر المصوم بمعصى الرسول فلا يجوز اتباعه فلا يصلح للإمامة .

الخامس والتسعون : هذه تحريم على الاحتراز عن مخالفة أوامر الرسول ونواهي . وذلك موقوف على معرفتها بالتحقيق وأمر الدين ، ولا يتم إلا من المصوم فيجب نصه لاستحالة التحذير العام من الحكيم وعدم نصب الطريق إليه السادس والتسعون : كلف الله تعالى في هذه الآية بامتناع أوامر الرسول

وواحيه والمعصوم طم فيها فصح أنها بياني علم الكلام ان المكلف بالشيء .
يستلزم فعل شرائطه ، والمطاف فيه الذي هو من فعل المكلف ، وبينا ان الامام
المعصوم طم يتوقف عليه فعل المكلف به الواجب فيجب

السابع والتمسعون : قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تعزوا الصلاة وانتم
سكارى حتى تعلموا ما تقولون) الآية ، لا يجوز اساع من تحمل فعل ذلك منه
وعبر المعصوم كذلك فلا يجوز اساعه ولا يصلح الامعة .

الثامن والتمسعون : الامام هاد إلى السبيل يقضاً ولا شيء من غير المعصوم
هاد إلى السبيل . شيئاً . ولا شيء من الامام امير المعصوم ، أما المعصوم فظاهره لأن
الامام لا يهرب إلى اساعه والسبيل عن المعصية وهي الهداية ، وأما الكفرى فلا
يمكن ان يصل السبيل ولا يصر عا هرب إلى اساعه وهد عن المعصية

الاسمع والتمسعون : قوله تعالى (ألم تر إلى الذين ابوا نصيباً من الكتاب
يشعرون الصلاة ور ، و ان اصوا السدل) وحده الاستدلال ان الامام يجب له
الصارف عن افعال السبيل وبما علم عنه ذلك ، و لا لم يحرم بقوله ولا بعد على
اسره ولا حثان دخوله في هذه الآية وهي بمعنى الاحترار عن اتباعه وتتفق فائدته
ولا شيء من غير المعصوم كذلك ، لأن له دلالة الدواعي إلى ذلك والمعصية الموحدة
لمعه مبهمة ، فيكون ذلك محكاً فيه

هذا آخر الكلام في الجزء الاول من كتاب اذلين الفارق بين الصديق والمين
فرع من سوسه مصغه حسن بن يوسف بن المطهر الحلي في العشرين من ربيع
الاول سنة ثمان وسبعائة ليلة دبور وفرع من تبيضه ولده محمد بن الحسن بن
يوسف بن مطهر في سادس جمادى الأولى سنة ثمان وعشرين وسبعائة بعد
وفاة المصنف .

بسم الله الرحمن الرحيم

المائة الثانية من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الإمام عليه السلام

الأول : قوله تعالى (والله اعلم بعنائكم) وجه الاستدلال ان الاعداء لا يكونون هادين وكل غير المعصوم يحتمل ان يكون عدواً ، فلا يجوز ان يحرم بكونه عادياً وولاً وكل امام يحرم بكونه غير عدو بل علم انه هادي ، والله ولي فلا شيء من غير المعصوم امام وهو المنصب

الثاني : قوله تعالى (وكفى بالله وياً) هذا يدل على عظم الشبهة واسم الحالة اهل الانصاف يقره في الطاعات ، والمعصية عن المعصية ، ولا يحصل لا بالمعصوم وكيف يجهق من الحكيم ان معص على انه ائولي ، واؤولي هو الصغير المعروف في المصالح ويحلي من المنصب العظيم ادي هو المصوم الذي به حسين السعادة الأخرية والخلاص من العقاب السوء ، وبه يعرف انصواب من الخطأ

الثالث : قوله تعالى (وكفى بالله نصيراً) ليس المراد في أمور الدنيا وحدها اعمداً ، بل في الآخرة او فيهما وانما يحقق باعطاء همه ما وقف عليه الأفعال الواجبة وترك المحرمات من الانصاف والمعرفة حقصراً أي هي من فعله واولاها ذلك المعصوم ، فانه لا يقوم غيره مقامه وكل امرئ يحقره في حجب جعل المعصوم والدلالة عليه

الرابع : قوله تعالى (ثم رالي اليدين يركون اعصوم بل الله يركي من يشاء) وجه الاستدلال ان يركون الزكاة هي اذكاره ، وكل ذبح رحس ، فلما لم يركي المراد اذكاره من بعض التدبیر ، فالحل مشترك فيه ولأنه لا يسمى مركي حتى ان يكون من كذا وهو المطلوب لانه عبارة عن المعصية ولانه يستحيل ان يركي الله غير المعصوم

الخامس : قوله تعالى (ليس للمناص حب الشهوات من النساء والسنين والفضاير لمفطره من الذهب والفضة والخيل المسومة والايمان والحرب ذلك مباح الحياة

الدنيا والله عنده حسن المآب) هذه صفة دم غصني الميع من اتباع المتصنف بها
وكل غير معصوم متصنف بها .

السادس : ان حب الشهوات والفتاير المقطرة محمول في طبيعه الانسان ولا
يكفي العقل الذي هو مناط التكليف في دفعه ومناصيه . فلابد من رئيس دافع وممانع
ملائك وان لم يكن معصوماً كان من هذا اميل فلا يصلح انعامه .

السابع : قوله تعالى (قل : انكم بحج من دسكم للدين انعوا عند ربهم
حبات تحري من تحبها الادبار خالدون فيها وأرواح مطهرة ورحموا من الله والله
اعز بالامار) وجه الامة دلالة ان الدعوى في ارتكاب الجريمة القويقة مقيماً ولا عدم
إلا من المعصوم لما تقدم تقريره غير صفة .

الثامن : الدعوى موقوفة على المهرب الى العذاب والمعدن عن المعاصي وهو
المعصوم بحسب

التاسع : يعني معهم من هانئ الآسر ان الثاني يحصل تركه ما رين لهم من
حب الشهوات . بي آخره ، ولا يكفي القوة العقلية التي هي مناط التكليف في الناس ،
وهو ظاهر فلابد من منسب مشهود وهو الامام المعصوم لما تقدم
ماشر : الدعوى الجمعية التي لا تحاكمها معصية الامة فوجوده بهذه الآلية
هي العصمة

الحادي عشر : قوله تعالى (وانه نصير بالصاد) وجه الاستدلال انه لابد
من الحرم لصحة احبار الامام وعدم احلاله شيء من الشرع وبين هدايته ، وانه
يستحيل عليه الاحلال ولا نصير بالصاد إلا الله تعالى ، فثبت هذه الآلية معيده
للحصر احكاماً ، فلابد من حمل طريق لنا الى علم ذلك ، وليس إلا العصمة فيجب
عصمة الامام .

الثاني عشر : قوله تعالى (الصادقين والصادقين والعلمين والمستهجرين
بالأسفار) وجه الاستدلال ان هؤلاء ثبتت لهم صفة المدح المطابق دائماً ، فطراد

أما الصابرين والصادقين إلى آخره في المعص أو في جميع الأحوال عن جميع المعاصي وعلى جميع الطاعات ، والأول باطل وإلا لم ينسب لهم المدح المستحق ولا يشارك الكل فيه فلا يوجب تخصصاً في المدح ، والثاني هو المصنوع فثبت فيسحيل أن يكون الامم غيره وهذه الآية عامة في جميع الأزمنة ولا تخص الرسل .

الثالث عشر : قوله تعالى (وما أحاط الذين آمنوا) فكيف يمكن إلا من بعد ما جاءهم العلم نعيماً بينهم (وجه الاستدلال أن أحلف بكراهة ، وقد وقف في معرض التي فيهم فيهم أن كل أحد لا يؤمن به العلم نعيماً بينهم ، وإنما يحقق ذلك لو كان لهم إلى العلم طريق ، وقد بينا وجوب المصنوع في ذلك الحق ، ويرمى نفيه وليس لعلما أقل من العلمهم

الرابع عشر : قوله تعالى (وودت كل نفس ما كسبت وهم لا يعلمون) وجه الاستدلال أن المقصود من ذلك التحذير من فعل شر والاحتياط على فعل طاعة ولا يتم أمر من ذلك ، لأن المصنوع لما تقدم من كونه نعيماً يتوقف حصول العزم من المكافأة عليه ، فموجب لصفه وإلا لم يضمن بعض أمر من

الخامس عشر : إنما حسن محاربتها على فعل المصنوع بشرط فعل جميع الشروط التي هي من صفته تعالى والمحرك العام وأعظم لشرائط المصنوع دفعه لا يحسن .

السادس عشر : القوة الشهوية والعصبية ليسا عمودين لنا وفائدتهما أنه لا هائم يكن في التكليف كلمة ومشقة ولكل العمل ولترك متساويين بالنسبة إلى القدرة ولا مرجح لفعل «مصحح» لا هائم . فلماذا كان فعل المصنوع بمجرد دفعه وكشف الشرع أنه قريباً من المصنوع . فلم يخرج إلى «التحذير» العام والآخر الواقع الأقسام ، فمقتضى الحكمة حلقها والعقل لا ينبغي ترجيح ترك مقصدها ، فإنها أغلب في أكثر الناس وطاعة كثير من سائر القوى الوهمية أكثر من طاعتهم للقوى العملية بل ولا وجود شيء آخر مقصدي مرجح ترك مقصدها لكل فعل مقصداً ما يفتر من الإلجاء والاكرام ، مما كانت يحسن العزم على فعل المعاصي ، وليس

المعاون للعقل قوة داخلية بل لا بد من الاندفاع الى من يمكن من دفع شهوته بقوته العقلية وتكون القوة العقلية فيه واضحة بذلك - وذلك هو المعصوم بوجوده لما من فعلها ، ومع وجود المانع لا تأثير للسبب .

السابع عشر - لو لم يكن معصوما لكانت قوته الشهوية غالبة عليه ، فلا يصلح للمناعة .

الثامن عشر - ليس على ثلاثة اجسام مدركا وواسطة .

الأول - من قوته العقلية وفيه عمارته القوة الشهوية بحيث لا يرجح مقتضى القوة الشهوية ونقيضها دائما .

الثاني - من قوته الشهوية غالبة دائما

الثالث - من قوته العقلية غالبة في وقت دون وقت .

والأول : هو المعصوم والثاني : هو العاجز الداخل تحت قوله تعالى (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة وهم يمدحون) ان اصارهم كلما عبرت النغمة حتى لا يفكر في آخر . ثم الله وعظمته المعصية . الارحام منه يا القوة الشهوية وكذلك سمعهم كما وردت عليه الاوامر والنواهي وماواعظ والدلائل المعصية للارحام منه القوة الشهوية وغلبت عليه ، وهذا ليس من القوة الشهوية خاصة بل من اهمية القوة العقلية وعدم غلبته الى معصاها .

والثالث : الثابت المؤثر ومعنى عن النفس الاولى بدمشقه ، وعن الثامنة بالامارة ، وعن الثالثة بالوامعة كما يطلقه الكتاب العربي فلامم لا سجل ان يكون من لثاني قطعاً ، ويسجل ان يكون من الثالثة لانه اما تحب طاعته وامتنان او امره دائما في جميع احواله وهو محال والامر كقول الخطأ صواب والامر بالمعصية والنهي عن المحال عقلا ضروره . وما ان تحب امتثال اوامره ونواهي في حال غلبة القوة العقلية على القوة الشهوية خاصة دون غيرها من الاحوال وهو محال لوجود الأول . انه حال قوته الشهوية لا بد من رئيس مانع لتلك القوة لاستحالة

حلو الزمن عنه ومحال ان يكون هو محمداً إلى رئيس آخر حاله كما ذكر فيرفع الخطب والمخرج .

الثاني ، ان يكون حبيد هو محمداً إلى رئيس غيره في تلك الحالة لان عملة الاحتياج إلى الرئيس ونصه هو عليه القوة الشهوية في بعض الاحوال وذلك الرئيس يكون حاله كذلك فيهم ، اما التسلسل او الدور والمخرج واسماء العائدة . الثالث ، الرئيس اذا كان انما يحب طاعه في حال ما لا يحصل المكلف اليقين بقوله ويجوز في كل حال ان تكون هي تلك الحالة فلا يذمه ببعض فائدة نصه لعدم الوثوق به .

الرابع : نرم اسماعه لأنه يقول له المكلف لا يحب على انتاعتك حتى اعرف ان تلك الحالة هي حالة عملة القوة العقلية ، وانما ما يقوله صواب ولا اعرفه إلا بقولك . وفوق ليس يحبه دائماً ولا اعرف ان هذه الحالة هي حالة حقيقة فوائت منقطع الامام لا يقال لا يجوز معرفة قوله بالاحاديث ، لكن لم لا يحب قول قوله كقول دوى المني فانه يحب على الملة دائماً يقول قوله ، وان لم يكن معصوماً لا يقول أما الاحبار فانه نرم اسماعه ايضا لانه اذا لم المكلف له ان يقول اني احببت وادى احبادي إلى عدم وجوب قول هو في هذه الحالة فيقطع فأيذنه الزام المكلف ، وما وجود قول قوله كلفتي وهو مثل بوجوه .

الأول ان يقول قول المني أما هو على الماني الذي لا يمكن من معرفة الصواب من الحجة بالاحاديث ، أما من يمكن فانه لا يحب عليه قول احببت آخر الثاني : انه راحم إلى القسم الاول الذي الملاء من وجوب ناعته في جميع الاحوال .

الثالث ، اما ان يكون امما مامسا او غيره ، والاول يستحيل منه تعالى ايجاب قبول قول من يجوز عليه الخط في جميع الاحوال وعلى جميع العادير والثاني مع الشك أما ان تخير المكلف كلفتي فلم المخرج وانتارة الفتن فيلزم منه محالات

وأما ان لا يسبح ، فاما ان يكون مسكناً بالاحياء مجبراً مع اخرج واثارة النفس
امحاط الامام ولا اللاحياء ليس ناعماً ، واما لانه فيهم تكليف ما لا يتطاق والكل
بحال ، فمعين ان يكون الامام من لقسم الاول وهو المصوب

الاسع عشر قوله تعالى (ويحذركم الله نفسه ولي الله المصير) وانما
بحسن ذلك تحقيق جميع الاضاف المقرنة والمبعدة وانما المصوب فيجب .

العشرون قوله عز وجل (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً أو
ما عملت من سوء يود ان يعيدها ويديه أمداداً معدة) ويحذركم الله نفسه والله رؤى
باعداد) وانما يتم ذلك معرفة المصوب والحق ، فيجب وضع طريق من وانما يتم
بالمصوب كما تقدم في كل زمان ويجب وانما فلا يتم الا بالمقرب الى الساعة والاعداد
عن المعاصي وذلك هو المصوب فيجب .

الحادي والعشرون حكم الله في نفسه باعداد ويجب من ذلك فعل الاطراف
امور فاعلم ان كل كليف وكل اذنب وكل نعمه وهي بعبادة الى اصعب المصوم
سيرة من حفره واعطاه اتمهم وانما الاضاف المصوب في كل زمان ويجب من عالم
في وصف نفسه بالرفعة والرحمة نفسه

الثاني والعشرون قوله تعالى (قل ان كنتم تحبون الله فاسمعوا مني يحكم الله
وبينه حكم ذوكم) انما الله بسلام الله يتم امرين احدهما معرفة الاحكام
الشرعية بطريق يعيى اذ عبره لا يحرم بعبادة ولا بد من طريق الى العلم وتاثيرها
امور من افعاله والمبدء عن مخالفتها وكلامه لا يحصل الا بامام مصوم في كل
زمان ويجب .

الثالث والعشرون قوله تعالى (والله عفو رحيم) فعور معول بالعبادة
ومع عدم تعيب طريق بعيد العلم البيهقي معج الفاسح وحسن الحسن وحق اللطف
المفرب والمبدء لا يتم هذا فيجب المصوم

الرابع والعشرون قوله عز وجل (قل اطيعوا الله واطيعوا رسولي فان تولوا

فإن الله لا يحب الكافرين) أقول المراد الطاعة في جميع الأوامر والنواهي وأما أنه
ذلك عهدا وعاملا بالمعصوم كما تقدم فيجب وحمل المولى عن الطاعة كالكفر ولا
يتم ذلك إلا بفريق بعينى ولا أنتم إلا بالمعصوم كما تقدم تقريره فيجب

الخامس والعشرون : قوله تعالى (إن الله اصطفى آلهم ونوحا وآل إبراهيم
وآل عمران على العالمين) هذا يدل على عصمة الأنبياء والأئمة ولا فائى ما عرفت فيجب عصمة
الامام ولا بد من طاعة الامام والأئمة الا بعد عشر من آل ابراهيم عليهم السلام
فكون قد استطاع الله تعالى فكون معصومين ، لا مال هذا ليس بعدم لانا نقول
هذا يدل على العموم لان الجمع المتصاف بالمعصوم كما قد بين حرج من الاول من هو
خاص فيبقى على الاصل .

السادس والعشرون : قوله تعالى (وما الذين آمنوا وجميعا الصالحات
فيوفىهم اجرهم) هذا تحريض وحث على فعل الصالحات ورك القصاص وانما يتم
بالعلم اليقيني والمقرب والسعد كما تقدم تقريره وهو المعصوم فيجب

السابع والعشرون : قوله تعالى (والله لا يحب الظالمين) الامام محبوب لله
تعالى وغير المعصوم غير محبوب لانه ظالم ولا شيء من الامم يعير معصوم
الثامن والعشرون : قوله عز وجل (والله ولي المؤمنين) والقصد الدائى من
المولى عمل المتصالح وقصد منافع المولى وتمامه وكل مصلحة ومنفعة يمكنها في
حب المعصوم مسخرة لما تقدم فيجب عليه تعالى من حيث هذه الآلة ولزوم هذا
الحكم نصب الامام .

التاسع والعشرون : قوله تعالى (لم يلدن الحق بالباطل) هذه صفة دم
تقتضي التحرر عن اتباع من يجوز فيه ذلك ، وكل غير معصوم يجوز فيه ذلك
ولا يحسن الاحتياط ، ولأن هذه الآية تدل على سبهي عن ارتكاب الباطل
بحيث لا يتأخره الحق بل يكون جميع طريقه باطلا يفرق النفس بالادنى على الأعلى
وبدل على السبهي والعقاب على ارتكاب الباطل في الجملة في بعض الأحوال ما من هذا

ثبتت اموجحة الحرمة المطلقة العامة ثبتت الساسة الكلية الداعية . ويكون مراده أن لا يرتك باطلا دائماً وهذه هي العصمة بالفعل فإيراد في كل مكلف ذلك ، فهذا يدل على عصمة الامام من وجوبه :

أحدهما ان العصمة على المكلف ممكنة ومكلف بها لانه مكلف بفعل جميع الواجبات والاحتراز عن جميع المحرمات ولا معنى بالعصمة ، لا ذلك والمراد بالامام وجود تلك الصفة بالفعل في المأموم عند ساءه إليه وعدم مخالفه إياه في شيء الله به لم يكن هذه الصفة في الامام لا مشتركاً في وجه الحاجة ، فلم يكن أحدهما بالامامية والآخر بالمأمومية أولى من العكس

وثانيهما . انه تعالى أمر كل مكلف بالساعة الامام بمجرد قوله أمراً عاماً في المكلف والأوامر والدوامي . وهذا يدل على ان سبيل الامام وطريقه العصمة لأنه مأمور بالساعة طرقة ومأمور ، عصمة فلا يمكن المناقاة بينهما .

الثلاثون قوله عز وجل (وكنتم على الحق وانتم تعلمون) لا يجوز انتفاع من يجوز فيه ذلك فلا يصح كون غير المعصوم اماماً .

الحادي والثلاثون انه لما حسن اسم على كثر الحق . فلا بد ان يحمل الله تعالى مع العلم طريقاً اليه وهو المعصوم

الثاني والثلاثون : قوله تعالى (وكنتم على الحق وانتم تعلمون) انما دم مع العلم ولا يحصل إلا بالمعصوم ، ولانه صفة من به على عدم حوار انتفاع من يجوز فيه ذلك ، وكل غير المعصوم يجوز فيه ذلك ، فلا شيء من غير المعصوم يسمي وكل امام مسمي ولا لانتفاء الامام بفتح لا شيء من غير المعصوم مسمي .

الثالث والثلاثون قوله تعالى (قل ان الهدى هدى الله) وجه الاستدلال ان هذا يدل على ان لا هدى أقوى من هدى الله تعالى ولا اصح منها طريقاً فلا بد ان يفيد العلم الحارم المطابق الثالث وليس يحصى بواقعة دون اخرى وهو موجود بدالامامان كما ليس بموجود محال ، والزعيم إلى المعدوم مسمي ولا طريق يفيد

ذلك إلا المعصوم إذ الكتاب حصصه أكثره عمومات وطواهر والمض المفيد لليقين لا
يشمل أكثر أوقافهم والسبب كذلك لأن الإحسان لا يؤمن معه العلم بساكن آراء
المؤمنين ويجب وجود المعصوم .

الرابع والثلاثون : قوله تعالى (أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم) وطريق
الإحسان مشتمل على الكل فلا بد من شيء بعيد اليقين ، وليس إلا المعصوم لا
يقال المعصوم على مذهبكم مشتمل على شيء ، لأننا نقول أنه يدل على طريق بعيد اليقين
من غير الإحسان . وهو المعصوم والعقل يتصل به على المعصومين المتقدمين من
أرباب الملل .

الخامس والثلاثون : قوله عز وجل (قل إن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء
والله واسع عليم) الكتاب الخفي في قوس العلم والعمل بحيث تكون العلوم الممكنة
للمشاهدة من قبل فطري الفلاس ، وتكون نفسه في معرفة العمل المسمى ماد
تحت كون الخيم مشاهداً عندها كالصور في المرآة ، كما قال علي عليه السلام « لو
كشف الغطاء ما اردب شيء » . ويكون ههنا الظاهر بامتناع الشرائع الحقة
بحيث لا يحمل منها شيئاً . وتضمن ذلك عمله جميع القاعات وترك جميع العاصح
محت لا تعمل فساداً ولا محناً واحداً . ويكون طوره مركباً من المناسبات الزمنية
ومنه سبحانه ، الصور العدمية وهذا هو العقل الذي يحسن به الآلهة ، وبإتقانه
عليه المدح فلا بد من أساسه في كل وقت مدد على وجود المعصوم في كل وقت
وهو المطلوب .

السادس والثلاثون : قوله تعالى (يحسن رحمه من يشاء) لا رحمة أعظم مما
هذا من وجود المعصوم على غيره مدد على وجود المعصوم في كل وقت وهو المطلوب
لسائر والثلاثون : قوله تعالى (وإنه ذو الفضل العظيم) بيان ما ذكرناه
من الفضل العظيم فيدل على وجود المعصوم .

الثامن والثلاثون : قوله تعالى (وعلمون على الله كذب وهم يعلمون) هذا

يس على سحدير عن اساع من يحور فيه ذلك ، وكل غير معصوم يجوز فيه ذلك
فلا شيء من غير المعصوم يتسم وكل امام متم

الاسم والثلاثون قوة تعالى (نبي من اولى نعم الله وابي فان الله يحب
المقين) وجه الاستدلال ان هذه تدل على وجود المقي الحقي وهو المعصوم .

الأربعون : ان هذه صفة مدح على النبوي فمعموما تكون المدح اولى
والجريص عليه اكثر فلا بد من طرق إلى ذلك وليس إلا المعصوم فيجب وجوده
الحادي والأربعون : ان قولنا هذا من مساو لقبض قولنا هذا ظالم لان
كل واحد منهما يستعمل في بعض الآخر عادة وعرفا وظام يصدق بمصديه واحده
وهو من الوجهة الحرفية ، والله الكلمة طلقا اما بتدقيقه على من لم يحل واحب
ولم يعمل فسحا وذلك هو المعصوم فيجب وجوده بهذه الآية لأنها تدل على ارادة
الله تعالى تحريم المحرم والامر بمسب ومن وجبت لعدرة والداعي واسبي الصارف
وجب العمل فيجب حلقه ونصه في كل وقت وهو المطلوب

الثاني والأربعون : الامام يركبه الله ولا شيء من غير المعصوم يركبه الله
تعالى فلا شيء من الامام نعم المعصوم ، أما الصغرى فلا اجاب اتاع اقواته
وأفعاله وامثال او اسره ونواهيها وعاد حكمة وصحة حكمة الله من غير شاهد
يركيه قطعا ، والامام كذلك ، وأما الكبرى فلهو الله تعالى (ولا يركبهم) .

الثالث والأربعون : قوة تعالى (وان منهم لعريف نون) اصدقهم بالكتاب
المعصوم من الكتاب وما هو من كتاب ويعتبر هو من عند الله وما هو من
عند الله ويقوون على الله الكذب وهم المعصومون (هذه صفة دم والامام يحرم سعيها
عنه ولا شيء من غير المعصوم يحرم سعيها عنه ، فلا شيء من الامام يفر معصوم
وامقدمان طهران .

الرابع والأربعون : الامام يهديه الله قطعا لانه هاد للأمة ، وانما اوجب الله
طاعته لهدايته ، ولا شيء من غير المعصوم يهديه الله تعالى لانه ظالم ، وكل ظالم لا

يهدى الله في الخلة لقوله تعالى (والله لا يهدي القوم الظالمين) فندفع لا شيء من
الامام بغير معصوم ، لا يقال هذا لا يتم على رؤسكم لان الله تعالى يجب عليه هدايته
الكل عند العبدية ، فالكبرى ماسة ولا هذا قياس من الشكل الثاني وشرط انتاجه
دوام احدي المقدمتين او كون الكبرى من القضايا الممكنة مطلقاً ، والمقدمتان هما
مطلقتان عامتان ، لا نأبى نقول أما الاول فلان لا نأبى بالهداية هما الهداية العامة التي
هي مناط التكليف لاشتراك الكل فيها بل بحق الظاهر رائدة وهو من باب الاستصحاب
فلا يجب عليه تعالى .

وأما الثاني : فعول المعصية ضرورة فتدخل تحت الشرط .
الخامس والأربعون : قوله تعالى (ما أياها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته)
أقول : وجه الاستدلال به من وجهين

أحدهما : انه أمر بمائة حق ، ولا يمكن ذلك الا بالعلم اليقيني
بالاحكام ولا يحصل الا من المعصوم فيجب ولانه لا سم إلا بالنصف المبرر والمصدق
وهو المعصوم فيجب

وثانيهما : ان المعصوم غير حق الله حق بعباده وهذا خطاب لا بدله من عامل
والا لاحتمت الامة على الخطأ ولا يجوز عتب المعصوم وهو المسبوب

السادس والأربعون : ان الامام سبب في امثال اوامر الله تعالى وواهية
جميعها ومن هذا الامام حق « عاه » فلا بد من ان يكون هو متمماً حق النعاه
السابع والأربعون : الامام مقرب إلى الامام حق النعاه فلا يكون مضمرة
عنه فلا بد ان تكون فيه متحققة .

الثامن والأربعون : قوله تعالى (ولكن منكم فئة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) هذا يقتضي كون البعض
يدعون إلى كل خير و« معروف » بكل معروف وينهون عن كل منكر ، الاجماع
على العموم وذلك هو المعصوم قطعاً . وهذا خطاب لأهل كل زمان

فيكون المعصوم ثابتاً في كل زمان

الاسم والأزمان ، هي الله عز وجل عن تفرق بقوله تعالى (ولا تفرقوا)
واتعالم هذا نص شخص يحملهم على الاجتماع وليس بحسار الامة ولا لزم الفرق
المحدور منه فيكون من الله تعالى ، ولابد من اجتماع طائفة ويستحيل ذلك في غير
المعصوم فيجب المعصوم .

المحسوس ١٠١ . تعالى هي عن الأمر مسلمة ولو لم يكن المعصوم ثابتاً في كل
وقت لم تكلف ما لا يطيق إلا الاستدلال بالمعومات والأدلة والأدلة هادياتها
يوجب الأمر إلا على أحد إذا لم يجد فيها ودي نية أحد هادهم ، ولم يكن
المعصوم ثابتاً لم تكلف ما لا يقاوم ، والأمر مطلق وقائدهم مثله .

الحادي والخمسون . عدم الفرق والاختلاف مشروط بالعلم والتكليف
بالشرع تكليف بالشرط فلو لم يكلف بالعلم في الوفاة والحوادث فلا بد من نص
مطلق معيد للعلم وليس الأدلة انطية بد أكثرها ظنية والمعدة في القهريات قليلة
حدداً بل هي مسعة عند جماعة فليس إلا المعصوم ، ولو لم يكن ثابتاً في كل وقت لزم
التكليف بالعلم الكسبي مع عدم طريق معيده وديك تكليف ما لا يقاوم ، لا يمكن
الذهي عن شيء لا يعلم أنه يعلم الأمر نفسه فلا يلزم من عدم حوار الفرق
وجوب الاجتماع ولا الهي عن الفرق ليس بعام بل في الأصول وفي الجهاد وما
المطلوب فيه الاجتماع خاصة لأننا نجيب :

عن الاول . ان الناس اختلفوا في معنى الهي فقال ابو هاشم واتعالم انه
عدم الفعل .

وقالت المشاعرة : انه فعل ضد الهي عنه ، فعلى الثاني لا بد في هذا المزم
وأما عن الاول . فلا المصوب هذا من عدم الفرق اجتماع المسلمين واتفاق
كلهم ليحصل موافق الاجتماع ففعل هذا مفسود ، و ابو هاشم لا يتم مثل ذلك .
وعن الثاني . انه يكره في مخرج أبي جعفر ، ولا المراد عدم ادخال الماهية

في الوجود . فهو ادحت في وصف ما لم يحصل الامتثال
 الثاني والخمسون . انما آراء المجهدين في الآفاق لا بد له من طريق معق
 واحد وليس ، لا المعصوم . هذه الأدلة الموحدة ليست بنسقة واحدة ولا غيرها
 وغير المعصوم اتفاقا لم يكن المعصوم ناسا . ثم التكليف بالحب مع عدم السبب
 وذلك تكليف بالتحال باطل .

الثالث والخمسون . اعلم ان الذي الحب الى المسبب اما ان يكون داعيا او
 اكثريا او مساويا او اعديا ، فالمسبب الذي ، أدى الحب اليه على احد الوجهين
 الاولين هو ممانه الدافع ويسمى السبب دائما ، والذي يكون على الوجهين الآخرين
 هو العاية الانتفاضة . ويسمى السبب اذافا ، وقد ابرر جماعة الاسباب الانتفاضة
 لان السبب ، اما ان يكون مسجودا لجميع الجهات المميرة في مؤثرية فيسادي الى
 الاثر لا محالة فلا يمكن اعداها ، وان لم يكن كذلك فهو دون ذلك
 الشرط العايت اسدحه ، دونه الى المسبب فلا يكون اعداها . من القول بالامتنان
 باطل وتحقق ذلك وموضع الخط من هذا هو في كفا المعطية ، اذا مررنا
 بقول ائمة الكاظمين . الخمينيين وغيرهم في آرائهم فسبب به سبب ذاتي وسبب
 اتفاق باذر في المادة . والاول هو خلق المعصوم وانفسه ، والدلالة عليه ، وقبول
 المعصوم لذات وطاعة المكائمين . وهذا ظاهر مع اعدام عصمه ، ونكبتهم منه
 وهو به سلمهم وسدقه ، وهذا سبب ذاتي ، يؤدي الى مسدده دائما ، وانما ادلة
 تعبد البعير والجرم الدم ، وهذا يمكن ان يكون اكثريا ، فان هذه الشهوة تعارضة
 ويخرج اكثر المكائمين عن العمل . اذا لم يحصل لهم طهر يعرف الى الطاعة ويمسك
 عن المعصية وسبب اتفاق باذر في العمانه هو هذه الأدلة المنطقية والعمومات خصوصا
 مع وجود الممارض فاته . على قد نهى عن التفرق وسبب الاحتجاج ، فاما ان يكون
 مع السبب الاتمقي وهو تكليف بما لا يطاق قصدا . وأما من السبب الذاتي وهو
 تكليف ما لا يطاق ايضا لانه لا يعيد . وأما مع وجود السبب الاول الذاتي وهو

تكليف ما لا يطلق أيضاً لأنه لا بعد ، وإنما مع وجود السبب الأول الذاتي وهو
المعصوم ، فعول : الذي من فعله تعالى نصب المعصوم والدلالة عليه وانحاء الدعاء
والقول على الامام ذلك والذي على الامام القول وقد بقي الثاني من فعل المكلفين
هو حبه الله تعالى عليهم ، فلا بد ان يفعل الله تعالى من هذه الاشياء ما هو من فعله
والا لزم التكليف بالمحال والامام ما يجب عليه فثبت وجود المعصوم ، وأما المكلفون
فاداء لم يفعلوا كل هذه السبب من حيزهم لا غير

ارابع والخمسون : سلب الاتفاق وعدم الاختلاف من هذه الأدلة هو حبل
ما ليس بعلقة وهو خطأ يستحيل على الله تعالى فلا بد من المعصوم

السادس والخمسون : الاتفاق أما بمثابة واحد من غير ترجيح وهو ترجيح
الا مرجح او بلا مناسبة بل بالاتفاق وهو محال او بمثابة واحد ترجح انما من
حيث الشرع لا اختيار ، فاما ان يكون معصوما او غير معصوم والثاني محال والا
لزم عدم الاتفاق او الأمر بالمعصية ومن الاول وهو المعصوم .

السادس والخمسون : قوله تعالى (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من
بعد ما سمعوا من النبيات) دل على وجوب الاتباع وتحريم الاختلاف ولا يتم إلا
بمعصوم كما ذكرناه واحداً دل على تكاثر ذلك بعد النبيات وهو ما يفيد العلم
وذلك هو المعصوم وهو المطلوب .

السابع والخمسون : قوله تعالى (يسوا سواه من أمه) ان الكتاب امة فائقة
يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون ويؤمنون بالله واليوم الآخر والمؤمنون
المعروف والمؤمنون عن المكركب والمؤمنون في الخيرات واولئك من الصالحين) هذه
تدل على المعصوم لأن الأمر بكل معروف والنهي عن كل مكركب والمؤمنون في الخيرات
هو المعصوم ، وانما قلنا بالمعصوم لظهوره ولأن غيره مسار ولأن الصالح حقيقة انما
يطلق على المعصوم وهو يدل على وجوده . ولا فائدة ما عرق .

الثامن والخمسون : قوله تعالى (وما سمعوا من خير من سكتهم والله عليم

باعتقيني) هذا تحريم عام على فعل كل حبر وبذل على طلب الله تعالى لفعل كل حبر
وأنما يعلم بالعلم النقيض، المقرب والمبعد ولا يتم ذلك لا بالمعصوم، فيجب ثبوته .
الناصح والخسوس : قوله تعالى (وما ظنهم ولكن كانوا أعمى)
وجه الاستدلال أن فعل التكليف موقوف على العلم به نصاً وعلى المقرب والمبعد
ولا يتم ذلك إلا بالمعصوم قل : أهمل الله تعالى أحد الفاعلين مع تكليفه كقول قد
كلف بشرود مع إمامه الشرط وحدث ظلمه ثم مالى الله عنه وإن كل مع وجود
الشرطين والتجاوز والكون هم ظنوا أنفسهم ، كنهى في الأول وثبت الثاني وبذل
على وجود المعصوم .

الستون : قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحذوا إثارة من دونكم لا
يؤنسكم حسداً) حذر الله عز وجل عن الإثارة مثل هؤلاء وعبر المعصوم بخور كونه
مهم فلا يجوز إساءته

الحادي والعشرون : قوله تعالى (قد يبدى لكم الآيات إن كنتم مقبولين) البياض
هنا بمعنى اتحاد أهل صالح لأن يحصل منه العلم ولا يمكن إلا بالمعصوم كما تقدم
تقريره مراراً ، فيلزم أن يكون الله تعالى قد نصب للمعصوم وهو ظاهر .

الثاني والثلاثون : قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالفسق)
كله وإذا غوكم فاقوا آمناً وإذا حنوا غصوا عليكم الأنامل من الغيط قل موتوا
انظروا أن الله عليم بذات الصدور) وجه الاستدلال أن الإمام يفسر من هذا العمل
ما ضرورية وعبر بالمعصوم يمكن أن يكون من هذا القبيل فلا شيء من الإمام لغير
معصوم بالضرورة .

الثالث والثلاثون : أنكر الله تعالى على محب هؤلاء مع إحقاقهم حالهم عما
وحدث إندام أبيه عن محبة من يخور فيه ذلك ولو كان محبة لم يكن هؤلاء
الموم وعبر بالمعصوم يخور فيه ذلك فلا يجب محبة إساءته وإساءته ، دعى المراد
والإمام يجب محبة إساءته وإساءته فلا شيء من غير المعصوم بامتنع وهو المعصوم

الرابع والستون : قوله تعالى (ان تمسك حسيه سؤموا ان تصم سيئه
بمخرجها) كل غير معصوم تمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن
ان يكون كذلك بالضرورة ، ولا شيء من غير المعصوم بامام .

الخامس والسبعون : قوله تعالى (والله ما في السموات وما في الأرض يعبرين
بشده ويميت من يشاء والله غفور رحيم) وصفه بالمبالغة في الغمران والرحمة بدمدم
عدم تعديسه إلا مع فهم جميع الخلق وإظهار جميع الاحكام ونصب الطريق التي
توصل منها إلى معرفة الاحكام حساً والانساق اقرب من الباعه والمعد عن المعصية
وحدث كله لا يتم إلا بالمعصوم فيجب نصبه .

السادس والثمانون : قوله تعالى (وانما الله بملك مقتدر) هذا لا يتم إلا
بالمعصوم كما تقدم وهو من جملة تعالى فيجب نصبه لاسيما ان كشف مع عدم
خلق الشرائط التي هي من فعله تعالى

السابع والثمانون : قوله تعالى (واطيعوا الله وارسلوا بكم في رحمة)
التباعد موقوفه على معرفته احكامه تعالى وامره وبه وحكم ارسوله ولا يتم لا
بالمعصوم كما تقدم سراً ويجب نصبه .

الثامن والتسعون : قوله تعالى (وسارعوا إلى معرفه من ربكم وحجه عرضها
السموات والارض أعدت للمتقين الذين يسمعون في أسراء والضراء والكاظمين لذيقت
والعافين عن الناس والله يحب المحسنين) السارعة إلى المعرفة بعمل موحدها وهو
امتثال اوامره وتواحيه المودعة على معرفته ذلك والصف المبرر والمعد الذي هو
شرط فيه . وكذلك الاحسان والاموي وكل ذلك موقوف على المعصوم ، فهو
بمقتضى الله تعالى لم يزل منه ان يكون الله تعالى قد كلف مع عدم كل شرط من جملة
تعالى وهو تكليف بالاحمال محال .

التاسع والتسعون : قوله تعالى (هذا بيان للناس وهدى وموعظة للعالمين)
ولا يتم كونه بياناً وهدى ولا بمعصوم إذ أكثره محال وطاهر لا يقيد ببعض

ولا يحصل إلا بقول المصوم فيجب نصه وهو المنسوب

السمعون قوله تعالى (وسجدوا لله سجدة) الله تعالى سجد من الأمة
سجدة فلا بد من حصول العدالة المتعلقة لهم حتى لا يسوِّجوا الضعيف عليهم بوجه أصلاً
وامانة والعدالة المتعلقة هي العصمة. فدل على نوب المصوم في كل عصر وهو المطلوب .
الحادي والسمعون قوله تعالى (والله لا يحب الظالمين) غير المصوم ظالم
وكل ظالم لا يحبه الله تعالى ، فكل غير المصوم لا يحبه الله تعالى وكل امام يحبه
الله تعالى ، ضرورة بدخ لا شيء من غير المصوم امام وهو المنسوب .

الثاني والسمعون قوله تعالى (ولما علم الله الذين صاهدوا عيسى)
الصائرين (الجهاد الدائم) فصل وهو الجهاد مع القوى الشرية والمضنية وكسرها
والصبر على ترك مقتضاها وذلك هو المطلوب المصوم ، فمزم ثبوته وهو المطلوب .

الثالث والسمعون قوله تعالى (ومن رد ثواب الآخرة يؤبه بها) وجه
الاستدلال ان من رد ثواب الآخرة يؤبه الله بها ، والثواب في مقابل الملاءمة
فلا بد ان يكون له طريق إلى معرفة الاحكام الشرعية والأوامر والنواهي الإلهية
ولا بد من الخلف المرب والمسد ولا يحصل ذلك إلا بالمصوم فيجب نصه .

الرابع والسمعون قوله تعالى (وسحري الشاكرين) هذا تحريم على
الشكر ولا يتم إلا بتمتع كعبته . ولا يحصل إلا بالمصوم فيجب نصه . ولا
يتم التحريم على شيء مع عدم التحسين منه وهذا ما لا ضرورة فلو لم ينص العرض
والمست وكل ذلك محال عليه تعالى .

الخامس والسمعون قوله تعالى (وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير ف
وهوا لما اصابهم في سدد الله وما ضلوا وما امسكوا) والله يحب الصائرين (هذه
العصية لا بد ان تدرك في كل زمان والتي ليس في كل زمان فلا بد من شخص يقوم
مقامه ويكون مائة كساعه ودعاؤه كدعائه وذلك هو المصوم فيجب حصوله في
كل وقت وهو المطلوب .

السادس والسمعون : قوله تعالى (وما هم الا نواب الله نواب الآخرة والله يحب المحسنين) لا يتم ذلك إلا بالمعصوم فيجب ثبوته وهو المطلوب .
السابع والسمعون : قوله تعالى (بل الله موبقكم وهو خير الناصرين) فيجب بهذه الآية عمل بالمعصوم وحلق الالطاف والقوى والضرورة على القوى الشهوية والعنصرية فلا يتم ذلك إلا بالمعصوم فيجب ثبوته .

الثامن والسمعون : قوله تعالى (وليس منوئ الظالمين) الظالم يستحق متوئ النار ولا شيء من الامام يستحق متوئ النار بالضرورة يقتض لا شيء من الظالم بامام وكل غير معصوم طام فحصل ضرر للمصلحة يندفع من الامام بغير معصوم لا شيء من غير المعصوم بامام وهو المطلوب .

التاسع والسمعون : قوى النفس تنقسم إلى ثلاثة أقسام :
الأول : الماكية وهي التي بها المكر والخبر والظفر في حقائق الامور وآلتها التي تستعملها من البدن والدماغ وقد تسمى هذه نفساً باطنة .

الثاني : الشهوية وهي نفس الشهوانية وهي التي بها الشهوات وطلب العداء والشوق إلى اللذات الحسية وآلتها التي تستعملها من نفس الكبد .

الثالث : العقلية وهي التي بها العصب والحدود والرفع وآلتها التي تستعملها من البدن القلب ، وهذه الثلاثة مساكن ، وإذا قوى بعضها صر بالآخر ورثا انقل احدهما فعل الآخر ونفسه الاولى يحصل امتثال الاوامر الشرعية واسطام نوع الانسان ومنه الآخرين يحصل الاحلال والاند من معوم تلاوي ومانع الآخرين وليس من الامور الداخلية بل من الامور الخارجية لعشاهده وليس لا توفقم المعونة في المعاجلة وليس ذلك إلا من الامام المعصوم إذ غيره الآخر فيه اقوى واعلم فلا يصلح معونة صدها وكسرها لأن عليه احسد الصديق يستلزم ضعف الآخر .

الثمانون أحاسن أفعال أربعة : الحكمة والفقه والشجاعة والعدالة

والأولى : إنما يحصل إذا كانت حركة النفس معادلة .

والثانية : إنما يحصل إذا كانت حركة النفس الهيمنة معادلة معاداة النفس
الناطقة . والثالثة : إنما يحصل إذا كانت حركة النفس الهيمنة والسمعية معاداة للنفس
الناطقة . والرابعة : إنما تحصل من أعدل الفاعل الثلاث ولستة أعضا إلى خمس
فالإمام لحصول هذه الفاعل يتكلف في كل وقت . فلا بد أن يكون القوى
الهيمنة معاداة والقوى الناطقة عاتية فيه في كل وقت يعرض وذلك يستلزم العزيمة .
الحادي والثمانون أحاسن أفعال أربعة : الحول وشرة والحنس والنجود إذا
تقرر ذلك .

فصول الإمام لأمر هذه في كل وقت يفرض فتفتق عنه بالكلية والافدام
على الفصح إنما يأتي من أحد هذه ومع إتمام السبب فمصر من ذي المسبب حيث
العزيمة وهو المصوب .

الثاني والثمانون : غاية حصول الحكمة أن يعرف الموجودات على ما هي عليه
وتعرف أي المعولات يجب أن يفعل وأنها يجب أن لا يفعل وإنما يحصل ذلك
بعمارة الأحكام الإلهية عبثاً وإنما يحصل من المصنوع كما تقدم وإنما يتم لمرص
والعزيمة ، فعل ذلك ولا يحصل إلا بمصنوع كما تقدم فيجب .

الثالث والثمانون : أنواع الحكمة أذكاه وهو شريعة إلهية والفتح وهو بها
على النفس والذكر وهو نبات هو من مخرجه العمل وأمر من الأمور والسمع وهو
موافقة بحث النفس عن الأشياء بقدر ما هي عليه وإنما يحصل ذلك بكثره السمات
النفس إلى المعولات حيث هو في القوة الناطقة وهو الشاها إلى القوة البدنية
الهيمنة وإنما يحصل ذلك بمثال الأوامر الإلهية وإنما يتم ذلك علم وعملاً بالمصنوع
كما تقدم تفرده غير منه .

الرابع والثمانون : القوة تحدث عن لقوة الهيمنة وذلك إذا كانت حركتها

معدلة مفادة النفس لبطاها وغاية ظهورها في الانسان ان يصرف شهواته نحو خمس اربعين ان توافق التحيز الصحيح حتى لا يفسد لها ، وتصير بذلك حراً غير ممتد لشئ من شهواته وهي فضيلة عظيمة مفقودة وانما يتم ذلك بغير القوى الشهوانية ولا يحصل الا بالمعصية كما تقدم مرره غير مرة .

الخامس والتمانيون : الدعة وساطة بين ردلين - الاولى "شره وهو الانهيار في الذات والخروج بها عن ما ينبغي : الثانية : الخلود وهو السكون عن الحركة التي يسلكها نحو "الدعة المحللة في نواح الدعا النفس في ضروراته وهي ما رخصه العمل والشرع ، والا في اشر من الثانية بكثير ، فلا بد من حافط للشرع في كل وقت يعرف احكامه الصحيحة والداخلة وما حرم من الشهوات ليحصل من الاولى ويعرف ما يحل له من الثانية والاكابر والدعة لا يفيان بذلك ، فتعين الامام ونحوه ايضاً في القوى الشهوانية بحيث لا يقع في الرذيلة الاولى ، فان اكثر اداعي القوة الدشرة الى اسرها القوى الشهوانية ولا يتم ذلك الا الرئيس الماهر صاحب المعصوم ادعاه لا يصح ذلك .

السادس والتمانيون : الدعة اثني عشر نوعاً :

الاولى : الحياء وهو احتصار النفس خوف ايلان "قصاص والحسد من الدم والسب والصارف .

الثاني : الدعة وهو سكون النفس عند هيجان الشهوة

الثالث : الصبر وهو مقاومة النفس للشهوى الملائمة بعد افساح الذات .

الرابع : الصفاء المتوسطة في الاعطاء والاحد وهو ان يمتنع من الاموال فيما

ينبغي تقديره ، بمعنى وجته انواع سدكرها

الخامس : الحرمة وهي فضيلة النفس بها اكتساب المال من وجهه وتمنع من

اكتساب المال من غير وجهه

السادس : لعمارة وهي الساهل في الاكل والمشرط والزينة .

السابع : الدبابة وهي حسن اعياد النفس لما يحمل وبشرها إلى الخيل .
الثامن : الانظام والندير وهو حال للنفس بقودها إلى حسن تدبير الامور
وترتيبها كما يسمى .

التاسع : المسمى وهو حسن السمب وهي تكميل محبة النفس بالزينة
الخفة والحسنة .

العاشر : المعالة وهي مرادعة بحصل للنفس عن بكمة الاستمرار فيها .
الحادي عشر : التوقار وهو سكون النفس ونشاتها عند الحركات التي تسكون
في المعال .

الثاني عشر : اوزع وهو لزوم الاتعمال الخيلة التي تكون فيها كمال النفس إذا
عرب هذا ، وقول : الامام نصب كمثل هذه في لباس ، فلا بد ان يكون فيه
اكل ما يمكن دائماً في كل وقت وذلك بوجوب العصمة

الثالث والثمانون : الشجاعة اثناء حصول اعياد القوة السموية للنفس الناطقة
وتكون الحركة السمية مع دلة فلا يقع في غير ما ينبغي ولا ينبغي اكثر مما ينبغي
واعا نظار حسن اعيادها للنفس الناطقة الميرة واسمها ما يوحده اراي في
الامور امثلة اعني ان لا يخاف من الامور الممرعة إذا كان فعلها حملاً والصبر
عليها محموداً وإذا لم يظهر أثر اعيادها لها في الذات الحسية والشهوات الحيوانية
المحرمة لم يظهر فعلها في الخارج ، ولم يكن على اصل والامام اشجع الناس في كل
وقت معرض لاحياده إلى ذلك وهو ظاهر ، فلا تعجب السمية الناطقة المعلية في
وقت من الاوقات خصوصاً في ما يتعلق بالشهوات الحيوانية فتكون معصومة

الثامن والثمانون : انواع الشجاعة ثمانية :

الاول : كبر النفس وهو الاسهانة باليسار والافتقار على حمل الكرامة

والهوان وتفرغ النفس عن الدناءات

الثاني : الجدة وهو نقه النفس عند المخاوف بحيث لا يحاسرها حرج

الثالث: عظم الهمة وهي فضيلة النفس بها يحتمل سعادة الجسد وصددها حتى الشدايد التي تعرض عند الموت

الرابع: بصير وهي فضيلة بها تقوى النفس على اجتناب الآلام ومعاودة بها على الاحوال وامرق بيبه وبين الصبر الذي في الهمة ان هذا يكون على الامور المطالعة وذلك على الشهوات المطامحة

الخامس: الخاتم وهو فضيلة للنفس بكسبها الفهم بينة فلا تكن سمعة ولا يحركها الغضب بسهولة وسرعة

السادس: السكون وهو قوة للنفس تعسر حركتها عند الخصومات ، وفي الحروب التي يذنب بها عن الحرايم او عن الشرايم انفسها .

السابع: الشهامة وهو الحرص على الاعمال لتمامه للاحدونه الجملة .

الثامن: الاحتمال وهو قوة للنفس لتسعمل الآت من في الامور الحسية بالتمرس وحسن العادة والامام بقوة هذه وصفت شدادتها فلا بد ان يكون فيه في غاية السكال وذلك منتهى المعصية

التاسع: والمناوون العدالة تحدث عن الفضائل الثلاث لمقدمه امضا في النفس فضيلة هي كفاها وتامها وذلك عند مساواة هذه قوى النفس واستسلامها للقوى المعيرة لا تحركها ولا تحرك عند مضبوها على سوء طاعتها وتحدث الانسان بها هيئة تحاربها ابتداء الانصاف من نفسه على نفسه اولا ، ثم الانصاف والانصاف من غيره والامام لاحد عدها ونحوها فحب ان يكون فيه في جميع الاوقات وعلى جميع الاحوال وعلى جميع القادر على اكل ما يمكن ان يكون وذلك هو المعصية .

الفصلون قد بينا ان العدالة فضيلة ينصف بها الانسان من نفسه ومن غيره من غير ان يعطي نفسه من ساعه اكثر وغيره اقل ، وفي الصبر ، مكس ، أي لا يعطي نفسه قول وغيره اكثر لكن يصعمل المساوات التي هي تتناسب بين الأشياء ،

ومن هذا المعنى اشتق اسمه اغنى العدل، وأما الحائر فمختلف ذلك فانه يطلب المعصية الزيادة من الناعم ولغيره النقصان منه وفي الاشياء الصادرة يطلب النقصان لنفسه ولغيره الزيادة فبحسب ان تنصف ما كمل الشكل بهذه الصفة على اكل الانواع وذاك هو المعصية .

الحادي والتسمون . من انواع العدالة العادة وهي تعظم الله تعالى وتمجده وطاعته والاكرام لأوليائه من الملائكة والأنبياء والرسل والمعلمين بما أوحى الشرعة والامام لانعام ذلك والجل عليه ، فلا بد ان يكون ذلك فيه في كل زمن على اكل الانواع والوجوه وهو المعصية

الثاني والتسمون . اعلم ان العدالة وسادة دين ردينين .

الاولى الظلم وهو التوصل إلى اكثر الامنيات من حيث لا يدعى بما لا يدعى الثانية : الاضطلام وهو الاسحابة في المعصيات عن لا يدعى وكما لا يدعى ولهذا يكون لظلم كثير المال لانه يوصل اليه من حيث لا يحب بما لا يحب والمظلم يسير المال لانه يتركه من حيث يحب والعاقل في الوسط لانه يقضى المال من حيث يحب ويتركه من حيث لا يحب ، والامام عليه السلام لدفع الاول ويعرف طريق الوسط لسجعت من الثاني فلا بد ان يكون معصوما وإلا لم يثق بقوله وعقله فبهما الثالث والتسمون . الامم انما هو للمظلم بالشرع والعمل به ، فلا بد ان يكون معصوما وإلا لم تنم هذه الفائدة ولم يحصل الوثوق بقوله ولاحتاج إلى امام آخر فيلزم الدور أو التسلسل .

الرابع والتسمون . كل معصية لا بد ان يكون لها عقوبة في مقاديرها واقلة التعزير والتأديب ولا بد ان يكون لها معاقب غير فاعلها بحاجه الفاعل قبل فعله وربما يترك ويستوفى منه مع فعله وفي ذلك لعنف لفاعله بامسائه عن المعاصي وحصول الثواب باستيعابه العباد ولغيره من المكلفين ولا بد ان يكون ذلك المعاقب بولاية شرعية واستحقاق واحد وإلا وقع المهرج ، فهو حار عليه ذلك لو حجب ان يكون

معاقب آخر بحادثة أقوى منه واسط بدأ فيجب ان يكون للامام امام آخر وهو محال .

الخامس والتسعون : موقوف على مقدمات :

المقدمة الاولى كل فعل له غاية فاما داته او غيره والثاني اما ان يكون في حصول الغاية او يوقف على آخر غيره ، والثاني لا بد ان يفعل لفعل ذلك الفعل الموقوف عليه تحصل بغاية من الفعل الآخر والا لازم الخلل والعت ، لانه اما ان يلزم بالوقوف اولاً ، والثاني هو الخلل ، والا لزم عدم العمل بالفعل لانه اذا كان لغاية ولا يتم محصله إلا بالعمل الآخر ، فالتا لم يفعله لزم العت .

المقدمة الثانية : نصب الحدود والمرافع الفرائض وما يحرم اما ان يكون لا امرض وهو عت على الله تعالى محال او امرض ويستحيل عوده اليه وفق عوده إلى المعاد فاما النعم او الضرر ، والثاني باطل بالضرورة ، فمعين الاول وهو ارتداد المكلف عن المعاصي وحمله على الطاعات .

المقدمة الثالثة : لا يتم هذه الغاية إلا بحاكم قاهر يستحيل عليه اهمالها والمرافعة ويستحيل عليه موجب الحدود وإلا كان هو الداعي لمكلف اليه ودانت هو المعصوم فليزم من نصب الحدود وتقرير الشرائع نصب امام معصوم ويرم في كل زمان وهو المطلوب .

السادس والتسعون : ولم يكن الامام معصوماً لزم ما ترجيح لا مرجح او كون الامام غير مكلف والي نفسه مطلق فمقدم مثله بان الملازمة ان يحب طاعة الامام ونهيه انما هو لمصلحة المكلف غير المعصوم ، فاما ان يكون الامام مكلفاً غير معصوم او لا ، والا لزم يستلزم ترجيح من غير مرجح ، وحمل الامام بغير بعض المكلفين لمصلحتهم دون البعض مع تساوي الكل بالنسبة اليه تعالى ترجيح من غير مرجح ، والثاني اشتد المجموع ، اما بالنسبة التكليف فيرم الامر الثاني او بالنسبة عدم العصمة ، وهو خلاف التعديل والمطلوب .

السامع والسعور ، لو كان الامام غير معصوم لزم ان يكون أقل رتبة عند
الله تعالى ومخلاً للمعاصي وسالئ ماض ، فالمعصية مثله سال للامامة الامام انما هو
لمصلحة المكلف غير المعصية هذا كان الامام مكاناً غير معصوم ولم يصب له امام
مع انجاب الله تعالى لتبعية غيره فلو لم يكن قد راعى الله تعالى مصلحة
العوام دون مصلحة الامام فيكون أول رتبة من العوام لا يقال ههنا إننا نرى على
قول المعصية ان فعله تعالى حرص وعناية أما على قولنا من ان فعله تعالى لا يحرص
وعناية فلا يتم هذا ، لكن قد ثبت لثاني في الكتب الكلامية والقادر عندكم يجوز
ان يرجح احد معذور ، على الآخر لا لمرجح كالتأخير اذا حصره رتبة والاعتدال
بدا حصره رتبة والطاير اذا كان له طر فاق وسأوت رتبة الخليفة إلى المذكورين
وهذا أنتم قدروه انه لو كان ان يكون رتبة الامامة نظاماً له دائماً من المعاصي
كعبه غيره خوفاً غيره لبقوة وجوده من العزل او يقول غير حصره وحده ان
لا يكون عليه رئيس آخر ، فليس هو نقص رتبة بل علو رتبة ، لأننا نقول الحق
انه تعالى يمعن حرصه في كل فعل مع لا يحرص وهو عت وكذا عت مع بكل فعل
لا يحرص فسبح وكل فسح لا عمله الله تعالى و مع ان ادوم فوحد العزم اليه ، أما
إلى غيره فلا ، وأما ان يرجح لا مرجح ساري المصالح ، فمفسد إلى الفاعل القادر أما
مع لزوم المفسد وهو الاحلال ، فليس فلا سيما لكن لحوار من حيث القدرة لا
يسافي عدده من حيث الحكمة والامساع ، في الثاني وهو المفسد . سيما ان كان
بدا كان ادوم والجاهل بمكانين هو الامام فلو لم يكن ثم عوالم محقق معهم ، ف
كل يحصل المقصود وكو ، رئيساً او مرفوضاً اذا نسب إلى المعصية الاخرية ، كان
الثاني أولى وادخل في الاعمال عند الله تعالى وجوده من العزل انما يعبه لو كان
مقبوراً ، أما اذا كان هو ظاهر لكل ولا يحقق الخوف من العزل وايضاً من
خوفه من ذلك انما يحقق مع عصمتهم ، فما مع موافقتهم اليه في المعاصي فلا وايضاً
فلا ان خوف المكاتبين بين المكاتبين لانه لا يخوف من المعصوم والمفسد عن المعاصي

أكثر من غيرها وأنه مع غيرها أكثر وكل داعي حير الخطأ إلى نصب غير المعصوم
أو الأقل اعتناء أكثر إلا باعتبار أمر آخر .
الثامن والتسعون : لو كان الإمام غير معصوم لم أن يكون الله تعالى ناقصاً
لغيره والثاني باطل فالتقدم مثله .

في بيان الملازمة

أنه تعالى إنما طلب بالإمام دفع المعاصي من المكلفين ووقوع الطاعات ، فإذا
كان الإمام غير معصوم ولم يكن له إمام آخر له نفس المرض ، ولأن دفع المعاصي
ووقوع الطاعات لا يصور إلا من المعصوم ، فإنه لم يكن الإمام معصوماً لزم أن
يكون الله تعالى ناقصاً مرضه وإعلال الثاني ظاهر

الداسع والتسعون : لو لم يكن الإمام معصوماً لزم إرجاع من غير مرجح
أو التسلسل والثاني منسبه ، فمن تقدم مثله بيان الملازمة أن نصب الإمام إنما هو
لدفع المكلف غير المعصوم فإن لم يكن الإمام معصوماً فإن لم يكن له إمام آخر لزم
تخصيص غير الإمام بالدفع دون الإمام وهو ترجيح من غير مرجح وإن كان له إمام
آخر نقلنا الكلام إليه وتسلسل .

أدائه : هو المدركة والقوة الشهوية والمدرسة والمصدر علة حصول الذات
وبناء النوع وذلك مع احتياج شخص إلى ما في يد الآخر أو عمله أو ما عكس
الموجب بحسن شرع المعاصيات علة نظام النوع لكن يلزم هذه الأشياء العبادات
والفساد كما أن حراره النار حير وإن استمر إحراق ما لا يستحق إحراقه والقوة
العقلية المقتضية أحسن التكليف مع - حال من القوة العقلية - التكليف ومع نصب
رئيس معصوم في كل زمان فظهر ما لم هذه الشهوات هو علة روان هذا اللزم الذي
هو المعصية لا على وجه الجبر بحيث يتم التكليف وهو مقدور لله تعالى ولا يحسن
إدعاء هذه المعصية على الوجه المذكور إلا بهذه الأشياء الثلاثة ، فلا بد من حلها

وإلا لكان الله تعالى فاعلاً لسبب الفساد مع قدرته على فعل سبب اسمائها على وجه لا ينافي التكليف وهذا فيجب عقلاً لا يحور من الحكم إذ يكون هو سبب الفساد تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً

بسم الله الرحمن الرحيم

المائة الرابعة من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الإمام عليه السلام .

الاول : القوة الشهوية والزهوية مثل : الفساد والقوة العقلية هي مثل : المصلحة وهي الدائمة لها والإمام إنما حمل مبادئ الثلاثة ومنها العقل في كل وقت لعلمه الأوليين في كثير من الناس ولا يتم ذلك إلا مع كونه معصوماً ، إذ غير المعصوم قد قوى الشهوية والعصبية عليه وتكون العقلية ممتورة معه فلا يحصل المنع منه .

الثاني : علة الحاجة إلى الإمام في القوة العقلية أما علة القوة الشهوية بالقوة أو بالعقل والثاني أما دائماً أو في الجملة ، وهذا ما نسميه الخطأ وهو ظاهر إذ لو كانت القوة الشهوية ممتورة دائماً رافقاً في كل الناس لم يتوجب فعل العبادات والأنباء عن المعاصي مع علم بها إلى الإمام ، حتى سبب الأولى الذي من جهة القدرة والدعوى وإساءة العبادات فيجب إساءة سبب الثانية ، وبسبب وجوب رد المبدأ بتدوين مبادئه فيقسم ثلث صحاح المفصلة ، فيقول الأول : إن وجوب عصمة الإمام لأن بعض الممكنة إنما هو ضرورة ، ولأنه في ذلك في الإمام غير المعصوم فيحتاج إلى إمام آخر وتواصل وبالتالي يتم الأسماء عن الإمام في أكثر الوقت لأكثر الناس في أكثر الأصناف ولا يكون الحاجة إليه إلا نادراً وهو محال والثالث هو المطلوب ، إذ غير المعصوم يحتاج فيه هذا فيحتاج إلى إمام آخر وتواصل فلا بد أن يكون معصوماً ، وهذا القسم الثالث هو الحق

الثالث : لو كان الإمام غير معصوم لم يجز لخصه إلا بالنقص سكن الثاني باطل فاعلم مثله بيان اللزامة أن الأمانة متساوية في هذا المعنى فجميع أحدهم للأمانة

ترجيح من غير مرجح وهو محال ولو حود علة الاحتياج فيه فلا سعاد المكلفون
الله باسم من ^{تسبب} "الشيء عليه" وما اتصال التالي بدلائق ولأنه يستحيل من الشيء عليه
الصلاة والسلام الأمر ساعة من يحور عليه الخطأ في جميع ما ذكره ونسب عنه
ولأنه لم يوجد لأن لباس ابن فائز منهم من شرط العصمة فلو حبس البعض ومنهم من
لم يشرطها فلم يوجب النص .

الرابع الامكان هو تساوي طرق الوجود والعدم بالله إلى الماهية أو
مزمومة وهو علة الحاجة إلى العلة المتساوية نسبة إلى الطرفين بل الواحدة ، وعلة
احتياج الأمام إلى الامام وهو مكان المعاصي والفتايات عليهم ، فلا بد ان يحسب
للعلة في الصدقات وعدم المعاصي ان لا يكون ذلك ممكناً لها وهي معنى العصمة
الخامس الممكن محسح إلى غيره من حيث الامكان ولما ير من جهة الامكان
هو الواجب فالممكن من حيث هو محسح إلى الواجب فممكن ساعة محتاج إلى
واحدتها وهو المعصوم فيجب ان يكون الامام معصوماً .

السادس : الممكن محسح إلى العلة في وجوده ولا شيء من غير الواجب من
حيث هو غير واجب عند الوجوب فكل علة الممكن وهي واحدة دائمة ذلك
فالامام علة في فعل الصدقات فيجب وجودها للامام وهو معنى العصمة وهو المطلوب
لا يقبل . هذا انما يرد في العلة بامامه اموحية على انما شمع عمومته فان الامكان بامامه
عند قوم علة لكن ناقصة ، وما انتم فيه كذلك والامام ليس من العلة الموحدة وإلا
لم يعم معه معصية من مكاف الله ، وايضاً فلا المستور من الامام تقرت المكلف
لا وجوب وقوع الطاعة وإلا لارفع التكليف او كان بما لا نطاق وهو باطل قطعاً
ولأنه يرم ان لا يكون طاماً . فلا محسح وهو ترجح بالاتصال ، وايضاً فلا
المطوب من الامام ترجيح ساعة عند المكلف مع امكان البعض وإلا لزم الخير
فيجب فيه رجح الساعة مع امكان البعض فلا يرم العصمة ولا وجودها ، وايضاً
طاملاً وحب وجود ساعة مع الامام لزم الخير في حقه فلا يكون مكلفاً ، ويرم إلى

فصليته في «عصمة» لا يقول: «كل علة سواء» أكانت تامة أو ناقصة فإنه يجب أن يكون واحدة في الجملة، فإن الممكن المتساوي لا يصلح بعلة فإن المتساوي من حيث هو لا يصلح للرجوع وهو ضروري والامكان لا يصلح للعلة لأنه عديم وإلا لزم وجوب الممكن أو التسلسل وكل عديم فلا تحقق له في نفسه ولا معين ولا شيء مما لا معين به ولا يخصص بعلته بل امتناع عليه الامكان في وجود خارجي تدبري وما يذكر فيه (نفسه) وأيضاً فإن العلة المعصية للرجوع لابد من وجوب ما يرجعها ولا لم يقل عليه من صفة فيقصه حال المتساوي، فافهمه إلى الله تعالى فسمعه ما لم يرجع بداع وإرادة وحال وجوب سمع أولى بالامتناع، ولا يعني بالعصمة إلا ذلك والامام مسمع أنه ليس من «العلل الملوحة» بل من المرححة مع قدرته وعلمه وعلمه المكلف، وهذا يكفي إذ لو أوجب الاتجاه لخرج المكلف عن التكليف هذا خلف والامام المصوب من العرب فني حور المكلف، فافهمه لم يثق بصفته ما رُسمه بل بحور اسمه بالمعصية، فلا يكون مفرطاً ولا مريضاً كونه مفرطاً لا مع وجوب الطاعة منه وادعاء المعصية وهو المنسوب وأيضاً فإن معنى كونه مفرطاً كونه علة ناقصة وقد قررنا أن كل ما هو علة لابد من وجوبه وهو الجواب عن الثالث.

وأما الرابع: فباطل لأنه يقول: وجوب الداعية الداعي لقدرته بل وجوب بالنسبة إلى الداعي الذي بالامام، معار الداعية الرائد، وجوب بالنظر إلى الداعي لا ينافي الامكان من حيث القدرة لاختلاف الاسماء ولا حيز.

لنا في كل مكلف ما مور به الطائفة مع اجتماع شرائط الوجوب وتدبري عن الامام كذا هو العصمة، فاعصمة معصيته من الكل وغاية الامام القرب منها فكل واحد من الامة يمكن المعصية وغاية الامكان القرب منها بحسب الامكان، فلو لم يكن واجب المعصية لم يكن علة ما في ثبوت الممكن لما قرر في المعقول من وجوب وجود العلة.

الثامن: لو كان الامام غير معصوم بره احسن الأمرين، فما حرق الاجماع

أو كونه بعض اللام علة عائنة محاممة في الوجود المعلوم والذلي بضميه بطل فالمقدم
مثله بيان الملأمة يتوقف على معددين

أحدهما . أن معاد نظام النوع ودفع المخرج والمخرج علة عائنة معصودة من
لصاحب الامم .

وثانيهما . أن مساواة الامام لغيره في عدم العصمة وعدم النص عليه من
اختلاف الاهواء وتباين الآراء موجب للفساد والهرج والمرج وهو اعظم الأسباب
في إثارة الفتنة واصمة الحروب ، لأننا نرى في اربابنا المدحصرة ذلك ، فكيف مثل
هذا الأمر العظيم بنا نقرر ذلك ؟

مقول . لو لم يكن الامام معصوماً لكان امييه مائلاً يكون بعض النبي
صلى الله عليه وآله اولاً

والأول . نرم منه حرق الامم بإد الامة من من وجب العصمة والنص
ومن بعدهما ولا نأت . فثبت حرق الامم والذلي وهو ان لا يكون نص أبي
عليه السلام نرم منه اخلال نظام النوع والمخرج والمخرج وهو مظاهر لكن النظام النوع
واصدار ما ذكر علة محاممة في الوجود للامام فكون بعض اللام علة عائنة محاممة
في الوجود المعلوم والمعلل الذلي بضميه مظاهر

الاسم . اصدار الماقل على الظلم حار لوقوعه واستحالة الصبح منه تعالى
ولا سترام عدمه عدم المكلف او تونه بالمحال والظلم قبيح موجب في الحكمة
المكليف تركه وإلا لكان اغراء بالمسح ، والمكليف غير كاف في التبرير من تركه
والإلزام بحب الزئيم وللمشاهدة ، فمواجب طاعة على المكلفين كاحرم معصيته
والمحرمه فقال عاصيه إلى ان يفعل او يرد إلى طاعة مع عدم لعنف . ثم يسم منه
احسان المكلف للظلم وان كان قادراً عليه بحيث لا يرفع المكلف لكان اغراء
بالمسح وزيادة تمكن منه مع عدم الصارف . مجرد المكلف لا يكفي وهذا قبيح
قطماً فلا بد في من امر الله طاعة وحرم معصيته وأمره بالعبادة عاصيه إلى ان يفعل

أو يرد إلى طاعته من أنطرف رائد يسع معه احباره لظلم ، وهذا هو العصبة
وهو المطلوب .

المأثر : علة الاحياج إلى الامام هو القدرة على المعصية والقوة الشهوية
وعدم العصبة ولم يكف التكليف وحده ، فلا بد من إيجاب تمكين الامام من
المكلفين وإيجاب طاعتهم له بحيث تنسلط على الكل ويكون قادراً عليهم من غير
عكس إذا تقرر ذلك .

مقول : تحكيم غير المعصوم كما ذكرنا زيادة في اقتضائه على أنواع الظلم
والمعاصي . وهذا ما يفهم من وجوب الامام المعصوم والمسلم مع وجود القدرة على
المعاصي وعدم العصبة ولم يكف بالتكليف ، فمع زيادة القدرة وزيادة التمكين أولى
أن لا يكون التكليف وحده ، ويجب الامام فكل يجب أن يكون مسؤولاً لا رئيساً
أكثر رياسته أولى بالطاعة من الكل منه ، ولا يكون من فرض اماماً هذا حلف .
الحادي عشر : لا اعتبار في وجوب الامام لمخصوصه المكلف بل الموجب
لوجوه ، هو قدرة المكلف وعدم العصبة والتكليف . فلو لم تكن الامام معصوماً
لزم تحقق الموجب فيه فيجب أن يكون للامام امام آخر وسفل الكلام اليه والدور
والتمسك محالاً ، فنعين أن يكون الامام معصوماً .

الثاني عشر : أما أن يجب الامام لجميع المكلفين مع عدم العصبة او لمعصوم
او لا لواحد منهم والثاني باطل وإلا لزم الترجيح من غير مرجح . والثالث باطل
ايضاً لما بينا من وجوب الامام . فنعين الاول فيكون للامام امام آخر

الثالث عشر : علة المناهي مباديه وهو ظاهر ، والامامة هي علة القرب من الطاعة
والبعد عن المعصية ، فلا بد أن يكون مباديه للقرب من المعصية والبعد عن الطاعة
وتحقق أحد المباديين يستلزم نفي الآخر فيستحيل على الامام القرب من المعصية
والبعد عن الطاعة في وقت ، والحقق الامامة في جميع الاوقات فيستحيل عليه المعصية
وترك الطاعة ، وهذا هو وجوب المعصية . والامام وان لم يكن علة تامة

فهو في حكم الجزء الأخير من الملة ، وهو ظاهر .

الرابع عشر : لا يجوز نقصان المظن الواجب لمكلف لحصوله لآخر وإلا لجاز مجرد مفسدة مكلف لمصلحة آخر ، وهو محال وقد بينا أن تمكن غير المصوم زيادة اقتدار له على المعاصي والكلييف وحده مع عدم هذه الزيادة في الاقتدار غير كاف فيها أولى لعدم الكفاية ، ولو لم يكن به أمام نقص نفسه لأجل لنقص مكلف آخر فحصل بمن المفسدة لمكلف لمصلحة آخر وهذا ظلم لا يجوز .

الخامس عشر : لو كفى غير المصوم في اللطف لكان أمّا أن يكون نفسه وإميره أو نفسه حاشه أو غيره حاشه أو لا واحد منهما والأول باطل لوجوه :
أحدها أنه لو كفى قلما باعتار التكليف أو باعتاره واعتبار الإمامة ، إذ لا غيرهما قطعاً أحدهما والأول باطل وإلا لم يحج إلى إمام آخر والثاني كما قال بحاشه القول من الرعية ، وهو محال لأن تسلط غير المصوم زيادة في اقتداره وتمكيه بل في اغرائه بعلية الهوى الشهوة في الاعلى ، والرعية لا قدره لها على سلطان ولا عزله ، فلا يتحقق خوفه منهم .

وثانيها . لو كفى لنفسه وإميره ولكان تخصيص بعض دون بعض من غير علة موحدة مع تساويهم وهو محال .

وثالثها : أن الإمامة لو كفت في الغرب لنفسه لم يكن معصية ، إذ الإمامة معرفة محددة ، وقد حصلت فيه وتكمية ، فيلزم قرينه من الطاعة دائماً ، وبعدد عن المعاصي دائماً وهذا هو معصية ولا يمكن أن يحقق هذا في حق أمير لأن العير يجوز عدم علم الإمام به . ولأن تمرس الإمام هو باعتار الحمل على الطاعة وترك المعصية بمعنى أنه مع علمه وخوف المكلف منه وعلمه بعدم محاور يوجد منه داعي العمل أو المصارف فغرب الإمامة غرب من العطل الموحدة وهي محقة في الإمام مع عدم الشروع في غيره ، فيجب قرينه من الطاعة وبعدد عن المعصية ، هذا هو المعصية والثاني لما ذكرنا ولأنه يلزم أن لا يكون لغيره ، فلا يكون إماماً له هذا

حجب ، وثالثه باطل ، ولا لحلا لبعض المكلفين عن المعصية او كل للامام امام آخر
وارابع يرفع امره وهو مستحب فلا شيء من غير المعصوم بامام .

السادس عشر : لا شيء من غير المعصوم تمكيه واجتباب طاعته في جميع ما
يامر به ونهى ، ويقبل ويعامل لهف ، وكل امام تمكيه واجتباب طاعته في ذلك
كله لطف ، «سبح لا شيء» من غير المعصوم بامام وهو المطلوب ، لا حال هذا قياس
من الشكل الثاني وشرحه ادخله دوام الصمري او كون الكبري معكسة ملأ وعدم
استعمال التمكية ، لا مع الضرورة او حمل كبري لاحدى الشرطين ، والصمري
ها هنا ، اما جزئية او تمكية إذ قد يعام الله تعالى ان بعض المكلفين غير المعصوم
لا «سبح» الامامة إلا بالنساعة ولا نهى ، لا عن المعصية ويكون تمكيه لعملاً
والكبري يعم كونها ضرورة ، وما البرهان عليه ، لأننا نقول ، اما ان يقرر في
العقول ان الامام المعصوم يستحيل صدور معصية عنه ويستحيل امره بمعصية
وبنه عن طاعة ، وله حمل عليه الحديث او لا يقرر ذلك فان كان الاول فهذا هو
وجوب المعصية وان كان الثاني ايم أحد الامرين أما امكان المعصية طاعة بمجرد
احتمار السان غير معصوه وامره ، وأما بعض العرض واللام بمسوية باطل فأمروم
مثله ، أما الملازمة فلانه أما ان يجب على المكلف في بعض الامور جميع ما أمر به
وان كان معصية وتبصر طاعته او لا يجب ، لا ما يكون طاعته ، والأول معلوم الأول
وهو ظاهر ، والثاني يسلمه الثاني ، إذ يجوز المكلف ان لا يكون ما امر به واحداً
عليه في نفس الامر ، فلا يبعد الى دفعه ويظهر السامع وهو بعض العرض فلا يكون
لعملاً بالضرورة ، فقد ظهر ان الاولى ضرورية .

سليماً : لكن لثبوت ضرورة فمعاً واحاطات الضرورة مع غيرها في الشكل
الثاني «سبح ضرورة» وقد اوضحنا ذلك في كتبنا المستفيدة

السابع عشر : تمكين غير المعصوم واجتباب طاعته في جميع اوامره من غير
اجتهاد ولا نظر مفسده ولا شيء من تمكين الامام واجتباب طاعته كذلك معصية

ويلزمها لا شيء من غير المعصوم بامام ، والعقدان صاهرتان لما تقدم
الثامن عشر : انما يجب طاعة الامام لو علم انه مقرب إلى الطاعة بمعده عن
المعصية وانما يحصل ذلك لو لم يحور عليه المكلف المعصية ولا الأمر بها ، وذلك
هو المعصية .

الداسع عشر . لو لم يكن الامام معصوما لساوى المؤمنين في حوار المعصية
وكل تخصيص احدهم وجوب الطاعة والرياسة رحيحاً بلا مرجح وهو محال .

العشرون . لا شيء من غير المعصوم يجب طاعته في جميع اوامره سواء علم
بكونه طاعة في نفس الامر او لا . وكل امام يجب طاعته في جميع اوامره سواء
علم بكونه طاعة ام لا . لا شيء من غير المعصوم بامام ، أما الصمى فلا
الأمور ١٤١٤ يجب مع علم الأمور بكونه طاعة به بحق عليه الثواب او طاعة به
تخويله كون الأمور به دسماً . وان الأمر قد دس بمعصيته ، وبما ليس بالطاعة ،
يسر المكلف عن الامتناع وسعده عن ان يكاتب مشاؤون التكليف ، وأما الكبرى فلا
يو لا ذلك لاسبق قائده وزم اصحابه

الحادي والعشرون : الامام يحتاج اليه في حفظ الشرع وتقريب المكلف من
الطاعة وتبعيده عن المعصية وانما الحدود والجهاد وحفظ نظام لدواع
وقول كل من هذه الخمسة يسرهم ان يكون معصوما ، ولو لم يكن معصوما
لزم مساواته لباقي المجهدين فلا .

أما الأول : يتخصص لحفظ شرع ذويهم بل هو موثف مقامه فيه فيه هو
احياهم اليه فيه .

وأما الثاني : فاذا لم يكن معصوما ساوى غيره ، ولو صلح لتغريب غيره مع
مساواته اليه صلح اعرب عنه فلم يحتاج اليه فيه والامامة ريبه في الممكنين .

وأما الثالث : فقول العلة الموحدة نصب الامام لاقامة الحدود حوار وجوبها
علي المكلف المعتول بعدم المعصية ، ولو لم يكن الامام معصوما لزم أحد الأمرين أما

الترجيح بلا مرجح ، وأما الساقص والثاني نفسه ، بطل فالتقدم مثله حال الملازمة ان
الامام إذا لم يكن معصوماً وحدث منه علة نصب معين الحدود فيه فاما ان لا يشرع لاحد
اقامه الحد عليه او يشرع فان كان الاول لم الله حيج من غير مرجح ، بد علة نصب
معين عليه موحدته فيه ونصه على المكاتب السابقين دونه يسلم ذلك وهو ايضاً حارج
بلاجماع ، وان كان الثاني فاما الرعه فمزم عنه عليهم وعليهم عليه وهو ساقص
وأما الرابع . فان لم يكن معصوماً حوز المكاتب خطأ في الدعاء إلى الجهاد
فلا يبدل نفسه لعدم تيقنه بالصواب .

وأما الخامس . فتسليط غير المعصوم بما لا يؤمن عليه احتلال النظام ، فقد
ظهر ان مع عدم عصمة الامام لا يحصل شيء من هذه المقاصد ، فقد ظهر ان عدم
عصمة الامام ساقص المرص وسبي فائدة نصه .

الثاني والعشرون . لا شيء من غير المعصوم فعله حجة ، وكل امام فعله حجة
يسمح لا شيء من غير المعصوم بامام ، اما الصغرى فلان الدليل شرطه عدم احتمال
التقيس واحتمال الخطأ فيه مظاهر لوجود القدرة والداعي وهو الشهوة والمصارف له
كما صارف لغيره من المجهدين ، إذ لا صارف إلا الفسح والعمى بفسحه وهو مزارع
غير المعصوم والامامة ربانته في المحكي ان الصارف في المجهدين الذي هو رعيه اولى
لخوذه من الرئيس واما الكبرى فلا نه قائم مقام النبي (ص) وهي ظاهرة

الثالث والعشرون : عدم فعل مبيح أما لعدم القدرة عليه او العلم بقمحه
مع اسماء الداعي او ثبوت الصارف وقد يكون عدم العلم بنفس الفعل في الاحبار
إذ الفعل الاحباري تابع للمصد السامع للعلم إذ مع ثبوت القدرة والاحتمال بالقبض
وثبوت الداعي واسماء الصارف والعلف ما فعل بحس العمل قطعاً ، فعدم ايمان الامام
بالمبيح ، أما لعدم القدرة عله وهو باطل وجود القدرة او لعدم بفسحه واسماء
الداعي ، وهذا العلم إذا لم يكن الامام معصوماً ساوي فيه غيره من المجهدين ، ولو
راد عليهم لكان تلك الريادة لا يظلم عد بها إلا لشاد البادر وداعي "شهوة" ووجوده

محقق تساوى فيه غيره وعدمه ، من حى لا يطعم عليه أحد في الأعلب ، وما
الصارف فليس ، لا التكليف والقوة العقلية ، ولا مدخل لها عند الاشاعة ، ولا تقي
ايضاً بتبع القوة الشهوية إذ هو صلب المعارف العامة دائماً كل معصوماً وصارفة
التكليف لا تنكح في غير المعصوم ، لا لم تحب لصب الامام لمساواة غيره ، وايضاً
ولأن ذلك الصارف اما ان يحب نفسه دائماً او لا .

والأول يستلزم كونه معصوماً مع اختلاف الاجماع ، والثاني لا يصلح في
الاعتب بسائر المتكلمين العلم بمعصولة وهو ظاهر ، وايضاً ان الامام إذا لم يكن
معصوماً لم يحصل الحرم بثبوت الصارف لأن لبحث في الصارف للام ، وايضاً فان
الامام إذا لم يكن معصوماً تساوى غيره في صارف ، وبو ثقت تفاوت لم يدركه كل
أحد بل الاعتب لا يدركه ، وأما عدم العلم باصل العمل فباطل لأن التقدير علم به
ولانه يكون من باب الاتفاق والندرة ولا يجب فيه .

إذا تقرر ذلك فيقول الامام إذا لم يكن معصوماً لم يكن عمله حجة على
المؤمنين لمساواتهم الله في العلم ولا على غيرهم لأن الحجة انما يكون حجة مع عدم
احتمال العصم لمساواة غيره من المؤمنين فليس رحمة بالتقليد اولى من العكس
والامامة ريادة في التمكن لما مر ، فلا يصلح للصارفة ومن ليس عمله حجة لا
يصح للامامة ، لأن الامام حجة التي ^{فيها} وقائم مقامه .

الرابع والعشرون . علة الحاجة إلى الامام هو التكليف وعدم العصمة ، فهو
لم يكن الامام معصوماً لم يخص الله حاجته بثبوت عهدها ، فحاج مع وجود
الامام إلى امام ، فلا يكون ما مر من اماماً محاسبه .

الخامس والعشرون . عدم العصمة مع علة القوة الشهوية في اكثر الناس هو
سبب الخطأ ، والامام عليه لسلام مانع ومانع السبب يستحيل ان يكون من جنسه
مثله ، فلا بد من معصيته ومصاديقها ، فلا بد ان يكون الامام معصوماً .

السادس والعشرون . الامام لا استدراك الخطأ في الناس والزلل ،

ولو جاز عليه ذلك لا تنقص الفرض .

السامع والمثرون : الناس على ثلاث مراتب :

الاولى ، الذين لا يحور عليهم الخط والمعاصي .

الثانية : المصرون على ذلك .

الثالثة : الواسطة بينهم وهم من يحور عليهم الخطأ بارة بعملونه وتارة لا يعملونه ، ولهم مراتب في العز من احد الطرفين والبعد من الآخر لا يقتضي نقصاً في امر الامام لقرب إلى المرتبة الاولى والعيب عن الثانية ، فحال ان يكون من الثانية او الثالثة فتميز ان يكون من الاولى .

الثامن والعشرون : انما يراد من الامام رفع الخطأ والتمنع عن المعاصي فهو علة في تقيص الخطأ والمعاصي مع عبده وهدى به واطاعة المكلف به وعلته نفس الشيء يستحيل اجتماعهما معاً ، ولا احصاء لا يوصل والشروط في نفسه حادثة محتملة فيحصل صدور الخطأ منه عليه السلام ، فيكون معصوماً

الاسم والعشرون : لو لم يكن الامام معصوماً لزم للسامع واللامع ما لم يأمروا مثله مما لا يأمرونه ولأن المكلف مع اللطف القرب الممد اقرب إلى الطاعة وأبعد من المعصية من المكلف المساوي له في عدم المعصية إذا لم يكن له ذلك اللطف فالمكلف الذي له امام اقرب إلى الطاعة وأبعد عن المعصية من المكلف المساوي له في عدم المعصية إذا لم يكن له امام فامر عليه ولو لم يكن الامام معصوماً لكان المأمور اقرب منه إلى الصاعة والامتناع عن المعصية لأننا ان الرئاسة والقهر ريادة في التمكين لا يقتضي مع ما توجه لقوة الشهوة والمضغ ، والاقرب إلى اللطف اولى بالامتناع والامتناع اوامره ، وبالإمامة مما ليس كذلك ، فيكون لا يجب عليه امتثال اوامر الامام اصلاً والثناء بل قد يجب على الامام ذلك فلا يكون من فرض اماماً ومن فرض واجب الصاعة واجب الطاعة وهو سابق فاما لطلان الثاني فظاهر .

الثلاثون : الامام امره وكلامه دليل قاطع على الصحة من حيث انه كلامه

ولا شيء من غير المعصوم كلامه دليل قاطع من حيث انه كلامه ، ولا شيء من غير المعصوم بإمام ، بل لصري أن مخالف كلام الامام محسبي قطعاً ، ونحن قتاله إلى أن في ، إلى كلامه وكل ما ليس بدس فسمي لا نقضه بخلافه ولا نحن قتاله ، وأما الكبري فظاهرة لاحتمال خطاه .

الحادي والثلاثون : كلام غير المعصوم مع عدم علم نفسه من حيث انه كلامه ومع عدم العلم بصحته من جهة اخرى على مرأته أن يكون اشارة . ولا شيء من الامام ، كذلك ينفع لاشيء من غير المعصوم كذلك ، أما الصري فلاحتمال خطاه وكذبه ، ولا يدفع هذا الاحتمال إلا الأصل واعادة الصدق وكلامه لا يوحى الجرم لاحتمال النقيض معها ، وأما الكبري فلا مخالف كلام الامام من حيث انه كلامه إذا لم يعلم صدقه من جهة اخرى بغير محضه ويحارب ونحن حراره . ولا شيء من مخالف الاماره كذلك ، فكلام الامام ليس بامارة بل هو دليل مفيد للعلم الثاني والثلاثون : الامام امره دليل على تقرب من الطاعة والسعي عن المعصية ، ولا شيء من غير المعصوم كذلك ينفع لاشيء من الامام بغير معصوم ، ويرمه كل امام معصوم ، أما لصري فلا أنه لو لا ذلك لامت فائدة نصه إذ هو حور المكلف كون او امره معرفة إلى المعصية وواجبه ممتدة عن الساعة لم يحصل له التوفيق به فم ، وهو الدواعي على اساعه وسرعت الخواطر عنه ولم يصح تحفظ بحاجه ولم يمد على قوله في الجهاد وغيره ، وأما الكبري فلا أن الدليل هو المفيد للعلم وشرط المفيد للعلم عدم احتمال النقص إذ مع احتماله يكون اشارة .

الثالث والثلاثون : لو لم يكن الامام معصوماً لم تكلف ما لا نطاق واللام باطل فكذا المزوم ، أما الملازمة فلا أن المكلف ما مور ما علم بقوله وإلا لم يحصل العريب من الساعة وسعد عن المعصية ولم يحصل الانبياء له ، واقدم الناس على مخالفته ومنازعه ، فهو ام يكن قوه مفيداً للعلم بكل الله عز وجل قد كلف باعلم من شيء لا يعيده وهو تكليف ما لا يطاق وغير المعصوم بغير التكليف ما علم

عجرب قوله لاحتمال العيص وهو يستحيل ان يبعد بلا الطل . وأما اطلاق الالي
مظاهر من كتبنا الكلامية .

الرابع والثلاثون : اوامر الامام ونواهي وارشاده دليل على اللطف ، ولا
شيء من غير المعصوم كذلك . أما الصعري فظاهرة . ولا لم يكن مقرباً ولم يثق
المكلف به فتدعي فائده وهو ظاهر ، واما الكبرى فلا الدليل ما يبعد العلم
واوامر غير المعصوم ونواهيه فيحصل العيص فلا تكون دليلاً .

الخامس والثلاثون : مع امتثال اوامر الامام ونواهي به من المكلف ويحصل
له الجرم مطلق والظنانية ، ولا شيء من غير المعصوم كذلك ، أما الصعري فلا
المكلف لا يند من طريق إلى الأمن والحرم والظنانية والسبب والقرآن لا يحصل
فيما ذلك خصوصاً على القول في الأدلة الظاهرية لا تعبد بيقين واكثرها صوميات
وطواهي ، والبعض الدال على الاحكام قليل منها ، والوحي بعد النبي صلى الله عليه وآله متقطع
فليس ، لا الامام ، وأما انه لا يند من طريق إلى ذلك ، فظاهر ، وكيف لا وقد نهى
عن اتباع الطل ، واما الكبرى فظاهرة لاحتمال الخطأ .

السادس والثلاثون : كما كما مكلفين مطلق والصواب في جميع الاحكام كل
الامام معصوماً يكن المقدم حق فائدي مثله اما انكاره فلا الصواب والحق في
جميع الاحكام لا يند من طريق إلى العلم ، وإلا لم يقع التكليف ، لا سيما في التكليف
ما لا يوافق والسبب والكتاب لا يصدق ذلك للمحدثين قطعاً ، فتعين ان يكون
هو الامام ، وأما حقيقة المقدم فلوحيين :

أحدهم : اما ان يكون مكلفين مطلق والصواب في جميع الاحكام او لا
يكون مكلفين مطلق والصواب في شيء من الاحكام او في البعض دون البعض
والثاني مطلق قطعاً والثالث محال لأنه ترجيح من غير مرجح ، ولا البعض الآخر
ان لم يكن مكلفين في ذلك البعض شيء . وهو محال او بالخطأ ، وهو محال وإلا لم
يكن خطأ لا ، لا اني بالصواب إلا ما كلف الله تعالى به ، ولا الخطأ يستحيل

الكليف به ، فمعين القسم الاول فثبت ما قلناه .

وتأنيها : ان احكام الله تعالى ليست معوضة اليها وإلى احبارنا ، ونحن مكلفون بها في الواقع إذ سم نخير في واقعة فيها حكم الله تعالى بل نحن مأمورون بذلك الحكم بعينه ، والمجهد لا يمكنه تحصيل ذلك من الكتاب والسنة ، فمعين الامام المعصوم إذ غيره لا يفيد .

السابع والثلاثون : الامام لطف في فعل الواجبات والطاعات ونجس المفجحات وارتداع الفساد وانظام أمر الخلق وهو لطف ايضاً في الشرائع ما يمسر مجملها وسين محسها ويوضح عن الاعراض الملتصقة فيها وكون المخرج في الخلاف اتواقم فيها الادلة الشرعية عليه كالكفاية ، ويكون من وراء الناطقين ، فني وقمر منهم ما هو حائر عليهم من الاعراض عن النقل بين ذلك وكان الحجة فيه واعرض قاضي القضاة عبد الجبار بأن قال : المكلفون اما يمعون كون الامام حجة باصطرار واستدلال فان قلتم باصطرار ونقصهم لا يؤثر في ذلك ، قلنا : فحوروا ذلك في سائر امور الدين ان نعمه باصطرار ولا يمدح المعص فيه فيقيم الاستعانة عن الامام .

وان قلتم استدلال قلنا ، فمعهم يجمع من قيامهم بما كلفوه من الاستدلال على كونه حجة . فان قلتم : نعم لزمت الحاجة إلى امام آخر وتسلل لال الكلام فيه كالكلام في الامام الاول ومع التسلسل فلا يؤثر الائمة التي لا تنهاى ، كمالا يؤثر الواحد فلاند من القول بأنه يحكمهم معرفة الحجة والامام بصرفه من غير حجة فيقول فحوروا مثل ذلك في سائر ما كلفوا به وان كان النفس قائماً احاب السيد المرتضى قدس سره بوجوبه :

الاول : ان هذا الاعتراض مبنى على مقدمتين :

احداهما : ان علة الحاجة إلى الامام هي ان يعلم منه ما لا يعلم عدد عدمه لا غير وتأنيها . ان ما كان بعضاً في بعض الكليف يجب ان يكون لطفاً في جميعها وهذان المقدمتان باطلتان ، فالاعتراض باطل ، أما تطلل المقدمة الاولى فقول انما

لم ينس الحاجة إلى الامام لأجل تعليمنا ما نجهله بفقده ، بل قلنا بالاحتياج إليه في امتيانه بها العلم ومنها كونه لطفاً في عمادة الصبح ومعل الواجب ، ولا يقر الاستعناء عنه ، وو علمنا أن كل باصطرار لأن الاحلال لنا علمناه اضطراراً موقع منا عند فقد الامام ولا يتيسر العلم بوجوب الفعل من الاحلال به ، ولا العلم بنفسه من الاقدام عليه ، فل أكثر من يقدم على اطعام وفعل المباح يكون ظالماً بقبضه .

وأما بطلان المقدمة الثانية : فلا أن المصنف لا يجب عمومته بل في الالفاظ العموم والخصوص المطبق من وجه فلا يجب في كون الامام نفعاً في ارتفاع الظلم والتمي و روم العدل والاعتصاف ان يكون همه في كل تكليف حتى في معرفة نفسه الثاني : انه معارض بالمعرفة ، ثواب والعقاب ومعرفة الله تعالى فها لعف في الواجبات والامتناع عن المباح فل كانت اعمها في نفسها حتى لا تنجب على المكلف حتى يعرف ثواب والعقاب ويؤمن بالله تعالى او لا يكون كذلك والأول ظاهر القصد ، والثاني : يقول اذا حار ان يستغنى بعض التكليف عن هذه المعرفة مع كونه اعمها فيه ، فلا حار الاستعناء عنها في سائر التكليف لا قال المعرفة بالثواب والعقاب وان لم يكن لطفاً في اعمها من حيث لم تصح ذلك فيها ، فهذا ما عموم مقامها وهو الظن لها ولم يعم المكلف من اصف في تكليفه المعرفة ، وان لم يكن مماثلاً للطفه في سائر التكليف لانا يقول فاقسم منا عدا او امتنا به ، فانا يقول . ان معرفة كل الأئمة يستحيل ان كون اللطف فيها معرفة الامام لأنه لا بد في اوجه الأئمة من ان يكون معرفته واحدة وان لم يقدم للمكلف معرفة امام غيره وان استحال ذلك حار ان يقوم مقامه المعرفة بالامام في هذا التكليف غيرها ولا يجب ان يعم هذا الوجه سائر التكليف كما لم يجب ان يعم المصنف الحاصل للمكلف في استدلاله على معرفة الله تعالى ومعرفة تواتره وعنده .

الثاني والثلاثون : علة الوجوه تخرج المصنوع من الامكان إلى الوجوب وعلة

العدم تخرجه من الامكان إلى الامتناع والمخرج إلى الوجوب والامتناع لا يجوز أن يكون في حده الامكان ، بل لا بد أن يكون واجباً أو ممتنعاً ، والامام علة في الطاعات وعدم المعاصي ، فيجب وجوب الاولى له او امتناع الثانية وهو المطلوب .
 التاسع والثلاثون : الماس بعد الذي ~~هو~~ أما من شأنه أن يكون مقرباً إلى الطاعة ومبعداً عن المعاصي او لا يكون مقرباً لغيره ولا مبعداً ، وهو الطرف الاخير وأما أن يكون مقرباً لغيره ومبعداً غير مقرب لغيره في هذا الزمان ولا يبعد وهو طرف المبدأ ، وأما أن يكون مقرباً ومبعداً ، وهو الوسط وكل غير المعصومين في حكم الوسط او الطرف الاخير لأن علة الاحتياج إلى المقرب والمبعد هو عدم العصمة فهو لم يكن المبدأ موحوداً ارم أن يكون الوسط والاخير مبدؤاً وهو محال .

الأربعون : الامام ~~المتكلم~~ يحتاج إليه المكامون من جهة عدم العصمة والاحتياج إليه مماير احتجاج من جهة الاحتياج ، فالامام معيار لرعية من جهة عدم العصمة وكلما هو سبب من جهة عدم العصمة فهو معصوم وهو المطلوب .

الحادي والأربعون : كل محاج وهو ناقص من جهة الاحتياج وكجالة حصول ما ترول به الحاجة فالكف غير المعصوم يحتاج إلى الامام من جهة عدم العصمة وكجالة في روال هذا الوصف ، فقصارى امر الامام تحصيل العصمة للمكلفين غير المعصومين على حسب ما يمكن شحال أن لا يكون معصوماً ، لأن المكمل كامل في ذاته ولأن تحصيل العصمة لا تصور من غير المعصوم إذا ما لزمه بالحل على الطاعة والمنع عن المنصية بمحط الشرع فيما يشته هو القوي والعدالة المطلقة لا غيرها

الثاني والأربعون : وجوب نصب الامام في الجملة ، أما عقلاً او شرعاً مع كونه غير معصوم مما لا يجتمعان ، والأول ثابت عند الثاني .

أما الثاني . فلأن عدم عصمة المكلفين ، اما أن يقتضي وجوب نصب الامام او لا ، والأول يسلزم اما عصمة الامام او ثبوت علة الحاجة معه فيلزم وجوب نصب امام آخر ، وينسلسل معه أن حصلت عصمة رتب علة الحاجة وعصمة الامام

وإلا تثبت الحاجة فيحتاج إلى إمام آخر خارج عن الأئمة الغير المسمى والكل باطل ظاهر الاستحالة ، والثاني يفرض عدم وجوب نصب الإمام لأئمة وجوب نفسه هو التكليف مع عدم العصمة اجماعا .

الثالث والأربعون : المعنى بوجوب نصب الإمام أما عدم عصمة مجموع الأئمة من حيث هو مجموع أو عدم عصمة البعض . والأول باطل لعصمة كل الأئمة والثاني يستلزم نصب إمام آخر بالإمام مع عدم عصمة اثبوت علة الاحتياج ويستلزم التسلسل .

لا يقال : لو احب من عدم العصمة نصب الإمام ، وقد حصل الإيجاب آخر لأننا نقول كلما لم يثبت علة الحاجة لم يثبت الحكم فإذا كان علة الحاجة في البعض الموجب للنصب لم يثبت في الجملة وهذا المصوب وجب آخر لا يقال فمع عصمة الإمام لم يثبت علة الحاجة إليه وإلى عصمته وهو عدم عصمة باقي المكاتب ، فيرمي المحذور لأننا نقول مع طاعة المكاتب له وانقياده لأمره وإليه تدق علة الحاجة ، فالاحلال من المكلف هذا فلا يلزم المحذور ، وأما مع عدم عصمة الإمام فلا يفتي مع انقياد المكلف وطاعة له فلا يمكن المكلف حينئذ من حجب هذا النفس ولا يحصل المانع . بل طلب العصمة من المكلف مع عدم عصمة الإمام كقولنا تكليفنا بالتحال .

الرابع والأربعون : المحتاج إلى شيء فهو من حيث هو بالعوة وإنما يحتاج في حروجه من القوة إلى العمل ، والمحتاج إليه حال الحاجة إليه فيه لا يمكن أن يكون له ذلك بالعوة بل يكون واحداً له إذا تقرر ذلك . فالمحتاج إلى الإمام هو غير المصوم في تحصيل العصمة ، فهي فيه بالعوة ، فيجب أن يكون في الإمام الذي هو العلة للعالية واحية وهو المطلوب .

الخامس والأربعون : المكلف قابل للعصمة ، والإمام فاعل وسببه الفعل إلى العاقل بالامتثال وسببه إلى العاقل بالوجوب ، فوجب العصمة بالنسبة إلى الإمام وهو المطلوب .

السادس والأربعون : هنا مقدمات :

المقدمة الاولى : الفعل حال المرحوعية محال ، فكذا حال النساوي وانما يقع حال الراحعية .

المقدمة الثانية : انما وجب الامام لكونه مفعولاً مفعلاً ، يعني حصول رجحان فعل الطاعات ، ورجحان ترك المعاصي .

المقدمة الثالثة : انه سطر الى المرحح لو لم يحصل المرحح لم يكن ما فرض مريضاً هذا خلف .

المقدمة الرابعة : المعصية تنكس لكل مكلف لأن مصاحبا فعل الواحدا والامتناع عن الفايح والله تعالى امر بذلك كله بكل مكلف .

المقدمة الخامسة : شرائط ترجيح الامام المعصية انما :

الاول : قبول المكلف لأوامر الامام وبواهيه وعدم مخالفة له في شيء .

الثاني : قدرته هذا ما يرجح الى المكلف بحيث لا يلزم الجبر .

المقدمة السادسة : مع وجود هذين الشرطين ، انما ان يرجح المعصية بالنظر الى الامام او لا ، والثاني محال لانا فرضناه مريضاً مع وجود الشرائط ، فقد تحققت الشرائط ، فهو لم يرجح لم يكن ما فرضناه مريضاً مريضاً ، هذا خلف وان رجحت فيكون نقيضها مرحوحاً وقد قررنا ان الفعل حال المرحوعية محتمل فيكون مع وجود الامام وشرائط المعصية واحدة اذا تقرر ذلك .

فهو قول : لو لم يكن الامام معصوماً بدم من تحقق هذين الشرطين ووجود الامام وحب المعصية إذ لا يلزم من قول غير المعصوم اوامر غير المعصوم وبواهيه ووجود غير المعصوم وحكمه وانقياد الناس له وحب المعصية ، وقد ثبت وحب المعصية عند وجوده وتحقق الشرطين المذكورين فلا يكون مريضاً ، ونحن قد فرضناه مريضاً وهذا خلف .

السايم والأربعون : هما مقدمات :

المقدمة الأولى : فرق بين وجوب الفعل على المكلف شرعاً أو عقلاً عند القائلين به وبين وجوب صدوره منه ، وهذا ظاهر ولا يلزم من الأول الثاني .
المقدمة الثانية : أعا وجب الامام لكونه اسماً معرباً إلى العساة ، ومعذاً عن المعصية .

المقدمة الثالثة : ليس المراد من الامام التعرب من بعض الطاعات والسميد عن بعض المعاصي بل التعرب من جميع الطاعات والسميد عن جميع المعاصي مع قول المكلف منه وقدر به ، فالمراد منه التعرب إلى المعصية وعدم ذلك أعا حاه من قبل المكلف لا من قبله .

المقدمة الرابعة : لا يتم التعرب من الطاعة والسميد عن المعصية بوجود الامام وبكيفية وجوب المكلف منه والافتداء بهما ، بل تصدور الامر والامر منه وعدم فعله للمعصية لا فتداء المكلف به ولا به يبعد عن امثال به وامره ويسقط محله من القبول وعدم تركه واجب فالألف هو فعل الامام للطاعات وامساعه عن المعاصي وكونه بحيث لو فعل المكلف الأمر وهي والالف واجب ، لا ما سمحت على هذا التقدير ، فأ واجب هو ذلك وهذا هو المعصية ووجه خروج ذلك عن الجبر خلق العتاة رائدة يمحار معه المكلف ذلك ويرحمه وان كل بالنظر إلى القدرة يتساوى الصرفان ولا مضافة بين الامكان من حيث القدرة والرحمان من جهة الداعي الثامن والأربعون : قد ظهر مما مضى ان الامام مرجح مع الشرطين المذكورين في موضع اشتراطهما ومع عدم اشتراطهما يكون هو المرجح النام ، وفي نفس الامام لا يمكن اشتراطهما بكون هو المرجح النام بالنسبة اليه ، ونحو المعصية له وإلا لم يكن ما فرض مرجحاً مرجحاً ، هذا خلف .

السايم والأربعون : كل غير المعصوم يمكن ان يقرب إلى المعصية ولا شيء من الامام ان يقرب إلى المعصية بالضرورة ، ينتج لا شيء من غير المعصوم ما دام

ما ضرورة وهو المطلوب .

الحسنون : الامامة تم فائدتها بأشياء :

الأول : نصب الله تعالى للإمام .

الثاني : نصب الادلة عليه .

الثالث : قبول الامام للامامة .

ار اعم : بحسب الله تعالى على المكاتب طاعه وامثال او امره وتحليل قبل

من مخالفه .

الخامس : اعلامهم ذلك بنصب الأداة عليه .

السادس : مذاقة المكاتب له وامثال اوامره ورواها ، والخمسة الاول من

ومنه تعالى ودخل الامام ، والسادس من دحل المسكين ، ويوم تكب الامام معصوما

لاسي الاول ، أما اولاد الجماعة ، من الناس من فائس منهم من قال : نص فاجب

«صحة ومن لم يوحها لم يعل بهن» و مول بهن مع كون الامام غير معصوم

حارٍ. الإجماع ولم يحرم المكلف ذلك منه بها وبشيء فائدة نصبه إذ مع عدم

حريم المكاتب بذلك لم يحصل له راع الى اماءه . ولا يحصل الزنا انصاً . ولا

لَمْ يَكُنْ احْتِجَاعُ الْمَقْصُودِ اَوْ حَرُوحُ الْوَاحِدِ اَوْ الْعَمَلُ عَلَيْهِ، وَكَلَامُهُمْ مُتَمَمٌّ وَامْتِمَامٌ

الحمد لله رب العالمين

الحادي والخمسون مع اجتماعه في الشرائط تحت اعراب نوحود العملة

والشرط والرفع المانع ولأنه ولا شك لا يجب عليه الإمامة لا قائدها تعريب

المكافئ من التجارة و معيده عن اعصابه ، وهو حله و به هم اجتماع اشرف الناس ، فادالم

مُحِبِّ لَمْ يَكُنِ الْمَلَّةَ فِيهِ بَلْ هُوَ مَعَ شَيْءٍ آخَرَ . لَكِنَّ دِيْثَ بَاسِلٍ أَجْمَعًا وَصَرُورَةُ اِيضًا

ولو لم يكن الامام معصوما لم يجب التقرب

الثاني والخمسون: الممكن ما لم يجب له وجود ، وقد تقرر ذلك في علم الكلام

والعلمة أما هي موجودة لا في البحر المحرر ، والامام مع شرائع المذكورة عليه

في التقرب والتشديد فيجب معه . ولو لم يكن الامام معصوما لم يجب التقرب معه
وكما لم يجب معه لم يقصر الرجوع ايضا لاستحالة اقتضاء العلة الرجوع غير المانع
من التقيص فلا يكون مرجحاً للتقرب ايضا ، بل يبقى معه التقرب على صراحة
الامكان فلا يكون علة ونفسى فائده لاستحالة وجوده حيث فيجب كونه معصوما
الثالث والخمسون : الامام مع هذه شرائط هو العلة في التقرب والتشديد
فلم يجب بذلك ، فاما ان يجب شيء آخر معه او لا علة له غير ذلك ، والأول
محال لانعدام الاجماع عليه ، فالاجماع واقع على ان التقرب هو الامم ، والثاني
وهو ان لا علة له غير ذلك محال وإلا لكان أما واحداً أو مجموعاً أو كونه الممكن مع
عليه ممكن على صراحة امكانه هذا خلف فكل محال .

الرابع والخمسون : إذا اجمعت لشرائط الراحة الى الله تعالى ، والامام لا
يبيح ان يبقى المكلف غير السعة ولو لم يكن الامام معصوما بقي له قدر من وجوب
احدهما انه حاربه يحل الامام بعض الاحكام ، فيكون المكلف قد
ارى عدوه

انهم انه قول لا ونوى في تناقض ولا يعرف صحته ، لا من قولك
لا يبعد العلم والنوى فيتعين الامام منه الاجماع

الخامس والخمسون : الامام اما ان يكون شرطاً في التكليف او لا والثاني
يدرم عدم وجوده ، ولكن قد توهق انه واجب ، وانه شرط والأول اما ان يكون
اشتراطاً من حيث انه مع احتياج الشرائط يمكن ان يعرف او يجب ان يعرف والأول
باطل لانه لو كفى فيه الامكان بعد احتياج الشرائط لكان في المكلف الامكان لانه
يمكن ان يقرب بمجرد سماعه الامر الالهي والوعد والوعود ، فلا يكون الامام
شرطاً ، وقد فرض انه شرط هذا خلف ، والثاني هو المطلوب ، يد مع وجود الامام
والشرائط الراحة الى المكلف لو لم يكن الامام معصوما لم يجب التقرب

السادس والخمسون : اللطف الذي هو مقرب الى الصاعة ومبعد عن المعصية

الذي هو الشرط في التكليف انما هو عصية الامام وهي واحدة بالقصد الاول وانما قلنا انها هي الشرط لان الامام انما هو نصف من حيث قوته العملية للعمل والعمل فلا يصلح ان يكون اسمه له الامكان ولا اسوي المكلفين فيه ، فكان الامكان الحاصل لهم اولى بالاطمينة منه لان امكان العمل من الماعل اولى في الاشتراط وفي التقريب من الامكان من غير الماعل هذا حلف .

السابع والخمسون . شرائط الفعل الوجودية لا بد ان يكون حاصلة للماعل بالفعل والالم يحصل الفعل ولا يصدر عنه من الامام الا من قوته العملية حاكم والعمل ولو لم تكن حاصلة فيه ، فعل م يكن مقربا بالفعل عند شرائط الراحة الى المكلف ، لكنه مقرب هذا حلف .

الثامن والخمسون . الامام لا يصلح ان يكون علة شيء ، والامام علة في فعل المكلف المكلف به ولا يدعي انه علة ، بل مع الشرائط العائدة الى المكلف وليس علة بوجوده واساويه بل قوته العملية بالحلم والعمل ، فلا بد ان يحب له وهو المعصية .
 التاسع والخمسون . مجموع ما سوقف عليه العمل لمكلف به من المكلف هو التكليف و ما لم به وصح الامام والدلالة عليه وانقاذ المكلف له وامره ونبهه بعد اجتماع شرائط العائدة الى المكلف بنفي موقوفا على ما يرجع الى الامام واحوايه والتكليف لو كان العمل ممكنا ، فبا على حد الامكان ، اما عدم فعل من الله تعالى سوقف عليه فعل التكليف ، ويكون شرطه يجب فعله عليه تعالى من حيث الحكمة والتكليف فيكون الله تعالى قد حيل ما شرط الذي من فعله وهو لا يجوز لانه يحصل المكلف العذر حينئذ ، واما من جهة المكلف وقد قلنا انه قد اجتمعت لشرائط ، واما من جهة الامام فلا يكون ما فرض تمام الموقوف عليه وهو خلاف التقدير فحينئذ ان يجب العمل مع اجتماع الشرائط العائدة الى المكلف مع توقف الفعل على ما يرجع الى الامام والله تعالى ، ولو لم يكن الامام معصوما لم يجب لجوار ان لا يضر المكلف ، ولا سباه وضرره بالمعصية وسباه عن الساعة ومن انباء

العصية لا يحصل تمام ما توقف عليه فعل ومع وجودها يحصل ويجب أن يكون
الامام معصوما وهو المستوي

السور الاسماء إما اتفاقه أو أكثره أو دانية وعللة الامام بعباد المكلفين
بالكفاية ودفع المخرج ورفع المتعاضد مع انقاذ المكلف له ، أما ذلوع فمحتاج
معه ومع اشتراط العائدة إلى المكلف في نفس آخر ذلك لأسباب الاتفاقية لا
تصلح له حرج ولا يجوز أن يكون من الثاني وإلا لم يكن تمام المنفعة ، فحينئذ
يكون من الثالث وأما يكون منه إذا كان معصوما ولا كان معه تمكينا ، فلا
يكون ممنا ذاتيا

الحادي والسور المبدأ أي يخرج ما لا يعود إلى الفعل لا يعبر أن يكون
بالقوة ، بل يجب أن يكون بالفعل والثاني حال وجوده بقضيه ثم ينظر إلى
تحقيق بقضيه ، والامام هو المخرج المكلف في القوة العمدية عما وعملا من القوة
إلى الفعل في كل حال بغير من نفسه إلى كل واجب وترك مقتضيته بغير احتسابهم
فيها إليه ، وذلك حكم عام لكل واحد بوساطة قوته العمدية عما وعملا

وهو يجب أن يكون ذلك في الامام بالفعل لا بالقوة ولا يكون بقضيه
متحققا في كل حال بالنسبة إلى كل واجب في وقته وبراء كل معصية ، وهذا هو
وجوب العصية .

الثاني والسور الناس أما تمسكه الخطأ أو حارمه ، والأول إذا لم يكن من
جهة الامام لم يخرج إلى امام . والثاني هو المحتاج إلى الامام ، وما يبقى على حاله
لجوار أو ليمسح ، والأول ، مثل والالزم تحصل الحاصل ، والثاني هو المطلوب وأما
يتمتع مع عصمة الامام ، مع عدم العصية ، يبقى الامكان وهو ظاهر ، فلا يخرج
إلى جبر الامناع .

الثالث والسور الامامة أما منافسة بفعل الواجب من حيث هو واجب
وتولد المعصية من حيث هو ترك المعصية أو مزومة له أو لا منافسة ولا مزومة

والاول محال قطعاً ، ضرورة وثبتت عنه لا باعلة فيها والعلة في الشيء لا تنافيه .
 وثالث - ما قلنا ولا لم نشهد في الامامة العدة ولم تكن عليه في واجب او ترك
 معصية من حيث هو واجب او ترك معصية ما ، فلا يكون مقرنة ، ونحن قد
 مررناها كذا في حلف فمبين الثاني وهو المطلوب ، ولأنه إذا تحققت الامامة
 وكانت لتمامها من غير ما فعل الواجب من حيث هو فعل الواجب وترك المعاصي من
 حيث هو ترك معاصي معصية ان يكون مذكورة لكل الامتناع تحلف المأمول عن
 عليه فيقسم اجتماعها مع ترك واجب ما او فعل معصية ما لأن كل مذكور يسمع
 اجتماعه مع مقيس لآمره فوجب المعصية وهو ادنى .

الرابع والستون : الامامة مقرنة بمعية لأنه معنى المنفك ولأنه لولا ما وحت
 وقد تحققت في الامام فيكون مرجحة بسبب ممة عن المعاصي ، والفعل حال
 التساوي محتتم ، فحال المرجوحة الاولى ، فيه مع تحقق ترك واجب او فعل محرم
 معها منه وهو المطلوب .

الخامس والسبعون : كما لو كان المكلف مبيهاً للإمام كاتب الامامة مقرنه إلى
 طاعة ممة عن المعصية كان الامام معصوماً ولا على مدير عدم احبار الامم
 للصدقة واختياره المعصية وحرره غيراً م تكن الامامة مقرنه ، فإذا لم تكن الامام
 معصوماً كان هذا المدير يمكن الاجتماع مع مقدم الشرطه التي هي مقدم فلا يكون
 التالي لازماً على هذا المدير ، فلا يكون الشرطية كلية ولا م يكن الامام واحداً
 . ليس المراد منه التعريف في حال او إلى امس او احداث او بعض المكلفين بل في
 كل الاحوال ما دسمة إلى كل الواجبات لكل المكلفين ولأنه تقدم الشرط احد طاعة
 المكلف ولا يوجب نصف آخر لعدم وهو اصل اجماعاً . لكن المقدم حق وهو ظاهر
 فالتالي مثله

سادس والستون : دائماً ما قلنا كل المكلف مضمناً في جميع اقواله وافعاله
 كاتب الامامة مقرنه إلى صدقة ممة عن المعصية او لا يكون الامام معصوماً مدله

الحكم لما تقرر في المنطق من استلزام المزمومة الكلية مانعة الحكم من غير المقدم
ونقيض التالي لكن الاول صادق بالضرورة فمعين كذب التالي . فيجب ان
يكون الامام معصوما .

السابع والستون . دأبنا أما ليس كلما كان المكلف مطلقاً ، فالامامة مقرونة
بمفسدة ، او يكون الامام معصوماً لئلا يخلو لأن كل معصية محرم مطلقاً مانعة
الحكم من تعيين المفسد وعن التالي ، لكن الاول كاذب فمعين صدق التالي
وهو المطلوب .

الثامن والسبعون . اذا اوجس الامامة لدعم المفسدة التي يمكن حصولها من
خطأ المكلف مع قنونه وتحويل المصلحة الداسة من فعله للمكلف به إذ لو لم يحرم
الخطأ على شيء من المكلفين لم تحب الامامة ، فهو يمكن الامام معصوماً مع وجود
الامامة لم تحصل العلة الدائمة لثبات المفسدة ، والمصلحة للمصلحة مع زيادة مفسدة
مدها وهو حوار خطأ وحمله المكلف على الخطأ فالتسوية الممكنة الحصول من اهمها
تمكنة مع زيادة مفسدة .

التاسع والستون . شرط ان حوت حجة من وجوه المعاصد فلو لم يكن الامام
معصوماً لحار ان يقرر المكلف الى المعصية ، وهذا وجه مفسدة ولا مانع به إذ
الامامة لا تداني فعل المعاصي والالزام بها ولا ريب ان ابحاث طاعة من يجوز معصية
دعاء المكلف الى المعصية ونعير به منها مع عدم مانع به إذ ليس ، لا الامامة وهي زيادة
في التحسين وتمسك به من مفسدة لا يمكن منه انجائها .

الستون ، وجوب الامامة مع عدم عصمة الامام بما لا يحتمل دأبنا
والاول ثالث فسبق الثاني ، أما الثاني فلا يجوز الخطأ من مكلف أما ان
يستلزم وجوب الامامة او لا ، والاول سلم عني ان وجوب والثاني يسلم العصمة
او التسلسل لانه مع عدم العصمة لا يجوز الخطأ من الامام على نفسه ، وان يلزم به
غيره فالوجوب اكده . فاما ان يسلم وجوب امام اخر فيسلم التسلسل وهو محال او

المقصود وهو المطلوب وإنما قلنا إنه إذا كان تحوير الخطأ لا يسد رمح الوجوب بدمية الوجوب لأن مقتضى بئس لا تحوير الخطأ . فاما من كل المكلفين وهو باطل لاستحالة اجتماعهم على الخطأ وعدم إمكان بلزم أن لا يتحقق مقتضى الملازمة أو من امضهم ، وهو المقصود . وأما ثبوت الأول وبما مر من وجوبها .

الحادي والسموي : دائماً أن يكون مقصود موجوداً أو يجب نصب الامام مائة حلوا إذا التكليف وتحوير الخطأ موجب لنفس المذهب إلى الطاعة للمذهب عن المعصية ، لأننا نثبت ذلك في وجوب الامامة وإنما يجب على هذا التعديل وبين تعيين العلة وعن المطلوب مائة الخبر ولا لا يثبت العمل عن العلة ، هذا حجب .

وقول : كما لم يكن مقصوداً حقيقة وجب نصب امام و دالم يكن الامام مقصوداً وجب نصب امام ، فاما الاول فيسدره تحصيل الحاصل أو غيره ، فبارم التسلسل

الثاني والسموي : منى وجوب القدرة والداعي وانما انصاف والارادة وجب وجود الفعل والامام ليس المراد منه هو استعاد القدرة المكلف بل لا يجد الداعي والارادة ماذا كان المأمور هو الداعي والارادة وجب أن يكون الامام مقصوداً لأن العلة هو الداعي للامام إلى مائة مع انصاف المكلف واحداً لأن المحاج هو حائر الخطأ حيث أن داعيته ثم كان فكون علة وهي داعي الامام ويكون واحداً . وإذا كان واحداً ثبت المنسب ، ولأنه مساوي المكلف في حوار الخطأ لم يكن داعي احدهما ، علة أولى لتساويهما في الامكان ومرة المكلف عن مدعاة مساوية في حوار الخطأ ولأن الخطأ يمر المكلف عن اساع فاعله ولسمووط محله من القبول .

الثالث والسموي : أو كان الامام غير مقصود ما حست الامامة ، والدلي ماض فاعدم مثله بان الملازمة أن وجود لقدرة والكيف مع عدم وجوب انقرب قبيح وإلا لما وحت الامامة ، لكن الامام ليس يقرب من حيث أضافته ولا من حيث

قدرته وبكليفه ولا الامامة من حيث هي لا ٢٠ رادة في التمكن ولا من سبق
 الرئاسة ليس موجبا للقرب ، فان بعض الرؤساء الذين ادعوا الامامة كسي امية
 فساق في غابة الضحور بحيث لا يصح الاقضاء بهم في الصلاة ومعصم ثمانية فتعريفه انما
 يكون من حيث قربته من السادة وحملها والقرب ليس لدائه ولا من حيث التكليف
 ولا من حيث القدرة لا غير صالح له حجب وحده و لا لما وحسب الامامة ولا استلزامه
 المعصية ايضا فانه الخوف من حبه احدى ظاهرا امام الله او المعصية وهو المطلوب
 الرابع والستون : الممكن من حيث هو محاج الى غلة معصيته من حيث
 الامكان ، ولا يمكن ان يكون ذلك هو المعصية ، فممن ان يكون هو الواجب
 وداعي المكلفين هو المحاج الى الامام في اتحاده والمؤثر فيه داعي الامام الى
 «ساعات وصارفة عن المعصية» فيكون واحدا وعدم وجود المدة والداعي والهاء
 الصارف يجب الفعل .

الخامس والستون : الامامة لها عمود واعوان حتى يتم قائمتها وقبول
 المكلف لأوامره ووجهه

أما العمود : فهو الحجة الدالة على صدقه وحجية قوته وملكه واثبات طاعته
 على المكلف وذلك اما الأدلة «مقدمة على خصوصيات المناسبات وهو محاج ، والا
 لم يجب ذلك الا على الله به وحرمة العلي في الامامة» فممن ان يكون على كل
 أهوانه وادعائه من حيث هي احواله وادعائه ، ولو به يكن معصوما لم يحقق الدالة
 على ذلك لقسام الاحتمال في كل فعل ، وأما الاعوان : هو اقوال وادعائه ، أما من
 غيره كمن النبي عليه السلام او الامام منه او الله تعالى عنه ، ولو لم يكن معصوما لما
 حسن المن عليه او حجب طاعته في جميع احواله وادعائه او من أهوانه كمنسكه
 ومواطنة على العادة ولو به يكن معصوما لكانت افعاله مبردة في حال ما يكن
 الامام يجب ان يكون دائما مقرا ، موجبا الداعي او طاعته المكلف ، او من نفس
 قوله بان تحقق المكلف بان قصده بانقائه مساها لا يقصد الاضلال ولا الاعراء

الحال ، وذلك لا يحصل إلا بالعصمة ، وإن تحقق التكليف صحته وكونه حجة
وكمذا البحث في فعله ولو لم يكن معصوما ، تحقق ذلك

السادس والمسموع : الإمام يحتاج إليه لتكليف المكلف في قوة العمية بحيث
يحصل له العمل بجميع الأوامر الواجبة والالتهاء عن المنع كإبائه ، وهذا هو عادة
الإمام ، ولو لم يكن الإمام كاملا في هذه القوة ، حصل منه الكمال فيكون معصوما
سابع والمسموع : لو لم يكن عنه العصمة لكان الحاجة إلى الإمام لم يكن

لعدمها ، ثم في عدم الحاجة لأن علة العدم عدم العلة فحاشا مع عدمها ثبوت الحاجة
وجود المأمور لها لا كل شيء ، نعم إنما من حيث هما من غير اعتبار

ثالث لو لم يكن أحدهما علة جاز انفكاك أحدهما عن الآخر ، وهو ما لا يحتاج
المكلفون إلى الإمام مع عصمتهم لحاجتهم إلى الأوامر والآية والدعاة مع ثبوت

عصمتهم والعلم بأنهم لا يمتنعون شيئا من المسامحة وهو معصوم ، فساد البرهان بغير
أن تكون علة الحاجة ، فاع العصمة وحوا ، وهل المسامحة ، ولا يجوز أن الإمام لما

أن يكون معصوما ، فهو من قبل المسامحة أو غير معصوم ، والثاني دليل ، ولا لا حاجة
إلى إمام آخر للحصول على الحاجة به ، ومن الكلام في ذلك الإمام ، ولعل

وبتقديره لا يفتقر علة الحاجة ، وحاجته إلى إمام آخر فلا بد من عصمة الإمام عنه من
وحيث ، الأول ، فقد يمتنع الكلام على أن معصومه لا يحتاج إلى إمام وعونهم في

ذلك على أمر الأنبياء ، فله رعيته ، أن كل من نسب عصمة لا يحتاج إلى إمام ، ولم لا
يجوز أن يعلم الله من بعض عباده أنه إذا نصب له إماما ، أخر إدارته مع من

كل المسامحة ومن حرم الواحبات ، ومن لم يصب له إماما ، لم يجد ذلك وكون
معصوما ، الثاني ، لا يجوز أن يحتاج المعصوم مع عصمة شائعه إلى إمام

فيكون مع وجوده أقرب إلى فعله أحسن وترك المسامحة ، أحسن السيد المرتضى
قدس سره عن الأول ، بل هذا التقدير الذي قدرته لو وقع به عدل في قولنا أن

المعصوم لا يحتاج مع عصمة إلى الإمام ، لأن من كاتب بالإمام عصمته لم يحتاج

إلى الإمام مع عصمه . وإنما احتاج إليه ليكون معصوما ، فلم تستقر له العصمة
 بغير الإمامة ، مع حاجته إلى الإمامة . وإنما يكون مقصداً لما اعتمدنا موافقك
 لنا على معصوم لم تكن عصمه نامة بالإمام ، وهو مع ذلك يحتاج إلى إمام على
 أن ما يفتى عليه الدليل ليسقط هذه المعارضة . لأننا عللنا وجوب حاجة الناس إلى
 المعصوم بدم العصمة وقصدها من كل معصوماً لا يجب حاجته إلى الإمام وإنما
 يقتضي إذا صح تحويل ذلك محور لا يتقدح فيما اعتمدناه لا الحاجة إلى الإمام لا يجب
 للمعصوم . وعن الثاني أن ما فعله فيما قد علم أنه لا يجب معه الواجب يعني ويكفي
 وإذا ثبتت هذه الحجة بطل ما سأل عنه ، لأن المعصوم الذي قد علم الله تعالى أنه
 لا يجوز شيئاً من المنافع عندما فعله من الإطاعات التي ليس من حمليها الإمامة هو
 مستغن عن إمام يكون عند وجوده أقرب إلى ما ذكره .

وأما أوّل . أن هذين الاعترافين هما تسليم المطلوب لأنه إذا كان المعصوم
 يحتاج إلى إمام يكون معه أقرب إلى الطاعة وانتهى عن العصمة فمحاكاة غير المعصوم
 أولى وأكدر .

واعترض محضر الدين الراردي على أصل الدليل بأنه مني على أن الشيثيين ، إذا
 لم يكن أحدهما علة في الآخر حار انفكاك كل واحد منهما عن الآخر وأنهم لم
 تذكروا عليه حجة بل اعدتم الدعوى لا غير ، وهذا الاحتمال لو لم يكن له مثال
 من الموجودات لا قدر انطاله إلى الزهال لا بها قضية مفقورة إلى التبيان بدم ظهورها
 فإنه ليس من المستبعد أن يكون كل واحد من الشيثيين عينا في ذاته عن الآخر إلا
 أن حقيقة كل واحد منهما تقتضي أن يحصل لها هذا الوصف أعني معية الآخر وهذا
 الاحتمال له مثال من الموجودات ، فالإضافات كالأبوة والبنوة وغيرها لا يوجدان
 إلا معاً مع أنه ليس لواحد منهما حاجة إلى الآخر ، لأن أحدى الأصابعين لو
 احتاج إلى الأخرى لتأخر وجود المحتاج عن وجود المحتاج إليه ، فلا تكونان
 معاً وهو خلف اتفاقنا ، لأننا نفرض الكلام في أصابعين متماثلين كالأخوة والبنوة

فإنهما لما تناولنا و احداحت احديهما الى الأخرى لاحتاحت الأخرى الى الاولى واحتاج كل واحدة الى نفسها وهو محال .

لا يقال : هذا سويج من اللزام لا يعقل الا في الاضافات ، لأننا نقول : لما رأينا لهذا النوع من اللزام مثلاً من الموجودات او فرد دعوى انحصاره في الاضافات الى البرهان .

احاط به أفضل المحققين حواجه نصير الذين موسى بن المقوم من كون الشيء عبداً عن غيره ليس الاضحة وجوده مع الغير ، وكون البيان هو الدعوى المعية يدل على ان الدعوى واصح منه غير محتاج الى برهان وإنما اعيد ذكره ابتداءً اخرى ليرفع الالزام المظني ، وأما المتعاضدان ، فليس كل واحد منهما عبداً عن الآخر كما ظنه ، وليس الاحتياج بينهما دليلاً كما ظنه بل هما دليلاً أفاد شيء ثالث كل واحد منهما صفة نسب الآخر ، وتلك الصفة هي التي تسمى مضافاً حقيقياً فدون كل واحد منهما محتاج لا في ذاته بل في صفة تلك ، وهذا لا يكون دوراً ، ثم اذا أخذ الموصوف والصفة معا على ما هو المتعارف المشهور حدثت جهتان كل واحدة منهما محتاجة ، لا في كل واحد بل في بعضهما الى الأخرى ، لا الى كل واحد بل الى بعضهما غير المحتاج الى الحلقة الاولى ، فكل واحد الاحتياج بينهما دليلاً ولا يكون في الحقيقة ، كذلك فدون ليس اللزام بينهما على وجه الاحتياج لاحدهما الى الآخر على ما ظنه ولا على سبيل الدور فظاهر من ذلك ان المعية التي تكون بين المتضاميين ليست من جنس ما تقدم تعللته بل هي معية عقلية متساوية وحوب متلقية معا .

وبه نظر فان كل واحد من معلولي العلاقة اذا نظر اليه مع غيره كان متعاضداً عن الآخر ، ولا يصح وجوده مع عدم الآخر هذا الاعتبار ، وكون الدعوى هو البيان مصدره على المتعوض الاول ، ولا يدل على وجوده ، وقد حدث في المنطق عن اسم حلاله وكيف يصح تسميته بما ان مع انه لم يساعد منه شيء ، والمضائق قد يعني بهما تارة الذاتان اللتان عرضت الاضافات لهما كذات الآب وذات الابن

وتارة عن "عارض" ، وسمى المصنف الحقيقي كلاوة ونسوة وتارة المجموع من
 الذات مع الاضافة الحقيقية ، وسمى المصنف المشهور ، ويحدث في الاصطلاح الحقيقية
 يقول : هما اصنافان هما الابوة والنسوة وهما ذاتان ، وجودان عند
 ويستحيل انفكاك احدهما عن الاخرى وهما مما لا يمكن عدم احدهما على الاخرى
 في الوجود المعنى والذهنى ولا احدهما يحيط بهما ، لانه ان كل من الطرفين لزم الدور
 وان كل من احدهما كان المحاح مَحْرَآ ، والمحاح "مستعاضا" وهو يباقي المعية
 الذاتية ، فقولته : وانما المضاف الى قوله : وهذا لا يكون دوراً يشير به الى
 الذاتين اللتين عرضت لهما الاضافة وهي ذات الأب وذات الام او احدهما محددتين
 عن الاضافة ، بل هما ذاتا "اذا شئ" ثابت وهو سبب الازدواج كما ويثبت ذات الأب
 صفة هي صفة الابوة سبب ذات الام وذات الام هي صفة "نسوة" سبب ذات
 الأب وهما ان "مستعاضا" هما المضاف اليه في شكل واحد من ذات الأب وذات
 الام يحاح لا في ذاته بل في صفة "الاستعاضة الحقيقية المعارضة له ذات
 الآخر وليس الحب في هذا كما في "اذا شئ" في التعيين وقوله ثم اذا احدهما وصف
 ونفسه معاً الى قوة وجود احدهما معاً يشير بذلك الى المضاف المشهور وهو
 الذات مع الاضافة وليس الحب به المضاف الى المضاف الحقيقي ، ثم صار من
 ذلك ان المعية التي بين المضافين ليست من جنس ما عدم استلانه من اللازم ، مع
 عدم الاستعاضة او الاحتماح من تعريفين . لان البحث في المضاف الحقيقي ، وم
 يذكر حكمه والحق عندي ان الاضافة امر اعتدائي لا تحول له خارجاً واللازم
 التسلسل فلا ترد المعارضة به

الثامن والسمون "اسمه من خلق الانسان هو حصول الكمال في قوة
 المعية والعمدة وعلى الذات في قوة العمدة هو العمل باستعداد وفي القوة العملية
 في العلم هو ذلك ايضا ، ثم اصابه الندوات دائماً ، وفي العمل الامام عن العرج
 وفعل افضل ، ثم الاقتصار على واحبه وعدم الاحتمال لشيء منه ، والامام

عليه السلام للحصول على رتبة ثانية ، ولا عيب في الاولى والدعاء بها ، فيلزم ان يكون كاهن لا في المرة الاولى والا به يصلح التنبيل فيكون معصوما

السادس والستون : الامام شريك في ائمة الاحكام منه لما كانت الاحكام غير مبنية على مكانة من كان يمكن للمعصوم علم الاحكام منه فذلك احيى الى الامام ، فكما اوسع على المرسل الاول . كذلك هو مع علي الامام المعصوم بمساواة من هذا الوجه ، يمكن الامام معصوما

الحاوي : وان لم يكن الامام معصوما لم ادعاء الحاجة اليه حال تنوبها فيلزم ان ادعاءه بالارم بادل فليزوم مثله ، ان ادعاءه انه اذا تعصى ووجه الحاجة الى شيء غير تحقق ذلك انتهى . فاما ان في وجه الحاجة او يدعي مع فرض وجوده والا لم يلزم ان لا يكون هو المحتاج به لان تمام المحتاج به ما يستدعي الحاجة بوجوده ، فادعاءه بعدم الحاجة بوجوده في كل عام المحتاج اليه ، فاما ان يكون شيئا غيره فمضمون اليه بولا والاول مدفوع بها فلما ادعى مع فرض طاعة المكلف له في جميع ما قصده وادعاءه به العرض ولا يحتاج الى غيره في ادخال اوامر الشرع والثاني مع الامة مدعى به وجوده لا تقتضي الحاجة ولا بالصلم غيره اليه فلا يحتاج اليه فلما ادعى اسمه وجوده وعدوه ان ادعاء الحاجة واحدة اذا تقرر ذلك . فمعصوم . طريق الى وجوب الحاجة الى الامام هو كونه نطقا في ارتداع الفبيح وفعل الواجب وهو ما جعل الفبيح والاحلال بالواجب لا يكونان الا ممن ليس بمعصوم . وقد ثبت ان جهة الحاجة هي اجتماع العصمة وحوار فعل الفبيح واقتران العلم بالحاجة بالعلم بيجبها وصارت الحاجة الى وجوب الامام ما ثبت من كونه مدعى وجه الحاجة في كونه ادعاء ارتداع العصمة وحوار فعل الفبيح فاسافي لجهة الحاجة وهو متصفا كالنبي في نفس الحاجة . فيوم يكن الامام معصوما لم يخرج عن العلم بوجوده الى الامة ولم يمتنع احادته وجوده فيدعي الامة مدعاءه حال الحاجة اليه .

وأما إطلاق الثاني فظاهر لزوم الساقط اعتراف من كان خلاصة كلامكم هو أن
المعصوم لا يجب حاجته إلى الامام وهذا ماقتض فواعدكم لأن أمير المؤمنين علياً
عليه السلام معصوم في حياة النبي صلى الله عليه وآله ومع ذلك كان محامداً إليه ومؤتئاً به وكذلك
القول في الحسن والحسين عليهما السلام في حياة أمير المؤمنين عليهما السلام فإن رخصتم أن
أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن محامداً إلى النبي صلى الله عليه وآله كان ذلك خروجاً عن الذين
وإن رخصتم أنه لم يكن معصوماً كان خروجاً عن قاعدةكم أن الامام معصوم من أول
عمره إلى آخره .

أجاب السيد المرتضى قدس الله سره بأننا إنما قلنا حاجة المعصوم إلى امام
يكون مقامه في تحبب المصيح وقبول الواجب وأن عدم حاجته إليه من غير هذا الوجه
ألا نرى أن كلامنا إنما كان في تطلُّب الحاجة إلى امام يكون له في الامتصاص من
المفاهيم ، ولم يكن في تطبيق غير هذه الحاجة ، وإذا ثبتت هذه الجملة لم يقتض
استبعاد أمير المؤمنين عليه السلام بعده في حياته " أي (من) عنه صلى الله عليه وآله
فيما ذكرناه . وإن لم يكن مسبباً عنه في غير ذلك من تعظيم وتوقيع وما اشبههما
وكذلك القول في الحسن والحسين عليهما السلام مع انهما مسببان بعصمة عن
امام يكون له في الامتصاص عن التمايز وإن حاربت حاجتهما إلى امام التوحدة
الذي ذكرناه .

الحادي والثمانون : لو لم يكن الامام معصوماً لم الممت والوالي باطل فالمقدم
مثله بيان انكاره أن المام هو أر شاع حوار الخطأ ، هذا ثم يرفع ذلك لم تحصل
المائة فيكون انجازه عتاً .

الثاني والثمانون . أدلة الشرع من الكتاب والسنة لا تدل نفسها لاحتياطها
ولذلك احتلفوا في معانيها مع اتفاقهم في كونها دلالة فلا بد من ميسر عرف معانيها
اصطفاً من الرسول أو من امام . ولو حار خلافة لم يقتض أن لا يقول الله تعالى
كتاب ولا نبياً في الزمان ولما نطق ذلك من حيث أنه لا بد من ميسر للفراد بالكتاب

الاحتمار الحاصل فيه وكذلك نفون في الامام ، اذ من قاضي القضاة عند الجبار بان
هذا مبني على ان الكلام لا يدل ظاهره ، وقد بينا فيما بعد ما به يدل وانطلقنا
الاقاويل المتخلفة لذلك وبيننا ما ينرم عليها من الفساد .

وحيث ان السند المرتضى نصر الله وجهه باننا نساهم ان جميع ادلة الشرع
محملة عبر دالة سندها بل فيها ما يدل على ان كل مظهره مسدداً لطوائف الامة وبمقدم
العلم لعدم دلالة المخاطب به حكيم وانه لا يجوز ان يرد خلاف الحقيقة من غير
ان يدل عليه ولا شبهة ان جميع ادلة الشرع ليست بهذه الصفة ، لأننا نعلم ان في
القرآن متشابهة وفي السنة محتملة ، وان العلماء من اهل الامة قد اختلفوا في المراد بها
وبوقفوا في الكثير مما لم يصح لهم سره ومالوا في مواضع الى طريقة الظن والاولى
والاخرى والحال هو انه من مبين للمشكل ومترجم للعلماء يكون قوله حجة كقول
الرسول (ص) و ليس مني بعد هذا ، إلا ان يقال ان جميع ما في القرآن انما معلوم
بظاهر الامة او به بيان من الرسول صلى الله عليه وآله يصحح عن المراد وان السنة
حارية بهذا المخرج ، وهذا قول يعلم بطلانه من ضرورة لوجود مواضع كثيرة من
الكتب والسنة قد اشكل على كثير من العلماء واعلم القاصم منها على شيء انفسه
ولو لم يكن في القرآن إلا ما لا خلاف في وجوده ولا يمكن من دمه وهو المحمل
الذي لا شك في حاجته الى البيان والا تصاح مثل قوله تعالى (حشد من اموالهم
صدقة) وقوله تعالى (وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) الى غير ما ذكرناه
وهو كثير ، وذاك لان من ترجمه والسال عن المراد به ، فهو سائل ان الرسول
قد تولى بيان جميع ما يحتاج الى البيان ولم يخف منه شيئاً على من خلقته
والفأتم الامر بعده على نهاية ما افقحه الخصوم في هذا الموضوع لكتاب الحاجة من
نعمه الى الامام في هذا الوجه ثمة ، لأننا نعلم ان بيانه عليه السلام وان كان حجة
على من شاء به به وبمهما من اعطه وهو حجة ايضاً على من نقي بعده ممن لم يعاصره
ويصدق زمانه ، ومن الامة لذلك البيان ، وقد بينا انه ليس بصوري وانه غير

مأمون منهم العبدول عنه . فلا بد معه ما ذكرناه من إمام مؤيد بدرجة نبي (ص)
مشكل القرآن وموضح عما عجز عنه من ذلك بعد تشب الحاجة إلى الإمام المعصوم
مع تسليم أكثر قواعد المخالف

أعبر عن فاضل القضاء بمعارضته بالإمام بان من غاب عنه إمامان يفتقر كلامه
إليه بالتواتر أو لا ، فإن كان الأول فليظهر في الرسول وان كان الثاني فليحذر انصافاً
في الرسول مثله ، وأجاب عنه السيد المرتضى بان إمام صريح معصية والإمام
أعده فيمن فيه التمييز بخلاف الرسول بعد .

الثالث والثاني : الإمام يجب أن يؤمن به وحب الرسول منه والاعتقاد له
بأنه لم يكن معصوماً لم يؤمن به ، ثم إنه قد يراه أن يكون فسيداً ولا يجوز تكليف
الرعية الاعتقاد لمن هذه طاعة وتبرأ منه بل قد يراه أن يكون معصوماً لا يجب أن
يرتد وان دعوا إلى الارتداد وليس له أن يتوب المعصية إلا القول بأنه لا بد من
إمام معصوم عليه في كل زمان وأمة من على هذا القاصي عند الحار توحوه

الأول : أنه اتا لم هذه طاعة لما توحوه ، مع الإمام في كل شيء وليس
من الإمام عندنا هو الذي إليه لعلاء أمور مدية في شرع ولا في لزوم طاعته منه
ما بين الشرع حتى ذلك كما روى عن أبي بكر الصديق قال : « اطاعوني ما أطعت الله
فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم » وهذه سرية على عبده السلام فيما كان يصر به
لا يقال : إذا دعا قوماً إلى عارية أو غيرها وهم لا يسمعون وجهاً لهم طاعته
هـ ، قال قدم نعم زهـ : « يكون معصوماً لأنه إن لم يكن كذلك جاء فيما يصر به
أن يكون فسحاً » وان فام لا لزوم إمامه ودق فاشته

لأن يقول : الواجب انصاعه فيما لا يعنى وجهه وان كان لا يجب إصره ما يوجب
لكن فاعله مقدم على حسن من حيث عمله لا من حيث الوجه الذي يفتقح كما أن العبد
مكافئ أن يصره مولاه فيما لا يصره فسحاً على بوجه المذكور ، فكذلك رعية الإمام
الثاني : قد ثبت أن المأموم في العلاء مكلف بان يقيم الإمام إذا لم يعلم أن

صلاته فاسد، ولا يخرج من أن يكون مطبوعاً وإن حور في صلاة الإمام أن تكون
مصححة لأنه إذا كان لم يرم إلا في الركعة الأخيرة ولم يكمل أن يعلم باطل فعله
وكذلك «مولي الإمام وعلى هذه الطريقة يجري الكلام في تساوي الأحكام
وعمرها.

الثالث : نرم من قولهم لا تساعد اربعة للاسراء ، دالم يكونوا معصومين
مثل هذه الملة في ذكروها ، وارا لم تحب لأجل ذلك عصمتهم ولم يتم ذلك من
وجوب طاعتهم ما لم يعلم بأسوأهم ، إلى المعصية ، فكذلك القول في الامام ، والحوادث
عن الاولى من وجوه

الأول انه لو لم يجب اتعاضه ، لكان يجب تعاضه له انما هو لا من المكلف
فولاه لا العلم حسن هذا ، لا هو ، وفولاه ليس بحجة ، ووجوب اتعاضه فيما
لا علم فحده لا يندفع وجه اتعاضه ، لأن المتعاضه انما لم يندفع من عدم أصل المكلف
من أصله ، فمستحق وجوب اتعاضه له الحجة ، ولا يندفع هذا إلا بدفع هذا الاحتمال
او نفس المتعاضه الضرورية ، ويجب قول بانه ادعاء له حج عليه ، وهذا هو المصلحة
ثاني ما ذكره الله من تراخي من ان وجوب اتعاضه غير المصنوع فيما لا علم
فحده انه لم يمكن ان يتعبد الله تعالى بفعل القبيح على وجه من الوجوه لا يمكن
ان يكون ذلك الذي أمر به متعاضه ، بل كان تعالى أمره عليه

الثالث : ماد كره السيد المرتضى إصاً ، وهو أن الإمام أئمة هو إمام في جميع
الدين وإمام لكل مذهب فيه من الدين يخرج عن كونه إماماً ، ومعه المصلحة لا
خلاف فيها ، وليس لأحد أن يارفع يدها ، لأن المصلحة في هذا الإطلاق حرق
الإجماع ، وأما ما رواه عن أبي بكر ولا يزيد عن ولا عملاً لصح من إمامه أو لا
وإنه حر واحد لا يفتد في المسائل لعصاة وإيضاً ملائمة لما بين أن كل ما يهونه ليس
بمحجة ، فإما أن لا يكون شيء منها حجة ولا حجة في الخبر المذكور ، وأما أن
يكون البعض حجة ، والبعض الآخر ليس بمحجة ، فلا يدل أيضاً لحوار كونه من

ذلك البعض ، والاصل فيه ان الحرمة لا تصلح كبرى في الشكل الاول ، وحديث
لا يمكن الاستدلال ، قوله هذه طريقة امير المؤمنين عليه السلام في ذلك زيادة
على الدعوى ، ولم يذكر رواية عنه نصي ذلك فلا دلالة لسلكهم عليها ، والذي
نؤمنه فإما به قيام الدلالة على امامه وقدمها على ان الامام يجب ان يكون معصوما
ومعتدى به في جميع الدين قوله الواجب امامه فيما لا يعلم فحده ، وان كل لا يسمع
امرهم بالسمع لكن فاعله مقدم على حسن من حيث عمله لا على الوجه الذي يقع
قلنا محال ان نعم العمل فصحها على وجه من بعض الفاعلين ، ويقع على ذلك الوجه
من فاعل آخر ولا يكون فصحها لأن علة القبح الوحده والاعتبارات ، فالمحاربة بما
دعا الامام لها ومعها وكانت قد حقه منه لم يصح عنه لانه عالم بمعها ، بل لانه
مممكن من العلم بذلك ، لان التمكن في هذا الباب يقوم مقام العلم ورعيه الامام
إذا كانوا متمكنين من العلم بقبح المحاربة وما يمودنه معاد في الدين فثبت منهم
وان لم يصحوا وحبوا في الحال لتمكينهم من العلم بمعها ، فلا بد وان تكونوا
متمكنين ، فكيف يكون المحاربة فبيحة منه عبر فبيحة منهم ، ولو سلمنا حوار عدم
تمكينهم من العلم بمحال المحاربة في المصح او الحسن لم يندح انصا ، لأن الكلام فيما
مكنوا من العلم بحجته من جهة ما دعاهم الامام الى فعله ، ولو اسعاه له ما اراده من
المحاربة لم يستقم له مثله في غيرها من امور الدين لأن الامام لابد وان يكون
اماما في سائر الدين ومعتدى به في جميعه ما كان معلوما وجهه للرعية ، وما لم يكن
على ما دللنا عليه من قبل ، فبالم على هذا ان يدعاهم الى غير المحاربة مما لا يمكن
المارغ ان يدعي كونه حسا ان يارم طاعته والالتفاف لامرهم من حيث وجب
الافتداء به ، وما الممد فلما كلف طاعة مولاه فيما لا يعلمه فصح ، فلما تمكن من
العلم بقمحه حكم ما تعلمه فبيحا ، واما ما لا سئل له إلى العلم بمحاله ، فيجوز ان
لا يصح منه ، وان قبح من المولى وليس هذا حال الامام لان كلاما على ما امرنا
باتباعه فيه فيما تمكن من العلم بمحاله ، فلا بد ان يكون الصبيح منه فبيحا ما

وعن الثاني : ان امامة الصلاة ليست امامة حقيقية لأنه لم يثبت فيها معنى
الافتداء الحقيقي ، معصا كونه امامة حقيقة ، لكن الافتداء هنا فيما السكليف فيه
موقوف بالنظر ، ونوع الافتداء لتحصيل العلم واثارة الاحمال واثارة الشك والريب .
وعن الثالث : ان الامير مولى عليه ولعمامة الامام وعدم مسامحته له بخلاف
من المؤآخدة والمرل وحطاه يحذر سطر الامام عليه السلام ووجوده وبسبب ذلك
خلاف من لا ولاية عليه ولا يخاف من معصاة أحد وهو المنسلط على العالم وليس
أحد متسلطاً عليه ، وايضاً فان الامام ولاية مسحة عامة ، وولاية الامير خاصة .

وقال السيد المرتضى رحمه الله . الافتداء امام لا بد ان يكون محالاً للافتداء
بكل من هو دونه من امير وقاض وحاكم . ولان معنى الامامة ايضاً لا بد ان يكون
محالاً لمعنى الامارة من غير رجوع الى خلاف الاسم ، وإذا كان لا بد من مزية
بين الامام ومن ذكرناه من الاسراء وغيرهم في معنى الافتداء ، فلا مزية يمكن
انسانها إلا ما ذكرناه وفيه نظر ، فان الحال اللازم في وجوب اسماح غير المعصوم
أتهاها ، ولا سمع هذا في دونه ، ولذا نجمع انحصار المزية فيما ذكرناه

الرابع والخامسون : الامام له صفات

الاولى : انه واحد

الثانية : انه يولي ولا يولي عليه .

الثالثة : انه يعزل ولا يعزل

الرابعة : يجب على غيره طاعته ولا يجب عليه طاعة غيره حال كونه اماماً .

الخامسة : كلامه ووصفه كل منهما دليل

السادسة : اعداد السموات في افعاله واحواله والجزم بعدم خطئه .

السابعة : له الصرف المطلق .

الثامنة : محامته تحمل محارته إلى ان يرحم إلى طاعته بمجرد محامته .

التاسعة : يجب اعطيه كعظيم النبي صلى الله عليه وآله .

العشرة : انه حافظ للشرع .

الحادي عشر : ابحارته والجهاد بامرته ودعاؤه

الثانية عشر : انه معين للحدود

الثالثة عشر : انه دافع إلى الطاعات فقرب إليها .

الرابعة عشر : منعه عن المعاصي إذا مرر ذلك

ونقول هذه الاثني عشر مقبرة على حصته .

أما الأول : دلالة وحده توجب عدم من مره إلى الساعة وسعده عن

المعصية ولا يحتاج ، وفيه على الحاجة منه وهي عدم حصته منه .

وثاني : دلالة : ولم يكن الخطأ مأموراً به من أن يولي من لا يحسن

ولائه وفي ولايته سبب هلاك الدين وفساد المسلمين

وأما الثالث : دلالة : إذا لم يعلم أن من لا يملكه حصته ، وإذا عرف هو حال

أن يقول الاصلح في الولاية

وثاني : دلالة : يحتاجه إلى حصته ظاهره ولازم أحد أربعة أمور : وأما

احتماله أو امكان وجوب لمعه في نفس الأمر . أو سكاكه ، لا يطاق ، أو الباق

لأنه ان وجب صدقه في علم صوابه لم يحتاجه لأن قوله غير حجة ادس ودعوى

الملك لم يعمم بالكل لا يمكن ردها ان وجب فعله لم امكان وجوب المعصية

لجواز امره بها وان كان في بعض الاحكام غير معين لم يكلف ما لا يطاق وان لم

تجب طاعته في شيء ، ففرض وجوب صدقه

وأما الخامس : دلالة : وكان الخطأ عليه حاراً ، لم يكن كلامه وفعله دليلاً .

وثاني : دلالة : فيه حار عليه الخطأ لم يحصل اعتقاد الصواب في امره

وافواه والجزم بعدم حصته لعدم اجتماع الجزم مع امكان التيقن ، لا يقال : بعض

بإعادته لأن قول ثوب العادة غير معلوم ها هنا فيستحيل الجزم .

وأما السابع : دلالة : النصرف المطلق يستحيل من الحكيم ان يحمله لمن يجوز

منه الطم والكرم وأنواع العدى والخص في الأقوال والأفعال .
 وأما الثامن : فلا شحاشه غير المعصوم تحدد محاشه في شيء كان لا يمكن
 الحرم بانحائها بحجارة والمثل لجوار كون الحى في طرف انحاشه فيلزم ان يكون
 قابل الحلق او فاعله يمكن ان يحجب محاشه به بخلاف ذلك وهو محال بالضرورة .

وأما التاسع : فلا تعظيم النبي صلى الله عليه وآله واجب في كل حال وغير
 المعصوم يمكن صدوره واجب الحد والموت منه . فان لم يجب عقابته بانه موهبه
 كان اعراضه مباح ، وان وجب عقوبته فان وجب التعظيم اذ مع تعييض
 وان لم يجب التعظيم فانقض الحكم بتوجب مطامه راناً
 وأما العشر : فلا عيب للمعصوم لا في حد الحريم تعصمه بالشرع ، ولا يحصل
 التوقىة في حق فاعله

وأما الحادي عشر : فان الانسان لا يعمل بنفسه وعمل غيره إلا بقول من
 يعرف مقيماً بآله ، وآله رجل مرله الذي يعنى الله عليه وآله ولا يحقق ذلك
 إلا بالمعصوم .

وأما الثاني عشر : فلا معنى للحدود لا بد وان لم يحل عليه ابدل والخبث
 والمراقبة في الحد ، ويستحيل عليه سب الحد . ولا يمكن غيره مقيماً ايضاً ، ولا
 يحصر المعصوم فيه .

وأما الثالث عشر والرابع عشر : فلا ان المعصوم يلى الصاعبات لا بد ان يكون
 اقرب من غيره دائماً بها . ولما عدى عن المعصوم لا بد ان يكون راناً بعيداً عيب
 وهذا هو المعصوم

الخامس والسادس : وجوب عصمة النبي صلى الله عليه وآله مع عدم وجوب
 عصمة الامام مما لا يجتمعان ، والأول ثابت في يدى الثاني ، مما المناقاة فلا ان النبي
 صلى الله عليه وآله محرم عن الله تعالى ومقتضى تعقله وقوله ، ويجب اتعاذه وطاعته
 فاما ان يفرض ذلك وجوب العصمة ، ولا ، فان كان الأول وجب عصمة الامام

سحق العلة فيه وإن كان الثاني لم يجب عصمة الذي صلى الله عليه وآله وأما ثبوت الأول ، فلاش كونه حجة فيما يحبر به عن الله تعالى يوجب أن لا يحبر عليه ما ببعض كونه حجة من المذهب واليهو وغير ذلك . ولعدم اتونوق جيتشد بقوله وفعله السادس والتمانون . كلما وحب عصمة النبي (ص) وحب عصمة الامام والمقدم حق عالمي مثله اما حفيه المقدم بقوله تعالى (ان لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) ولو لم يكن ارسل معصوماً ان كان للمكلف حجة لاش قول الرسول جيتشد ليس بدليل لاحتماله التقيين . ومع ابقاء الدليل وان ثبت الامارة تتحقق الحجة . وأما الملازمة فلاش مع عدم امام معصوم بقي للمكلف حجة ، ذا المكلف الذي لم يصبر الرسول والمحمل موحود في القرآن والسنة والمنشاه والاصار وما يحتاج الى التفسير وعدم المقر جيتشد وقول غير المعصوم ليس بدال . والمحمل والمنشاه ليسا بدليل ولو لم يكن الامام معصوماً ثبتت الحجة المصه

السابع والتمانون . كلما كان الامام افضل من غيره وحب ان يكون معصوما لكن المقدم حق عالمي مثله اما الملازمة ، فلاش الامام لو عصى في حاله ما فاما في تلك الحالة يعصى كل واحد واحد من الناس مجتمع الامة على الخطا وهو محال لما تحقق في ادلة الاهاام ، وأما ان لا يعصى واحد ما في تلك الحالة غير العاصي افضل من العاصي غير الامام افضل فيخرج عن الامامة ، فلا يكون امامه مستعرة وهذا هو الفساد الموقر للارح والمرح والرم . تكليف ما لا يطاق ، وأما ان يكون اماما مع وجوب كون الامام افضل دائماً مع كونه ليس بافضل في هذه الحال ، وهو تناقض . وأما حفيه المقدم فلاسحالة تقديم المفضول على الفاضل واستحالة تقديم المساوي لامساع الترجيح من غير مرجح والامام بها ضروري .

الثامن والتمانون . الامام هو الخامل لكل من يعلمه من المكلفين الحضري الخطا على الحق واربكاه الشريعة في كل حكم وحال وفهره على ذلك مع تمكنه ومانع كل مكلف من الخطا . ومع تمكنه دائماً غير احصا وقتا ما لم يكن اماما

لأن المطلق العامة تبين الدأعة بخطه مبروم للمحال ويكون محالاً .
 الاسم والتماثل يستحيل امكان تحقق الشيء مع فرض وجود مده وتحقق
 نفسه وبلا اجتماع لبعضها ، فالامام سيد الخط والنسب ، واقوى الاشياء
 معاندة له في جعل اجتماعها في محل واحد وفي وقت واحد وانما فلما بالمعادنة لأن
 الامام في المبدء من الخط والمماضي والمستقبلي للمبدء عن الشيء ، ولعدمه مضاد
 له ومعاندة له فقد ظهر ان تحقق الامامة في محل لوحده ام اع الخط عليه . وهذا
 هو المصحة .

التسمون : المخوج الى الامام ليس امساع الخط بل هو المعنى عنه في القرب
 والسعد ولا وجوب الخط ولا لزم كلف ما لا ينافي . وفي ان يكون هو امكان
 الخط لمحصل به عدمه ، فالامام هو المخرج للخط من حد الامكان الى الامساع
 ولا شيء اقوى في المعاندة في الوجود من علة الامساع فم تحقق الامامة يستحيل
 الخطا وهو المطلوب .

الحادي والتسمون : انة الوجود الى الخطا مع الامامة ، أما الوجوب وهو
 محال لانه مع عدمها الامكان ، وان جعل ان يكون مقربة اليه ، فكيف يكون علة
 فيه ، وأما الامكان ايضا فوجودها كعدمها ، فيكون إيجادها عشا ، وأما ترجيح
 العدم لكن رجحا غير الذي عن الوجوب محال ولا لخار فرض وجود المرجوح
 مع علة الرجحان في وقت وعدمه في آخر ، فترجح احد الوقيين بالوجود والآخر
 ما عديم ، اما ان يكون محاسا الى مرجح او لا . والثاني محال ولا لخار الترجيح
 بلا مرجح ، والاول يترجم عدم كون ما فرض مرجحا نأما هذا خلاف ، وأما
 الامتناع وهو المطلوب .

الثاني والتسمون : معقول الامامة أما ترجيح عدم الخطا او امساع الخطا
 واي ما كل يتم المطلوب اما على التقدير الاول فلا احد طرفي الممكن مع التساوي
 يستحيل وقوعه ، فم المرجوحية اولى ، وإذا استحال وجود الخطا انتهى الى

الامتداع وان كان الثاني ظاهرياً اظهر لأن العلة مني تجمععت وحب تحقق المأمول
فإذا تحوّل الامامة امتنع الخطأ ، وهذا هو المعصية .

الثالث والتسعون : كل عرض يوقف على استعداد مسوق باسمعداد المحل
له والاسعداد الدائم هو الذي يوجد عقيبته بلا فصل الممد له ، فالامامة هي استعداد
عن الخطأ ، والممد عن الشيء ممد له لأنه موجب سلطان الاستعداد بالموقف
عنه ذلك الشيء ، فالامامة متاحة للحدث وتتحقق احسنه الماديين يستلزم امتداع
الآخر ، فالامامة موحدة لاه اع الحجة ، وهو مستوفا .

اربع والتسعون : كل شيء إذا استلزم الى آخره اما ان يكون مثله او لا
وشأنى اما ان يكون ماضياً ، يستلزم احتماله ، مما او لا ، وهذه قسمه حاصره
مردده بين لقي والاثبات ، فالامامة اذا استلزم الى الحجة فاما ان يكون من الأول
وهو محال والاما اطل استعدادها وم يكن امده ماضى الحجة والمالهه المتسعة من
حدث هي هي غايه في وجودها وهو ظهر لأن احد المثليين لا يكون عدم امانيه
المطلقة من حيث هي هي غايه في وجودها لانه حالة عدمها معه اذ هو مثل موجوده
يستلزم وجود الماهية المتسعة فكيف يجب منه عدمه ، وأما ان يكون من الثالث
وهو محال ، وإلا لم يكن معها امد لأن ظاهراً يمكن اجتماعه مع الشيء لا يكون
مساوياً به بخلافه وجوده ولا يكون معه امد وانساوي نسبة الوجود والعدم
او رجحان الوجود فممد وممد ان يكون من الثاني وتصدق احد المتاهيين يستلزم
امتداع لا حرج والا لا يمكن اجتماع التبريين وهو محال .

الخامس والتسعون : الامام هاد دائماً والمعاصي ليس هاد في الجملة فالامام
ليس معاصي أهو الصمري فلا يسهل المراد من الامام يد بين المراد منه الهداية في
وقت دون آخر ، ولا في حكم دون حكم آخر ، ولا معص دون معص ، وأما
الكبرى فلا المعاصي حال ما دام عاصداً ، والصلال ليس هاد ما دام ضالاً .

السادس والتسعون : الامام معص للشرع حامل على العمل به دائماً ولا شيء

من المعاصي كذلك ما دام ناصياً فلا شيء من الامام اعاصى أما الصري فظاهره
لان العامة من الامام ذلك ، وأما الكبرى فمضاهرة .

السابع والتسعون : العلة العائية في الامة اعما هو ارتفاع الخطأ والعلة
العائية علة تاهيها ممتولة بوجودها ، فدل على ان ارتفاع الخطأ مدلول الامة
وقد تحققت الامة وحقق ارتفاع الخطأ ما دامت متحققة في محلها وهو الامام
فيلزم العصية .

الثامن والتسعون : كل شيء إذا لب إلى غيره ، فاما ان يكون واحداً معه
او متممياً معه او متمكناً معه ، فإذا لب الخطأ إلى الامة ، ثم فرض تحققها اما ان
يجب وجود الخطأ معها فتكون معدة ، لأنه يدورها حار ، فإذا كان معها واحداً
كانت معدة وهذا حلف وان كان معها متمكناً تساوى وجودها وعدمها فادعت
فائدتها وهو محال فطماً وان كان معها متممياً ثبت المطلوب

التاسع والتسعون : المكلف لامع الامة له نسبة إلى الساعات وارتفاع
المعاصي وهو حوار الفعل والترك فمع الامة اما ان يصير المكلف اقرب إلى الساعة
وأبعد عن المعصية مع تمكن الامام منه وعينه ، او لا ، والثاني محال وإلا بكل
وجوده كعدمه ، وفي الاول بكل مكلف يمكن الامام من تفرسه إلى الساعة
وتفريده عن المعصية وإعلاء به يجب له ذلك فمتممه الرجوع ، والامام قادر على
نفسه وإلا لم يكن مكافئاً ، فيجب له ذلك فيسمع منه نهيته - بحيث لا يعد معزوراً
ولا مجبراً وهذا هو العصية .

الائة : امساع الخطأ والامة مع تمكن الامام من المكلف وقدرته على
ممنه من المعاصي وحمله على الطاعات وعلمه به ويطاعة المكلف له أما ان يكون بينهما
زوم ما او لا ، والثاني محال ولا يمكن مع ذلك ان لا يقع الاماعة ونفع المعصية
مضني فائدة الامة لأن فائدة الامم مع ساعة المكلف له وتمككه وتمككه وقدرته
على حمله على الساعة ومنعه عن المعصية - حتى الطاعة وسعد عن المعصية ، فبقى ان

يكون بينهما لزوم ، فاما ان يكون الامامة مع الشرعيين المذكورة مزومة لرفع الخلق
او بالعكس او اللزوم من الشرعيين الأول والثالث المطلوب ، والثاني محال ، وبلا
لكل مع تحقق الامامة واطاعة المكلف بالامام وتمكن الامام من تعينه عن المعصية
وتعززه إلى لصدقة فكان يمكن ان يكون المكلف أبعد عن الصدقة واقرب إلى
المعصية وهو محال ، وبلا لا نص فائده ، وانما قلنا بزموم المطلوب من الثالث والأول
لأن المزوم الامامة وتمكن الامام من حمل المكلف على الصدقة وتعززه عن المعصية
واطاعة المكلف له ، وثالث لا يتحقق في الامام لأن الصدقة لا تتحقق بين الانسان
ونفسه فيبقى الاولان وهما متحققان وثالث المستبعد

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة الخامسة من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام
الأول : الامامة مع تمكن الامام من حمل المكلف على الصدقة والامانة عن
المعصية وعنده به سبب لعمل المكلف بالطاعة ، وامناعه عن المعصية اتفاقاً ، فاما ان
يكون من الاسباب الانعاققة وهو محال لان الاعاق لا يدوم ، وهذا السبب يدوم
تأثيره ، ومن الاسباب الذاتية الدائمة وهو المستوي
الثاني : كل امام يجب اطاعته بالضرورة ما دام اماماً ، ولو لم يجب اطاعته
سكان الله تعالى باعصاً بغيره ، ولنا في دليلنا عدم مثله بيان الملازمة ان الله تعالى
إذا نصب اماماً وأوجب عليه الدعاء للامامة في فعل الصلوات ، ثم لم يوجب عليهم
طاعته ، بل قال ان شئتم فاقصدوا به واطيعوه ، وان شئتم فلا تصب فائده وانقص
العرض ضروره . ومما يسلل إلى مظاهر غير كل امام غير معصوم لصدق بعض
الامام لا يجب طاعته بالامكان حين هو امام ، لان الامام اذا لم يكن معصوماً
يمكن ان يدعو إلى معصية فان وجب وحسن المعصية حال كونه معصية هذا حلف
وان لم يجب ثبت المطلوب ، ولو صدقت هذه المقدمه مع صدق الاولى لاحتمال

المعصية إذا لم يكن فيها مصلحة شرعية عامة ، لكن الأولى صادقة بما فيها
فالثانية كاذبة فمرومها وهو كون الامام غير معصوم كاذب .

الثالث : هما مقدمات :

الأولى ، كل ما أوجبه الله عز وجل على المكلف فهو واجب في نفس الامر
بالضرورة لاستحالة ان يوجب الله سبحانه على المكلف وبأمره شيء ولا يكون
قد أوجبه الله في نفس الامر ولا لكان معية بالحيل والقيح ، لأن الازام بما ليس
بالإلزام فقيح ضرورة .

الثانية : كلما كان طاعة الامام في جميع الافعال والادمال التي يأمر بها وهي
قد أوجبه الله تعالى على المكلف يكون الأمور من حرمه الامام واحداً في
نفس الامر .

الثالثة : كلما هو معصية لا يجب وساطة أمر الامام بوجوبه - والعباد بالله
تعالى - ومحال ان يوجب الله تعالى والإلزام المكلف بالصديق .

الرابعة : الامام هو الموقوف على الاحكام والشرع امد الذي صلى الله عليه
 وآله ومنه تستعاد احكام بشرية .

الخامسة : المكلف بمحال محال وقد بين ذلك في علم الكلام

السادسة : طاعة الامام واحدة دائماً في جميع اوامره ونواهيه ، لأنه اما ان
تجب دائماً في جميع الاوامر والنواهي ، او في بعض الاوامر ، او في بعض النواهي
والنواهي دون بعض او لا تجب في شيء . والكل محال سوى الاول ، وأما الثاني
والثالث : فلا ، ذلك المعصية اما ان يكون معصية او لا ، والثاني يسد باب التكليف
بالمحال ، وقد قررنا استحالة معصية ، والاول اما ان يكون معصية باسمه كما يحال في
الفعل الملاهي او في اوقاف الملاهي او بغير ذلك كما يحال ما ينطه المكلف صوابه في
وقت ينطه على الحال المستقيم وهو باطل لوحده .

احدهما انه يسد باب احكامه إذا المكلف يقول له اني لا يجب على اتبعك إلا

فيما حصل في ظني ذلك مصيب فيه أو علم وأقل مراهنة الظن في وقت اعلمك أو
اظنك في الحال المستقيم وإن لم يحصل في هذا الظن فيسقط الإمام ، إذ حصول
الظن والعلم من الوجدانيات التي لا يمكن إقامه البرهان عليها وإنما يحصل لمصاحب
وثابيتها أنه المأمور للأحكام فإذا لم يكن قوله حجة كان بمكلف أن يقول
أي لا أعرف هذا الحكم وأما ذلك إلا هو لك ، وهو لك مجردة ليس حجة عندي
فيبصر الإمام أيضاً ، فلا شبهة في صحة ذلك .

والرائع : محال فسمه ، ولا لكأن وجوده كعدمه وسعي الأول وهو وجوب
طاعته دائماً في كل الأوامر والنواهي مسلطاً ، إذ تقرر ذلك

بقول : كلما أوجبه الإمام على المكلف أوجبه الله تعالى عليه من المقدمة
الثابتة وكما أوجبه الله تعالى على المكلف فهو واجب عليه في نفس الأمر بالضرورة
من الأولى بدح كلما أوجبه الإمام على المكلف فهو واجب عليه في نفس الأمر
بالضرورة ، فالإمام إما أن يجوز عليه الخذف والعصيان أو لا ، والأول يسلم حوار
أمره بالضرورة ، فإن لم يحب نافع السادسة ، وإن وجب في نفس الأمر نافع
الثالثة ، وزوم التكليف محال ، وإن لم تحب أمكن صدق قولنا بعض ما أمر به
الإمام غير واجب في نفس الأمر ، وهو فيمن التبعة الضرورية وهو محال فقد
طهر أن حوار الخذف على الإمام ملزوم المحال ، فيكون محال ، وسعي الثاني وهو
امتناع الخذف والعصيان عليه ، وهو المطلوب .

اعرض لبعض الفصلاء على هذا الدليل ما لا يسلم أن أمكان صدق قولنا
بعض ما يأمر به الإمام بالفعل غير واجب في نفس الأمر غير ثابت وصدق الضرورية
لا يباقي في أمكان صدقه ، لأن أمكان صدق قولنا بعض ما يأمر به الإمام غير
واجب في نفس الأمر أمكان صدق القضية ، والذي سألني أصل القضية هو قولنا
بعض ما يأمر به الإمام بالفعل غير واجب في نفس الأمر بالأمكان ، ولا يلزم من
صدق الأولى صدق الثانية لأن أمكان صدق القضية لا يوقف على صدق الموضوع

بالفعل بل حاز ان يكون المحمول والموضوع بالعمدة بخلاف الثانية .
 أحاط به أفضل المحققين حواحه بصير الدين محمد السوسى قدس الله سره :
 ان هذا تجويز لوقوع ما يعادل القضية الضرورية ، لأن امكان صدق القضية هو
 حوار صدقها بالفعل ماروم للممكنة ، فان المسألة العامة أحصت من الممكنة وامتناع
 وقوع ما يعادل لقضية الصادقة معدوم بالضرورة ، فانه لأن امكان صدق القضية إلى
 قوله ان يكون الموضوع المحمول بالعمدة باطل ، لأن ذلك قريب من صدق امكانها
 لا امكان صدقها ، وانما قلنا انه قريب من صدق امكانها ، ولم يقل هو صدق
 امكانها ، لأن صدق امكانها يكون ان يكون الموضوع له لك اللفظ بالفعل المحمول
 بالعمدة ، وامكان صدق غير صدق الامكان . فان الأول دون الثانى رغم ان
 للقضية غير الممكنة كما تعرض للقضية العملية كقولنا احسن (ج ب) بالفعل ، وهذه
 القضية من حيث امكان صدقها تعادل صدق الضرورية من حيث هي صادقة ، ومن
 حيث كونا بالفعل يعادل من تلك القضية ولا يصدقها وانما انصافا لو كانت
 ممكنة بالامكان العام . وهذا كان معاملة الضرورية لا يمكن اجتماعها معها ثبت
 مطلوبها إذ يمتنع صدقها مع صدق الضرورية .

واعبر من ايضا ان هذا يدل على عصمة في السمع والاوامر والمواهي لا
 على عصمة مطلقا ، ومطابق الثانى لا الأول ، والثانى غير لازم من الأول ، لأن
 الأول اعم . وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل السنة في الأنبياء .

والجواب عنه من وجهين

الأول : انه لم يعمل احد بذلك في صورة الامام بل اداس بين قائلين . منهم
 من قال بعدم عصمة مطلقا . ومنهم من قال لعصمة مطلقا ، فالفرق قول ثابت باطل
 مخالف للاجماع .

الثانى : ان المدعى بالعمل هو القدرة والشهوة وربما حلت الارادة والمانع
 ليس إلا الخوف من الله تعالى وسهي والحسد وتحريم الفعل ونسبه إلى الكل

واحد من أقصى المنع أو أقصى في الجميع وإن لم يوجب المنع كل الكل ممكن ولم يوجب شيئاً لتساوي علة الحاجة إليه ووجه عليه ومما يبينها .

الرابع: لو كان الإمام غير معصوم لصدق كلامه لكن الإمام معصوماً ما وجدت طاعته إذ حمله إماماً من غير وجوب طاعته بعض العرض وببرهه فربما كانا لم يجب طاعة الإمام كان الإمام معصوماً لأن إساءة الأئمة وحب إساءة الملوك وببرهه قد يكون إذا كان الإمام معصوماً لم يجب طاعته وكل ذلك محال لأن وجوب طاعة الإمام إذا لم يكن معصوماً بعضى وجوب طاعته إذا كان معصوماً بطريق الأولى فيصدق دائماً أما أن يكون الإمام معصوماً أو لا يجب طاعته مانعه هم وببرهه كما كان الإمام معصوماً وحب طاعته ، وهو ما مضى الثالثة

الخامس: لو كان الإمام غير معصوم كان في غير معصوم لأنه لو كان النبي معصوماً على تقدير عدم عصمة الإمام لكان عصمة النبي ناسية على هذا التقدير وإذا كان كذلك فلا محذور أما أن يكون عصمة النبي لازمة لعدم عصمة الإمام أو لا يكون لازمة ، وكلاهما باطل . أما الأول فلا لأنه لو ثبت للملارمة بين عدم عصمة الإمام وعصمة النبي لثبت الملازمة بين عدم عصمة النبي وعصمة الإمام ، وكان كلما كان النبي غير معصوم كان الإمام معصوماً لأن إساءة الأئمة تستلزم إساءة الملوك لكن التلازم محال ، لأن عصمة الإمام مع عدم عصمة النبي مما لا يحمدها لأن النبي أولى بالعصمة من الإمام لعدم ما قيل به ، وعلى تقدير عدم عصمة النبي يبق عصمة الإمام قطعاً لأنه تابع له وحليفه . وثم الثاني فلا لأنه إذا قلنا على تقدير عدم عصمة الإمام ، ولا يعني الملازمة إلا هذا التقدير ، وفيه نظر ولأنه قد ثبت في الكلام وجوب عصمة النبي على كل تقدير دائماً ، فكل ما ثبت عدم عصمة الإمام ثبت عصمة النبي دائماً ، ولأن على تقدير عدم عصمة الإمام ، لو لم يكن النبي معصوماً لم يكن له كلف طريق إلى الإمام السهولة . ولأن النائب إذا لم يكن معصوماً والأصل معصوم بخبر سطره أما من عدمه فلا يمكن التحرر من الخطأ مطلقاً أصلاً

هذا حلف لا مال فيه عدم عصمة النبي على تدبير عدم عصمة الامام لما فيه وهو ان النبي هو المحرر عن الله تعالى الذي لا يمكن ان يعصيه ولا النبي ، ولو لم يكن معصوما لم يحصل الوثوق بخلاف الامام المحرر عن النبي وهو انما يمكن غيره الوصول اليه والعلم منه بالاحساس ، ممكن حصول الوثوق لمكلف . واثار المحررين عنه بخلاف النبي عليه السلام لان المستدل ان يقول لا اسلام ان المانع مصدق على ما ذكرناه من التدبير ، فان الحافظ للشرع كالمؤسس له ، فان شرط عصمة الوثوق شرط عصمة الحافظ ، والا فلا فائدة فيما انوثوق بكثرة المحررين ، في كون الامام هو الحافظ للشرع ، لا ، لا معنى بالحافظ لا الذي يحصل الوثوق بقوله والحرم به فيكون الحافظ هو المجموع لا الامام وحده وهو خلاف التقدير

السادس : هنا مقدمات .

الاولى : الاجماع حجة في هذه المسئلة لا تجمع ائمة على الضلالة

ولأدلة الاجماع

الثانية : كلما اوجب الله تعالى على الامة الاجماع عده وهوولة وحرم اليراع

فيه فانه يكون حجة .

الثالثة : اوجب الله تعالى على الامة كراه امثال اوامر الامام كراه ونواهيه

وصحة احواله ونهيه ، لان ما عده لا يخص بالنهي على ما تقدم مهاراً ، فيكون

جميع افعاله واقواله حجة صحيحة ، ليس شيء منها محضاً وهذا هو العصمة .

الرابعة : كلما كان راع الامام حراماً بالضرورة ومع وجوب انكار كل منكر

كان الامام معصوماً ، والعدم حق فالتالي مثله ، اما الملازمة فلا ، ولو لم يكن

الامام معصوماً لأمكن ان ينفي منكره ، فاما ان يجب انكاره او لا ، والثاني ينافي

وجوب انكار كل منكر ، والاول يستلزم وجوب راعه وهو نقص القضية الأولى

الثامس . كل امام نافع لكل مكلف في القوة العمليّة بالضرورة ، فلو كان

الامام غير معصوم تصديق بعض الامام يمكن ان لا يكون نافعاً لأنه يمكن ان يدعو

المكلف الى العصية او لا يدعو الى الطاعة والى ترك العصية ، فلا يكون نادما
لكن الثانية نفيس الاولى ، فعند الاولى يستلزم كذب الثانية ، فيكون
ملزوما كاذبا .

الاسع : لاشيء من الامام اصرار بانصروره وكل غير معصوم صار بالامكان
امام ينتج لاشيء من الامام غير معصوم بالضرورة ، أما الضمري فلا ان الامام
انما وجب له المكلف ودمه ضرره ، فاحال ان يكون صاراً ، وأما الكبري فلا
غير المعصوم يمكن ان يحمل على المعاصي ، وما الامام في الدنيا في المنطق ان اذا
كانت احدي المقدمتين ضرورية في الشكل الثاني يكون النتيجة ضرورية اشوت
الضرورة لأحدهما بالضرورة ونفياً عن الاخرى بالضرورة ، فيكون القياس في
الحقيقة من ضروريتين .

الماثر : اوامر الامام ونواهيه واقواله واعماله مدلى للمؤمنين لوجوب اتباعه
على المؤمنين كافة وسبيل المؤمنين حق مكانا يصدر منهم حق فيسمع منه الخطأ
وهذا هو العصية .

الحادي عشر : لا ينفك الاجماع مع محبة الامام لانه كبير الامة وسيدهم
وقوله وحده حجة لأنه يجب على الامة كاتبة اسامه ولا تعنى بالحجة إلا هذا فعوله
وفعله عملة قول كل الامة ، وفعل كل الامة ، وهو عملة كل الامة ، وكل الامة
معصومة فيلزم ان يكون الامام معصوما .

الثاني عشر : الامام اما ان يكون واحداً الخطأ او حائراً الخطأ ، او يتمتع
الخطأ ، والقسام الاول باطلاق ، ومعين الثالث : أما اطلاق الاول فلا أنه يكون
حيثما اسوء حالا من الامة ، إذ الامة يجوز عديم الخطأ .

وأما الثاني فلا أنه يكون مساوياً الامة في علة الحاجة الى الامام فمعين امام
لهم دونه ترجيح لا مرجح وادعية اماما لهم دواهم ترجيح لا مرجح ايضا .

الثالث عشر : الامامة مع عدم العصية لا يحملان في محل واحد ، والاول

ثابت ، وبمعنى الثاني . أما الامامة فلا اجتماعها في محل واحد يسلم التسلسل او الدور او الناقص او احلال الله تعالى له احب او لا مرجح ولا مرجح ، والكل باطل . أما الامامة ، فلا نقص ايضا ان الامامة واحدة ، أما على الله تعالى عندما او على الامة عند آخرين وعلة وجودها حوار الخط على المكلف وهو عدم العصمة ، فاما لم يكن الامام معصوماً ، أما ان يجب له امام آخر او لا ، والأول يسلم التسلسل او الدور او ينتهي إلى امام معصوم ، ويكون هو الامام للاستعانة به عن غير المعصوم وعدم الامة عنه بعد المعصوم وعدم وجوب قوله ووجوب قوله ل قول المعصوم فامامة غير المعصوم تكون عقلاً مدعي . والثاني يسلم احد الاسمين : اما احلال الله تعالى له باو احب مع امساعه وهو ناقص لسحق علة الوجوب في الامام مع عدم امام له او اجتماع كل الامة على الخط حيث لم يحموا له اماماً فاحلوا الواجب لكن الامة يستحيل اجتماعها على الخط وهو ناقص ايضا ، وأما عدم كونه فرض علة وهو ناقص وان كان في غير الامام بوجوب الامام ، وبالأدب لا وجه له الترجيح من غير مرجح يتساويها في علة الحاجة ، وهذا أيضاً راجع إلى كون ما ليس بعلة علة لانه حشد لا يكون علة تامة ، والدليل لا يتم بعبارة . وهذا كان اجتماع الامامة مع عدم العصمة في محل واحد مستلزماً لعدم كمال محال ، وأما ثبوت الاول وظاهر لسحق الامامة لامام فعليه .

ارابع عشر : عدم عصمة الامام مع عدم كونه تعالى ناقصاً للعرض مما لا يحتمل ، والثاني ثابت وبمعنى الاول بان الساقى ان قائدة الامام ارفع الخطأ والامن منه ووثوق المكلف ، فاما لم يكن معصوماً لم يثق المكلف به ولم يحصل له داع إلى قبول قوله ، فاما اوجب الله تعالى طاعة امام لا يحصل منه العرض كل ناقص بعبارة ، وان كان معصوماً ثبت عدم العصمة ، وأما ثبوت الثاني فظاهر .

الخامس عشر : كلما لم يكن الله تعالى ناقصاً للعرض كان الامام معصوماً والمقدم حق فاسالي مثله بان الامامة ان كل مائة جمع تسلم متصلة

من عين أي حرة كلف ونقبض الآخر .

السادس عشر : كلما لم يكن الامام معصوماً كان الله تعالى نافضاً للعرض والباطل باطل ، فالعدم مثله بان الملازمة انه كانه لم يكن الامام معصوماً لم يحصل المكلف وثوق بقوله ، بل يجوز ان يكون الهلاك في قوله ، وذلك مما يسفره عن الطاعة ، فلا يحصل به داع إلى قول قوله ، والعرض من نصب الامام قبول المكلف قوله وحصول الداعي بحد قوله وعدم عصمة الامام لا يحصل ذلك فيكون نصب الامام غير المعصوم نقضاً للعرض .

السابع عشر : كلما كان الامام غير معصوم كان المكلف أعمد عن طاعته وأقرب إلى معصيته ، وكلما كان كذلك كان تكليف المكلف ما عكس تكليفه بالاحمال يدرج كلما كان الامام غير معصوم كان تكليف المكلف طاعة ، وبعد عن معصيته محالاً وذلك محال ، أما العسري فلأن المكلف جبراً به قد مساواه بالمعصية المرجعية فيكون تكليفه طاعة من دون العكس راجحاً من غير مرجح وارجح من غير مرجح محال وقد ان تكليفه طاعة محال ، وذلك بسبب عدم طاعته واقرب إلى معصيته ، وأما الكاري فلان تكليف بعض الارام مع وجود المدوم تكليف بالاحمال إذ هو محال لا متدرج الاحتجاج ، وأما انه محالة النتيجة فلأن نصب الامام مع عدم التكليف يهرب المكلف عن طاعته والعدم عن معصيته مائة الجمع لأن المكلف يمتنع مساوياً له ، وقوله مساو اموله ، فراجع بلا مرجح ، وذلك بسبب عدمه عن طاعته ، ولو كلف الله امالي المكلف بذلك كان تكليفه له بالجمع بين حرقي مائة الجمع وهو محال وان لم يكنه كان نصه بين طائفة الامام ونصه

الثامن عشر : دائماً أما ان يكون الامام غير معصوم او يكون المكلف اقرب إلى طاعته وأبعد عن معصيته عبثاً .

الاسع عشر : دائماً أما ان يكون الامام معصوماً او لا يوجب الله تعالى على المكلف كونه اقرب إلى طاعته وأبعد عن معصيته مائة حو لأن كل مصلحة تسلم

مائة حنو من يعيص المقدم وعين التالي والثاني مسبق بالضرورة فيكون الاول ثانيا العشرون . كلما كان الامام غير معصوم كان نصه عشا ، لكن التالي باطل فاقدم مثله بيان الملازمة ان المكلف يعتقد من طاعة الترخيع بلا مرجح وذلك مما يبرر عن طاعته بل يتخذها فيكون نصه عشا ، واما اسلاف التالي فظاهر .

الحادي والعشرون . دائما اما ان يكون الامام غير معصوم او لا يكون نصه عشا مائة الحنو لأن كل مصفة يسلم مائة حنو من غير المقدم ويعيص التالي لكن الثاني ثابت بالضرورة فيفتي الاول .

الثاني والعشرون . دائما اما ان يكون الامام معصوما او يكون نصه عشا مائة حنو لأن كل مصفة يسلم مائة حنو من يعيص المقدم وعين التالي ، لكن الثاني مثبت بالضرورة ، فيكون الاول ثابتا

الثالث والعشرون . كلما كان الامام غير معصوم ترجح احد طرفي الممكن بلا مرجح سكن الي باطل فاقدم مثله بيان الملازمة انه يجب طاعته مع مساوئه بالمكلف ولا يجب عليه طاعته المكلف مع تساويهما ، وهذا هو الترخيع بلا مرجح واما بطلان التالي فظاهر .

ارابع والعشرون : كلما كان الامام غير معصوم ، دائما اما ان يجب طاعته دائما او لا يجب طاعته دائما ، او يجب في وقت دون وقت ، وكلما وجدت طاعته دائما امكن وجوب المعصية او اجتناب المعصيتين وكلما لم يجب طاعته دائما كان نصه عشا واحدهم الفيضان اصا ، وكلما وجب في وقت دون آخر فاما في وقت اصا ، او في وقت خطأ ، والثاني يستلزم الساقص ، والاول يلزم اجماعه ، يدع كلما كان الامام غير معصوم ، فدا دائما اما ان يمكن وجوب المعصية او يكون نصه عشا او يلزم اجماعه او اجتناب المعصيتين ، والتالي باقسامه ، بطل ، فاقدم مثله بيان الصعري ان الامر لا يجوز من هذه الثلاثة على هذا التقدير وصدق هذه الفصية التي هي مائة الحنو بل هي حقيقة على تقدير المقدم صدقا لازما ظاهرا ، واما الكبرى

فلا وجوب طاعته دائماً مع امكان امره بالمعصية امكان ان يحب المعصية ان وجبت
 بامر الله والام يجب طاعته دائماً او وجب على المكلف العمل ولم يحب عليه وكلاهما
 يستلزم اجتماع التعصيص وعدم وجوب طاعته دائماً يسلم العت في نفسه وعدم
 كونه اماماً مبرس الصلوة وهو اجتماع التعصيص ووجوب طاعته في وقت اصابته
 بالمعصية أما بقوله وليس يحبه حتى يعلم اصابته فيكون علة اصابته ملزمة بحدوث
 المحال فيكون محالاً فيبرم اجتماعه ايضاً ، وما باجتهاد المكلف ، فادان المكلف
 احديث ولم اعلم اصابته انفسه فيبرم اجتماعه ايضاً ، واما الانساج ، فها طار في
 القياس المطلق .

الخامس والمثرون . كلما كان كل من اجتماع التعصيص والعت نصب الامام
 واجتماعه وامكان وجوب بالمعصية محالاً دائماً أما ان يكون نصب الامام غير واجب
 او يكون معصوما مائة حتى يمكن التقدم حق قاتالي الذي هو المعصية المائة الخلو
 حقه صادقة ، أما الملازمة فلا بد ان عدم عصمة الامام ملزم لهذه الاشياء فادان
 كانت معصية لمزم امتناع الامام غير المعصوم وامتناع المركب يسلم لامتناع
 احد اجزائه ، فاما ان يكون هذا الامتناع وجوب الامام او الامتناع عدم عصمة
 واما حقية التقدم فقد بيناها فيما مضى وهي بيضاء ايضاً بفسادها بفساد امر من عرض
 له شبهة إلى نفسه ما ، وادانعت هذه المعصية المائة الخلو ، وقول . يمكن عدم
 وجوب نصب الامام باطل لما بينا من وجوب نفسه ، فيجب ان يكون معصوما .

السادس والمثرون . أما ان يكون الامام معصوما دائماً او ليس بمعصوم
 دائماً او يكون معصوما في وقت دون آخر وكلما كان ليس بمعصوم دائماً امكان ان
 يكون الله سبحانه رافض لمرجه . وكلما كان معصوما في وقت دون وقت امكان
 ان يكون الله تعالى رافضاً لمرض ولزم اجتماعه او تكليف ما لا يطاق ، يدح اما
 ان الامام معصوما دائماً او يكون الله تعالى رافضاً لمرض مائة حتى ويدح ايضاً
 أما ان يكون الامام معصوما او يمكن ان يكون الله تعالى رافضاً للعرض او يعدم الامام

او يكون تكليف ما لا يساق واقعا ، أما التصري فصدقها مائة الخلو ظاهر ، وأما صدق الملازمة الاولى فلا يمكن ان لا يقرب إلى الطاعة في وقت من الاوقات فيكون الله تعالى ناصرا لامام لا يحصل منه العرض اليه ، وهذا هو نقص العرض واما صدق الملازمة الثانية فلا يمكن ان لا يقرب إلى الطاعة في وقت عدم عصمه مع ان العرض ان يكون مفرقا في جميع اوقات امامه ، ويلزم امكان نقص العرض ايضا وأما الملازمة الثالثة فلا يمكن المكلف اما ان يغير بين وقت عصمه وعدم عصمه بقوله وقوله ليس بمحجة إلا وقت عصمته وهو لا يعلم ، لانه فيعظم الي وكذا ان كل ما جهاد المكلف وان لم يمكن التمييز للمكلف يكون تكديفا عما لا يطاع ، واما الانساح فقد طهر في المذهب من انساع الخلو عن الشيء والمزوم بسلوك انساع الخلو عنه وعن اللام فاذا صدقت هاتان النتيجةان فنقول في الاولى لكن كون الله تعالى ناصرا للعرض محال فيكون عصمه الامام ناسه ، وفي الثانية نقول : كل واحد من الجزئين الآخرين محال في عين عصمة الامام .

السابع والعشرون : أما ان يكون الامام معصوما بالضرورة او يكون ليس بمعصوم بالضرورة او يكون يمكن ان يكون معصوما ويمكن ان لا يكون معصوما وكلاهما كان ليس بمعصوم بالضرورة امكان ان يكون الامام اماما مع وجود النص عليه او الاجماع وكلاهما كان يمكن ان يكون معصوما ويمكن ان لا يكون امكان ان لا يكون اماما دائما ، نبيج دائما اما ان يكون الامام معصوما بالضرورة او يمكن ان لا يكون اماما دائما مائة حيو ، اما التصري فصدقها مائة حيو ظاهر ، واما صدق الشرطين فلا غير المعصوم يمكن ان لا يدعو إلى الطاعة دائما ، فاذا لم يكن مقربا اصلا لم يكن اماما ، وإلا لكانت امامته عشا ، وإذا تحققت النتيجة فنقول لثاني محال لانه لو امكان ان لا يكون اماما دائما مع وجود النص عليه او الاجماع لم يكن للمكلف طريق إلى معرفته امامه اصلا والدانة ويكون تكليف المكلف بهذه المعرفة محالا فلا يجب جميع الاول وهو ان يكون الامام معصوما بالضرورة .

الثامن والعشرون : دائماً إما أن يجب نصب الإمام أو يمكن أن لا يكون
إماماً دائماً بعد أن صار إماماً أو حرق الإجماع مانعة حتى والعصيان الآخرون
باطل ، وسبب الأول إما مع الخيول الإمام أما أن يجب عصمه دائماً أو لا يجب
عصمه دائماً أو في وقت دون وقت آخر ، والأول هو أحد أحرار المسئلة والثاني
يسلم الثاني بد عدم عصمه دائماً يسلم حواراً لا يفرق إلى صفة في شيء من
الأوقات ، فلا يكون إماماً وإلا لأمكن أن يكون الله تعالى واجباً للعصيان واستحالة
الامر تدل على استحالة المروم ، والثبات يسلم حرق الإجماع ، وأما بطلان
الأخير مظاهر من ذلك أيضاً .

التاسع والعشرون : كلما كان بعض الله تعالى العزم تسمياً وحب أن يكون
الإمام معصوماً . لكن المقدم حق ما إلى مثله بيان الملامح أن المراد من الإمام
الفرق إلى الطاعة وعدم عصمه يسلم إمكان عدم ذلك منه ويسلم إمكان عص
الله تعالى الرض لال إمكان المروم يسلم إمكان الامر . وما حجية المقدم فلا
يبين في علم الكلام .

الثلاثون : دائماً إما أن يكون الإمام معصوماً أو يمكن أن يكون تكليفه
لا يطاق واقفاً أو الاعراض بالجلل من الله تعالى أو يكون العت حائراً على الله تعالى
مانعة الخيول والكل سوى الأول باطل وسبب الأول أما صدق المسئلة فلا
أما أن يكون الإمام معصوماً أو لا وعلى الثاني يكون الإمام حائراً الخطأ وحيار أن
يدعو إلى المعصية ، ولا يفرق إلى الطاعة وفي كونه لظناً ووجه الحاجة إليه فاما
أن يبقى إمامه ، ويكون عتاً وحيار العت على الله تعالى ، وإن لم تنق إمامه فاما
أن يكون المكلف مكلفاً بعمومه ذلك من غير طريق إليه فيكون تكليفاً بما لا يطاق
وهو لم يمكن تكليف ما لا يطاق . وإن لم يكن مكلفاً بعمومه ذلك فيكون
الله تعالى معزياً بالجلل لال الامر مانعاً دائماً عدم وجوده في بعض الأوقات
يكون اغراض بالجلل ، وأما بطلان الكل غير الأول فقد تقرر في علم الكلام .

الحادي والثلاثون : كلما وجب نصب الامام كان واحدا في نفس الامر بالضرورة لان الوجوب هنا اما على الله او على كل الامة وعلى كل واحد من التقديرين ، وحال محال وكلما كان الامام عند معصوم امكان انشاء وجه الوجوب دائما ، وكلما امكان انشاء الوجوب دائما ، فكلما وجب نصب الامام فاحد الأمرين لازم اما كونه معصوما بالضرورة او امكان صدق قولنا لا يجب نصب الامام حين وجوب نفسه لانه على تقدير وجوب نصب الامام ، اما ان يكون معصوما او لا ، والثاني يسلم امكان انشاء وجه الوجوب للمسلم لامكان انشاء الوجوب وعدم الخلو عن الشيء والمرم يسلم انشاء الخلو عنه وعن اللزم لكن صدق الثاني على تقدير صدق وجوب نصب الامام محال لأن ابوة به مطلقة ، والوقفية امكنة ما انفصال ، ولأن حين وجوب نصبه سبحانه ان يصدق امكان عدم نصبه ومن على هذا المدير صدق الاول ويكون معصوما بالضرورة وهو المطاوع .

الثاني والثلاثون : كلما لم يكن عصمة الامام واحدة امكان انشاء وجه الوجوب في كل وقت . وكلما امكان انشاء الوجوب لاسمحالة وجوب الماعول مع امكان حلة منتج كلما لم يكن عصمة الامام واحدة امكان انشاء وجوب نصب الامام وقد ظهر ان وجوب الامام لا يخالف عدم وجوب نصب العصمة لان الاول مرسوم لوجوب نصب والثاني يستلزم امكان عدمه وتباني اللوادم - لزم تباني المرومات والاول ثابت فينتج الثاني .

ثالث والثلاثون : لو لم يكن الامام معصوما امكان ان يكون مفعولا إلى المصيبة ومعدداً عن الداعة وكان مصبة معددة حين وجوب نصبه ، وكلما كان نصب الامام واحدا كان مفعولا إلى الداعة ومعدداً عن المصيبة بالضرورة ما دام واحدا وإلا لانت فائدة الوجوب ، ويكون الوجوب عشا و لزم من هاتين المقدمتين مع استثناء عين مقدميهما اجتماع السبطين .

الرابع والثلاثون : لو لم يكن الامام معصوما لم يكن الفرق بين الصادق

والكاذب يكن لئالي باطل فلهذا لم يخله بيان الملازمة ان الامام اذا لم يكن معصوما
 تمكن ان يعرب في المعصية ودمرها ودهي عن الساعة ، فاما ان سقى اماما على
 هذا التقدير بحجب ساعته او لا ، والاول محال لان الامام لصدد ذلك والثاني إذا
 بنى على دعواه وحكمه ولا طريق للمكلف إلى العلم به فمفسد الفرق بين الصادق
 والكاذب في دعوى الامامة ، يكن ذلك محال ، فعدم عصمة الامام محال .

الخامس والثلاثون : لو لم يكن الامام معصوما لم يعلم المكلف هل طاعة
 معرفة إلى الطاعة ممتدة عن المصداق ، او ناعية مفرقة إلى انقصية ممتدة عن الساعة
 إذا لم يمتنع من ذلك لانه غير معصوم حيث لا طريق حيدمله إلى معرفة
 ذلك وهذا أعظم المعارف عن اساعه فيكون نصب غير معصوم نقضا للعرض .

السادس والثلاثون : لو لم يكن الامام معصوما لم يعلم المكلف ان اساعه
 مصلحة له او مفسدة ولا طريق له إلى العلم بذلك لا طريق إلى الامامة ومدها بحور
 كونه مفسدة ، ومع هذا لا يجب اساعه للمكلف في كتابه المشايخ وفي فائده .
 السابع والثلاثون : لو لم يكن الامام معصوما لاسم الاثني عشر في
 ووعيده واسره وبه وصحة كلامه وذلك من اعظم المعارف عن اساعه فلا فائدة في
 في نفسه .

الثامن والثلاثون : لو لم يكن الامام معصوما لكان وجوب اساعه اما للعلم
 بغيره إلى الساعة ونسبته عن المعصية او لظن او لامكان ذلك ، والثالث محال
 وإلا لساوى غيره ، وكل يجب ان كل احد يتبع غيره مع امكان ذلك ، والثاني
 محال ولا لساوى غيره من المجهدين فكان تعيينه رجحا بلا مرجح وتعيين الاول
 وانما يعلم ذلك بامتناع القبض فهو معصوم .

التاسع والثلاثون : دائما أما ان يكون امام معصوما او عكس ان يجب للمعصية
 حال كونها معصية على تقدير كونها مفسدة واسقاء وجوه الحسن فيها واجتماع
 وجوه المعاسد او لم يكن الفرق بين ما يجب اساعه فيه وبين ما لا يجب اساعه فيه

مادة خبر لأنه إذا لم تكن الامام معصوماً أمكن أن تأمر بالمعصية على هذا التقدير المذكور فيها فإن وجدت لزوم الثاني وإن لم يجب معاً له الحافظ للشرع وهو المبرر بين الحلال والحرام ثم الثالث قد مجرد قوله يتكهن معه أن يكون معصية ، فلا يحصل التمام به ، لكن القسمين الآخرين باطلان قطعاً . فبين الأول وهو المطلوب .

الأركان : نصب غير المعصوم صلالاً ، وكل صلال به حيل وفوقه من الله تعالى أو من اجماع الامة . فيستحيل نصب غير المعصوم من الله تعالى أو من اجماع الامة ، وكل من لا يكون نصبه من الله تعالى ولا من اجماع الامة لا يكون اماماً وإلا لزم انه حرج بلا مرجح واجتماع المقتضين وانعناء الفائدة منه ووقوع انه اسد أما الاولى فلا . نصب الامام انما هو لا عبرة الى انباءه والسعي عن المصيبة والتهرب والتعبد انما هو سبب ذلك أمره بالانعناء والزامه بها وبه عن المعصية وتجرد عنه . وذلك من غير المعصوم يمكن لا واجب . فهو كان غير المعصوم اماماً لكن قد حمل الامكان علة في الوجود سكن الامكان لا يصلح للعلة لما ثبت في علم الكلام نصب غير المعصوم يستلزم حمل ما ليس بعلّة علة وهو صلاله وأما المقدمة الثامنة فظاهرة .

الحادي والأربعون : لو كان امكان الله تعالى كادماً لكل امكان العرف في من المكاف كادماً لتساوي الامكان والاحتمال وريادة احتمال الكذب في المير ولو كان كادماً فكان نصب الامام واجاب مناعة حالاً عن نصب وتكون محالاً لأنه انما وجب ان يكونه طاماً .

الثاني والأربعون : كلما كانت الامام غير معصومة فداًئماً أما ان تتساوى التواجب وعدمه في الوجه المقتضى لتجرب أو انجاب شيء لا فائدة منه صلالاً لكن التالي باطل فالمقدم مثله بيان الفارقة ان امكان العرف لو كان كادماً فكان امكان القرب كادماً فتساوى نصب الامام وعدمه في وجه التجرب ، وأما ان يكون انجاب

لا للعرب ولا غيره اجماعاً مبرم ايحاب شيء لا بمائدة . واما اطلاق الباقي ، فقد ظهر في علم الكلام .

الثالث والأربعون : كلما كان الامام غير معصوم فداًئماً ان يمكن الله سبحانه ولا مبرح او يكون كل واحد من الناس اماماً برأسه أما على سبيل البدل او الجمع مائة خير لأنه دائماً يمكن معصوماً كان اسمة العرب اليه بالامكان لاحتمال التقيص ولو كفى والامكان مستحق في كل واحد من تحت امامه من دون كل الناس مع تساويهم في وجه الوجوب لزم الله سبحانه ولا مبرح او ان يكون كل واحد اماماً أما على البدل او على الجمع ويال اطلاق الباقي طاهر أما الأول فضروري واما الثاني والثالث فضروري ايضاً ولا سلم اسمة حرق الاجماع في اطلاقها ضروري ايضاً لا حال الامامة من فعل الله تعالى عندكم والله قادر على كل مقدور والماذر عندكم بخلاف ان يبرح احد مقدوراته لا لا حرج وكفى بكم الحكم باستحالة التبرح ولا مبرح هاتم هذا سؤال وارد على كل مدبر . كل من اخاره من الامة الامامة يرد هذا السؤال عليه فيكون باطلاً لأنه لا بد من واحد ، لأننا نقول امامه تعالى على قسمين :

احدهما : عبر الاحكام الخمسة . وثانيهما الاحكام الخمسة .

فالأول : بخلاف منه التبرح ولا مبرح فيه لتخصيص وقت حلقه بقدرته به واما الثاني فلا بخلاف منه الايحاب والحريم امير وجوده نفسه وإلا لكان طاهراً وقد مرر ذلك في علم الكلام ، واما قوله سؤال باطل لأنه يرد على كل تقدير ، فاما بل هو سؤال حق لانه وارد على كل مدبر .

الرابع والأربعون : كلما كان الامام غير معصوم فداًئماً ان يكون الوجوب شرعياً محضاً كما نقوله الاشاعرة او اقتضاء العلة امامية يتمناها في صورة دون اخرى مائة حلوه لكن الباقي باطل ، فاعلم مثله بان الملازمة انه إذا وجب نصب الامام فلا يتخلو أما ان يجب لعرض او لا والثاني يستحيل في الوجوب المعلي

لأنه أما ان يجب لذاته او غيره او كلاهما عت ومحال ان لا يشمل على عانة وعرض
والا لكان عتاً ، وهذا اوجوبه عانة غير الفعل اجماعاً من مشتى العاية ، وانما
يصدق على قول الاشاعرة ان اوجوب شرعي محض ، ثبت الاول من المفصلة
والاول فليس إلا ان قرب والسعيد وما توصل اليها وما يتوقعان عليه اجماعاً ، ولو
كان غير معصوم لكان كونه ذلك بالقوة المحضة كافياً لكن الكل يتشارك في ذلك
وهذا هو الامة الامامة في الوجوب فليزم احد الامرين ، فما يحقق الامامة بكل واحد
واحد ، ووجود الامة الامامة مع تحلف معاها ، وانما تطلق الثاني فليبين
في علم الكلام من ان الحسن والمصح عقلياً واستحالة تحلف المحدث من علم الامامة
الخامس والأربعون : دائماً أما ان يكون الامام معصوماً او يعين الله تعالى
اوجوب احد المتساويين في الوجه المعنوي لاوجوب مع عدم مرجحه او التحجير بين
واحد وغيره مع تساويهما في الوجه فامامة كل واحد انما يعلل بالمعنى مثله بيان
الملازمة ان الوجه حشد امكان العرب وليس يخص به الامام بل يساويه غيره
فهو فاما ان يجب طاعة عتاً ، فليزم ايجاب احد المتساويين في الوجه المقتضى
لاوجوب مع عدم مرجحه ، وان حيز منه وبين طاعة غيره من اخلو لزم التحجير بين
الواحد وغير واحد وهو حاصل لما بين في علم الكلام فان عدم ايجاب طاعة محال
والا لخرج عن الامامة .

السادس والأربعون : كلما كان الامام غير معصوم لم يكن اماماً على تقدير
امامة غيره ، انما ياصل لاسرارامه اجماع النصيب ، فليزوم مثله بيان الملازمة استحالة
الترجيح لا مرجح ، فلا وجب طاعة عتاً ولا طاعة الكل اجماعاً ، فمع ان لا
يوجب طاعته البتة فلا يكون اماماً قطعاً .

السابع والأربعون : كل واحد عتاً لذاته او لمصلحة لا تحصل لامامة
والامامة ليست من الأول اجماعاً ذهني من الثاني وكما كل كذلك موجباً لمصلحة
مع قبول المكلف ادلوه بغير ممكنة معاً لم يكن لها بد من السبب ، وانسب ما لم

يوجب لم يوجد ، فإما عيه وهو خلاف العدير أو لا استنب وكرم اسماء الممكن
عن المؤثر وهو محال ولا مصلحة في الامعة إلا العريب والسمد اجماعاً ، ويجب
ان يكون موحداً طاماً مع قبول المكلف ومعه ، ثم العسمة لا تكون موحداً ، ان
يكون معه ممكناً هذا حلف وصدق معاً فمعه ان كل امام مع قبول المكلف يجب
ان يكون مفرقاً مستعداً ولا شيء من غير المعصوم مع قبول المكلف يجب ان يكون
مفرقاً مستعداً ، يدعي لاشيء من الامام امير معصوم وهو المستوب

الثامن والأربعون : كلما يجب ان يكونه الله واجب حقوق الناس عنده وكلما
لم يكن الامام معصوماً لم يجب تحقق النفس عنده وكرم ذلك صدق دائماً ، اما ان
يجب الامام لا يكونه الله أو يكون معصوماً أو لا يجب انصب الامام وصدق
هذه المقصلة مائة حلل ظاهر لكن الكل سوى الثاني باطل دعوى عنده .

الاسع والأربعون : كلما لم يكن الامام معصوماً لم تكن علة الحاجة إلى
المؤثر هو الامكان والبالى باطل فمقدم مثله ان الملازمة ان الامام اذا لم يكن
معصوماً كل العريب واستعيد بالنفس به ممكناً لا يؤثر به لا الامام ، وإلا لم
يجب لعميه لكن لا يجب للامام امام ولا تسلسل وهو محال ومعه فالحل مساوون
في علة الحاجة فيهم امام آخر خارج والخارج عن كل الأتفه عن المعصومين مع
كونه امام يكون معصوماً ، فيكون اثبات او اثبات عتاً هذا حلف ، فيكون
الامكان مستحقاً ولا ساحة فلا يكون علة الحاجة هي الامكان وهو المستوب .

اصلاح سالي ، وظاهر في علم الكلام فيبقى الاول وهو المطلوب
الخمسون : فما ان يكون الامام عن معصوم او يكون علة الحاجة الامكان
مائة جمع لان كل مقصلة تسلم مائة جمع من عين المقدم ونقص السالي ، لكن
الثاني ثابت ما بين في علم الكلام فيبقى الاول

الحادي والخمسون : دائماً ما ان يكون الامام معصوماً او لا يكون علة
الحاجة الامكان مائة الخطر ، لأن كل مقصلة تسلم مائة جمع من عين نقيض

وعين الثاني ، انكرت الثاني من صفين الاول وهو المصنوع
الثاني والخمسون . كل ما يجب لكونه مصاعفا ما ان يكون اصفا له
بالامكان او بوجوبه والاول غير كاف في العمل لا يجب بالامكان كونه اصفا بل
لأنه يصعب العمل ، والامام انما يجب بكونه مصفا . فاحتمل ان يكون له الامكان
المحصن بوجوبه وما يكون كذلك اذا كان معصوما .

الثالث والخمسون . حجة المصنف في الامام امة بوجوبه او بالامكان
او بالامتناع . والثالث محال ولا ادمع وجوبه . والثاني يسلم عدم وجوبه لأنه
لا يكفي في وجبه اوجوب ثبوته للعمل بالامكان . والاول هو المطلوب بدعي
المعصوم جاز ان يكون مقربا إلى المعصية ، ولا يكون مصفا
الرابع والخمسون : هما مقدمات .

الاولى : ان وجب الامام لكونه مصفا

الثانية . وجبه اوجوبه في امسي ابي الوجوب إذ المعصوم له حيل كثيرة
مع عدم العلة .

الثالثة الضرورية والدائنة ملازمه ان ما نسب في المعنى الآتي إذا دبر ذلك
معتوم أما ان يكون الامام اصفا دائما او ليس بنفس دائما او يكون مصفا في وقت
دون وقت آخر . والثاني لا يرد في وجوبه ، والثالث يسلم كونه اصفا في وقت
دون وقت آخر ، ووجوب اصفا في وقت دون آخر . وهو محال ما تقدم ، ولا
يتم تكليف ما لا يطاق او استعفاء قدومه ، من الاول وكل دأب ضروري لما تقدم
في اقدمه الثالثة . وانما يكون ضروريا إذا كان معصوما وهو المطلوب .

الخامس والخمسون . كلامه يكن الامام معصوما دأبا أما ان يكون ليس
بامام دائما او في وقت دون آخر ، لانه حلوه لانه ان كان هو معصوما معصوما
المحكمون فيكون معصوما لما عدم وان لم يكن كذلك . فلما دائما او في وقت
فيخرج عن الامامة أما دائما او في وقت . لكن التالي باطل لما تقدم فلمقدم مثله .

السادس والخمسون : كلما يكن الامام معصوما لم يحرم المكلف بكونه معصيا
او اطعاه بل يجوز ذلك ، ويجوز ان يكون معصده . ومعنى كان كذلك حصل
له مرة عن اتاعه ولم يحصل له ذاع ، ويعنى هذه نفسه ، فيلزم بعض العرض .

السابع والخمسون : اتاع غير المعصوم حار ان يكون مهلكا مضرا
والاحتراز عن الضرر الموقوع واحد ، فكما كان الامام غير معصوم وجب ترك
اتاعه وطاعه ، وكما كان كذلك استفتد به ورم الساقط ، فكما كان الامام
غير معصوم استفتد فائدته ولزم الساقط ، لكن الثاني مائل فكذا في ذلك المقدم .

الثامن والخمسون : كلما لم يكن الامام معصوما كان اتاعه ارتكابه للضرر
المطعون وكل امام اتاعه رفع للضرر المطعون . فلو كان الامام غير معصوم كان
اتاعه دوما للضرر المطعون وارتكابه للضرر المطعون وارتكابه يكون ايضا دوما
للضرر المطعون وارتكابه للضرر المطعون فيكون كل من اتاعه وترك اتاعه
مسئرا للمعصية وانما قلنا ان اتاعه ارتكابه للضرر المطعون لان القوة الشهوية
في الاعمال غالبة على القوة العقلية في غير المعصوم وامتناعها ترك الواجبات وفعل
المعاصي لا . ميل القوة البشرية الى ترك المكافات وفعل المآلات هي المعاصي وانما
قلنا ان كل امام يجب ان يكون اتاعه دوما للضرر المطعون . فلا بد مرشد الى
الصواب ولانه فائده واستلزام تركه هو ظاهر .

التاسع والخمسون : كلما كان الامام غير معصوم كان اتاعه فيما لا يعلم المكلف
صححه وفساده حراما لكن الثاني مائل احكاما ، لعدم مقابلة بيان الملازمة ان اتاعه
حينئذ يشمل على ضرر معصوم فيكون حراما .

السادس : الامام اما ان يحرم المكلف بان اتاعه لطف او معصية او لا
يجرم بواحد منهما ، بل يجوز كليهما ، والثاني والثالث يسرمان اسماء فائدة نصه
فتميز الاول وانما يكون على تقدير المعصية .

الحادي والستون : اما ان يحرم المكلف بان الامام يدعو الى الهدى او الى

الضلال أو يحوز كلاً منهما ، والثاني والثالث نقصان حصول الداعي للمكلف إلى ترك اتباعه وإلى مخالفة وعدم الاتباع اليه وهو يقع في نفسه ضمن الأول وأما يلزم ذلك عن تقدير المعصية .

الثاني والسور : كلما لم يكن الإمام معصوماً لم يجب معرفة الله تعالى بالذليل عملاً كمن التالي باطل فكذلك المقدم من الملازمة أن أمكن وجود الشيء أما كان في الحرم به أو لا ، والأول لا يلزم أن يكون ممكن ثبوت الواجب في الحرم به فلا يحتاج إلى الدليل ، والثاني يستلزم عدم الإكراه بحوله في الإصانة إلا إذا كان معصوماً .

الثالث والسور : كلما كان الإمام غير معصوم كان الحرم بطبيعته أحد ما لا يقو على كمال ما لا يعمل مع أمكن عدمه كمن التالي باطل لأنه من باب الاعتلا وكذا المقدم والملازمة ظاهرة ، فإن عدم عصمة نوجب أمكن توبيخه عن الطاعة وتقرره إلى المعصية وعكسه .

الرابع والسور : كلما كان الإمام غير معصوم قدراً أما أن يمكن وجوب المعصية بمجرد اختيار خاص لها أو عدم وجوب ما أوجبه الله تعالى على المكلف والثاني بتسميه باطل ، فكذلك المقدم من الملازمة ، أن غير المعصوم يمكن أن يأمر بالمعصية من وجوب لزوم الأول ولا يلزم إلا إلى أن المكلف يجب عليه طاعة الإمام في جميع ما يأمر به إلا أمرت بغيره ويجب عليه فعل ما أمر به ، وأما إطلاق الثاني فالأول ظاهر من المعصية يستحيل وجوبها بغير خاص ضرورة ، والثاني يستلزم الجهل .

الخامس والسور : كلما كان يجب الإمام واجباً كان عدمه أشد محذوراً من وجوده في تحصيل العناية به بضرورة ، وكلما لم يكن معصوماً كان وجوده أشد محذوراً من عدمه في تحصيل العناية منه بالامكان العام ، أما صدق الأول وظاهر وأما صدق الثانية فلا يمكن أن الأمر بالمعصية ، فإن أمراً وجوباً لم مع

ارتكاب المعصية الحبل المترك وإلا لزم من عدم الامام حوار ارتكاب المعصية ومن وجوده امكان ارتكابها مع الحبل المترك وانعانه من الامام البعد عن امكان فعل المعصية ونعنه حينئذ يلزمه امكان فعلها مع الحبل المترك ولزم من صدق هاتين القضيتين كنهان كل الامام غير معصوم كان عدمه اشد محذوراً من وجوده فيتحصل النجاسة منه بالضرورة وكنهان كل الامام غير معصوم كان وجوده اشد محذوراً من عدمه فيتحصل العارية منه فيكون معصية هذه المعصية مستلزماً للعدم غير وكنهان كل كذلك كان عدمه محالاً بالضرورة ولا لزم امكان اجتماع المعصية وهو محال وكنهان كل عدم المعصية محالاً كانت معصية واحدة وهو المستوي وصوره العباسية ان يحمل معصية الثانية معصية ومقدم الاولى تالياً وصدق الملازمة بينهما وإلا لصدق قولنا قد لا يكون دالماً لكن الامام معصوماً لا يجب عصيته ، لكن الامام غير معصوم دائماً ، لأن العاقل عدم المعصية فائق بحوار عدمه ، وهذا الحوار لا يخلص وقت دون آخر بل دائماً فعدمه لا يجب عصيته في المحل وهو باطل اجماعاً لزم من فرض صدق هذه المعصية ، وبما لزم من فرض صدق المحال كان صدقها محالاً فيكون عيبها .

السادس والسور كنهان كل نصب الامام واحداً كل حصول العارية منه لو اطاعة امكاف واحداً وكنهان كل الامام غير معصوم لم يكن حصول العارية منه او اطاعة المكلف واحداً واللام معصية كنهان كل نصب الامام واحداً كان وليس غير معصوم . لكن انعدم حق دائماً ، فكذلك التالي فيكون معصوماً .

السابع والسور لا شيء من الامام نصبه عبث بالضرورة ، وكل غير معصوم نصبه عبث لا يمكن دمج لا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة ويترجمه كل امام معصوم بالضرورة وهو المعصية ، أما الضمري فظاهره إذا استحسن العت على الله عز وجل او على الاجماع لانه ضلال ، وما الكبريت فلا يمكن عدم تعديده من لداعة وتعيده عن المعصية وكنهان لا تحصيل العارية منه فعمله عبث بالضرورة

وأما الامتياز فما يبيد في التصق من ان الحق ان احكام الصلوة والصورة والمكة في الشكل الثاني منج صورية ثبوت الصلوة للصورة بالصورة وانماها عن لآخر بالصورة في جمع الناس الى الصلوة والصورة ، وأما لزم النتيجة ، فلا بد بها في المساق ان السالبة المدولة المحمول مسطرة للموجه المحملة المحمول مع وجود الموضوع لكن هما الموضوع موجود .

الثامن والاربعون كلما كان الامام مطهراً للشرعة ، وكاشفاً لها لا حاشا للاحكام كان معصوماً لكن المقدم حق بالمالى مثله بان الملازمة ان الامام يجب طاعته في جميع ما أمر به ، وادام لم يكن معصوماً لم يكن ان أمر بالمعصية ، فاما ان يجب ومحرم وهو محال فيكون التكليف بالمحال واقفاً ولا يجب طاعته وهو خلاف التقدير او يخرج من كونها معصية بأمره . فيكون حاشا للاحكام كاشفاً لها وهو خلاف التقدير وأما حقية المقدم بالجماعية

الاربعون والاربعون كلما كان نصب الامام واحداً كان طاعته دائماً مصلحة لصكف أمره له من السعة ومعداً له عن المعصية بالضرورة ، وكلما كان طاعته المكلف به مصلحة لمكلف دائماً ومعباً من السعة ومعداً عن المعصية بالضرورة كان معصوماً لانج كلما كان نصب الامام واحداً كان معصوماً بالضرورة ، لكن المقدم حق بالمالى مثله والمقدمتان ظاهران لما تقدم

الاربعون والاربعون انما وجب نصب الامام لكونه ائمة في التكليف ، وكلما وجب على الله تعالى لكونه ائمة في التكليف لكون التكليف موقوفاً عليه وسببه لا يحسن التكليف وكلما كان كذلك فاما ان يتوقف ائدنه على فعل من أعمال التكليف او لا فان كان الاول وجب على الله تعالى ابتغاه على المكلف فاذا فعل التكليف تم الملقف وحصل المصروف منه ، ضرورة ، وان كان الثاني تم النصف وحسن المصروف فيه وكلما لم يفعل الله تعالى او من يتعلق به فتمام الطم ذلك الفعل انفي التكليف بالفعل على المكلف اذا قرر ذلك فعول ما يتوقف عليه حصوله من نطف

الامام الذي من فعل المكلف هو طاعته له في جميع الأوامر والنواهي فنقول : إذا فعل المكلف ذلك وبدل الطاعة ، فمما ان تم اصفة الامام باحترارة او لا ، والأول يستلزم العسفة ، والالم ينكر لقطع تمام لطاعته الامام وان كان الثاني فيكون عدم النصب الموقوف عليه الفعل من الله تعالى . او من الامام ، فيبقى تكليف المكلف بالفعل بحيث لا يبقى مكلفاً بالفعل . فهو لم يكن الامام معصوماً أمكن ان يخرج المكلف عن التكليف بالفعل مع حصول الأمر الظاهر وعدم علم المكلف بخروجه عنه ، وهذا هو نصه في تكليف ما لا يطاق .

الحادي والسمون : كلما كان الامام غير معصوم لم يبق للمكلف وثوق ببقاء تكليفه بالواجبات الشرعية ولا طريق له الى الحزم لانه ليس هذا الامر لا الامام واحبار الامام ومعهم ما يحصل عدم دوائه مكلفاً بالفعل وخار خروجه عنه ورواؤه . ودا لم يبق له وثوق بقاء التكليف وجوز ان لا يكون مكلفاً كل من الطاعة أو بعد فان التكليف فيه كونه ومشقة وميل النشر الى تركه وار تكليف المعاصي ويكون معسدة نصه اكثر من معسدة تركه .

الثاني والسمون : الامام انما يجب له كد التكليف ولتمامه ومن نصب غير المعصوم قد يحصل رواله ولا يصح للامامة

الثالث والسمون : الامام لا يمان المكلف بالفعل المكلف به ، ومن نصب الامام غير المعصوم يحصل الخلل في نفس التكليف ، فيحصل اخلال المكلف بالفعل وهذا يناقض الفاية .

اربع والسمون : نصب الامام بعد استجماع شرائط المعيرة في فعل المكلف التي من ملة تعالى غير الامام ونصب الامام غير المعصوم قد يفي التكليف كما ينبغي فلا تكون الامامة بعد استجماع الشرائط التي من فعله ، لا يقال هذا انما يرد على قول من يجعل الامامة من فعله تعالى ، أما إذا جمعت الامة من فعل المكلفين فلا . وقد بينا في الكلام اطلاق الأول وصحة الثاني لا ما يقول : قد بينا

في كتبنا الكلامية نقلال الثاني وصحة الاول ، ثم نعين الدليل على وجه يعم فصول
الامامة بعد التكليف فلا تصحح ان تكون مافية له وإلا لما كاتب امده .

الخامس والسمون : عانة الامام فعل المكلف به وعانة الشيء يستحيل ان
يكون سبباً في صحتها . لكن نصب الامام غير المعصوم قد يكون سبباً في روال
أصل التكليف فسطل الفعل المكلف به فيكون سبباً في صحتها .

السادس والسمون : الامام يستحصل الثواب المستحق بالتكليف ونصب
الامام غير المعصوم قد يرذل التكليف فلا ينفي الثواب المستحق .

السابع والسمون : كل امام لا تمام التكليف بالضرورة ولا شيء من الامام
غير المعصوم لا تمام التكليف بالامكان ، ندع لا شيء من الامام بعينه معصوم .

الثامن والسمون : كل ذي عانة فانه يستحيل ان يكون سبباً في صحتها
والامام عانة تكمل التكليف . فعل المكلف ما كلف به ، وغير المعصوم قد يكون
سبباً في صدق ذلك ، كما فيما يستحيل ان يكون اماماً .

التاسع والسمون : كلما كان الامام واحداً كان الامام معزماً للتكليف
ومطهرراً لازمه على تقدير اصابة المكلف به ، وكلما كان الامام غير معصوم ، فقد
لا يكون الامام معزماً للتكليف ولا مطهرراً لازمه ويلزمهما قد يكون . اذا كان الامام
واحداً لا يكون الامام معزماً للتكليف ولا مطهرراً لازمه ، وهو يناقض الاولى .

العاشر والسمون : لا شيء من الامام يرذل التكليف لعدم فعل المكلف به بالضرورة
وكل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ، ندع لا شيء من الامام بعينه
معصوم بالضرورة .

الحادي والسمون : الامام نابع للتكليف . وانما هو لأجله وكلما رال لم
يجب فلو كان الامام غير معصوم لتمكن ان يكون سبباً في رواله .

الثاني والسمون : كل امام فان المكلف المطيع له أقرب إلى فعل المأمور به
وزيد المشي عنه بالضرورة ، فلو كان الامام غير معصوم لصدق نصب الامام

المكلف إذا أطاعه لم يكن كذلك بالامكان العام فيجوز للمعصية والمحال شيء من عدم المعصية .

الثالث والخمسون كل امام فانه منشأ المفصلحة بالمكلف في الدين بالضرورة وهو كان الامام غير معصوم امكن ان يكون منشأ للمعصية فيجوز للمعصية وهو محال ، والمقدوران ظاهران .

الرابع والستون لا شيء من الامام امر بالمعصية ونه عن الطاعة بالضرورة وكل غير معصوم امر بالمعصية ونه عن الطاعة بالامكان العام فلا شيء من الامام يغير معصوم بالضرورة .

الخامس والسبعون لا يحل من الله تعالى ان يحمل ما يمكن ان يكون سببا للفقد معر ، الى قصد وغير المعصوم يمكن ان يكون سببا في عدم العمل المكلف به فيستحيل ان يجعل له الله تعالى سببا .

السادس والثمانون الامام ما جعل المكلف على الطاعة ومناه عن المعصية او مكروه من عدم طاعة المكلفين وقلة الناصر ماله حيز ، وإلا لم يكن له فائدة ولو كان الامام غير معصوم لحال ان يحجز عن الخبايا .

السابع والتمانون اعلم ان وجوب الامام لكونه ليعا في التكليف معر ، الى الطاعة منعدا عن المعصية فيسجد ان يكون قصد ذلك وكل غير معصوم لا يستحيل ان يكون قصد ذلك ، فيستحيل ان يكون الامام غير معصوم .

الثامن والتمانون كلما كان الامام غير معصوم م يذهب حجة المكلف على الله تعالى لان الامام انما وجب لكونه ليعا سوفف عليه فعل التكليف حتى قرب المكلف الى الفعل المكلف به ، فاذا لم يكن الامام معصوما امكن ان لا يحقق ذلك اللطف بل يتمكن ان سعد عن الطاعة ، فاما ان يقع هذا العرض بالعمل او لا يقع فل وقع فحجه المكلف طاهره ليس فيها عيب ، ولم يحسن التكليف إلا مع ذلك اللطف فاذا لم يفعل ذلك اللطف لم يجب على المكلف فعل ما كلف به ، وإلا كان الله تعالى

مرتكباً للمسيح - تعالى الله عن ذلك عوياً كبيراً - وإن لم يحقق كل الامكان
محققاً فلم يحرم المكلف بوفوع شرط المكلف فلا يحرم له التكليف له ولا طريق له
لا يبقى هذا الاحتمال ولا يقتضي إلا تعصيه الامام ، فاما لم يحقق لم يندف وايضاً
قال الامام ، اذا حار ان يدعو إلى العصية وحار ان يكون صدأ لذلك اللطف اشمل
اتباعه على صرر مطبوع ، وقد أمر بدهم حرر المطبوع فله في ترك اتباعه عذر
يكن التالي باطل قطعاً فليقدم مثله .

التاسع والاربعون : كلما كان لارام امامه غير المعصوم مفسياً كان امامه غير
المعصوم مفسية لكن انقدم حق ما الى مثله ، أما الملازمه بظاهرة ، ادعاء الارام
بوجوب اتباعه واما ادعاء الارام فلا امامه غير المعصوم - لزوم التكليف بامام
القيصين وارتداد القيصين بحال بل ان ابراهما ذلك ان اتباع غير المعصوم وطاعة
ارتكاب الصرر المطبوع كما بينا ، وترك اتباعه وترك ما معه كذا والاحرار عن الصرر
المطبوع واجب ، فوجب ترك اتباعه وترك طاعته .

الستون : راعياً أما ان يكون امامه غير المعصوم مفسية او يكون تاديه مع
اتباعه لارام ، مائة حل ، سكن الثاني محال فثبت الاول بيان صدق المصلحة ان
امامه غير المعصوم تدرم وجوب اتباع غير المعصوم وتحريره لانه يشتمل على صرر
مطبوع وفعل ما يشتمل على صرر مطبوع حرام وترك افع حرام الالمامه وواجب
لتحريم اتباعه ، وهذا الارام مدف لانه حرم بين المصيبين فاما ان تكون امامية
غير المعصوم نامة او لا يخبر الخال مديها ، فان كانت نامة ولارامها مدف على كل
تقدير لزم الامر الثاني وان كانت مفسية لزم الاول ، وأما استحالة الثاني بظاهرة
إد وجود المذموم مع اتباعه الارام محال .

الحادي والستون : الامام شرط المكلف وسبب ما في فعل المكلف به ، ولا
واجب فيحصل ان يكون مائة وغير المعصوم يمكن ان يكون مائة محال ان
يكون الامام غير معصوم .

الثاني والتسعون الامام معرف إلى الطاعة ومعد عن العصية وعلة الاستعداد
للشيء بالذات وعلة السد عنه او الاستعداد لعينه بالذات مساهبان لا يمكن اجتماعهما
في محل واحد ما يكون معد الشيء بالذات ومعداً عنه او معداً بعينه في الحال
وعدم العصية معد لحصول المعاصي وعدم الطاعات مع الشهوة والعبرة فلا يمكن ان
يجمع مع الامامة المدة لصدها بالذات مع ناعه المكلف فلا يمكن امامة غير المعصوم
الثالث والتسعون الامامة لمع عدم العصية مع قبول المكلف او امره
ونواهيه وهذا الشرط لا يكون شرطاً في الامام معه لانه ليس له امام آخر حتى
يعمل بفعل او امر الامام ونواهيه ولا يحقق امثال الانسان لاوامر نفسه ونواهيه
لأن الأمر والمأمور معايران ولا يمكن ان علة الشرط امتثاله لاوامر الله تعالى
واحبار الصاعدة ، وإلا نكاح حاشية عن الماسك ، فيكون مائة من عدم العصية في
حق الامام مسلطاً ، وبه جدل تحقق الشيء مع المانع له او علة عدمه ، فيستحيل
اجتماع عدم العصية مع تحقق الامامة في محل واحد وهو المطلوب ، وانما قلنا ان
الامامة مانعة من عدم العصية مطلقاً ، لان الامامة لا تربط من الطاعة والعبادة عن
العصية لكل مكلف والام يجب بالعصية ، منه لى كل ساعة وكل معصية في كل وقت
ارابع والتسعون ، دائماً اما ان يكون الشيء او المانع منه وعلة عدمه
متحققتين في محل واحد في وقت واحد او يكون الامام معصوماً مائة حية ، لأن
الامامة مانعة من عدم العصية ، فلما ان يكون الامام معصوماً او لا وكما لم تكن
الامام معصوماً اجمع الشيء مع مائة وعلة عدمه وامداع الخلق عن الشيء وبالزوم
يستلزم امساع الخلق عن الشيء واللام ، لكن الاول مسف قطعاً ونما يند عليه
انه لو لا استعاذه لم احد الاميرين ، أما كون المانع ليس مانع او كون الشيء
او احد ثانياً مسفأ وكلامه محال ثبت الثاني وهو المطلوب

الخامس والتسعون ، دائماً اما ان يكون الامام ليس معصوم او يستحيل
اجتماع الشيء مع المانع من وجوده وعلة عدمه مانعة جمع إلى الامامة مانعة من عدم

معصية ويستمر العلة في عدم المعصية او يكون في علة فيه . فهو كالف الامام غير معصوم م . يحسم هذان الحسبان . والثاني ثابت قسماً فثنى الاول .

السادس والستون . كل اصاب لعير المعصوم اماماً بخطيئة ، والله تعالى او كل الامية يستحيل ان يكون محمداً . تدعي صاحب غير المعصوم اماماً يستحيل ان يكون الله تعالى وان يكون كل الامية وكل من لا يقصده الله تعالى ، ولا كل الامية يستحيل ان يكون اماماً . فغير المعصوم يستحيل ان يكون اماماً . بيان الاولى ان امامة غير المعصوم لا يتم اجتماع الشيء مع مانته او علة عدمه لما تقدم . وأما الكبرى فطاهرة ، وأما الثالثة فلان ناصب الامام ليس إلا البغي او الاجماع .

السابع والثمانون . صاحب الامام غير المعصوم اما ان يمكن ان يحمل سبب احد الصديقين سبباً في الآخر حال كونه سبباً للصد او يمكن ان يكون معرباً بالجهل او يكون مكافئاً لهما لا يساق والكل حصاً وهو على الله تعالى وعلى كل الامية محال . أما الملازمة فلان غير المعصوم يمكن ان يدعو الى المعصية ، فلما ان سقى اماماً معروفاً منبذاً فيكون قد حمل سبب احد الصديقين سبباً في الآخر حال كونه سبباً في الضد . وأما ان لا يسقى اماماً مع انه نص عنه واصبه ولم يمر به فيكون معروفاً قسحاً ، وأما ان يكلف المكلف امدام قسوته قوته وعدم الاعمال السنية في وقت عصيانه وارتكابه مع انه لا امدام ذلك إلا بعوله بكونه هو الحادط للشرع والمبين للاحكام مع انه الماهر الحاكم لا يمكن معالمة . فينرم . يكلف ما لا يساق وامكان المحال محال ، لا يقال . هذا لازم لتوقع لا لامكان التوقع ودرق بين التوقع والفعل وبين امكان التوقع ، لأننا نقول . امكان . اللازم لازم لامكان المزموم لاسمحالة استمرار الممكن المحذور . ولا يتم استحالة الممكن وامكان المحال لكن ذلك ليس يمكن بل هو محال على الله تعالى وعلى كل الامية يستحيل . لا يقال . ايلة الاجماع دلت على عدم وقوع الخطأ لا على استحالة الفرق بين الدائمة والضرورية فلا يرد على تقدير كون الامام نصب كل الامية ، لأننا نقول . قد يبا في الكلام استحالة استناد نصب الامام

إلى المكافئين بل هو من فعله تعالى ، وأيضاً أدلة الإجماع ذات على أن كل ما دخله
الأمّة حسن وكل ما هو حسن فهو حسن بالضرورة لاستحالة الانقلاب على الحسن
والصحيح وهما عقلمان وانصافاً قد ظهر في الألفين ثلاثة الضروري والدائم

الثامن والتسعون : إذا أوجب الله طاعة الإمام على المكلف في جميع أوقاصه
وهو غير معصوم وله داع إلى العصية وله مانع لا يكفي غير المعصوم في المنع وهو
الامر والمهل فيكون اسلال الله تعالى للمدّ ثم باختيار انسان غير مكلف ولا مدفع
بداعي الحكمة لانه لا مدفع ، لا لعدم احتمال ايمان انسان غير معصوم بالعصية
لا غير .

الداسع والتسعون : حوار الجدل على المكلف وجه دفع لا بد للمكلف من
طريق إلى الحق منه وعدم ورود حيل عليه من هذا الوجه ولا نخس من الحكيم
أن يصرح بأن يطلب سد هذا الدفع من مساوئه منه وفي الدواعي انه عصية لورود
الخلل مع عدم صاد الخلل هذا المساوي وعدم طريق له إلى خير ، هذا الدفع وقبح
هذا معلوم بالضرورة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المائة السادسة من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام .

(الاول) كلما كان الامام غير معصوم وداناً ما أن يكون الله تعالى مكلفاً للمد
عنداً كسباً من غير صحت ولا كاست او يكون مكلفاً للمد عمالاً يعتمد انه صواب
ولا طريق له الى اكتسابه والذاتي باطل فله عدم مثله من الملازمة انه لا يحد اما
أن يكون المكلف مكلفاً بامتداد صواب أفعاله وأوقاصه وتواهبه اولاً والاول
ملزوم الاول اذ غير المعصوم يجوز عليه الخطأ والامر بالمعصية فله رجح للصواب
الذي لا يتوقف معده على مرجح اما أن يكون معصية الحصول للإمام عند المكلف
اولاً والاول يستلزم عصيته فوجوب الطرف عند وجود امر حجج الله وان لم يكن

معموماً كل تكليفه بذلك تكليفاً بعددي سبب من غير حصول سبب ، والثاني
أما ان يكون لحصوله لمكلف فيكون التكليف به تكليفاً بالحاصل او لعدم لزومه
في وجوب طاعة الامام اولها او الحوار عيبه ، والاوّل محال ، فما الاول فلف
تعدم ، وأما الثاني فلا ففعله الامام وطاعته من المكلف انما يتم بذلك ، والثالث
يسلم الخبر الثاني من المفصلة المذكورة لانه تعالى كاهه طاعته في همه او امره
وبواهي ، فاذا عار الخطأ في بعضها امكن ان يكون الله تعالى قد كلف العبد بالخطأ
والعسح ، وأما افلال الثاني ففعله يظهر لان الاول تكليف بما لا يطاق وتكليف
بالحيل وهو مسح على الله تعالى ، والثاني يسلم امكان المنص عليه وهو محال ،
لا يقال هذا لا رد على مدعى لان عدمكم ان الله تعالى قادر على المسح ، وقادر
على الامر بالمعاصي والمسيح ، واهي عن العداة والاسريما لا يعادى من حيث
قدرة ، وان امع من حيث الحكمة خلافاً للنظام ، وكل معدور ممكن فلا يصح
استثناءه منسب الثاني ، اي هو انه مفصلة لامكانها ، لا انقول المحال امكان ذلك مع
فرض الحكمة لا ، وجود الممكن مع علة عدمه من هذه الجهة محال لذاته لانه اجتماع
المتضادين ، فلو كان الامام غير معصوم لامكن ذلك مع فرض وجود حكمة الله تعالى
بالعظر بها لان ثبوت المروم على تقدير الملازمة الحكمة نافية على كل تقدير يمكن
احتماله مع المعدم يسلم ثبوت الارم على ذلك التقدير ، وامامه غير المعصوم مع
فرض وجوب طاعته في كل وقت وحال في كل امر وبهي لو نسب لنسب على تقدير
حكمة الله تعالى مع اسرارها المفصلة الدائمة من الجواب كلاً

الثاني : هذا مقدمات :

- الاولى كل ذي سبب علامته من سبب ما يجب عليه المنسب
الثاني كل ما وجب لكونه لفظاً في واجب لا يتحقق ان يحصل ذلك انما وجب
لا به والا لما وجب
الثالثة كل ما وجب عينا لكونه طاعاً في غريب المكلف غير المعصوم من

الطاعة في واجب لا لعير ذلك لم يقيم غيره مقامه في اللطفة في ذلك الواجب وإلا لم يتعين .

ارادة ' الامام واجب علما بكونه اطعما في مذهب المكلف غير المعصوم من الطاعة وتعيينه عن المعصية إذا تقرر ذلك .

فقول ' عند قدرة الامام على حمل المكلف على الطاعة وتعيينه عن المعصية وعلمه اما ان من السبب المرجح للفعل المقتضي (المصطف) له على شيء آخر اولا ولثاني محال وإلا لم تكن مبرا بل توقف على شيء آخر . وكان يجب وعدم وجوبه يدل على عدمه ، والاوّل يسلم الواجب عنده والا فاما ان لا توقف على شيء آخر فيكون ذو السبب ليس له سبب تام هذا حذف وكما كان الامام غير المعصوم لم يجب المرجح عند اجتماع هذه الاشياء وتعلل اولى به ثم تعلل المقدم

فقول ' عند وجود الامام والمكلف وعلم المكلف وقدرة الامام على حمل المكلف على الطاعة وردعه عن المعصية وعلم الامام ، ادعاء الطاعة له اما ان من مرجح وجود الفعل او علمه من المكلف في نفس الامر ومرجحة الترك فيه في نفس الامر موقوف على شيء آخر اولا ، ولثاني محال والا لوجب ذلك الآخر لكونه اطعما لا يتم الفعل بدونه وكما كان كذلك كان واحدا ، لكن لا يجب على الله تعالى شيء آخر خارج عن هذه الاشياء وان لم توقف فاما ان يجب المرجح المقتضي المستبعد للفعل والترك عنده ام لا والثاني محال لانه لا سبب غير ما ذكرناه . ولا كان موقفا عليه ، فاما ان يكون هذا هو السبب التام او لا يكون له سبب تام ، والثاني محال لما تقدم في الاول فمعين الاول ، وإذا كان كذلك وجب عصمة الامام لوجود الامامة ، وقدرة الامام في صورة نفسه والا لم يكن مكلفا فيستحق السبب التام دائما فيستحق السبب ويمنع منعه ولا يعني ما المعصية . لا ذلك لا يقال الامامة لطف للعير وسبب في صورة العير لاني نفسه وإلا لكان اماما نفسه وقاهراً لنفسه ، لانا نقول الامر والنهي والقدرة والعلم في حق الامام كاف او لا فان كان

الأول حصل لسبب الدم وهو المطلوب وإن كان الثاني ظاهراً أن يكون الموقوف عليه حاصل إمام أو لا ، والثاني محال ، وإلا لم الأحلال بالصف الواجب ، والأول يستلزم حصول السبب الدم وإيضاحاً فإن الإمامة بنفس عام بوجودها بالإمام وتعمل الإمام وحمله لغيره فاستغنى بها عن غيرها .

الثالث الإمامة بنفس بكل غير معصوم في تحصيل الواجبات ومع المعاصي لتساوي الكل في الله الاحتياج وعدم تمام غيرها مقامها وإلا لم يجب عسا وكلما كان الإمام قادراً على حمل المكلف على الطاعة وإنه دعه عن المعصية علماً بذلك وجب تحقيق ذلك وإلا ظاهراً أن يجب أو يبقى على صراحه بالإمكان أو يرجح بالنسبة إلى الداعي والثاني محال وإلا لأثبت قائمته

والثاني : منزلة الأوجود والأول المقصود فهو كان الإمام غير معصوم . كان معصوماً ليعتق ما يجب عبده الأمام ، فإلزام المحال وهو اجتماع تفصيل وتحصيل بالمعصية أيضاً .

الرابع : لو لم يكن الإمام معصوماً لم أحد الأمور الأربعة ، أما كون ذي السبب لا سبباً تاماً له أو جعل غير ذي السبب ، أو عدم الاحتياج ما يوقف عليه العمل من الاعتصاف أو إيجاب أحد المتساويين في وجه أو حجب عسا فلا مرجح فالتعصية حلو والألزام بقسامه باطل عيظني الملروم أما الملازمة فأنه لا طريق للمكلف إلى تحصيل الحق والعرب من الطاعة والاعتصاف عن المعصية ، لا الإمام لأنه أما أن يكون طرفاً أو لا والثاني يستلزم جعل غير السبب سبباً والأول أما أن يقوم غيرها مقامها أو لا ، والأول يستلزم إيجاب أحد المتساويين في وجه أو حجب عسا فلا مرجح والثاني أما أن يوقف بعدها على شيء آخر أو لا ، والأول يستلزم عدم وجوب المظف الذي يوقف فعل الواجب عليه . والثاني أما أن يكون سبباً تاماً يتقرب المكلف معها ويعلم الحق أو لا ، والثاني يستلزم كون ذي السبب لا سبباً تاماً له والأول يلزم أن يكون معصوماً ، لا يكون إمامة غير المعصوم سبباً تاماً لأنها مع

طاعة المكلف وإمائه لا وامره يمكن أن لا يقره من الطاعة وأما بيان إطلاق
اللام بقامه فظاهر

الخامس إمامة غير المعصوم مع طاعة المكلف للإمام وامثال أوامره ليس
طريقاً للحرم أو صحة وسقوط أو «معيد» ولا طريق غير الإمامة لما تقدم فيدم أن
لا يكون للمكلف طريق إلى معرفته سبحانه وصحة أفعاله وهذا محال.

السادس نصب الإمام والدلالة عليه وطاعة المكلف له في جميع أوامره وعدم
مخالفته في شيء أصلاً جعله الشارع مبنيّاً تماماً في القرب والتبديد ، فهو لم يكن
الإمام معصوماً لأمكن انتكاث العرب والتبديد منه وكما أمكن انتكاث أمره عنه
لم يكن مبنيّاً ذاتياً بل ظاهرياً أن يكون أكثرها.

فقولنا كما قال الإمام غير معصوم كان الله تعالى قد جعل السبب الأكثر
أو الإلزامي مبنيّاً دائماً على الثاني ، بطل لا شبهة على الإطلاق ، فكذلك المأموم .

السابع ، كل إمام من طاعة المكلفين له مع نصه كافي في المنع بالضرورة
ولا شيء من غير المعصوم فتدفع المكافئة مع نصه كافي في المنع بالأكمل ، يدفع
لا شيء من الإمام بغير معصوم بالضرورة ، وأما العصري فلا ، ولا ذلك لأن
الله تعالى محلاً للنسب الذي يوقف عليه التكليف وهو محال ، وأما الكبري فلا ،
يمكن أن يدعو إلى المنع ، وسحق عن الساعة أو يهمل فممكن أن لا يكون كافياً
في المنع .

الثامن الإمام غير المعصوم تمكن أن يخرج عن المنع ولا يقوم له قال
نبي إماماً لم يحصل المنع وكان قد أقيم ما ليس بالمنع ولا يحصل منه المنع معامه
وهو محال لاشتبهائه على العت أو الخلل المركب وإن لم يبق إماماً ، من لم يصب غيره
خلاف المنع الواجب ، وإن نصب إماماً غيره مع عدم دلالة عليه ولا تعريف
المكلف ذلك يستلزم تكليفه ما لا يتناقض ، إذ لا يعرف لإمامته إلا هو أو كل الأمة
وبذلك يؤدي إلى المخرج والمرج ، والعتق وهو عين ما يؤم من المحال .

انقسام : كلما كانت الامامة ثابته في كل وقت كانت قطعاً محصلاً اليها في التكليف دائماً ، وكلما كان كذلك استبعد ان يحجب عنها وقت لوجودها على الله تعالى او على الامة على القويين فاماها حصراً ، وكلما كان الامام غير معصوم أمكن ان يحجب وقت ما عن المصنف إذ اللطف لا يتم نصب الامام خاصة بل بدعاؤه على تقدير اذاعة المكلف له ، وهذا يمكن ان يحل به غير المعصوم واحتياج المكلف للمنافضة للصورية معها محال

العاشر . كل ما حملته الله عز وجل مبدءاً موجباً للتكليف إلى غاية محتملة له تعالى يتوقف حصولها عليه وانما يحصل تلك الغاية منه لامن غيره فلا بد وان يكون واجب الادب اليها او اطاع تلك الماه التي لا تحصل لامن ذلك السبب دائماً من المكلف مع عدم حصولها منه دائماً ، إذ وكل حصولها منه دائماً الكتاب مبدءاً دائماً ، إذ كل سبب يؤدي إلى مبدء دائماً دائماً وكل سبب داني يحجب حصوله منه مع فرض عدمه ، وهذا حلف والعرب والاعداء منه الامام مع طاعة المكلف به ، فيكون واجباً عنه وكل من ليس بمعصوم لا يحجب عنه .

الحادي عشر : دائماً ثمة ان يكون الامام معصوماً ، وأما ان يخرج الواحد عن كونه واحداً حال كونه مشتملاً على وجه بمعنى وجوده او يخرج الشرط عن كونه شرطاً ، إذ ثمة تكليف ما لا يطاق ماامه حجب لانه إذا لم يقرب المكلف من لطافة دل اليه غيرها ، فلما ان سقى العمل الذي هذا اللطف شرط فيه واحداً او لا يبق فان لم يبق تمت الاول ، وليس بقي وخرج اللطف عن كونه شرطاً لزم الثاني ، وان بقي لزم المكلف بشروطه حال عدم الشرط وهو ثلثات لكن السالي ما فاسده ما حل وكذا المقدم .

الثاني عشر . كلما كان الامام غير معصوم أمكن ان يكون الشرط معانداً حال كونه شرطاً ، لكن «الي باطل قطعاً ، فكذا المقدم بيان الشرطية انه يمكن تعدد المكلف عن المعصية حال كونه اماماً شرطاً في التكليف إذا لم يكن معصوماً

الثالث عشر . الامام انما احسب اليه لأجل عدم العصمة ، فإرادته في هذا

الخلل مع اطاعة المكلف له في جميع احواله . وكلما كان كذلك كان الامام معصوما
 إذ يستحيل ان يطلبه نفي شيء ممن هو متحقق فيه .

الرابع عشر : لطيفة الامام انما يتم بما يربط المكلف به المكلف المناسب
 للحق في اتاعه فيما أمره به وسأله عنه من الاوامر والنواهي الشرعية ، وان لا
 يصدر عن الامام ما يبرره عنه وصدر المصلحة منه مما يعدم رعة المكلف له في اتاعه
 وبعده عنه فتستحيل عليه المصلحة وإلا لا رعة فائده .

الخامس عشر : إذا ارتكب الداعي صفاً يدعو اليه كان من اعظم الدواعي
 إلى عدم طاعته ، وبارتكب الامام معصية ما ، اربعت فائده ، ولكنه .

السادس عشر : لا اعظم في الدعوة عن اتاعه من معرفه المكلف انه مساو له
 في وجه الحاجة وانه لا يبرر عنه بوجه ولا فائده فيه .

السابع عشر : كلما كان الامام غير معصوم ، مما ان لا يحب اتاعه او يكون
 الله سبحانه قد طلب من المكلف احد الصدين مع تنوب عنه صدى الآخر وعدم
 قدرة المكلف على ارادها والى . فسميه باطل فكذا المقدم ، أما الملازمة فلا
 الامام إذا لم يكن معصوماً كان موجب الدعوة عن اتاعه ثابتاً لا موجب الدعوة
 مساو له في حوار الخط وطاعته رحيح لا مرجح وعدم التوق به وانه واقف ،
 وكلما كان موجب الدعوة ثابتاً لم يوجب طاعته بل القسم الاول وان وجب طاعته
 وجب الرعة فيها ، لكن الرعة صدى عنى الثاني فيكون قد طلب احد
 الصدين مع وجود عنه صدى الآخر وعدم تمكن المكلف من ارادها .

الثامن عشر : تنوب المكلف مع اطاعة غير المعصوم مما لا تحتفل ، والاول
 ثابت قطعاً فيدي الثاني بل الثاني ان الكذب انما هو بالممكن وهو موقوف على
 اللطف الذي هو الامام فاذا كان الامام غير معصوم فاما ان ثبت او لا ثبت ، فان
 كان الثاني فتح الكذب فاحتمال منه تعالى وان ثبت فالمكلف له بمره عن اتاعه ،
 ولا يتبعه وانما وجب اللطف لانه لا يعمل حتى يفقد هذا اللطف ومع هذا الاصب

لا فعل فلا يكون. فمما يفيد في التكليف لادعاء شرطه وأما ثبوت الاول بظاهر .
 التاسع عشر . كلما كان حصول الامر لم يسق له مما يتوقف عليه الاستعداد
 للقيام كان الفاعل قد وجب من الجهة التي هو بها فاعل ولا يبقى وجوب الفاعل مع
 استعداد الفاعل وهو خلاف التعبير وفعل العرب إلى الطاعة والاستعداد عن المعصية
 هو الامام من جهة انه مصيب غير محصى . ومع وجوده لم يسق إلا استعداد
 المكلف لا حصول واستعداد هو قبوله وامثاله او امر الامام وواحه فمزم وجوب
 الجهة التي هو بها فاعل له وهي عدم الخطأ وملازمة الطاعات وعدم معارضة المعاصي
 وهذه هي العصمة .

المشروع . لو كان الامام غير معصوم لم اجد الأسس أما كون استعداد
 المحل مع امكان جهة التعاطية أي هي جملة ما وقع عليه الامر ، وأما كون الامام
 ليس تمام الهدف انتهى بوقف على الكلف والتالي بتعصبيه بطل ، فاعدم مثله فما
 الملازمة فلا الامام هو اعرف الامم من جهة فوجه . كماله بالفعل ، فاما ان
 يكون امكان فعل الطاعات والاداء عن المعاصي كاديا مع امثال المكلف ، وبزم
 الامر الأول وان لم يكف ، فاذ كان الامام غير معصوم لم يحصل منه الا الامكان
 فلا يكون هو تمام الهدف ادى . وقف عليه الكلف . وما يظلال التالي بظاهر .
 الحادي والعشرون . عدم عصمة الامام مع استحالة اجتماع المعقول مع عدم
 عليه مما لا يتوحدان . وثاني ثبات فمضى الاول اما المناقاة فلا عدم عصمة الامام
 تسليم الا كراهة بامكان جهة التعاطية . فعل لما مدد . والامكان بجامع الصاب إذ
 المراد بالامكان الامكان الخاص بها ، وإذا جامع الصاب جامع المعقول الصاب ، لان
 ما جامع العلة جامع المعقول ، فلو ثبوت المعصية مع عدمه عليه ، وأما ثبوت
 الثاني بظاهر .

الثاني والعشرون . كلما كان الامام غير معصوم كان الممكن واحدا . والثاني
 باطل فاعدم مثله بان الملازمة ان عدم عصمة الامام يستلزم الاكتفاء بالامكان في

حجة الفاعلة فيكون كافي في اوجوب من حجة الفاعل وهو واجب بالذات من حيث
 هي لا يمكن فرض تقصه . فلا يمكن فرض تقص معلوله مع الذات ، وهذا هو
 الوجوب ، لا مال هذا وجوب بالنظر الى العلة . فلا ينافي حور فرض التقص لا
 من هذه الجهة ولا ينافي الامكان ، لأننا نقول : نرم منه انه حال فرض الامكان
 يحسم معه فرض التقص من غير الاعتناء الى شيء آخر فلا يكون امكانا بل وجوبا
 الثالث والمشهور : لو كان الامام غير معصوم لكان معصوما لانه إذا
 اسلم عدم عصمة الامام الاكبر في حجة الفاعلة بالامكان وجب به فكان
 معصوما .

الرابع والمشهور : كلما كان الامام غير معصوم فكما كان التكليف مطعما
 له في جميع اوامره وواحه يجب ان يكون معصوما ، وبالتالي يسل فلقدم مثله بان
 الملازمة انه إذا كان الامكان كافي في حجة الفاعلية ، وهو مع قول التكليف كاف
 في تمام التأثير ثم وجوب الاثر وهو القرب من اطاعات والامتناع عن المعاصي ، فإذا
 حصل دائما امتنع المعاصي ووجب الطاعات بكل الى باطل لا يمكن امره بالمعصية
 وانه عن الطاعة لا مال اذا هي عن الطاعة وامر بالمعصية وجب على المكلف
 الاسماع من حيث انه مال الامر والهي لا من حجة بواعه والمعصية ، فالتكليف مطعما
 من حيث انه ثابته الامر لا من حجة المعصية والطاعة وان كان الامام عاصيا ، لأننا
 نقول : حجة حسن طاعة الامام هو كونه الامور به طاعة وكون المعصية عنه فسادا
 لا لثابته ، فان وجوب اسماع الامام انما هو لاحل امره وحمله على الطاعات وبيته
 عن المعاصي ، فهو ثابته بغيره فلا يمكن ان يكون التكليف بانه ثابته فاعلا بل حسن
 والامام فاعلا للمطيع فاداء في وجه الحسن ان في الحسن

الخامس والمشهور : كلما كان الامام غير معصوم وعد لا يكون عدم العلة
 علة عدم المعصية ، وبالتالي باطل فلقدم مثله بان الملازمة ان عدم عصمة الامام يسلم
 الاكفاء بامكان حجة الفاعلية الجامعة لعدم الفاعلة ، فيكون عدم العلة ليس علة

المقدم . واما اختلاف الروي فله في علم الكلام

السادس والعشرون : ذكر الامام غير معصوم كمال وجوب المعتبر مع
امكان العلم او عدمه المذهب ان من غير شك في المكلف من جهة الله تعالى او من
الامام مع طاعة المكلف الامام وامتناع جميع الازمات ونواهاه والى ما تقدم
مثله من الامانة ان تصب امامه من غير شك في المذهب في مع رعايا الامام الى
العلم وعدمه من المذهب ان كفى في الامانة وعدم وجوب المعتبر مع امكان
العلم عند اطاعة المكلف له في جهة او سره ونواهاه في كفى في جهة من الازمات
بالطاعة والاهم عن المذهب ان عدمه اذا لم يحصل ، يكون المذهب قد
في من جهة الله تعالى او من جهة الزمان ولا راجح العلم للمكلف ويكون
مذهباً ويكون المذهب

سابع والمشرون : لا بد في اللطف من نصيب الامانة ونسبته من الحكمة
الى معرفة ولي العلم بانه يامر بالطاعة ولا يخلفه ولا يهين من اعدائه ولا يحول
وانه لا يفعل ضد الله ١٠٥ حتى يدل على انه لا يهين من اعدائه ولا يحول
يستلزم كون الامكان متساوي الوجود من جهة الخارج والاعداد متساوية من جهة
الداخل وهو محال عند من الاثر وهو المتعصب

الشمس والمشرق
واحداً له لأن المتساويين يترجم بمساوية محالين يكون مرحة لأحدهما

الاسم والمشتبه كذا كل الا غير مضمومة كالقمر على جنس المكاف
عني مدقة بدت اذعتبه دم بكافه وامكاف نحو تصحيح الكاف حاق
السوى هو المغرب للمكاف الى تاءه ، وامكاف من اذعتبه وهذا اذعتبه في
المكاف منه فمكاف لا يكون بخلافه ، ان ليس له مدقة في الحواشي الجمل بالمثل
والا لم ان لا يكون الكافر مكافا لصاحبه الا انه ولا الداعي

لا تكون الواجبات لا تكون كمالها في نفسه و لا يصح
ناشئ منه والامامة من الار

معلوم ان لا يحصل له ذلك الا منته او تحصل تلك المصالح منه
ومن ثم لا يجب كونه كل مصلحة لنفس الواجب يتساوى العمل في حد ذاته
والاول واجب حاشا

والثاني اما كونه حاشا على مصلحة لا معنى الواجب ان
يعنى رجوعه كونه واجب احاطا به على الواجب الاول بالاعتبار
واما ان كونه حاشا على من لا يتبعه في الواجب الاول ليس حاشا
بواجب الاول لا بد من الواجب الاول في الواجب الثاني او التخيير
والذي على ذلك هو ذلك

معلوم ان الواجب الثاني واجب في نفسه وواجب طاعة في نفسه
في المكلف نفسه كما تقرر فعمله امر به وواجب طاعة في نفسه مع مشاركته
انه في وجه الواجب الثاني

الحادي والثاني ان كان الامام في نفسه واجب طاعة في نفسه
فواجب طاعة في مكلف كونه واجب طاعة في نفسه لا بد من الامام على حمل
المكلف ليس شرطاً مطلقاً بل لو اطاعه المكلف وكل واحد من المعنى متحقق فيه
فدعي فائدة الامامة لا يقال لا يجب الواجب الثاني على من ير امامه غير المعصوم
بل هو كونه الامام يجب ان كونه معصياً

لما اقم لا بد من الواجب الثاني على من ير امامه غير المعصوم واما
خلاف ما ذهب من ان لا بد من ان ياتى ذلك على استحالة ذلك الامر
الثاني والثالث ان الامامة في المعصوم سلام ان جامع الواقع فليس يوافق
ينجح امامه في المعصوم ووجه ما ذهب الى ملاه في امر احد الامر من ما
ترجيح احد المعنيين المتساويين في المصالح الناشئة من جهة الواجب من غير

واعما يكون كذوق لو كان معصوما

الثالث والخمسون اما ان يكون الامام له اسبغ عدا به حتى مر حوجة
فعل الحرام او الاحلال الواجب . لا والثاني بعدم مساواة اسبق المكلفين في
حواز فعل كل معصية ، فيؤم حواز الكسب في الرابع ثم ما ذكرنا من المحل
والاول يستزم عصمة ، فالطلب ان يثبت في مع الحرام من حيث هو . ام .
الرابع والخمسون ، احد الامرين لا وهو ان يكون الكسب
والعلم في الامام كافي في الامام تحت ما يؤثر الامام المعصوم لما من
"ساعة والمعاد عن المعصية مع طاعة او مع تنكبه من حمل المكلف على
ذلك مع عدم احاطة خبره في طاعة ولا في شيء وامام
طلب رآه ح في ذلك كاستحضاره ذكر الله تعالى مع زيادة معرفته
والجمله من الالفاظ كان خاصة الامام
في احد الامرين لا في الاسبغ هو شرط وجوده
ان الامام يجب ابراه في الكسب الامام الكسب
الكسب من حمله في الامام كافي
في حق الامام في سائر الاول في حق من سبغ ايدي
فعل المكلف ذلك والثاني وهو في حق المكلف
بلى وقته لا ومع وقوع العمل كذا في الاسبغ ان ي
في حق الامام او المكلف

السادس والخمسون كل فعل من من الله الحي والحلي فأن
وجوده باقي عنه عامه ولا كان والامامة فعل من من الله
لأنها اما من الله تعالى او من كل الامم كلامه استحقاق لخصه والامامة من
وجود الامامة هو كون المكلف تحت الامام او تمكن الامم من حمله
يحل اشي من الواجبات ولم يسل شئ من المحرمات لا مرجح

او ادعت فائدة والثاني محقق في حق الامام فهو م يكن معصوما ثم انشاء العلامة
مع وجود العمل ولكن قد قدما بمسألة احتكما والامامة تارة فيزم القضية
سادس والخمسون : لو لم يكن الامام معصوما كان دفعه اول من طعنه
غيره ويزم ادوات في ضعف المعنى في الكلف تكن الثاني بطل فاعده مثله بيان
الشرعية ان اللطف الذي للكلف هو عار عن الامام عدالة لو تكن الامام من حق
الكلف على عمل الكلف حصل من الكلف تلك ولم يحل شيء من الواجبات فالامام
من سائر في الاحتجاج الى النصف م تكن به امام بل كان طعنه من الانساف
« فساد » فان قيل لعل واحد المحل وتكون الشرط لانه شرع الكلف ادل ثم
المسألة احدى حلة اسرمة رخص الممول وان لم يفعل فعل لطفها كان انقص
مهرم دعوى المكلف في الانساف انه بر في الكلف واما تسلل الثاني فقد بر في عدم
الكلام وهو ظاهر فان ادوات في الشرط اسرمة تناوهم في الشروط فلا يكون
الذي لطفه انقص مكلفا لعدم الشرط

سادس والخمسون : لو لم يكن الامام معصوما م يكن مكلفا اعدم الشرط
والثاني بطل فاعده مثله سادس العلامة انه اذا لم يكن معصوما لم تكن « ضعف
كاشفا ولا يكن معصوما ما عدم وليس له « والا سلس واستعني بالثاني
فكان سبعة اربع من النصف بشرط في الكلف عدم في الكلف ، واما الطلاق
الثاني فلا غير المكلف لا تصلح للامامة فساد .

ثامن والخمسون : لو لم يكن الامام معصوما لم احد الامرين . اما عدم
عموم وجوب طاعة اربعة الى المكلف او الاحكام او إمكان وجوب اجتماع الامه
على الخطة والثاني بطل فاعده مثله سادس العلامة انه اذا احضر وامر الامه بتداعيه
هذا ان يحب او لا ، وثاني : اما ان لا يحب على الكل او في هذا الحكم وانما كان
يرم الامر الاول والثاني يبرم الامر الثاني واما تسلاهما عظام .

تاسع والخمسون : الامامة هي المذهب لله رب من الطاعة والمعبود عن

المعصية فهي مع قدرة الامام على حمل المكلف او طاعة له نه نه انه من المعصية والماتع
من الشيء يستحيل احتماله معه .

السنون الامام حاطط للشرع بوجود حكم الله تعالى في كل واقعة لما سبق في علم
الكلام من وجود التكليف وعدم وفاء لسة والكتاب به وله لا حاطط للشرع ثم
تأخر البيان عن وقت الحاجة فكل مسألة يقع فيها خلاف يجب ان يرجع منها اليه
ويعمل الكل بقوله ويحتموا على صحته ، يعني به المختهدون وكل من ليس بمعصوم
ليس كذلك لمساواته المختهدين فالامام معصوم .

الحادى والسنون : قول الامام يجب على المختهدين كافة الرجوع اليه وترك
ما دله الاجتهاد عليه فهو لم يكن معصوماً لم يكن كذلك

الثاني والثون : قول الامام أقوى من كل اجتهاد بموضع فيكون يسمياً
مكون مساوياً قول النبي صلى الله عليه وآله ولا شيء من غير المعصوم ، قوله
مساو لقول النبي صلى الله عليه وآله في سبعين محله جماعاً فالامام معصوم .
الثالث والسنون : كل من كان قوله حجة وعمله حجة اجماعاً وكل من كان
قوله وعمله حجة كان معصوماً ، اما الصمدى فاجماعه ونسأوى القدره والمقام ،
واما الكبرى فلا ، كل من كان قوله وعمله حجة دائماً فاما ان يكون التكليف بها
في نفس الأمر او لا والاول اعطوب - والثاني - اما ان يكون مكلفاً لنفسه او لا
والثاني محال اد الثاني اسدوم عدم الكلف والاول اسدوم الكلف بالمعصية وقد
بيننا ان الامام قوله وعمله حجة فيكون معصوماً .

الرابع والسنون : لو لم يكن الامام معصوماً لم يكن احد الأمرين اما حسن حين
المكلف عن التكليف او الامر باسمين من غير عين والاني بادل فعدم مثله بيان
الملازمة قوله تعالى (ان جاءكم فاسق بعتاً فسيبوا) وهذا كان الامام ليس معصوماً
حاز ان يفسق وحاز ان يعلم واحداً واحداً من المكلفين نفسه لكنه هو الذي يستحيل
والاحكام فاذا اجبر بحر وجب عدم التناول والسيب ولا ميسر الا هو فاما ان يحلوا

المكلف في تلك الواقعة عن المكلف فيرم الأول أولاً يحذر فيرم الثاني
الخامس والستون صدور الذب موحى لعدم قبول قوة والامامة موجبة
ممن قوة وإلا اذنت فأنته وساني يوارم اسلام ساني للزومات ونوت أحد
المستامين يوحى امساع الآخر حال نوته فيرم امساع الذب ما دامت الامامة .
سادس والستون : الامام قوة حجة ولا شيء من الذب قوله حجة ، فما
أصعري فلا الامامة مبنية على ذلك وإلا لم ينظم امر الجهاد ولا اذنت فأنته
الامام واما الكسرى فلا .

السابع والستون : كلما كان الذب موحى لعدم قبول قوله عند ما كان الحرم
بقوله مشروطاً بالامر بعدم الذب فان العلم بالمشروط مشروط بالعمل بالشرط فيلزم ان
لا يحرم قبول الامام فيذني فأنته نصه

الثامن والستون : قوله تعالى (ان جاءكم فاسق بفتنة فمطيعوا الله فاستمعوا له) جعل صدور
الذب موحياً لعدم قبول لقول وما لا سلامه الكذب او لسقوط محله او عدم
رحال صدقه حيث قد اذنت لم يكن معصوماً ممكن صدور المزوم منه امكاناً قريباً
لوجود اذنة والداعي وهو الشهوة وعدم اذنة الصارف تمام المصلحة فيمكن
الامر حيث قد اذنت وحور المكاتب عدم وحوه ناعه وتردد فيها وحور ان يكون
حالف الله تعالى في شيء ان امر بالمعصية عنه وسبي عن الامور به فانه لا يحصل له
داع الى طاعته وتنتهي فأنته .

التاسع والستون : جعل المعصية مضاف لحوار قبول قوله وكل ما ينافي حوار
قبول قوله كانت معصية على الامام حين الامامة فيلزم امساع المعصية عنه ، اما
الصعري فلا . واما الكسرى فلا . في حور المكلف ان يصدر منه ما يمنع حوار
قبول قوله بحيث يكون قبول قوله معصية عنه ولا طريق الى العلم بتعيين احد
الوفيين عن لا حور فانه منع ذلك عن طاعته فيذني فأنته .

الستون : الامام معصية من الطاعة ومعصية ما دام اماماً بالضرورة

أو إطاعة المكلف وسدور ادب له بغير تحريم موقوف قوله فيكون معبداً عن القضاء
مقرر من المعصية أو إلتاعه مكلف حين هو امام فيه الساقط وهو محال

الحادي والسمون كلما كان دفع الضرر اولى من حجب النفع كان الامام
معتصوماً بكل المصلحة حتى في التي مثله ان الامام ان شأها كان دفع الضرر اولى
كان السبب المعارض فيه من كونه سداً لحجب الضرر أو حجب النفع كان تركه اولى
من دفعه وإلزامه به من كان الامام غير معصوم كان قول قوله وطاعه
مرتداً من كونه حساً للمنفعة أو حجباً للضرر فيكون رتبة ذلك اولى هذا حلف وامام
حقيقه لمقدم هذه في غير الكلام .

الثاني والسمون . لا شيء من امامه غير المعصوم يتحمل عن وجود المعاصد
بلا مكان وكل واجب حال عن وجود المعاصد يسروره ينتج لا شيء من امامه غير
المعصوم بواجبه وهو المستوف

الثالث والسمون . من أعارض لشيء من اوجوب والاحريم في عدم الاحريم
ولا ريب ان غير المعصوم يتحمل في كل حال ان يعصى فيكون قول قوله وطاعه
مرتداً من اوجوب والاحريم في عدم الاحريم ولا يجوز قول قوله ادب من امامه
الرابع والسمون . الواجب لا يعمل ان يكون حراماً واساع هو غير
المعصوم يتحمل ان يكون حراماً واساع قوله واجب ولا يمكن ان يكون الامام
غير معصوم .

الخامس والسمون . كل فاسق فهو غير معصوم فلو كان بالسروره بلايه
والشرع كاشف وانعكس مكس ليس الى قولنا كل من يجب قبول قوله بتجرده
فليس بمساقط لآخره . وكل من اصبح مسلم فهو معصوم ولا امام يجب قبول
قوله بتجرده

السادس والسمون . لو كان الامام غير معصوم احسن ان يعصى فيجب
عدم قبول قوله ومن خور المكلف تلك كل المكلف الى امام آخر من حيث الحسالة

صحة وندم وبقه احوح من امام حسن له كل من الحجب والاحكام فيكون امامه غير معصوم موجه الى امام آخر

السابع والستون : اذا كان الامام غير معصوم كاتب طاعة المكلفين الى امام آخر اتحد من بعده ان الامام غير معصوم يمكن ان يحمل المكلف على المعصية والاعتق ولا ضرر وسه لا يكفي في المكلف ان لا يد من معرفته فلا بد من امام آخر ضمن المكلف معه ذلك

الثامن : سبعون : كل من ليس اتباع غيره من رعيه اولى من اتباعه ضروريه وما كان له من قول القول امدانه وكان لها طاعة الفجور والمعصية كاتب طاعة الاولين ولا كثر زمانه كاتب له له ما يحسب اكثر كان اولى صوت القول ولا امام اما لا يشهد له المداه ولا ولا وثاني محال لانه اطرا في الشاهد والراوي فكيف الحاكم المستوفى في امور الدين كلها والاو اما ان يشترط فيه العدالة المطلقة البالغة المعصية وهو المطلوب واما ان لا يشهد له ذلك فممكن ربيعه غيره عليه في الصلاحية ويكون صوت قوته اولى وهو باقي بعده الاولى .

التاسع والستون : الامام ضروريه وهو في العير غير يد تكليفه ويصير احوح الى امام آخر من رعيه .

العاشر : لشراعه كما يحتاج الى معرفه ومؤسس وهو الذي يحتاج الى حافض ومعين هـ ا وهو الامام وعلة الاحكام الى الاول هو حسن مكلف واهلية المكلف له وعدم اوحى اليه وانما يصح الحاجة عن يوحى اليه يعرف الاحكام يوحى وعلة الحاجة الى الثاني هو تكليف المكلف وعدمه عصمته وعدم صحته الاحكام وامدركه انسي رانما فاما تعصم الحاجة تعصوم حاشا لها متساويين في اللطف المقرب المتعد في تساويان في الوجوب .

الحادي والثمانون : الامام قائم مقام النبي صلى الله عليه وآله في السليم وفي حفظ الشريعة وفي حمل المكلف عليها ودعائه اليها وانما يفتقران في السليم عن الله

نعالى وعن المحرر عنه والوحي وعدمه وكما اشترط في الاول المعصية لما بين في علم الكلام فكذا في الثاني .

الثاني والتمامون اذا كان الامام قائما مقام النبي عليه الصلاة والسلام في هذه الاشياء فكما لا يحصل فعل النبي صلى الله عليه وآله وقوله فيها القيس فكذا الامام وانما يكون كذلك اذا كان معصوما

الثالث والتمامون لا يحصل العزم من الامام إلا بشروط - منها - ان يأمن المكلف من خطئه في الحكم وأكده في السمع ويحرم باسراع تكليمه لغير ما كلفه الله تعالى ولا يمكن ذلك إلا في المعصوم .

الرابع والتمامون اذا كان الامام قائما مقام النبي صلى الله عليه وآله في تعريف الأحكام وفي حمل المكلف عليها وفي محاربه كفار وفي جميع ما ارسل به النبي الى الأمة سوى اوحى كتاب امره كامرهم ودعاه كدعاه ومحالفة كتحالفه ولو لم يكن معصوما لم يكن كذلك .

الخامس والتمامون : لما كان الامام قائما مقام النبي (ص) في سلب الأحكام وبيان الخطأ والجر عليه لم يمتنع وجه واحد من المجهدين مع المتمكن من الامام لوجوب ممانعة قوله كالنبي (ص) وان كان كذلك فكأن قوله قطعي الصحة فلا شيء من الامام بغير معصوم ولا شيء من غير المعصوم بغير معصية الصحة .

السادس والتمامون الامام وساطة بين النبي صلى الله عليه وآله والامة كما ان النبي (ص) وساطة بين الله تعالى والامة والامر الخلق عليه لأمكن ان لا يكون وساطة في ذلك في وقت ما نكبه وساطة دائما فكيف يحقق منه المعاصي .

السابع والتمامون كل غير معصوم يحتاج الى هذه الوساطة بتساويهم في علة الحاجة فلو كان الامام غير معصوم لاحتاج الى وساطة اخرى بل احتياجه اشد الثامن والتمامون لما كان الامام هو الوساطة بين الله تعالى وكل غير المعصومين ثم ان لا يكون منهم وإلا لكان وساطة عنه

الاسم والتميز . لو كان الامام هو الواسطة بين الله تعالى والامة بعد النبي
عليها السلام ولا بد وان يكون اكل من الجمع فيما هو وسطه فيه لكنه وساطة في
امر بالاحكام والعمل فكون اكل من الجمع والاكل من الكل ومن تقرر وجوده
المشارك لهم في علة الادب . ح الى الواسطة وهو عدم العصمة دائماً لا بد وان يكون
معصوماً وإلا لم يكن كما في احد منهم عليه في وقت هذا حلف

الاسم . الامام هو حجة الله تعالى على كل مكلف في كل حكم فلا يصدر
منه دس لا استحالة ان يحمل الله تعالى حجه على بعدا فاعل الله في ذلك الحكم
حاله وهذا ظاهر لا يحتاج الى برهان

الحادي والاسم : كل من يجوز حجه يحتاج الى هاد اما عمدا او عملا
او كليهما وهو الامام والا كان واحدا في كل زمان كان هاديا لكل فلا يمكن ان
يحتاج هو الى هاد والا لم يكن هاداه امره . لا بعد تحقن هاديه فلا يكون قوله
ودعه حجة حتى يكون له امام آخر

الثاني والاسم . يحمل من الله تعالى ان نصب الامة هاديا يحتاج الى
هاد من غير ان يحمل له هاديا وهذا ظاهر وكل غير معصوم يحتاج الى هاد من
غيره لأن لا داعي له هادي هو المغرب الى الطاعة والمسلمة عن العصية ولو لم يوقف عليه
لحمل من يكن واحداً هو كان الامام غير معصوم ولا امام له استحالة ان يحمله الله
تعالى هاديا للامة فكل امام هاد .

الثالث والاسم . حيث الامامة شرطها العدالة والامانة امانة مصقة لا
على منها أصلاً غير النبوة بشرطها عدالة المصافة التي لا اعلى منها وهي العصمة .
الرابع والاسم : لا كان عاسق لا قبل اخاره في ادنى الامور الجزئية
فالامور الكليات هي مبرر شرائع بحيث تنبى الى ما بعده لا قبل فيها إلا
احبار من بعده فبعدا حوال التمسق عليه وهو العصمة .

الخامس والاسم . يحمل من الله تعالى ان يأمرنا في تحصيل

الهداية مانع من تمكن ان يهلك ، لا يهدى مع وجود المعصية والداعي والاشياء
 الصارفة والممانعة الذي هو التكليف والعمل مع كمال غير المعصية وغير الله تعالى
 معصاى فعل الاشياء كما هي فاما كان تمكن الاصلح لا يعلم خلافه وانما علم امكان
 الاصلح ، لا يقال لا يهدى من هذا الامكان او وقوع خطأ ان يهدى الله تعالى ان هذا
 لا يقع لأننا نعلم ان تمكن التكليف بحوزة ذلك فلا يحصل له داع الى امتناعه اذ لم
 "من مانع الهلاك ان هو داع عظيم الى تركه امثال قوله ودعى فأنه

اساس والنسوة امر الله تعالى به ووعده في الثواب ونهيه
 وحصول العقاب مع حرمه امكان حرم ما يمانع الله تعالى من ان يهدى بالوجود والحرمة
 وحصول النجاة ومثاله والهداية بالامانة والاصلاح له - منه المؤدى الى امر حاق
 العذاب قطعا لا يكتفي في حصول دامي التكليف الى العمل وترغبه منه بل يحتاج
 الى اتمامه ، لا ما وجب من المعصية فكيف كفى في حصوله بل في حوزة التكليف
 كونه سببا للهلاك وكيف يحوز من الحكيم الذي حكمه لا يمانع ان يهدى من يعلم
 انه لا يكتفيه الطريق الذي الى سلامة والنسوة دائما فدعا مانع يرقى في ذلك
 يمكن ان يكون " دعا الى الهلاك " ويمنع عن الهدى الاول وانيس هذا لا من
 النفس انه لو حصل من الكامل المصطفى ان يهدى منه دعت

المانع والنسوة " اشع الضرورة انما تحصل من القضاء الضرورية لما
 ثبت في علم البرهان غير ان يمكن الامام معصوما فكان الله تعالى قد امرنا باستنتاج
 العصاة الضرورية من غيرها والى ما نزل لأنه انما يحق من الجهل والسهو فليقدم
 مثله و ان الملازمة ان الاصابة في اعتقالات اوامر الله تعالى ونواهيها وانما حقائق
 الثواب والعقاب ضرورية بحصول ذلك من غير المعصية التي لا يكون ضرورية منه
 ذلك لامكان خلافه وهو الاستدراج ضروري من حرمه وهو محال

الثامن والنسوة امر الامام به امتناعه في حصول الاصابة في اعتقالات
 اوامر الله تعالى ونواهيها وحصول استحقاق الثواب ومحامته في استحقاق العقاب

ليس من باب الاستقراء ولا التمثيل لأنها أيضا تدعي والله تعالى جعل الامام دليلا
ولا من باب الخطأ لا اختصاصها بمعوام ولا من باب الحدس لأنه لا طريق لعمده
ولا من باب المناظرة وهو ظاهر فغير ان يكون رهانا فثبت ان يكون معصوما
والا لاستدحج الداعي الضرورية من المكاتب في الرهان وهذا محال قد ثبت في علم
الرهان فثبت حينئذ ان يحمل له الله تعالى طريقا وان يأمربه .

الاسم ومعنىه لو لم يكن الامام معصوما لزم ان يكون الله تعالى قد
جعل الطريق المأمور ما يستحيل دأبه الى المطلوب والثاني باطل فالقدم مثله بيان
الملازمة ان ادبوس هو تحصيل الانسانية في "وامر الله تعالى وبواهيه هي ضرورة
والامم غير المعصومة تدرك من اقتضاء اممكة ويستحيل استدراج ضروري من
الممكن في الرهان واما فظان السالي فظاهر ان يحمل طرق الى تحصيل شيء محال ان
يحصل منه من الحكيم العالم محال .

الثاني . الامام اما ان يكون معصوما في سلع او لا وثاني استمر حوار
الاصلال والبداء الى امامي فلا سبي ونون بموله ولا يحصل للمكاف ونون
لطف والاول استمر عصمه مطلقا لانه كما لم يكن معصوما في الاعمال ام يكن
معصوما في الاحكام بل لا يهتم احمد الله رب العالمين وبسبحي الله على سيدنا محمد وآله
عليهين الطاهرين والحمد لله رب العالمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المائة السابعة من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام :
الاول . ان لم يكن الامام معصوما لكان اما ان يكون بكنهه احق من
بكله او اتمل او اكثر او مساو له والاول باطل لتساويها في الواجبات واما
يختلف بواطن المسؤولية والرسالة ولا ريب ان الثاني اكثر واتصل وهو مساو سا في
علة الاحتجاج الى اللطف الذي هو شرط في التكليف وهو المغرب والممدد اذ علة

الاحتياج هو حوار المظفر مع مساوي المكلفين في الشرط والسكيف او الرعدة
مع ان احدهما قد فعل الله تعالى الشرط اراحه اليه الى احدهما روي الآخر
وهذا محال .

الثاني يستحيل من الله تعالى ان يعمل مضادة يريد تفسده غيره و لا يلزم
الظن واذا كان الامام مساوي لما في الاحتياج ان الله عز وجل لا يعمل
للامام نفعاً لا امامه و يفسده غيره يكون قد حصل مضادة بعينه الامام وهو
مسه من اللطف وهو محال

الثالث اذا كان اللطف يريد مثلاً من فعل الله وهو صير للفاعل قبح
تكميل الفاعل لا يحسنه و لا يزلله "صريحاً" ذلك في غير كلام فالامام اذا
ساووا في علة الاحتياج وقبوله الامامة وبقائه بها فبما من الله تعالى به مع
احتياجه اليه فيلزم ضرورة بذلك اللطف غيره وهو محال

الرابع لو كان الامام معصوماً اماماً اما ان يكون الله تعالى حاضراً له
حاضراً او مائتاً او ايسر ما لا لاله الا الله الرابع عشر لا يلزم الاحتياج والاول والثاني
محال ولا يمكن كتابة امامه ان كانه مائة او اقلها كما لا يمكن للعلف اللطف
غيره وهو محال فثبت في غير الكلام من ثباته مساوي فعلها او فقه مع
تمككه من غير ان يكاف على الشامة واجماده عن المعصية او طاعة المكلفين له لكن
فعلها فيما مع هذا الشرط هو التفريق بين الله تعالى بحيث لا يحل الواحد والعدد عن
المعصية بحيث لا يحد وهو يوجب عصمه وهو المنصور

الخامس لو سلم لشرفه صحته العمل في الامامة انما يشترط فيه العلم لأن العلم انما
يراد لصحة العمل فادام يشترط صحته العمل في كل امر لا بد له شرعاً فيدم كونه
الامام عاصياً عاجلاً فلا فائدة في امامه اتصالاً ولما لا يرشد الى الله ولا الى
العمل فيجب كونه محروماً من صحة عمله وليس كذلك لا المعصوم فيجب
كونه معصوماً .

السادس : الماضي الجاهل أولى العدر من العاقل فهو سم يكن الامام معصوما
بكانت امامة الجاهل أولى من امامة ما به لأنه لا يدرى أولى

السابع : الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل قصة مشروع وانما
يحقق به وهو الامر لا بد وان يكون معينا شخصيا المأمور هو غير
المعصوم فالامر الاصيل هو المعصوم ولا احد المصاف والمضاف اليه باء واحد
ومحال ان يكون كل واحد منهما صادقا لا بد ولازم وقوع الفتن والهرج

الثامن : الامام هو الامر بكل امر المعصوم بالمعروف والنهي عن المنكر
فهو كال امر معصوم كما اما آية المعصوم لا يوجد له من مساوئه امام في
علة الحاجة اليه هذا حنف

الاسم كل من لا بد له بالمعروف والنهي عن المنكر هو امر للكل
لا يصدرك منه قبيح ولا يحل بواجب ولا ما لا يحب امره وسببه وهو محال
ار علة الوجوب الصدور والامر او يحب من غير من يحب عليه وهو محال لا
فرصا اليه لا آية به فهو المعصوم والامام لا آية له امام من رعيته وهو يوجب
سقوط وقعه وعدم القول منه وايضا فان ذلك محال فان سلطان لا يمكن رعيته
من امره وسببه فيكون الوجوب حايبا من التاثير بكنهه وامان كون له امام
آخر وهو يوجب التسلسل

العاشر : قوة الامام المعصية فاعرف بهوى الشهوة الموجودة في رعايته كلها
و ليست يده فمحال ان ينهاها قوة الشهوة فيسجل عليه المنصية

الحادي عشر : الامام معصى الكل وحب عليهم الافداء به ومبايعته في
أحواله وأعماله جميعا فلا بد وان يكون عهده اكن من الكل فهو عصي في وقت
لكان عقله انقص في ذلك اوقف من المستع وهو محال

الثاني عشر : معصية معصوم المعصوم على الفاضل فمحال ان يكون له سكال
الممكن للانسان الاقصى في حايي علم والعمل فهو معصوم

الثالث عشر . عدم عصمة الائمة مدفوعة لا يمكن ادعاء لعاية منه المطلوب
 يصدق كلما كان الامام امكناً حين امامته الممكنة غير معصوم امكناً ان يصدق
 لاشي من العاية منه ناشئة حين امامته امكناً كل كلما كان الامام
 اماماً ممكناً كان له عاية منه ناشئة ضرورة ما دام اماماً ممكناً ، اما صدق
 الاولي فلا لعاية من الائمة ، غير من الساعة واعد من اخصية عن اخصية
 مع امكناً فادام كان الامام معصوماً امكناً عدم حصول هذه العاية وهو ظاهر
 واما الثانية فلا لأنه لو لم يجب حصول العاية عند موت الامام من احد الامرين
 اما امكان العت او الحبل او عدمهما حال موتها باعذار موتها وكلاهما محال
 والملازمة ظاهرة لكن يصدق هاتين المقدتين بعد اقسامهما محال ، ضرورة

الرابعة عشر : هو تعالي (انك لم تر مني على صراط مستقيم من
 الحرير الرحيم صدر يوماً ما نذر آياتهم غايب لقد حق القول على اكثر)
 ووجه الاستدلال . وقف على معصيات الاولي ان العاية معقولة بوجودها وعلة
 بنائها كالجسم على السرير فانه علة لعمل الصانع ومقتول له . الثانية . ان
 حمل ما ليس به علة من الحكيم لعالم به وجميع محال . الثالثة . انه عالم عالم
 بكل معلوم وهو حكيم . الرابعة . انه في قوله صدر لاه العاية وهو ظاهر اياً
 نقرر ذلك بقوله حمل الله تعالى داية لمذكورة وهي الانذار انشاء ، احدها
 وجود المندر ونائها انه مرسل ونائها انه عليه السلام على صراط مستقيم ،
 ورابعها ان ذلك الصراط المستقيم هو ان العز الرحيم وكذا ارساله عليه السلام
 فمرضا ان الانذار موقوف على هذه الانشاء اما توقفه على انشاء تعالى اياه رسولا
 فلتريح وجوب طاعته من بين دي روح ولذعه اعتراضه بمرسوق كلامهم مع
 الممانعة في عدم نصبه تعالى اوجه من الممانعة البشرية واما توقفه على كونه على
 صراط مستقيم فلا أنه لو كان طريقه غير صحيح في الكل كان ابعاده فيجرح فيوجه
 الحجة للمكافئين على عدم ابعاده وان كان في بعضهم يمكن كلامه وفعله وطرقه

دالا على الصواب أنه أعم منه حيث لا دلالة للعامة على الخاص فكأن حجة
المكلف في ترك اتباعه أظهر من أن يكون شرطه صواباً دائماً وأما توقفه على
كونه مجرداً من عند الله وحرره سبحانه ما لم يدركه العقل في الأمور العقلية والاهتمام
عند المكلف لعدم إدراك عقله إياه في الأمور النظرية أعني إذا مرر ذلك
بشرط في الإمام الصواب كونه نصب الله تعالى ووجهه على شرط مدعيه أي كون
اسمه وبهية واحدة ومطابقة تركه صواباً كونه من عند الله لمشاركة الذي الإمام في
العامة وهي لا تدار وحمل المكلفين وإرادتهم بذلك ويكون لفارق أن النبي صلى الله
عليه وآله بعينه باوحي وهذا يمتنع من النبي عليه السلام مدعاء الذي والإمام إلى
شيء واحد وهو مما على صراط مدعيه وهو مدعيه من عند الله إلى النبي باوحي وإلى
الإمام باوحي الذي عليه السلام أنه وانما يحقق ذلك مع كون الإمام منصوباً

الخامس عشر: أنه جعل في هذه الآية أن بعد هذه الأمور حق القول عليهم
ثم الأحكام شيء منها لا يتم ذلك بعد موت النبي عليه السلام وإن لم يوجد من
له هذه الصفات أي وجود المنبر وكونه نصب الله تعالى وكونه على صراط
مدعيه وإرادته من عند الله وعرض بينهما أن النبي رسول من عند الله تعالى
وهذا يجب عنه كمن بعدد في العامة والعرفي لم يخفى هؤلاء لا بعد هذا
الذي لا يلبس منبيل على أن العامة إنما نصب الخلق رجعت إلى الكل وهو مجموع لا ما
نقول: قد بينا وجه علاقتها بالكل

سادس عشر: أو ساوى الإمام وأدعوم في علة الاختصاص إلى إمام لم أحد
الأميرين أو حتى بعض المكلفين عن النصف أو إباحة الإمام إلى إمام آخر ورم
أيضاً الترحيح من غير صراح

سابع عشر: قوله تعالى: صراط الذين أنعمت عليهم غير المنصوب عليهم
ولا الضالين أنتم لهم إرمه تشابه أحدها كون طريقهم مسعياً الثاني أنه
تعالى أعم عليهم هذا صراطي وشارف كونهم غير منصوب عليهم، والرابع

كأنهم غير صالحين لمقول . اما ان يكون هذا الطريق مصدقا في جميع الاحوال
والكافي والافعال والاقوال او في بعضها . الثاني محال لاننا انما نكفي السؤال
عنه فحين الاول وانما نتم نعمتهم بل هو صريح فيها وكذا قول في في المص
عندهم وفي صالحهم ودلائله على انهم فيها منهم ذاعا طاهر واضح وانما نتم نعمتهم .
مقول . اما ان يكون هذه طريقة الامام او يكون طريقة الامام غيرها . الثاني محال
لان المكفول يتبع الامام . اساع طريقة ومن المحال ان يمتد السؤال اهداية الى
طريقة . وكما اساع غيرها دعوى الاول . يكون مضموما .

الثامن عشر . اما ان لا يكون شيء واحد من الناس مضموما او يكون كل
الناس مضموما او يكون البعض مضموما . الاول باطل لقوله تعالى ان عبادي ليس
لك عليهم سلطان الا من استع من العالمين وساططان . كره في معرض النبي فيهم
جميع ووجهه وكل ان يدب وتشي بان عليه سلطان في اجتهاد وهو باقي الذي الكلي
والثاني باطل بالاجماع والثالث اما ان يكون ذلك البعض هو الامام وحده او مع
غيره . والثالث محال لقوله تعالى انني ردي الى الحق احق ان نسمع من لا يهدي
لا ان يهدي . ثم كيف يحكمون . ولا الاحتمال الى عصمة الامام اكبر من
عصمة غيره . ثم ها فيه وفي غيره من الناس وعصمة غيره لا تؤثر . لا فيه فيكون
هو اولي بالعصمة والاول والثاني هو مطلوبنا

التاسع عشر . عدالة الامام في كل وقت تعرض في علة في تقرت المكلف
من فعل الواجب وترك المحرم فلا بد وان يكون الوجود اولي بها وقد بين في العالم
الاعلى ان الاولوية لا تفك عن اوجوب وذلك هو العصمة .

العشرون . العلة في الوجود يجب لها الوجود حال كونها علة وعدالة الامام
في كل وقت تعرض وفي كل حال علة في عدالة المكلف فوجب للامام والعدالة
المدكودة هي العصمة . لا يمان عدالة الامام علة معدة وهي لا يجب ان تكون
موجوده بل حار ان يكون عدمية . لذا يقول المثل للمعدة اما بوجودها او

اعدمها كالأحرار المروضة في الحركة والارسي حال غايتها بحيث لها الوجود وهو المطلوب ولا ينكر ان تكون هذه معدة اعدتها لأن عدمها في وقت ما يسافي لطلب المتكلمين في ذلك الوقت .

الحادي والعشرون اعنا حمل الامام اكمل قوة العمليه والكيل اعنا يحصل من الكامل لاستحالة المادة الناقص الكمال و«كيل المصوب ليس الى مرسية دون ما فوقها لاحتمال ذلك باحتمال امكلمين بل كمال التحسين للنفس الانسانية وذلك هو المصصة .

الثاني وأمشرون عبر المصوم طالع بالامكان لا شيء من الطالع باعنا بالصروفه لا شيء من عبر المصوم «ماء بصروفه اما الصمري فلا كل عبر مصوم مدس وهو ظاهر وكل مدس طالع لأن الآيات المصروفة بذلك كقصة في الكتاب اعرر واما الذي يعاقبه تعالى لا مال عهدي الطاملين والمراد بانهم هذا الامامه موافقه تعالى اني سألكت الناس اماما قال ومن ذر قال لا نزال عهدي الطاملين ووجوب معارضة الجواب لسؤال واستحالة «حجر البيان عن وقت الحاجة يوجب ذلك وهذا ظاهر ولا في الدائم والدائمة ضرورة كجابين في المنطق وهذا مبني على مذهب ثلاث احداها ان الممكنة «نصري في الشكل الاول مدح بديهي وقد بناء في المنطق وعليه «عدمها - وثانيتها - استلزام الدائمة «نصري به وعد بناء في امر الآلهي لاستحالة ان يكون الاماني دائمة واكثرها - وثانيتها ان النتيجة ضرورية وقد بان في المنطق أيضاً .

الثالث وأمشرون الامان حالنا في الدنيا ودار الآخرة والاولى سماها الله تعالى دار العز والهنو والحب وفي مشاهد ما ان النبيات فيها لاجعة للانداء والاولاء وهي مفصصة وقد احكمها الله تعالى واحكم خلق بين الانسان وحمل فيه من القوى المدركة والعادية وما وقف عليه وحمل له قوى الموم بمراسها وفيه من المحاث ما يهر عمل كل عاقل ولا تدف ذلك إلا من وقف على علم القدر مختم

حين من المعصومات والمعمومات والمركوبات والسبب والحيوان والمعاد وحركات
الكواكب ونيرانها والحر والبرد ما يدل بصرح على تمام حكمة صانعه وتبارك الله
أحسن الخالقين ثم قال تعالى حتى تكمل ما في الارض جميعاً نكرمة لبي آدم عاقل
إذا آمن لظهر الصحيح الفكر ولا عسر يجد هذه الدار التي سماها طهراً ولما ودار
المرور بهذه الحكمة وكريم الانسان بها بهذه الكرامة بهذه المنافع ثم حمل دار
فراره وآخريته من لا يحب اماماً معصوماً يحصل اليقين بقوله يخطط شرع ويقيم
اطمأنن النوع ويهدى ويهدى به السبيل الذي يوصله الى دار القرار بل جعل ذلك
مؤكولاً الى الخلق ولا جعل فيهم معصوماً ليحذر ارباب عقول الضميمة وقوى
الشهوية والعصبية القوية لتعلمهم من لا يحصل اليقين هو هو ولا تؤده عمله اذ
يخود عليه الخد أو اكرمه فلا يحصل به طريق الى اليقين بحكم الله تعالى
فكيف يمكن احكام امور الانسان في هذه الدار واهل اموره في تلك الدار مع ان
هذه الدار يجب تصورها بالذات اما المعبود تلك وهذا ينافي الحكمة بالضرورة
وما في الحكمة بالضرورة لا يقول به من له ادنى قطرة تعالى الله عن ذلك
عوا كبراً .

الرابع والمشروع الدليل لا بد ان يجمع معه بعض الدلائل ولا يمكن
دسلاً وحججه وهول الامام دليل وعمله دليل على الصواب فممن عليه يقينه ولا
لغيره حصمة إلا ذلك .

الخامس والمشروع خلق الله تعالى للانسان طرقاً لمعرفة مفاعله في العالم
الحمي الذي هو دار غرور وتلك الطرق متعددة كالحواس الظاهرة والباطنة ولا
يحمل به الى معرفة مفاعله ومضالجه في دار الآخرة طريقاً معيذاً لليقين وهذا ينافي
الحكمة ويضيق الى معرفة حوال الآخرة واحكام الشرع الانبياء والأئمة ^{عليهم السلام}
فإذا لم يجدوا معصومين لم يحمل بلا حجة طريقاً معيذاً لليقين وهذا ينافي الحكمة
السادس والمشروع لا بد وان يكون المطلق والرافع أقوى من المطلق

والمرفوع لاستحالة كونه أصعف واستلزام التناهي الترحيح بلا مرجح والمهي
 عنه والمنوع منه هو ما يعطيه القوي الشهوية والعصبية والحدة والغضب من الامور
 الوجدانية والمحسوسة والمائع منها هو قول الامام فاداً لم يكن معصوماً لم تعد فوله
 العلم ولا الصل لا امكان الخط فيه ثابت وزجيج احد طرفي الممكن لا المرجح محال
 فيكون المائع والممثل أصعف دلالة من المنوع والممثل فلا يبق من الحكيم ذلك .
 السامع والعشرون : كل ما وجب له حاجة ما فاداً وجد فيه اعمار
 وجوده وعدم المائع يرتفع وجه الحاجة بالضرورة اذ لو لم يرتفع وجوده وجه
 الحاجة احتاج في دفعه الى شيء آخر اذا تردد ذلك فوجه الحاجة الى الامام حوار
 الخطأ على المكلف فاداً تمكن الامام واساعه المكلف وعلم بافعاله اما ان يرتفع خطأ
 كل مكلف تحققت فيه الشروط او لا والثاني يستلزم التسلسل والذاتي باطل فكدا
 المتقدم من الملازمة الى الامام اذ لم يكن معصوماً يرتفع وجه الحاجة وهو حوار
 الخطأ وهو ضروري من حوار اماله بل امره بالنظر مستحق فيصاح الى امام
 آخر ويتسلسل .

الثامن والعشرون : ما وجب لدفع وجه الحاجة لا يمكن ان يؤكد وجه
 الحاجة ووجه الحاجة الى الامام حوار الخطأ على المكلف فاداً لم يكن الامام معصوماً
 حار الزامه لمكلف بالخطأ ويكون مؤكداً بوجه الحاجة فيسبم كونه اماماً .

لتاسع والعشرون : امامه غير المعصوم اولى بالرفع من عدم الامامة لكن
 رفع الثاني واجب فالاول اولى بالوجوب اما الاول فلا من عدم الامامة يستلزم حوار
 الخطأ واما امامة غير المعصوم فحوار الخطأ ثابت مع حوار الزام الامام به وتمكنه
 من التمسك على غيره والطرفين كثره من التصاد لا يقع مع عدم الامام فكان
 رفع هذا اولى من رفع عدم الامام لكن رفع عدم الامام واجب لوجوب نصب
 الامام اما على الله تعالى عدنا او على المكلفين عند آخرين بالانفاق الا في من شد
 وهو من لا يقدح حلاله في الاجماع على وجوب رفع عدم الامام بنصه

فيجب القول بعدم امامة غير المعصوم وهو المطلوب

الثلاثون : كل ما يزم مع عدم الامام من حوار الخطأ على المكلفين من
 المحذور يزم مع ثبوت الامام الغير المعصوم وبإضافة محذور اخرى لا اللازم من
 حوار الخطأ على المكلفين من المحذور مع عدم الامام اذا كان الامام غير معصوم
 ولا امام له لازم ايضا لانه مكلف حار الخدم واما الزيادة دلالة بإضافة تقدير غير
 المعصوم وحوار حمله على بطله وقبل الانس كما وقع وشوهد من تقدم من الرؤساء
 كسني امية لعنهم الله تعالى قال الذي ضمنه ربه الله بالحسين واولاده وما تظاهر
 يريد به من شر الخوارج وخراب بيب الله الحرم ومعه رسول الله ﷺ فذلك
 لم يحصل من احد من الرعية وكل ما يحصل منه ما يحصل من شيء ورده لا يحسن
 من الحكيم العالم به ان يحمله دائما لمعه ذلك شيء وهذا امر ضروري ولا يحسن
 من الحكيم العالم به وحل نصب امام غير معصوم ولا يحسن منه ايضا الامر بنصه
 على قول من يوجب الامامة على الناس بإيجاب الله تعالى لأن الضرورة فاقصه ما
 من اعقاب رفع شيء لا يأتي بما يحصل منه ذلك مع رده مقصود تكون أولى بالرفع
 بل انما يفعل ذلك الجاهل به أو المخاح أو المات والكي مدعى في حق الله تعالى ،
 الحادي والثلاثون : حوار حصة المكلف ونظمه بنصه حجة حاجة المكلف الى
 امام معصوم وخطأ على غيره أشد محذورا من حصة على نفسه فكونه حجة حاجة
 أولى من كون الامام ايها وهذا اوجه في تمسك غير المعصوم وبنصه اشد من
 كونه رعية فامامة غير المعصوم تكون حجة حاجته الى امام آخر أولى واشد من حاجة
 الرعية فاهمال الاولى والاشد والنظر الى المدحوخ لا يلدق بالحكيم العالم بكل معصوم
 الثاني والثلاثون : فائدة الامام في الانتماء في الامور التي يوقع على
 الاحتجاج كالحروب واقامة الخدم ومعتوب لشرعة وغيرها وبما يرجع الى كل
 واحد من المكلفين في مباديه ومعاشه وعيادته وفي ما يرجع الى حفظ نظام الدولة
 وفائده في ذلك كله الحمل على الحق وادفع من الباطل فاقصه الى المجموع وإلى كل واحد

من المكلفين بالنسبة الى كل واحد من الكفايات والامور الشرعية في كل زمان
وانما يمكن - لا بد - ان يسمع عليه الخطأ في كل واحد واحد من الاحكام الشرعية لان
المراد منه امساع الخطأ في كل واحد واحد على غيره فعليه اولى وسمع عليه الخطأ
بمصلحة في كل واحد من المكلفين والا خلا واحد عن النصف في كل زمان زمان
والا خلا زمان عن النصف وانما يكون كذلك اذا كان الامام معصوما بالضرورة

الثالث والثلاثون - امامه غير المعصوم مسلمة لامكان اجتماع البصيص
واللام محال فكذلك المروم بيان الملازمة ان غير المعصوم اذا امر بالخطأ وتوقف من
مخالفة الله كما اذا امر بسمك الدماء المعصومة مثلا فوجوب ممانعة امر بتحريم
ذلك العمل اجتماع بصيصين وجوب مخالفة مسلمة للنسبة مع تحريمها واستمرار
نقص المص من الامام - المعصوم - لظلم النوع وفي الله احلال نوع وذلك
بسمم اجتماع البصيص وعدم ممانعة كذلك

الرابع والثلاثون - وجوب طاعة الامام كوجوب ممانعة له في وجوب طاعة
الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) وانما
تقابل الامام في وجوب طاعة الله تعالى الامام - لكن امر الله تعالى لا يمكن ان يكون
خطأ فكذلك امر الامام وفعله ولا يعني بالمعصوم - لا ذلك

الخامس والثلاثون - اواجب لادب وان يخص لصيغة رائدة على حصه
تقصي وجوبه ان يجاب احد المتساويين دون الآخر ترجيح من غير مرجح لا
يليق بالحكمه - يجب اساع الامام في امره وقوله لا بد وان يكون لصيغة فيها
وتلك هي كونها صوابا دائما ولا يعني بالمعصوم - لا ذلك

السادس والثلاثون - قوله - اني (انك لمن المرسلين على صراط مستقيم)
هذا يدل على عصمه - لاني لان معنى كونه على صراط مستقيم انه لا يجوز عليه
الخطأ بل كل امره صواب ولا يخرج عن الاستقامة في وقت ما لكن انما يقال انه
على صراط مستقيم ان لو كان كذلك دائما ولأنه رقيب في وجوب اساعه واعلام

الأمة ان النبي عليه الصلاة والسلام على صراط مستقيم فأسعوه الى ذلك الصراط
ما دام هو في كمال السوء له دنا وعلى كل المقادير فكذلك وحسب الامناع فيكون
على صراط مستقيم دنا والمؤمن معامه وحطه داع الى ما دعا اليه فيدني ان
يكون على ذلك الصراط الذي هو عليه فيجب كونه معصوما .

السايم والثلاثون : قوله تعالى (يرسل الرجز الرحيم) هذا ترعب من
وحيين ، احدهما : انه قد حكم بان ما نبي به ارسول فهو ترعين من الله تعالى .
وثانيهما : ان الذي يرسل الرجز عني عالم وانما يرسله رحمة بكم لانه رحيم فيكون ما نبي
به رحمة من الله تعالى ولا يعلم انه كذلك لا يكونه معصوماً فالداعي الى ما دعا
اليه والمؤمن معامه في كل الأحوال والأعمال يجب كونه كذلك

الثامن والثلاثون : قوله تعالى . واصبر لهم مثلاً اصحاب المروة اذ جاءها
المرسلون . دارسلنا اليهم النبي فكذبوه . وعبرنا ثبات فعالوا الآية ، ووجه
الاستدلال : توقف على معصيات . احدها : ان رحمة الله تعالى مساوية بل على
امه محمد عليه السلام اوسى ، الثانية : امة محمد صلى الله عليه وآله اشرف من سائر
الأمم لقوة تعالى : كنتم خير امة اخرج للناس ، الثالثة : ان صف الامامة
كلسب النبوة ، اذا تقرر ذلك فيقول : لطف الله تعالى في حق الامة الذين كذبوا
واكفروا ارسالة عندهم بعد الكذب ولا لصف اعظم من طريق معبد للعلم بصريق
الآخره وتحصيل سعادة الأبدية والدلالة على الأحكام الشرعية وحفظها بمعصوم
فهل يصف الله بالكمار ولا ينصب لأمه محمد صلى الله عليه وآله من بينهم ويخبرهم
من يفيد قوة نبيهم وهم اشرف الأمم وعاليه الله تعالى هم أتم هذا لا يتصور .

التاسع والثلاثون : تكرار الادار بمن لا يعيد قوله ليفي وسعور المكلف
خطاه وكذبه بحيث يفساوي الثاني والاول في ذلك الاحتمال ولا يريد العلم به عما
كان في الاول لا يدمع حجة المكلف ولا يعيد غير ما كان ولا فلا فائدة فيه وانما
يسحق دمع الحجة والادار بالتكرار لو ثبت امتناع الخط فثبت نصب البرهان

المعبد للعلم وكان هوته قد في حجتهم وهو المطلوب ان كان الامام هو قائم مقام النبي
 ﷺ حيث اُمر به في آخر لانه عليه السلام قائم الدين فيجب عصمه الامام
 الاربعون . المراد من النبي أو الامام الدعاء بتكليف الى امثال "واسم الله
 تعالى وبواسمه فاعل" يكون المراد صورة الفعل لا غير او الاعتقاد او الفعل مع
 الاعادة والنية والاحياء والاول كفي فيه لعدم ما يفي واما الثاني فلا يمكن
 ما سيف ولا غير بل ما يرها والادلة التي تسكن اليها عاقل ويحصل له العلم بها
 وهذا على قسمين اما عملي او علمي والاول فعل النبي والامام وفيه تنبيه والارشاد
 الى المقصدات التي تركب فيها منها واما الثاني فلا طريق له الا قول النبي والامام
 اذا نقر ذلك .

ومعول . الكاليف الشرعية هي من النبي او الامام تنطق فيها محصورة في
 هذه الاقسام ومعمل النبي او الامام في القسم الاول والقسم الاخير اكثر اذا
 عرفت ذلك .

ومعول : القسم الاخير لا يحصل رها في الا مع عصمه المنع به وهو النبي
 او الامام لانه لو لا عصمه ان كان قوله لا يعيد العلم فلا تسكن نفس المكلف اليه
 لتجديده الخطأ عليه ولا يحصل الاعادة المعصية الذي لا يصح العمل بانه من
 هذا الامام فلا يحصل العزم منه في هذا القسم ولقسم الاول لا يوثق بانه امر
 بالصواب منه الا اعصمته فهو لم يكن الامام معصوما لزم نفس العزم منه .

الحادي والأربعون : الامام افضل من كل رعية لأن تقديم المعصوم قبيح
 والمساوي ترجيح من غير مرجح ما دام اماما لكنه امام في كل زمان بالنسبة الى
 كل مكلف فهو حار عليه الخطأ لزم من فرض وقوعه على تدبير امامه وافعليه
 محال فانه اذا فرض فيه الخطأ في زمان ما فاما ان يقع خطأ كل المكلفين فيه مجتمع
 الامة على الخطأ هذا حلف فلا بد وان يكون مكلف ما غير محضيه بل هو مصيب في
 أقواله وافعاله فيكون افضل من الامام في تلك الحال فيجتمعت اليقينيات هذا حلف .

الثاني والأربعون الحب لشيء بمعنى أن يكون سبباً لغضبه والامام مع
تكمه واسط يده وحضور المكلف عنده وعمه بافعاله واعتشال المكلف أو امره
سبب لكون فعل المكلف صواباً وقرنه من العاقبة ولغده عن المعصية فبمعنى حيثئذ
أن يكون الامام مع هذه التقادير سبباً في صده وغير المعصوم يمكن أن يكون سبباً
في صده ففعل لا شيء من الامام لسبب في صده ما ذكرناه بالضرورة وكل غير
معصوم يمكن أن يكون سبباً في صده ببيع لا شيء من الامام لغير معصوم
بالضرورة وهو المطلوب

الثالث والأربعون دعاء الامام معيد للدين ولا شيء من دعاء غير المعصوم
بمعيد للدين ولا شيء من الامام لغير معصوم اما الصريح فلا دعاء الامام كدعاء
الله تعالى وهو معيد للدين فكذلك الاول افعوله تعالى . اطيعوا الله واطيعوا الرسول
واولي الامر منكم ، فحصل طاعة الرسول واولي الامر واحده كطاعة الله تعالى وكل
من كانت طاعته كطاعة الله وطاعة الله تعالى كل دعائه كدعائهما قطعاً واما
الكبرى فظاهرة لأن قوله غير المعصوم لا يعيد الدين بخير الحديث مع تحوير
التقيض لا يحصل الجزم .

الرابع والأربعون قوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم
الله ، ولم من ذلك ان كل من لم يتبع النبي صلى الله عليه وآله لا يحب الله ولا يحبه
الله اي لا يكون مطيعاً لله ولا يكون الله عز وجل مثيباً له والانواع اعداً يتحقق
بالتأية في افواه واعماله كلها إلا ما نص على عدم وجوب الاسماع فيه وهذا اما
يتحقق مع عدم العظمي يكون افعاله وافواه صواباً واما يكون ذلك في المعصوم
فيجب عصمة النبي والامام فأنهم مقامه ومساو له فيما يراد منه سوى الوحي
فصحب عصمته .

الخامس والأربعون : اتباع الامام هو اتباع النبي شكهما واحد واما
يتحقق لعصمة الامام .

السادس والأربعون : الإمام يعطل دعاء ابليس ونحوه عن منافعته بالنسبة
ولا شيء من غير المعصوم كذلك بالامسكان يفسح لاثني من الامام اعير
معصوم «ضرورة

السابع والأربعون : الله تعالى كلف في كل واقعة بحكم خاص والكتاب
والسنة لا يمكن استجراح كل الاحكام منهما فاما ان يكلف الله تعالى كل مجتهد
بما يؤدبه اجتهاده الله فلا يكون له تعالى في الواقعة حكم واحد وهو خلاف التعدير
واما ان يكلف استجراح ذلك الحكم من الكتاب والسنة مع عدم دلالتها اذ هي
متشابهة والوقائع غير متشابهة وهو تكليف مالا يطاق ولا نفي ولا وحي بعد النبي
عليه السلام فلا بد من طريق يرحم المكلف الله وليس بالامام قال لم يكن
معصوما لم يكن للمكلف دليل الى الامر إلا بذلك اذ قول غير المعصوم قد لا يبعد
الظن وهو اقل من ذلك لا يقع المكلف به خصوصا مع قوله تعالى واحتسبوا كثيرا
من الظن ، فحق ان يكون الامام الحافظ للشرع بحسب ان يكون معصوما .

الثامن والأربعون : اذا كان فعل صفة في محل تعرض وعاية يصدر من ذلك
المحل عند فعل تلك الصفة فاما ان يعر لعامل ان ذلك المحل مع فعل تلك الصفة وبه
يصدر منه تلك العاية او يصدر منه ضد تلك العاية او يحقق تقصيصها او لا يعر
واحداً منهما والثالث محل على الله تعالى والثاني تقصيصه ما عر للتعرض محدود
من باب الخفاء لا يصدر من الحكيم صميم الأول اذا تعذر ذلك .

فنقول : الامامة صفة من الله تعالى وحققها في محل معين وهو الشخص
الامين فعل من لا يحور عليه الخطأ اما من الله تعالى وهو الحق عبداً أو من اهل
الاجماع عند المحامد والتعرض منها حمل المكلف على الحق وهدايته الى الطريق
الصحيح والصراط القويم فبي علم الله تعالى ان الامام يصدر منه ضد ذلك في وقت
ما كانت امامته في ذلك الوقت ما عر للتعرض خطأ لا يصدر من الله تعالى ولا من

امن الاجماع فتعين اسماع صدور ذلك منه في وقت من الأوقات فيكون معصوما .
لا يقال هذا يدل على عصمته في السليح لا مطلقا ، لأننا نقول : متى حار الخطأ
ومخالفة الشرع في شيء حار مطلقا بل المعلوم قديما ان من صدر منه خطأ يؤثر ان
نشمه غيره فيه لئلا يكون افضل منه ويساونه في ذلك المعام .

«اسم والأركان» : السوة اصل للإمامة والامامة فرعها والامام قائم مقام
الشي عليه الصلاة والسلام في املاء الدعوى وطلب الامامة اعم من اطف السوة
لقوله تعالى : «انا انت مبدى وكل قوم هاد» ونشترط في الامام ما يشترط في الشي
لأجل حرم المكلف تصح الدعوى كمن يشرك في الشي المعصية فيشترط في
الامام ذلك .

الحجور : الامام هو هاد يجب اساعه وكل من كان كذلك لا يحتاج الى
هاد فالامام لا يحتاج الى هاد اما الصمري فلما تقدم واما الكري فللقوله تعالى :
«من يهدي الى الحق احق ان نسمه امن لا يهدي» لا ان يهدي فالكم كيف تعكرون
فاذا ثبت ان الامام هاد لا يهدي اسمه عليه الخطأ فثبت المطلوب .

الحادي والخمسون . قوله تعالى : «انا انت مبدى وكل قوم هاد» والهداية
في القول والاعمال والعقل ولا تتم ذلك إلا بامر الله اشياء : الاول ان يكون عالما
بجميع ما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام وكل حكم لله تعالى في كل واقعه للمكالمين
ولا يكفي الظن امونه تعالى : ان الظن لا يعني من الحق شيئا ولأن الهداية لا
تكون إلا بالعلم وتكون كل اعفادانه رهاية : الثاني : قيامه بجميع الاوامر
والنواهي الشرعية بحيث لا يقع الاحلال منه شيء مبالا عمداً ولا سهواً ولا
تأويلا وإلا لم يحقق الهداية لنفسه . الثالث : ان يكون مصيبا في جميع اقواله
وأرائه وأوامره ونواهيه للمكلمين ارائه : ان يكون المكلف حارما بذلك حرما
يهدياً رهاياً بحيث تتم فائده وهي اتساع المكلف له في جميع ما تأمر ونهاه
خصوصا في الاشياء الممنوعة على الاحتياط العام وترجيح المعارضة مثلا اذا دعاه الى

الجهاد وهو من نفسه ومرضاه الهلاك مع موته تعالى ولا يلقوا ما يدركهم الى التهلكة
فانه لو لم يمت عليه حجة مخصوصة شهادة من امثال هؤلاء غلبوا وبقوا لم
يبدل نفسه للهلاك وكذا في باقي الاحكام وانما تم الثلاثة الاول مع العصمة والآخر
مع وجوب العصمة يدل على ان اماما يجب كونه معصوما وهو المصوب

ثاني المحسوس: الامام هاد لا يهديه احد في من وجوب امامه وهو
رئيس امامه وكل من كان كذلك هو من الاحكام بقيا وعتم منه فعل الفسخ
والاحلال واوجب ان الصبري ما به من قوله تعالى لا اطيع الا الله ولا اطيع الا
رؤسا من امر الله لا يهديه احد في ما امامه مظهر ولا لكل اسع ذلك اولى
من به لونه على ان يهدي من احد من امر الله لا يهدي الا ان
يهدى منكم كيف تحمونه فقد انكر على من اعطى من امر الله لا يهدي الا ان
واما الكبرى فاما علمه بالاحكام فلا بد من شدة مهاراة في امر الله لا يهدي الا ان
علمه فاطل متفاوت فكان الاموي اولى ولا اع واولى من لا يحصل لاحد
مدرم عدم ان الله على حكما كل من وهو تعالى او حصل لمردنكو هاديه
ممكن هو واجب الاداع من هذا تعالى عود تعالى ان يقع واما امتناع
امره للجميع وركه اوجب الطاعة ولا يجب على اربعة الاسرار عنه وامره
المعروف ممكن هاد له كنه مثل دانه

الثالث والمحسوس: قول الامام به انه تركه وانه حجة عونه تعالى
ما بين بين اموا الله موا به وادبوا الرسول واولي الامر منكم وتطف الفرد
على معصوم العمل به في حاد واما به وانه اواخيه برسول في امر الله فوجه
وقوله تركه وانه تركه ووجب ان يكون الامام كذلك ولا المهور من الطاعة
كنايه ذلك ان عرها ساعة حرته وقوته وقوته وانه تركه ووجب على كل من ظني
وعلى كل اجتهاد لا المجتهد اما ان حصل به من سبب ان سبب حكمه بحكم حكم
الامام فان وجب اساع اجتهاده فقد خالف الامام فلم يثبت له حكم الطاعة الكلية

وهو محال ومناقض للعرض وهو حسب لافحام الامام : على انتاع غيره حكم الامام
هو لا او فعلا او بعد رأيه ممتنع على كل دليل ملبي واحتياط والمقدم على كل شيء
لا يكون ملبياً ومما دل على ذلك من حور ما عند الحديث : ان كل شيئا هذا حلف ويجب
ان يكون معصوماً

الرابع والخمسون الامام قويه اقوى من كل مراتب القل و آخر مراتب
القل ما بعده امره يكون قول الامام معيداً لغيره وقول غير المعصوم لا يبعد العلم .
الخامس والستون كل قول او فعل او تقرير او رث من الامام يدل
المؤمنين ومن طاعت سيدل المؤمنين انه حق الله بالضرورة مدح من طاعت قول
الامام او فعله او تركه او نهيه انه حق الله بالضرورة اما المقدمة الاولى فقول
نعم اي : ايها الناس امروا بعبادة الله وادعوا الى اصول واوالي الامر منكم فلو حجب
على المكاتب كراه الامام مسدداً وطاعته طاعة كتابية والطريق التي اوجب الله
حاشي على كل المكاتب اتباعها ولا يجوز مخالفتها هي سيدل المؤمنين بالضرورة .
واما المقدمة الثانية فتعويدها اي : ومن معه من سيدل المؤمنين بوله ما يولى
وهو ليس عام اذا مر ذلك فتعويده لانه كل من طاعته مستحق للذم قطعاً بالضرورة
ولا شيء من غير المعصوم كل من حاشه مستحق للذم قطعاً بالضرورة لا مكاتب
خطائه وامره معصية فلا تعصى بحالها والا لزم احد الاسمين اما انقلاب الحرام
الى الوجوب بامر الامام او اجتماع الميسرين واللام تقسيمه سيدل فالتروم مثله اما
الملازمة بظاهرها واما بيان اتصال اللام اما الاول فاجماع المسلمين واما الثاني
بالضرورة مدح لا شيء من الامام امره معصوم وهو المطلوب .

السادس والستون قول الامام مساو لاجماع والاجماع دليل قطعي .
معقول . الامام قويه دليل وصفي ولا شيء من غير المعصوم قوله دليل قطعي
لان غير المعصوم معاد حار الحديث عمداً فيحصل قوله التمس وكل ما احتل
القيض بليس بضمي وهو قول غير المعصوم ليس بضمي اما مساواه قول الامام لاجماع

فلان الكل أمروا بتساعه اعونه تعالى (ما جاء الدين آمروا اطيعوا الرسول واولي الامر منكم) امروا بتساعه العامة للامام وهي الامناع في احواله كلها وافعاله واداره الكل بالتساعه في القول والاعمال فيكون قومه مساوينا بالاجماع وهو ظاهر واما كون الاجماع ذليلا قطعييا واما من في الاصول لقوله تعالى ومن يجمع بين سبيل المؤمنين قوله ما توفى

الاسماع والجمهور "وامر الامام بواهيته واحيائه وادامته وزروكه وتقريراته هي صراط المستقيم التي أشار اليها الله جل جلاله في قوله : اهتدوا الصراط المستقيم لانه اما الى حمله اياه بمرئيه التي عليه الصلاة والسلام ولاوامر الله تعالى وبواهيته لانه ساوى بين وجود اسع الله تعالى والى واسبغ الامام واحيائه انك هذه صراط مستقيم ومساوينا يكون مساوينا كذا

الثامن والجمهور "امر الله تعالى عباده ويرشدكم الى سبيل الله تعالى ان يهديهم الى الصراط المستقيم مساوينا يكون هي مرئيه الامام ومرئيه الامم ^{للجمهور} يؤدى اليها اولاهي ولا يؤدى اليها والثالث باطل لانه يستحيل ان امر المبادى يستلزم الهداية الى طريق ثم يأمرهم بسلوك غيرها ولا يؤدى اليها هذا منافي للقرآن فلا يصدر من الحاكم تعالى عباده لانه يدل على ضعفه في السمع لا على عظمته في غيره لانه يقول "يرمى ان امر الامام تعالى لا يعمل في الجملة انك يرمى ان يكون مرئيه غير صراط مستقيم عونه تعالى ما يباين الدين امروا لم يقولوا مالا نؤمنون كبر معنا عند الله ان تقبلوا مالا نؤمنون ونحن فينا ان طريقة الامام صراط مستقيم

اسمع والجمهور قوله تعالى غير المعتمد عليهم ولا اساس بقول هؤلاء اما ان لا يكون لهم وجود في الخارج اصله او يكون وجودهم معجزة والاول محال لانه محالة الامر اصله الهداية الى طريق الممدود في الخارج وهو ضروري وان كان لهم وجود اما ان يكون الامام منهم أولا واشي محال لانه محالة امره

أما في عبارة من كتبهم أعداءه في غيره فومحصر عبارة ما سنعطيه من يس
مهم وأما عبارة من كتبهم أعداءه في غيره فومحصر عبارة ما سنعطيه من يس

القول قوله ما في (أعداءه) عبارة ما سنعطيه من يس
المعصوم عنهم ولا التي (أعداءه) عبارة ما سنعطيه من يس
هو الذي على هذه العبارة ولا المعصومين أي أنه لا ينافي قوله تعالى (أعداءه)
أب من ذلك وبكل قول من الأعداء لا من غيره مع أن على هذه العبارة لا ينافي
في قوله (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
ولم أن يكون الإمام على هذه العبارة ولا سكا له هاء آخر لا الهادي
فولا وجعلنا وأمرنا حيث لا يحسن هذه العبارة مع المعصوم بالضرورة
الحادي والآخر قوله ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
لا الهادي (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
بهدي غيره (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
بالضرورة وهو غير الذي على هذه العبارة (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
فوم هاء (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
وان كان الثاني فالإمام أن كان معصوماً كان زيادة لاحتياجه إليه لأن ذلك
أعداءه يجب أن يضاف إليه من الأعداء أو فعله أو لا والإمام وحده غير ذلك
أعداءه لا ينافي لأنه (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
حشواً لا ينافي فيه (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
هو المعصوم

ثاني قوله (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
وتركه لقوله (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
والصنف على المعصوم (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي
أنما فيه لأنه حشواً لا ينافي فيه (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي ما في (أعداءه) أي الحق الذي لا ينافي

دسكان بمرص وقوع امره بمصيبة يتم اجتماع العيصين لان المطلقة السالبة تنافس
 المداعة للوحدة والاولى صادقة اذا صدق احد العيصين . فعمل اصح صدق الآخر
 وكل معصوما في السبيع والحكم فيكون معصوما مطلقا اذ لا قائل بفرق بل
 الاجتماع على عدم فرق ولأن العلة في فعل الواجبات والامتناع عن المنهيات في
 الامام من الاحكام هو العلم بالله تعالى وعلمه وعقابه واستحسان ذلك في تلك الحال
 على المعصية وهذه ائمة مشهورة من عدم الاقدام على فعل المعصية وبين عدم الازدحام
 على الامر بها ومعنى اشتر كعب علة الوجود اشتر كعب علة العدم لانها علة الوجود
 لثبات والوجود لا شيء من غير المصوم . يجب اساءة في الجملة وكل امام
 يجب اساءة دائما للآية . يجب من الشكل الثاني لا شيء من غير المصوم امام دائما
 وبمعكس . يمكن المسوى الى قولنا لا شيء من الامام امر معصوم دائما وهو
 باعض قولنا نعم الامام غير معصوم في الجملة . لكن الاولى صادقة وكعب الثانية
 لانها تقيضها

الزام والسوى . قوله تعالى . اتبعوا من لا يسألكم خيرا وهم مهذون .
 او او بالاحكام هما كل من يجب اساءة دائما وهذه الصفة منه . انما لكن الامام يجب
 اساءة دائما لما تقدم من لادلة ويكون هذه الصفة منه دائما ولا يعني بالمصوم . الا
 المهتدي في جميع اقواله وافعاله وتروكه وتبريراته

احكام والسوى . اما ورر امرا احدهما مصلح والآخر مفيد لصفه وانحد
 الحكم والموضوع . وكان المصداق على المطلق على التبرير في الاصول
 وسند الامر لصاحبه اولى الامر في قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم بهذا الوصف وهو كونه مهتديا قال . يجب توصف هذا الوصف بالمطلوب
 ولا قال على قوله رار . واجتهاد المكلف لزمه امحاضه لأنه اذا امر المكلف بامر قال
 له المكلف لا اتبعك حتى اعلم انك مهتد ولا اعلم سبي اجهد واني لا اجهد أو
 اجتهدت وأدى اجتهادي الى خلاف هذا الحكم فيستغفر الامام وكذا ان لم يعلم

فلا يد من وجوب هذا الوصف له وهو المطلوب لأنه معنى العتمة
 السادس والسور ينسب من هذه الآية ومن قوله تعالى اطيعوا الله
 واطيعوا رسولا وأولي الأمر منكم . مقدمان هما الامام بحسب اساعه دائماً وكل
 من وجب اتباعه فهو مهتد مادام بحسب اساعه يدع الامام مهتد دائماً وهو المطلوب
 السابع والسور لو لم يكن الامام معصوماً لزم اجتماع التخصيص والتأني بالمثل
 فلم يدم مثله بان اعلانه انه قد نسب في ائمه من المدكورين في الدليل السابق
 كل امام مهتد دائماً فلو كان الامام غير معصوم لصدق بعض الامام ليس بمعتهد
 بالعمل والدائمة والمعتمة الصالحين بمقتضى احتياج التخصيص هذا حلف . لا
 يقال : المحال لزم من المجموع من حيث هو مجموع لا من مقدمة واحدة هي ان
 الامام ليس بمعصوم في الجملة واستدراك المجموع للمحال لا يرد منه استدراك احد
 اجرائه لذلك فان كل واحد من التخصيص قد يكون ممكناً والمجموع من حيث هو
 مجموع محالاً لا يتصور اذا كان احد التخصيص صادفاً بالعمل كالصدق الآخر
 معصوماً لا اجتماع التخصيص فيكون مستلزماً بمقتضى محالاً يكون محالاً والتقدير صدق
 المقدمة الاولى وهي هو اما الامام مهتد دائماً

الثامن والسور : علة وجوب الامتناع كون المجموع هو دينا وهو ظاهر وفي
 هذه كالصرح به لأن الوصف لو لم يكن علة في المحل لم يحسن ذكره ولو حسن
 ذكره وجب المحل بكونه علة وان كان كذلك فان قوله تعالى اطيعوا من لا
 يدرككم احراً وهم مهتدون . لو لم يكن علة لم يحسن ذكره بكونه حسن بكونه علة
 فان اسق عن اولى الامر وجب اتباعه وجوب اساعهم لان عدم المعقول بحسب عدم
 عدم العلة فيكون هذه الآية واضحة او محتملة بكونه تعالى وأولي الامر منكم
 لاقتضاء هذه الآية العموم لمساواة عامة جماعة الرسول صلى الله عليه واله ان كان
 ذلك باطل بالاجماع .

الثاسم والسور لو لم يكن هذا الوصف دائماً لزم الاحمال في وجوب اساع

الامام لانه يكون في حال وجوده لا في حال عدمه . لكنه ليس معلوم لكل من
وحب عليه اتباع الامام فلا يتم فائدة الامام

السموع . كون الامام غير معصوم يستلزم نفس العرض من نصب الامام
وهو على الحكيم محال لانه اذا احب اتباعه حال كونه مريديا وغير المعصوم تنفي
فيه هذه الصفة في الجملة . ولانه لا يحب اتباعه في المعصية فان عصى بعبادة دار فكان
اتباعه مستلزما ليدور المحال فيكون محالا او يقول المجتهد انه لم يصح له ولانه لم
ايضا . ونوع المخرج والمخرج والاختلاف والعقد من نصب الامام رغم ذلك .

الحادي والسموع . عصمة الامام امر ممكن خال عن وجوه المقاسد مشتمل
على معصية . انه للمكاهين واصلاحهم والله عز وجل قادر على كل الامكانيات فهو
بحسب عصمة الامام لو حود القدرة الداعي وانتفاء المعارف وهو ظاهر .

الثاني والسموع . حجة الامام بتدبير الله امكان اجتماع البقيصين لكن
اجتماع البقيصين محال فيكون هذا التدبير مستلزما للمحال وكل تدبير مستلزم
للمحتمل فهو محال فيكون هذا التدبير محالا اما ان يراه لا يمكن اجتماع البقيصين
ولاش . وجوب اتباع الامام عام في الاشخاص والاركان والاداسم والرواحي فاما
احدا في امره وجهه فان حب اتباعه وحسب المعصية وهو يستلزم اجتماع البقيصين
وان لم يحب اتباعه في الجملة مع وجوب اتباعه لزم اجتماع البقيصين ولا معه يستلزم
نفس العرض من نصبه وهو يستلزم اجتماع البقيصين ايضا واما الثاني فظاهر .

الثالث والسموع . قوله تعالى : ولا تدعوا خطوات الشيطان : تدبير
او استدلال به . وقف على مقدمتين . المقدمة الاولى . ان عالم النائم في ما هو
تابع فيه نائم للمسوع في ذلك لشيء . المقدمة الثانية . ان هذه الآية عامة في
الاشخاص وفي الاركان وفي اداسم وفي ذلك بالاجماع وانراد خطوات الشيطان
امعاصي وترك الواجبات اذا تقرر هذا ومعلوم . غير المعصية ما فعل أي من احسن
نواحي او فعل معصية فهو متمتع بشيء من خطوات الشيطان ولا شيء ممن هو

منه خطوات الشيطان بحسب اتساعه ما دام معصياً لذلك يذبح لاشيء من غير
المعصوم بالفعل يواحب الاتساع في الخلة وكل امام بحسب اتساعه دائماً لما تقدم يذبح
لأشياء من غير المعصوم بالفعل امام دائماً وبمكس بالمكس المستوي الى قولنا
لأشياء من الامام بغير معصوم بالفعل دائماً ويسمى قولنا كل امام معصوم دائماً
لان السادة الممدولة المحمول به به الموجهة المحصلة عند وجود الموضوع والمدير
نبوت الامام لا تمام هذا الدليل على نبوت عصمة الامام دائماً والمسمى هو وجوب
العصمة والدائمة اعم من الضرورية ما ثبت في علم المطلق لأننا نقول الخواتم
من وجهين

الاول: قد ثبت في علم الكلام ان الدائمة لا تعرف الضرورية لانه قد ثبت
بإرهاق في علم الكلام ان الاتساع لا يكون دائماً ولا اكثر ما .

الثاني: لا لامي بوجوب عصمة الوجوب الذاتي بل الوجوب بالعلم
والعصمة من الاعراض امكنه وقد ثبت في علم الكلام ان الممكن لا يوجد لا بعد
وجود سببه والاثم الرجح من امر مرجح وهو محال بالضرورة وادان الدليل
على عصمة الامام دائماً ثبت وجود سببها دائماً وهو يستلزم وجود المسبب دائماً
وهو المطلوب

الرابع: ويسمى وفوق الخطأ من الامام معصوم بالمعصية وكل ما استلزم
المحال وهو عدم وقوع الخطأ من الامام محال نعم الصمري دلالة قد ثبت بهذه
الآية الكريمة الهي عن اتساع من نعم مع الخطأ وتثبت بقوله تعالى واولي
الامر مكم وجوب اتساع الامام دائماً فهو وهم منه الخطأ في الخلة لزم احتساع القبيضين
لانه يتم كون الشيء الواحد في اوقت الواحد عن انكسار الواحد من موراً به
ومنها عنه فدل هذا الدليل على وجوب العصمة بامي وجوب كل وهو معصوم .
الخامس: ويسمى بقوله تعالى: اني وانقرآن الحكيم انزل من امري
على صراط مستقيم ثم بل العزيز الرحيم تقرير الاستدلال به ان بقول المرق

الذي يدعو اليه صلى الله عليه وآله اله طريق مستقيم وهي طريق معصية لانه تكون
صوابا بحيث لا يخطئها خط ولا يلم يكن صراطا مستقيما ويكون معصية بحيث لا
يترك اليه شك ولا احتمال التبعيض بقوله تعالى . ونزل العريز الرحيم وصف للطريق
المذكورة بها مبرلة من عبد الله تعالى لكن هذه الطريقة هي طريقة الامام لانه
الهادي اليها والتي مبررها وقد اشركا في دعوه الحق اليها والهداية والدلالة عليها
ويكون هي طريقة الامام لانه الهادي ايضا فيصبح وصف الامام به على صراط
مستقيم فيكون معصوما .

سادس والسموع ذات هذه الآية المقدسة على النبي صلى الله عليه وآله
على صراط مستقيم . ووجوب طاعته لكونه على هذا الطريق يوجب اطاعته لذلك
ومارقه غير المعصوم . اني ذلك في وقت ما وهوله تعالى . اطعوا الله واطيعوا
الرسول وادبي الامر معكم ، بذلك على وجوب اطاعته التي دائما واتباع الامام دائما
فيكون قد كلف المكلف بالمطاعين في حالة واحدة في وقت واحد وهذا محال ما
بين في علم الكلام من استحالة ذلك وهو ظاهر

السامع والسموع . اما في الحكمين في التبعيض بحيث يسد كل منها مسد
لاحر ووجوب مقامه يدس على سدى وجه النصف المقتضى . وجوب الحكم فيهما وانه
في كل واحد منهما مثله في الآخر وقد بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الشريفة
وجه لطف بقوله تعالى صلى الله عليه وآله . عوله انت على صراط مستقيم وانما
الى ذلك بقوله تعالى . من رغب فورا ما اندر آتؤم هم فاعلمون ، والامامة فاعلمة مقام
السوة في الظاهر فيجب ان اسابها في وجه اللطف وتبعه عليه تعالى بقوله اعلم ان
مدر وبكل قوم هدد . ويكون الامام على صراط مستقيم دائما كما كان الذي عليه
سموع الامام على صراط مستقيم دائما وهذا معنى المعصية .

الثامن والسموع . السوة لطف خاص والامامة لطف عام لقوله تعالى انما
انت مدر وبكل قوم هدد . ولا شك ان الاحياج الى الهداية دائم بخلاف الانذار

وهي أولى وجوه المطالبة وقتها من أن وجه نصف سورة هي العصبة فيكون أوصى بالامام
 باسمه والسبعون : أحد الأمور الثلاثة لأمر وهي إما وجوب مخالفة الذي
 عليه في وقت ما أو وجوب مخالفة الامام في وقت ما أو التكليف بما لا يسأل أو
 عصبة الامام والثلاثة الاول باطله وبين اربعة وهو لمصوب من الملاحة ان طرفة
 الذي (من) صواب دائماً في كل الامام غير معصوم بكل على حد في وقت ما لكن
 يجب اتباع كل واحد منهما دائماً لقوله تعالى واطيعوا الرسول واولي الامر منكم
 مساوي بينهما في وجوب الطاعة في ذلك الحين اما ان يجب اتباع الذي فيجب
 مخالفة الامام في وقت ما وهو أحد الأمور الثلاثة ويجب اتباع الامام فيجب مخالفة
 الذي في وقت ما وهو أحد الأمور الثلاثة او يجب اتباعهما معاً ويزم التكليف ما لا
 يطاق وهو الأمر لثالث أو يكون الامام على صراط مستقيم وهو الأمر الرابع إذ
 لا يعني بالعصبة إلا ذلك واما بين استحالة الثلاثة الاول فظاهر

الثاني قوله تعالى (قل اعوذ برب الناس ملك الناس به الناس من شر
 الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس) تقرير
 الاستدلال به ان قول وقوع الخبث من الامام يستلزم أموراً ثلاثة اما احدها
 او امر الله تعالى للمكلف بالاستعانة منه بالاستعانة به من شيء وامره بذلك الشيء
 واتباع ما امر المكلف بما استعان به منه او لتسلسل والامر باسمه باطل فيدوم
 مثله اما الملازمة فلا والله تعالى امر باتباع الامام بما لا يكون هذا الأمر عاداً
 في اقواله وادعائه او لا قل كل الذي فيكون مأثوراً باتباع الامام فيما علم صدقانه
 والعلم هاهنا بالاجتهاد او بقوة ما او قول امام آخر بل كان بالاجتهاد عاداً
 قال له التكليف ان اجتهادي ما اداني الى اساعتك في هذا الحكم فلا يجب علي اتباعك
 وانما لك ان تأمرني بما يجب علي فيستقيم الامام فيتم احكامه وان كل قول الامام
 لزم الدور وهو احكام الامام ايضاً وان كل قول امام آخر لزم التسلسل في الائمة
 وان كان الاول هو وقوع الخبث منه يستلزم امره تعالى باتباعه في الخطأ لأن عموم

الامر بتساعه في قواله وفعاله يسيرم ذلك كمن الله تعالى امر بالاستعاذه من شر من يحيل للمكلف الخطأ في الحكم الشرعي فيبره ان يكون الله تعالى قد امر بفعل ما امر بالاستعاذه بالله تعالى من يصر بالخطأ او رجع فعله عند المكلف بقول او فعل او امر واما استعالة الامام لافهامه فظاهر فاستعالة وقوع الخطأ من الامام وهو المطلوب

الحادي والتمايمون الامام اساع الخطأ والوعده ما عاب على تركه من العادر صادق امر من استعالة المكلف بمحذاته ماطلة الي فعل الخطأ كمن امر الله تعالى بالاستعاذه به تعالى من الثاني من الاول اولى ويكون امر بالاستعاذه من نفسه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فانه حال وقوع الخطأ من الامام وهو المطلوب

الثاني والتمايمون المستعارة تعالى منه شر وما امر الله تعالى به خير كان من وجوه المعاسد لانه شرط التكليف فلا يكون شرّاً بوجهه فضلاً عن كون خيراً من كل وجه وبه وقع من الامام الخطأ والمكلف من مور اساعه دائماً لم يعدم لاحتمع الصدق في شيء وانه وهو كمن خيراً من كل وجه وشرّاً اما من كل وجه او من وجه في حالة واحدة وهو محال

الثالث والتمايمون العقل السليم والذهن المسعّم يحيلان بسببه ان يأمر الله تعالى المكلف بالاستعاذه به تعالى من شيء وهو يادر على ابعاده منه ثم تأمره به امراً حراماً ويحلل على اعم بشارته حربه ومهبطه على تركه فعله

الرابع والتمايمون احسن في الاحكام كعمل المعصية وترك الواجب والحل عنه والدعاء اليه داخل في امر الله تعالى بالاستعاذه به منه دائماً في جميع الأحوال والأفعال والوقوع لكن قد وجب اساع الامام دائماً فلو وقع الخطأ من الامام لم احتج الأمر والهي في الشيء الواحد في وقت او احد وهذا محال

الخامس والتمايمون لا شيء مما يصدر من الامام يستعاده دائماً وإلا لكل الامام داخل في قوله تعالى من شر اوسواس وللعقل الصريح يحكم بديهية

إن الله تعالى لا يأمر بأشياء شحش ويحرمها هادياً ثم يقرنا بالنعوذ منه في وقت
ما وكل حصة يعود منه دائماً ندفع لأشياء مما تصدر من الإمام بحضرة دائماً
وهو المطلوب

السادس والخمسون قوله تعالى (ومن موكل على الله فهو حسبه)
والله ما به توكل عنه وإنما يستعان به تعالى بما يخاف منه بعد أمر الله تعالى
الاستعانة به تعالى بما يخاف منه وقد أمر الله تعالى بالاستعانة به ووعده أنه لا ي
يكفي من ذلك فهو وقع من الإمام الخلف وأمرنا بأشياء دائماً أكل الله تعالى بعد
لوعده تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

السابع والتماريث : لطف الله تعالى مراتب أحسنها الوفاق وهو تحقق
القدرة والآلات ونائبها الخدابة بالحدس والبرهان ونصب الأدلة وثباتها الإلهية
والجمل على الأعمال الحميدة والأخلاق المرضية وهذه الاستعانة به تعالى ووعده
بالإحسان وإنما يكون في إحدى هذه المراتب والأمر بأشياء من وقع منه الخطأ
ومحرم الأمر في الأوقات والأعمال بأي هذه المراتب كلها فأخذ الأمرين لازم إما
عدم وجوب طاعة الإمام في الجملة أو عدم الإحسان في الاستعانة به تعالى في الجملة
وكلاهما محال لعدم بعضهما وهو وجوب إشباع الإمام دائماً وحصول الإحسان في
الاستعانة به تعالى مما استعان به دائماً لأنه تعالى قادر على كل معذور علم
بكل معلوم والعمل حال من المماسد وإلا لما أمر الله تعالى بطلبه منه بموحد القدرة
والداعي ويتبين الصارف فيجب العمل به دائماً

الامن والتماريث للإمام صفات أحداها أنه هاد بقوله تعالى إنما أمروا
وكل قوم هاد، وثانيها أنه مع من الساعة وثالثها أنه ولي الناس كافة بقوله تعالى
إنما وليكم الله وبرسوله والذين آمنوا ولا داعي تكليف إلى فعل معصية القوة
الشريفة والعهدة من المعاصي مع عنه الشهوة ووجود القدرة اعظم من فعل
الإمام المختص بهذه الصفات بها مع ثباته على الإمامة فإنه إذا رأى من هو بهذه

المبرلة عند الله تعالى يفعل ذلك وهو باق على مرتبه كل داعياً عظيماً المكلف الى فعل ذلك فيدخل في الاستعداد بالله تعالى فيه فيكون من الشيطان واتباعه والعقل الصريح يجمع ان يكون نائب رسول الله صلى الله عليه وآله والعام مقامه قد امرنا الله بالتعود منه .

الناسم والمناصب : هما مراتب خلق مقدره والآلات والكفايات وتاثيرها حصول الموم بالأفعال ووجهها مثل اوجوب او الندب او التحريم وتأثيرها الحيل عليها والمحافظة على العمل او التذكير في الآخرة وفي الدنيا بحيث لا يلزم الاحبار ولا الاجلاء الامتناع الى الالحاء فلا مقام ليس المرنة الاولى لأنه من فعل الله تعالى فلما اراد ان هو حصول المدينين الاخيرين بالمسبة الى من بعد شيء مما يتعلق بها في كل وقت يمكن ان يحصل منه ذلك لبعض المكلفين الذي يمكن ان يفعل او يترك احدهما ولا يمكن تحصيل ذلك لا من المعصوم ولأنه لو جار منه ترك شيء منها او فقد شيء منها لوجب جعل امام به والا حيلة لبعض المكلفين عن شرط الكفايات وهو محال

السمعون : قوله تعالى (هو الذي امس في الاميين رسولا منهم) نوا عليهم آياته وركبهم واعلمهم الكتاب والحكمة) في الاستدلال به توقف على مقدمات . احديها انه تعالى اراد بالرسول محمد صلى الله عليه وآله تركية كل واحد واحد وهو ظاهر

وتاثيرها : ان المراد به التركيبة المظهره .

وتأثيرها : ان المراد في الامام ذلك اقوله تعالى (اعانت مدبر وانكل قوم هاد) هذا امر ذلك فيقول الامام مراكي بغيره فلا بد وان يكون قد حصل له التركيبة المستلقة لقوله تعالى : (أممرون الناس بالمعروف والنهي عن المنكر) انكر الله سبحانه وتعالى اجتماع الامر بالشيء مع عدم فعله واشتراكهما في وجه الوجوب والتركيب المستلقة هي المعصية

الحادي والسمون : ان هذه الآية تدل على انه عليه السلام مكمل بقوتي
المعل والمعل فلا بد وان يكون كاملا فلهما الكمال الذي يمكن حصوله للبشر والامام
هادي ذلك فلا بد وان يكون بهذه الصفة كماله الذي يعني عصمته ولا لكان
ناقصاً في القوة العملية والمعلية هذا خلف .

الثاني والسمون : الذي صلى الله عليه وآله عام الدعوة للامام ولغيره ولا
يخلو اما ان يكون قد كانت هذه الصفات الاربع التي جاء بها النبي صلى الله عليه وآله
انكبتها وبه أو لا والثاني محال لأنه اما محال ولا يكون مكتملاً بمعنى الاستحالة
المتكلمة بالمحال واما يمكن فيجب حصوله لأن النبي فاعل شديد الحرص والامام قائل
وهو ظاهر والاول هو المطلوب وهو يستلزم عصمة

الثالث والسمون : قد علم بهذه الآية الكريمة ان النبي صلى الله عليه وآله
انما نعت انكمله هذه الصفات الاربع واوجب الله تعالى طاعته والامسي به ليحصل
التعظيم به عليه السلام في كل أوامره ونواهيه المنهي به كمال هذه الصفات فكل
من وجب طاعته كوجوب طاعته النبي ويكون اولى بالتصرف في الامة كالنبي فلا
يكون هذا ان يكون المسموع له في أوامره ونواهيه المنهي به يحصل به هذه الغاية كما
حصل من ادعاء النبي وطاعته لان مساراة وجوب طاعته الأمرين يستلزم اتحاد غايةهما
وتساوي الأمرين في الاداء الى الغاية لا بد ان يحصل كمال هذه الصفات في الامام
فعلما وهو معنى العصمة

اربع والسمون : قوله تعالى (فمن يهدي الى الحق أحق ان يتبعه ممن
لا يهدي إلا ان يهدي مثلكم كصف محكوك) حسن الهادي هو الذي يهدي ولا
يهدي فكل من لم يكن هذه الصفات فيه وهي الركبة المصطفوية والعلم بالكتب والعلم
بالحكمة فهو يهدي والامام هو الهادي بقوله تعالى وان كل قوم هاد فكون هذه
الصفات كاملة في الامام وهي العصمة .

الخامس والسمون : قوله تعالى (فمن يهدي الى الحق أحق ان يتبعه ممن لا يهدي)

يحرر) ومول الامام دائماً هو مانع للهدى دائماً لأن الله تعالى امر بتأديته
امراً كلياً عاماً وهو كالشرع امره عام في الابدان والامكانات ولو لم يكن الامام
مقصوداً لم يكن مانعاً دائماً دائماً لكن التالي باطل فمقدم مثله لا يقال
احد الاسمين لازم وهو اما عصمة النبي وامير الجيش او عدم وجوب اتباعها
وكلاهما محال اما الاول فجماعي واما الثاني فهو وجوب اتباع المقتدي على التقليد واتباع
امير الجيش على الجيش ولا لم يتم التمسك به لاننا نقول اتباع المقتدي وامير الجيش
ليس بهاد ولا بكل الاشخاص ولا في امور كلية كانتشرع في امور جزئية
خاصة واما الامام فاتباعه في امور كلية ناه في الابدان والامكانات فهي كالشريعة
فانفردت فلا يلزم احد الاسمين الذين ذكرتموها .

السادس والتسمون : قوله تعالى (يقوم اسموا الى سبل اتبعوا من لا يعلمكم
احراً وهم مهتدون) يمرر الاستدلال ان يقول علل وجوب الاتباع بانهم مهتدون
ودكر ما يوجب اتباعه انه وهو سؤال الآخر لكن الامام مساو للنبي في وجوب
الاسماع فيهم مساوياه في العلة وهو الهداية فانه لم يعمل وجوب اتباع امر سبلين إلا
بانهم مهتدون فطرده العلة في حق المعدل

السابع والتسمون : العلة عامة لوجوب الاسماع حصول الهداية في المعاش
والمال واتباع غير المعصوم قد يؤدي الى سد اهدايه بجماعية الاسماع وهذا لا يؤدي
اليها واتباع غير المعصوم يؤدي اليها دائماً مادام الاسماع موجوداً ونصب امام
مقصوم يمكن والله تعالى قادر على كل مقدور فلا يحسن من الحكيم نصب غير
المقصوم والامر بتأديته طلباً للهداية مع مساوئها صحتها وعدمها في نفس الامر
وعند المكلف مع قدرته على المعصوم .

الثامن والتسمون : قوله تعالى (قال رب ارضى كعب بنى الموفى قال او لم
تؤمن قال بلى ولكن سمعتك علي) وجه الاستدلال ان اطمينان القلب امر مطلوب
في الامور الدينية السكينة ولا ريب ان الامامة من الامور الدائمة السكينة لان المكلف

يصل ويقل ويأخذ الأموال ويصرف الحدود ويعمل العادات ويصحح المعاملات بقوله وامره وإشارته وهذه الأمور كلمة ولان الإمامة بيانية السوة في كل الأمور فيكون انقياس القلب فيها أمراً مهماً مصوناً ولا يحصل إلا بمصحة الإمام فيجب ان يكون الإمام مصوناً .

الناسم والشمس الله تعالى نصب إمامه ربحم في غاية اللطف والرحمة والإمام المصوم طريق أمن للمكلف من الخوف والإمام غير المصوم طريق خوف وهو ظاهر فلا يناسب نصب الإمام غير المصوم لنصب الله ورحمة نصاده وإرادته اسلامهم وهدايتهم والمناسبات للتلطف وإرحمة الإمام المصوم وعلى نصه المائة الإمام مرشد دائماً ولا شيء من غير المصوم مرشد دائماً فلا شيء من غير المصوم امام .

بسم الله الرحمن الرحيم

المائة الثامنة من الآلة الدالة على وجوب عصمة الإمام عليه السلام
الاول : قوله تعالى : كذلك بين الله آياته للناس لعلهم يتقون . والقوى ركوب طريق الصواب واحتمال ما فيه شبهة او وهم منه لزوم مخطوئهم وامثلة فليفتقروا هم الذين لا يحسنون بتأجيل وحيرة ولا يفعلون إلا ما يملكون انه مباح ويحفظون ما يحمل تحريمه فليعلم ان هذه درجة مفيدة لله تعالى من الناس كافة في جميع ما امر به ونهى عنه لان تخصيص بعض الناس او بعض الاحكام به ترجيح من غير مرجح ولانه محال لمصوم الآية ونصب امام مصوم في أقواله وافعاله ونواحيه وادامره عالم تحمل الآيات ومتشابهها يقينا وعلومه الهامية من قبل العلوم النظرية القياس طريق صالح لذلك فيجب اتقانها عرضة اما هو او ما يقوم مقامه والثاني نصب بالوحدان والاجماع بمعنى الاول وهو المبدأ .

الثاني : قوله تعالى : في الآية المددمة (بين آياته) جمع مصابف بمعنى لما مرر

في الاصول ان الجمع المضاف للعموم وذل من باب الآية يدل عليه فان المراد من باب
الآيات الدعوى ولا يتم لا للعموم البين ما يحتاج المكلف اليه من الواجب ليعتني به
والحرام لمصلحة والمباح ليكون محيراً فيه ولا يتم إلا مع العموم، وقوله تعالى للناس
هم محي بلام الجنس فيعم ايضاً والمراد بالناس ما لا يحصل غير المعنى بحيث
يكون انما صرحوا وكان الدعوى احسان المشقة وركوب طريق اليقين ولا يحصل
لا بالناس المذكور ولا يمكن لكل الناس أحد ذلك من القرآن وهو ظاهر لأن
بعض دلالة ما محموم وهو سبي ولا شبهة على المحمل والمنشاء والسنة كذلك وليس
للناس كلهم المستوي منهم لدعوى عدم ذلك كله من طريق الالهام فلا بد من ولي
لأن يعلم ذلك يقيناً ولا بد وان يكون قوله متين الصحة وليس ذلك إلا المعصوم
فيثبت القول به لأنه ولا ذلك لزم ان يكون الله تعالى ناقصاً بمرصه وهو محال .

الثالث قوله تعالى (وانقوا الله ماله تعلقوا) الدعوى لا يتم إلا بمعرفة
الاحكام كما هي في نفس الأمر والعمل بما به يعلم والاول اما ان يحصل
بالمعل او ما قبل والاول عند أهل السنة ليس بطريق صالح لشيء من الأحكام
بشرعية وعند المعتزلة لا يعلم منه كل الاحكام بل العليل منها ولا بد من الثاني اما
في الجميع على رأي الاول او في الأكثر على الرأي الثاني ولا بد وان يكون ذلك
العمل بما يفيد علم اليقيني ولا يحصل بكثير من الناس من القرآن والسنة وهو ظاهر
بمقتضى عدمه فلا بد من من ذلك والآيات المتشابهة ويكون عنده ظاهراً نصاً
وكما السنة ولا يمكن ذلك بل لا بد وان يتبين المكاف صحة قوله وعمله وذلك
لا يحتمل إلا من المعصوم، والثاني وهو العمل بما يعمل الامام لطف به لأنه المعرب
لبي طاعة والسعد عن المنصية فيعين نصب الامام المعصوم ولا لزم بعض العرض
فان الحكيم اذا اراد شيئاً لم يعمل ما سوقف عليه ذلك الشيء اذا كان من فعله
خاصة مع قدرته وعلمه فانه يكون ناقصاً بمرصه ومضافاً لارادته تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً ، لا يقال . هذا كله معنى على ان الامامة لا يقوم غيرها مقامها

فيحتاج الى ما شاف ولم يسموه لأننا نقول : انحصار الله في الموصلي في العقل
والعقل واسع لثاني في اكثر الاحكام مما اتفق عليه الكل وانحصار عقلي في نفس
بين أو امام أو اجماع ادعير ذلك لا يعيد النفس معصوم ومما اتفق عليه الكل
والاول لا يبق بكل الأحكام ومن الثاني ولا يحصل العمى به إلا إذا كان من معصوم
وهو ظاهر

الرابع قوله تعالى (واعوذوا الله واعلموا انكم اليه تحشرون) امر وتهديد
على الترك مقدمة ايجاب ما لا يطاق مع العمى ما لا يطاق فصح معلا وكذا الامر
به على سبيل الدب اباحه عت والعت من الحكم المأمور به فصح ، مقدمة اخرى
قوله تعالى : واتقوا الله اما على سبيل انوحوت أو الدب أو الاباحه لا يحلوا عن
هذه الامور الثلاثة . مقدمة اخرى هذه الآية حكما ثابت بعد التي عليه السلام
اجماعا اذا تقرر ذلك .

فنقول : أحد أمور ثلاثة لازم اما الامر مثلا يطاق أو ثبوت الامام المعصوم أو
ثبوت ما يقوم مقامه لأنه قد ظهر فيما سار . دعوى لا يحصل إلا مع الامام المعصوم أو
ما يقوم مقامه فهو امر الله تعالى . دعوى مع عدم امام معصوم أو ما يقوم مقامه زعم الامر
بما لا يطاق معلا من احدهما لكن الاول محال الثالث لا ، اما ان يكون عقديا
أو نقليا والاول مسبق في اكثر الاحكام بمعنى الثاني وهذا الذي عليه السلام لا علم
البقيس إلا من الامام المعصوم ما تقدمه ومن الثاني وهو نصب الامام المعصوم

الخامس : امر الله تعالى ، دعوى وامر الله تعالى اولي الامر وهو الامام
المعصوم ولا يحلوا اما أن يحصل العقوى من دأعه الامام أولا وثاني محال لانه
عالي اذا أراد ما شيئاً وكل هو المقصود ، لان جميع ما وجب أو حرم داخل
في التقوى ثم امرا بارتكاب طرفة بيبست مقصوده لذاتها بل لادائها الى ذلك
المقصود وهو تصحيح الاداء كل ذلك نقصا للعرض بل هو اصلال وهو محال فبمعنى
الاول وهو ان العقوى يحصل من مقامه الامام ولا تنكس إلا اذا كان معصوماً

وهو ظاهر ولان القوى لا بد فيها من العلم اليقيني ولا يحصل من قول غير المعصوم قطعاً وعين أن يكون الامام معصوماً وهو المطلوب

السادس : قوله تعالى . فلا تقفوا دعوات الشيطان انه كم عدو بين قال
 رانتم من بعد ما جاءكم اليقوت دعوا ان الله عزير حكيم . اعلم ان الله تعالى محله
 قد بين في هذه الآفة امور الاول هي عن اساع حصوات الشيطان وهو عام في
 الاصول والدروع احدا الصغار والكبار . ولعله يهده حذر عام بكل ما هي
 عنه ورا . ما مر به بالذي انه حذر عن ارتكبه محبة الشيطان وهي مأخوذة
 من بيان وهو . عند علم لم يظن به وهذا من رحمه الله تعالى لعنايته انه
 لا يؤاخذ قبل محبة البينات بل عموم معناه ما عند الظن ولا تحذير في المطلوب
 لانه من محبة بيئات وندرا لتعذير معناه وثالث انه مطابق للمعنى عن
 اساع الحصوات مكان ذلك ما في هذا المعنى عام في مراحل حب لتعذير وهو ظاهر
 ولا حاجة الى جميع من غير مراحج وانما ان محبة بيئات ليس من التكليف بل
 انظر فيها والطاعة لها والافتقار اليها وسبق الكلام على هذه والخامس انه يدل
 على محبة لبيات . ولا لم يكن منه فائدة وهو عام ايضاً والدية العامة وهي الدلالة
 المبينة للمعنى . يمكن يحصل من ها في كل الاحكام هو الامام المعصوم في كل
 زمان . لا يراعى منه انه لا يراعى عليه الحد والصغار والكبار . وهو معصوم صواب قوله
 وعمله وركه حصل منه اعر فيكون الله تعالى قد نصه والتفصيل من المكلفين وهو
 المندرج . لا ان هذه الآية كلها منه على ان عبر الامام لا عموم معناه وهو
 مجموع لانا دعوات الخوات من وجهي الاول ان البحث عما هو في عصمة الامام
 فاذا كان الامام هو المؤدى للاحكام لا يقوم غير عصمة معناه لأن العلم بصحة
 أدائه وقوته اما ان يكون من العمل أو الفعل قال كان من العمل فمما ضروره أو
 ما سطر والاولى يحصل في كل لباس لان التعذير خلافة فلا بد من أحد الآخرين
 والبطر لا بد منه من معناه في صدقه وانما يعلم بعد العلم بعصمة وهو ظاهر . وانما

العمل فاما أن يكون منه أو من امام آخر والاول يسمى الدور ، والثاني يسمى
 التسلسل . الثاني أن المراد من الامام اعلام الاحكام بالخير كما في الامارة
 والهدى في الامر والسعي واقامة الحدود ونصب اولاده والفتوى والسفارة وغير ذلك
 واتحاد الشرائع وكل ذلك بيانه عن النبي صلى الله عليه وآله وامر الله ونصه ولا
 يقوم بذلك فيما عدا في أمور الدين والدينا على اوجه المذكور إلا الامام لان كل
 من قام بهذه الصعاب وهو الامام وسب على ان غيره لا يقوم مقامه فيه ولأن الاعلام
 بالاحكام إنما يقوم مقامه ما بعد العمل وهو اما عقلي أو بدلي والاول محال اما عند
 المجاهدين وهو ظاهر لانه لا محال للمقل في الاحكام الشرعية حصول كل الاحكام
 لكل الناس واما عندنا فلا نه خلاف الواقع قال سبحت انما هو على مدير الخلاف
 والثاني اما من غير الامام وهو من غير عن الامام يناقض البينات لانه في امارة فاه
 إذا كان الامام موجوداً وقوله لا بعد العمل وقول غيره حجة فكيف ذلك له
 اولى بالامامة وحصل به اليقين عند الناس ومن غير الامام مقامه في الخبر لم يتم
 مقامه في الكل وهو ظاهر

السادس الآية المذكورة في الوجه الاول تدل على انه تعالى لم يجعل ولم
 يشرع ولم يوجب شيئاً يعارضه بحجج الشك واليقين ونصراً وذكراً كان الامام غير معصوم
 لكان الله تعالى قد شرع ما يناقض البينات لانه تعالى امر سابع الامام في امارة
 وأقواله وتروكه فان وقع منه الخطأ ولا يبرأ من حوز المكلف عنه الخية مع امرنا
 باتباعه فهذا إصلا لا تصب بينات .

الثامن : الأدلة لمعية الموحدة في الكتاب والسنة لا بعد بعد كل واحد
 واحد من الاحكام في كل واقعة واقعة بكل شخص شخص إلى انراض العالم وهذا
 متفق عليه بين الكل والتقدير ان الخطأ عام وان الله عز وجل نصب البينات لكل
 المسكين في الاحكام والتقدير انه لم يجعل الاعلام بالاحكام بكل مكلف بكل حكم
 فاما أن يعلم من الامام أو غيره إذا الأحكام كلها عند الأشعة مكية والاكثر عند

المعترلة وهو ظاهر ولم يوجد من الاوامر والاحكام ونصوص الكتاب والسنة ايجاب
اسماع غير المعصوم اسماعاً عاماً بل ايجاب اتباع الامام وقد تقدم في ذلك أدلة كثيرة
فكيف يحصل لبيات من غيره ولم يذكره الله تعالى ومنه لا يحصل ويذكره ويأمر
باتباعه هذا ضد البيات وهو محال

السادس . قوله تعالى (طعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)
هذا من على ان امر اولي الامر من البيات كما ان امر الناس من البيات وهو
ظاهر وانما يكون من البيات إذا كان معصوماً فالغير المعصوم لا يبعد قوله العلم
فلا يكون من البيات .

السابع . لا شك ان امسده الماشية من حور حصاً حالة الناس الرعية أمر
حرثي يتعلق بهمة وقد يمدى إلى بعض الناس وأما المفسدة الحاصلة من حصاً
الامام في الاحكام والاموال فساد كمي لأنه اعطى نصب الامام لقوانين كلية
مستدرك المفسدة الجبرية بامام واحد المفسدة كلية بما لا سبب حكمة الحكيم
جل وعلا ولو كان الامام غير معصوم ثم ان يكون له امام آخر ودهي إلى المعصوم
وهو المراد أو لا يقتضي ويتصل بهذا حلف

الحادي عشر رتبة الله تعالى ورسمه تمامه للمعاد فهو تعالى (والله رؤوف
بالعباد) وانفق المصون على عمومته والعمل بصريحه والحدس الصحيح يشهد بان ذلك
وقوله تعالى (سمعت الله المبين منسرين ومندرين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم
بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البيات
نعيماً) وجه الاستدلال بان يقول الله تعالى من على العالمين رأسه ورسمه سمعت
البيات بالكتاب وعنه لممة الماعلية اختلف الناس في الاول في الاحكام والمال وهو
حصول الحق وارهاق الماثل والحاكم ليس الكتاب بل الرسول صلى الله عليه وآله
بقوله (وما اختلف فيه إلا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم البيات) فإذا كان
الاختلاف في بعض الكتاب ونزوله كان الحاكم هو الرسول فمع من ذلك ان نعم

الله تعالى واعظمها ارسال الرسول سدر وبلغ الى الناس ما وصى الله من الكتاب
ثم يحكم بينهم بعد اختلافهم في قوله وبعد الذي الاختلاف في التأويل اعظم فان
لم يكن من قوم مقام النبي في كونه قوله حجة وفي وجوب اسامه وفي سرقة وفي
عمله وافادة قوله اليقين ثم حصول العلة الفاعلية والغائية بدون الشيء مع القدرة
والداعي وهو الزاوية بالمراد مع عدم التامول وهو محال فلا بد من شخص بعد الذي
يكون حاله ما ذكرنا وهذه الختلاف المذكورة لا تحصل الا بالمعصوم ووجب
المول بعصمة الامام .

الثاني عشر : قوله تعالى (وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد
ما جاءهم البينات ايهم) وجه الاستدلال ان قوله ما في وما اختلف فيه الا
ايهم اوتوه يدل على الاختلاف في التأويل لا في الواقع (من اعداه جاءهم
البيانات) ليس المراد حصوله لهم بالعلم بل انما اختلف ما اصبحت ان يعيد العلم في
التأويل حتى يحقق محييه البينات وان الاختلاف قد قد علم يكون ايضاً
وهو اما على تأويلي والاول لا يصبغ عند الجماعين مطلقاً واما عند فلائمه
ليس حرام في سائر الاحكام . قوله (وما اختلف فيه الا الذين اوتوه)
والسنة ليست شاملة للاحكام التي لا تنافي ولا لها تحتاج الى بيان تأويلها
لان اكثرها محال وعمومات وعمارات واعتبارات ليس الا بالمعصوم لا قوله
غيره لا يكون بينة ويكون الاختلاف بعده تقياً لان الديعة ما يعيد العلم البيعتي
ولهذا جعل الاختلاف بعده تقياً

الثالث عشر : قوله تعالى (ومن الناس من بعدت قوله في الحياة الدنيا
ويشهد الله على ما في نفسه وهو الدال الخصام) اذا بوي سعى في الارض ليعمد فيها
وبذلك الحرف والنسل والله لا يحب المعتاد . وقد قيل به ان الله احبته القره بالانتم
فحسه حهم ولتس المهاد ومن الناس من شرى نفسه بامره مرصاة الله والله
يرؤوف راحم) وجه الاستدلال انه يبين في هذه الآية شيئا

الاول : ان اصلاح الطاهر طاهراً يمحى النس حاله ويكون في نفس الامر في غاية مساد الساطع .

الثاني : انه لا يصلح للولاية بعده اعلى (وذا نولي منى في الارض لنعبد منها) فهذا تحذير من الله عن توليه هذا الموضوع بهذه الصفة

الثالث (ومن الناس من يشرى نفسه ادعاء مرضاة الله) معناه انه في حالة صلاح باطن واه لا تصدر منه معصية لان شراء النفس من لشهوات الملهكة والارادة المحرمة كما يحرم من الشمار والكفار وفعل سائر اواحسان .

الرابع : ان مثل هذا يصبح للولاية لان ذكره عقيب السبي عن توليه الاول يدل على صحة تولية هذا .

الخامس : ان ذلك لا يعلم من صلاح الطاهر

السادس : ان ذلك انما يعلمه الله وبخاصة غيره تطليعه اليه اذا تقرر ذلك .

مقول : هذه الآيه الكريمة المقدسة تدل على بطلان الاختيار وعلى ان التولية من قبل الله تعالى لانه اعلى من ان عاتق اولادته وهو الاول قد لا يعلم واه لا يجوز للسبي صلى الله عليه وآله ان يوسه إلا من يوحى من الله تعالى لأن الله تعالى قد بين ان الماه قد يوحد ولا يعلمه لى ^{من الله} وانما يعلمه الله تعالى والشرط لذلك لا يعلمه الا الله عز وجل وهو كونه من القسم الثاني ودام يكن للسبي ان يولى بنص من الله عز وجل لم يكن لغيره ، انتهى بوليه الله تعالى لا يمكن أن يكون من القسم الاول ويجب ان يكون من القسم الثاني ويجب ان يعلم المكلفون به متمم أن يكون من قسم الاول واه من القسم الثاني وذلك انما يتحقق مع وجوب عصمة الامام وهو المصوب

الرابع عشر : القرآن الكريم مشحون آي التحذير ووجوب الفكر في امور الدنيا وهو اصلاح المعاش والآخرة وهو اصلاح امر الآخرة والمعاد انما جاء بعد ان نصب الله تعالى لكل محط بذلك ما بعده العلم اذ ارجع اليه سواء

كل في رمن النبي صلى الله عليه وآله أو لعمده لقوله تعالى . كذلك بين الله لكم
الآيات لعلكم تفكرون في الدنيا والآخرة . وقوله تعالى : ولعمدة مؤمن خير من
مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمعرفة بالله وسير
آياته للناس لعلهم يدركون . بمعنى أنه عام لجميع المكلفين في جميع الأربعة وهي
جميع الأحكام اجماعاً لأن ترخيص بعضها دون بعض ترخيص من غير مرجح ولا
يخص ذلك بالأصول لأن الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا ليست من الأصول وهو اما
عقلي أو نقلي والأول لا مجال له في الأحكام عند أهل السنة ولا بعيد أكثر
الأحكام عند الممثلة والامامة هو الثاني والكتاب والسنة لا يفسدان ببقين في كل
الأحكام اسكن المكلفين ولا بعد ذلك إلا قول المعصوم فمعين وجود المعصوم عند
قوله اليقين ويحب على كتابه المكلفين أسع ولا يجوز أن يكون الامام غيره فالامام
معصوم وهو المطلوب .

الخامس عشر : قوله تعالى أن مروا وتنفوا وصلحوا بين الناس ، وحده
الاستدلال أنه تعالى أمر بثلاثة أشياء الأول البر الثاني العوى ، الثالث الإصلاح
بين الناس ومعنهم الأولين عليه يدل على أنه لا يكون إلا بفرق بعيد العم لا البر
والنقوى إنما يستحقها بالمدح عن المطلوب إلى المعصوم وهذا في الأمور السكينة أولى
بثبوتها بمقول من الأمور الجزئية وإن لامامة أمر كلي ، كما قرر ذلك بمقول
نصب غير المعصوم ممكن أن يكون فيه فساد بل الذي شوهد ووقع من جسد غير
المعصوم من الفساد باهر وأمر والعوى بامانة والمصصة لا يملكها إلا الله تعالى
فدل على أن الامامة لا تكون بالاحتيال وإنما يكون أمر الله تعالى ولا يجوز من
الله تعالى نصب غير المعصوم لأنه يستحيل أن يتعد عباده من شيء ويعطيه هو بهم
هذا محال .

السادس عشر : قوله تعالى : وادكروا نعمه الله عليكم وما أرسل منكم من
الكتاب والحكمة يعطكم به واتقوا الله واعلموا أن الله بكل شيء عليم . وحده

[illegible]

وهو إما عقلي أو نقلي أو هما والاول محال إما على قول الأشاعرة بظاهر وإما على قولنا علان العقل لا يسئلنا أكثر الأحكام فكيف بالكل ، والثاني والثالث يعنيان بعض الأحكام سعاد من معن وأعضها لسعاد من عقل أو بعض مقدماته عقلية وبعضها بديهية غير المقدمات التي تسعاد منها صدق الأصول عنه لأنه من الأصول لا بد منها من المعصوم لأن الكتاب المبرر شرعه الله تعالى وما وجد من لسة لا يمكن كل أحد من المكلفين من تحصيل العلم ، مخرج الأحكام منها ضروري . فلا بد من شخص عند قوله العلم وغير المعصوم ليس كذلك فقد تمت من التقوى لا يتم إلا بوجود إمام معصوم وليس من جهة لأن المعصية عن معصومة إنما هو من جهة تعالى . ان نصه يدل على وقوع خلاف . والظاهر هو الأمر بالتقوى لجميع المكلفين في جميع الأزمان لزم بعض أمر في وقت ما وهو من الحكم حل اسمه محال .

السابع عشر : التقوى شرف المقامات لوجهين :

الاول : أنها احسان بصائر الكبار في جميع الارمال والأحوال ، لا يتم إلا بذكر الله تعالى واستحضار شمرهم ، والألقاب لكل سؤال الحق وهو ما مقام شريف

الثاني : ان القرآن مشحون بالأمر ، التقوى وما ح للمعني وهو ظاهر وإذا كانت شرف المقامات وشم المهات تدعي نصب من يتوقف عليه وهو المعصوم في كل وقت فلا حلال ، أعمال عظيم لأمر ، وهو لا يتفق بالحكم .

الثامن عشر : الإمام يحب إعسافه ، التقوى السكينة وذلك لعدم المعصية وإفقد من طاه تا

الاسم عشر : ذكر الله تعالى له في معرض المدح والمنا في الله اسم فاعل من قولهم وقاه في وإضافة شرط نصابة إذا عرفت ذلك فبول ، إنما في ابق السك على احسان الكبار شرط في صدق هذا الاسم والحق ان احسان

الصغار شرط ايضاً لأنها تدخّل في الوعيد لعول النبي صلى الله عليه وآله لا يباع
 المصنف درجة المعين حتى يدع ما لا ينس به حدر آثامه الناس وقال تعالى
 في السجدة ان يدروا انه لا إله الا الله فاعفوا عني وعونه تعالى . أفعف الله تقفون ،
 وفي المؤمن وادرككم فاعفوا . هذا كله اشارته الى فعل الصالحات وقوله تعالى :
 واتوا السوء من اوامم ما هو الله . أي فلا تعصوه وهذا يدل على ان جميع
 الامامي الصغار والكبار . وقال تعالى . ان اكرمكم عند الله ايمانكم ولا شك ان
 الاكرم هو من فعل الصالحات واحسان وبراء كل المعاصي وهذا يدل على عصمة
 الامام لأن اكرم الناس عند الله تعالى بعد ارسوله الامم وهو ظاهر واكرم الناس
 هو ابي الناس لا به وابي الناس ليس لا المعصوم فثبت ان يكون الامام
 هو المعصوم

العشرون . فان ام الى شبه . وهذا الذي اراد به العرف هدى الناس
 وديار من الهدى والعرف . وثان هما هدى به معنى وهذا يدل على ان المعين سبب
 هداية الناس وهم اهل بيوت وفاق الناس لا اعصارهم فاما ان يكون الامام من المعين
 أو من غيرهم والذي به من أن الحكيم لا يوجب على من به الاعصار وبه الهداية
 اصابع من لا اعصار به ولا يهدي لا بذلك المعين ان يكون الامام من اعلى
 مراتب المعين وهذا هو المعصوم

الحادي والعشرون : وصف الله تعالى كتابه بامر ما به هدى المتقين
 ووصفه بانه هدى للناس ولا يد من اعتبار المعين عن الناس في ذلك بعد اشتراكهم
 فيه فليس بقدر المشترك بينهم والامر بفعل الهدى في الاعقاد والعون والفعل
 وفروع ذلك كله على اوجه لدواب وهذا هو القدر المشترك واما المعير فهو الاول
 من هداية المعين تكون نصفاً لا يحوم الشك حوله في شيء من دلالة ودن عليه
 بقوله ولا ريب فيه ان جميع المحاليل النظرية والعملية فيه مدرجة وقد دل
 عليه لقوله تعالى لا يعادى صميرة ولا كبرة ولا احصها وقوله تعالى : وكل شيء

احد هذه في ايمان من ثبات ان لا شيء على هذه كلها معينة لأن الدلالة اما ظنية
أو علمية لأنه لا شيء من ربح لا شيء من المحقق لا دلالة فيه فلما ان يكون
المرجع منه من محقق ولا يشق من الاول اما ان يكون مطابقا او لا
ولثان المحقق الاول اما ان يكون بالاول والثاني هو العلم والثاني هو اعداد
المحقق للمحقق بوجهه على كونه حرج وان دلالة حازمة مطابقة ثالثة فيكون
مستند ما الاول في مضمونه على لا شيء في كونه في مضمونه في مضمونه واما الثانية
فمضمونه على لا شيء من مضمونه من مضمونه ولا من مضمونه من مضمونه من مضمونه واما
الثالثة فمضمونه على لا شيء من مضمونه من مضمونه ولا من مضمونه من مضمونه من مضمونه وهذا من
على ثبات وعدمه مضمونه على لا شيء من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه
جميع المعاني على لا شيء من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه
إذا دبر ذلك يقول هل من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه
كل ما أو مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه
على اوجه اصوات على مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه
كل المضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه
محصر في مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه
وعبر عن جميع اقسامه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه
او من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه
انه واطعوا رسولاً وفي الامر لا ومحمد من الحكيم ان يأمر القسم الاول
باسماع وطاعة من هو من القسم الثاني وذلك الامام كره انه على ثبات الله
وارسولاً ويكون من القسم الاول وهو من القسم الثاني وهذا محذور من الحكيم
ومن ثمة خبره لا يعرف حكمه انه على مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه
هذا المضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه

لا شيء من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه من مضمونه

جعل الـ **آ** هدى للمؤمنين وهدى كافق مهاد والمهدي لا يهتدى ثانيا .
 الثاني **آ** به تحمل ومشابهه وظاهر فكيف جعل كونه هدى للمؤمنين
 بمعنى كون دلالة هديته لا يحوم الشك حولها خصوصا على قول من جعل
 الدلائل العقلية لا بعيد المعين

الثالث كل ما يوقف كونه **آ** حجة عليه لا تصح الاستدلال به عليه
 كمعرفة الصادق ومقامه بهذه الآية مخصوصة ، والحوادث عن الأول من وجهين .
 الأول انه قد ذكرناه في تحرير هذا الدليل ان هداية المؤمنين غير هداية
 غيرهم وهو هدى للناس بمعنى هدى للمؤمنين بمعنى والمعارضة بينهما معارضة الكل
 للجزء او العام للخاص ، بخلاف كون الصدوق بالنسبة الى شخص يقيدها والى
 آخر ملوكها مساوياه ، واما المثلث الثالث اعني عن عبد العظيم بن عبد الله بن عبد
 غيره غير هديته

ثاني ان يقول كما ان **آ** هدى للمؤمنين ودلالة لهم على وجود الصانع
 وعلى نبيه وهدى رسوله ، هو ان دلالة الكافرين الا انه تعالى ذكر المؤمنين
 مدحا ليس اهم الذي اهدوا واعلموا به كما قال تعالى انما انت مبذر من بذنها
 وقال تعالى انما ينسج من امره الذكر ، وقد كان عنه السلام مبدأ لكل لأجل
 ان هؤلاء هم الذين استعملوا بداره ، واعلم ان بعض الفصلاء قصر الهدى بالدلالة
 الموصلة الى المقصود وهو المؤمنين ، ومن ولعبهم ما عود هداية في غيرهم هدى اسميه
 للشيء ، كما يمكن ان ثبت الله . وعن الثاني ان لنشأه والاحكام اعما هو لاحتمال
 القسم وهو من عدم العلم اليقيني ظاهرا من علم يقين حراما بمراد الله تعالى من هداية
 المانع ومن المعصومين الذين هم المؤمنون بالحقيقة وغيرهم بالخيار فانهم يعلمون دلالة
 اللفظ بعمدا ومراد الله تعالى منه فلا يكون محملا او متشابهها بالنسبة اليهم ، واما
 اقول ان ذلك المحمل والمتشابه لا ينافك عن دليل يدل على ما هو المراد على اليمين
 وهو ان دلالة الفعل أو السمع قصار كانه هدى وانما قد ان لا ينافك لأن الله تعالى

قصد محطاما، الاقوام والاكتاف، وهو على الحكيم محال، فاما ان يجعل على المراد
من المحمل دسلا علبا أو بعد، أو يهيم الله تعالى المراد اولاً من كل الثاني كان مكلفاً
المحال، واما فصل الثامن من صعب الاول، وهو المطلوب وعدم ظهور بعض العطاء له لا يدل على
العدم في بعض الامور، وعن الثالث انه يكتفي في الهدى كونه هدى في بعض المطالب
والقرآن في مرصه الشر ثم وناكدها في اعدوا، واما اقول من سدر القرآن
المعظم حق سدره واحال، ذكره الصحيح في معناه وطرفه منه سلمة وفائدة في
تركه وحده مشعلا على كل الادلة المعقدة على ثبات صدق وصفاته نسب اقول
انه يستدل به من حيث هو قول الله تعالى عنى وب الصالحين من مدمات الادلة
الدالة على ثبوت الصانع وصفاته كلها مذكورة فيه باعين وعينه اشارة الى تركيبتها
ونظم الادلة منها من هذه الحجة البينة، ان لا لا اله الا الله من باب التوحيد والتسليم انه
حده من الاستدلال العملي بالمدمات المذكورة، وكيفية معانيه اعلا بطرون
الى الاول كيف جاءت والى السماء كيف، فبالتالى احراز الآلهة وهذا رها، اي
وعبر ذلك من الآيات وهو كثير

ثاني واشتهر، الايمان، فانه لا يتم الا بالامام المعصوم، فيجب ان يكون
الامام المعصوم في كل زمان، فالحاج الى سبب مدمات، احدها الايمان، وثانيها
ما اراده وثانيها بوجهه على امام معصوم، وثالثها انه اذا كان كذلك وجب
لصحة في كل زمان على الله تعالى، المعصم الاول، حذف أهل العقلة في معنى
الايمان في عرفه اشرع، بوجهه فرق، فانه التبره الاولى الذين قالوا بالايمان اسم
لأفعال الصواب والخوارج وافرا، بالمال، وعم كثير من المعتزلة والزيدية وأهل
الحدث اما المعقولة، فاعوا ان الايمان، فانه سبب، فلهذا به التصديق ولذلك
يقال فلا آمن بالله، وسوله ويكون المراد التصديق، والايان، بمعنى أداء
الواجبات لا يمكن مع هذه لعمدة، ولا يقال فلا آمن بك، فادعى وصام من
يقال فلا آمن به، كما يقص صام وصلى به فلا يثبت المعنى، انما يخبر على طريقة

اهل اللغة واما اذا ذكر غير معدى فقد اختلفوا على انه مفعول من مضاف اللغوي
الذي هو المصدق الى معنى آخر ثم اختلفوا فيه على وجوه ايجادها ان الابدال
عند ارم عن اهل كل اللغات سواء كانت واحدة او مدونة أو من باب الأقوال
والافعال أو الاعتقادات وهو قول راسل من عند ابن اهدل والقاضي عند الحار
ابن احمد وثانيها انه عبارة عن فعل او احداث بعد قول فعل سواء قل وهو قول
علي بن هاشم وثالثها ان الابدال عند ابنه احداث كل كسائر والمؤمن عند الناس
كل من احتجب كل ما رديه او عند قوا به يحمل ان يكون من الكسائر ما لم يرد
فيه او عند فظهر الفرق وهو قول النطاش ومن اصحابه من قال شرط كونه مؤمنا
عندنا وعند الله احداث الكسائر كلها وما اهل الحديث يدركوا وجهين الاول ان
المعرفة ايمان كامل وهو الاصل ثم بعد ذلك كل ما عاين على حده وهذه العبادات
لا تكون شيء منها ايمانا الا اذا كانت مبرسة على الاصل الذي هو المعرفة ورسموا
ان الجحود وانكار القلب كفر ثم كل محسبه لعمه كفر على حده ويحتملوا شيئا
من العبادات ايمانا ما لم يوجد به ولا غيرها ولا حمة شيئا من المعاصي كفرا
ما لم يوجد الجحود به الا ان كان لا يحصل بدون اصله وهو قول عبد الله
ابن سعيد بن كلاب

الثاني . عموم ان الابدال اسم للعبادات كلها وهو ايمان واحد وحملا
الفرائض والمواد كلها من جهة الابدال ومن رك شيئا من الفرائض فقد ايقض
ايمانه ومن رك المواد من بعض ايمانهم من باب الابدال اسم للفرائض دون
المواد . المعرفة الثانية ان الابدال بالاعمال والمسا معا وهؤلاء قد اختلفوا
على مذاهب الاول ان الابدال اقرار بالاعمال معرفة بالعباد وهو قول جمهور الفقهاء
واى حقيقة ثم هؤلاء اختلفوا في موضع احداثها في حقيقة هذه المعرفة فهم من
فسرها بالاعقاد الخارج سواء كان اعمداً تعلدنيا او كان عمداً صادر آعن ابدل
وهم الذين يحكمون ان اعتد مسلم ومسلم من سرها بالعلم الصادر عن الدليل وهؤلاء

رغموا ان المعبد في الاحول ليس عظم . والموضع الثاني احلوهوا في ان سم المعبود
في تحقق الايمان غير عاردا فقال بعض المتكلمين هو العلم بذات الله تعالى وصفاته على
سبيل التمام والكمال وليس امرا . الامر بالذات الحقيقية بل بذاته بالصدق ومعنى قوامها
بالتمام اي كل صفاته ثم ان هؤلاء لما كثروا احلواهم في صفاته تعالى كفر كل طائفة
مبهم من عداء من الطوائف وقال جماعة من اهل الانصاب المعبود هو العلم بكل ما علم
بالضرورة كونه من دين محمد صلى الله عليه وسلم المذهب الثاني ان الايمان هو الصدق
بالقلب واللسان معاً وهو قول اشهر من غيابة المراعي . والى الحسن الأشعري
والجاء من قول الامامة قال والحسن الأشعري المراد من صدق الكلام العلم
بالصدق وقال الامامية الصدق هو الحكم على شيء بشيء الجاهل . وسأنا المذهب
الثالث مذهب جماعة من الصوفية ان الايمان اقرار باللسان واحلاص بالقلب «معرفة

امانة الدين قالوا الايمان عبارة عن عمل القلب وهؤلاء احلوهوا على قولين
احدهما ان الايمان هو عبارة عن معرفة الله تعالى بالقلب حتى ان من عرف
الله قلبه ثم جعل له مائة ومائة قول ان يعرفه فهو مؤمن كامل الايمان وهو قول
حجم من صوفيا . اما معرفة الكتب والرسول واليوم الآخر فقد رجم بها ليست داخله
في حد الايمان هكذا نقل انصاري عنه ونقل عنه الكمي ان الايمان معرفة الله مع
معرفة كل ما علم بالضرورة كونه من دين محمد صلى الله عليه وسلم

وثانيهما ان الايمان مجرد الصدق باللسان وهو قول الحسن بن فضال
الذهلي . الفرية الرابعة ان الايمان هو الاقرار باللسان فقط وهو قول
الاول ان الاقرار باللسان هو الايمان ومع ذلك شرط كونه ايمانا هو
حصول المعرفة في القلب فالمعرفة شرط لكون الاقرار باللسان ايمانا لا ايمانا
في معنى الايمان وهو قول غيلان بن مسلم الدمشقي وانصاري ورياشي وان كان
الكمي قد انكر كونه قولاً لغيلان

الثاني ان الايمان مجرد الاقرار باللسان من غير شرط آخر وهو قول

الكمامة وعموماً المصدق مؤمن لظاهر كافر السريرة فثبت له حكم المؤمنين في الدنيا وحكم الكافرين في الآخرة بهذا مجموع ادوار الناس في معنى الإيمان في عرف الشرح والذي نذهب إليه أن الإيمان عبارة عن الصدق بالقلب والافرار باللسان ومعنى التصديق الحكم الذهني بالصدق والادعاء الحارم المساق الثابت وهو المستند إلى الدليل الصحيح في مادته وصورته والافرار باللسان المصدق لذلك وذلك التصديق هو العلم التصديقي بوجود الله تعالى وعبادته الاتحادية وسلسلته في تحت معرفتها على المكاف كالوحيد والسيادة ونحوها محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وآله وصحبه من العسمة والمهجرة وعلامة الأئمة الأئمة بشر وعصمتهم وعباد الامام صاحب الزمان عليه السلام إلى أن هذا المكلف وقد بين ذلك في علم الكلام داوود هذا يقول وقد يحصل من هذه الأقوال والمذاهب الحصار ناس في قولين :

أحدهما : قول من شرط العمل جزء من الإيمان

وثانيهما : من لا عمله جزءاً من الإيمان فعلى المذهب الأول لا بد وأن يكون جزء الإيمان هو لعمل الصالح الصحيح ولا بد وأن يحمل الله تعالى طرده إلى العلم بمعنى تصديقه أن يكون من طريق الاحتمال ولا يشترط لا علم كالأطام عادة والأول لا بد وأن يكون معبى الصدق والاحتمال والوارث نادراً فمعين احصاء المعصوم وبحث الطرق الموت إلى لبي محمد ولا ينبغي عدمه وحب الامام المعصوم بد غير خلاف الاجماع فقد ثبت أحماح مؤمن في إيمانه على هذا يقول إلى الامام المعصوم وهو الثاني قول من لا شرط العمل في الإيمان فيقول أن الإيمان العمل والعمل المطلوب منه لا شرع الصحيح البعسي بقوله تعالى : أن الظن لا يبغي من الحق شيئاً وذلك العمل الصحيح البعسي إنما يحصل من المعصوم بالفرار الذي ذكرناه وقد ثبت أن المعصوم لا بد منه إما في الإيمان أو في إيمانه فيجب القول به .

(الثالث والعشرون) قوله تعالى : ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمه عليكم منكم تشكرون ، هذه الآية تدل على عصمة

الامام ووجه الاستدلال سوف عني مقدمت - الاولى - ادا كلف الله تعالى
 شيئا فاما ان تكلفه نفس ذلك او به ان اداء اجتهاده اليه و... ثم يؤمر اجتهاده الله
 كما يؤدى اجتهاده به و تقوم ما تؤدى اجتهاده الله معاه ما كلف به والثاني قول
 من قال كل عتيد مقيد وقد انشاء في الاصول فتعين الاول والثاني لانه يكلف
 من طريق الى اصابه الحكم المعين لذي حكم الله تعالى به في الواقعه لانه يولاه لزم
 تكليفه ما لا يشاق ولا اقل من لزوم الخراج وقد مضاه الله تعالى به في الثالثه
 الظن اعتقاد واضح يجوز معه لنقص اذا صار معه النقص يكون اعم من المستوي
 واذا كان اعم ولا يصح ان يكون طريقاً موصلاً الى المستوي لأن الله لا يترك لزم
 الخاص تحمل ما هو اعم طريقاً الى اصابه الاحص لا اقل من ان يكون حرماً عطاء
 اراهمه الفرق الى العلم اما الضرورة او المصلحة او المحصر في قسمين قول
 المصوم وغيره والاول شرائط احدها ان يكون واجب لنفسه وناسها ان يحمل
 تعالى دليلاً المكلف يوصله الى معرفه عظمه ونالها ان نعم الله تعالى المكلف ذلك
 الاحكام التي حكم بها الله تعالى بها . واما ان يؤدى المصوم ما علمه الله تعالى
 من الاحكام . وحاشا ان يعمل المكلف به وان يتأخر بمره ونهيه به وقسمه
 في اقواله واعماله اذا تقرر ذلك

وهو قد ثبت في علم الاصول ان الله تعالى في كل واقعة حكماً واحداً
 وقد ثبت من هذه الآيات انه لا بد من طريق للمكلف الى العلم بذلك الحكم بحمله
 الله تعالى ونفسه وذلك الدليل قد بيناه اما المصوم او غيره مثل الائمة والوارث
 والاجماع والله تعالى قادر على ان يفعل ذلك لكن الثاني لم يصدق في كل مكلف
 في كل واقعة من اول نعمه الانشاء الى آخره فهو خلاف جري العادة بتعين الاول
 والا اكل الله تعالى محلاً ما احب وما عصى امره تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً
 وتعين المصوم فيقول تخصيصه ببعض الارما . وبعض المكلفين ترجيح فلا مرجح
 فلا بد في كل زمان من مصوم واجب العزيمة يكون فوته سبباً لاحكام الشرعية

ودليلاً رهاياً فاطماً عليها بعيد عن ذلك هو الامام وهو المعصوم وطريق آخر
في الاستدلال بهذه الآلة وهو ان تمام التهمة قد يكون في الدين وقد يكون في
الدنيا وفيهما المقصود في الدنيا بخلق الاشياء الضرورية للانسان المستمع في بيان
وجه الادعاء بها وكيفية تفكيرها وكيفية عملها في المعاملات والمقاصد وفي الآخرة
بالاحكام الصالحات والاحكام المحرمات واقامة العبادات وذلك لانهم لا يعرفون
الاحكام الشرعية وطرق التكليف العقلية ولا يحصل ذلك إلا من المعصوم فيجب
اخصه وطريق آخر ان منارة النفس انما هي ركنه الظاهر باسماء الشرائع
الحقة والامداد لأمر الله تعالى وتوحيده على حسب ما هي في نفس الامر وتجليه السر
عن الاحكام الدينية وهذه هذه المنارة ان النفس لا يمكن ان يعلم الله عليها
بكرمه ، وهذه وجود الصور عند الله وحلي بالكمالات العبادية وذلك انما يتم
بواسطة المعصوم ، لان ذلك المقصود لا ينفى بذلك ولا مدخل للعقل في ترجيح كثير
من الاحكام الشرعية فلا بد من الامام المعصوم وطريق آخر من جملة ارادة المظهر
الاله الخدود والاعتراف والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحمل ذلك مقوصاً
في غير المعصوم لا يؤدي الى منهج لأن جملة اعم من السبب فلا يمكن ان يكون
سبباً فلا بد وان يكون معصوماً وطريق آخر لا يحصل اعظم من الخلف في الاحكام
وخصوصاً الامانة بالعبادات ولا طاعة اعظم من الصيانة من الخط في شيء من
الاحكام اصلاً وساتر والصيانة انما يكون المعصوم وطريق آخر امثال امر الله
تعالى ورسوله وامر الامام طريق العبد وهو ظاهر بقوله تعالى : استمعوا لله
واستمعوا لرسوله واولي الامر منكم جعل امر الامام ثالث امر الله تعالى فيكون
معصوماً لحمايته الخاصة في حكمه فلا يكون امثال امره متغير او لا يصلح ان
يخفى في ثالث مرتبة امر الله وامر الرسول بل هو مساو من حيث الصواب وانما
يذكر في الشرف والذات وامر الله انما هو من حيث الصواب وهو المطلوب وطريق
آخر قد بين ان الامام وامره ، بهية ، رشادة من مبادئ لتصور بل هو بالغة لمره

اشبه فلا بد وان يكون مشهوراً من سائر ارجاس والخطب ومعار الدنوب والعبوب
واسمها والنسب وهذا هو المقصود من نظيره اولى من اختيار واحد لا يكون مبدأ
وكن . انه مشهور في غيره ، حوته ويحتملهم في المقعد فيكون التعديل له اولى
ولم يخج الامم الى ميم ولا زلة التسلسل فلا بد وان يكون معصوماً وطريق آخر
لا لعمه اعظم من نصب امام معصوم حائظ للشرع فيه الشرائع المذكورة من
تختلف الحكم فليقدم فصول انكشاف وهو من انكشاف لا من الله تعالى ويرى ان يتم
امنته علماً وبهمل مثل هذه القيمة هذا محل

ارائه والمثرون قوله تعالى ودعاكم من الله نور وكتاب مبين يهدي
به الله من اتبع رضوانه سبل سلام ويخرجهم من الظلمات الى النور ويهديهم
الى صراط مستقيم . هذه الآية تدل على انه تعالى نصب ادلة عليه في الكتاب
يهدي بها من اتبع سبيله واتبع سبل السلام في العرف الى تضافها احكام
الله تعالى . نعم وان لم تكن من الكتاب للمعتندين وهي للمعتندين فانما
تخص . من صلى الله عليه وله ويحتمل ان يصف بمكاتبين في زمانه خاصة وهو
مرجح . لا مرجح وانما لا يحسن . من صلى الله عليه وآله لم تكون مشركه
فيه . ومن الامم الا انه في كل زمان من امام معصوم يعرف سبل سلام وذلك
الطريق القصدية وتكون . ان كتاب بالنسبة الى نوراً لأنه لا شيء في الهداية
مثل نور . انه عند الامار الذي لا يقل . انكشافاً لهذا منه طرق الكتاب
وذلك لا يمكن . لا بمعصوم الذي نفسه قدسية يكون المعين بالنسبة اليها من قبل
طريقة القياس وهذا هو الحق

الخامس . مشهور . قوله تعالى (ويهديهم الى صراط مستقيم) يدل على
ان المراد انه تعالى . زاده اهداية الى امره ونهيه ومن من معصوم لا يمكن فيه
ذلك فكما كان في النبي صلى الله عليه وآله من كونه يكون الامام معصوماً وهو
المطلوب وهذا قريب من السببي .

سادس والعشرون قوله تعالى (اطيعوا الله واطيعوا الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما على رسول البلاغ المبين) تقرير الاستدلال من هذه الآية وحده :

احدها انه تعالى امر بالحذر عن مخالفة الامر وعدم الانسحاب بما امر الله تعالى به وحكمه بما في الاحكام تكليفه واحدا كما يقرر في الاصول ومن لم يوجد معصوم في كل زمان بعد قوله تعالى حاكم الله تعالى قضاة الخوف حاصل ولا يندفع بدونه او يخلق عديم ضروره بالصواب وم يحصل الثاني لانه مسحت على هذا التقدير فلا بد من الاول

ثاني طرق دفع الخوف لا بد فيه من خمسة امور احدها ما يتعلق بالله تعالى وهو نصب المؤدى والمسمع وهو الرسول عليه سلام وحث منه البشر من الحكم المحكوم وعدم داهي الوقائع معلوم وعدم وفاء عيول سائر المكلفين باستخراج كل الاحكام الشرعية من الكتاب العزيز والسمعة على مدون لتبين بلا شك ولا ريب امر واقع لا راع به والمبايع مكار والامناع فان ومماثلة معصية والوارث كذلك ومن حمل شخص باسم معاد النبي في حفظ الشرع والعصمة عام بالاحكام بالنفس ويحذر عن عدم الاعتدال شك تاريخ صالح الى دفع الخوف ومعرفة احكام الله تعالى وادام يحصل غيره من الطرق التي هو باليقين وتأسيسها نصب دليل دال على سموه أمير وعلى امامه الامام وتاليفها البلاغ التي وسميه في البلاغ والاعمال حتى فهم ودهش ولا بد حجية للمكلفين لاجل " وصل الى مهم الاحكام والاصوات الامام امرهم بالاحكام ان مثله مستكفون ودفنهم اليها ان امن على نفسه وحاصروا امتثال المكلفين لامر الامام والسعي في تهيم الاحكام والامور الارثية المستندة من الله تعالى فهو لم يفعلها الله تعالى لكان حصول الامن للمكلف مستعرا بل مستعرا والامر بالحذر يسره الامر بالسعي الى ما يؤمن المكلف والاجتهاد في دفع الخوف وهو ظاهر فهو لم يجعل الطريق الذي من فعله ولا يمكن المكلف منه

لكل تكليفاً بمحال تعالى الله عن ذلك عتياً كثيراً يجب نصه والخامس من فعل المكلف فلا محال أن من فعل المكلف يجب نص الإمام المعصوم الثالث في القرآن المحكم وانتشاه والنص والتأخر والمؤثر، فحصل الدلالة البسيطة منه في كل الأحكام للمجتهد بمحال من النص أو من كون الحكيم واحداً أو إماماً البعس وعدم قيام غير الحكيم مقامه في منصوص الشارع وفيما يشتهر منه ومن المصالح وفي ركة ادعاء لا يحصل إلا من إصابته حكم الله تعالى ولا يحصل إلا مع علم يقيني وطريقه أما قول واحد النص الذي يستحيل عليه السهو والضياع والخطأ في أوّل مقدماته أو غيره وهذه قسمة حقيقية لا تقبل والتدريج يوجد وهو ظاهر فبإلزام وجود الأول لم يلزم أن يكون الله تعالى إلهاً أمراً وهو محال، ضرورة تعالى الله عن ذلك فتبين وجود إمام معصوم في كل وقت .

السادس والعشرون قوله تعالى (وما على رسوق البلاغ أمين) وإنما يكون البلاغ مبداً وحمل فيه طرماً إلى العلم وم جعل طرماً غير المعصوم وتعين عليه النص على إمام معصوم .

الثامن والعشرون قوله تعالى (أبى جاعل في الأرض خلقه، يد الله تعالى بالخلق من الخلق والاسماء من الحكيم إنما هو بالعلم يدل على أن الخليفة أم فلا بد أن يكون الخليفة أكل من كل خلق في القوة العقلية والعلمية وأمرهم ومن يكون كذلك وليس ذلك إلا المعصوم .

التاسع والعشرون . فائدة الخدعة بكل فوني العلم والعمل لآثار الخلق وبكامل كل مسند على قدر استعدادها كما كانت مراتب الناس في الاستعداد متفاوتة في الكمال والنقص وحب أن يكون أكل من كل مسند إلى أقصى بهانه كماله كاملاً في العونين العملية والعلمية أم لا في الكمال إلى أقصى بهانه الكمال الشرعي ولا يصدق ذلك مع غير العصمة فوجب أن يكون معصوماً وهذا المنع ادّعى مشرك في كل خدعة به تعالى في إرضه فوجب عموم الحكم بمعصوم بطله

وهذا مقتضى الحكمة الالهية والحقيقة كما يدل على النبي صلى الله عليه وآله يدل على الامام عليه السلام ولأن النبي لا يرمي في كل عصر وهو ظاهر فهو احسن ذلك ما سي لأحسن بالتصنيف امس الامه لكن رحمة الله شاملة لكل وعابته في حق اهل كل عصر فوجب الامام

الثانوية . انما سمي الخبيصة حلقة لأنه يحكم في الخلق بحكم الله تعالى ويحكمهم عن امره واهله وهو حلقة الله تعالى وهذا قول ابن مسعود وابن عباس والرسول ووكذلك قوله تعالى انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق . وقائده لا تحصل لا مع اسمه فوجب عصبه اما الاولى فلا حاق الشهوات والسموات في الساعات البشرية من مكالات الكلف حيث يحصل الثواب الامام ماثبات الأوامر والارحار عن الواهي والله اشار بقوله تعالى و من الهوى عن الهوى . ومن الناس من يستصير الكمال وحصوله في تحصيل مقتضى الشهوة ولا ياتي بمحيط طاهر بطم النور لك فوجب في الحكمة وعصم الخليفة يعوى القوة العقلية ويساعدها على اموة الشهوة والعصمة وحمل اساس على المعروف ويزجرهم عن المنكر ويردع لعوى عن الضعيف وهذه عابته من الله تعالى لا تحم من واحد بل نعم الخلاق في جميع الاصناف والبلاد والارمال ولجميع الاشخاص فمطلوب منه عصمة غيره لا تمكن من الكل فكيف لا يكون هو معصوما ولا وجه لمساخه المكلف اليه لا حوار الخلد عليه فهو حار عليه الخطا لا حاس الى حادته آخر ودار او تسلسل وهو محال لان من به صلاح كل وجه وفساده محال ان يكون طار عن كل وجهه انما ساد ولأن المراد منه زجر الكل عن كل معصية في كل عصر وفي كل وقت والامر بما يعاتب كذلك فلا بد وان يكون معصوما وهو ظاهر ، واما اعمدة الثمانية فلا بد ان يكون معصوما استغنى عنه وفعل الحكيم اذا كل امرض وتوقف العرض على شرط من فعله ولم عمله لا شك انه يكون ناقصاً مرضه وهو مضاد لحكمه وابعاً الخليفة امين مخوف على الاديان والدماء والاموال فهو حار

عنده الخبز والخبابة امسح من الحكيم جعله امسا وامرنا بانشاءه وهو طاهر وهذه
الأدلة مسماة من كلام الشرح محمد بن باقر من الامامة رحه الله تعالى

الحادي والثلاثون : علي عليه السلام افضل من الملائكة والملائكة معصومون
والافضل من المعصوم معصوم فعلي عليه السلام معصوم اما المقدمة الاولى فقولته
تعالى (ان الله اصطفى آدم و نوحا وآل ابراهيم وابا عمران علي العالمين) والمعادون
هم ما سوى الله تعالى وعلي عليه السلام من آل ابراهيم والاصطفى افضل من الاصطفى
فيه ولأن النبي محمد صلى الله عليه واله افضل من الملائكة ومن النبي وعلي
واحده في السكك فكون علي عليه السلام افضل من الملائكة اما المقدمة الثانية التي فيها
علما بين في علم الكلام ونشرها الى ذلك على ذلك

فقول انه عليه السلام افضل من آدم و دم افضل من الملائكة فاسي افضل
من الملائكة ، اما المقدمة الاولى في جماعها ، واما المقدمة الثانية ولأن الله تعالى امر
الملائكة بالسجود لآدم والسجود افضل من الساجد وهو ضروري واما اتخاذ
نفس علي ومن النبي بمعنى اتخاذ في الكلام بقوله تعالى (وانفسا وانفسكم)
والاجماع على ان المراد بقوله انفسنا علي عليه السلام واما المقدمة الثانية وهي ان
الملائكة معصومون فلو حواه :

الاول : قوله تعالى (لا يمضون الله ما امرهم ويمضون ما يؤمرون) .

الثاني : قوله تعالى (يحضرون ربه من فوقهم ويمضون ما يؤمرون) يتناول
جميع فعل الامور وركائزها لآل النبي عن الشيء يستلزم الامر بتركه .

فان قيل : ما الدليل على قوله ويمضون ما يؤمرون بعيد العموم ؟

قلنا : لا شيء من الامور ان لا يسمع استوائه منه والامر بقاء يخرج من
الكلام ما لولاه لدخل على ما يضاف في اصوب الدعوى ولأنه صفة مدح تدل على العموم
لشاركونا من عوام في ذلك فلا يمكن لاحصاءه بصفة المدح فائدة .

الثالث : قوله تعالى (ان عاد مكروها ولا يستقرون القول وهم نامرون)

صرح في رايهم عن المعاصي وكوهم في كل الامور تاتعين للأمر الالهي والوحي.
الرابع : انه تعالى حكى عنهم أنهم طعنوا في البشر بالمعصية ولو كانوا عصاة لما
حسن منهم ذلك الطعن .

الخامس : انه تعالى حكى عنهم أنهم يستحقون الليل والنهار ولا هنرون ومن
كانوا كذلك اسمع صدور المعصية منهم واما المقدمة الثالثة وهي ان الاتصال من
المعصوم بمعصوم فظاهرة وقد سه الله تعالى عليها نفوه تعالى (ان اكرمكم عند الله
انفاكم) و دانئت ان علما على السلام معصوم وحب ان يكون كل امام معصوماً
بدلا فائل مرقى .

اعراض . ان المقدمة الثانية قدح فيها جماعة من الحشوية وتكادوا فيها
بالسحر والبقص والممارسة اما السحر فلا ندر عصمة الملائكة وما ذكرتموه من الأدلة
اما أولاها فانه محتمل ثلاثا الدار وافي الأدلة عنه فهو في كل الملائكة واما النفس
ومعصية هاروت ومروث فاما محتمل وقد وجد مرها الدب وإلا لما عافهما الله تعالى
حيث حبرهما من عذاب الدنيا والآخرة فأحاروا عذاب الدنيا عاجلا فخطبها سائل
مكوسين في سحر الى يوم القيامة واما بعض الناس السحر ويدعون الله ولا يراهم
احد إلا من ذهب الى ذلك ليعلم السحر واما الممارسة فموجوه الاول فونه تعالى
حكاية عنهم (اتحمل فيها من مدد بها وبمسك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس
لك) بهذا يدل على أنهم اعصوا على الله تعالى وذلك من اعظم الذنوب ولأن
طلبهم على نبي آدم بمصاد غيبة والعبه دس ولأنهم اما ان يكونوا قد علموا ذلك
بالوحي او بالاستسباط والاول سبي فائدة اعادته عنه تعالى والثاني يصدر القدح في
المر بالطن ولا يحور الثاني قوله تعالى وما حملنا اصحاب النار إلا ملائكة فدل
هذا على ان الملائكة معدون لأن اصحاب النار انما يكون من يمدب فيها كما قال
الله تعالى اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون الثالث ان ابليس كان من الملائكة
المهربين ثم عصى وكفر وذلك يدل على صدور المعصية من حسن الملائكة هذا

خلاصة كلام المشوية والجواب منه اما المنع فهو باطل لأنه استدلال على عصمة
الملائكة والقرآن مشحون به والمعلل ذلك على انه خير محض حتى ذهب بعضهم الى
خير محض ولا قدرة لهم على الشر والفساد ولأنهم لا شهوة لهم ولا حاجة وعالمون
بمنع القبيح ولا مغبوة لانقاذ داعي الحاجة والجهل واما قولهم في الاول انه
محض بملائكة الله فلما سمع بل هو عام بصحة الاستثناء لمسلم لكن يتم منه سواء
فاما قد بينا انه افضل من كل املائكة فمدخل المضمومون منهم وتم الدليل وعن منع
مهموم باقي الآيات مدفون انه باطل لانفاق النكاح على العموم وصحة الاستثناء بكل
فرد من افراد املائكة وما ذكرناه من تمام الاستدلال سواء كان للعموم او
للخصوص ، والجواب عن النقض ووجهه :

الاول ' قرأ الحسن المكي بكسر اللام وهو مروي عن الصحاح واس عاص
ثم اختلف هؤلاء فقال الحسن ' كانا نحبين اربعين . بل نعوذون لاس السحر وقيل
كانا رحلين صالحين من الملاك فردد على هذه القراءة تفسير قوله اربعون وقال بعضهم
بمعنى قدر قات الحربة من القضاء والقدرة وقال بعضهم بعبارة عن وجود
جميع الموجودات في امام ' متولى محنمة ومحنة على مدال الاداع والقدرة عبارة عن
وجودها في موادها الخارجية او بعد حصول شرائسها مفصلة واحد بعد واحد قال
الله تعالى (وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر) والخواهر العقلية
توجد في السماء والقدرة سره واحدة باعبارين والجسمانية وما معها موجودة فيهما
سريين واحتج من قرأ بكسر اللام بوجه احدها انه لا يلقى بملائكة تعليم السحر
وثابتها كيف يجوز ايراد المالكين مع قوله (ولوانزلنا ملكاً لقصى الامر ثم لا
نظرون) وثابتها لوانزل ملكا اما ان جعلها في صورة رحلين اولاً قال كان
الاول مع انها ليسا رحلين لكان ذلك تحسلاً وليس كذلك عن حابر ولو حار
ذلك في لا يجوز ان يكون كل واحد من الناس الذين نشاهد لا يكون في
الخصيعة انسان بل ملكا من الملائكة وان كان الثاني فهو باطل لقوله تعالى (ولو

حمداء ملكا لعملاء رجلا) وفي هذه الأوجوه كلام ليق اعلم الكلام ذكرناه في
النهاية فلا تطول بذكره هنا .

الثاني . ان قوله (وما ارسل على الملوك) موضعه حررنا على ملك سليمان
وتمديره ما بنوا الشياطين احرى على ملك سليمان وعلى ما ارسل على الملوك وهذا
هو قول ابن مسرر وتفسيره قال كما ان الشياطين بسوا سحر الى ملك سليمان مع
ان ملك سليمان كان ميرا عنه وكذلك بسوا ما ارسل على الملوك في ان المهرل
عليهما سحر وهو مير على السحر لأن المهرل عليهما كل هو الشرع والدين والدعاء
الى الخير واحصح عليه ان السحر له كل بار لا عندهما لكن ماله هو الله تعالى
وسلك غير حار لأن السحر كفر وعيب ولا يليق بالله تعالى ارا ذلك ولأن قوله
وسكن الشياطين كفر واطعموا الملوك السحر يد على ان يعلم السحر كفر ، ولو
تدب في الملائكة هم يطمعون السحر رهم الكفر وذلك باطل ولأنه كما لا يخور على
الانبياء ان سمعوا يعلم السحر كذا لا يخور في الملائكة فترق الأولى ولأن
السحر لا يضاف إلا الى الكفرة والفسقة وشاغلين الردف فكيف يضاف الى الله
تعالى ما نهى عنه ويوعده عليه ، ما وهل السحر لا باطل الموهوم وقد
ادله الله تعالى في عدة مواضع كما قال الله تعالى في قصة موسى عليه السلام
(ان الله سيظلمه)

الثالث . ان يكون ما نحن المحمد وكونه موصوفا على قوله وما كفر
سليمان كانه قال لم يكفر سليمان وما حرر على الملوك السحر لأن السحره كات
تصيف لسحر الى سليمان وترغم انه مما ارسل على الملوك بنابر هاروب ومازوت
فرد الله عليهم في لغوين وقوة وما يعلم من احد جملة ايضا لا يعلم
احدا بل انهم انهم الله تعالى حتى يقولوا انما نحن قسمة اي
ابلاء وامتحان فلا تكبر وهو كقولك ما امرت فلا تكذب حتى قلت لا تفعل
وبينه او حتى قلت ان فعلت كذا بانك كذا ومعه ما امرته حتى حذرته عنه .

الزائم : ان اراء السحر لطعن فيه لأنه مبني على شيء من الشيء يستلزم معرفته على تعلم السحر وجعله كغيره بقوله تعالى ولكن الشياطين لاسمالة تكليف الله تعالى شخصاً بان يحجب شيئاً مجهولاً مطلقاً لانه يكون تكليفاً بمحال فان الذي عن الشيء يستلزم العلم به لا يعلم انه تعالى دم الشياطين كغيره يمدون الناس السحر لأننا نقول الشياطين علموا الناس ليعلموا به ويسعدوا في الارض ولذلك دعاهم الله تعالى

الخامس : السحر لفظ مشترك بين معنيين احدهما ما دق و عطف و لمحب منه المقبول والادعاء بقوله ان من البيان سحراً ، وثانيهما ما يمد فاعنه وهو كل امر يخفي سده وسجيل على غير حقيقته ويخري مخري الخوبة والخداع وإذا اطلق ولم يفيد اذاد دم فاعله قال تعالى وسحرروا عين الناس - يعني موهوا عيهم - فاعلهم على الملكين حال ان يكون من القسم الاول وهو اختيار لمن الاصول .

لسادس : انه تعالى اراد علم السحر اسلافاً من الله للناس من علمه وعمله . كان كغيره ومن تعلمه مثلاً يعلم به ويخبر عنه ويحذر منه ويوقاه ولئلا يعثر به كان مؤمناً كما قيل عرفت الشر لا للشر لكن لوقفه كما انبى الله تعالى قوم طالوت بالهرق من شرب منه وليس مني ومن لم يطعمه فانه مني ، وهذا الوجه هو اختيار المعرفه ، والحوار عن المعارضة اما عن الاول فمبهم أنهم أرادوا الاعتراض عنه تعالى ان طلباً ليعلم الشر في حاق بني آدم مع صدور الشرور منهم لأن الحكيم إذا علم اشتغال فعل على معصية لا يصدر منه ذلك الفعل إلا لحكمة عظيمة ومصلحة تأمه تستحق في الحكمة تلك المعاصد بالنسبة الى وجود المصالح فإراد الملازمة مسؤولهم ان يعلمهم الله تعالى تلك الحكمة وايضا فان إيراد الاعتراض لمعربة احوال وحل وجه الاشكال والشبهة ليس بفسح ولا يشتمل على انكار وايضا فان مسؤولهم كان ولا يشتمل على انكار وايضا فان مسؤولهم كان على وجه المصلحة في اعطام الله تعالى فان العبد المحلص لشدة حبه لمولاه يكره ان يكون له عند يعصيه ولم يذكر ذلك

عن بنی آدم عینه لهم بل لما كل محل الاشكال فی خلق بنی آدم اعداهم علی المساد
وسمك الدماء ومن اراد السؤال وحسب ان سحر من محل الاشكال لا لغیره
فهذا سبب ذكرها من صفات بنی آدم هاتین الصفین قوله اما ان يكون قد عموا
ذلك ما وحی أو بالاستسقاط فلما حار ان يكون بالوحي وحار ان يكون بالالهام
واعارته علیه تعالى علی صمد الامماده كما قررنا فلا محذور وعن الثاني ان قوله
تعالى (وصحفا أصحابه) لا ملائكة لا يدل ذلك علی اهم معدون بها
بل یرید به حرمة النار والمصرفین فی النار والمديرین لأمرها وعن الثالث لا تسلم
ان الملیس كان من الملائكة لأنه تعالى احر عنه فی موضع آخر انه كان من الجن
لثاني والثلاثون . الامام افضل من اناء بنی اسرائيل أو مساو لهم و الله
بنی اسرائيل افضل من الملائكة فالامام افضل من الملائكة الصفین والملائكة و
وصعهم الله تعالى وهدمهم صفات :

احدیهما : اهم لا یعطون إلا بالنص ادوله عالی . لا علی ما لا ما علمنا
وفان لا یسمونه بامول

وثانیها : اهم لا یعطون شیئاً . لا بأسره اعدای بقوله وهم بأسره یعلمون
وهذه الصفة فی العرف عامه احد . یعطون فی كل من دولة بأسره عالی ولا یهدا
من امره شیئاً .

وثانیها : اهم لا یعصون الله ما امرهم كما قاله عالی وهذه صفات العصبة
وهم معصومون فیکون الافضل من المعصوم معصوما فانباء بنی اسرائيل معصومون
فالامام أولى باعدمه لانه افضل من الافضل من المعصوم و مساو له اما اعدمه
الاولی فلعونه علیه السلام عناء امی كما نساء بنی اسرائيل والامام افضل من
كل العلماء أو مساو لهم فهو افضل من انباء بنی اسرائيل أو مساو لهم واما
اعدمه لثانیة فلعوله تعالى (ان الله اصطفى آدم ونوحا) الآیه والعام كل ما سوى
الله عالی وذلك لان اشتقاقه من العز وكل ما كل علما علی الله ودلیلا علیه فهو

عام ولا شك ان كل محدث فهو دال على الله تعالى وكل محدث فهو عالم بقوله ان الله اصطفى الاية مناه الله تعالى استعاضهم على كل استعاضات ولا شك ان الملائكة من المحبوبين له والاية الكريمة تدعي انه تعالى اصطفى هؤلاء الأسماء على الملائكة واما المقدمة الثالثة فلها بديان واما المقدمة الرابعة فضرورية واعبر من الامام جعفر الدين ارازي على اقدمه الثامنة من الكلمة معجزة بقوله عاين (داني اسرائيل انكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم على العالمين) فانه لا يتم ان يكونوا افضل من الملائكة ومن محمد صلى الله عليه وآله فكذلكها وايضا قال الله تعالى في حق مريم عليها السلام (ان الله اصطفى وطهرتك واصطفاك على نساء العالمين) ومريم كونهما افضل من عصمة عليهما السلام فكذلكها والحرثية لا تدفع كبرى في الشكل الاول .

والجواب ان هذا الاشكال مددوع لأن قوله عاين واني فضلتكم على العالمين حديث بلا أسماء الموحودين في ذلك الزمان وحين ما كانوا موحودين ثم يكن محمد صلى الله عليه وآله موحوداً في ذلك الزمان ولما لم يكن موحوداً لم يكن من العالمين لأن المدعوم م يكن من العالمين وهذا كان كذلك ثم يرم من استعاض الله عاين ابراهيم على العاين في هذا الوقت ان يكونوا افضل من محمد صلى الله عليه وآله فاما حرثيل عنه السلام فانه كان موحوداً حين قال الله ان الله اصطفى آدم ونوحاً وانا ابراهيم وآل عمران على العالمين ويرم ان يكون قد استعاض على حرثيل وايضا ويرم ان ملك الاية قد دحض الاستعاضات ببيان الدلالة واما لا من يوجب ترك الظاهر بوجوب اجرائه على الظاهر في العموم وقد عرفت من ذلك الجواب عن لازم من مريم ود استعاضها الله على نساء العالمين ولم يكن افضل من فاطمة عليها السلام فان عصمة عليهما السلام م يكن موحوده في ذلك الزمان وتام الدبر كما مر

الثالث والآخر قوله انه اني (وهو ارسلناك بالرحمة للعالمين) وهذه

المسألة تدل على الحصر ونصب امام قائم معاد النبي صلى الله عليه وآله بعد
الطف ورحمة بل هو اعظم من بيان الخالف الحرة والمذنب وانكر وهات الاقله
لأنه امر كلي فاحلته به باقي ارحمة يجب عليه نصب الامام ودعوة المكلفين الى
طاعته وتخيرهم من معصيته ولأن امره قائم معاد النبي صلى الله عليه وآله (ص) وهو افضل من كل الأمة ويجب
ان يكون معصوماً لأن تسليم الأمة كلامهم امرهم ودينهم ودينهم ودينهم ودينهم
واحد غير معصوم باقي ارحمة فهو معصوم فالامام معصوم .

الرابع والثلاثون : هذه الآية تدل على شدة اعنيهاه تعالى برحمة الأمة وعدم
نصب امام معصوم باقص هذا العرص فكون محلاً من الحكمة

الخامس والثلاثون : هذه الآية تدل على عصمة النبي صلى الله عليه وآله
لان عدم عصمة من ازاله يحصر في ارحمة باقي هذا العرص فكون محلاً .

السادس والثلاثون : الامام قائم معاد النبي صلى الله عليه وآله فيما ارسله
فيكون معصوماً ولا باقص له من باقي هذه الآية تدل على انه عليه السلام
افضل من العالمين والملائكة من العالمين فكون محمد (ص) افضل منه وعليه
الذي قوله تعالى : وانصتوا وانصتكم والاطعوا على ان لا ارسله علي عليه السلام
وهو افضل من ملائكة والملائكة معصومون والافضل من المعصوم معصوم فعلي
عليه السلام معصوم وكلما كان علي معصوماً كان الامام معصوماً معصوماً لا
قائل بالفرق فكل امام معصوم وهو المطلوب .

السابع والثلاثون : الملائكة معصومون لقوله تعالى (لا تسعوا بالهوى وهم
باصره يعلمون) وعليه عليه السلام افضل من الملائكة فكون علي (ع)
معصوماً لأن الأفضل من المعصوم معصوم بالضرورة

ثامن والثلاثون : الله تعالى خلق الملائكة نفولا بلا شهوة وخلق للناس
شهوات بلا عقل وخلق الانسا وحده من الارض فصار الآدي سبب العقل

فوق الهمة بدرجات لا حد لها وصار لسبب الشهوة دون الملائكة ثم وحدنا
الآدمي إذا غلب هواه عقله حتى يعمل بهواه دون عقله يصير دون المهيمة
كما قال الله عز وجل (أو شك كالانعام ن هم اصل مميلا) فذلك صار
مصيروهم الى النار دون الهائم فوجب انه إذا غلب عقله هواه حتى صار لا يعمل
بهوى نفسه شيئا بل يعمل بهوى عقله اما ان يكون فوق الملائكة او مساويا
لهم اعتباراً لاحد الطرفين ، لا ح إذا مرر ذلك وقول : إذا أراد الله تعالى
بوامره وبواعيه وحلق المهور ليخرج الانسان من مرتبه حصص مرتبه الهائم
والدواب الى اوج مرتبه الملائكة ونصب الانبياء والآئمة لا شادهم ودعائهم الى
ذلك فتسليح الانبياء وحمل الناس على الامثال فلا بد وان يكون الانبياء في مرتبة
ما يدعون الناس اليه وكذا الآئمة لانهم فاعلون مقام الانبياء في جميع ما (في جميع
مراده) فسر فلا بد وان يكون الانبياء والآئمة معصومين وإلا اضعف العزم ولم
تتحقق ذلك المطلوب وهو ظاهر لا محالة

الاسم والثلاثون قوله تعالى في سورة يونس (اليه مرجعكم جميعاً وعد
الله حقا انه متى خلق ثم عذب مجري الدين آمنوا وعملوا الصالحات بالفسد)
اي بالعدل وهو عاقب مجري المعن ليخرجهم بقسطه او يورثهم اجورهم بقسطهم
وعادى امسوا وعدوا ولم يظلموا حين آمنوا وعملوا الصالحات لان الشريك ظلم لقوله
تعالى ان أشرك بظلم عظيم والمعصاة ظلام انفسهم وهذا الوجه لقائلة قوله بما كانوا
يكفرون وقول هذه الآية يدل على وجوب نصب امام معصوم وانه لا يخلو
من فيه مكافؤ غير معصومين منه وتقريره يتوقف على مقدمات :

الاولى : انه جعل غاية خلق الخلق واعادهم الى مجري الدين آمنوا وعملوا
الصالحات بالقسط اي بالعدل .

الثانية : ان العاية في كل فعل اعظم واشرف من دي العاية وهو مبرهن في
علم الاطفي بل قرب من لين

الثالثة - تدو الخلق واعادته 'مرعظم يكون' ماذهب الى حرانهم من النوات
على فطهم اعظم ومن مقدمات هذا الاكرام والمناصب العظام نصب الامام المعصوم
الذي بعد فوه العبد يمكن المكلف من عمل الصالحات وما يخرج عن الشك
ولأنه ذكر الحرام على امرين احدهما الايمان وهو من فعل قوة الطاعة والثاني
عمل الصالحات وهو من فعل قوة العبدية والانسان يحتاج فيهما الى موصل له
الهم في طاف القوة لطاقة العمل انصافا لنفسه والضرورة المحاجة الى
الحواس الظاهرة والباطنة فوه الله الى ذلك ولو اخل شيء من ذلك بحيث يهد
علما موصلا ذلك انه هو الذي يهد من جهل ذلك وفقد ذلك العبد وم يحسن عقابه
عليه وفي البقاة والعملية الى موقف يفرج الميسر القصد للدين والى نائب ذلك
الموقف ايدق الموت اليه يحفظ شرعه ويحمل الناس عنه ويكون قوته مقلوبا
معتوما معه عدم الخطأ بل قوة من مساوات في كل وقت فكما عذر المكلف في
القوة الطبيعية فقد فقد الامر عند في القوة العمدية فقد من بعد فوه العلم وذلك
هو الاسم المعصوم لأن غيره يجوز المكلف حذره فلا طريق له الى النقص
الأرايمون : اذا كان الحكيم قد خلق خلقا وكلامهم واعادهم لأجل حرانهم
على الايمان وعمل الصالحات ولم نصب لهم معصوما بعد فوه النقيض نعمن عرضه
وبعض الغرض باطل .

الحادي والاربعون - قوله تعالى (وان اوجدهما اي رجل منهم ان ائدر
الناس) الاشارة عني وضع الله تعالى في الاحكام جميعا لانه تعالى يعلم ما كان وما
يكون الى امر من العالم علا في كل واقعة ان نصب حكما هو وجب على النبي
عليه السلام الاصدار لتكامل جميع الاحكام وذلك يحتاج ولايته فأئدر الامام المعصوم
في كل زمان لوجوه احدها ان الامم عني في التكليف وهو الاصدار وهو من
عمله تعالى واللفظ في التكليف انما احب واحب وهذا على رأي المبرلة وتناوبا ان
عقوله لا نسقل باسمه حراج جميع الاحكام اوامعه في كل زمان من الكتاب العزيز

على ما في علم كلامه لا يجوز - من الخوف من الله "كذلك
 وثالث - لا يمكن منه السهو والسهو - وعنده ربه حارشي من ذلك
 لما حصل للمكلف - من فيه عو - وعنده احسن - كما يحصل في معصوه فلا بد وان
 يكون الامام معصوما دائما

اثبات لا يجوز - امامه - معصوم تسلم الخوف على المكلف ودفعه
 واحده - مع الارام - تسلم رفع المألوم فيجب رفع امامه غير المعصوم ولو كان
 - المعصوم اماما بحد ادع - عتبي وهو مح

ا - مع والارام - يجب على الامام ادع - الامام وفعله ولا يجوز
 لأحد - منهم الخلف - مع ادع - كل الامم - دائما فيكون معصوما وإلا الجار
 - معصومه في وقت ولا عهده - مع ادع - الامم في ذلك الوقت وهو
 خلاف ما يدور

الخامس والارام - قوله تعالى اس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين
 على صراط مستقيم - يراد به - حكيم في - الآية باحكام ثلاثة ان
 طر به الذي يراد به - علم - لا يكون الخفى لا في دمه وحده بعيد لأنه قال سرى
 المراد - الحكيم - قال الامام غير معصوم - ان يراد عن الصراط قبل محن ولا
 يقى الدين بعده فيجب عصمه لانه لا - لو جارشي من ذلك عليه لما حصل
 للمكلف الصفة - مع قوله

سادس - الارام - الامام قائم مع الله (من) وهذا اسمي حلقة
 رسول الله ولسي - ويدر فالامام يكون ايضا شيرا ومذبرا وانتم فأنتم مع
 العلم بصواب قوله وفعله ولا يتم ذلك لانه المعصية .

سابع والارام - الامام حجة الله في ارضه على جميع من عداه من
 عده في كل زمان ومكان - كل حكم من احكامه شرع فحاشا ان يحظى في
 حكم - ومن وسيت غير ذلك - كل من - المحظية الخطأ حجة على المصيب وهو

بحال والمقدمات ظاهرة اما المقدمة الاولى فتقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ، فهذا أولى الامر هو الامام لأنه
اما ان يكون هو النبي أو غيره والاخرى بتم التكرار فلا فائدة والثاني اما ان
يكون هو الامام أو غيره أو هي والاخرى انما تطلق فمعنى الاول انما ثانيا فلا مسحة
ان ينصب اماما ثانيا عن النبي وحليقة له ويوجب عبده وعلى الأمة طاعته غيره واما
الثالث فهو باطل لاسمححة مساواة الامام غيره ولا مكان الاختلاف جمع
المرسل وهو محال ومعنى الاول وبقي المقدمات ظاهرة

الثامن و الأربعون الامام خليفة في الارض وكل خليفة انما المقصود من
نصبه الحكم بحق في كل واقعة وحكم وقيل واحكام النازل والهو دأتم في
اعوانه وافعاله ورواياته واحكامه بقوله تعالى (داود انا جعلناك خليفة في الارض
فاحكم بين الناس بالحق) وهو عام في كل وانما يحصل ذلك في المعصوم

التاسع والاربعون ردع المذهبين الحدود والسررات حسن معلوم
للشارع وليس لبعض المذاهب اولى من بعض بذلك وكذا الرضا والمكافون كذلك
فمعنى نصب معين بالحدود و مرير على كل مذهب في كل وقت على كل عادل فلا بد
وان يكون نصب غيره عن سائر المذاهب كلها ولا لأحد ان يقيم والامام عليه
وذلك هو المعصوم

الخمسون الامام عليه السلام انما النبي (من) وحليقة وقائم مقامه فيما
حده الذي من دعوه الأمة وهو ظاهر ونبي امتها جاء من على الامه است الله
ويعلمهم الكتاب والحكمة ويركهم يقول تعالى هو الذي بعث في الأميين رسولا
مهم الآية والمراد من آية الحكمة المصنعة لا من دس دون دس فان لم يكن
هو كذلك لم يثبت منه ركبة غيره لأن من ليس يركي كيف يركي غيره ولا يبالا
فان لا يحصل فائدة لامامه لأن دعوى الامام لا معنى الامام لركبة المصنعة فان لم يحصل
فالمانع من جهة المكلف لا من غيره

الحادي والخمسون : الامام قائم معصاه الذي عليهما السلام يجب ان لا يكون على الله إلا الحق بقوله تعالى حقيق علي ان لا اقول عني الله إلا الحق ويجب ان يكون الامام كذلك ولا يعرف ذلك ، لا من المصنوع فيجب عصمه الامام ليعلم المكلف انه بهذه الحال ليضمن قلبه .

الثاني والخمسون : الامام عليه السلام نصف حسن للمكلفين وهدى ممرهم والملك فيه حوار الخلد عني المكلفين بحوار الخلد على الامام يسره المحال وكل ما استلزم المحال فهو محال

اما المقدمة الاولى . فظاهرة انه قد وقع الاجماع على نصب الامام وراثا جليو ولد من رئيس يوجب اصدا ارم وفساده .

واما المقدمة الثانية . فظاهرة ايضا وهو جار عليه الخطأ بحقبة فيه وجوه الحاجة فكان يلزم المحذور من عدم نصب امام به ومن نصب امام له لأنه ان لم يجر عنه الخطأ فهو كاف فلا حاجة الى غيره فلا يكون من رخص اماما اماما هذا خلط وان شاء الله الخطأ لعدم وجوه الحاجة فيه فان كان امامة الاول فهو عين الفساد لودع الاختلاف وبه جعل ان يكون كل واحد منهما رئيسا كما عني الآخر تحت طاعة غيره ولا فساد اعظم من ذلك وان كان غيره فلهذا الكلام اليه وتسلسل ووقع الخطأ والاختلاف بحوار الخلد على الامام يسره المحال وكلما اسيرم المحال فهو محال بحوار الخطأ على الامام محال .

الثالث والخمسون . لو لم يكن الامام معصوما لم يمكن انخاب اساع الخطي ، على المصيب ورك الصواب والرجوع الى الخطأ والنال باطل اجماعا فلفهم مثله بان الملازمة متوقفة على مقدمات

الاولى . ان لمصيب في الأحكام واحد وقد تبين في الأصول ثمانية . ان جميع الامم معصوم من الخطأ في القول والعمل وقد تبين في الاصول - ايضا .

الثانية . انه يجب على مجموع الأمة بعد عصر النبي غير الامام ، اتباع الامام لان
قوته مساو لقول النبي ﷺ وانه بعد نبوته بقوله تعالى (ولورثوه الى الرسول
والي اولي الامر منهم اجمعين الذين اوصوه به) فاما ان يكون على سائر الخلق
أولاً والأول محال لان مع حصول النبي لا حاجة الى الامام ، والثاني اما ان يكون
قول كل واحد حجة من غير اشتراطه ، الآخر او قول واحد مشروط بقول
الآخر ، بل العكس والثاني محال لان اشتراط الاول في الثاني وهو محال ، فبضرورة
او قول الامام ثم ان النبي لا اعاد بقول الامام ولا حاجة اليه فتعين الاول
مساوي النبي في وجوب الاسماع

الرابعة . ان الالزام الذي على وجوب اسماع النبي صلى الله عليه وآله
ومساواة ائمة علمه لكل الأمة وهو اجتماع من ائمة من اراعت ذلك دعوى .
واجب على كل الأمة . اعلم الامام في دولة وملكه لم يكن معصوما جار
الخطأ عنه واما عبية الخلفاء في حلال وحرمان اصابه واحد من الائمة في ذلك الحكم
وجب عليه اتباع الامام معصوماً لم يكو له دية ولا كونه كافر واما استحالة
الثاني بظاهرة لا يحتاج الى بيان .

الخامس والخمسون . المنسوب من اركان النبي صلى الله عليه وآله والامام
اشياء الاو هو الهداية الى طريق الله تعالى الذي هو الحق ومسؤول من الله الذي
عندهم الله انه هو الهداية الى صراط الدين اجمع عليهم غير المعصوم عليهم ولا
المؤمنين وهذا يدل على انه واحد . الثاني حمل الأمة عليه . الثالث منهم من
ركوب غيره فان ستم المكلف عمل ذلك منه في كل الاحكام والافعال والاوامر
والنواهي ولا في ذلك الا من المعصوم من الاحكام الشرعية وبقرعية من
اداتها التعصيلية بقبول وهو ظاهر .

السادس والخمسون . الامام يجب طاعته على الكل ولا يجب عليه طاعة احد
منه اكن من كل وعنه اعظم من الكل ورحمة اعظم من ربه وكل

« تقواه أقوى من تقوى الكل فكيف — معصوماً — هو أمير
السادس والخمسة ، لا يقيم الحد من الله عليه حد ، والامام هو المأمون لا حد
على كل محدود فلا يكون له حد حد يكون معصوماً وهو المطلوب اما الصغرى
فلقوله تعالى (تسمروا) اسماء تسمرون بسمكم والخبر والاجماع
واما الكبرى فظاهرة .

السادس والخمسة قوله هو الذي امت في الامير رسولاً الى
دوله ، وعلية اشارة الى الاع الشرائع وتهدد الظاهر بما عاظم وقوله
ويركهم اشارة الى ظهور الباطن من لادخال البصيرة وجمع المصاحف وقوله
ومعلمهم « كتاب اشارة الى الآيات الحاصلة من ذلك من دقائق الكتب المعبر
وحمايقه وقوة والحكمة اشارة الى الحكمة النظرية والعملية فلا بد ان يكون شي كمالاً
في هذه الصفات كلها كمالاً لكل لسان ولا يمكن ما عظمه ، لا ذلك ، الامام
فانم مام من عليه السلام في جميع ذلك فهو كذلك وهو المطلوب ،

الزامن والخمسة الامام عليه السلام واجب الطاعة كالشي اعوله تعالى
(يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا رسله واطيعوا اولي الامر منكم) وقوله
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا رسله واطيعوا اولي الامر منكم
في وجوب الطاعة له وحده ب طاعة الامام عاظم كذلك وقد عرفت ذلك بقوله
لو لم يكن الامام معصوماً لم يكن احد الامر منكم وهو اذا امكك امره تعالى واحد
في وجوب واحد ، عظيم وهو مكلف ما لا يمكن او نقص تعرض في نصب الامام
والامر عظمه ب طاعة الله وحده ب طاعة الله وحده ب طاعة الله وحده ب طاعة الله
المكلف بعد ما امر النبي (ص) ب طاعة كل منهما وهو اذ اع الفدين اولا
يجب واحد منهما وهو خلاف الامر ب طاعة الامام ، لا اذا عرف
موافقة النبي « انما المكلف لا يجب على الامام ان يوافقه امره لا يمكن
« ي ولا اعلمه ينقطع الامام ، عظم وهو عرض لغيره غير المحتمل لا يمكن
من العلم فاما ان لا يكون امره ب طاعة مشروطاً بغير موافقة امر الامام الامر

نبي أو يكون فان كل الاول برم امكان اجتماع الصديق وان كل الثاني لازم اما وجوب الاجتهاد على كل العام في الاحكام الخيرية الشرعية وهو خلاف الحق على ما تقرر في الاصول او بتقديم قول مجتهد آخر على قول الامام وهو خلاف المقدمة اعائلة العموم اماعه وهو محال فلا بد من ان يقرر لانه حالة محال له الذي (من) وذلك اعاهو بالقول بوجوب عصمته وهو المطلوب .

الاسم الخامس رد الاحكام في العلم الى النبي والامام بحث كل ما اشتمل على الامه وفي العمل هو الذي يحملهم عليه فلا بد وان يكون معصوماً في القول والعلم لأن المصوب من الرد اليه حمله على الحق فهو خارج عن صدور غير الحق منه لكان مثل واحد من الامة فلا ترجيح في الرد اليه ولأنه خارج عن الحمل على الخطأ

الرسول : قوله تعالى : وإذ أتينا موسى الكتاب والفرقان لعلمكم تهتدون ، عرفنا بهذه الآية وغايتها من الآيات ان عرّف الله تعالى من ارسل الرسل والخصص على اسأل الرسول ووصيه الكتاب والآيات هداية الامة الى الحق وكل ما يوقف عليه اهداية فما ان يفعل الله تعالى ما يكلفه او يكلفه به ان امكن المكلف الايمان به وقبول الرسل والوصي المكلف دون ان يكون المسمع معصوماً بعلم من وجوب عصمته انه لا يوردى عن الله تعالى الا ما امره ناداه ولا يعمل الا الصواب ولا نه له الا ما يحور تركه لم يكن قوله وفعله وتركه وتقديره هداية فبما دعوا ترك المكلف عليه الخطأ فيكون قول قوله مشاعلاً على صرر مطلوب والمصممة لا يمكن تكليف المكلفين قبول قول المسمع بها ويجب ان يعلم الله تعالى والامام فأن معامه في الدعوة الى الحق وفي حمل الخلق عليه فيجب ان يكون حاله كحاله فيجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلوب .

الحادي والرسول : عصمة الامام أهم من شرع الحدود في العر من المطلوب في شرع الحدود وشرع الحدود واجب فعصمة الامام واحدة اما الاولى ولا

فلا يحرر من المظنوب في شرع الحدود ربح المفسده وحينئذ يناس عن فعل الواجبات وترك المحرمات كلها ولا يتم ذلك الا بحفظ للشرع ومقام الحدود والعناية بالمسبوبة من نصب الحدود لا تحصل الا بحفظ الشرع المقصود ذلك هو الامام والامام ادخل في العناية وهو العلة القريبة لخصولها فكل امرئ وكونه غير معصوم مؤد الى عدم اتوثوق بحصول العناية منه بل يحوز انفسه بحتم من صدقها فساد من تعرض من نصب الحدود فكانت بسببه امرئ اما ظاهرا فبمعنى العناية به وبمعنى تحكيمه وبناحية المكلف لم يجب حصول العناية وفي الحقيقة العلة المتعددة للعناية هي العصمة واما المفسده الثابتة دعاء ثبت في علم الكلام من وجوب نصب الحدود وهو المظنوب

الثاني والستون قوله تعالى (وعاذ من اقصى المدة رجل يسمى قال « قوم اسموا المرسلين اسموا من لا يستقيم احرا وهم مهتدون ») هذه الآية يدل على وجوب عصمة النبي والامام عليهما اسلام وبقربهما ان يقول علة وجوب الانساع عدم سؤال الآخر وكون الجميع مهتدين وانما يجب الانساع حالة الاهتداء لأن الواو لا يدل وانما تدعي كونه مهتدا بالعصمة لأنها الصانع لكل في السلامه عن اتصال والامام متمتع بعصمته .

الثالث والستون : الامام هاد بالضرورة ولا شيء من الهادي لقوا بالضرورة مادام هاديا مع لا شيء من الامام اما بالضرورة على قون اهتداءه ودائما على قون الهدى اما لصيرى ولقوله تعالى (وحيانا هم اعمى يهدون بصريا) واما الثانية فظاهره وإذا ثبت ان الامام ليس له وهو معصوم عود تعالى (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتعتك من العاوين) فكل من اتعت الشيطان فهو عاو وتحكم هذه الآية المحصر ثابت بين العاوين وبين المخلصين الذين ليس عليهم له سلطان ولقوله تعالى (ولأعويهم احمدين إلا عبادا منهم المخلصين) .

الرابع والستون : الامام مقيم للدين وممهّد لقواعده وداع اليه بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذلك بالامكان بفتح لا شيء من الامام غير معصوم

بالضرورة اما الصعري فظاهرة لأن المراد من نصب الامام صيغة احوال الاس
وحفظ الشروع والدعاء المنة والحلقة بيانية التي بالبيع والتعهد واما الكبرى فظاهرة
الخامس والستون الامام رئيس متعلق لا رئيس في زمانه اعني مرتبة منه
ولا بد من بيان شرائط هذه الرئاسة وصفاتها فلا بد من ان تبيّن العادة اولا حتى
يعرف الشرائط فنضرب البرهان الاتي بقول : غاية الامام تكمل كل واحد من
الاس بقدر ان عدد ذلك الشخص الذي يروى كماله دساره بحيث يطلب الناس بالحكم من
الخطاب وتارة بالمشاهدة وفي الموهولات تارة بالبرهان وتارة بالعادة وتارة بالحدس
فيرشد الناس كلا على قدر نصيبه ويرتب كل قوة في مرتبتهم التي يتفق بهم
الرئيس في موضعه ومرتبه والرؤس في مرتبه وبراغي حاي الحق والعدل فيهم
وبكل قواهم لمصه والمصلحة وكسر دواهم المعصية والشهوانه والوهمه وتقوى
القوى المعنوية في حاي العلم والعمل على الوجه الاصوب وعادة رفع الخطيئة عن
العالمين ان اطاعوه وهذا الرئيس له شروط اربعة

الاول ان يكون له الحكمة في العادة المعنوية في حاي العلم والعمل .
الثاني : ان يكون له اتصال بالاهل الذي يؤدي الى العاية المطلوبة في الدين
والدنيا من العلم والعمل والارشاد اساس وعبر ذلك من انواع النقصان بحيث لا يكون
احد افضل منه لاني العلم ولا في العمل لأن المعصية المستوية من الامام هو حمل
المكافئين على فعل العادة وارتك المعصية فلا تتم إلا اطاعة المكلف ولا يتم ذلك إلا
بان يعلم المكلف ان فيه من صفات الكمال ما ليس بمره لا يحصل له راحة في نفسه
ولا يتم إلا بصحة العلم والعمل .

الثالث . ان يكون له قوة ارهاق لأهله وجوده الانفاع لأهله ومهارة
الحدس لأهله لأن ذلك من شرائط التكليف .

الرابع . ان يكون له في نفسه قوة الحساد ان يبعه المكلفون . وان يقع في
جمع ذلك للنس الاطفي وسه الذي صلى الله عليه وآله وان يستند بما هو مصرح

به ما ليس بمصرح به ما رجعته على طريق الحق عقلا او شرعا ولا بد ان يكون
عارفا بدقائق الحق الالهي ومنه الذي صلى الله عليه و سلم ودلالها التي هي حجة
في شرع بحيث لا يخرج عن طريق النبي والكمال هو الذي عرفه النبي الانبياء
المتقدمين بحيث لو رد اليهود إذا تراءوا اليه الى ملتهم على مطابقة ما يحكم به
حاكمهم عليه وعدم معارضة واي هذا اشار على عدم السلام بقوله والله لو كسرت
لي اوساسه لحكت بين اهل الاوراق والاهل والاهل الا حيل تحده في آخر
الحديث واحتلوا في اشتراط هذا وذلك كله لا يتم بحجيم احاطة وشرايطه إلا
في المعصوم الملم بحجيم ما ذكره من في جميع الاحوال ما هو وعبره من
المكافئين مكلف به وهو المطلوب

سادس وسور قوله تعالى (وعدكم اني اعطيكم اسباب
الكرامة وقال تعالى (ان اكرمكم عند الله اتعالمكم) والاعوى اعانتهم معدون عن
الشك الى اليقين وسامع غير المعصوم يس كذلك فلا بد وان يحمل الله تعالى
امامه معصوما يرحم الله في الاحكام والاقوال والافعال عبيد قوله وفعله اليقين
فيحصل اعوى ما عين وكلف صور من الله تعالى انب لمعنى عبادته اسباب
الكرامة في الدنيا ولا معصوم في الآخرة ثم كيف يعطيهم الكرامة في الآخرة
ولا يعطيهم اعظم الاسباب ويترى الى "عوى وهو الامام المعصوم وهو قادر عليه
السامع والاعوى غير المعصوم إذا علم من يحتاج الى امام وما وجه الحاجة
الى الامام وفي ما يحتاج الى الامام فيه علم ان الامام يجب ان يكون معصوما اما دولا
معصوم المكلفون غير الامام وليس على قسمين احدهما المعصومون فاما ان يكونوا
من تحت عبية الجهاد دولا والاول يحتاج اليه في اجتماع الناس والتقدم في الحروب
فالجهاد لا يتم الا بتوحيده للناس وقاهر لهم على ذلك وهو المتقدم يكون اولى
بالامر والنهي وان لم يجب عليه اخذ يحتاج اليه في نظام مواعيد لا يتم الا بالانفيس
وقد يحتاج اليه في فعل بعض الاحكام وامامه غيره تسنم كون الامام معصوما

لما دلت ولاستحالة تقديم المفضول على الفاضل فيما يحتاج الى الفصل فيه وما وجه الحاجة فيه المفصولية لأنه تعالى حكاه الحكم وأنها غير مضمومة فيحتاج الى الإمام في أمور .

الاول كونه نفعاً في فعل او اجتناب واحكام الفاضل وإزالة ممانع الفساد لأن من لا يعاب عمله على قوته أو عظمته ودعواه الشهوانية والعصية ونفسه الامارة بفعل او اجتناب عنه يسير في فعل الماحل والامناع عن الفاضل لا يرمي في ذلك حكمة ووجاهة والقدر المستطاع في هذه الذوات على قوته العقلية والاعتماد معه في صفة العزم والاعتناء به وجهه قوة العزيمة والاعتناء بها عامة على العقيدة في كثير من الناس وهو اهم في نفس الامر فالامام هو في القوة العقلية وهو أقوى او عظمته في الشهادة والفضيلة وإذا لم يكن الامام مضمومة اليه وجه الحاجة الى امام آخر او يلزم التسلل والانهاء الى مضموم

الثاني ان تمام امر الخلق وهو اعتمادهم على اتوجه الاكل وانما يحصل ذلك بالمضموم

الثالث حتم الشرع من الزمونه والصلوات والكون من قرب الدواب من وقع منهم ما هو خارج عليهم من الاعراض عن العمل بين ذلك وكان قوله الحاجة فيه وبيان محملها وكشف محملها وانما يحتاج الى انصاف بلادته فيها على اتوجه اليه في الاكل وانما يحصل من المضموم وهو ظاهر

الرابع : الامام هو المرجع في الحائث التي وقع الخلاف فيها بين المسلمين وأئمة الفقهاء المتوهمين بين ما وجهه في جميع في الأدلة الشرعية . هي كلمة كافية وبيان واضح بما تقدم .

الخامس . عللة الشبهة على اكثر المكلفين وذلك يوجب اشتد شغلهم وتفرق جهتهم والامام يرغم ذلك فلا بد ان يكون صفات الامام تنافي نصفه التي اقيمت ذلك في غيره ولكن المقنض في غيره عدم العصمة فيكون صفته الامام العصمة

ولأن المقصود في غير المصنوع ذلك هو علة القوى الشهوية والوهمية والعصبية ومعنوية القوى العقلية فإذا حاربت هذه الأمام هذه الصفة كانت القوة العقلية فيه كاملة عامة لكل وهي المصنعة لعدم الاحتمال ، بتأليب وعدم الانبعاث بالمفردات وهذا من باب الزمان الآتي والذهبي .

الثامن والثلاثون **السهر حار على** التباين الإلهام النبوية في صورة لا يحصل فيها الإجماع ولا الوار وقد سددت الاستدلال على المكلف لأنه قد يعمل بمصنوع من الآيات الإلهية على حكم شرعي ولم يكن للمكلف طريق إلى الاستدلال منقطع المحجة به فلا بد من حائط الشرع وبالأحرار عن سهر «تأليب» وكون هذه المحجة لو سددت المحجة من غيره وهو الأمل ولا بد وان كونه مصنوعاً وإلا لزم المحذور لأنه لو حاربه سهر كما حار على غيره ثبت المحذور وهو سددت المحجة على المكلفين . لا مانع هذا مني على في حجة لقديس والاستحسان اذ على تقديرهما فلا ، لأننا نقول : قد بينا بطلان التماس والاستحسان في الكتب الأصولية سلطنا لكنه جاز أن يكون هذا السهر في الاستدلال والاعتراض والحدود ولا يجوز التماس ولا الاستحسان فهما وهذا الدليل ذكره المرتضى رحمه الله ، قال قاضي أصفه عند الخبر من أحمد مال لهم المصنوع كونه الامم حجة باضطراب ومصنوع لا يؤثر في ذلك قال فالتواهم قيل لهم شروا في سائر أمور الدين ان يعلموه باضطراب ولا عدح «بعض» فيه وان قالوا بالاستدلال قيل لهم فقصهم عنهم من انعام بما كلموه من الاستدلال على كونه حجة فان قالوا نعم فثبت المحجة الحاجة الى امام آخر لا الى غيره فيبرم مسلسل مع انهم لا يؤثران كما لا يؤثر ابواحد فلا بد من القول بانهم بمكتمهم معرفة المحجة والقيام بصرفه من غير حجة بين الامام قيل لهم لمجوروا مثل ذلك في سائر ما كلموا به وان كان البعض مانعاً احاب المرتضى بان كلامه هذا مبني على مقدمات :

الاولى انه فرض خلاف الواقع ان في النصوص الالهية والاحاديث النبوية

ما هو متشابه وما هو محال وما هو مشترك وما امجر عقول المكلفين بالعلم به يقينا
وان كثير آ من الادلة الناطية لا يثبت لعدم وقوع ذلك في الواقع فرض تقبضه
وهو علم كل واحد واحد من المكلفين جميع احكام الدين بصعوار يكون محالا وحس
انما ادعينا حاجة المكلفين الذين لا تعلموا بعض احكام الدين بصعوار وعلى تقدير
ثبت المحمل والمش - وعبرناك من خصوص خارج الى بان وهذا التقدير واقع
في ام اعم وكما ان اعم هو واقع وهو صعب او ان اعم لا يقدح فيها .

الثانية : كون الاحكام الشرعية وهو امر لازم العلم به من ماضوره نعم
بشكل الضرر . وانما ان امكان الشيء قائم مقام وجوده الفعلي في الفعل والالتزام
وبان ذلك بذاته هذا السبب الحاجة الى الامام في العلم بالاحكام في الجملة ولو
بعضها على تقدير كون علم بعضها بصعوار واعلم ان ذلك ان لم يدرم العلم
ببعض ما صدره العلم بشكل مفضل بصعوار او كون امكان السبب قائما مقام الفعل
على الذي سبب الحاجة في العلم الى الامام كون امكان علمين علمين بجملة احكام
الدين بصعوار مفضل وهو قد من الامكان بان يسمى كون الامكان قائما مقام
العلم وهو الامر الثاني ولا ثم يحصل منه في الامكان مع فرض وقوع القبض
اصوح الى الامام لا سبب الحاجة واطلال الاسمين مظهر قد يله هذا غير ان .
الثالثة : انحصار وجه الحاجة الى الامام في العلم او اسرار الاستعانة به
عنه في العلم للاستفتاء عنه مطلقا وكلاهما ملل .

الرابعة : العلم بكون الامام حجة مسار العلم بتأثير الاحكام الشرعية وهو نوع
لحوار كون العلم بكون الامام حجة اظهر بان السابح الي من مدمات يعينية اشد
علما واكثر من مدمات غير يعينية ونحوه ان العلم بكون الامام حجة من
فصيل فطرية القياس .

الاسمة والسور . فوه تعالى (او يحتمل ان جاءكم ذكر من ربكم على رجل
مكم لينذركم وبسوا واعلمكم ترحو) وجه الاستدلال ان الله تعالى انما ارسل

الرسول ليتفردوا المكلفين لتحصيل التكليف القوي والاعوى حساب ما فيه شبهة
والأحد بالعين ولا يحصل إلا من المصنوع تحت عصمة الرسل ونصب الامام
ليقوم مقام الرسول عليه السلام في ابدان الخلائق ويحصل للمكلف به العاية
الاقوى التي هي الاعوى وانما تتم ذلك بالعصمة وتحت عصمة الامام .

السمو * قوله تعالى وعلينا ترجون ارحمة الموعودة في معاملة الابدان
ليست بمفصل والرحمة الموعودة عنها هي عذبة العذاب ورحمة من التوحيد وانما تتم
ان يوعى من الملح حده وانه مصنوع في الفعل والفعل وحيث قوله وانما تتم
ذلك من المصنوع والامام قائم مقامه في اعراضه عن الحيثيات بالامامية
حجوزا ان يكون الامام معصوما بالخوارج وما وعى بالاعداء ان اتوا في عذبه ذلك
ان كان العرض منه نفس وجود امام في الزمان وان لم يعلم ولم يعم بالامور وسمع
ذلك فحار ان يكون نعمته بذلك حثيثا او نفس الملائكة المعربين في السماء
ونسى عن وجوده في الأرض لأن المعنى الذي نسل الامام لأجله عذكم بقصبي
ظهوره ودام يظهر كالوجود كعدمه وكان كونه في الزمان علة كون
حبرئيل في السماء احاط به السد المرعى رحمه الله ان العرض لا يتم بوجود
الامام خاصة بل مع وجوده وامره وسبه ونصرته وانكساره من اقامة الحدود والجهاد
لأن هذه الامور تكون بغيره لأنه بهذه الامور يكون المكلف اقرب الى الدعاة
والعد من المعصية لكن نظمه معوا بما هو العرض فالقول فيه عليهم والله تعالى
المطالب لهم ولما كان العرض لا يتم الا بوجود الامام او حذبه الله تعالى وحمله
يحدث او شاء المكلفون ان يصبروا اليه وينصروا له ووصلوا وادعوا له ان يعدلوا
عن ما يوجب خوفه وتعبه فيعه منه الظهور اذى اوجبه الله تعالى عليه مع التمكن
وما كان المانع من نصرته وامره وسبه غير مانع من وجوده لم يجب من حيث
امتنع عليه التصرف بغير الظلمة ان يعبه الله تعالى او لا يوجد في الاصل لأنه
لو فعل ذلك لكان هو المانع للمكلفين لفهمهم وم يكن للظلمة فيه فعل اصلا ولكانوا

انما اتوا في سادس وارفع صلاحه من جهة الأهم غير ممكنين مع عدم الامام
من الوصول الى مافيه منهم ومصلحتهم فجميع ما ذكرناه يفرق بين وجود
الامام مع الاستتار وبين عدمه وبما تقدم ايضاً يفرق بينه وبين حرثيل لأن الامام
إذا كان موجوداً مستتراً كانت الحجة لله تعالى على المكابين به نامة لا محذور
قادر على افعال تدعي ظهوره ووصولهم من جهة الى مافيههم ومصلحتهم وكل
هذا غير حاصل في حرثيل والمعارض به ظاهر القاعد واقول الحق في هذه
المسئلة ان الامام المصوم يجب للمكابين ولا يتم إلا بامور نصب الله إياه بان
يوحده ومن عليه هو أو النبي أو امام آخر وقوله الامامة وقيامه الدعوة وطاعة
المكابين له والاولا من دملته تعالى وثالث من فعل الامام والرائع لا يجوز ان
يستند اليه تعالى لانه لا سائي المكلف من هو مستند الى المكابين لعدم اتحاد
بعضي حجة المكلف على الله تعالى وكذا مع عدم نصب دالي عنه أو عدم قبول
الامام يكون من المضاف منه وهو مدح فيه وفي عصمة بعض الرائم فالمكلف
هو الرائم واما مع عدم عصمة فعمله على الفساد مساوي في الامكان لعمله على الصلاح
ولا يكون الله ولا فساداً فحجة المكلف على الله تعالى .

الحادي والسبعون الامام فيه مصلحة تدعي وجوب نصبه فبما اما
عدمه مباشرع واما عند العائدين بوجوبها عملاً فما عمل .

فيعمل . المصلحة الحاصلة من الامام اما ان يكون حصولها من المصوم
ارجح من حصولها من غيره أو مساوياً لحصولها من غيره أو حصولها من غيره أولى
من حصولها منه والكل باطل إلا الاول اما اسلان ما عدا الاول فبأن ضرورة
ميكون في التسمية افرأ مع قدره العاذر عليه فلا يجوز غيره من الحكيم لأن
الحكمة تقتضي ذلك فالعبرة بوجوده والداعي ثاب والصارف مسبق فتعين نصب
الامام المصوم .

الثاني والسبعون انما يتم فائدة نصب الامام إذا كل قوله وفعله حجة

فدعوى : اما ان يبعد قومه العلم أو الظن أو لا يبعد قومه واحداً منهما والثالث
حتى فأئذ الامام ولا شيء سوى الله تعالى عن اساعه بقوله تعالى (ان يشعور إلا
الظن والظن لا يفي من الحق شيئاً) ذكره على سبيل التمثيل فتدعي فأئذته أيضاً
ومعنى الاول : دعوى : لا شيء من غير المعصوم يبعد قوله أو فعله العلم بالضرورة
وكل امام يبعد قوله أو فعله العلم بصدق لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة
من الشكل الثاني وهو المصوب

الثالث والمصوب : دائماً اما ان يكون الامام معصوماً أولاً يندفع وجه
الحاجة إلى الامام به مائة خبر والثاني باطل من باب فلاله ثابته يحتاجها إلى
معرفة من احدهما ليس صدق عالمة الحق وبقوله ان وجه الحاجة انما هو حوار
الظن على المكافين وحوار السهو واهمال الساعين واهمال حدود الله تعالى فاما لم
يكن معصوماً محقق في الامام وجه الحاجة قد يندفع وجه الحاجة لانه ولا عن
غيره واما من ان يلائم الثاني واسماؤه فلا يبراه الاحد ارجح الى امام آخر فان كان
معصوماً كان هو الامام والاو غير محتاج اليه وان لم يكن معصوماً احتاج الى
امام آخر وانما يندفع

ارامه والسمون : احد الامر لا يبراه وهو اما عصمة الامام أو حوار
احتاج المكلف الى امام مع عصمته والثاني باطل وعين الاول فيها مقدمة
احديهما لزوم احد الامرين والثانية لطلال الثاني .

اما المقدمة الاولى : دعوى : اما ان يكون علمه وحيث الامامه ارتفاع لعصمة
عن المكافين وحوار يمل المسح منهم ووقوف السهو عليهم والضابط في ذلك كله
عدم العصمة أو يكون لعلة غير ذلك قال كان الثاني لم يعتنع ان يثبت حاجتهم الى
الامام مع عصمة كل واحد منهم لأن بطلانها لم يكن عدم العصمة لم يكن لعلة
تأثير وحوار ان ثبت الحاجة بثبوت معصيتها ألا يرى ان المتحرك لما لم يكن الدالة
في كونه متحركاً سواء حار ان يكون متحركاً مع عدم سواء ثبت الامر الثاني

وهو حوار احتياج المكلفين إلى الإمام مع حوار عصمة كل واحد منهم. والكل
الأول وجب عصمة لانه اذا كان وجه الحاجة هو امكان الخطأ وجب في سبب
الحاجة ما يمنع من حوار الخطأ ولا يمكن إلا من المعصوم وقبول المكلفين منه
والثاني من المكلفين والأول من الله تعالى فهو لم يكن الإمام معصوماً لاعتد الحاجة
بمكلف على الله تعالى وهو محال

واما المقدمة الثالثة وهو تحليل حوار احتياج المكلفين إلى الإمام مع
عصمتهم فلا نه لو جار ذلك لجار ان يحتاج لاساءة إلى الآثمة والذات مع ثبوت
عصمتهم والتمسح على اية لا سمحاً شدت من امتناع ولا يمكن تشييء من
الواجبات وهو معصوم الفساد بالضرورة وهذا الذي ذكره ايد نصي الله من عليه
امصهم به لو كان عصمة الإمام مع قبول المكلفين دافعة لوجه الحاجة لم يستمر
حاجة المكلفين إلى الإمام لحوار وقوع عصمة به حيث لا وجود للفصل والعامل
وانتفاء نصارى ثبوت العصمة ودفن حاجتهم إلى الإمام تحت سبعة واجبات من
«عصمة بالإمام لا تنفي الحاجة» و«انتفاء ثبوت العصمة مرة واحدة لا ينافي»
هذا مذهب على ان الدافق يحتاج إلى المؤثر وقد ثبت استلزامه في «الكلام» لأننا
نعلم الحوارات من وجوب

الأول ان الحق هو «حاج» «مالي إلى مؤثر» وما ذكره غيره قد ثبت
بطلانه في علم الكلام

الثاني هذا ليس من باب «مالي إلى مؤثر» من باب الحادث لأن سبب حوار
المكلفين وعصمة وشهواتهم ليس بمحتاج محدد في كل وقت وكل حال بل توجه
الحاجة محدد في الحقيقة في كل وقت

الخامس والستون . غلة الحاجة إلى الإمام المقدمة وجوب عصمة هي غلة
الحاجة إلى عصمة الفتية لوجوبها لكن وجوب عصمة ثابت وثبت عصمة وليس
مطلوباً الآخر وهو وجوب عصمة فيها مقدمات .

المقدمة الاولى من اجزاء حلة وعمره ان علة الحاجة اليه انفسية لوجوب نفسه هو كونه سدا في روع الصبح وفضل الواجب وقد ثبت ان فعل الصبح والامانة الواجب لا يكونان الا من غير متصور عند ثبت ان علة الحاجة هي ! داع نفسه وجوار فعل الصبح سدى حبه اخاه هو بقية الامام والا فسد حله الى الامانة في الامام وجه حله وفضل كماله في الثاني ويتكامل

الماء في البحر
وحيث كانت وذلك لأننا بحث على هذا التقدير .
في البحر .

[illegible]

سراسر انجمن لایحه من اهداء بداع و آراء السروه و كل عر
مقصود راع ای آراء الامكان دج لایحه من الامام میر معصوم السروه
و اها معصوم .

المقدمة الاولى . قال القاضي وقررناه انه لو جوز المكلف انه يدعو الى
الارواح والاحياء من غير خوف لانه حينئذ الخوف منه ودعم الخوف واجب
فكان يجب الاحرام له وهو في هذه الامام
المقدمة الثانية . قال القاضي وهي ظاهر من غير ان يكون حرام عليه

الخطبة والسهر

وأما المقامه الثانيه : فانه قد اجمعت على ان من قبل الامام وبعده تحصل الاجتهاد .
واما المقامه الثالثه : فتكون منتهى ضروريه وقد بينا الزعمان عينا
في المبحث .

السامع والسعور قول الامم وقوله مد من جملة المادى كقول النبي صلى الله عليه وآله وقوله ولا شيء من اماسى لى يستاء بها الاحكام معنول

للخطأ ويلزمه كل امام قوله وفعله لا يحتمل الخطأ وكل غير معصوم قوله وفعله
يحتمل الخطأ يفتح من الشكل الثاني لاشيء من الامام غير معصوم ضرورة لأن
الشكل الثاني إذا كان احدي مقدميه ضرورية يكون المدعى ضرورية
فيها هذا مقدمات :

المقدمة الاولى ان قول الامام وفعله من جملة المبادئ الاحكام الشرعية
وهو ظاهر قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
الامر منكم) ، تحمل الله تعالى طاعة الامام كطاعة الله تعالى وطاعة رسوله
المقدمة الثانية : انه لا شيء من المبادئ الاحكام شرعية التي كلف الله
تعالى العمل بها عند العمل للمعاد لأنها لا تسمى ما دواء لا يتوافق امر الله حل ذكره
المقدمة الثالثة . ان كل غير معصوم قوله وفعله محال لاجد لأنه إذا كان
ليس بمعصوم بالضرورة ولا رادى قطعي عليه احتمال الخطأ قطعاً

المقدمة الرابعة : انه يفتح ضرورية لأن التصديق وهي قوة كل امام قوله
وفعله لا يحتمل الخطأ في قوة فوسا كل امام قوله وفعله يمس تحداً بالضرورة
والشكل الثاني إذا كانت إحدى مقدمتيه ضرورية يكون مدعى ضرورية
الثامن والسبعون الامام ركن من أركان الدين لأن قوله مبدأ من المبادئ
وهو المحقق للشرع والامام به والذي يرمي العمل به هذا كان معصوماً كان الدين
كاملاً وان لم يكن معصوماً لم يكن الدين كاملاً . فكأن الله تعالى (اليوم
اكملت لكم دينكم) فدل على ثبوت امام معصوم ضرورة

الناسخ والصبغون : كلما كان الامام ، ادعى كان معصوماً كمن المندم حق
فانما في مثله اما الملامه وهو من النبي الخلق كافة الى من يجوز عليه الخطأ وعقله
في كثير من الاوقات مغلوب شهوته وقوته العصبية والنفس عليه وأمر الخلاق
باتباعه واقامه مقامه بعد وفاته ولا يكون محسوراً بنظر من هو مهاب عده وكر
منه اعراض بالتبجح وهو من النبي صلى الله عليه وآله لا يجوز ولأنه ترجيح من

غير مخرج لتساوي الامام والمأموم في وحده العاجلة ولأنه عت لا إمامة الثانية
منه وهو مدخل لمكاف وهو حوار الخطأ وأما من حقيقته المقدم فلا الذي
صلى الله عليه وآله لم يخرج من الدين من صار إمام الدين كاملاً قال الله تعالى
اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت وليكم نعمتي والامامة اعظم أركان الدين وهذا
مقتضى أن إمام الامامة قد تم قبل وفاته والاحكام التي قد ثبتت في زمانه عليه
الصلوة والسلام قد امن عليها قطعاً خصوصاً في ما هو اعظم أركان الدين

المحمديون . الامامة في الله تعالى عن الشخص الذي يؤمن به ويقبض كالرداء
اسم لما يرتدى به والاحكام امر به لا يجب به إذا ثبت ذلك فعول لو حار الدين
على إمام فعال الاقدام على الدين اماماً بقدره أولاً فمدى من كل
الاول كان الله قد امر بالدين وأنه غير جائز وإن كان الثاني خرج الامام عن
كونه اماماً لأن المأموم دار أي ما غير حصة عمله وبما رتب ما غير حصة لم عمله
فحيث لا يكون مأموماً ولا مقرباً به بل يكون مأموماً الذي وذلك مدح في
كونه إماماً فثبت أن الخطأ على الامام غير حار

المحمدي والمحمديون . حار الدين على الامام لزم أحد محالين خمسة اماعلم
وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أو توقف فعله على المحال أو الدور أو اجتماع
الامر بين أو استلزام وجود المأمول بدون غيره واللام في إمامه باطل فالمأموم مثله بيان
الملازمة أن الممكن لا يلزم من فرض وهو محال فيجوز ما وقوع الخطأ من الامام
فمدير إمامه على سعة الدماء واستداحة الفروع وأنواع الطوائف اما أن يجب
على الرعية معه من هذه الافعال أو لا يجب من لم يجب لزم الامر الاول وهو
عدم وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن وجب فلما ان يجب على مجموع
الامة معه عن ذلك أو على اتحاد الامة والاول يستلزم توقف الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر على اتحاد الامة الموحدين في الشريعة والعرب على العمل الواحد
وهو محال فيلزم الامر الثاني وهو توقف فعله على المحال ولأن المشاهد المأموم

أما ترى الميث العظيم إلهاً فسم على فعل فيبيع بكل واحد من أحد الرعية عامة
تحت من الأكار طارده عنه أن يبيع حرة موافق ذلك الميث العظيم في ذلك
الفعل القبيح وحيث يحدون هذا الواحد من أطوار لا يحد عليه ويصونه وإذا
هذا كل الخوف من لا بكل واحد من أحد الرعية على مع تلك الميث
عن ذلك الفعل والعسم شيء وهو أن يجب على كل واحد من أحد الرعية إظهار
الأكار على الميث العظيم المعصوم من الميث الإلهي في كل واحد
من الرعية وهو وجه على كل واحد من الرعية أن يؤدب الإمام لزم الدور فال
هذا نقل راجع عن معصية الميث ذلك راجع الميث هذا وهو دور سلطان
والوجه من الرعية ثم اجتماع المقصود والوجه في فعل واحد وهو اجتماع
معصية وهو الأمر الإلهي ولأنه من أن كل الميث الإلهي معصية
العواض والحق وبه لا موانع من أن كل ما حصل في زمن معاوية ويرد
به الله على منها وهو الأمر الخامس

الثاني والثلاثون راجع عن المعصوم في الدين والدنيا حرة طوف الميث
ودفع الخوف واجب دفع راجع عن المعصوم راجع واجب ولا شيء من الإمام
دفع راجع واجب ولا شيء من غير المعصوم راجع واجب والكبرى في
الكلام معصية الكبرى الماسة بدينه وهو المعصوم

الثالث والثلاثون كل من ثبت له الإمامة يحتسب منه الله المقصودة من
ثبوت الإمام ولا شيء من غير المعصوم يحتسب منه العاية المقصودة من ثبوت الإمام
بالإمكان يدفع لا شيء من ثبوت له الإمامة بغير معصوم بالضرورة ويرد كل
من ثبت له الإمامة معصوم بالضرورة وبما عدا ما راجع كرامة

المقدمة الأولى المعصية وبرهانها أن كل فعل صدر من عالم عملية بخلاف
حكيم منه غايه في محله وكذا ثمة أوجه لشرع به غايه ولا إمامة عنه من فعل
الله تعالى ومن أن الذي فلا بد من غايه وسد راجع بغير شرع فيها غايه ولا

كل فعل ماضٍ واجب وهو محال ، لا عمل فاعل الله تعالى لو كانت مفعلة
بالاعراض لزم ان يكون مفعولاً والاعراض مفعول فاعله هو الله تعالى .
من فعل الاعراض وهو ممكن . بل العلم بالضرورة حصوله من فعل الاعراض
ولا لعلانه كل ما نافي عنه وحكمه .

المقدمة الثانية : الكبرى ورواها في الامام كونه نطقا بقرائن امكان
من الصانع و معده من المعاني ان قبلوا منه واصنعوا به وسمعوا قوله وامتنعوا
امرهم به وحفظ الشرع والرواه عن الله واطاعه الخدوع وسد باب الخلق وتكلم
امكان من العدم بالمسائل الاختصاصية الامارة بجميع نظامه مع ردع الفساد
واصلاح الفساد و الامور مع مع امكان تضاد هذه وهذا ظاهر ضروري
لا راع فيه

المقدمة الثانية المصلحة لما يقينا في كماله من مصلحته كمنهج العلم والاسرار
تخير الاختار ان الله ضرورية بالمصلحة في الشكل الذاتي مدح ضرورية
المقدمة الرابعة روى الامام عن المصلحة لاشد في اسب مصلحته مصلحته
مطلوبه المحمودة وهي مصلحة المصلحة عند وجود الموضوع والاسامة ثمة
عند اوعدهم وما يقينا في كماله الكلامه وسبق في هذا الزمان لا يجوز عن مالم
الراية والمناو ما امر الله صانه واحد في كل ثمره ورواه
ويوجه على كل من عده اذا علم الله تعالى ان جميع ثمره ورواه موافقة لاسمه
تعالى ووجهه ومصلحتها لاسم الشارع واحد حيث امره بالامر في فعله
وتركه موافق لاسم الشارع ورواه مصلحته اجر الامم قد امر الله تعالى
بشاعه وهذا الامر عام في شاعه

الاول . في الحكاير التي في كل من عدا الامم . في عدا السلاطنة .

الثاني : في الاماكن اي في كل الاماكن

ثبات في الزواجر و هو في اي وقت كل ما في نفسه و بهي عه

الرابع : الامر مطلق على كل من وصف بالامامة وبحال ان يتفق الله تعالى
 أمره لتساعة شخص من اشخاص البشر بهذه العمومات الاربعة الا وان لم يوافق الله تعالى
 انه مصيب في جميع احواله وافعاله وانه غير محض في جميعها لأن الفعل الصريح والدين
 الصحيح والدينه السليمة والصفة المسبقة يد على ان الحكم العام بالاشياء
 كلها القادر المختار الذي عن جميع الاشياء لا تأمر عباده ورعيه كافة اناس شخص
 وامتنان أو امره ونوايه ولغيره قد يجاهد عرصة ومراة من المناد في شيء
 اصلا ولا لغنى بالعصمة إلا ذلك .

الخامس والثمانون عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع احواله التي هي طلب
 للمكلفين والوجود المطلوب منه قطعا وشاركة الامام في ذلك لأنه نائبه وقائم مقامه
 فيهم منه ان يكون عصمة الامام لتسا في جميع احواله التي هي الهدف منكم
 والوجود المطلوب منه فيجب عصمته .

السادس والثمانون : كل غير معصوم مانع من اتساب الامم من الامكان ولا شيء
 من الامام مانع من الطاب الامام « ضرورة مدح لا شيء من غير المعصوم امام
 بالضرورة والصبرية به و كذا في مذهبه لأن الامام عا نصب لاتباع
 الضرورة فحال ان يكون هو مانعا منها بالضرورة لا حال لا تسلم ان المدحة
 ضرورية وقد بين في المصنف ، لأننا نقول : قد رهن عليها في المصنف سببا لكن
 كون المدحة دأعه مما لا شك فيه و به سم المصنف .

السابع والثمانون : حجة الحاجة من بين لوجه الاستعانة لاهل البيت من مصادرات
 ضرورة ووجه الحاجة الى الامام لما اوردنا من جملة التي ذكرناها في وجه الحاجة
 الى الامام آساعا جميعها راجعة الى شيء واحد وهو حوار الخلف لأن قولهم
 يحتاج اليه في إقامة الحدود وأصلها فعل احد النوب وفي اماراة الجهاد ونبنى على
 الكفر أو سمي وذلك من الكسائر اعطاء وهو في النوب وفي الخصومات
 والحكومات واحدها على ذلك فوجود الحاجة الى الامام كلها راجعة الى حوار

الخط والناهي له العتمة وهو وجه دفع الحاجة غير لم يكن معصوما لم يحصل وجه دفع الحاجة فكان نصه غير محصل للمائدة ويكون عتقا .

الثامن والثمانون : امامه غير المعصوم تفضل بعض الشرع وتناهي الحق بالامكان ولا شيء من الامامة الصحيحة بمقتضى شيء من الاحكام الشرعية ومساوية الحق « ضرورة » مدح لا شيء من امامه غير المعصوم امامة صحيحة بالضرورة وهو المطلوب والمقدمتان معلومتان بالامامة

التاسع والحادون : امامة غير المعصوم ساقى عرض السوء بالامكان ولا شيء من الامامة الصحيحة المأمرة شرعا بحسب ما عرّض السوء في شيء من الاوقات « ضرورة » مدح لا شيء من امامة غير المعصوم الصحيحة ولا معيرة شرعا ، اما الصبري فلا عرّض السوء ارشاد الحق وحملهم على الحق ووقوع افعالهم على نهج الشرع المنه وال لا يخالفوا الشرع وغير المعصوم يمكن ان يحطام على خلافه وتسبب الدماء وسب الاموال ويحبط نظام العالم وقد حرب ذلك في تقدم غير المعصومين وادعائهم الراسة والامامة ، واما الكبري فلا الامم ما كند الشريعة وتعبر جميع ما جاء به النبي (ص) . الامم الله ابع الائمة واذنه فأنهم مقام النبي في جميع الاحكام ، واما نسخة بعد تدب في المشرق وما عليها من الاعتراض والجواب المذكور في تقدم وخفيعة ونسخة في المشرق

التسعون : سبيل الامام هو سبيل كل المؤمنين والناهي هو حق دائما فكذلك الاول وكل من كان سبيله حقا دائما فهو معصوم لأن السبيل هو الطريق ويطلق لفظا على احوال الانسلا كلها اغني افعاله واقواله وتروكه وجميع ما ساق به فاذا كاتب كلها حقا كان ذلك الانسلا معصوما وانما هذا ان الطريق يطاق على ذلك لأن المشهور في العرف ذلك حتى انه مع الى الحقيقة العرفية او اعلم من اللعونة وانما قلنا ان سبيله سبيل كل المؤمنين لأن كل عبدا الامام يجب عليه اتساع الامام ولا يجوز له مخالفته وانما قلنا ان سبيل المؤمنين لعوله تعالى (ويتبع

غير مدعي المؤمنين بوله ما تولى) فهذا تحذير وتحييد من عدل عن سبيل المؤمنين .
 الحادي ويسمى - لا بد في الإمامة من مجموع امرين أحدهما شرعي وهو
 بقوله حكاه على غيره غير كل من سواد شرعا ووجوب - معاد الكل إلى أوامره
 وبواحيه والثاني عدلي وهو عدم مود حكم شخص غيره علمه شرعا كل واحد
 من المؤمنين - يحسب إلى العصمة للمجموع - يحسب إلى العصمة أصلاً
 أما الأول فلا - بقوله حكاه على كل من عداه انما وجب شرعا لاجل
 رشاد الخلق وجمعه على الشريعة الله - وعدم الأوامر وبواحي وانما يتم وتوفى
 المكلف بمسئولية رعاية من الله - عدم بانه لا شئ لا بالصواب ولا يهي الا كما
 يوافق الكتاب ولا يعمل شئاً - انما يشروع ولا يحرم بذلك الا بالجزم - العصمة
 واستحالة المعاصي على جوره

واما الثاني - فلا - عدم بقوله حكاه علمه واستقلاله برأيه العامة في
 الدنيا مع عدم عصمة قدامكم - احمله على سلب وطاعة الشهوة والعصية
 من هو الواقع في اكثر الاحكام وذلك بحسب فائدة الإمامة - من ان يكون معصوما
 الثاني والاسم - قوله تعالى (لا الذين امنوا وعملوا الصالحات واحداً
 الى ربهم وثبت اصحاب الجنة هم فيها خالدون - مثل انهم كالأعمى والاصم
 والبصير والسميع هل يسويون مثلاً فلا تذكر) - هذه الآية تدل على ان الامام
 معصوم ومرتبه ان هو - حصر العلم في فريق احدهم الذين اصغوا بصغات
 ثلاث احدها الايمان ثانياً عدل الصالحات ثانياً الاحسان الى ربهم والصالحات
 عام في جميع الصالحات لوحين :

أحدهما انه جمع محبي كلامه المجلس وقد ثبت في اصول الفقه انه للمعصوم
 وثانيها - قوله اصحاب الجنة والاصل في الانطلاق الحقيقة وصاحب انما
 يصدق على المالك أو المستحق أو المتولي .
 والثالث - غير مراد احمد فمن احد المتولين وقوله او تلك اصحاب الجنة

يعيد الحصر بالعرف لعام فان الزائفة محدوفة وهي قولنا هم اصحاب الجنة والحكم
 إذا رتب على الوصف دل على عبية الحكم والاصل في سعة ان تكون دائية وان
 لا تكون معاودة عنها فليوم استحقاقهم من عندهم دائية مستول لا بد في هؤلاء من
 معصوم وإلا لم استحقوا الجنة في وقت ما ولما جاء استحقاق الكلفة بمقاد الدائمة
 الموحدة الكلفة وصدان لا يصفان والاولى صادقة وكنت الناس هم معصومون
 لان عمل كل الصالحات موجب العتمة بالأمام اما ان يكون في التسم الاول او
 الثاني والثاني محال لأنها سعة ولأن من هو اعنى واصم لا يصلح له سبابة ولا اصلاح
 القاسم والامام هاد يصلح للقاسم فمعين الاول ويكون معصوم . لا يقال
 الاعراض عليه من وجوه

الاول انما داله على عتمة المجموع من حيث هو مجموع من المجموع
 من انهم هم الذين لم يجدوا شي من عذاب ونس من على اس كل واحد
 واحد كذلك .

الثاني ان دلالة رب حكم على الوصف هي حده لانه معروف ودلالة
 المفهوم صديقة وهذا التسم امر عظيم منه . ولا يصح ان يسمي بالادوية اعطى
 الثالث ان المقابلة بين العنى والصبر والتسم والتعصية مقابلة لعدم والملكة
 وهما لا يقسمان المقيضين فلا دل على الحصر

ارابع . ان قوله ان من امنوا واتي الصلوات واحوا طمعه وموه . سميع
 والصبر والاعنى والاصم هما ان اتوا والمهلة في موه حريم . لا تقاضيان .
 الخامس . ان ذكر هؤلاء في مقابلة (ومن الله من افترى على الله كذبا
 او اثبت يرضون على رسم يقولون الاشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الا لعنة
 الله على الظالمين الذين اتهمون عن سبيل الله وينعون بها خيوتهم الاخرون هم
 كفارون لا حرم اسمهم في الآخرة هم الاحمر والاشك انه لا حصر في سعة
 من الكافرين ومن المعصومين فلا بد ان يكون الامام من احدهما وانما يرمي ذلك

لو كان التردد حاصراً وهو ممنوع

لأننا نقول الجواب عن الأول أن الحكم المتعلق على صفة ابن وحدث الصفة

وحد وهذا متعلق على صفة ابن وحدث وحد ولا يشترط فيه الإجماع والألفاظ

وعن الثاني أن الأوصاف إذا ما كن في ذكره فائدة لا التعادل به وحد

تعمل به وهو هذا كذلك ولا حلا عن الفائدة هذا حلف

وعن الثالث أن مع وجود الموضوع وقوله متى كان بين مسم وأنسكه

مساوياً لا فاصل بين التعيين في هذه الصورة

وعن الرابع : أن المراد هنا الكلية بالإجماع

وعن الخامس : أنه ليس أي ذكر حلال غير ممنوع بوصف مأمين وما

يقتضيه التعيين فدل على الحصر بأن ذلك أنه متى قال (مثل المزمع كالأعني

والأصم والسمع وصير هل يسويان مثلاً أم لا) وذكر (والاعني هو الضمان

وهو يصدر بعد الديوب والأصم) فدل على بعض الديوب صادق في الجملة أيضاً

في تلك لأنها مضمرة عامة والسمع عامة والصير هو الذي يعاقبه هو الذي لا امرص

له عمى الاصلان فهو عاقبه ولو حود أو صوغ وقوله المنكعة عند من المزمعين

في تلك الحال .

ثالث والتسمون : أن بدل الأصويين على عدمه بقوله نعم إلى (وعن

يتسم غير متبدل أو مزمع بوجه ما تولى) أن حرم راء انباع سد بهم في شيء ما يستلزم

وجوب انباع سبيلهم في كل الاشياء وتسبيل هو اقوالهم وافعالهم وتركهم فيهم

أن يكون ذلك كله حراً لأنه لو لم يكن حراً لم يوجب الله عز وجل انباعه وتوعده

على تركه بالدار والعداب ولا أعني بمقصده إلا ذلك إذا عذر ذلك فله قول الله

امر جميع المكلفين التي وعده نطاعه وامر من عدا بني نطاعه التي عليه نطاعه

وامر من عدا الامم نطاعه الامم ثم حمل نطاعه الامم مساوية اكل واحدة من

الطاعتين لقوله عز وجل (اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) فمعصية

أوبى الأمر على الرسول وصحة الساحة له واحدة وهذا صريح في تساوي وجوب طاعتها فيجب اتباع الإمام على الأمانة كافة لمجرد أن يكون صفة حقاً في أقواله وأعماله وتركه كل واحد منها حقاً ولا نقى في بعضه بل ذلك

الامر والسعور . والله أعلم . آية وجوب طاعة الإمام ومساواتها لأمارة النبي صلى الله عليه وآله على الأصل في مقامه أمر الإمام وفعلة وتركه أو سعه أو إباحته أو استحبابه فدلالة ذلك على عصمة الإمام أولاً وأخيراً

الخامس والستون . الله تعالى حكى في كتابه العزيز أنه يحج المؤمن من كل الطوائف إلى بيوتهم ولا يتم إلا بعصمة الإمام وعدمه حين الزمان من إمام معصوم فوجب ذلك لأن وعد الله تعالى في حكم الواقعة لا به يجب وقوعه وسجل حاشاه تقدمه بين أمم معدومة الأولى والأخيرة الطوائف بما لا اسم حدس معروف بالأمم معهم ما يحق في الأصول . وأما العصمة فتأخرت ووقفت على معدومتها لأولى من الخلق عليه وهو ظاهر ثمانية الخلفاء من أول الله تعالى طهر وكذا إذا لم يحكم بما أنزل الله نقوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فذلكم فاسق) (النساء) إنشاء عدم أصالة حكم الله في أحكامه مع لاء جهن الزمانه الحبر والخوف ونحوه الخلفاء أيضاً عصمة وهو ظاهر باعتبار ذلك فهو . ولم يكن إمام معصوماً لجار حمل الناس على الخلفاء ولم يكن هم طريق إلى الله حكم الله تعالى في أوقافهم الشرعية فاما لا يستبعد فلا يمكن إحصاء من ذلك لا نصب إمام معصوم فهو لم ينصب إماماً معصوماً ثم خلاف أو وعد من الله تعالى وخلاف أو وعد من الله تعالى بحال معدوم نصب إمام معصوم بحال وهو المستوفى

السادس والسبعون . قوله تعالى (ولا تتركوا إلى الذين طغوا فمسخهم الله النار) والإمام يجب الركون إليه في أحكامه وأوامره ونواهيه في أعظم الأنشاء كالدماء والحروب وكلما لم يحكم إلا باسم ما أنزل الله كان ظمناً . نعم من ضمن الألفي في القرآن العظيم وهذا مقدم على عدم إحداهما أن دفع الخوف واجب

عقلا وهي مقدمة مسماة لأن دمع الضرر المظنون واجب الثانية أن التحري والعمل
بقول غير المعصوم ولا تسند بالاحرة التي في الدماء والحروب واللاف الاموال
وفي العروج نحو لان غير المعصوم فيه شيئا احدهما انه لا يدر الحكم في الواقعة
بقيا حار ان لا يحكم بما اراد الله فيدخل تحت قوله ومن لم يحكم بما اراد الله
فاوشك هم الظالمون ويدخل الاعتماد على قوة في قوله (ولا تركبوا الى الذين
ظالموا) فيحصل الخوف للمكاتب من اعتقاد اقواله واعماله وامثال او امره وبواهيته
وهي مقدمة وجدانية فوجب الاحترار عنه فيهم من وجوب اساعه وامثال او امره
وبواهيته وجوب ترك اساعه وترك امثال او امره وبواهيته فيهم التكليف
بالقبضين وهو محال ظاهر الاستحالة وهو المألوف لا يقال : هذا وارد في انقي
لأنا نقول : يستدفع حظه مع وجود الامام المعصوم واما مع عدم عصمة الامام
فلا يمكن استداد هذا الباب

السامع والنسحون قوله تعالى (الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم او شك
لهم الامن وهم مهتدون) وقول كل من طمعه لغوه تعالى (ومن بعد حدود
الله بعد ظلم نفسه) والمراد بالحدود هنا الاوامر والواحي باجماع الامة وليس المراد
الكل بل كل واحد ما مراده طمعه باجماع الامة وقوله تعالى ولم يلبسوا ايمانهم بظلم فونه
اظلم بكرة في معرض التي فيكون المعصوم فيهم الا يصدر مع ايمانهم منهم ذنب وهذا
معنى العصمة ولا شك ان النبي صلى الله عليه وآله له هاتان المرتبتان لانه داع
للناس الى الاولى اعني تحصيل الاولى والثانية منها بل اي واحد كان منها وهي
عامة في كل امر وهي نعم ان امتني كل واحد به في الظلم والذنوب فيكون
معصوما والامام قائم مقامه لان طاعة مساوية لطاقته في فيكون داعياً الى
المرتبتين فلا بد من تحققهما فيه ويكون الامام معصوما .

الذامن والنسحون . الأمن والهداية يحصلون هاتين المرتبتين كما ذكر في
هذه الآية والامام طريق اليهما لانه هادونه يحصل الأمن لمكلف وغير المعصوم

ليس كذلك بالضرورة والحصول الخوف من امثال او امره ونواهي وخصوصا
فيما نرى على الاحتياط لئلا كالدمه والفروح من غير المعصوم يجوز المكلف فيه
شيئاً احدهما الخطأ والثاني نعمته لاجل ثقل القوة الشهوة والسمية فلا بد وان
يكون الامام معصوماً وهو المطلوب

«الاسع والنسوة» قوله تعالى (وهذا ما الى صراط مستقيم ذلك هدى
الله يهدي به من يشاء من عباده) المطلوب العاية من اصب الامام الهداية وهو
ظاهر والمساواة طاعة اعداءه امني وكونه قائماً مقامه والصراط المستقيم هو العصبة
وهو داع للعاق الى هذه المنة ويحصل من صاعه والا لم يصرها الله تعالى فلا
يكون لا معصوماً وهو المطلوب

المائة قوله تعالى (يدعون ما اراد الله على بشر من شيء قل من اراد
الكاتب الذي جاء به موسى بوراً وهدى للناس) ثم قال تعالى (وهذا كتاب
ارسلناه مبارك مصدق الذي بين يديه ولنشر ام نرى ومن حولها والذين يؤمنون
بالآخرة يؤمنون به وهم على صلاتهم يحافظون) وجه الاستدلال ان القرآن الكريم
ناسخ للموراة والناسخ اكل من المنسوخ فيلزم ان يكون بوراً وهدى للناس
واعطى امورهما محار والمراة واصح الدلالة بحيث تكون بقية لا قبل الشك
ثم اكد بقوله هدى للناس وهو عام في اهل كل عصر ثم انشد كونه هدى للناس
«لا بد من ثبوت مبدء بالفعل لأن كل موضوع العصبة الموحدة بحجاب الحكم وبها
على ما صدق عليه عنوان الموضوع بالفعل وكونه هدى بالفعل يستلزم ثبوت مبدء
بالفعل ولا يصدق ان علاناً مبدء إلا مع كونه مبدءاً في جميع افعاله لأن قولنا
فلا حصل متبعة عامة يستعمل في كذبتها فلا مبدء وبما عكس عرفاً وهي مساوية
لغيرها فيكون في قوة ساسه كلية عرفاً فقد ثبت ان في كل عصر لا بد من له
صفتان احدهما ان له علماً بدلالات القرآن يقيناً علماً ضرورياً من قبل فطري
القياس والثانية انه مبدء بالفعل دائماً في جميع افعاله وهو المعصوم .

بسم الله الرحمن الرحيم

المائة التاسعة من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام

الاول قوله تعالى (يا بني آدم انا انزلناكم رسل منكم يقولون عليكم اناني من اتقى واصليح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وجه الاستدلال ان هذه الآية عامه في كل عصر والامام لا بد ان يحمل الناس عليها ان امنوا امره وتامعوا معه فلا بد وان يكون فيه هذه الصفة فلا بد في كل عصر من امين مصنف بهذه الصفة وهو المعصوم لأن قوله فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون عام لأن النكرة العامة للعموم وهو جواب نقوله تعالى من اتقى واصليح وكل غير معصوم يخاف ويحزن بقوله تعالى من عمل مثقال ذرة خيرا يره من عمل مثقال ذرة شرا يره وقوله تعالى ومن يحد كل نفس ما عملت من خير يحصره وما عملت من سوء يود لو ان يراها ويديه امداء ممداء ويحدكم الله عنه والله رؤوف بالعباد قدس على ان من ذكره معصوم

الثاني قوله تعالى (و من آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفعا) إلا وسماها ذلك اصحاب الجنة هم فيها خادون) وجه الاستدلال ان الله سبحانه وعالي نصب الامام من منس على هذه الرتبة فلا بد وان تكون فيه والصلوات جمع محلي بالامام وعبد المعصوم فلا تكلف وعمل الصالحات تشمل على ترك المعاصي لأنه حكم بانهم اصحاب الجنة المأجورون لها فلا يتم الا بترك المعاصي فالامام معصوم وهو المطلوب

الثالث قوله تعالى (وقاموا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله) من حاد رسل ربنا بالحق ونودوا ان تلك الجنة اوزاموها بما كنتم تعملون) وجه الاستدلال ان الهداء عبارة الحق فلا يتم إلا بالمعصوم وعدم تمت الخلود معه لأنه تمت الآخرة فيكون الامام الذي هو هاد

مقصودا وهو المطلوب .

الرابع : قوله تعالى (واهدناكم صراطك المستقيم) على علم هدى ورحمة
أقوم . ثم يقول هل يطرون إلا تأويله يوم تأتي الساعة يقول الذين نسوه من قبل
أهداهم رسول ربنا بالحق) إلى قوله تعالى (قد حصرناهم واصلهم وصلهم
ما كانوا يعترفون) وجه الاستدلال أنه تعالى فعل الكتاب إلى أحكامه على علم
وفي الظن فيهم أن يكون حرمات أحكامه معلومة وأكد ذلك بقوله هدى وأما
يكون أعلم بما أن يكون في كل زمان أو في زمن واحد لا غير والثاني محال
لعدم اختصاص هذه تعالى بقوم دون قوم فلا بد أن يكون العلم عالمًا بذلك
ومنهذا في كل الأمور وهو المقصود وهو المطلوب .

الخامس : قوله تعالى (فتشأى لهم أن كتموا صدقهم) الشرط إذا تأخر
كل في الحقيقة مضمناً وما قبله إلى معرفة أن كتموا صدقهم فتشأى لهم شرط
في صدق المسألة عن الله تعالى بالأحكام أن يكون حيره عن علم لأن الشرط
ولأن الحكم إذا علق بوصف يصلح للعبارة دل على العلية ويصدق كل صادق في
إسائه عن الله تعالى فإسائه عن علم ويعكس بعكس العكس كل من ليس إسائه
عن غير فليس بصادق إذا نقرر ذلك فيقول الإمام صادق في كل إسائه عن الله
تعالى وكل صادق في إسائه فإسائه علم يفتح أن الإمام في إسائه عن الله عز وجل
إعلم فقد حصل معنا مقدمتان .

أحداهما : أن كل إمام يحرر وهو صادق في كل ما يحرر به عن الله تعالى
في الأحكام الشرعية .

الثانية : أن كل إمام هو عالم بكل الأحكام علماً لا ظاهراً إذا ثبت ذلك فيقول
أما يحصل الحرم بها بين المتقدمين مع العلم بعصمة الإمام عليه السلام فقد ثبت قول
من يقول ما جهاد الإمام في الأحكام وحوار خطه في الاجتهاد وطلب صدقه .
السادس : قوله تعالى (ولكن الله حسبكم الأيمان ورتبه في قلوبكم وكرهه

اليك الكفر والفسوق والمعصاة اولئك هم الراشدون) وحده الاستدلال بهذه الآية من وجود الاول ان هذه الآية فيها مراتب خمس مع كلها تحصل صفة ارشد الى لا تنصف بها الامر كلك فيه هذه المراتبة الاولى الايمان المرتبة الثانية ان يكون مرسيا في قلوبهم بمعنى ان يكون لهم غير الحق وعين الحق واليهما اشار ابراهيم عليه السلام في سورة (رب اربي كيف تحي الموتى قال او لم تؤمن قال بلى ولكن لضعفت قلبي) ولا يرد ان المقبول اقوى من المحسوس فكيف يؤكد المقبول بالمحسوس لأن عمه من قبل فصرى القياس ثم اذ ادركه حجة فلاول في الايمان حصل له العلم ، والثاني الادراك الحسي فكون مدركه عقلا وحسنا ثم سلما كنه سأل عن الكيفية المحسوسة ثم راد الله تعالى ان سأل عن ابراهيم اعتقاد المصلين انه كان شاكا في ذلك والله علم انه لا يشك لكن أراد ما حوّلني وهم المصلين الشاكين في كلامه الا انه مظهر مائدة مؤل ابراهيم عليه السلام بقوله تعالى : او لم تؤمن وحوار ابراهيم بهالك اعني صلاة كل من شك في شيء ، المراتبة الثالثة هي الكفر وانري منه واعتقاد اطلاله بانه اد علم يقين وعين الحق كالإيمان ، المراتبة الرابعة هي الفسوق ، المراتبة الخامسة هي المعاد وهو عام لأن بي الماهية لا تتم إلا بي جميع حرياتها فاذا كان ارشاد من كانت هذه المراتب فيه درسا لبي ولعب الامام الذي هو نائيه وغائم معامه لارشاد الخلائق ومحمد على هذه المراتب كلها فلا بد وان يكون النبي والامام راشدين حتى تتم دعوتها ولا يحتاج الى غيرها ولا ينقطع حاجة من ليس فيه هذه الصفات إلا بمن يكل هذه الصفات فيه ولازم له تسلسل الحاجة وعلى تقدير التسلسل لا ينقطع الحاجة وهذا معنى العسمة بالضرورة فيكون الامام معصوما

الثاني : هذه المراتب هي الحق وهي الهوايه الخاصة وهي المراتبة التي قال الله تعالى (ولم تدسوا ايها المظلم) وحاجة الناس الى الامام يهديهم ويحملهم عليها وبه وبمثال او امره ونواهيه وانتاع احواله واعماله تسظم حاجتهم ويحصل

لهم الاسماء فوهم يكن فيه هذه صفات المذكورة محسنة لم تنعظم الحاجة .
 ثلث قوله تعالى (اولئك هم الراشدون) يدل على انحصار الراشد في هؤلاء . لأن صفات الخصال وحسبها مع التأكيد في هؤلاء ليسوا براشدين ظالما امام اما راشد أو ليس راشد وثاني محال لأنه لا شيء ممن ليس عراشد مرشد مذهب بدوي . وكل امام مرشد مضاف بالضرورة مدح لا شيء ممن ليس راشد مضاف امام بالضرورة . وبين قسم الاول وهو ان يكون الامام من هؤلاء فهو معصوم لما اقرر وهو المطلوب .

السابع : اساع الامام موجب لمحبة الله تعالى بالضرورة ولا شيء من المذهب اساعه موجب لمحبة الله تعالى فلا شيء من الامام يثبت بالضرورة اما الصعري وصدوق اساع لامام لا اساع الله اموله تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم ، وحمل طاعة الامام وصدوق اساع الله اساع الذي موجب لمحبة الله تعالى اموله تعالى (يا موني تحسبكم الله) فكذلك اساع الامام واما الكوفي وصدوقه تعالى ان الله لا يحب المذبذبين وادب مذهب بدوي بالضرورة .

الثامن : كل امام مصلح بالضرورة لانه غاية امامه بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم واجتمع المضاف للمعصوم ولا شيء من غير المعصوم مصلح بالامكان وهو يديهي ولا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة لما في الماسق وهو يدرج كل امام معصوم بالضرورة لا يوجد الموضوع وهو المطلوب .

التاسع : قوله تعالى (والله لا يهدي القوم الفاسقين) وجه الاستدلال ان نفوذ الامام هاد لكل من هو امام بالضرورة وكل هادي يهديه الله بالضرورة يدع الامام يهدي الله بالضرورة فيجوز صغري لقولنا لا شيء من الفاسق يهديه الله فلا يهدى المذكورة يدع لا شيء من الامام فاسق بالضرورة وكل غير معصوم فاسق بالامكان يدع لا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة وهو يستلزم

قواما كل امام معصوم بالضرورة وجود الموضوع وهو المطلوب ههنا مقدمات
 الاولى : الامام هاد لكل من هو امام له بقوله تعالى (وحملناهم ائمة يهدون
 بامرنا) فالامام هو هادي المأموم الى الحق .

الثانية : كل هاد يهديه الله بالضرورة لقوله تعالى (ومن يهد الله فهو
 المهتدي) ولا مفاق الامة عليه اما الاشاعة بظاهر واما المنعلة فلا لب العمل
 والاستعداد من فعل الله تعالى .

الثالثة : ان المراد من قوله تعالى (العوم العاصمين) اما كل واحد او الكل
 وعلى التعديري فالمعصية حاصل اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلا ان المسق
 ليس اهداية فالمعصية حال فسد غير موهبة بالضرورة .

الرابعة : ان كل غير معصوم فاسق بالامكان وهو ظاهر ان المعصية هي
 باهتزاز الذنب والفسق بإمكانه .

الخامسة : قوله تعالى (ان للناس حب الشهوات من النساء والبنين) الآية
 وجه الاستدلال ان القوة الشهوية مرجحة لاركان الشهوات ثم هي مضمومة
 للناس حبها فقد حصل ترجيح من هذه الوجودات الثلاثة وذلك يوجب لمن ضعف
 عقله مقاومة هذه المرجحات وهم اكثر الخلق على ما شاهدته وذلك يوجب
 ارتكاب المحرمات وعدم الالتفات الى الشرع فلا بد من رادع فكل غير معصوم
 فيه هذا بالامكان ولأن القوى معارضة غير معصية فالرادع هو الرئيس ولا بد
 ان يسمع منه هذه الاشياء والا تساوى غيره بل يكون الرئيس له معية ونعكسه
 وعدم ممانعة غيره فان غيره لا يعواه فوجب ان يحكم باسماع ذلك منه حتى يكون
 الناس له اطوع ولا يعني بالمعصوم الا ذلك وهو المعصوم .

السادس عشر : قوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض
 يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويسمعون
 الله ورسوله اولئك سيجزاهم الله ان الله عزيز حكيم) وجه الاستدلال بحاج

الى مقدمات

احدها : ان الله تعالى في كل واقعة حكماً واحداً هو الحق وانه لا يخالف
باحلاف الاجتهاد .

الثانية : هذه الآيات عامة في الارام والمكلفين وهو ظاهر والمكلف به من
الاعمال والنوك اما الاوامر من جهة المعروف ونواهي من جهة المذكر ثم اكد
بالامارة الصلاة واداء الزكاة بشدة الاهتمام بها واكد التحريم وعمومه بقوله
ويطيعون الله ورسوله .

الثالثة : ان احلاف الاراء واصاد الشهوات واستنهاية الجاهل الشريعة
بمعنى احلال نظام النوع . دا . بعد ذلك ودول الآيات هي انه لا بد من
نصب رئيس واحد باسم الكل وبهمام ويحفظهم على ذلك والا لزم وقوع احد
الامرين اما وقوع المخرج والمرح واحلال نظام النوع . دا . كل واحد يكون ان
امري هو المعروف ونهي هو المنكر في كل واقعة مباحة فيها حكم وليس كل
الاحكام مبنية للكل وحمل الاجتهاد من أي من ائمتنا مماطاً يؤدي الى وقوع
الفساد واحلال نظام النوع ونعم المرض من المكلف واما روال التكليف او
عمومه في احد ما ذكرنا وهو باطل بالاجماع ولا بد ان يكون ذلك الرئيس لا يجوز
عليه الخلل وان يعمل مكرراً او ترك معروفاً ولا لاجتراح الى امام آخر وسامع
ووهو المخرج واحلال نظام النوع ولا بد منه في كل زمان لأن تخصيص امين
الامام في بعض الاوقات بالمعصوم دون نعم ترجيح من غير مرجح وذلك هو
الامام فظهر ان الامام معصوم ويجب في كل زمان

ثاني عشر . فوه تعالى (ومن بعض الله ورسوله .) مد حدوده بدخله
باراً حالداً فيها وله عذاب مهين) وجه الاستدلال ان بقول كل غير معصوم يمكن
ان يكون بهذه الصفة ولا شيء من الامام بهذه الصفة بالضرورة وبسبب لا شيء
من غير المعصوم بالامام بالضرورة لأن الامام مكرراً فيه بالضرورة ومن بهذه

الصفة طام بالصبر ورو ولا شيء من الظلم عركوك إليه لقوله تعالى (ولا تركموا
إلى الذين ظلموا فممسكم النار)

الثالث عشر قوله تعالى (وحملناهم ثمانية حملون) أمرنا وأوحينا إليهم
وعمل الخيرات وأقام الصلاة وآتاهم الزكاة وكنوا ساعدين) هذا يدل على أن
الآية لهم صفات أحدها أن الله تعالى وضعهم بقوله وحملناهم آية وثانيها أنهم
يهدون بمر الله من هم آية لهم وثالثها أن الهداية بمر الله أي لا يهدون إلا
بأمر الله ولا يهدون إلا عما هي الله عنه ولا يهدون إلا لما حكم الله ورأى بها أنهم
يهدون الخيرات وأقام الصلاة وآتاهم الزكاة ووضعهم بعبادة هو عام في الخيرات
والصوات في كل الأوقات وكذا أركانهم والامانات كلها

الرابع عشر قوله تعالى (إن الله لا يصلح متعالي ذكره وإنك حنة
يضاعفها ويؤت من لذه أجر أعظيما)

الخامس عشر قوله تعالى (ولا تحال عن الدين يحاسبون أنفسهم) الآية
وجه الاستدلال أن كل غير معصوم يمكن أن يكون كذلك ولا شيء من الامام
يمكن أن يكون كذلك بالصبر ورو ولا لم يحصل التوفيق بقوله ولا يحصل التوفيق
والامان بتدبيره والحوال أن عند هذه الصفات المدعومة فيكون تدبيره سدياً في
الحواف ودعم الحواف واحب فيك تدبيره واحب فيك فائدة الله وندج لا شيء
من غير المعصوم بامام وهو المطلوب

السادس عشر قوله تعالى (إن الذين لا يرضون ما لا يرضى من القول وكل الله
عنا يعملون عيسى ما هم هؤلاء حادهم عنهم في الحياه الدنيا ثم يحادل الله عنهم
يوم القيامة أم يكون عليهم وكذا) وجه الاستدلال أن كل غير معصوم كذلك
بالامكان ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة يدج لا شيء من غير المعصوم
بامام بالضرورة وهو المطلوب

السابع عشر قوله تعالى (وأما الذين استكفوا واستكبروا فمعدتهم

عدائاً للحيا ولا يحذون لهم من دون الله ولأ ولا أصراً) وجه الاستدلال ان
 يقول كل غير معصوم تمكن ان يكون له هذه الصفات ولا شيء من الامام له
 هذه الصفات بالضرورة مدح لاشيء من غير المعصوم بامام بالضرورة وهو المطلوب
 الثامن عشر قوله تعالى (يا ايها الناس قد جاءكم من ربكم وابلنا
 لكم بوراً عبداً) وجه الاستدلال ان هذه اشارة الى القرآن ومنه فتشابهه وبجار
 فلا بد ان يكون له من دلالته منه عبودية وهو في غير المعصوم محض تثبت المعصوم
 التاسع عشر قوله تعالى (ما ردا الله به حمل عليكم في الدين من حرج) وجه
 الاستدلال ان يقول امرنا الله تعالى ، معوي وهي الاحسان عن جميع
 المحرمات والاحد عا ، يؤدي الى المناعة واحسان المعصية بقسا وكلمة عرس في شيء
 شمة تحريم بحمه مع اشياء القرآن على المحمل والبول ومنه كون الامام الدال
 ساعى المراد من اسرار والشؤون غير معصوم ووجوب طاعته طلياً حرج عظيم
 عدم حصول لقب مولد ولا محصل لنا معوي والحرج مني فلازم كون الامام
 غير معصوم وهو الحرج العظيم مني وفي الامام - لم يبق للمروم
 العشرون : قوله تعالى (واكل يرد سطر كم وبنتم امهه عندكم وامكم
 تشكروا) وجه الاستدلال ان تنهيه المكافى من فعل الامام والمحرمان لانهم
 الا بامام معصوم بعد عونه القين وانما المنة بحصول الحاجة بقسا في الآخرة
 فعل جميع الطاعات الواحدة واماهاها لم تكاف بمبدا لا يتم الا بامام معصوم بعد
 قوله القين وتعلم من فعله وتركه ، من النسخة ذلك فيجب ان نصب اماما معصوما
 في كل زمان وإلا كان قصدا عرسه وهو محال تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .
 الحادي والعشرون قوله تعالى (ما نقصهم منها نعمهم ايمانهم وجمعنا
 قلوبهم قاسية يحرجون الكلام عن مواضعه وليسوا حذراً مما ذكرناه) وجه
 الاستدلال ان يقول كل غير معصوم تمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام
 له هذه الصفات فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة .

الثاني والعشرون : قوله تعالى (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) الى قوله : فاحذروا وجه الاسد ، ان كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام به هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة والمقدمتان ظاهرتان .

الثالث والعشرون : قوله امالي (ومن يرد الله دفته) الى قوله للسبب الآية وجه الاسد ان يقول كل غير معصوم يمكن ان يكون له هذه الصفات ولا شيء من الامام به هذه الصفات بالضرورة تنسخ لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة .

الرابع والعشرون : قوله تعالى (ولو شاء الله لحملكم امته واحدة الى قوله يخافون) وجه الاستدلال انه تعالى امسح عباده عما آتاهم ليذهب من حيز على الامتحان والبرم بالحق وذلك لا يتم الا بامام معصوم ، وهذه تعريفة غير مرة فيسجد جبر الزمان عن امام معصوم وايضاً امر الله عباده ان يستمعوا الى الخبرات ولا يلقوا الى الشهوات ولا الى معارضات الحق ومحافاته ولا يتم مع اشتغال النفس على المنشأه إلا عن بعد قوله اليقين وسين منشأهات النفس بحيث لا يكون للمحصلين على الله حجة إذ المكاف إذا حوطت بالمنشأه ولم يحصل له ما يقيد اليقين حتى مل حلال الحق مدم وهو في على قرينة وقصور عنه عن الحصول من مع عدم ذلك ولا عسر بالمنشأه بعد قوله النفس كونه حجة ظاهرة فلا حل ذلك وجه امام معصوم بعد المنشأه والظاهر والمؤول معاً ويعلمه المكافين وينظم ذلك عليه وهو المطلوب .

الخامس والعشرون : قوله تعالى (ولا تعبدوا ان الله لا يحب الممسين) وجه الاستدلال ان يقول كل امام محبوب لله تعالى بالضرورة فلا طاعة مساوية لطاعة الرسول لقوله تعالى (واذ لي الامر مكم) فكل من لم اطع الامام لم يطيع الرسول وكل من اطاع الرسول اطاع الامام وبالعكس كلياً وكل من اطاع الرسول احبه

الله قوله تعالى فأتبعوني بحكم الله ولا شيء من الممتدين بحه الله بالصورة
لأن الحكم المحلى بالامام بعيد العموم وصفات الله السلسلة واحدة كالإيجابية فلا شيء
من الامام عنه بالصورة فيقول كل غير معصوم ممتد بالامكان ولا شيء من
الامام معتد بالصورة مدح لا شيء من غير المعصوم امام بالصورة وهو المطلوب .
السادس والعشرون : قوله تعالى (والله لا يهدي القوم العاصين) وجه
الاستدلال ان يقول كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام
يمكن ان يكون كذلك بالصورة مدح لا شيء من غير المعصوم امام ، اما الصغرى
مطاهرة واما الكبرى فلا الامام هاد بالصورة وكل هاد ممتد بالصورة
ولا شيء ممن لم يهده الله يمتد بقوله تعالى ومن يهد الله فهو المهدي ودرجول
الأمم واللام بعد هو في الواحدة يدل على انحصار المحمول في الموضوع فمبهم ليس
يتمتد وإلا لم يحصل الحصر هذا خلاف .

السابع والعشرون : قوله تعالى (ومن اظلم ممن اجترى على الله كذبا) وجه
الاستدلال ان كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء من الامام له هذه
الصفة بالصورة مدح لا شيء من غير المعصوم امام بالصورة وهو المطلوب .
الثامن والعشرون : قوله تعالى (ولكن اكثرهم يجهلون كل غير معصوم
يمكن به هذه الصفة ولا شيء من الامام به هذه الصفة بالصورة لأنه انما نصب
لدفع هذه الصفة مدح لا شيء من غير المعصوم امام وهو المطلوب .

التاسع والعشرون : قوله تعالى (يوحى بعضهم الى بعض زخرف اقوال
عروا) كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء من الامام له هذه الصفة
بالصورة مدح لا شيء من غير المعصوم امام .

لثلاثون : قوله تعالى (ان قطع الآية وجه الاستدلال ان يقول كل غير
معصوم له هذه الصفات بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالصورة
والا لكان ترك نصه لفظا ونصه اتصالا فلا شيء من غير المعصوم امام بالصورة

الحادي والثلاثون : قوله تعالى (وان كثيرا لضلون) فهو أنهم لم ير علم) كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة .
 دمج لا شيء من غير المعصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالامكان بالضرورة .

الثاني والثلاثون : قوله تعالى (ان لك هو اعلم بهذين) كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالامكان بالضرورة .

الثالث والثلاثون : قوله تعالى (ان الذين يكفون الاثم يسبحون فاما كانوا يعرفون) كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بالامكان بالضرورة .

الرابع والثلاثون : قوله تعالى (مصيب الذين اخرجوا من اماكنهم) كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة بالضرورة ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة دمج لا شيء من غير المعصوم بالامكان بالضرورة وهو المطلوب .

الخامس والثلاثون : قوله تعالى (لا يطلع الصالحون) كل غير معصوم له هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام المعصوم له هذه الصفة بالضرورة دمج لا شيء من غير المعصوم بالامكان بالضرورة .

السادس والثلاثون : قوله تعالى (ان تقموا الصلاة) لا يطلعواهم الا بحرصون) كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام المعصوم كذلك بالضرورة دمج لا شيء من غير المعصوم بالامكان بالضرورة .

السابع والثلاثون : قوله تعالى (ولا يقرءوا الفواحش ما طهر منها وما اثنى) ولا تمتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلك وصاكم به لعلكم تعقلون) كل غير معصوم يمكن ان يفعل ذلك كله بمعنى تعذير وقوع هذا الممكن لا يكون عاقلا

وكل عأر معصوم يمكن أن يكون مصصا بفعل هذه وعدم الفعل ولا شأء من
الامام مصصف لأشأء من هذه وعدم الفعل بالضرورة إذ الامام أأما لأصب لأأعر
المكاف من هذه الفؤأأءة عألأا فأسأأل أنصافه بها بالضرورة أأأأ لا شأء من
عأر المعصوم بالامام بالضرورة

الثامن والثلاثون قوله تعالى (هذا قلأتم فأعدلوا ولو كان ذا فرأى وأأعد
الله أوفوا بأأكم وأأكم به بأكم بأأرون) كل امام به هذه الصصف بالضرورة
ولا شأء من الامام عأر معصوم وأأأرم كل امام معصوم وأأأود الموصوع .

التاسع والثلاثون قوله تعالى (من أأأر من كذب أأب الله وأصف
عأما مصأرأى الذأأ بأصفو عن أأأأ سوء العذاب أأأ كانوا بأصفو) كل عأر
معصوم يمكن أن يكون كذلك ولا شأء من الامام كذلك بالضرورة وهو المصوب
الأأأون : قوله تعالى (قل أأأأ هأأأ رأأ إلى صراط مسأوم ذأأأ فأأا)
المأأأ أهأأأة إلى الصراط المسأوم من الأقول والأفأال والأأوك وهذا هو المصأة
والامام فأأم فأأم أأأ عأه السلام فأكون به هذه الصصف لأأم المأأأ منه .

الأأأ والأأأون قوله تعالى (ومن أأأأ موارأه فأولأك الذأأ أأأروا
أأأأهم عأأأا وأأأأأأأأون) كل عأر معصوم يمكن به هذه الصصف بالضرورة
ولا شأء من عأر المعصوم بالامام بالضرورة .

الثأأ والأأأون : كل عأر معصوم عأو بالأمكن ولا شأء من الامام عأو
بالضرورة لأنه لأصف لأأع العوأأة فلا شأء من عأر المعصوم بالامام بالضرورة .

الثأأ والأأأون قوله تعالى (أأأأ أأم لا أأأأ الشأطأ كأأأأ
أأوك من أأأه) كل عأر معصوم يمكن به هذه الصصف ولا شأء من الامام به هذه
الصصف بالضرورة فلا شأء من عأر المعصوم بالامام بالضرورة

الأأع والأأأون قوله تعالى (أأأ أأأأهم لأأأأ أأأهم مأك أأأأ)
كل عأر معصوم كذلك بالأمكن ولا شأء من الامام كذلك بالضرورة

فلا شيء من غير المعصوم بأمام بالضرورة .

الخامس والاربعون : قوله تعالى (انهم اتخذوا الشياطين اولياء من دون الله ويحسبون انهم مهتدون) كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من المعصوم كذلك بالضرورة يمنع لا شيء من غير المعصوم بأمام بالضرورة .

السادس والاربعون : قوله تعالى (هل اتوا حريم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والآنم واللعن العن الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وان يقولوا على الله ما لا يعلمون) كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء من الامام يمكن له هذه الصفات بالضرورة . فلا شيء من غير المعصوم بأمام بالضرورة .

السابع والاربعون : كل غير معصوم لا يعلم كل حريثات الاحكام بل يحصل امسها بالاحتياط القصد للطن وكل امام يعلم كل حريثات الاحكام بالضرورة والا اكل فائلا في معصا على الله ما لا يعلم فيدخل تحت الدم فلا يجوز . ساعه هو محل معاذة الامام ولا شيء من غير المعصوم بأمام بالضرورة .

الثامن والاربعون : قوله تعالى (ان لعنة الله على الظالمين) كل غير معصوم يمكن له هذه الصفة ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة . فلا شيء من غير الامام بمعصوم بالضرورة .

التاسع والاربعون : قوله تعالى (اذا ادركوا فيها جميعاً قالت اولام لاجرام رسا هؤلاء اصغرنا فاتهم عدائاً صمماً من امار قال لكل ضعف ولكن لا تعلمون) كل غير معصوم له هذه الصفات بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفات بالضرورة . يمنع لا شيء من غير المعصوم بأمام بالضرورة .

الخمسون : لم يعمر الله للمعلدين المحققين لانه لم يقبل عذرهم حيث قالوا رسا هؤلاء اصلونا ولا شك في ان المعلد اتنا بقلد اشبهه اوحت اعفاده لصالحه التقليد وكل غير معصوم يتحمل فيه ذلك فلا بد وان يكون الامام معصوماً حتى يحصل اليقين بمن يقبل قوله ويعمل به .

الحادي والخمسون : قوله تعالى (من اظلم من اعمى على الله كذباً) كل غير معصوم به هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة .

الثاني والخمسون : قوله تعالى (ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخرباط وكذلك تجري المحرمين) كل غير معصوم يمكن له ذلك ولا شيء من الامام له ذلك بالضرورة ينتج لا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة .

الثالث والخمسون : قوله تعالى (قالوا ربنا لا تجعلنا مع القوم الظالمين) وجه الاستدلال : كل ما هو نافع للامام في افوائه واعدائه وتروكه لا يبرأ من ان يحمله الله منه في الآخرة بالضرورة وبرا من ان يحمله مع الظالم هذه الآية فلا يكون الامام ناد بالضرورة وكل غير معصوم هو طالم بالامكان فالامام ليس غير معصوم والموضوع موجود فالامام معصوم .

الرابع والخمسون : قوله تعالى (ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها) كل غير معصوم به هذه الصفة بالامكان ولا شيء من الامام له هذه الصفة بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة .

الخامس والخمسون : قوله تعالى (ولا تعدوا نكل صراط بوعود) الآية كل غير معصوم كذلك بالامكان ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة فلا شيء من الامام امير معصوم بالضرورة .

السادس والخمسون : قوله تعالى (ولولا ان اهل المرى آمنوا واثقوا بمتبعي عليهم بركاب من السماء والارض) الدعوى لا تتم الا امام معصوم كما تقدم بقرره عبر مرة والمعصوم يس من فعل الكافرين بل من فعل الله تعالى بفعل عدماً بالمعصوم وما يعلمه لا الله تعالى ولا يمكن الرعية من فعله ولا من العلم به فهو لم يفعل الله تعالى ما يصير المعصوم به معصوماً وينقصه ويمن عليه لكان تحريره على ذلك يبرل منزلة العت وكل نافعاً لعرشه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

السائم والخمسون : قوله تعالى (واحدنا الذين ظلموا بعداد نبيس عا
كانوا يعسقون) كل غير معصوم يمكن له هذه الصعاب ولا شيء من الامام يمكن
له ذلك بالضرورة لأن الامام انما نصب لدمع ذلك ولو امكن منه ذلك لم يأمن
المكلف من امثال امره من حصوله في ذلك ولا يخرم بدفعه لذلك ولا يمكن إلا
بالعصمة فلا شيء من غير المعصوم باعاف بالضرورة .

ثامن والخمسون : قوله تعالى (ومن يصل الله فلا هادي له) وحه
الاسم دلالاً . وقف على مقدمات

المقدمة الاولى : ان عدم الممات بعدم علة عدم العلة هي علة عدم .
المقدمة الثانية : ان الوهم هو سبب الضلال لأنه هو الذي يعارض العقل في
كثير من اعداءات وعلة الشهوات وسببها السبب لقوة الشهواته خلق الله تعالى
العقل للمكاف حيث يمكن المكاف من الصل فصيلاً الوهم الناطقة ومعصية الشهوات
والقوى العصبية قد رافها في كثير من الناس ففهم عمله ودفعها اكثر واعطاه
واذا فافسداً المطيع اهواه الشهوة والعصبية واوجهمه ارجح لها على القوة العقلية
الى مرجح القوة العقلية وحدثنا الأول اكثر من الثاني بالاحكام مصاعمه وكل ذلك
سبب عدم العصمة ولو لم يوجد رئيس معصوم يردع المطمع اهواه لشهوة ويرم
كل مكاف في كل وقت بالحق ثم الصل .

المقدمة الثالثة : ان هاد نكرة دحل النبي عليها فيرم عموها فيبدي كل هاد .

المقدمة الرابعة : قوله يصل نكرة في معرض انساب فلا فهم فيرم انه تعالى

ان اصل مطلقاً لم يكن له هاد لا نبي ولا امام ولا غيره

المقدمة الخامسة : قد بينا ان المعصوم من جعله تعالى وهو سبب ركوب
طريق الصواب والعصية ولم يوحده الله تعالى كل الله تعالى سبباً لعدم المعصوم
وعدم المعصوم هو سبب الصل فيرم ان يكون الله تعالى سبباً للصلل تعالى الله
وعده عن ذلك وإذا برر ذلك فمقول ولم يكن المعصوم موحوداً في كل زمان

وعصر بحيث لا يتخو وعب منه لزم حلال المكلفين تحقيق علة صلاحهم ويكون
المصل هو الله تعالى فيبرم ان يكون لهم هاد غيرم انشاء فائدة بعينه وامامة
غير المصوم ولزم ان لا يكون غير المصوم اماماً وعلل امامة غير المصوم
وهو المطلوب .

الاسم والحسب عدم عصمة الامام مبروم للمحال وكل ما هو مبروم
للمحال هو محال فعدم عصمة الامام محال اما بيان الملازمة فلا نأخذ بها في الدليل
المقدم انه متى خلا الزمان من المعصوم بحيث لم يكن معصوم أصلاً ثم صدور
دين من كل واحد من المكائين فكون حالاً وقد أصابته الله تعالى تعالى الله عن
ذلك علواً كبيراً ومنى أصله لم يصبه الله لصدق لاشيء من هاديه لما تقدم من
عموم أبي قتادة (فلا هادي له) من هاديه هداية الله في كل وقت اكان له هاد
والموحية الجزئية تناقض السالبة الكلية وقد صدقت السالبة الكلية فكذب الموحية
الجزئية فلا يهدي ناسي ولا امام هديه فهدى فأنه السبعة فأنه نصب الامام
وهذا محال واما استحالة كل ما استزم الحجاب وظاهر .

الستور : كلما اتى المعصوم اتى الامام مضافاً وفي الامام مطلقاً لا يحور
ففي المعصوم لا يحور اما الملامحة فلا ما قد بدا فيما تقدم ان بي المعصوم يستلزم
اصلاح الله تعالى لمن يعمل دساً قال لم يوجد من يعمل دساً اصلاً ثبت المعصوم وهو
المطلوب وان وجد الله تعالى قد اسلمه فسقط عنه كل هاداه لما تقدم من عموم
قوله فانه من هادي دما من الأرملة بل يدعي عنه دائماً لأن له بكرة ورد عليه
النبي وكل بكرة ورد عليه النبي فهي للمعصوم نعم في الارهاق والاشخاص ، واما
استحالة الارام فلما بدا من وجوب نصب الامام اما عدينا فعقلاً واما عند اهل
السنة فشرعاً وبالجملة فقد تقدم البرهان على استحالة .

الحادي والـ ٥٠ : قوله تعالى هو الذي بعث في الامم رسولا منهم الآية
وجه الاستدلال أن المراد من بعث ارسل السليم والله اشار بقوله تعالى يتلو

عليهم آياته وبركهم ، يظهر الطاهر ما مثقال الأوامر الشرعية والدوامي لسمعية
والحكمة الخلفية بحيث لا يتخلل واحد ولا يعمل فيجاء به سر كفة الناصر من
الاحلاق الذميمة وتكبل قوائم النظرية بالمر إلى أن يوصلهم إلى العقل المسعاد فال
انزع من المعصوم ذلك فلا مساع من المكلف أما من عدم استعداده أو من تفریطه
أما ما يرجع إلى فعل الواجبات وترك القناح كلها بكل عالم يحكم المكلف منه
فليس بمكلف به وكل ما هو مكلف به فاستعاضه عنه والامام قائم مقام النبي و نائب
مناه في ذلك كله فلا بد أن يكون فيه هذه الصفات كلها حتى يتمكن أن يؤثر في
غير ذلك وذلك هو المعصوم لأن لا داعي بالمعصية إلا ذلك

الثاني والستون . قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تخفوا الله والرسول
وتخفوا أيمانكم وأنتم معصون) كل غير معصوم يمكن له هذه الصفات ولا شيء
من الامام به هذه الصفات بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة .
الثالث والستون . قوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم وما كان الله
ليمسهم وهم - مسفرون) وجه الاستدلال من وجوه احدها انه تعالى في تمسدهم
والذي فيهم كرامة للنبي عليه السلام فيكون النبي اكرم من امته كاهم عند الله
وقال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم ، فيكون " أي اتقى كل الامة وكل الامة
معصومة والاتقى من المعصوم معصوم فيكون النبي معصوما والامام قائم مقام النبي
لأن طاعته مساوية لطاعته كما يشهد به قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله
واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) سوى بين الساعين ولهذا قال تعالى اطيعوا
الله واطيعوا الرسول ككرر الامر بالطاعة حيث طاعة النبي واولي الامر طاعة
لطاعة الله تعالى ثم عطف اولي الامر على الرسول وجعل الطاعة واحدة فيسمى ان
تكون للامام هذه الكرامة التي للنبي عليه السلام والامر ثم تبين بعض بعض الامة
بالنصف الخاصل من النبي دون بعض وهو ترجيح من غير مرجح وهو مائل وإذا
كان للامام هذه المزية وهي في العذاب ما دام الامام في امته فيكون اكرم من

كل امرئ عند الله تعالى مكيول انقي الكل وله التقاء المساق ولا يتحقق ذلك إلا بالعضة ، وثانيها ان الدين موجب للمعاد ووجود الله في امره علة لاسقاطه لأنه مسدود للاستمرار كما ذكر الله تعالى في اسقاطه والاستمرار موجب له لأن السونة موحدة لاسقاط المعاد كما ثبت في علم الكلام فكذلك مساوية ووجود الامام مساو لوجود الله فيهم ان يكون وجود الامام فيهم مسقطاً للعيب فيستحيل من الامام وجود الدين كعبته «الدينية» وثالثها قوله تعالى وانت فيهم وليس المراد مجرد وجوده في عصرهم ليعرف ذلك في حق الكفار من المراد وانت فيهم متداع الامر والنهي وهم مائلون لك في الفعل والنكر محضون بكل حالة من احواله لا يتخافونه في شيء اصلاً والثاني ولا يعرذون بامر دون امره ويسلمون اليه في كل امورهم ويحكمونه بحكمها مسقطاً ويرضون بكل ما يحكم به عليهم فاذا امرهم منه الدين اربعة موجب المقام منقطعاً فاقبى بعدد لاسقاطه صدور التعذيب منه ما في دين الله لما تقر في علم الكلام فلا يتم ذلك إلا بالعضة التي والامام مساو لله في جميع ما عدا الوساطة لأن سي يخبر عن الله تعالى لا بوساطة احد من انبياء والامام يخبر عن الله تعالى بوساطة الذي هو سيد البشر فيكون معصوماً ، ورايها ان الناس يعصون بالاعمار الى قيام حجة

الاول : ما هي فيهم وهم الذين يحدون احكامهم كلها عن الذي صلى الله عليه وآله ويرضون بحكمه ويسلمون اليه في كل امورهم ولا يعصون الله ما امرهم به ولا عيباً فيهم عنه .

الثاني : ما يعصون لبعض الفروع مع حفظ الاصول وهم يستفرون أي يتوبون توبة صحيحة .

الثالث : ما يتشبهون ببعض ويعصون لبعض ولا يعصرون .

الرابع : ما يعصون كل الفروع ولا يعصرون .

الخامس : المخالفون للإيمان والاولا لا يعذبهم الله والاخير مخلدون في

الشار والثالث والرابع ان حصل عنو من الله تعالى كرمه العام ووجوده الذي لا يتناهى اما اسمه او اشعاعه التي او احد الآلة ومصدرها الكرم بقوله تعالى . من ذا الذي يشفع عنده إلا بأذنه ، وقوله ولا يسمعون إلا من أذننى ، فكل لكرمه تعالى وإلا عدوا مصدر ما يستحقون على ذنوبهم ثم ادخلوا الجنة بعد ذلك بسبب إيمانهم لأن كل مؤمن يحب به الجنة بإيمانه لكن يعتد المؤمن المستحق للعدا قبل ان يدخل الجنة ثم يدخل الجنة احباً فالأمة عليه السلام مساو للبي في حصول العاية في ادرات كلها فلا بد وان يكون معصوما حين تم عاياه به واعرض ان هذه قصه شخصية فلا بد من حكاها الى غير موصفها وبه تعالى على بي التعبد اما طريق العقل او الله في العلامة على احد امرين كونه ^{تعالى} فيهم واسمهم ولا يدخل الامام فيهم وما هذه الآية تدل على نقص معصوم لأن الله تعالى بي العدا بكون النبي عليه السلام وبسقطهم فلا حاجة الى الامم وما قول الله تعالى وما كان الله ليعذبهم بعد قوله تعالى وإذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء واتنا عذابا بيم ، فمن الله تعالى على اسمه بي نعمتهم فاذا ذكرنا حيث هو عليه السلام في البلد الذي هم فيه لأن الله تعالى لما كان يرسل العدا على الأمم السابقة كان يرسل من كل بيهم من الأنبياء بالخروج من ذلك البلد او الحالة آله نحوها كالصبي بكرام محمد عليه السلام لم يرعاهم فالصغير في قوله واتنا معهم عذابا لي يكفر الذين تقدم قولهم اعتبر علينا والحوار عن الاول مصدر انها شخصية ولم نفس على النبي الامام بل (قلنا) على النبي ما اتحدت العاية في نعمة النبي عليه السلام مع العاية للاسم في معظم احرائها وعموم دفع ذلك في الارما بل لانتم عاة النعمة بالانفس الامام وكانت العاية المقصودة من النبي والامام وهي المشتركة بينهما لا تتم الا بمصمة بكل من حصلت تلك العاية به وحب به المصمة وشاركه فيما ذكرنا من كبريم والعظيم والاقامة مقامه ومعه يظهر الحوار عن الثاني فل بي التعبد مع وجوده ^{تعالى}

فيهم اما اظهار الكرامة تحت بعداد الخلق لطاعته او لأجل امثال او امره و بواهيته
كما قررنا اولاً يشا كذا الامام على كل واحد من التعديرات فيه لأن طاعته مطلوبة
كطاعته من مدعة لا تحتاج الى المساعدة في التعديرات فيها والتعديرات من مخالفتها
بعدم ما يحتاج طاعته بل طاعته الامام تحتاج اكثر وايضا يقول ولما يتساووا
الامام التي في اكثر العادة المستوية منه وهو علة هذا بطلان وانما يقوم مقامه مع
عدمه لم يوجب الى ذكره من ذكر النبي كافي عنه وعن الثالث انه يستمر في الحاجة
الى الامام في حال وجود النبي عليه السلام اما بعد وفاته عليه السلام فيحتاج الى
الامام لأنه هو القائم مقامه ويصف عام كل الامام ولا يشترط لأنه عاين طام
العدم والحدود والكره لا يخص عامه اما في دور امه ولا باهل عصر دور
عصر وعن اربعة عشر عور اصغر الى الكبار العائدين لأنه عليه السلام خارج
عنه واصغر الباقى على خلاف الاصل كما يقرر في الاصول وان منما لم يفسح في
مطلوب ما من هو ادل عليه ومعتبر او في ناحية من فوائده لأنه اما في دا مع
الهداية عن كذا حسب وجود النبي صلى الله عليه وآله في اذهم المأمورين الذين
هم المتبعين اولي ذلك لأن سبي عليه السلام فيهم حقه وفي اذهم فيشارك الامام
في هذا الحق لشار كذا في الله المستوية ويقول بالحكمة كل ما دل على عصمة
النبي عليه السلام دل على عصمة الامام من غير فرق

الرابع والستون : قوله تعالى (ان الله لا يحب الخائنين) كل غير معصوم
يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام كذلك للصورة ولا شيء من غير
المعصوم بالامام بالصورة .

الخامس والستون : قوله تعالى (هو اندي ارسل رسوله بالهدى ودين الحق
ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون) وجه الاستدلال انه تعالى حكيم رحمه
وسعت كل شيء فيستحيل عنه ما ينافي الحكمة وبعض العرص ينافي الحكمة دائماً اذا
يقرر ذلك منه ورسول رسوله بالهدى ليهدي احسن وهو باعلامهم وتبيين الاوامر

والوحي والارشاد وما يحل وما يحرم على المكلفين وبحملهم عليه وردع من يخافه
(ويجأوره) فلا بد وان يكلفهم الله تعالى بانساع لحي وقبول اوامره ونواهي
والحكمة والرحمة تعضبان نصيب نائب النبي صلى الله عليه وآله يفعل كفعله ويقوم
مقامه فيما ذكرناه من الله تعالى وإلا لم يتم العزم من نعمته التي لأن رحمة
لا تخفى بابل عصر دون عصر فان لم يكن ذلك الدائب معصوماً حارمه صدور
صد العايب وهذا حور المكلف ذلك لم يحصل له الصد بغيره بانه يهديه الى الهدى
ودين الحق ولا يحصل له البين بغيره لأن كذا امكن بتقصير لم يكن الاعتقاد
جارماً فلا يحصل العلم وهو نقص مر من وهو على الله تعالى محال .

السادس والستون : قوله تعالى (يا ابراهيم انك انت الحق الحكيم بين
ناس عا اراك الله ولا تكن للعدائين حصناً) وجه الاستدلال ان يقول الامام
فانهم مقام النبي في ذلك هو لم يكن معصوماً لم يحصل للمكلفين الاعتماد عليه لأن
قوله لا يبعد إلا الظن وحق لا يعني من الحق شيئاً ولم يحصل له من بل حار
ان يحصل منه صد العزم مما ذكر الله تعالى وهو الحكيم بين الناس كما اراه الله
وهو محال على الحكيم فيجب كونه معصوماً وهو المنع .

السابع والسبعون : قوله تعالى (ان هذا القرآن يهدي الي هي اقوم) وجه
الاستدلال انه تعالى أراد من المكلفين ان يربطه هي هي اقوم وهي الصواب التي
لا يحتمل غيره ولا يبعد ذلك إلا ان يوقف النبي صلى الله عليه وآله أو من يوم مقامه
وعبر المعصوم لا يحصل منه ذلك فيجب ان يكون القائم مقام النبي عليه السلام
معصوماً وهو المطلوب .

الثامن والستون : قوله تعالى (فيشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون
احسنه اولئك الذين هداهم الله واولئك هم اولوا الانس) وجه الاستدلال ان
كثيراً من آيات القرآن والاحاديث محملة وقد اختلف الآراء في الاحسن منها
اخلاقاً عظيماً وليس يقلد احد من المتقدمين اولى من العكس والجمع بين الكل محال

والله لا يستلزم العذاب فلا بد من شخص يعيد قوله الزعم في كل زمان بحيث يتحدد
 اهل ذلك الزمان من قوله ولا يعيد لبعضهم لا قول المعصوم فيجب ثبوت المعصوم .
 « اوسع والسنون » قوله تعالى (وما لا ظالمين من الصبار) اراد ما يستحقون
 الانصاف وما يشهد الله بصرهم فهو كل غير معصوم ، يفعل ظالم وكل ظالم لا
 ناصر له بالفساد المذكور فكل غير معصوم لا ناصر له بالفساد المذكور وكل امام
 له ناصر بالتفسير المذكور فكل غير معصوم ليس امام بالضرورة .

السنون : قال الله تعالى (فالذين هاجروا و اخرجوا من ديارهم و اودعوا
 في سبيلي و قاتلوا و قاتلوا الأكره عليهم سباً و لا حظ لهم في أموال أخرى من تبعها
 الا هار) ووجه الاستدلال ان اخير (الهار) المذكور على كل هذه الجملة وعلى
 كل واحد منها ، جامع المسلمين والجهاد في رمل سي وفي كل وقت وربما فيه
 كفار او لغة او حوارح او جهاد على غير ذلك ، جامع المسلمين والامام قائم مقام
 الذي عليها السلام في ذلك في قطع وقت التكليف بالاداء ووجه القبول والعدل من
 الطرفين فيحقق مع تكملة الجهاد المذكور وانه نص لا انما لنفسه له لوقته
 غيره لا يجوز ان يكون بمجرد نظره وامره ولا لوقته المخرج في العالم ثبوت
 ذلك يستلزم ثبوت الامم وان لم يكن معصوماً لم يحصل امر من من سلكه بذلك
 لأن قول غير المعصوم يحصل بصواب والخطأ فترجح احدهما راجح من غير
 مرجح ولا يكفي بطلانها ولا يجوز ان امر من نفسه وغيره بقول الامم عند
 قوله ببعض وهو المعصوم فلا بد في العمل بهذه الآية من المعصوم وانصافها
 لا يجوز تثبت المعصوم .

الحادي والسنون : قوله تعالى (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من
 نفس واحدة وخلق منها زوجها) الآية ووجه الاستدلال ان القوى هي بعدم
 اهل او امه وواهبه على سبيل الاحتمال المحصل لا غير وذلك لا يحصل الا من
 معصوم فوجه بعض الذين وهو يعلم بالاحكام يعسا في كل زمان ويجب ثبوت

المعصوم في كل زمان ولسي محمد صلى الله عليه وآله حاتم الدين ولا أي بعده
فتمين الامام المعصوم وهو المطلوب .

الثاني والسبعون : قوله تعالى (ومن نكح الله ورسوله وسعد حدوده
يدخله ناراً حالداً فيها وله عذاب مهين) .

وجه الاستدلال ان قوله نكح غير المعصوم فكيف ان يؤدي الى هذه الاشياء
وتنصه الامام لا يؤدي الى شيء من هذه الاشياء ضرورة ولا لم احد امور ثلاثة :
اما نقص العرس من نصب الامام او اتمام الامام وفتح تكليف بمعصيته والكل
محال اما لانه فلا والله تعالى اما ان لا تكلف المكلفين بامثال شيء من
اوامره ولا نواهيه فيرد الاول وهو ظاهر او يردهم بامثالها في الكل وهو غير
معصوم وتكون ان امرنا صحيح وسعدت بقاء من لا يستحق كما شوهه وعلم من
حكم غير المعصومين وادعائهم الامامة ومكلف الله تعالى المكلف اماع مثل هذا
ويمكن ان يكون امره بمعصيته انه تعالى وركب واجب او سرك دم حرمه الله
تعالى وحب الاحرار عن الضرر المعصوم هذا في العوى ويكون قد امر الله
تعالى يا عوى وعاد ساني عوى وهذا فيبيع لانه تكليف بما لا يطاق لانه جمع
بين القسرين فيرد الامر لثالث وان كان بكلمة (او بكلمة) باسراع فان امر صوابه
لا ما لا يعمله صوابا يحصل عوى فيرد اجسام الامام لانه اذا عاك للمكلف
اسمعي قول له لا سمعت حتى اعرف صواب فملاك (قولك) وامرك والي لا اعلمه
ولا امرني الى علمه في كثير من الاحكام لانه قولك لوقوع الاجمال في القرآن
والسنة فيرد الدور فيسمع الامام وجمع وهو محال .

الثالث والسبعون : قوله تعالى (يريد الله ليمحى بسائر الدين من قبلك ويهدى
وسوء عبيك والله عليم حكيم) وجه الاستدلال انه قرر الله تعالى هاهنا معدتين .
احدهما : انه تعالى عليم بكل معلوم .

والثانية : انه تعالى حكيم اذا مرر ذلك فعول هاهنا معدمتين :

الاولى : حمل ما ليس بسبب سبباً على لا يصدر من الحكم
الثانية : ما يفيد الظن لا يمكن ان يحمل سبباً للعلم والا لكان قد حمل
ما ليس بسبب سبباً .

الثالث : اذا اراد الله تعالى شيئاً وكان ذلك الشيء موهوباً على اسباب منه
تعالى فان لم يوجد ما كان موهوباً مرصه وهو على الحكم بحسب نفسه اذا تقرر
ذلك فاعلم ان السبب انما يكون ما علم وهو فيها نحن بقدره كسبي وفي الشرعات
اكثره فهي وتخللات الفرائض وطواغره وتخللات سبه وطواغره الا يحصل العلم
منها فان لم يحمل الله تعالى الى الامر بكسبي عاها فان جعلها سبباً للعلم لزم احد
الاصريين اما عدم علمه تعالى بانه لا يصلح للسبب وهو باطل

بالمقدمة الاولى التي قررنا الله تعالى من انه تعالى عالم بكل معلوم واما
انه فعل ما ليس بسبب سبباً مع علمه بذلك وهو محال
للمقدمة الثانية التي قررنا الله تعالى من انه حكيم والحكيم يستحيل ذلك
منه وان لم يحمل سبباً موصفاً بذلك استحالة .

للمقدمة الثالثة : فلا بد من سبب آخر ثم عول امر اصاعه الرسول واولي
الامر ولم يحمل غيرها ومن الرسول بحصول الاصل في في زمانه فيكون في غير زمانه
يحصل من اولى الامر ان لم يحمل سبباً غيرها فانما هو غير المعصوم وعلمه لا
يحصل منها لعدم كونه كالنبي والامام غير معصومين او احدهما غير معصوم لزم
احد الامرين اما حمل ما ليس سبباً او عدم حمل سبب وكلاهما قد مر استحالته
فيجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلوب .

الرابع ولسموع ابن الامام منجم للحدود والاحكام العامة كالامر
المعروف والنهي عن المنكر موطاة قوله وامره ولا يخو. بحاشيته فيما وكل من
كان كذلك وهو يجب ان يكون معصوماً . اما الصغرى فاجماع ولاستحالة جعلها
معوضة غير ا رئيس العام اما ثمانية ولائها امور كلغة سلق بها الذماء وارقها

وانظام الدعوى والكل من على الاحتياط الماء لا يجوز ان يحمل الي غير
المعصوم فانه قد شوهد حمداً غير المعصوم فيها واحراقها منه على غير صي الشرع
ثم المكاف الذي سدد نفسه للجهاد والقول ان لم يتفق الثواب في فعله حصل له
حرف فلا يجوز له لافدام يحصل ذلك كله وذلك نظام النوع على الوجه الاصح
وعلى صي الشرع لا يحصل من غير المعصوم ثالث بل حصوله من غير المعصوم
محال فيجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلوب .

الخامس والسبعون لو لم يجب ان يكون الامام معصوماً لم يجب الامام
والا لي باطل فاعدم مثله من الملازمة انه انما يجب الامام لأن المؤمن غير معصوم
فيجوز عليه الخط فلو كان الامام غير معصوم لحار عليه الخط فاما لم يكن الامام
معصوماً حار خطو المكلف مع عدم عصمة المكلف من الامام كما في الامام نفسه
فلا يجب لغيره ولا لزم الترجيح من غير مرجح .

السادس والسبعون لو لم يجب ان يكون الامام معصوماً لاسم نص
الامام والي باطل فاعدم مثله من الملازمة انه اذا كان حوار خط المكلف على
نفسه وجب نص الامام فاعدم عصمة الامام به سي اسباع حكمه واسباع
اصحاب بناءه لحوار حقيقته واثباته الدعاء منه لأنه رابدة في الاعداد فلو لم يجب
ان يكون الامام معصوماً وجب عدم نصه في اسم الامر تامثلاً او امره مماثلها
فيجزم «نصداً ويخرج الامامة عن يده

السادس والسبعون قوله تعالى (يا ارسلك بالحق نبياً وديراً ولا
نسأل عن اصحاب الجحيم) اقول وجه الاستدلال ان جميع ما جاء به النبي صلى
الله عليه وآله هو الحق ولا توصل الى الحق لا اسم بقوله تعالى (ان الظن لا
يعني من الحق شيئاً) وقول غير المعصوم لا ينفذ الامر بل «الظن» ودلالة «نظام» لا
تفيد الا الظن فلو لم يكن الامام معصوماً لم يكن لنا طريق الى الوصول الى ما جاء
به النبي صلى الله عليه وآله وهو باقي فائدة للمعصية

الثامن والستون : الاudem تأثم مقام الذي صلى الله عليه وآله وحليفه
والعناية المراد من سبي بعده تحصل من الامام فلا بد وان يكون قد نصب الله الامام
بالحق اشيراً ، يدرأ عن النبي كما ان النبي مقرر ومصدر عن الله تعالى فكما ان
الذي صلى الله عليه وآله جميع ما نقوله ونؤمن به ونسبى عنه حق فكذلك الامام
وعبر المصنوع ليس كذلك فيستعمل ان يكون الامام غير معصوم .

باسم والسمون : قال الله تعالى (ولئن انتمت اهلواهم بعد الذي حالك
من بعد ذلك من الله من ولي ولا نصير) وحج الاستدلال ان بقول هذه في تفسير
شرطته اسبق من بعض ما فيها كذا استأهواهم من بعد ما حالك من العلم
لم يكن لك من الله من ولي ولا نصير كذا الذي محال لأن لك من الله ولياً ونصيراً
وإلا لاستفادة الدعوى وهذا اسمه وارد في حق الامام لأن علة بن ابي ولي والنصير
اسم اهلواهم بعد ما حالك من بعد والامام بعده علم الذي ولا م يصلح له ان
يقوم مقامه ولا ان يحضر الله تعالى بداعه كدعاه الله ورسوله وكما وجدت العلة
وحد المعنوي وعصق مقدس كل امام به من الله ولي ونصير بالضرورة وإلا
لاستفادة الدعوى وحمله اماماً ولا شيء من غير المعصوم له ولي ونصير من الله
بلا مكان بدع لا شيء من الامم بعد معصوم ويسمى فوسا كل امام معصوم لأن
لسانها المسئلة لاسم الموحد المحصلة عند وجود المجموع .

المدون : قوله تعالى (واتموا يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يعمل بها عمل ولا تنفعها شدة ولا هم يصرون) اقول : وجه الاستدلال ان هذا الامر بكل الاماني ومطرب من كل امكامين وان كل في معرض الخلفات انني امراة بل لكل امر الكل على عموم حتمه لئلا كل الامم وامهم مكافون بذلك إذا مر ذلك ومقول غاية تكايف الامة ودعوة التي ونصب الامام عليهما السلام هذه الامة ولا تتم هذه المرتبة إلا بالاتباع بحمض ما امر الله تعالى به والاحترار عن جميع ما هي عنه والتي والامام عليهما السلام يدعوان الناس الى هذه المرتبة

وتحصيلها لهم ان صبا منها وجميعه عندها ان تمكنه منه فلا بد وان يكون النبي
والامام عندهما لسلام كنهك وإلا لنافع الله العرض في نفسه

لصهم ونقص تعرض على الله تعالى بحال محض عصمه النبي والامام
(الائمه والأئمة عليهم السلام حـ) ويستحب عليهم خلاف هذه المراتبة لشيء
من الوجوه او في شيء من الأشياء ولا عدد لثالث لهم في ذلك والعاصي لهم
ويكون له الخعة في إهم غير معصومين وهو غير تعرض وخلاف في الخعة عن
المكافئين فلا بد من عصمتهم وهو المطلوب .

الحارثي والخامس : كل غير معصوم ، عمل يصدر منه دس ، للصروقة وكل
من صدر منه دس ، عالم ، لعلم والآيات دالة على ذلك كل غير معصوم ، لعلم عالم
ما عمل وكل عالم ، لعلم ليس اماماً دائماً لقوله تعالى (إني جعلتك لأس إماماً قال
ومن دني قال لا ما عرفت طالمين) وقال إمام حرثي لأنه بكرة فلا إمام
الاوليات منبسطها سانه كلمة مراد الله تعالى امام المص لأبراهيم طاب
رحم الله في دس وهو حرثي ولأن البكرة اذا دخل عليها دس صارت للعموم
وقد دس في علم الأصوب والمعموم في الاوقات هو الدوام والمراد بعهد الامامة ولا
لم يحسن ذكره في الجواب ولا اشبه ما في الدائمة الموحدة دوام صدق عدوان
موسى على داس الموحدة فظهر من ذلك ان كل من صدر منه دس فهو دس
امام دائماً ويمكن ان يعبر الى دس ما كل امام لا يصدر منه دس دائماً
ولا اعني بالمعصوم إلا ذلك وهذا هو المطلوب والندون النسخة وهي قوله كل
غير معصوم ، لعلم ليس اماماً دائماً صادقه لزومها بقدمين حقيين وصورة
صحتها حجة بما لا ريب عن الحق فهو حق بهذه البيضة حق . فعول احد
الامم لارم اما في الامام دائماً او كقول كل امام معصوم لأنه لو ثبت امام وهو
غير معصوم لكان عهد الله تعالى طالم وهو مناف لآله وعمومها الاوقات لأن ال
بكرة وكل طالم لأب فوله تعالى طالمين جمع معروف باللام فهو إمام لما يقرر في

الاصول ونسبت ما في الآيه محال لأن الكذب عليه عالى بالصورة فثبت لزوم
الامرين لكن الاول صعب بالصورة لثبوت الامام باع الامة ووقوعه
بالضرورة فثبت الثاني وكيف لا وبسبيل اجتماع حربي ماله الحق على الكذب
لا يقال هذا الدليل مبني على ان لا اذ قوله تعالى لا قال عهدي الطامس السب
لعمد لاسب العموم وحده والخصم محال هما في حيزكم ما كرم ربح لا
مرجح لأن يقول مصدق ابراهيم ع في قوله ومن - الموحدة الخيرية
بالضرورة فثبت لم يثبت ان كل د - يكونون ائمة وقوله صريح في ذلك لا يحتاج
إلى الساب فبما عن كل من ثبت له هذا اوصف بكمال ابراهيم طلب الامامة
لنفسه وبنه والى وكان شرط الامامة استقاء هذا وصف لأنه يعاينها حتى الله
له (لها) فمن ثبت له هذا اوصف به لا يصلح وبمبنى الموحدة الخيرية السامية
الكافية اعني عموم السلب لا سلب العموم

الثاني والتمحوس قال الله تعالى (ولا تذهبوا حسنات الشاهدين انه يكف عمو
ميين) الآية ، وجه الاستدلال انه حرم اتباع الشيطان بعبه عنه ثم على سبي -
دعمر ما سوء والمخشاة وان قوله ا على الله ما لا يفعلون فيجب على المكلفين
الاجتناب عن دمر بذلك مضاعف جود العلة وعده طاعة وادعه وعبر المقصود
يمكن ان يأمر بذلك والممكن مساوي الضمين ولا ربح وار فربما حصول
ترجح فلا يحصل على - بل ان فرض طي فمكن عند المكلفين ان يصابي ويمكن
ان لا يطابق فيحصل للمكلف من اتباعه خوف ودعم الخوف الضرر واجب لما
تقر في الكلام فلا يجوز اتباعه وبني هذه الامام ولأن اتباعه حينئذ طي فهو
قول على الله ما لا يفعلون لأن الطي يصير احطال القبيص والعلم احرم لا حمله
وتباني التوارم يس على تباني الملزومات وقد بين انه فيكون اتباعه مستلزما
للهمي عنه وكل ما استلزم الهمي فهو مهي عنه فيكون اتباعه مهي عنه هو امر
لزم تكليف ما لا يطاق وإذا بين عن اتباع الامم في ائمة منه من يسمع عنه

بالمعنى الذي يراد من الالمام وهو ان يكون واجب الامناع وحرم عصيانه ويكون طاعته مساوية لاسماعه التي عليه السلام في وجوب الامناع وهذا كله محال
الثالث والخامس كيف يجوز ان يحكى الله تعالى في المكلف شهوات داعية ومن تأمره بالسوء ونهيه عن الخير ونقول على الله ما لا يعلم ثم يوجب عليه الاختيار من ذلك ولا ينصب اماما يراه عن ذلك فيكون امر هذا الامام قد كلف الله بساغة ويعبر المكلف ان هذا الامام لا يحصى بحيث يكون امره مثل هذا يبقى رحمة الله ورأفة بالمكلفين وقد نطق القرآن بأنه رؤوف رحيم في عدة مواضع صدق الله العظيم وانما يحصل العلم من المعصوم فحينئذ نصب الامام المعصوم وهو مسبوفا .

الرابع والخامس عدم عصمة الامام مسلم للمحال وكما هو مسلم بمحال فهو محال . عدم عصمة الامام محال ، اما الملازمة فلا .
إذا امر الامام ففعل المكلف امره وسببه قوله على الله عما لا يعلم ، لأنه إذا كان الامام غير معصوم لم يعد قوله امر لأنه لا يكلف العلم بقوله غير المعصوم وهو ان افاد احد الظن بكلف المحال و" كلف المحال محال " والظن على الله عما لا يعلم مهيء به فيرم من اساعه نصيب الله ومن عدم اعتقده فساد الله ولا لانت فائدة الامامة وكيف ينصب اماما ويكون اساعه حراما وهذا محال تعالى الله عن ذلك ووجوب اساعه للمكلف صحة يسببها افعال الامام وهو مناط للمعصية والكل محال ووجوب اساعه ونهيه به يرمم الجمع بين الصدين وهو محال بالضرورة فيجب عصمة الامام بعد ذلك استمرام عدم عصمة الامام المحال فيلزم احد الأمرين اما ان لا ينصب اماما او يسبب المحال والاول باطل لما بينا من وجوب نصب الامام ولأنه خلاف الواقع واستحالة الثاني ظاهر

السادس والخامس لو كان الامام غير معصوم لم احتج العيصين والارام باطل فالمرور مثله بيان ان الامام ذاته يجب اساعه في اوامره ونواهيه

واقفاته واقواله وتركه فيما لم يعلم عنه وحوجه واعضاده ما غير فيه ذلك وغير
المعصوم ، جعل لا يحسن ساعه في بعض ذلك ، مع في الخلق والداعية الموحدة الكلية
مع السادة الجريئة لطفلة العامة تتناقص ما التصرفي فلا نه اهدى قرن ساعه
وطاعة رسوله وسأوى بينهما في قوله يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا
ارسلوا واولي الامر منكم ، والمكلف ما حتى المساواة في الحكم لمعصوم والرسول
تجب طاعته في ذلك كله وكذلك الامام ثم مع المساواة ولأنه ولا المساواة
لكل هذا الامر محال لم رد يسه ، والحساب ، جعل من غير ما لا في وقت
صدوره ولا في مسبقه اسلمه الفتى ، وتكلف ما لا يصدق وهو على الله
محال ، واما الكبري فلا يفتي غير المعصوم ما جعل يسلم كونه مع
الخطوات شيعي في الخلة فيجب ترك اساعه في ذلك ولا نرم اساع حسوات
الشخص لأمر الساع فاعلم فيها مع فيه الموضع فاعلم ذلك اسوع في ذلك الشهي
وأي عن اساع حسوات الشخص مساو ساع من اساعه فاعلم صدق الموحدة
الكلية الداعية مع السادة الجريئة فاعلمه مع اوحدات انما فيهم
وهو المطلوب واما استحقاقه فضروري

السادس والحمد لله قوله اهدى (كذا بين انه آية الله للناس بهم يعرفون)
وجه الاستدلال بقول احد الامر لا يرم اما عصمه الامام ونوت حجة
المكتمين على الله اهدى عن ذلك غير كثير ، فاعلمه حجة عبادية داعية موحدة
انكن لثاني صنف مثبت الأول ما في لمارمه ان الله تعالى امرنا موسى في عدة
مواضع في كتابه ليرر الذي لا ربه لئلا من بين يديه ولا من خلفه والخلق
في هذه الآية دلالة صريحة على طيب الدعوى منهم ثم جعل فعل القوي متأخراً
عن ما الآيات ومبوط به ومع وجود المنشأ والمحمل والظاهر فلا بد من معصوم
لا يسهه الله في النص في كل زمان بين الناس في نصر الله ولا يحصل البيان
بعينه بذلك وغير المعصوم من طريق الاهام للناس كانه أو خلق العلوم الضرورية

فيهم لم يوجد وحمل ذلك في واحد أو طائفة لا يحصل اليقين بقولهم إلا مع عصمتهم وهذا ليس بمحذور وقت دون وقت أو أرض دون أرض أو عصر دون عصر بل هو عام لكل عصر ووجد فيه المكلفون والظن مهي عن إساءة في القرآن المجيد فولا وجود المعصوم المسمى الآيات الذي يحصل بقوله اليقين لم يحصل ما يستدعيه الدعوى وحمله هو عبارة عن إراحة أمة وكان للمكلف يوم القيامة أن يقول امرئني بالدعوى وحملت الدعوى صوغاً بالبيان ويبقى عن انتفاع الظن ولم يتحمل لي طريقاً إلى الناس فثبت حصه وأما اتصال الآيات فانه تعالى قال مثلاً تكون للناس على الله حجة بعد الرسل .

السامع والمعاين . قوله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم باسامل وتدلوا بها إلى الأحكام) . تأكلوا من أموال الناس بالأنف وأبصارهم () ، إن الله عز وجل في هذه الآية عن شيئين :

أحدهما : أن علم المكلف بالحريم والحوط لا يكفي عن صرفه عن الحرام وحمله بالواجبات .

وثانيهما : إفساد الآدم في الأحكام الدين يسوا بمعصومين هو شيئين : أحدهما : أنهم لا يرتدع بهم المكلفون فلا مدخل لهم في التعبد ولا يتم اللطف بقولهم كما تقدم .

وثانيهما : أنهم يساعدون على الظل ودمل المحرمات فيحصل منهم ضد اللطف من الإمام فيكون ترك المكلف على الملة القسمة حيراً من نصب إمام غير معصوم وهذا التقدير كاف في وجوب عصمة الإمام .

الثامن والمعاين : قال تعالى (إن الله لا يحب المفسدين) أقول : الحاكم غير المعصوم معقد بالفعل وكل معقد بالفعل لا ينحى الله تعالى بنتج الحاكم غير المعصوم لا يحبه الله وكل من لا يحبه الله فهو غير مسع للشيء صلى الله عليه وآله لقوله تعالى فاسموني بحكم الله حمل انتفاعه موحياً لمحبة الله وإلا لم يتم التحريض

على اتباعه ولزم نفس العرض من تشبه وبمكسر يعكس التفسير ويترجمه كل من لا يحسنه الله فهو غير متسمع للشي لأني اللازم يستلزم نفي المأمور وهو بدعيان الحاكم غير المصوم غير مسمع للشي عليه السلام في الجملة بل يخالفه ما فعل وكل من اتهم غير مسمع للشي في الجملة بل هو مخالف له ما فعل في الجملة وهو غير مسمع للشي في الجملة بل مخالف للشي في الجملة فيكون اتباع غير المصوم فيعطي الجملة وكل ما لا يعلفه المكلف فاتباعه فيه يحمله ذلك فيجب الاحتراز عنه والامام لا يجوز ان يكون كذلك ولا لا يفتي فائده ولزم اتباعه وكل ذلك نفس العرض وهو على الله تعالى محال فيسجد ان يكون الامام غير مصوم .

الاسم والحدوث قوله تعالى (وقاتلوه حتى لا يكون فئة ويكون الدين

كله لله) ، اقول هذه الآية تدل على شيئين .

الاول انه يجب القتال لارتفاع الله والامام واقهر على عموم هذا الخطأ في زمن النبي صلى الله عليه وآله والامام بعده على المكلفين كافة ولا يمكن ان يوجد رئيس قائم مقام النبي بعده والعرض من اقسام المأمور به نفي الفئة وكون الامام الذي هو امير القتال ويجب على المكلفين طاعة غير مصوم قد يوجب فئة فمدح ان يكون الامام غير مصوم والا لم يجب اتباعه .

الثاني ان يكون الدين كله لله اي لا شيء كافر ولا مشرك ولا مخالف للحق وذلك لم يقع في زمان النبي صلى الله عليه وآله والصحابة ولا بعده من وقوعه ولا لم يجرى جملة عامة للمكلف لانه اذا كان يسمع الحصون او كان دائم السلب لا يحصل جملة عامة للاعمال المكلف بها ولا بد وان يكون الامر بهذا القتال والرئيس فيه والقائم مقام النبي صلى الله عليه وآله هو المصوم والا لزم الفسدة لان غيره يجرى به من قتاله الفئة فيسجد ان الحكيم ان يجعل عاينه نفي الفئة لانه من اجل حمل غير السب مكانه وهو من الاعلاط وذلك هو الامام المهدي صلوات الله عليه لاتباع هذه التفسيرات في غيره اجماعا وهذه الآية تدل على عصمة الامام

وعني وجوده وظهوره وظهور صاحب الزمان صلوات الله عليه
 التسعون : لا شيء من الامام يباح الاعتداء عليه بالضرورة ولا لاسعت
 فائدة نصه ووقع المرح والمزح واحدا من لطائف الدعوى وكل غير معصوم ساج
 العدو من سبه في الخلة لانه طام في الخلة وكل طام ساج العدو له لاقوه تعالى
 (ولا عدوان الا على الظالمين) وهو عام لا جماع مدح داء لا شيء من الامام
 غير معصوم بالفسخ وهو المصوب

الحادي والتسعون : الامام منه امر الله تعالى بسأءه كطاعة النبي ﷺ
 في قوله اطعوا الله واطعوا اوصياي واطعوا اولي الامر منكم) فكون امره وفعله وسببه
 وتقريره حجة فلا بد ان يكون صحة ذلك متبوعا منه للمكانة ولا شئت الحجة
 للمكلف وم يكن نصه اراحه لانه لاقوه تعالى ومن الناس من اعجبك قوله الآفة
 فعبر الامام يمكن ان يكون كذلك وتظهر حاله ومقامه لا يدل على في ذلك
 من الآفة المذكورة وانه مثل هذا صرح المطلوب فيجب الاحراز عنه لان
 دعم الخوف واجب فعلا وهو داني حجب اسأءه متبوعا من غير قائل معتمد لمعرفة
 وفي ذلك عنه يسقى التمرر المقصود من اسأءه ومن ذلك لا المعصية وهو ظاهر
 فيجب ان يكون الامام معصوما وهو المطلوب

الثاني والتسعون : قوله مالي (ودا تولى معنى في الارض ليعسده فيها
 وهاك الخرب والاسل والله لا يحب الفساد وادا قيل له انفق الله احسنه العرة
 بالاسم فحسبه حهم وليس المواد) اقول يسحب من الحكيم ان يعرض طاعة شخص
 لعدائه وطاعة سواه وبعبارة اخرى انما يوجب على كل من سواه في زمانه
 انسأءه وبعبارة اخرى هذه الاحوال لانه تعالى ذكرها في معرض الاحترار عنه وتقوية
 يده بوجوب الممانعة في ذلك وغير المعصوم يمكن منه هذه الاحوال فيسحب ان
 يكلف الله تعالى باتباعه ومن طاعة سواه فحسبه فحسبه ان يكون اماما فيجب
 عصمة الامام وهو المصوب

الثالث والتسعون : قال الله تعالى (والله رهوف بالاعداد) وجه الاستدلال ان يقال رافته تعالى يستحيل ان يحمل الرئيس المذموم كصاعغة التي من يمكن فيه هذه الاحوال المتقدمة التي ذكرها الله تعالى وغير المعصوم يمكن فيه ذلك وليس اسكف طريق الى معرفة انتفاء تلقيه فرائضه تعالى لعماده فوجب ان لا يكون الامام غير معصوم وهذا هو المطلوب .

الرابع والتسعون . قوله تعالى (فان رآتم من بعد ما جاءكم اليات فاعلموا ان الله عز وجل حكيم) ذكر تعالى في هذه الآية وجه اراحة علة اسكفين وحجتهم وانهم لا عذر لهم بعد مجيء اليات يدل على ثبوت عذرهم وعدم توجه الالتزام عليهم مع مجيء اليات انهم وامامة غير المعصوم في اليات الاحمال كثير من الآيات وكثير من الآيات والسبب دلالة بظاهر لا بالحق ومع ذلك يكون اسبب انبياء هو الامام فانه المسمى مقام النبي (من) في النبي وغيره يحمل حسنة بمعنى الجبل المركب وذلك في مجيء انبياء فيكون اسبب علة اسكف وحجته لا اراحة عنه وهذا المحال نشأ من عدم اليات في طواهر الآيات وعملاها وكذا في السمة ومن عدم عصمة الامام والاول ثابت فيهم في الكافي ولا لكان الله تعالى ناقصا لعرسه وهو محال من الحكيم وبني عدم عصمة الامام مصرم لعصمة لوجود الموضوع لها وهو المعصوم .

الخامس والتسعون : قال الله تعالى (وعسى ان يكونوا شيئا وهو خير حكم وعسى ان تكونوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون) وجه الاستدلال ان معرفتهم لذلك لطف لهم وجود الداعي الى شر وهو احنة وانقاء العارفين وهو غير كونه شر او وجود نصارى عن الجزير وهو انتفاء الداعي وهو العير لأنه حكم بان الله يعلم وانتم لا تعلمون فلا بد من شيئين .

احدهما : من يعلم ذلك ليعطهم ذلك

وثانيهما : من يعلمهم بما يصرفهم ويحتملهم على ما سمعهم لأن ذلك نطف والاسف

عني الله تعالى واحدا لم يكن معصوماً كان مساوياً لهم في الحاجة وهو محال
لأنه يلزم إمامه غير العبد بل قد يكون معصوماً وهو محال معصوم
يكون معصوماً وهذا حكم عام في كل زمان ومكان لا يحد من الصف ولا
لزم الجمع ولا مرجح ولا ينكسر ذلك في شيء لكونه حاشية الآية ولم يعم
وعين أن يكون هو الإمام لأنه لا يتم مقامه بالإمام معصوم فلا يجوز منه
زمان وهو المطلوب

السابع ومعصوم قال الله تعالى (ومن بعد حدود الله فهو ذلك هم
الظالمون) وجه الاستدلال أن كل معصوم لابد وهو معصوم لحد من حدود الله وكل
معصوم لحد من حدود الله فهو ظالم مدح كل معصوم على ذلك ظالم أما التعمير فضرورة
وأما التكرير فلا ينافي ثم يقول كل معصوم ظالم ولا شيء من ظالم بخور الركون
إلا له أموله مالي (ولا تتركوا إلى أيدي ظلموا حاكم دار) مدح لاشيء من
على الدسب بخور الركون له وكل إمام يحكمه أن يكون له وهذه معصومة ضرورة
لأن فائدة الإمام ذلك أنه تعالى واحدا طاعة كعبادة الله وطاعة الرسول وهما
عامتان فحجب أن يكون طاعة الإمام عامة وحيث ولا معنى بركون إلا ذلك بل
هو أن يكون الكلي والحق الحرفي على سبيل التحريم وفيهما مضاف كلمة دائمة
وهو مطلوبنا .

لا يقال الموضوع في الآية كل واحد من معصومين كل حدود الله
لأن لفظة حدود جمع وهو مضاف والجمع المضاف للمعصوم والموضوع في كبرى العيس
الأول المعصوم لحد من حدود الله وورق من معصوم الكل ومعصوم حد واحد
فلا تدل الآية عليه فيسوحه مع كبرى ومعنى بيان عليها .

لأننا نقول : المراد في الآية بالحدود الحسن من معصومين حد واحد أو سوله
الحكم وهذا بالإجماع ولأن حقه هو يوسف وهو في حكم الله تعالى والعلّة
موجودة في الواحد ووجود العلة يستلزم وجود المعلول

السائر والنسوة . وذا الله ذكر عيوب قومه (ولا جناح عليهما في الخطي
به تحت حدود الله) تحت حدود الله حكم المأمور وهو حسن خاص من ثم حار
وجعل المأمور رافع من حيث انه حسن خاص ومن اذنب حسن خاص ايضا وصح
وصفه بهما فدل على ان الحدود حسن وليس الحكم محصيا بالكل من حيث هو
كل والآية تعالى اراد ان دين حكم الامم به لم يكن المراد من الحدود الجس
بل اراد الكل من حيث هو كل لك . من من حمل ما ليس بدليل دليلا ولكن
ذكر القياس غير محدد او مسند وهو مجمع على الحكم

ثامن والنسوة . قوله تعالى (ومن يعمل سوءا يجز به) الى قوله (لا
يظلمون عزا) غاية ادب الامام كونه امة بمكاتب في تحصيل هاتين المرتبتين
احدهما ان يجتنب جميع المعاصي .

وثانيهما ان يفعل جميع الساعات ولا يتم ذلك الا بالمعصوم لأنه لو لم يكن
الامم معصوما ساقى غيره فلا يدفع حجة المكلف به لأن وجه الحجة عدم
معصية هذا تحققت في الامم . ثم اصح دفع الحجة ولأنه لو كفي غير المعصوم لم
يخرج الى اتمام مساواة المكلف الامام ولا استلزامه له جميع بلا مخرج .

«اسمع والسمع» . هذه الآية المذكورة في اوجه المقدم ولا فصل د
على ان من فعل سوء يجز به . من فعل طاعة أتيت عليها فلا يخلو اما ان يتوقف
على اعلام التكليف العمل وصحة او لا والثاني محال ولازم تكليف العاقل والاول
بما ان يكون العلم بدينه او كسيدا بالاول مسبق بضرورة فمعين لثاني فاما ان
يكون علميا او نقدي والاول مستف عند اهل السنة والجماعة وعدنا يوجد في
بعض الاحكام وهو ما غير بالضرورة وهو نادر جدا وليس من الفقه والثاني اما
ان كفي به الظن او لا والاول باطل لأنه تعالى قد لمسه للض في مواضع ونفوله
تعالى ان من لا يعي من الحق شدة . واذنه . اكر في باطل بكل باطل اما
من كلف الاجتهاد وشره منه الخ ح العظيم في كليف جميع المكلفين بالاجتهاد

في الاحكام الجزئية الفرعية وهو محال وبشيء قوله تعالى وما حمل عليكم في الدين من حرج ولا به يلزم احكام الامام لانه اذا امر المكلف بشيء يقول لا يجب علي امتثال قوله لا ادا ارى احكامي اليه وان احكامي لم يؤد اليه فيلزم احكام الامام من كل من اراد الامام ازامه شيء سي وهو فائدة الامامة ولانه يلزم ان يكون كل مجتهد مصيئاً وهو ناسخ لما يري في الاصول واما من غيره وهو ترجيح الا مرجح مع تساويهما ولأن الحجة للمكلف ثابته حيث تدبر الثبات وهو ان يكون الطريق المؤدي الى الاحكام بعد العلم وهو اما ان يكون بوجود من علم وجوب علمه بحيث يمكن ان يستفاد منه الاحكام بغيره او غيره والثاني منه الاجماع على ان مثل هذا لم يوجد فهو لم يكن الاول موجوداً لاسي الطريق المتبع للعلم وهو باطل لما قلنا وهو المستوي وهذا هو مذهب الامامية منهم يقولون الاحكام مستفادة من النبي عليه السلام والعلامة لانه المنافع للعرا والمفسر له والمبين لمحككه ومتشابهة ونسبة بعلمه بغيره وبما واصله ما دام النبي موجوداً يمكن المكلف من الوصول الى العلم فاما ما في (ص) وحده فعنه امام واجب العصمة بغيره قوله العلم وهكذا كل امام يموت يوجد بعده آخر واجب العصمة الى ادماء الدنيا فداناً يحصل العلم بالاحكام للمكلفين وهذا طريق اذا حرد الانسان ذهنه وفكره عن سعاد وحرد طري المناوب عما يمرض بسببه المعتقد يعلم صحة هذا الطريق وفساد غيره وان الحكيم الكامل لا يصدر عنه الا شكاً وان هذا هو الطريق الاكل والدين الاقوم الذي لا يمتريه شك

لا يقال : الحاجة الى الامام مسقية بقوله تعالى لا يكون للناس على الله حجة بعد ارسل فهو لم يكف الرسول عن الامام لكن للناس حجة على الله بامائه مع وجود الرسول لكنه نبي الحجة مع نوب الرسول وهذا يدل على انه تمام ما يتوقف عليه التكليف اي لا يتوقف على شيء آخر فعنه فان مراته ان يكون هو الجرح الاخير ولا يكون الامم شرعاً في شيء ولأن دليلكم هذا يلزم منه احد

امور ثلاثة اما ارتفاع التكليف مع عدم ظهور الامام المتكلمين او احلانه تعالى بالنصب ويتزم منه بعض عرصة او لطلاق هذا الدليل على تقدير صحته وهو بدوهم اجتماع التقيصين واللام بفساده ماثل فله روم مثله والملازمة وتعلق الالي طاهران فيمثل دليلكم .

لأنا نقول : اما الجواب عن الاول في الآية اصله تغييره لئلا يكون للناس على الله حجة امدا الرسل وتشريعهم الاحكام ويناهيهم الحلال من الحرام ونصب الأدلة والبراهين وحجيم ما يحتاج اليه المتكلمون في عصمهم وعملهم لانه لا ذلك لم يكن في نصب الرسول فائدة ولأن مجرد وجود ارسون بلا نصب الأدلة وتشريع الاحكام لا يفي الحجة قطعا وفي حجة الأدلة ووجوه الارشاد للمعاد نصب الامام وفي الاحكام وجوب طاعته وديانه عليه السلام ذلك امر حلي وعن الثاني بعدم الملازمة لأن الواجب عليه تعالى نصب الامام والدلالة عليه واجاب طاعته وعلى الامام القبول وعلى المتكلمين طاعة الامام وانصرته والجهاد معه وذلك ليس من فعله تعالى على سبيل الاحكام هم لأنه ساقى التكليف فالتكلمون سموا انفسهم كما ان المتكلمين يعصي ترك الواجب من الصلاة والصيام .

لا عدل . ان عنة الامام ليست من كل المتكلمين بل من بعضهم وذلك لعدم الآخر اما ان نبي مكلفا او لا والثاني نبي التكليف عن لم يكن به مدخل في منع الامام والا اوجب عنة وهو محل اجماع الاول اما ان تكلف ما علم وهو مانع والا لزم تكليف ما لا اتفاق من ان يكتفي الطار منه لا يكتفي ابتداء لأنا نقول الاكسمة بالظن هار حصة وهو طريق ناقص لا يجعله الله ابتداء بل من تغيير المتكلمين والمعارضة بل الانبياء ولا خلاص من هذه المعارضة .

المائة : قوله تعالى (هو الذي ارسل اليكم كتبا متصلا) اعلم ان بعض الكتاب لم يعلمه بالجمعية والمحقق في كل الاحكام الا المصوم لأن محملاته كثيرة والاجتهاد لا يفيد إلا الظن ولا يحصل اليقين في دلالة على كل حكم حكم إلا

المعصوم لانه لم يات به بالحمل منه حصة واسم ان الحكم القليل هو بمنزلة
كبرى الدليل الدال على حكم كلي وامور واقعه ولتضمن شخصيتها فيكون
كلها وهذه جريئة .

نسيم انه الرحمن الرحيم

المائة العاشرة من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام

الأول : قال الله تعالى (قل تعالوا اني ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا
في شيء وبالوالدين احسانا ولا تعبدوا اولادكم من املاى نعم ربكم واياهم
ولا تعبدوا الفواحش ما ظار منها وما باطن) اعلم ان الفواحش علم لا يعلم تفصيلها
ما يحقق إلا المعصوم لاختلاف الامة وليس ترجيح قول بعض المتأخرين اولى
من العكس والارجح لا مرجح محال .

الثاني : قوله تعالى (ولا تعبدوا الشمس ولا القمر ولا ما خلق الله بالحق) اعلم ان المراد
ههنا بالحق الحق المأموم مبرأ وعلى ههنا الحدود ونقصانها لا يجوز ولا
بالاستطهار التام وهو من قول الامام ان الحدود اليه والعصا من هو الذي
به ان لم يكن معصوما لم يحصل الاحتياط والعلم بقوله يدل على ان الامام يجب
ان يكون معصوما .

الثالث : قوله تعالى (ذكركم وصاكم به لعلكم تتقون) اعلم ان ههنا كيدنا
مستحق فيجب في ذلك الاحتياط واعايتهم بالمعصوم .

الرابع : قال الله تعالى (ولا تعبدوا ما لا يقسم الا باني هو احسن حتى
يلعب اشده) اعلم ههنا من عن انباء اليد على مال البيت ثم انه ثنى لا ثالث
هي احسن ههنا الاستثناء لامة لا اميره ولا يجوز غيره العرف فيه غير
المعصوم لا يؤمن عليه ولا يعلم وجهه الاحسن ولا ولاته له عليه لمساواته
غيره لو لم يكن معصوما فلا بد من امام معصوم وهو المراد .

الخامس قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وظلوا
 لأحوائهم إذا صرنا في الأرض أو كانوا عرى لو كانوا عبيدا ما ماتوا وما فتنوا
 يجعل الله ذلك حصره في قلوبهم) كل غير معصوم يمكن أن يكون كذلك
 ولا شيء من الأمام يمكن أن يكون كذلك بالضرورة .

السادس : قوله تعالى (ولئن علمتم في سبيل الله أو مئة لمعة من الله ورحمة
 خير مما يجمعون) أقول ذكر ذلك مدحاً لمن سئل في سبيل الله أو يموت في سبيل
 الله وهذا المدح لا يخص بأهل زمان سيئ بل هي عامة لكل الأزمان التي فيها
 إمام فال هذا طلب عظيم في حق المكلف فلا يخص «هل زمان دون زمان واحد»
 الإجماع من المسلمين على عمومها للأزمان في فيها إمام ودين الإمام هو الأمر
 «الذي إذا قس فيه المؤمن كان في سبيل الله ولا يحقق ذلك إلا مع عصمة
 الإمام فال غير المعصوم لا يؤمن على سبيل الدماء ولا على قس العس .
 لا يزال هذا مع عبية الإمام لا يحصل ولا مع كف يده .

لأننا نقول العس وكف يد الإمام إنما هو من المكلفين لا من الله تعالى
 فهم معصوا أنفسهم من التلف

السابع قوله تعالى (ولا تاتوا الله عليكم ورحمة لا تسفهم تشعشع) لا
 قليلاً) أقول هذا يدل على عصمة الإمام من وحري

أحدهم . اتباع الأشياء مطلقاً وروفي شيء ما محذور ويكرهه الله وممراد
 الله تعالى أن لا تنفع الشيطان . في شيء من الأشياء لا انفعتم بكرة وهي في
 ممر من النبي للمعصوم والإمام منصوب للدعاء إلى الله تعالى في حتم ما يريد وحمل
 الدس عليه بحيث لا يحسن المكلف شيء . «أبداً والمنة» أن اطاع المكلف الإمام
 وروم يكن الإمام معصياً بهذه الصفة لكان إيجاب طاعته على المكلف مع مساواته
 «به ترجيحاً له» مرجح وكان إيجاب طاعته له يحصل ما لم يعمل نفسه لغيره
 من الحكيم محال .

وثانيهما - ان لو لا يدل على امساع الشيء لوجود غيره وفضل الله تعالى هو
 المانع للمكلفين من اساع الشيطان بما امامهم معصوم او غيره والثاني لم يوجد عدل
 على الاول ، لا يقال حار ان يكون الفصل بالسكليف وحلق الفعل والدلالة على
 العيص ليجرر عنه وعلى الواجب ببقوله وحدث كتاب لأن حصول ذلك مشروط
 بانواع المكلف وطاعة لا أمر فلا يحتاج الى توسط الامام لان الامام لا يكرهه
 ولا لاني السكليف من سمع او امر الله تعالى وانما حصل معصومه ولا فكما
 لا يسمع الله لا يسمع للامام .

لانا نقول في الامام فوائد احداها اعلام المكلفين المحمل والمنشأه وثانيهما
 الحكم بينهم فيما احلوا فيه بقوة تعالى فرددوا الى الله وارسلوا واولي الامر ،
 ويحب عليهم الانواع ، وتنتها الجهاد والعمال واقامة الحدود فيها من اعظم الزواجر
 ورائها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمعصية عليه من غير لزوم اكرام
 لاجور المكلف عدم علم الامام ولا تصور ذلك في حق الله تعالى فقد ظهر ان
 لا يتم ذلك لا امام معصوم ولا غير المعصوم من العرف لم يجعله الله تعالى لانه
 التقدير للآية المتقدمة فقد علم انه لا بد من امام .

الثامن . قوله تعالى (والله اركسهم غا كروا) كل غير معصوم يمكن ان
 يكون كذلك ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة بلح لا شيء من غير المعصوم
 امام بالضرورة او دائماً وعلى كل واحد من التعديرين فاعطيت حاصل .

للسابع . قوله تعالى (ومن يضل الله فلن نجد له سبيلا) المراد من قوله
 يضل الله عدم حلق الهدى فيه او عدم اعطاء لسف رائد على ما هو شرط للمكلف
 (السكليف) اذا عرفت ذلك فهو . وجه الاستدلال ان كل غير معصوم كذلك
 «المعل ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم
 امام بالضرورة .

لا يقال : قوله تعالى (ومن يضلل الله) ومن يضلل الله إلى آخره هذه شرطية والشرطية لا تستلزم وقوع الطرفين كقوله تعالى لو كان فيهما آفة إلا الله يصدنا عنه عدم وقوع أحدهما وذلك لأن المقصود من الملازمة والمقدم والتالي حال كونهما حرفي المصلحة ليسا بقضيين فلا تعريضهما الوقوع وعدمه إلا باستثناء ولم يذكر وأيضا المقدم هو ومن يضلل الله وغير المصوم لا يلزم أن يكون بالضللال الله تعالى ومصلحة الاضلال اعم من اضلال الله تعالى واستدراك الخاص لا يفسد لا يستلزم استلزام العام ايها .

لأما قول : الجواب عن الاول ان المحدور الضلال وهو ممكن الوقوع من غير واجب العصمة هو بالامكان ومن غير المصوم بالفعل واقم في الحلة منه بالفعل واما حدوث الاضلال من الله تعالى عند الامامة والمعتزلة فقال واما عند اهل السنة فحائز واقع لأن كل واقم فاعله الله تعالى عدمه هو كان الامام غير مصوم بالفعل كل الضلال فيه موحوداً فبعد اهل السنة انه من الله تعالى فيكون المقدم واقعاً واما عند المعتزلة فالضلال هو المحدور سواء كان من الله تعالى أو من غيره فإنه هو المسلم للتالي وهو الجواب عن الثاني قال المستلزم للتالي هو الضلال قال الضلال ليس على طريق الصواب في صلاته فإذا كان الامام صالحاً في شيء ما عرف منه ان عمله ونعمه لا يقتضي ركوب طريق الصواب لأن كلما جار بحجامة البقضي فإنه لا يصح ان يقتضي أحدهما بذاته بل ما هو رائد فإذا لم يعلم حصوله لم يعلم ارتكابه لطريق الصواب وإذا حور المكلف ذلك لم يبق له وثوق وقد ذكر هذا البعث صهاً وهو بدعي .

العاشر : قال الله تعالى (بلى من اسلم وجهه لله وهو محسن) أخره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) لا شيء من غير المصوم كذلك بالفعل وكل امام هو كذلك بالضرورة خلا شيء من غير المصوم امام بالضرورة عند قوم ودائماً عند آخرين وهو المطلوب ، اما الصغرى فلا ان بي الخوف والحرر

يقتضي العموم في الأفراد والامرات لانه نكرة في ممرض النبي وقد ثبت في
الاصول صومعه وانما يكون عاماً لو لم يحل نواحب ولا فعل محرماً وإلا لكان
عليه خوف لانه يستحق العقاب الاخرى فكل من عليه عقاب فعليه خوف وهذا
معلوم عند كل عاقل بالضرورة إذا رجم عقله وعرف الله تعالى وعرف استحقاق
العقاب على فعله فانه يخاف ضرورة .

الحادي عشر : قوله تعالى (ادعوا الذين آمنوا) الآية ، اقول كل غير
معصوم متمم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام الذي اوجب الله تعالى
طاعته كذلك بالضرورة نصح لا شيء من غير المعصوم اسم بالامام بالضرورة على
قول أو دائماً على قول فاطميت حاصل على كل تقدير .

الثاني عشر : اتباع الصل في صلاته يحصل منه العذاب الاخرى للمسلم
وان كل المسح جاهلاً بحال المنع لهذه الآية وكل من يحصل العذاب باتباعه لا يحصل
النهي باتباعه في كل أوامره ونواهيه والامام الذي افترض الله طاعته يحصل
التحاة باتباعه في كل أوامره ونواهيه فالامام الذي افترض الله طاعته لا يكون
صالحاً في شيء من أوامره ونواهيه ولا في افعاله واحساناته وتركه وإلا لم يحصل
اتوفاق حصول النجاة باتباعه وذلك هو المعصوم فيرم ان يكون الامام معصوماً .

الثالث عشر : قال الله تعالى (اقمير دين الله يسمون) وله اسم من في
السموات والارض طوعاً وكرهاً والله رحيمون) وجه الاستدلال ان هذه الآية
الشريعة الكريمة دلت على دم كل من اسما غير دين الله في حكم من احكامه أي
حكم كل من حارب حكماً من احكام دين الله فقد اسما غير دين الله في ذلك
الحكم وكل من اسما غير دين الله في أي شيء كان فهو مذموم مستحق للعذاب
والامام انما اوجبه الله ليعرف المكلف دين الله اسمعه ودين اتباع غير دين الله
في شيء ما ومخالفة دين الله مطلقاً ويحصل له اتباع احكام دين الله التي افترضها
على عباده وقررها لهم وانما يحصل ذلك يكون الامام معصوماً فيشترط في الامام

العصمة وأما يحصل المكلف أو توقي والأمن من الخوف بأشياء وخصوصاً فيما
 شاء الله تعالى على الاحتياط التام كالغروح والدماء بوجوب عصمة الإمام فيجب
 أن يكون الإمام معصوماً وأما عدم عصمة من بعض فقد دلت بهذه الأشياء
 على مطالب خمسة :

أحدها : أن الإمام معصوم .

وثانيها : أنه واجب العصمة .

وثالثها : أنه لا يكون لإمام لا نص الهي على لسان الصادق عليه السلام

أو على لسان الإمام المنصوص عليه .

ورابعها : أنه يستحيل أن يحمل الله تعالى الاختيار في نصب الإمامة إلى
 الأمة وقد قرر في غير الكلام استحالة أمر الله تعالى باتناع من لا يؤمن المكلف
 من أصله فيكون الإمام معصوماً وأشياء وجب تعيين السلامة بضروره
 فحالقه بين الضلال وهذا هو المطلوب .

وحامسها : أن كل زمان لا بد فيه من إمام معصوم ولا خيار اتناع بعض
 المكلفين غير دين الله في بعض الأحكام وقد بين الكلام استحالة لوجوب الاعتق .
 الرابع عشر : قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا بعذر الله) وحده
 الاستدلال أن هذا نوع ودم بكل من يصد عن سبيل الله وتحذير عن اتناعه
 وكل غير معصوم يمكن أن يكون كذلك فاستلزامه صرر مطلق لأنه يحصل
 الخوف من اتناعه ولا صرر أعظم من الخوف وكل ما فيه صرر مطلق لا يجب
 اتناعه فلا يجب اتناع الإمام فينتهي فائدة امامه .

الخامس عشر : قوله تعالى . تبعوها عوجاً . كل غير معصوم لا يؤمن
 اتناعه ذلك وكل إمام يؤمن اتناعه ذلك وإلا لكان همه معصومه فلا شيء من غير
 المعصوم بإمام دأماً .

السادس عشر : غير المعصوم يمكن أن يقرر المكلف الذي يلزمه إلى ذلك

الصرر ولا شيء من الامام يمكن ان يقرب منكف الذي يتدعه الى ذلك الصرر
فلا شيء من غير المصوم بامام بالضرورة .

الحامع عشر : قوله تعالى (وما الله بعاقل عما تعملون) تحذير من عمل
القيبح فلا بد للمكاف من نصب امام بعينه من ارتكاب الخطايا والخط في الاعتقاد
وذلك هو المصوم وكيف يمكن ان يعرض الله تعالى طاعة من يمكن ان يأمرها
بالعمل القبيح ثم يحذرنا من فعله واكثر من ادعى فيه الامامة ومن نصب نفسه
هذا المنصب ونمعن بهذا الاسم أمر القبيح كما وية ويريد واساعها معهم الله
امما ويلا فاهم اظهروا الفساد وفسدوا بعتقاد كثير من العباد وسفكوا الدماء
التي حرم الله وعصوا وامروا بمعصيا من امر الله بطاعة وحربوا الكعبة وحرفوا
منه النبي صلى الله عليه وآله وهدجوا في الاسلام لهم الله وعبيهم ومن
لا يرضى بليستهم الى يوم القيامة .

الثامن عشر : هذه الصبيعة نستعمل في عرف العرب في الامر بالمعروف عن
السهو والتمسك والعفة في الاقوال والافعال انه يقال للعد لا يعمل فيسبك غير
عادل عن افعالك واحوالك فانما ع الامام الذي امر الله بطاعة ووحب اتباعه وهو
طريق الامن من ذلك ولا لا نعت فائدة بعينه وانما يحصل الامن بذلك بما كان
ذلك تدسماً على الامام وهذا هو واجب بعينه الذي لا يجوز عليه الخط والسيان
والسهو وهو المطلوب .

الحامع عشر : قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء
بالقسط) لا يمكن ذلك الا باسم مصوم وجود الحمل والظاهر والمتشابه في
الكينات والسنة ولا يحصل الحرم بالقيام بالقسط لله الا مع علمها نصياً وكل من
عدا المصوم لا يحصل منه الامن واليقين بقوله واساعه وارشاده فلا بد من امام
مصوم يعلم منه ذلك .

المشرون : قال الله تعالى (ولا يعزكم شتان قوم على ان لا تؤمنوا) الآية

غير المعصوم يخاف منه حرمان العدل والامام لا يخاف منه حرمان العدل لانه
مصبوب للعدل فلو لم يقص منه حرمان العدل لما حسن نصه ولا حار انجواب طاعته
على المكلف مطلقاً فوجب ان يكون الامام معصوما .

الحادي والعشرون . قال الله تعالى (اعدوا هو اقرب للمعوى واتقوا الله
ان الله خير بما تعملون) هذا امر العدل المعصوم والبقى في كل الاشياء وهذه
هي المعصية والامام هاد اليها باقوائه واقماله واوامره ونواهيه فيكون معصوما .
الثاني والعشرون : قال الله تعالى (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين)
يلزم من ذلك ان تستمد منه العلم بجميع الاحكام نصا فالامام المأمور بانواعه يعلم
ذلك نقساً وغير المعصوم لا يعلم ذلك نصا احكاما فالامام يجب ان يكون معصوما .
الثالث والعشرون : قوله تعالى (يهدي به الله من اسر رسوله) الآية .
لما قال الله تعالى نور وكتاب مبين ذكرهما معاً عليه غايات :

الاول . بيان ما فيه رسوالة تعالى وهو فعل الاعانت بالامثال والاوامر
والنصواري .

الثاني : ان من اتبع رسوالة الله هداية به الى سبل السلام والجمع المضاف
للمعصوم وانما يحسن ما صانه السواب في جميع الاحكام العقلية والشرعية والعلوم
النسورية والتصديقية .

الثالث : انه يخرجه من الطمعات الى النور والطمعات جمع معرى كلام
الحنس فيكون للمعصوم مبهم ان يخرجه من كل طعمة وكل حيل وكل فعل فيسبح
وترك واجب طعمة فيلزم ان يخرجه من ذلك كله

الرابع : انه يهديهم الى صراط مستقيم اي في جميع الامور لانه لا كيد لكل
مبهم عمومه ووقوعه ولا يحقق ذلك الا في المعصوم والسي والاسم يدعو الناس
وبرشداهم الى كل هذه المراتب والمعايات المذكورة فليزم عصمتها وهو المطلوب
الرابع والعشرون . قوله تعالى (يا اهل الكتاب قد جاءكم رسونا يسبي

لكم على فترة من الزمان يقولوا ما جاء من بشر ولا يدبر فقد جاءكم شيء
ويدبر والله على كل شيء شهيد) وجه الاستدلال أن وجه الحاجة إلى الامام كوجه
الحاجة إلى النبي فإلزام لا يحتاجون إلى مبلغ للشرع يحتاجون إلى حائط للشرع وإلى
كاشف لمعانيهم مراد بشارع منه ومبرم به وقائم بالأمور الشرعية المهمة الصادرة
عن رئيس وتنع ساق له فلا يجوز الزمان عن امم ولا بد أن يكون معصوماً ولا
لم يحصل منه هذه القوائد .

الخامس والعشرون قوله تعالى (ولا تشعروا ما ياتيكم غيباً فليلا وادى فانقول)
كل من جامع بين الكتاب في شيء ما بعد اشري نية من آيات الله غيباً قليلاً
وهو مخدور عنه وعن اتباعه فخير المعصوم بالعمل كذا فلا يؤتى بقوله ولا بأسه
ولا بفعله وغير واجب المصنعة بتكرار فيه ذلك فيباني أبو بوبه فيباني العزم
والامام واجب حصول العزم منه إذا اساعه المكلف من فعله لأن بينا نؤمن
فعل المكلف وقدرته واختياره .

السادس والعشرون قال الله تعالى (ولا تبسوا الحق بأسهل ومكتنوا
الحق واسم تعلمون) أقول لا بد في الامام من نبي ذلك عنه بالضرورة وغير
المعصوم ليس كذلك لأن الامام لنبي هذه الصفة بالضرورة فلا يمكن أن يكون فيه
الصانع والعشرون قال تعالى (انتم خير الناس ما روي وتدون انفسكم وانتم
نبي الكتاب افلا تعقلون) هذه الآية من عايت اصحاب الامام لأن مراد الله تعالى
من تشبه الأنبياء ولعب الأوصياء بركية الأمة عن سائر المحرمات والأفعال القبيحة
ومن جعلها هذه الصفة التي هي ردلة فهو لم يكن معصوماً لاحتياج إلى من يركيه
وم يحصل منه ذلك في الاعيب ولأنه يستلزم ترجيح من غير مرجح اذ هو والمأمور
متساويان في ذلك .

الثامن والعشرون قال الله تعالى (وإذا احداً ميثاقكم إلى قوله عما تعلمون
اعلم أن الامام يدعو الأمة إلى خلاف ذلك ويعصمهم ويردعهم عن ذلك وغير

المعصوم يمكن ان يعمل هو ذلك ويعتبر الأساس الى ذلك فلا يوثق به ولا يقيم به
ان يكون سبباً في زيادة العذاب وان يكون عاقب المكلف اشد العقاب لا مع
العلم بوجوب عصيته فيجب ان يكون معصوماً

التاسع والعشرون : غير المعصوم يمكن ان يكون من اهل النار والامام
ليس من اهل النار بانصرافه عن المعصوم ينسب اماماً بانصرافه او دائماً على
اختلاف الرأيين والمقدمتان ظاهرتان .

الثلاثون : قوله تعالى (ولا تعلموا نذركم الى التهلكة) اعلم ان التهلكة على
قسمين تهلكة في الدنيا وتهلكة في الآخرة وكلامه حذر عنه والتابي اصعب واشد
محدوراً وآكد من الاول ويحب الاحتراز من ذلك وإدخاله من ذلك وحسب
الاحتراز ترك الخوف ولعمل بقول غير المعصوم في الحدود والجهاد والاموال
نصص المحدود والخوف من الوقوع في التهلكة والأصراً

الحادي والثلاثون : قال الله تعالى (قول مدو ومعهرة خير من صدقة
يتمها أدنى والله عي محمد) وجه الاستدلال ان قال : الامام يدعو الى هاتين
المرتبتين فيعلم المكلف ان كلما يدعو اليه الامام عن الاهوال قول معروف
وكل ما يدعو اليه من الافعال هو سبب المعصية من الله تعالى لأنه لو لم يعلم المكلف
ذلك لما امن من صدور ذلك منه فلم يذمت الى مصلحته وحصل له الضرر منه ولأنه
يحصل له الخوف من متابعه عند تجويزه انه ذممه عما يؤدي الى التهلكة ولي
المحرمات والاحتراز عن الخوف واجب فمما يجب ان يكون الامام معصوماً
وهو المطلوب .

الثاني والثلاثون : الامام مكلف في اقواله وادبائه الدينية واعقباته
القلبية بالصواب وان لا يخرج عن الصواب في شيء من ذلك وذلك لا يتم الا
بترشد يحصل العلم بقوله ولا يختص بزمان بل بكل زمان وذلك هو المعصوم لأن
غيره لا يوثق بقوله ولا تتم الفائدة .

الثالث والثلاثون : الامام عليه السلام على الصراط المستقيم وهو صراط
الدين انعم الله عليهم وهو غير المعصوم عليهم وغير الصابرين بوحه في شيء اصلاً
لأن الله تعالى امرنا بتعاضده كطاعة النبي عليه الصلاة والسلام وامرنا باتباعه وإلا
لم يكن في نصه فائدة وافقه عز وجل ارشادنا (إلى) ان نطلب منه وسائل الهداية
إلى الصراط المستقيم وهو الطريق الذي ذكرناه ثم امرنا بتعاضده ولو لم يكن هو
الطريق المشار اليه استحالة من الحكم ذلك لأنه لو ارشادنا إلى الدعاء بالهداية إلى
ذلك الطريق ثم امرنا بتعاضده شحش ليس على تلك الطريقة كان هذا مباحة ومن
المرض عليه تعالى بحال تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً والسرقة المذكورة هي
العصبة فالامام معصوم .

الرابع والثلاثون : احسن الأمور لازم وهو إما كونه معصوماً أو نقص
المرض وإثباته على الله تعالى بحال فمن الأول ، أما الملازمة وهي في الحقيقة
مادة حاو فلا والله تعالى امرنا بتعاضده إلى سرقة المعصوم وهي السرقة
المذكورة فيكون قد اراد ان يرتكب تلك السرقة ثم امرنا بتعاضده الامام واتباعه
فأما ان يكون الامام على تلك الطريقة أولاً والثاني ثم الثاني وهو نقص المرض
والأول بعدم الأول فثبت الملازمة وأما اتصال الثاني فلا لأنه تعالى حكيم ونقص
المرض يناقض الحكمة .

الخامس والثلاثون : قال الله تعالى (في علوهم مرض من ارادهم الله مرضاً
ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون) غير المعصوم يمكن ان يكون كذلك
ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم
بامام بالضرورة .

السادس والثلاثون : قوله تعالى (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا
انما نحن مصلحون ألا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون) انما يثق المكلف
بامر الامام ونهيه واتباعه وادائه إلى الطريق الصحيح إذا علم اتمناه ما ذكر في

هذه الآية عنه وإنما لم يذكر ذلك بوجوب عصيته والعلم به فحجب أن يكون الامام معصوماً وهو المطلوب .

السادس والثلاثون قوله تعالى (واتقوا يوماً لا تحزى نفس عن نفس شيئاً ولا نقل منها شعاعاً ولا يؤخذ منها عدل ولا هم يصرون) وجه الاستدلال أن هذه الآية عامة لأهل كل زمان ولا يتم إلا بوجود معصوم يفيد قوته المبرر وذلك يستلزم عصمة الامام لأنه المأمور بالتأسي لأنه إما أن يحذر وقت عن امام معصوم يفيد قوله وقوله لعل أو لا والاول ساقى العرس في هذه الآية في الحجة وهو محال والثاني إما أن يكون الامام هو المعصوم أو غيره والثاني يساقى حكمة الله تعالى فيكون محالاً والاول هو المطلوب .

السابع والثلاثون قال الله تعالى (ولا تتحدوا آيات الله هرواً) كل غير معصوم يمكن أن يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن أن يكون كذلك باصروره منج لا شيء من غير المعصوم امام وهو المطلوب .

الرابع والثلاثون قال الله تعالى (والله مع الصابرين) الصابر على مداومة وممانعة القوة الشهوية والمصيبة هو الصابر وذلك هو المعصوم فالمعصوم موجود فاما أن يكون هو الامام أو غيره والثاني محال فمبين الاول وهو المطلوب .

الخامس والاربعون قال الله تعالى (من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وجه الاستدلال انه تعالى امت التي وانصب الامام عليهما سلام لهداية الخلق الى هـداه لفرقة بين الخوف والحزن معصاً وإنما يكون المعصية فانه تعالى دعا الكل اليها والداعي هو النبي والامام عليهما السلام فلو لم تكونا معصومين لم يصححا لحل الامة على ذلك ولو لم يكونا واحي المعصية لم يحصل الحكماء وتوف بذلك .

السادس والاربعون : قوله تعالى (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) فاما في كل الاحكام أو في بعضها والثاني يستلزم المحال من وجهين .

أحدهما : الترجيح بلا مرجح . فإن بيان بعض التكليفات دون السابق
ترجيح بلا مرجح .

وثانيهما : أنه يسلم التكليف بما لا يطاق فثبت إكراه في الدين لأنه غير
تكليف بما لا يطاق لكن ثبت إكراه في الدين بحال قوله تعالى لا إكراه في الدين
وهو نكرة متعينة فيكون المعصوم يظهر أن الله تعالى بين الدواب في كل الأحكام
وفي القرآن محلات وتأويلات وكذا الأحداث لأنني بينا الأحكام فيها إلا ما
فلو كان غير معصوم لم يكن قوله بيانا

الثاني والأربعون : أنه تعالى حكيم وحكيم . سمي في العادة وعالم بكل
المعلومات وهو معنى المطلق بوجه لا تصور منه الحاجة ولا تمكن أن يقع في
أقواله وأعماله ما لا يناسب الحكمة واختار طاعة غير المعصوم في جميع أوامره
وبواهي ساقى الحكمة والإمام يجب طاعته في جميع أوامره وبواهي فحصل أن
يكون غير معصوم .

الثالث والأربعون : قال الله تعالى (تؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة
قد أوتي حيرا كثيرا) الحكمة على الأشياء كما هي من جهة التصور والصدق
واقناع الأعمال على ما ينبغي وترك ما لا ينبغي أصلا وسامعة عما لا يكون إلا ما
حكما أولا والثاني محال والحكم هو المعصوم على ما بيناه

الرابع والأربعون : قال الله تعالى (إلا الذين ظلموا منهم فلا تحشرونهم
واحشون) وجه الاستدلال أن هذه الآية دللت على النهي عن الخشية من العالم
والامر بالخشية لله وهما متضادان فنقول غير المعصوم لا يخشى منه دائما لأن
لا يخشى نكرة والنكرة المنعينة للمعصوم وكل إمام يخشى منه دائما بل لا ينبغي
من غير المعصوم إمام وهو المطلوب .

الخامس والأربعون : لا شيء ممن يجب طاعته غير محشي منه شرعا
بالضرورة وكل غير معصوم محشي منه شرعا بالضرورة فلا شيء ممن يجب طاعته

غير معصوم بالصراحة ثم نقول كل امام يجب طاعته ولا شيء من يجب صاعته
غير معصوم بالصراحة فصح لا شيء من الامام يجب معصوم بالصراحة وهو يفتح
كل امام معصوم بالصراحة لأن الصراحة المعدولة تصير الموصية محصلة عند وجود
الموضوع لكن الامام موجود فالامام يجب ان يكون معصوماً وهو المطلوب .

السادس والاربعون : قال الله تعالى (كما ارسلنا فيكم رسولاً منهم يتلو
عليكم آياتنا وكم كنتم وسمعتكم تكذبون والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) وجه
الاستدلال ان افعال طاعة لشيء من الامة من الذنوب باسمهم الشرائع الحقة
والجائز من كل ادب واداء طاعة المكلف ولا ريب ان الامام بائنه علوم كمن له
هذه المراتب لم يضمن ان يعص لأحد حمل الأمانة عليها إذ وتوفهم به لا يتم ويسقط
محله من القلوب .

السابع والاربعون : قال الله تعالى (ان الذين يكفون ما اوتينا من
النبياوات واشهدن من بعد ما بينا للناس في الكتاب او شك طعنهم الله وبنهم
الاعوان) وجه الاستدلال ان غير المعصوم يمكن منه هذه التهمة فلا تأمن المكلف
من اباحة منه له والامام يسمى ان يكون كذلك فعصر المعصوم يسمى
ان يكون اماماً .

الثامن والاربعون : غير المعصوم يمكن ان يحصل منه ضد العاية من الامامة
لأن العاية منها اظهار الأحكام التي اراد الله تعالى وغير المعصوم يمكن ان يكتم
ما اراد الله من الأحكام وتكتم هو لا يحرم نفسه فلا يعلم انه امام وانما يعلم ذلك
بالعصية فيجب ان يكون الامام معصوماً .

التاسع والاربعون : نفسه اظهار ما اراد الله الى غير المعصوم ليسه الامكان
ونسبه الى الامام ليسه التوحيد فعصر المعصوم غير امام قطعاً .

الخمسون : قال الله تعالى (وما الدين في قلوبهم ربيع فيمنعون ما تشاءه منه
انتفاء الفتنة وسعاً تأويله ولا يعلم تأويله إلا الله وراسخون في العلم) وجه

الاستدلال أن الملتزم في النوبل ضلال محذور ومقدر عنه في غاية التحذير وكل
غير معصوم يمكن أن يكون كذلك والامام ليس كذلك بالضرورة فغير المعصوم
غير امام بالضرورة والامام ثابت لوجوب الامامة فالامام معصوم .

الحادي والخمسون : قال الله تعالى (وعزهم في دينهم ما كانوا يفترون)
لا شيء من الامام كذلك بالضرورة وكل غير معصوم يمكن أن يكون كذلك
ولا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة ويستلزم كل امام معصوم بالضرورة
لوجود الموضوع .

الثاني والخمسون : اسامع من صلى الله عليه وآله واحب بقوله تعالى (ان
كنتم تحبون الله فاتبعوني) لكن المقدم ثابت اجماعاً ودرس القرآن طابالي ثابت
وطأته الامام بعريق ارشاد المكلفين الى اسامع التي بحيث يحصل بحمد الله وحمله
على ذلك ولا يتم لا انصافه الامام لأن غير المعصوم يمكن أن يمدحه .

الثالث والخمسون : قال الله تعالى (قل اطعوا الله واطعوا رسوله) والامام انما
هو يحصل لمكلف طاعته الله ورسوله ولا يحصل إلا من كونه معصوماً
فيجب العصمة .

الرابع والخمسون : دم الله تعالى الاختلاف في كتابه العزيز في مواضع
معددة والحق ليس مدموم قطعاً بالضرورة ولا به تعالى امر به واعتقاده ومعدحه
فالاختلاف يشمل على فعل وإلا لم يكن مدموماً والخصاب الوارد في الكتاب كثير
منه متشابه وظاهري كثير من الاحكام ولا يحصل من هذه الصبيح إلا الظن وهو
مختلف باختلاف الباطن فهو لم يكن هناك من يمد قطعاً منه انه يعلم المراد من
هذه ويحصل البقي بقوله وفعله ثم ان يدعو الله المكلف الى فعل ما لا يقدر عليه
وهو محال لأنه عت وذلك الذي يحصل العلم بقوله وفعله هو المعصوم وهو المطلوب .

الخامس والخمسون : قال الله تعالى (قل الله عليم بالصدين) غير المعصوم
يمكن أن يكون من الصدين ويمكن أن يقصد افساد اعتقاد وفعل من يملأوه

والامام لا يمكن ان يكون كذلك فعير المعصوم يمنع ان يكون اماما وهو المستوي
السادس والخمسون ' قوله تعالى (فمحمل لعنه الله على الكاذبين) كل غير
معصوم يمكن ان يكون من الكاذبين ولا شيء من الامام يمكن ان يكون من
الكاذبين ، بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم ، امام ، ضرورة

السابع والخمسون ' فان تعالى (فمحمل لعنه الله على الكاذبين) كل ما هو
حجة يعجز عن اجابته به ولا شيء من غير المعصوم يعجز عن اجابته به اما الصمى
فضرورة ، اما الكفرى فلا ية لعدمه وينسج لاشيء مما هو حجة ليس بمعصوم
ولزمه كل ما هو حجة فهو معصوم ووجود الموضوع ومعا قضيه صادقة وهي قوسا
لا شيء من غير المعصوم حرة من حيث انه معصوم وكذا فعله من حيث انه
معصوم لا من حجة اخرى فاذا جعلناه صمى لقوسا كل ما هو حجة فهو معصوم
بالضرورة وينسج لاشيء من غير المعصوم فعله وقوله حجة من حيث هو قوله وفعله
من هذه الجهة والامام قوة وفعله من حيث هو قوله وفعله حجة لانه مجرد قوله
وفعله يجب انشاءه فيهم ان يمد قوه المير ولا يمكن حجة لما قرر فوجب ان
يكون معصوما

الثامن والخمسون ' فان تعالى (من ساجد فيه من بعد ما جاءته من العلم)
داب هذه الآية على ان الحجة اعلاه معصوم وقوله غير المعصوم غير معصوم
ولا فعله فلا يصلح للمحجة والمحجة والامام قوله حجة وبه يحتاج فوجب ان
يكون معصوما

الداسع والخمسون ' قوه تعالى (فلا يكون من المعصومين) كل غير معصوم
يمكن ان يكون من المعصومين ولا شيء من الامام يمكن ان يكون من المعصومين
بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم ، امام ، ضرورة وينعكس المستوي الى قولنا
لا شيء من الامام غير معصوم ، بالضرورة او دائما ويلزمه كل امام معصوم
بالضرورة او دائما ويلزمه كل امام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع وهو المطلوب .

السور قوله تعالى (ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله) كل
غير معصوم يمكن أن يكون كذلك ولا شيء من الأمام يمكن أن يكون كذلك
بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم بأمام بكل ادم معصوم بما تقدم .

الحادي والسور قال تعالى (إن الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط
مستقيم) لأمام طريقه هو طريق الذي أمر الله تعالى بإساعه وذلك طريق الذي
أمر الله بإساعه صراط مستقيم ولا شيء من غير المعصوم يفعل على الصراط المستقيم
ولا شيء من الأمام لغير معصوم بالفعل (فلما ولا بد من وجوب عصمه وإلا لم
يكن المكلف ولأنه استحليل أن يكون غير معصوم بالفعل وهذا هو معنى
واجب العصمة .

الثاني والسور كل امام إمامه هداية بالضرورة ولا شيء من غير
المعصوم اتعاه هداية بالإمكان فلا شيء من الأمام لغير معصوم وهو المطلوب .
الثالث والسور قال الله تعالى (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون)
كل غير معصوم يمكن أن يكون كذلك ولا شيء من الأمام يمكن أن
يكون كذلك بالضرورة مع لا شيء من غير المعصوم بأمام بالضرورة فلا شيء
من الأمام لغير معصوم بالضرورة فيلزم منه كل امام معصوم بالضرورة
وهو المطلوب .

الرابع والسور قوله تعالى (قل يا أهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله
وتبعوها غواصاً وأنتم شهداء وما الله بمعدل عما تعملون) أقول هذه الآية في
معرض التوسيع والتهديد والدم على أشياء الآون الصد عن سبيل الله أي التعرقة
المؤدية إلى رحمة الله والنجاة وذلك باعتقال الأوامر والنواهي واستعمال الطاعات
الثاني صد المؤمن . الثالث قوله يسمونها غواصاً أي يردون أن يكون السبيل أي
الطريق وهو الشريعة واعتماد غير الحق أو حاداً عن الشريعة إذا عرقت ذلك فيقول
غير المعصوم يمكن أن يصدر منه ذلك ولا شيء من الأمام يمكن منه ذلك

ما ضروره فلا شيء من غير المعصوم تاماً وتنعكس الى هو لا شيء من الامام
لغير معصوم وانزله كل امام معصوم وجود الموضوع وهو المطلوب

الخامس والسبعون . قوله تعالى (وما جعله الله الا بشئ لكم انظمن
قلوبكم به) وجه الاستدلال انه علم من هذا ان طه بنية الغاب مطلوبة حصوفاً
في الاحكام الشرعية والادامر السمعة والكساف معلنة ولا يحصل الا الامام
المعصوم ونقص العرض على الله تعالى محال .

سادس والسبعون . قال الله تعالى (ولا يحسن الدين بمرحون) كما اوتوا
ويحسون ان يحموا عداكم وعملوا فلا تحسبهم كفارة من اعدائهم وهم عدايتهم
كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون
كذلك ما ضروره . مع لا شيء من غير المعصوم تاماً بالضرورة او دائماً
وهو المطلوب .

السابع والسبعون . قوله تعالى (واندين هاجروا واهجروا من ديارهم وادودوا
في سبيلي فقاتلوا وهونوا لا كفر عنهم شيئاً) ولا دخلهم حساب تجري من
بعثها الامار نواب من عند الله والله عده حسن الثواب) وجه الاستدلال ان
هذه الاشياء طاعة واحدة اشركت فيها وهو كونه في سبيل الله وترتب
عليها الجزاء وهو قوله لا كفر الى آخره فادعوا الامام المكلفين في قتال ديارهم
هذه الاوامر وانما دعاهم الى قتال هذه الامور . وبه عليه الجزاء المذكور
بدا علم انه معصوم والالام يوثق به ولا يحصل اتم بنية . وكلاهما مطلوب
حصوفاً في هذه الاشياء .

الثامن والسبعون . قال تعالى (يا ايها الذين آمنوا استروا وصاروا واعدوا
واتقوا الله يعلمكم تعلقوا) الامام يدعو المكلفين الى هذه المراتب ويحتاج الى
انعام العرض بحدوده ذلك للمكلفين . مع ان المكلف الى ذلك وذلك
بالمعصوم وهو المطلوب .

السامع والسموع قال تعالى (ولا تتدبروا الحديث «اصب») كل امام متوسع
مطلقا ولا شيء ممن صدق الحديث باطليبا متوسع مطلقا وكل غير معصوم يمكن
ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك «ضرورة» نتج
لا شيء من الامام غير معصوم «ضرورة» وبمره كل امام معصوم «الضرورة»
لوجود الموضوع

السموع قال الله تعالى (والله انما بها منكم فادوها قل نانا واصفها
فعرصوا عهنا ان الله كان توابا رحيم) الآية اقول هذا حكم عام يمكن من يصدر
عنه ذلك فادا كان كذلك فالمخاطب بايديهما والاعراض عهنا «ا» وبه والاصلاح هو
المعصوم وكل غير معصوم يمكن منه ذلك فادا كان الامام غير معصوم فان سقط هذا
«التكليف» عنه لم يكن الخصاص عاما وهو «مثل» الضرورة وان كان مكلفا به فلنؤدي
له والمقيم الحد عليه لا بد ان يكون غيره «ان» يكون معصوما او لا والاول
يكون المعصوم اولى بالامامة منه «والثاني» يستفيد منه من القلوب واستنزه المرح
والمراح «ان» وعرض حدود الله وحدث كله ما قبل العرض من نصب الامام ويستدفع
كل هذه المحذورات بكون الامام معصوما .

الحادي والسموع قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تكلوا) الآية
اقول الامام اعلم وضع الارشاد الخلق الى معرفة الحق والباطل . الباطل ليحتمسوه
والحق ليرتكبوه فاذالم يكن معصوما أمكن ان يرغمه (يرشده) الى صدق ذلك
ويحتمس على ذلك ولا طمأنينة المكاتب والصائفة مطلوبة وهذا ذكر الله في مواطن
(مواضع) كثيرة منها هذه وكما ذكرها الله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام .
الثاني والسموع : قال الله تعالى (ويريد الذين يفسعون الشهوات ان يتبدوا
مبلا عظيما) وجه الاستدلال من وجهين

احدهما . ان غير المعصوم يفسد الشهوات وكل من يفسد الشهوات عمل مبلا
عظيما لأن قوله الذين يقضي «معموم» لأنه جمع معروف بلاء الجنس وكل من يميل مبلا

عطي لا تتبع مع المصوم لا تتبع والامام تتبع مع المصوم ليس امام بالضرورة وهو المطلوب .

وثانيهما : ان الامام نصب حتى لا يتمكن المكلف ان تتبع الشهوات ويميل عن الحق ولا يتمكن ذلك إلا باطمئنان المكلف انه لا يدعوه الى الميل ولا يكون له وقع عند المكلف اذا لم يعمل هو ظان من امر معروف ولم عمله فهو مذموم وقد أشار اليه الله في كتابه العزيز بقوله (اذ امرت الناس بالبر ونفسون انفسكم) وانما يصح المكلف ويثق قوله اذا كان الامام معصوماً وهو المطلوب .

الثالث والسموع . قال الله تعالى (ولا تقفوا انفسكم الى قوله يسيراً) وجه الاستدلال ان الامام يدعو الى الجهاد وفيه القتال من الطرفين فيعرض نفسه لقتلها ولأن يقتل غيره فحتى كان الامام غير معصوم حار ان يكون دعاؤه الى الفعل ظمناً كما هو مشاهد ومواتر فيكون ذلك عدواً وظلماً وبعصاً لأن يصلي نارا وهذا من اعظم المذاهب في ثروت الجهاد ويرم من عدم عصمة الامام عدم وجوب الجهاد لتوقفه على امره فاذا حار منه الخطأ وان يكون طالما امسح قبل المكلف والحاصل انه يرم منه اصحاب الامام عند الدعاء الى الجهاد وهو باطل لعدم عصمته باطل .

الرابع والسموع . قال الله تعالى (ان الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً) وجه الاستدلال ان الامام يجب ان يدعو الى ذلك بالضرورة ولا شيء من غير المصوم يدعو الى ذلك بالامكان بدفع لا شيء من الامام غير معصوم ويرم كل امام معصوم لوجود الموضوع وهو المطلوب .

الخامس والسموع : قال تعالى (الذين يحبون وبأمرهم الناس بالسحل) هذه صفة ذكرت في معرض النظم فيكون صفة بعض قد حذر الله تعالى عنها والامام اذا نصب لتكامل المكلف ووجهه على الاحلاق الحميدة وانما يأمر المكلف انه لا يعلمه ذلك ولا يامر به اذا علم وجوب عصمته ولأنه انما يصح قبل المكلف اذا عر امتناع هذه الصفة على الامام وانما يبر امتناعها لعصمته فذلك على وجوب عصمته .

السادس والسمون . قال الله تعالى (ويكنتمون ما آتاكم الله من فضله) وجه الاستدلال ان كتمان المير هو المعصود الاقصى من ذلك بحيث ان السي صلى الله عليه وآله والامام انما جعلوا الدين الملقب المكي فكان من عظيم المرادها والمعصود من الاعلام تكسب المكلف في قوته العملية وهو لم يكن الامام معصوماً ثم هذا العرض والتعريف ما مر غير مرة وقياس من الشكل الثاني .

السابع والسمون . قال الله تعالى (والذين ينفقون اموالهم رياء اساس) هذه صفة دم ونصب الامام ليظهر المكلف عنها فلا بد ان يكون الامام مظهراً عنها ولا يميز المكلف نفساً طهارة الامام عنها الا مع الحرم وبحوث عصمته وهو المطلوب .

الثامن والسمون : قال الله تعالى (ألم تر الى الذين ادعوا نصيباً من الكتاب ويشترؤون الصلاة) هذه صفة دم والامام نصب لتظهر المكلف منها فتسجيل عليه ما ضرورة وكل غير معصوم لا يستحيل عليه فالامام ليس بغير معصوم فهو معصوم .

التاسع والسمون . قال الله تعالى (ومن يكن الشيطان له قريناً فليست له قوة) كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك ولا شيء من الامام يمكن ان يكون كذلك بالضرورة ينتج لاشيء من غير المعصوم بالامام بالضرورة او دائماً على اختلاف الرأيين وبمعكس الى قولنا لاشيء من الامام بغير معصوم بالضرورة او دائماً على اختلاف الرأيين ويلزم كل امام معصوم بالضرورة لوجود الموضوع .

التعاون . قال الله تعالى (ان الله لا يظلم مثقال ذرة) وان كانت حسنة بضاعتها وثقت من لدنه أحرأ عطياً أقول كون الامام غير معصوم ساقى هذه الآية من وجوه :

احدها انه يدل على بى ماهية الظلم وهو يسلم بى جميع حريته وهي صفة مدح وتكون واحدة له تعالى ويستحيل صده عليه ولو كان الامام غير معصوم لزم تكليف ما لا يطاق لانه لا يجوز ان يأمره بمصيبته والمكلف مأثور

تطاعته في كل أوامره ونواهيه فيكون قد أمره بالمعصية لكنه تعالى نهي عن المعصية فيكون مأموراً بفعل ومهيئاً عنه وهو تكليف ما لا يطاق وتكليف ما لا يطاق ظلم فيكون الظلم ممكناً منه وقد بينا استحسانه فيرم احتجاج الامكان والاستحالة وهو باق

ونائبها : انه يدل على لطفه بالكلف وتلطفه به وحكمه عليه فكيف لا يجعل للكلف طريقاً مقبلاً للعلم بالاحكام وهو الامام المعصوم وهو المطلوب .

ونائبها : لطفه هذا وحده على قدر الحساب وتخريصها عليها يدل على انه تعالى جعل سرفاً مقبلاً للعلم بالحساب بحيث لا يقبل الشك وذلك هو المعصوم لا غير .

الخامس والثمانون : قال الله تعالى (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها) هذه صفة مدح يدعو الامام اليها وهي عن صدها وغير المعصوم يمكن ان يدعو الى صدها ولا يدعو اليها والامام يستعمل ان يدعو الى صدها ويجب ان يدعو اليها وهذا يدل على وجوب كون الامام معصوماً وهو المطلوب .

السادس والثمانون : قال الله تعالى (ودا حكنم بين الناس ان تحكوا بالعدل ان الله لعا بمظكم به ان الله كان سميعاً بصيراً) الآية ، غير المعصوم يمكن ان لا يحكم بذلك وكل امام يحكم بذلك ما ضرورة يدعي لا شيء من غير المعصوم ، امام وهو يستنزم عصمة الامام كما مر غير مرة وهو المطلوب .

الثالث والثمانون : قوله تعالى (قل يا عتق في شيء قد رددت الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) وجه الاستدلال ان ارد الى الله والرسول وقبول امرهما وسههما وحرهما يرفع تسارع والامام قائم مقام الرسول عليهما السلام فالرد اليه رد الى الله والرسول لأن ارد الى الرسول رد الى الله تعالى ومع عدم عصمة الامام لا يرفع التسارع فلا يقوم مقام الرسول ولأن هذه الآية تدل على

عصمة النبي وعصمة النبي تسلم عصمة الامام لأنه قائم مقامه وهو المطلوب والرد الى الطواهر من كتاب والعدة لا رفع السارع .

الرابع والخامس . قوله تعالى (لم تر الى الذين قيل لهم كفوا ايديكم وافيموا الصلوة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال هادوا فريق منهم يحشون الناس كحشية الله أو أشد حشية) الآية حشية الناس كحشية الله أو أشد حشية طريقة مدمومة والامام يسعد عنها المكافين وبقربهم الى صدها وغير المعصوم يمكن ان لا يفعل ذلك ولا يدعو الى ذلك بل يمكن ان يكون فيه هذه العصمة ولا شيء من الامام كذلك بالضرورة غير المعصوم لا يصلح الائمة .

الخامس والسادس . قوله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم ثم لا يتخذوا في امسهم حربا مما قضيت وسلموا) اسما (حمل بها) عدم ايمانهم بحكيم الرسول والتسليم اليه ثم أكد بقوله اسما قدم عملوا ذلك او اخلوا بتحكيمه والتسليم اليه في واقعة ما عدا شجر بينهم لم يكونوا مؤمنين فيلزم من ذلك عصمة الرسول لأنه لو حار عليه الحقد والسهو والفساد لمار ان يحكم بخلاف الحق فاما ان يكونوا مكافين له او لا والاول يسد رم ان يكون هو الصواب لأنه لا نبي باصواب الا ما كفوا به فلا يكون حقا هذا حجب مع انه يسلم المطلوب والثاني ما قص التحكيم والتسليم الكافي وارضا يحكمه وهو باطل بما تقدم فمعين ان يكون معصوما وحكم النبي وحكم الامام متساويان بقوله تعالى (اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم) فوجب ان يكون الامام معصوماً وهو المطلوب .

السادس والسابع : قوله تعالى (والله لا يهدي القوم الفاسقين) وجه الاستدلال ان يقول لا شيء من غير المعصوم يهاد بكل من استهداه في جميع الاحكام بالاطلاق وكل امام يهاد بكل من استهداه في جميع الاحكام ينجح لا شيء من غير المعصوم اماماً دائماً ، اما الصغرى فلا غير المعصوم وحقاً فاسق بالامكان

ولا شيء من الامام يعاقب بالضرورة بلح لا شيء من غير المعصوم وحقاً بالامام
بالضرورة او دائماً اما الصعري فضرورية واما كبرى فلا ان الامام هاد بالضرورة
ولا شيء من يعاقب بهاد بالضرورة فلا شيء من الامام يعاقب بالضرورة ، اما
الصعري فضرورية لأن الامام انما نصب لذلك واما كبرى فلا ان كل هاد فهو
مهد بالضرورة وكل مهد فهو يهديه الله تعالى بالضرورة بقوة تعالى (ومن يهدي
الله فهو المهدي) وهذه صفة حصر المحمول في الموضوع وببره كل من لا يهديه
الله تعالى فليس بهاد فصحته كبرى لمو ، يعاقب لا يهديه الله وكل من لا يهديه
الله فليس بهاد بالضرورة فالتعاقب ليس بهاد بالضرورة لجملة كبرى لقوة كل امام
هاد بالضرورة ولا شيء من يعاقب بهاد بالضرورة بلح لا شيء من الامام يعاقب
بالضرورة وهو المنسوب .

المسلم والمؤمنون : فائدة نصب الامام هداية العاصق وردعه بالعلم والهدى
واقامة الحدود ودا تقرر ذلك مفعول ولم يكن الامام معصوماً ، لم أحد الاسمين
اما امكان الميت او امكان الاعراض بالجهل عليه تعالى وبالارم نفسه
باطل فلهذا منتهى الملازمة انه اذا كان الامام غير معصوم أمكن ان يكون
ماتاً فاما ان يحل له امام آخر أو لا والاول يستلزم امكان الميت عليه تعالى لأن
امامه ، داعل جميع المنسوب من الامام كان الاول عتاً وإلا لزم الامر بالجهل
واما بطلان التالي مظاهر .

لا يقال : انما يرم ذلك عليه تعالى لو كان المنصب بالامام هو الله تعالى لا
باحتيال الامة وهو مجموع وبوسط لكم هذا المنسوب ثم مضمونكم كنه اول المسئلة .
لأننا نقول : الجواب عنه بوجوه الاول اننا بينا ان الامم لا يمكن ان
ينصبه إلا الله تعالى والاحتيال باطل وعدم معنى ذلك ، الثاني انه يلزم من نصبه
الميت او الاعراض بالجهل وكلامه قبيح وكل ما يؤم منه القبيح فهو قبيح فيكون
نصب الامم قبيحاً والقبيح خطأ لا يجوز اتباعه فلا يجوز الاعتراف بالامام ولا

انتاعه وهو خلاف الاجماع ، الثالث تكون نسبة المفصلة الحاصلة والفتحة الحاصل من الامام والمصلحة الحاصلة منه تمكين متساويين فيستحيل ترجيح احدهما بلا مرجح والا لزم ترجيح الممكن المتساوي السوي لا مرجح فلا يجوز نفسه ، الرابع على (السبل) لو معناه على الاحتمال يلزم المحال ايضا لأنه اما ان يعرفه الاجماع او لا طر كان الاول استحسانا منهم المتأثر او الاعراء بالخطأ لانه باطل واجماع الامه على الباطل او على ما ساء منه تحقق الباطل محال وان لم يعرفه الاجماع لم يقص العزم في وضعه إذ لو لم يعرفه الاجماع لجاز من بعض الناس ويلزم منه وقوع الاختلاف والمخرج والاحتلال النوع فيلزم احتلال ما وقع منه هذا خلف ولانه يرم من وجوب اتباع الاماميين بواقعة الامه فرق بين مفادتين على شخصين متساويين متفاوتي الاقوال والآراء لزوم احتناع القسدين ورجح احدهما ترجيح بلا مرجح وعدم وجوب احدهما مع عدم غيرها احتلال الزمان من امام وخرق الاجماع والكل باطل .

الثامن والثمانون قوله تعالى (ان هذا صراطي مستقيم) الآية ، وجه الاستدلال انه حمل طريق الصواب والحق في جميع الاحكام الشرعية والعهود واحدا مستقيما وذكر ان في الاختلاف ضلالا عن ذلك الطريق وحذر منه لأن قوله يفرقكم بينكم عن سبيله في معرض التحذير من اتباع غير ذلك الطريق المستقيم وذلك يحتاج الى تحصيله عملا وعملا ولا يحصل الا من السبيل واهده من الامام المعصوم فيجب ان يكون الامام معصوما .

التاسع والثمانون قوله تعالى في هذه الآية لعلمكم نعمون فيه اشياء

الاول : تحريض تام على التقوى .

الثاني : دلالة على انها اعلم حصل من هذا الطريق المستقيم المعلوم بانصروره

الثالث : ان التقوى هي الاحتراز عن جميع ما يخالف هذا الطريق وحصل

العلم بالمسلمات والواجبات والمهمسات والاحتياط في كل باب والاحتراز

عما يظن انه ضلال ولا يتم ذلك إلا من النبي أو الامام المعصوم فيجب المعصوم .
 التسعون : قوله تعالى (ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الدين وتفضيلاً
 لكل شيء وهدي ورحمة) الآية ، وجه الاستدلال ان يقول لقرآن الكريم اكل
 من الدرة وهي قد عصت كل شيء من الاحكام وعرض الصواب وهدي للمعاد
 ورحمة لهم في المعاش والمعاد ورحمة للدين حوطوا بها وكلفوا فيجب ان يكون
 القرآن كذلك وارسد ولا يغير ذلك في كل حكم حكم منه بالنسبة إلا من سرق العلم
 وهو النبي أو الامام المعصوم بالضرورة فيجب الامام المعصوم فيجتمع ان يكون
 الامام غير معصوم .

الحادي والتسعون : قال الله تعالى (وهذا كتاب ازلناه مبارك فاتممه
 واتموا العلم رحمون) وجه الاستدلال انه حصر الرحمة في اتباع هذا الكتاب
 فيبرم ان يعصر فيه الصواب فلا يؤخذ الاحكام إلا منه او من منه النبي صلى الله
 عليه وآله وكل ما فيها وقد اتفق القراء بوجوب اتباعه ولا يجوز ذلك ويجب
 العوي فيجب تحصيل العلم منه ولا يغير إلا النبي أو الامام فانهما الميثاق بالاحكام
 يقيناً فيجب النبي أو الامام المعصوم وهو المطلوب .

الثاني والتسعون : قوله تعالى في هذه الآية (واتموا العلم رحمون) امر
 بالتموي عقب الامر باتباع هذا الكتاب فهو تحرر عن على عدم تجوز اتباع
 غيره ولا يمكن ذلك إلا بالمعصوم وليس لا النبي أو الامام .

الثالث والتسعون : قوله تعالى (قل ، يبي هداي ربي الى صراط مستقيم
 دينا قيا) وجه الاستدلال انه ذكر الطريق الذي جعله واهداه واوحاه الله اليه وهو
 الذي يهدي اليه الأمة وهو مستقيم لا عوج فيه فهو واحد ولا تناقض في احكامه
 ولا اختلاف والامام انما حصل بهدي الناس اليها ويحملهم عليها وبعينهم بها ولا
 يتم ذلك إلا من المعصوم فيجب عصمة الامام .

الرابع والتسعون : قوله تعالى (ثم الي مرجعكم فنبشركم بما كنتم فيه تختلفون)

وحه الاستدلال انه حذر عن الاحتمال ولا سدع ، لا بالامام المعصوم سبحانه
الخامس والتسعون . قوله تعالى (قل اخرج منها مدموماً مدحوراً لمن
تمتكم منهم لأملأ جهنم منكم اجمعين) وحه الاستدلال ان ارسال النبي ونصب
الامام يحصل به الاحساب عن اساع الشيطان في كل الاحوال وفي كل الافعال
والافعال والبروك وذلك لا يمكن إلا مع عصمة النبي والامام فتح .

السادس والتسعون . قوله تعالى (اتبعوا ما ارسل اليكم من ربكم ولا تتبعوا
من دونه اولياء) الآية ، وحه الاستدلال انه امر بتساع ما ارسل الله وحي عن
اتساع غير ما ارسل الله وذلك عام في كل الاحكام وفي كل الاشخاص والتي انما
ارسل لتبليغ ذلك الذي ارسل الله ويحب في الحكمة ارساله والالزام تكليف المعامل
وهو محال ودعاء الناس اليه ومجاهم على العمل به وبعد النبي نصب الامم لذلك وانما
سوف الدواعي الى اتساعه . دا علم منه ذلك وانما يحصل لهم العلم إذا كان معصوماً
دلائلهم فأدته إلا بعصمته فتح ، الا لم استبعده والفرق بين الامام والنبي
ان النبي مبلغ عن الله تعالى والامام مبلغ عن النبي

السابع والتسعون . قوله تعالى (والذين يؤمنون بالحق) الآية ، وحه
الاستدلال ان الحق ما نطق به الكتاب العزيز لما تقدم مراراً وان الذي يؤمن
ويثبت من الاعمال الحق فيلزم ان يكون المورون هو العمل الذي حكم به
القرآن الكريم وانما يعرف ذلك من امام معصوم وهو ظاهر فتح وهو المنسوب .

الثامن والتسعون : كل غير معصوم قد يتبع الشيطان ولا شيء من تتبع
الشيطان بامام بالضرورة يدع لا شيء من غير المعصوم بامام اما الصمري فلا نه
لو لم يتبع الشيطان في وقت ما اصلا كان معصوماً وقد فرض غير معصوم هذا
حلف واما الكري فيقول تعالى قل اخرج منها مدموماً مدحوراً لمن تمتكم منهم
لأملأ جهنم منكم اجمعين دل هذا الخطاب العظيم والنص الكريم على ان من يتبع
الشيطان مطلقاً سواء كان دائماً او في وقت واحد في عمل واحد يستحق دخول

حريم ومن يستحق دخول حريم فعلى لا يجوز ان تقع في كل عمله وقوله وفعله ولا يسكن اماما من ائمة السار يهلك بامداعه ولا تمكن ان لا يتسع أصلا ولا فلا فائدة في نصه أو في المعص منه ويرم منه محالان احدهما افعاله والثاني بمرم عدم اتداعه مطلقا بل فيما يميز صوابه من اجتهاده او من غيره فلا فائدة في نصه .

السهم والتسمون : قوله تعالى (ورحمتي وسعت كل شيء) صحتها للدين مومن ويؤتون الزكاة السهم آتانا مؤمنون الذين تسمون (رسول النبي الأبي) الآية وجه الاستدلال ان ارحمة اوجها الله تعالى للدين بمؤمن وعبر المعصوم بالفعل لا يحب ولا يوجب الله له الرحمة لأنه فاعل الدين فهو مستحق للعقاب ولا تحب رحمة فلا شيء من غير المعصوم تنق والامام اذا نصب الدعوة الى التقوى والحمل عليها فلا يمكن ان يكون متق ولا يمكن ان يكون غير معصوم

الدالة : المعصوم هو المسمون للنبي الأبي بحكم هذه الآية فانه تعالى عرفهم بذلك والمعروف مساو للمعرف فكون النبي والمسلم مرسون في كل اقواله وافعاله وتروكه متساويين وهو ظاهر ضروري وعبر المعصوم غير مسموع برسول كذلك والامام انما نصب له دايه الناس الى اتباع ارسول في جميع اقواله وافعاله وتروكه وان لا يخرجوا بفعل لهم ولا ترك ولا قول عن شريعه النبي فاما فيها وجههم على ذلك ومن غير المعصوم لا تصور ذلك فلا شيء من غير المعصوم اماما .

نسم الله الرحمن الرحيم

الدليل الاول : بعد الأنف من الأنف الثانية من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام فان الله تعالى (نمرهم بالهوى ونههم عن المكر ويعمل لهم الصيحات ويحرم عليهم الخبيثات ويضعهم احرهم والاعلان التي كانت عليهم) الآية ، وجه الاستدلال انه لما بين وجوب اتباع النبي وان التقوى والحجة

لا تحصل إلا باناعه بين بعده بلا فصل انه ماذا يصح هم الرسول الذي اسروا
باناعه حتى يحصل لهم ذلك المقام وهو الموى ووجوب الرحمة وذكر مراتب .

الاولى : انه ذكرهم بالمعروف وهو كل فعل حسن له وصف رائد على
حسنه عرف فاعله ذلك او ذلك عليه وذلك يسلم شيئين احدهما اعلامهم بالمعروف ،
وثانيهما اسرهم به ومعلمهم عليه وهو يشمل كل الواحات بمعهم بها ووجوب باناسرهم بها
وجوبنا عنه وعلمهم ووجوب الفعل وكل المدونات يعلمهم بها ووجوبنا عنه وباسرهم
بها على سبيل امر استسكون (فيكون) معاهما عندهم مدونا ودخل في ذلك
ترك المكروهات فانه راجح دحار اسلاق المروف عليه .

الثانية : الذي عن المنكر انب سهام عن كل المنكرات وهو يشمل على
شيئين احدهما اعلامه امام بذلك ، وثانيهما تعليمهم عنها ودعوم عنها وجوبا .

الثالثة : يحل لهم التبعات وهذه اشارة الى الان في المساعات وهو يشمل
على شيئين احدهما اعلامهم به ، وثانيهما اناحه لهم .

الرابعة : اعلامهم بالخطائات كالسموم وسات وما حرمه عليهم من الماء كل
والشارب والملابس الخبيثة .

الخامسة : ان تضع عنهم احرامهم والاعلال ومعناه ان يخرجهم من المناقص
والاحلاق الذميمة والقوى الشهوية والعصية الى قوى الروحانية والامام يعمل
ذلك بالامة بمدالي فلا بد ان يكون عمره في ذلك وعمل فعله فلا بد وان
يكون قد حصلت له هذه المراتب من النبي ولا لشكل مساويا للعبية في احببته
الى مكمل يعمل معه ذلك فترحبته عندهم ترحبته بالامر حرج فليس حصول ذلك لهم
منه اوبى من حصوله من انفسهم فيكون معصوما وغير المعصوم لا يحصل منه ذلك
والا كانت معصوما فانا لا يعني بالمعصوم إلا من هو على هذه الطريقة ويجب
عصمة الامام وهو المطلوب .

الثاني : قال الله تعالى (فادس آموابه وعزروه ونصروه واتبعوا النوايا)

الذي ارسل معه اولئك هم المفلحون) وجه الاستدلال ان الامام انما نصب لخدمة الامة الى هذه الاشياء الى اساع النور الذي ارسل معه فلا يكون فيه اختلاف لانه صديق واحد وغير المصوم لا يصح منه ذلك ولا يعلم حصوله منه في فائدة نصب الامام فيجب عصمته .

الثالث قوله تعالى (وكسنا له في الاواح من كل شيء موعظه وتعييلا لكل شيء فجدها قوة وامر قومك باحدوا ما حصها ساكنكم دار العاصين) وجه الاستدلال ان القرآن اعظم من انواره فبهم ان يكون فيه كل شيء مفعلا والله والاجماع بان له وتفضل الاحكام والي ارسلا لاملأه وبيانه وحمل الناس على العمل به وتعليمهم به ولا يحصل الاعمال الام لا مع عصمته فبهم ان يكون مفعوما والامام فاسم مقامه في ذلك ويحصل منه بعد النبي من هو بعد النبي ما حصل من النبي من هو في زمانه فلا يحصل ان يوفق به لا مع عصمته وعلمه بكل الشرائع ولا لم يتم فائده .

الرابع : قال الله تعالى (قل انما اتبع ما يوحى الي) الآية . دل ذلك على ان النبي انما اتبع اوحى الاهي ولا يخور له غير ذلك لان (انما) لا تحصر وتاسر محاطون بذلك والله انما رسر الناس ويهدىهم الى ما اوحاه الله تعالى من الاحكام لا غير والله اشارة بقوله (هذا صائر من ربيكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) والامام فاسم مقامه في ذلك ولا يخور ان تتبع الناس الا لمن من النبي او الامام عليهما السلام به وبه اجمال وما هو من صريح من القرآن فانه لا يملكه ويحمل الناس عليه ولا يشاركه في عباد محمدا ولا رأي ولا غيره فلا بد وان يوفق به وحصل بيقين انه لا يحكي شيئا منه ولا يصر بغيره ولا يحصل ذلك الا بعد العلم بانه مضموم بكذا الامام فيجب عصمته فانه تولا عصمته لم يحصل للمكلف الوثوق به ولا حجة بقوله في عدم اساعه لدلالة القرآن في عدة مواضع انه تعالى لا يمس بها شيء الا بعد اعلانه بالبيدات والبراهين .

الخامس قوله تعالى (قل إنما اسمع ما وحي الي) الآية ، ذكر ذلك حجة عليهم عن وحيه لأنه إنما ينطق بما وحي اليه من ربه وحيه نصير من الله وحسبى ورسمه وذلك موقوف على أنه لا يصدر منه ضد ذلك ولا يتم ، لا لعصمته وهذا اعني قائم في الامام لأنه قائم مقامه فيجب عصمته .

السادس قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه وانتم سمعون) هي عن الولي مع السماع والمراد به سماعهم لما يقيدهم العلم ولا يحصل ذلك إلا مع عصمته لأن خبر الفاسق من الله عن سماعه بمجرد سماعه لقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فدفعوا) وكل من أمكن ان يكون فاسقاً لا يحصل من خبره العلم فكيف يمكن من الولي عنه فلا فتنة في نصبه والامام قائم مقام سي فيما هو لأجله فيجب عصمته يحصل بغيره لقوله فيحرم التولي عنه وإلا لم يحرم .

السابع . قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تحووا الله ورسوله وتحووا اعدائكم وانتم تعلمون) انما حمل الحجة مع العلم ولا بد وان نصب طرماً الى العلم وذلك طريق هو في ذلك قوله يريد العلم وانما يكون اعصمته فيجب عصمته ويتم فائده من ركنه الامام لأنه نصب ليعمل منه ما يحصل من الولي لثامن قال الله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فان اذوا قال الله انما يعملون لغير) وجه الاستدلال انه تعالى نصب من عداه ان لا يكون منه في جميع الاما ان قوله حتى لا تكون فتنة دل على ان المراد في كل الاوقات فيقول احد امور ثلاثة لا اما ان لا يكون امام واما ان يكون الامام نصب الله ونص الرسول او يكون منه من الضرورة فاصية ما هذا نصب الامام غير الله تعالى ان يكون مخصوصاً في الخلق مع احوال ذويهم وآرائهم واهوائهم ولا يعملون على امام واحد نعم الفسقة وعدم الامام نعم منه الفسقة فيجب ان يكون نصب الله تعالى فاما ان يكون مخصصاً او لا وثاني باطل لان نصب

غير المعصوم تخضع فيه الآراء. ولا يحصل التوقي بعبه ولا به يمكن لزوم الاعتراف بالجل من عبه وهو من الله تعالى على ما يمكن المحال محال فمحال ان يكون غير معصوم وهو المطلوب .

لتسمع : كل من معصوم مخالفه معصوم ولا شيء من الامام مخالفه معصوم
بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام بالضرورة او دأباً اما الصفري فلا شيء
غير المعصوم قوله عن عبيد للعلم حوار الخدم ولعمد انكتب عليه وكل من كل
كذلك فهو غير عبيد للعلم والمعرفة بل هو من انفسهم وكل من قوله لا عبد العلم
شذوذه معصوم لأن الله تعالى لا يخاف من لم يحكم قوله تعالى (وان احد
من اممركم استخلافه فاحذروه حتى ينصبه ككلام الله ثم ابلغه ما فيه ذلك بأنهم قوم
لا يعلمون) على عدم معاقبة ومعصوم الله عليه وعليهم لعلهم بما يقيدوه وهو
كلام الله تعالى والامام دا كل من معصوم وكلامه لا عبيد العير ولا هو مطلقه
واما الكبرى فلا تنافي فائدة نفسه حديثه

العشر ' غير المصنوع ، العمل ظالم ، فعل ولا شيء من نظام ، يفعل ، هاد
الضرورة فلا شيء من غير المصنوع ، هاد ، ضرورة ، اما الصمري فلا الغرض
الكريم ، يعلق في عدم موافق ان مركب الله ظالم ، عه من كل الله ، ظلم
العبر ولا كلام في انه ظالم ، دائماً ، العبر ، وعه ، واما تكبري فلعونه تعالى والله
لا يهدي القوم الظالمين ، وهي لم يهدي الله لا تصحح ان يجعله الله هاديا بالضرورة
ثبت قولنا ، لا شيء من غير المصنوع ، هاد ، بالضرورة ، معجلها ، صمري ، عوسا ، كل
امام هاديا بالضرورة ، ثبت قولنا ، لا شيء من غير المصنوع ، هاد ، بالضرورة ، معجلها
صمري ، عوسا ، كل امام هاد ، بالضرورة ، يدح لا شيء من غير المصنوع ، هاد
بالضرورة ، هاد ، غير المصنوع ، يفعل ، واما غير واحد العظمة اي غير المصنوع
بالامكان الخاص .

مقول كل غير معصوم بالامكان طام بالامكان ولا شيء من الامام نظام
بالضرورة يمنع لا شيء من غير المعصوم بالامكان امام بالضرورة فيجب عصمة
الامام والصمري مذهبه والكبرى تنص على الآية قال كل امام يدينه الله بالضرورة
لأن نصب الله تعالى اماما لمهذاية وليس يجحد يلزم منه أحد الامرين وهو اما
الجهل والاعراض به أو نقص حرص واللام بقسميه باطل وباحتمال محتمل من هو
غير مهتد هاديا قبيح بالضرورة .

الحادي عشر . الله حب عظمه وتقدس اسمائه مع الامام بالضرورة
فلا شيء من غير المعصوم انه معه بالامكان ولا شيء من الامام غير معصوم فيبرم
ان يكون الامام معصوماً وحده المودوع اما الصمري فلا ب الامام منق
بالضرورة لأنه يدعو الناس الى القوى ويحتمل عليها ويخرجهم على ملابستها
ومن لم يكن مذهباً لا يصلح لذلك وصفاً فالامام من وكل من معه الله تعالى له وله
تعالى (ان الله مع المتقين) واما الكبرى فظاهره ان معنى كونه معه نصرته بآية
ورضاه عنه وهدايته اليه وكتبه النجاة له .

الثاني عشر . قال الله تعالى (المؤمنون وأولئك هم المصومون) او بـ
يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومعلوم الصلاة وفوت الزكاة ويسميون
الله ورسوله اولئك هم الصالحون ان الله عز وجل حكيم (الامام يدعو الناس الى
الافعال وينهونهم ابداً وينهونهم عما في كل الاركان وكل الأحكام وفي كل الوقائع
فهذه قائمة نصب الامام فاما ان يكون هو كذلك او لا والثاني محال لأن نصبه
ينافي الحكمة ولأن اجتماع محولة على ان الشخص يجب ان يكون اكل من غيره
مع الامكان فهو لم يكن الامام بهذه الصفات لما احبها لغيره وباحتمال وهذا ظاهر
فقول : كل امام منصف بهذه الصفات بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم
منصف بهذه الصفات بالامكان فلا شيء من الامام غير معصوم وهو المطلوب
والصمري قد يباهاها على انها من باب نظري القياس والكبرى ظاهرة لأن كل

من لم يكن واجب العصمة يمكن ان لا يجمع فيه هذه الصفات في كل الاوقات في كل الاحكام في كل الوقائع بل يحكم في بعض الاوقات ببعضها او في بعض الاحكام او في بعض الوقائع وهذا ضروري .

الثالث عشر : قال الله تعالى (وعد الله المؤمنين والمؤمنات حباً تَجْرِي من تحتها الأنهار جالدين فيها ومساكن صيبة في جنات عدن رسول من الله اكرم وذلك هو نور العظيم) وجه الاستدلال ان الله تعالى بين اولا المؤمنين وصفاتهم وادعاهم ثم بين ثانياً لهم الحاصل من ادعائهم والامام يدعو الناس وينزلهم تحت الامام بوصفهم الى تلك الدرجات فكل امام يفعل كل ذلك ودوره وارشاد الله في كل الاوقات في كل الاحكام بضرورة ولا لاقت العادة من نصه ولا شيء من غير المعصوم فكل بعض ذلك بالامكان يوجب لا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة وهو المطلوب .

الرابع عشر : قال الله تعالى (ان الله لا يرصي عن القوم الفاسقين) كل امام الله يرصيه بضرورة ولا شيء من القاسق يرصيه الله عنه مادام قاسماً يوجب لا شيء من الامام بقاسق بضرورة فما يصح في ذلك الامام يرشد الناس الى ما يرصيه الله عنهم به ويحصل مرتبة ارضا وكل من يرضي له هذه المرتبة لا يحصل من الحكم نصبه لانه الى طريقة الرضوان واتباعه يحصل لهم هذه المرتبة قطعاً فلا يمكن ان نصب الله تعالى من لم يرص الله عنه لفسده يحصل لعيره من اتباعه رضوان الله ولأن الامام ما هاد دائماً ومصل دائماً ويصل في وقت وهاه في وقت ومصل في بعض الاوقات وهاه في بعض الاوقات ولثاني محال ولا لاسمحاح نصبه ، والثالث محال لانه يفسد المكلف في ترك اتباعه لأن كل وقت يفرض فانه لا يتم ألا يكون مفصلاً به ، والرابع ايضا محال والاحتمال وقت عن اللطف وهو محال وسبب الاول وانما الكبرى فلهذه الآية يجعل هذه النتيجة الكبرى لقوم كل غير معصوم فاسق بالامكان هكذا كل غير واجب العصمة فاسق

الامكان ولا شيء من الامام يناسق بالضرورة بنبع لا شيء من غير المعصوم
بامام بالضرورة وهو المطلوب .

الخامس عشر : قال الله تعالى (ومن اظلم ممن افترى على الله كذباً او
كذب باياته انه لا يفتح الطاموس) كل غير معصوم يمكن ان يكون كذلك
ولا شيء من الامام يكون كذلك بالضرورة فلا شيء من غير المعصوم امام
بالضرورة وهو المطلوب والمقدمتان ظاهرتان .

السادس عشر : كل غير معصوم يمكن ان يكون منافقاً ولا شيء من الامام
عندئذ بالضرورة اما الصعوى بظاهرة لان المقطوع بفعل (عقل) لا يدل على
في المرافعة فقلنا بل قلنا لقوله تعالى (ونحن خوفاً من الاعراب صادقون ومن
اهل المدينة سرحدوا بنى النضير لا يعلمون نحن تعلمون سمعناهم صريخاً ثم يردون
الى عذاب عظيم) قلنا كان الذي عذبه السلام لا يعلمون وانما يعلمهم الله لا غير مع
اقرارهم عند النبي ﷺ الاسلام فكيف يعلمهم غيره واما الكبرى بظاهرة .

السابع عشر : قال الله تعالى (هل ما تكفون لي ان ابدله من نفعاء نفسي ان
اسم الا ما يوحى لي في احكامي ان عقيب ربي عذاب يوم عظيم) راب هذا
السار على المحذور قوله وقوله وتركه وانه يرد في يوحى الله فيه وذلك واجب
في الاحكام الشرعية فسمعوا والامام عليه السلام يجب ان يكون كذلك لانه فانهم
معاهم ولأنه تعالى ساوى بين طاعته وطاعة الرسول وطاعة الامام في قوله تعالى
(اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) ودعي الفائدة من نصه وغير
المعصوم لا يعلم به ذلك ولعل لا موه معاهم والقرآن دال على ذلك .

الثامن عشر : الامام تبين للوحي كالملي بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم
كذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة .

التاسع عشر : قال الله تعالى (وقل اعلموا يسرى الله محمدكم ورسوله
والمؤمنون) المراد دعوه والمؤمنون بمعنى المؤمنين فلا بد وان يكون نظر هذا

المعص مساويا لخط الذنوب فكأن معصوما لأن غير المعصوم لا يساوي نظره لخط
شيء عليه السلام فهذا المعص إما أن يكون هو الإمام أو غيره والثاني محال لأن
الإمام أعلى مرتبة من كل من يمكن أن يكون هو الإمام وهو المقصود

المعشرون قال الله تعالى (ولقد اهلكنا القرون من قبلك ما تعلموا ما علموا وما
رسلهم بالبينات وما كانوا مؤمنين) اعلم ان هذه الآية تدل على أن الأهل
للمعصية بدوهم إنما هو بعد أن تحتمل البينات - أي الأمور المقدسة للعلم والرسول
إنما يكون الخلق من طبع ما يعيد العلم وهذا عام في كل الأركان ولا يست
إمام الإمام من الطبع هذا خلف مع عدم إمام معصوم لا يحصل ما يعيد العلم
لأن طواهر القرآن والأحداث لا تعيد العلم فلا بد من إمام معصوم في كل
الأوقات وهو المقصود .

الحادي والعشرون قال الله تعالى (والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من
يشاء إلى صراط مستقيم) اعلم أن دعاء الله بالوحي إلى النبي وهدية النبي يعيد
الإمام ويهده ويهديه إلى صراط مستقيم والإمام يهدي الأمة إلى صراط مستقيم
وغير المعصوم لا يعلم أنه يدعو إلى ذلك فيحصل بعض العزم من نصه فيستحيل
أن يكون الإمام غير معصوم هذا خلف .

الثاني والعشرون : قوله تعالى (فليدين احسبوا الحسب) ولا ترهق
وجوههم فيه ولا ذلك أو ثبت أصحاح الحق فيهما حال دون كل إمام داع إلى ذلك
بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم يدع إلى ذلك بالامكان فلا شيء من الإمام
غير معصوم وهو المطلوب .

الثالث والعشرون : اعلم ان داع الإمام إذا علم أنه يدعو إلى ذلك
ولا شيء من غير المعصوم يعلم أنه يدعو إلى ذلك فلا يصلح أن يكون الإمام
غير معصوم .

الرابع والعشرون : قال الله تعالى (لا يرضى عن القوم الفاسقين)

أي حسب الإمام يرشد الناس إلى رضاه الله تعالى عنهم وإلى الاحمال التي ترضي ذلك وانما سمى ذلك بالصاعه وكوه على ذلك الصاعه لأن الصاعه في قوله ووهه وتركه وتفرقه كما سي عليه السلام به بقررت معقول كل شيء معصومه لا يرضى الله عنه بالامكان وكل امام يرضى الله عنه بالضرورة مدح لا شيء من غير المعصوم بامام بالضرورة.

الخامس والعشرون قال الله تعالى (ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويؤمن ما من عند ربهم وهم لا يزالون) لا يزالون في قوله سيديهم الله في رحمته ان الله غفور رحيم (الامام يدعو إلى ذلك بيقين المكلف الذي طيعه وتبع امره ونهيه بعهده بركه إلى هذه المدة ولا يمانع يدعو إلى هذه المدة بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم يدعو إلى هذه المدة بالامكان فلا شيء من الامام بعد المعصوم وهو الذي لا يدعو إلى ذلك فلا شيء من الامام قال الله تعالى عت الامم إلى هذه المدة وذكر ذلك في عدة اماكن والامام وكل الامم تحت قول الله عز وجل لا يزالون مدح إلى هذه المدة لم يمت الامم من نصبه واما الكسرى فظاهرة.

السادس والعشرون قال الله تعالى (والصالحون الاوفون من اهل البيت والاصحاب الذين آمنوا هم احسان هي لله عهد وصواعبه واعداهم حجاب حجب من تحتها الايمان جليل منها ما رتب الله العظيم هذه صفة كمال والله اعلم ذكرها للرب والامام حمل الامم عليها ومنها هم وكل امام يدعو إلى هذه المدة بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم يدعو إلى هذه بالامكان فلا شيء من الامام غير المعصوم بالضرورة وهو المعصوم.

السابع والعشرون قال الله تعالى (ومن حوكن من الاعراب فادعواهم ومن اهل المدينة مردوا على الله لا تعلمهم نحن نعلمهم ساء ما هم في صدورهم إلى عذاب عظيم) الامم بخبر الناس عن هذه الصفة ويعلمهم بها ويعرفونها بها.

من المحذور ، يؤيدهم ، ان يكونوا معصية ، ولا لا ، امت فأنه الله ، فيقول الامام
يقتض ذلك لمن يطيعه ويردعهم عنها بالصروة ، ولا شيء من غير المعصوم يفعل ذلك
بلامكن فلا شيء من الامام غير المعصوم يفعل ذلك ، لا يمكن فلا شيء من الامام
غير المعصوم ، ضرورة

الثامن والعشرون : لا شيء من الامام يدعو الى شيء من هذه الصرفة لأن
هذه الطريقة موصوفة بالقبح ، ضرورة ، وكل غير معصوم دافع الى شيء منها
بلامكن يفتج لا شيء من الامام غير المعصوم ، ضرورة

التاسع والعشرون : قال الله تعالى (وأخرون اغترفوا يغترفون خطيئتهم)
والحالة آخر شيئاً على شيء ، وبعبارة أخرى (الله غفور رحيم) الامام يميز
رعيته من الاشياء الصالحة من هذه الصرفة ، ولا شيء من هذه الصرفة يدعو الرعية الى
الاشياء الحسنة من هذه الصرفة ، ضرورة ، ولا شيء من غير المعصوم يفعل ذلك
بلامكن فلا شيء من الامام غير المعصوم ، ضرورة

الثلاثون : قال الله تعالى (وأخرون مرجحون لأمر الله)
ان يعدهم ، واما ان سب عليهم والله عليم حكيم) الامام عليه السلام نفسه
يعرفهم ما يجوز به من العبادات وما ينجس به النوبة ويد في سجده ، ضرورة
ولا شيء من غير المعصوم يفعل ذلك ، لا يمكن فلا شيء من الامام غير
معصوم ، ضرورة

الحادي والثلاثون : الامام لا يدعو الى ما يفسدهم ولا يفسدهم عن نفع في
السواب ولا يفسدهم عنه بالصروة ، ولا شيء عليهم ، ضرورة ، وكل غير معصوم
يفعل ذلك ، لا يمكن فلا شيء من الامام غير المعصوم ، ضرورة ، وهو المصوب

الثاني والثلاثون : قال الله تعالى (والذين اتحدوا عهداً صراحة وكفراً
وبقره) بين المؤمنين وارضاداً من حزب الله ورسوله من قبل ويحتمل ان اردنا
بلا الحسني والله يشهد انهم لكانوا لا شيء منهم أبداً) لا شيء من الامام كذلك

بالضرورة وكل غير معصوم كذلك بالامكان فلا شيء من الامام ليس معصوم
بالضرورة وهو المطلوب .

الثالث والثلاثون : لا شيء من الامام يدعو الناس الى ذلك بالضرورة وكل
غير معصوم يمكن ان يدعو الناس الى ذلك فلا شيء من غير الامام معصوم بالضرورة
الرابع والثلاثون : قال الله تعالى (ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم
واموالهم بأن لهم الجنة فيسبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقيق
الوراة والاخبر والقرآن ومن أوفى عهد من الله فاستمروا ببيعكم الذي بايعتم
به وذلك بقور العظيم) وجه الاستدلال أنه لا بد من شخص يدعو معه على
الحق فهو اما الذي صلى الله عليه وآله حصة أو الذي ومن يقوم مقامه عند وفاته
والاول محال لأنه يسد باب انتداع هذه الفصلة بعده وهو محال لأن الله تعالى اطفاه
عام وهذا اعظم الشرائع والفصائل فلا يسد باب هذا المطلب فمعين الثاني وهو
الامام لأننا لا نعني بالامام لا ذلك ، فنقول كل امام يدعو الى ذلك ويعرفهم هذا
الفرق بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم يدعو الى ذلك بالامكان فلا شيء من
الامام غير معصوم بالضرورة

الخامس والثلاثون : لا شيء من الامام يصاد فعله أو قوله أو بهيه أو امره
بالضرورة وكل غير معصوم يصاد فعله أو قوله أو بهيه أو امره ذلك بالضرورة
فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة .

السادس والثلاثون : قال الله تعالى (سائرون العابدون الخاضعون الساجدون
الراكون الساجدون الآمرون بالمعروف والنهي عن المنكر والحافظون لحدود
الله ونشر المؤمنين) كل امام كذلك بالضرورة ولا شيء من غير المعصوم كذلك
بالامكان فلا شيء من الامام ليس معصوم بالضرورة وهو المطلوب .

السابع والثلاثون : كل امام يرشد ويدعو الى ذلك بالضرورة ولا شيء من غير
المعصوم يرشد ويدعو الى ذلك بالضرورة فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة .

الثامن والثلاثون قال الله تعالى (ونشر الدين آمموا أن لهم قدم صدق عند ربهم) .

الامام يرشد الناس الى ضرورتهم من هؤلاء ويدسوم الى ذلك ويحطهم عليه بالضرورة لانه مكن لمن اسعه ولا شيء من غير المعصوم بفعل ذلك بالامكان فلا شيء من الامام غير معصوم بالضرورة وهو المطلوب .

وهذا آخر ما أردنا إبرازه في هذا الكتاب ، من الأدلة الدالة على وجوب عصمة الامام عليه السلام وهي الف وثلاثون دسلا وهو نفس الأدلة فان الأدلة على ذلك لا تخصى وهي راهين قاطعة ، لكن افترضنا على الف دليل لقصور الهمم عن التعويل ، وذلك في عره ومفصل الماركة مسة اثني عشر وسميها .

وكتب حسن بن مطهر بلدة خراسان في صعدة السلطان الأعظم عاثة الدين محمد اولغايسو حله الله ملكه

هذا هو خط المصنف والذي قدس الله سره وكتب هذا من

السجدة بسا . ذلك ووافق المراع منه في سائر عشر

ربيع الاول من سنة اربع وخمسين وسبعمائة

بالحصرة الشريفية الغروية صلوات الله

على مشرفها والمحمد لله

وحده .

عشر. في نسخة السندية ومكتبتها في التلخيص الاكبر.

فِرَقُ الشَّيْخَةِ

في مذاهب فرق أهل الإمامة
وأماؤها وذكر أهل مستقيمها
من سقمها واختلافها وعلمها

تأليف

أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي
من أعلام القرن الثالث للهجرة

(علق عليه)

العلامة الكبير السيد محمد صادق بحر العلوم

طبع على نفقة الناشر

عمر كاظم النسي

خزائن الغرر المومنين

على بن أبي طالب

(كرم الله وجهه)

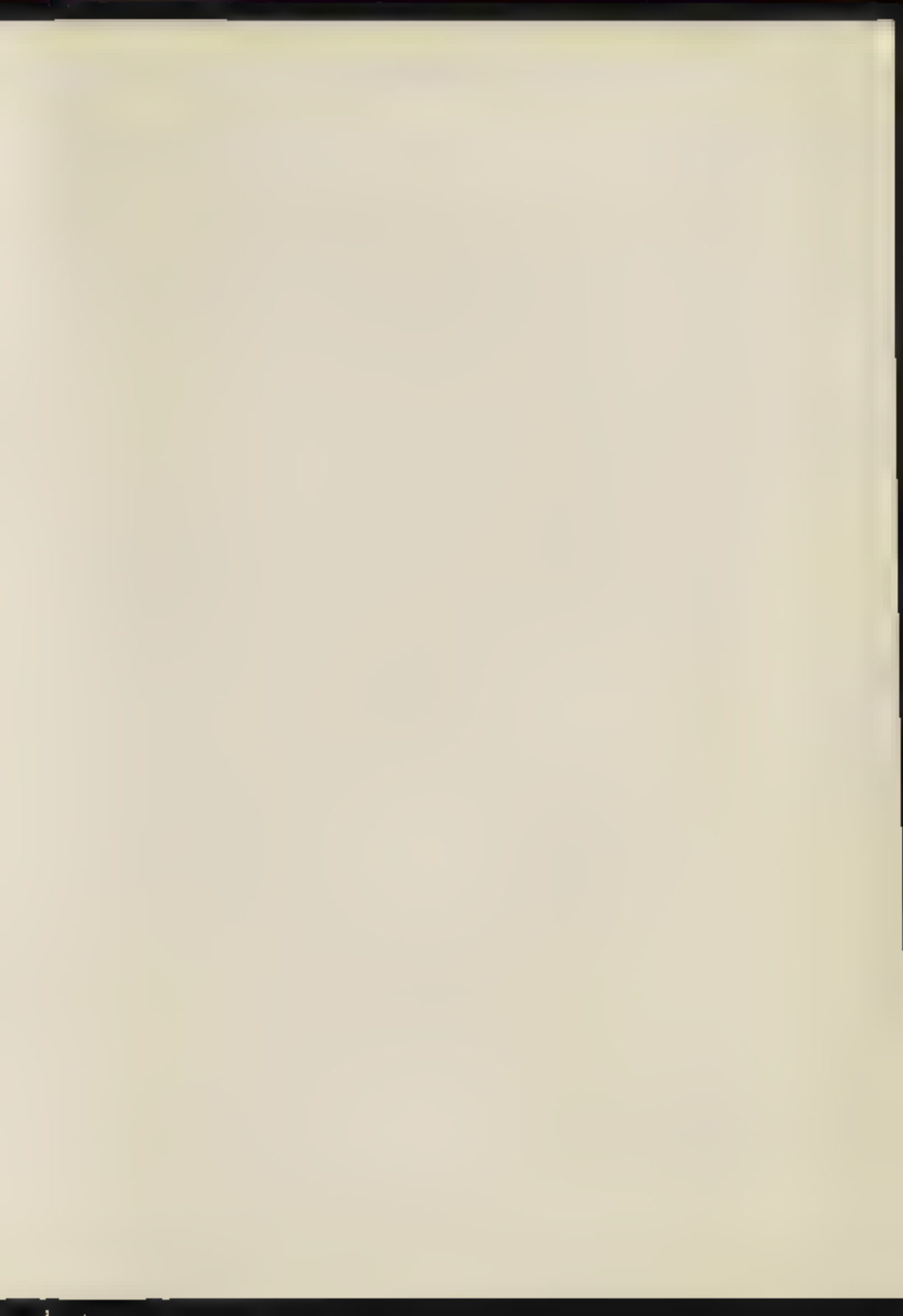
للإمام الخاطئ

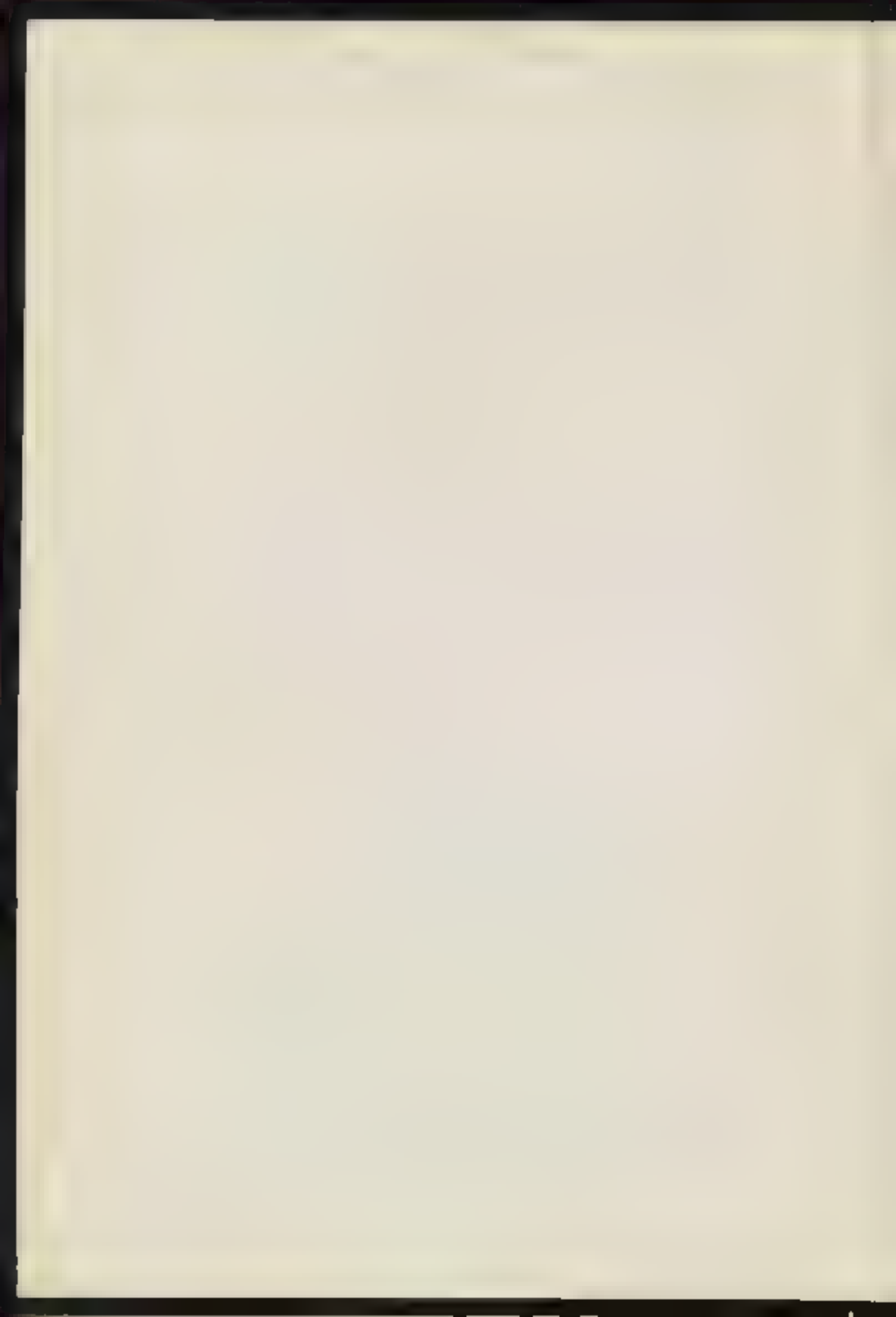
ابي عبد الرحمن أحمد بن محمد السامي الشافعي

٢١٥ ٣٣

حققه وصححه أسانيدہ وروضع فہارمہ

محمد بن ابي ايمنى





AL - ALFAIN

By: AL-IMAM

Al - Hashsh al - Yousufi al - Motehar

AL - ALLAMAH AL - HULI

1961

DISTRIBUTOR IN IRAQ

AL - MUTHANNA LIBRARY

PROPRIETOR : KASSIM M AB - RAJAB - BAGHDAD

AL - HAYDRIA LIBRARY & ITS PRESS

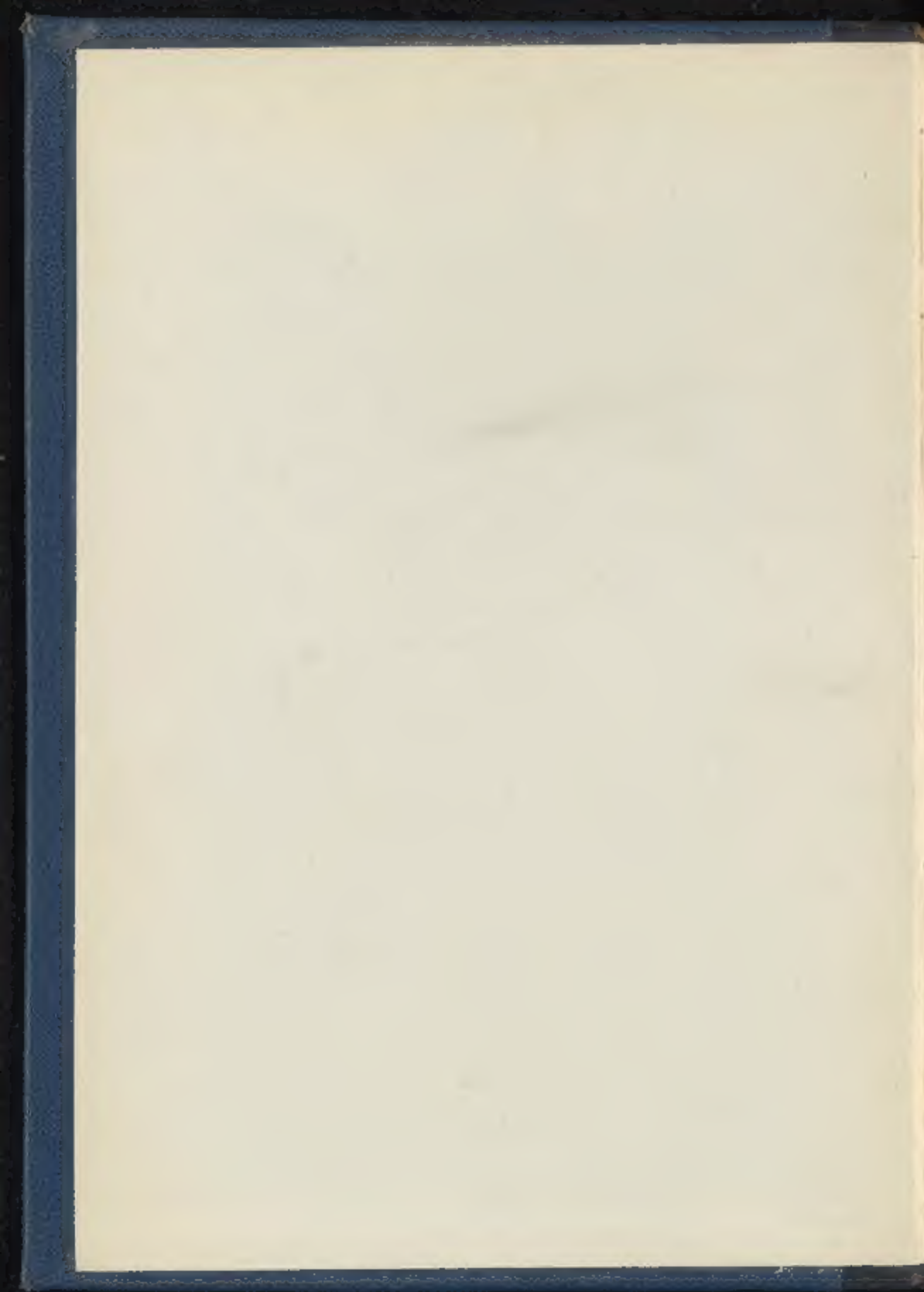
MOHD. KADUM AL - KUTUBI

NAJAF - IRAQ

Tel. 363

DIS

PR



NYU - BOBST



31142 02809 5134

BP193.1 .I13 1969

Shafiqi, Ihsanul Aze q-Nu